

بنائية الجملة في الصحيفة السجادية

د. عماد جبار كاظم

تقديم

د. علي الأعرجي

رئيس تحرير مجلة المصباح القرآنية - العتبة الحسينية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ . سورة البقرة، الآية:

[١٨٦]

﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ . سورة غافر، الآية: ٦٠].

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إهداء .. الى سيدي ومولاي علي بن الحسين بن علي السجاد (عليه السلام) حين تحلقُ الروحُ ، حمامةً بلا هدي تقبُّبُها رياحُ الفكرِ والأسئلةِ وعواصفِ الحياةِ العاتيةِ .. لا تجدُ في أقاصيها من دان سوى واحةِ علمِكَ الوارفةِ تتقياً ظلالها وتنعم بالسكينةِ والرضا .. إلى أفيائك سيدي ، جهد خادمك الفقير .. طاعة ومحبة ..

التقديم

بقلم أ.د. عليّ الأعرجي
رئيس تحرير مجلة المصباح

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا
مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ الكهف / ١٠.

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة، والسلام على نبينا محمد، وعلى آله
الطيبين الطاهرين....
وبعد...

فلا ريب أن أمة الإسلام هي أمة النصّ الكريم، الذي تلقاه عن طريق
الوحي المبين؛ وجعل هذا النصّ هو المعجزة والتشريع - بخلاف الشرائع
الأخرى فالنصّ يباين المعجزة - ينطوي على نكتة تتعلّق بالنصّ تارةً، وأخرى
بمتلقيّهِ (مطلق المتلقّين)؛ فأما أهمّ ما في النصّ المقدّس؛ فهي:

- صادرٌ عن المطلق؛ فهو سيكون مطلقاً في كلّ شيء.
 - موضع لجأٍ لكلّ فئةٍ، وكلّ منطلقٍ؛ فالله لم يفرط في الكتاب من شيءٍ.
 - الأثر الذي يتركه في سدنته، وشارحيه؛ لأنّه يصغي إلى نطقه.
- ومن الثانية أنطلق إلى مسلّمة من مسلّمات الفكر؛ لأنطلق إلى خصوص
متلقّيه؛ وهم الذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه، وعموم المتلقّين من
غير الفئة الأولى.

فأما الفئة الأولى فهم أهل بيت العصمة الذين أذهب الله عنهم الرجس
وطهّرهم تطهيراً، سدنة العلم، وحرّاس الفكر؛ خلّقه القرآن الذين هم
منه، وإليه؛ كيف لا يكونون كذلك وقد أنزل على جدّهم المصطفى، وهم
شارحوه، وموضّحوه.

من هنا فاض ذلك الأثر؛ ثمّ فاض؛ فبان عندنا الأثر الحديثي، والدعائي،
واستبان في طريقين:

الأوّل: الخطب، والرسائل، والأدعية، والزيارات.

الثاني: الأحاديث في ما يخصّ التكاليف الشرعية.

وحديثنا في الأوّل موضوع بحثنا - دون الثاني؛ لأنّ الثاني لا تجد الأثر
الكبير بالقياس مع الأوّل؛ فمعظم الأحاديث هي أحاديث تكليف؛ ومع وجود
تلك الآثار إلّا أنها قليلة.

والطريق الأوّل يمثّله كلّ أهل البيت (عليه السلام) إلّا أنّ حديثنا
مع الكتاب المسمّى عند العلماء، وهما (نهج البلاغة، والصحيفة السجّادية)،
وكفانا الأوّل الدكتور عباس الفحام في كتابه (الأثر القرآني في نهج البلاغة)،
وأما الثاني فهو مجمل حديثنا.

الصحيفة السجّادية في الأدعية، والمناجاة، وكلّ ما ربط
العبد بخالقه، وهي ذات بعدٍ روحيّ لكلّ متلقٍ، منصفٍ، وقد وردت
حادثة في إحدى المؤتمرات مصداقاً لذلك حين كان المؤتمر يتحدّث
عن البلاغة، وتطبيقاتها في النصوص الدبية العالية، فكلّ من قام،
واختار، وحلّل، لم يلفت نظر الحاضرين، حتى قام أحد الباحثين،
وقرأ نصّ دعاء الإمام السجاد (يا من تحلّ به عُقد المكاره، ويا من
يفتأ به حدّ الشدائد، ويا من يلتمس منه المخرج الى روح الفرج...)،
أعجب الحاضرون بالنصّ؛ فسألوه فقال لهم: إنه لإمام الشيعة الإمام
السجاد عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب... وهكذا فالقوم لا
يمكنه إخفاء الشمس بغربال!!.

في الصحيفة أثر قرآني يتّضح ذلك في:

أ- الأثر اللفظي، وفيه:

١- المفردات (الألفاظ).

٢- الجُمْل.

٣- الاقتباس والتضمن.

٤- الأساليب.

ب - الأثر المعنوي

١- المعاني المباشرة.

٢- المعاني غير المباشرة.

٣- المعاني التأويلية (القريبة والبعيدة).

كلّ هذا جعل من الصحيفة السجادية (إنجيل أهل البيت، أو زبور آل محمد)، وهي قد تكون في بعض مواضعها نصّا واصفا لكلام الله المجيد. وهناك ميزة تفرّدت بها الصحيفة السجادية، وهي احتواؤها على لغة خاصّة في التعبير النحوي؛ فبعض الأساليب رفضها النحويون، والإمام (عليه السلام) استعملها في صحيفته، مع تذكيرنا أنه (عليه السلام) داخل في القيد (الزمني، والمكاني) - وقد أوضحت ذلك في كتابي (المباحث اللغوية في رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين لابن معصوم المدني ت ١١٢٠هـ)، وهي يسيرة، ولكن جديرة بالتأمّل، وإعادة النظر في كل المنظومة الفكرية للنحو العربي:

١- قال ابن معصوم (١/١٢٤-١٢٥) (وها في قوله (عليه السلام): «

هاهي» للتنبية، وإذا كانت له فهي تدخل على واحد من أربعة:

أحدها: اسم الإشارة غير المختصّة بالبعيد نحو: هذا، بخلاف ثمّ ونحوه.

الثاني: ضمير الرّفْع المخبر عنه باسم الإشارة نحو: هؤلاء.

الثالث: نعت أيّ في النداء نحو : يا أيّها الرّجل، وهي في هذا واجبة للتنبية على أنّه المقصود بالنداء .

الرّابع: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف نحو : ها الله ، بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف «ها»، وحذفها. وحكى الزّمخشري في المفصل: أنّه يقال: ها إنّ زيدا منطلق وها افعل كذا. قيل: ولا شاهد له.

٢- ابن معصوم (٤/ ١٦٤ - ١٦٥) (قلت: وفي عبارة الدعاء من ضياء الحقّ ما يصدع ظلام الشك، فكفى بها شاهدا على وقوع كافّة مضافة في الفصيح، فإنّه عليه السّلام أفصح العرب في زمانه، فليخطّ الزمخشري رقاب من خطّاه، وبحقّ ما قيل: إنّ عبارته كروايته، وما العجب إلا من الرضي رضي الله عنه، حيث لم يقف على عبارة الصحيفة الشريفة مع مكانته في المذهب، وزعم أن وقوعها مضافة غير حال إنّما يقع في كلام المتأخرين ومن لا يوثق بعربيته، والله يقول الحقّ ويهدي السّبيل).

٣- ابن معصوم (٥/ ٤٥) (وقول العماديّ: « لكن لم يستعمل فيه الأصل كما استعمل في نظائره» مردود بعبارة الدعاء، وكفى بها شاهدا). قلت: قد وقع في دعاء الصّحيفة: « ها نحن عبادك بين يديك»، وكفى به شاهدا).

٤- قال ابن معصوم: ٥/ ٢٣٦ - ٢٣٧) (وكلا المعنيين يشملهما قوله تعالى ، وهو أصدق القائلين : « وما قدرُوا الله حقّ قدره » .

فإن قلت: كيف يحمل الفضل على معنى الكمال في عبارة الدعاء ، وقد نصّ بعضهم على أن الفضل إنّما يستعمل للكمال في حقّ غير الله تعالى ؟ قلت : لا نسلم ذلك ، فقد تقدّم في دعاء التّحميد ، وهو الدعاء الأوّل قوله عليه السّلام « حمدا يفضّل سائر الحمد كفضل ربّنا على خلقه » وكفى به شاهدا.

وقد ورد في بعض الأدعية أيضا وصفه تعالى بالفاضل. والله أعلم) .
٥- ابن معصوم (٢٤٠/٦) (قلت: المسألة ليس مجمعا عليها فقد ذهب بعض النحويين إلى جواز حذفه لقريئة اختيارا كما حكاها العلامة السيوطي في جمع الجوامع وشرحه، فتكون عبارة الدعاء شاهدا لصحة هذا المذهب وكفى به شاهدا وعلى هذا المذهب).

٦- ابن معصوم (٤٦/٧) (ولو لم يرد ذلك إلا في عبارة الدعاء المذكورة لكفى به شاهدا كيف وهو في نثرهم ونظمهم أكثر من أن يحصى).
وغيره مما يفوق حدَّ العدِّ.

يثبت ما نحن بصدد إثباته في أنّ النحويين لم يستقروا كتب الاستنباط جميعا.

هذا الكتاب

للدكتور الفاضل، والباحث الفذّ عماد جبار كاظم الهاشمي الذي أمضى أجمل سني حياته في مرحلة الماجستير للكتابة في موضوع مهمّ، وهو (الجملة في الصحيفة السجّادية)؛ فقد بلغ الغاية، والنهاية في استكناه الدلالات الجميلة، والعبارات الجَزلة في بنائيتها التأليفية، استقصى البناء المفاهيمي، والفكري للجملة حتّى أنّي أقولها بملء في: إنّهُ أغلق الباب في البحث الدلالي - النحوي في الصحيفة السجّادية، وقد غدا مرجعا للباحثين لمن درسوا الجملة بعده، وقد رأيتهم صنفين: صنف يعترف بالفضل فيشير إليه، وصنف يسطو على كتابه من دون الإشارة، فكرةً، ونقلا.

أتمنى له التوفيق والسداد، ونظرة من إليه مرجع العباد، وقطب عالم الإمكان.
والحمد لله ربّ العالمين.

المُقَدِّمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الَّذِي جعل الدعاء مفتاح الفلاح، ومصباح النّجاح، وعدة الإقبال وذخيرة الأعمال، وسلاحاً على الأعداء، وصلاحاً للمعاد والمبدأ، وزاداً للمسافرين، وكنزاً للحاضرين، وأماناً من الأخطار، وتهذيباً لأهل الاستبصار، وكافياً في الوسائل، وواقياً في المسائل، وسبباً في الهداية وسلاماً للنّهاية. والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد وعلى آله الطّاهرين، مصابيح الدُّجى والعروة الوثقى، والحُجّة على أهل الدّنيا الَّذِينَ أَوْضَحُوا معالم دينه وبينوا مراسمه، صلاةً وسلاماً لا يفنيهما زمانٌ، ولا يحويهما مكانٌ.

وبعد:

فَالصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ مجموعة من الأدعية الماثورة عن الإمام زين العابدين علي بن الحسين (عليهما السلام)، وهي من أنفس المعادن الإلهية والكنوز الربّانية، وحسبنا من ذلك إحرازها شهادات أهل العرفان، والبلاغة والبيان، فبلاغة بيانها وبراعة تبيانها تسجد عندها سحرة الكلام، وتدعن بالعجز مداره الأعلام، وتعترف بأنّ النبوة غير الكهانة، ولا يستوي الحقّ والباطل في المكانة؛ إنّ هذه الصّحيفة الشّريفة عليها مسحة من العلم الإلهي، وفيها عبقة من الكلام النبويّ، كيف لا وهي قبس من نور مشكاة الرّسالة ونفحة من شمم رياض الإمامة، حتّى قال بعض العارفين: إنّها تجري مجرى التنزيلات السّماويّة، وتسير مسير الصّحف اللوحيّة والعرشيّة، لما اشتملت عليه من أنوار حقائق المعرفة وثمار حدائق الحكمة^(١).

وقد كان العلماء والجهابذة القدماء يلقبونها بألقاب كثيرة، منها: (زبور آل محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وإنجيل أهل البيت (عليهم

١- ينظر: رياض السالكين؛ علي خان المدني: ١/٥١-٥٢.

السلام)، وقيل في حقها أيضاً: إنها أخت القرآن^(١). وهي من الشهرة بمكان ما جعلها تُتناول بالشرح والتدريس والترجمة، فقد شُرحت في تسعة وستين شرحاً^(٢). وترجمت إلى لغات خمس: (الفارسية، والتركية، والإنجليزية، والألمانية، والفرنسية)^(٣)، وعلاوة على ذلك أنها تنتمي إلى عصر الفصاحة والاستشهاد^(٤)، إذ إنَّ الإمام عليّاً عليه السلام، قد ألتحق بالرفيق الأعلى سنة (٩٥) خمس وتسعين من الهجرة على أشهر الروايات^(٥). ولأهميّة هذا الأثر القدسي ارتأيت أن أدرس فيه موضوعاً، فكان واقع الانتخاب على (الجملة في الصحيفة السجادية - دراسة دلالية).

ولما كانت دلالة الجملة تقوم على أساس النظرة في المعنى التي يمثلها (نحو المعاني، أو معاني النحو)، أي: النحو الدلالي القائم على أساس حسن

١- ينظر: المصدر نفسه: ٥١/١؛ ومعالم العلماء؛ ابن شهر آشوب: ٢.
٢- (٣) أورد صاحب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) قائمة بشروحها، مشيراً إلى اللغات التي كُتبت بها، وهي بين مخطوط ومطبوع، مع أماكن وجودها في العالم الإسلامي حتى بلغت عنده نيّفاً وستين شرحاً وتعليقاً. ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة؛ آغا بزرك الطهراني: ١٣/٣٤٥-٣٥٩. على حين أنها تجاوزت تسعة وستين شرحاً، كما يوجد جدول تفصيلي يبيّن تلك الشروح والحواشي والتعليقات، ومقسّم بحسب القرون الهجرية، ابتداءً من القرن السادس إلى القرن الرابع عشر الهجري؛ ينظر: مجلة البلاغ؛ (الصحيفة السجادية)، ١- أدب الدعاء؛ حسين علي محفوظ، العدد: ٦، سنة: ١٩٦٦م، صفحة: ٥٦، وما بعدها. و: العدد: ١٠، سنة: ١٩٦٧م، صفحة: ٥٥، وما بعدها.
٣- ينظر: أدب الدعاء؛ العدد: ٦، سنة: ١٩٦٦م؛ ٥٦، والصحيفة السجادية؛ مقدّمة الشيخ باقر شريف القرشي.

٤- (٢) حدد النحويّون نهاية عصر الاستشهاد إلى منتصف القرن الثاني الهجري، قال عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ): (ختم الشعر بإبراهيم ابن هرمة وهو آخر الحجج)، ابن هرمة (توفي ١٦٧هـ)، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٨/١؛ ووالرواية والاستشهاد باللغة؛ محمّد عيد: ١٤٩-١٥٠.

٥- (٣) ينظر: ترجمة الإمام عليّاً عليه السلام؛ الإرشاد؛ الشّيخ المفيد: ١٧٨، وإعلام الوري في أعلام الهدى؛ الطّبرسي: ٢٥٦، وما بعدها، ووفيات الأعيان؛ ابن خلكان: ٣/٢٦٦-٢٦٩، وكشف الغمة في معرفة الأئمة؛ ابن أبي الفتح الأربلي: ٢/٢٨٥-٣٢٨، وسير أعلام النبلاء؛ شمس الدين الذهبي: ٤/٣٩٩، والفصول المهمّة في معرفة أحوال الأئمة؛ ابن الصّبّاغ: ١٩٤-١٩٥، وبحار الأنوار؛ محمد باقر المجلسي: ٤٦/٥ وما بعدها، وسيرة الأئمة الاثني عشر؛ هاشم معروف الحسني: ٢/١١١، وما بعدها؛ وحياة الإمام زين العابدين، دراسة تحليلية؛ باقر شريف القرشي: الأجزاء: الأول والثاني، وبحوث في الصحيفة السجادية؛ صالح الطائي: ٨/١ وما بعدها.

التَّخِيرُ في علمي النَّحو والمعاني في البلاغة، كنت مستنداً في الدِّراسة إلى ما قاله النُّحويُّون والبلاغيُّون، مستشهداً ببعض الأمثلة التي استشهدوا بها، ثُمَّ الانتقال إلى **الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ**؛ لاستخراج الشُّواهد التَّطْبِيقِيَّةِ على ذلك مع بذل حُمادى الجهد لاستكناه دلالاتها التَّركيبية ومعانيها النُّظمية والسِّيَاقِيَّةِ. ومن ثَمَّ كانت مصادر الدِّراسة متنوِّعة، وهي: القرآن الكريم، وكتب النَّحو والبلاغة القديمة والحديثة، وبعض الرسائل الجامعيَّة، وكلُّ ما كان يمتُّ إلى هذين العلمين (النَّحو، والبلاغة) بسبب، فضلاً عن مسائل الدَّلالة، مع الاستعانة بأهمِّ شرح **للصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ**، وهو شرح (رياض السَّالِكِينَ) للسَّيِّد علي خان المدني، دون غيرها؛ لأنَّها لا تَمُتُّ إلى الموضوع بطرف. والجدير بالإيماء أنَّ **الصَّحِيفَةَ السَّجَّادِيَّةَ** لم تدرس دراسة أكاديميَّة علميَّة خلا دراسة واحدة وهي (دراسة أسلوبية)^(١)، ولَمَّا كانت هذه الدِّراسة قد عُنيَتْ بنسبة **الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ**، وردَّ ما أثَّيرَ حولها من طعن وشكوك، مستندة إلى مصادر عديدة في ذلك، فضلاً على دراسة حياة الإمام **السَّجَّاد** عليه السلام، اكتفيت بذلك، وهو الأمر الَّذِي دفعني إلى الانكباب على النَّصِّ نفسه (نصوص **الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ**)، مع أخذ (أدعية الأيَّام، والمناجاة) التي أهماَلتها الدِّراسة المتقدِّمة من دون مسوِّغ أو عذر يُذكَر.

وقد اعتمدت في بحثي لدلالة الجملة وتراكيبها في **الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ** على الطَّبعة المتوافرة في المكتبات، مع أخرى طُبعت في بيروت سنة (١٩٩٠م)، وما يميِّز الأولى من الثَّانية أنَّها أقرب إلى التَّحقيق، أمَّا الثَّانية، فقد تميَّزت بتقديمها العلميِّ، فضلاً عن احتوائها على أدعية المناجاة التي خلت منها الأولى. وللتَّمييز بين الطبعتين رمزت إلى الثَّانية بـ (أ)، على حين جرَّدت الأولى من العلامة.

١- وهي دراسة الباحث: حسن غانم فضالة، المعنونة بـ(الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ - دراسة أسلوبية)، المقدِّمة لمجلس كلية الآداب، جامعة القادسية، بإشراف الدكتور: رياض شنته جبر، لنيل درجة الماجستير، سنة (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

وقد بنيتُ الرِّسالة على: مقدِّمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة.
ففي التَّمهيد: تعرضت لبيان مفهومي الجملة والكلام عند القدماء والمحدثين، وتأليف الجملة وعناصرها ومكوناتها الرِّئيسة وغيرها، ونظرة الدَّرس الدَّلاليّ إلى تلك المكونات، ثُمَّ أقسام الجملة عند البصريّين والكوفيّين، ومن وافقهم من الباحثين المحدثين.

وفي الفصل الأوَّل: تناولت ظاهرة التَّقديم أو (العدول عن الأصل)، في أجزاء الجملة، فوقفت عند تقديم المسند إليه (الفاعل، والمبتدأ)، في سياقات عدة، كالاستفهام، والنَّفْي، والإثبات، وتقديم ضمير الشَّأن، وتقديم المسند (الخبر، والفعل)، في سياقي النَّفْي والإثبات. وتقديم متعلّقات الإسناد (الجملة)، كتقديم المفعول به على الإسناد، وتقديمه على المسند إليه. وتقديم الظَّرْف أو الجارّ والمجرور على الجملة في سياقي الاستفهام والإثبات، وتقديمه على الفاعل أو نائبه، وتقديمه على المفعول أو المفعول به الثَّاني، وتقديمه على المسند الاسميّ (الخبر)، ودلالات كلِّ ذلك، إذ ذكرت دلالات تلك المظاهر العدوليّة عند علماء العربيّة ثُمَّ انتقلت إلى ما جاء منها في الصَّحيفة السَّجَّادِيّة، وبيان دلالاتها مع نظرة تحليليّة لكلِّ دلالة من دلالاتها.

وفي الفصل الثَّاني: تناولت ظاهرة الذِّكر والحذف، فبيّنت ذكر المسند إليه وذكرت المسند، ووقفت عند تعدُّد الأخبار بعاطف أو بغيره، والإخبار بالمصدر، وذكر متعلّقات الإسناد (مقيّدات الجملة ومكمّلاتها)، كذكر المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال. ثُمَّ وقفت عند حذف المسند إليه إذا كان مبتدأً وحذفه إذا كان فاعلاً، وحذف المسند إذا كان فعلاً أو اسماً، وحذف الإسناد (الجملة). وبعد، عند حذف متعلّقات الإسناد (إطلاق الجملة)، كحذف المفعول به، وحذف الجارّ والمجرور،

فذكرت دلالات كُلِّ ذلك عند علماء العربيَّة (نحويِّين وبلاغيِّين)، ثُمَّ ذُكرت ما ورد من هذه الدَّلالات في **الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة** مع التَّحليل والتَّطبيق. وفي **الفصل الثَّالث**: تعرضت للتَّعريف والتَّنكير في أجزاء الجملة، فوقفت عند تعريف المسند إليه، تعريفه بأنواع التَّعريف، وهي تعريفه بالإضمار: ضمير المتكلم، والمخاطب والغيبة، وتعريفه بالعلميَّة، وباسم الإشارة، وتعريفه بـ(أَل)، وبالإضافة، وتعريفه بالموصوليَّة. ثُمَّ وفقت عند تنكير المسند إليه، وكذا فعلتُ مع المسند، فوقفت عند تنكيره وتعريفه بـ(أَل) الجنسيَّة، وبالاسم الموصول، والإشارة، والإضافة. ثُمَّ وقفت عند تعريف متعلِّق الإسناد (المفعول به)، وكذا، تعريفه بـ(أَل)، والإضافة، والموصوليَّة، فذكرت ما ذكره نحويُّو العربيَّة وبلاغيُّوها من دلالات وأمثلة، ثُمَّ بيَّنت ما ورد منها، ودلالاتها مع تحليلها في **الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة**.

وفي **الفصل الرَّابِع**: تناولت ظاهرة الفصل والوصل بين الجمل، فذكرت مواضع الفصل والوصل، وحددت موضوع الدَّرس فيه، بعد تناول آراء العلماء في ذلك، ثُمَّ تعرضت لمواضع الفصل والوصل، وظاهرة اقتران الجملة الحاليَّة بـ(الواو)، وعدم اقترانها ومزايا ذلك ثُمَّ ذُكرت ما قاله البلاغيُّون والنَّحويُّون في ذلك، وبعدُ، انتقلت إلى ما وجدته من شواهد ودلالات في **الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة** على ذلك.

وفي **الفصل الخامس**: تناولت فكرة دلالة الجملة على الزَّمن والتَّجدد والثَّبوت، فذكرت ما قاله النَّحويُّون واللُّغويُّون في دلالات (فَعَلَ)، و(يَفْعَلُ)، و(أَفْعَل) الزَّمنيَّة، وهي الدَّلالة على الزَّمن الماضي، والحاضر، والمستقبل، والزَّمن المطلق، ثُمَّ ما ورد من تلك الشَّواهد في **الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة**. وفي دلالة الجملة على التَّجدُّد والثَّبوت بيَّنت معنى الثَّبوت، والتَّجدُّد في اللُّغة والاصطلاح، ورأي البلاغيِّين القدماء والمحدثين في ذلك، ثُمَّ انتقلت

إلى **الصحيفة السَّجَّادِيَّة** لاكتناهِ مدَى إمكان توظيف ذلك البُعد الدَّلاليّ في الجملة، فذكرت مواطن استخدام الجملة الاسميَّة، ودلالاتها على الاستقرار والثُّبوت، ومظاهر استعمال البنية الفعلية عند الإسناد الفعليّ؛ للدَّلالة على التَّجديد والحدوث. ثُمَّ بيان قدرة الأداء الدَّلاليّ عند المقارنة بين دلالتَي الثُّبوت والتَّجديد في مدلول الجملة في **الصحيفة السَّجَّادِيَّة**.

أما الخاتمة، ففيها أهمُّ النتائج التي تمخض عنها الدَّرس والبحث. وقد اقتضت طبيعة الدِّراسة أن تتفاوت فصول الرِّسالة في عدد كبير من صفحات فصولها، وبعد، فإنِّي لم أذكر (الدَّلالة الهامشيَّة، أو الإضافة للجملة) بفصل مستقلٍّ لأمرين؛ الأوَّل: إنِّي ذكرتها في تضاعيف الفصول عند مواطن التَّحليل. والثَّاني: لطبيعة الميدان العباديِّ الذي تحمله نصوص **الصحيفة السَّجَّادِيَّة**.

وقد كانت من أهمِّ المشكلات التي واجهتها في هذه الدِّراسة هي عدم وجود تحقيق علميٍّ للصحيفة السَّجَّادِيَّة يستند إلى أصول التَّحقيق، من إخراج أو مقابلة بين النسخ، عدا إشارات في مقدِّمات من ادَّعى تحقيقها. وعدم وجود فهرسة لألفاظها وتراكيبها، كحال (القرآن الكريم، والحديث النبويِّ الشريف، ونهج البلاغة)، تلك التي تُعدّ مفاتيح تيسير البحث، وهو الأمر الذي اضطرني إلى وضع فهرسة لتراكيبها وجملها وظواهر أجزائها. ولعلَّ من أهمِّ المشكلات التي واجهتها في الرِّسالة أيضاً، طبيعة الموضوع (الدُّعاء، والدَّلالة/نحو المعنى)؛ ذلك أنَّ الدُّعاء جنس عباديٍّ، وهذا له خطُّه الأفقيّ والعموديّ، فالأفقيّ: مع الإنسان من أجل الإنسان في أفيقيات الوجود، والعموديّ: الإنسان من أجل نفسه مع خالقه، سبحانه، والمنحى الأخير من الصَّعوبة بمكان إدراك واقع دلالة جملته، ولاسيَّما أنَّ الدَّاعي إمام معصوم عن الخطأ والسَّهو والنِّسيان في أصالة الفكر والمعتقد. ومن

الصَّعوبات أيضاً، طول الموضوع وتشعُّب أبحاثه؛ ذلك أنَّ الجملة ودلالاتها تشغل حيزيَّ النَّحو والبلاغة، ناهيك بمباحث أُخر لا يمكن إدراك وقعها الإجرائيِّ بدراسة فحسب.

وأقول: هذه دراستي اليسيرة، أقدمُّها جهداً متواضعاً، راجياً التوفيق والسداد منه تبارك وتعالى. وآخر دعونا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الخلق أجمعين محمد المصطفى وآله الطيِّبين الطَّاهرين.

التمهيد

الجملة مفهوماً وبناءً

الكلام والجُمْلَةُ:

الكلام والجملة من المصطلحات الشائعة التي دارت حولهما الآراء وتعددت فيها وجهات النظر في الدرس النحوي، قديماً وحديثاً. وبغية البيان والبحث يُطرح السؤال القائل: ما الفرق بين الكلام والجملة؟ وهل هما على سمت واحد - أعني مترادفين - أو أنهما متباينان؟

يبدو أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) لم يستعمل لفظ الجملة بمدلوله الاصطلاحي^(١)، بيد أنه استعمله في مجاله اللغوي^(٢)، وكان يستعمل الكلام ويعول عليه في الدلالة، والإعراب^(٣)، والمقايضة التوجيه، كما فعل - مثلاً -

١- ينظر: في بناء الجملة العربية؛ محمد حماسة عبد اللطيف: ٢٦، والجملة النحوية؛ عبد الفتاح الدجني: ١٩، والنحو العربي والدرس الحديث؛ عبده الراجحي: ١٠١، فقد تناول الباحثون ظهور مصطلح الجملة والكلام، وتطورهما على مرّ العصور.

٢- يقول أحد الباحثين: (تقرير كتاب سيبويه بحثاً عن كلمة (الجملة) سواء بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى اللغوي فلم اهتد إليها قط)، وقال في الصفحة نفسها - في المتن: (ولم أعر على كلمة (الجملة) في كتابه إلا مرة واحدة جاءت بصيغة الجمع) في بناء الجملة العربية: ٢٦. على حين أن بعض الباحثين قام بالاستقراء نفسه، فوجد أن سيبويه قد (استعمل... لفظة الجملة في سبعة مواضع واستعمل لفظة الجمل جمعاً في موضع واحد فيكون المجموع ثمانية مواضع) مفهوم الجملة عند سيبويه؛ حسن عبد الغني الأسدي؛ (رسالة دكتوراه): ١٨. وللتوكيد ممّا قيل، ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢/١، و٢١٧/١، و١١٩/٣، و٢٠٨/٣، و١٦/٤، و٢٠/٤، و١٢٧/٤، و١٥٢/٤.

ولو عدنا إلى معجمات اللغة: لاكتناه دلالة الجملة اللغوية لوجدنا أن الخليل (ت ١٧٥هـ) كان قد قال: (الجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره. وأُجملت له الحساب والكلام من الجملة...). كتاب العين، مادة (جمل): ١٤٣/٦، وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): (جمل الميم واللام: أصلان: أحدهما: تَجْمَعُ وَعَظُمَ الخلق، والآخر: حُسُنٌ: فالأوّل (وهو المراد) قولك: أُجملت الشيء، وهذه جملة الشيء وأُجملته: حصّلته) معجم مقاييس اللغة، مادة (جمل): ١/٤٨١. وينظر: لسان العرب، مادة (جمل): ١٣١/٣. وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ سورة الفرقان: ٣٢. أي: كله مجموعاً غير مُفرّق كنزول التوراة والإنجيل، ينظر: التفسير الكبير: الرّازي: ٧٨/١٤، والجامع لأحكام القرآن: القرطبي: ٢٨/١٣-٢٩، فالجملة، إذن، في الاستعمال اللغوي: تعني الشيء الجامع لأفراده الضام لها وتُسْتعمل، أيضاً، في معنى الإجمال المقابل للتفصيل، ينظر: مفردات غريب القرآن: الرّاغب الأصفهاني، مادة (جمل): ٩٧.

٣- ينظر: في أصول اللغة والنحو؛ فؤاد ترزي: ١٩٤-١٩٥، ومنهج كتاب سيبويه في التّقويم النحوي؛ محمد كاظم البكاء: ٢٢١.

في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)^(١) بمعناه الاصطلاحيّ الَّذِي عُرِفَ فيما بعد بـ(اللفظ المفيد فائدة يحسن السُّكوت عليها)^(٢)، ولكنَّ هذا الأمر لا يعني انعدام مفهوم الجملة في فكر سيبويه، ولا يعني أيضاً وجود إشكال فيه؛ ذلك أنَّ (عدم استعمال المصطلح لا يعني انعدام مفهومه؛ على أنَّ في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحيّ...) (٣) وزيادةً على ذلك^(٤). ويُعدُّ المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) أوَّلَ من استعمل الجملة مصطلحاً على وفق مفهوم قد رسمه سيبويه قبله^(٥)، فقد قال المبرِّد: (وإنَّما كان الفاعل رفعاً لأنَّه هو والفعل جملة يحسن عليها السُّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل، بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك (القائم زيد)^(٦). فللفائدة التي يقوم عليها الكلام أثرٌ بينٌ في تفسير الجملة، وبيان حسن السُّكوت المتوخى من تركيبها.

وعلى الرِّغم من ذلك فإنَّ مصطلح (الجملة) لم يتغلَّب على مصطلح الكلام فيما بعد، وتردداً معاً، يزاوج بينهما بعض النحويِّين ويفرق آخرون^(٧). فقد ذهب أبو بكر بن السَّراج (ت ٣١٦هـ) إلى التَّسوية بين الكلام والجملة^(٨)، وأفرد أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) في كتابه العسكريات باباً خاصّاً لدراسة الجملة عدَّ به أوَّلَ عملٍ في ذلك^(٩)، مشيراً فيه إلى ترادف الكلام والجملة، وهو

-
- ١- كتاب سيبويه: ٢٥/١-٢٦.
 - ٢- شرح ابن عقيل: ١٤/١. وينظر: شرح ابن النّاطم: ٢٠، وأوضح المسالك: ابن هشام الأنصاريّ: ١١/١، وشرح الأشموني: ٢٠/١.
 - ٣- مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٩.
 - ٤- (*) كما سنبين في قابل البحث، إن شاء الله تعالى.
 - ٥- ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٧، وما بعدها.
 - ٦- المقتضب: ٨/١. وينظر: علل النّحو؛ ابن الورّاق: ٢١١.
 - ٧- ينظر: في بناء الجملة العربية؛ محمد عبد اللطيف: ٢٩، والجملة العربية؛ دراسة لغوية نحويّة، محمد إبراهيم عبادة: ٢٧.
 - ٨- ينظر: الأصول في النّحو: ٤٤/١.
 - ٩- ينظر: المسائل العسكريات في النّحو العربي؛ (مقدمة المحقّق)؛ علي جابر المنصوري: ٣٦-٣٧.

مذهب أهل العربية - يعني النحويين - بعد أن عرض أقسام الكلام، فقال: (هذا باب ما أئتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل)^(١)، وتبعه في ذلك ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وعرف الكلام، قال: (أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويين الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وفي الدار أبوه، وصه ... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام)^(٢)، وهو (في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تراكيبها...) ^(٣)، وهو (جنس للجمل التّوامّ: مفرداها، ومثناها، ومجموعها؛ كما أنّ القيام جنس للقومات: مفرداها ومثناها ومجموعها. فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام)^(٤) فابن جني يجعل الجملة الوحدة الصّغرى للكلام، والكلام جنس لها يشمل وحدات أكثر، ومن المعلوم أنّ الجنس لا يساوي النوع المفرد، بل هو أعمّ منه^(٥)، وأوسع، والجامع المشترك بينهما هو الدّالة والفائدة التّامة.

وقد فهم بعض الدارسين^(٦) كلام ابن جني على أنّه وحد بين الكلام والجملة على حين أنّ قوله ذلك جاء في سياق الفرق بين القول والكلام، إذ جعل هنالك باباً خاصّاً فرّق فيه بين الكلام والقول^(٧)، مما يدلّ على أنّ الجملة والكلام لم يمثلّا مشكلاً عنده. وقد كان ذلك أثراً من آثار سيبويه

-
- ١- المسائل العسكرية في النحو العربي: ٨١. وينظر: الإيضاح؛ العضدي: ٩/١.
 - ٢- الخصائص: ١٧/١-١٨. وينظر: اللمع: ٨١، والمتبع في شرح اللمع؛ أبو البقاء العكبري: ٢٣١/١.
 - ٣- الخصائص: ٣٣/١.
 - ٤- المصدر نفسه: ٢٨/١. وينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢١/١.
 - ٥- ينظر: المنطق؛ محمد رضا المظفر: ٨٥/١.
 - ٦- ينظر: في بناء الجملة العربية: ٢٩، والجملة العربية، أقسامها وتأليفها؛ فاضل صالح السامرائي: ٤-٣.
 - ٧- الخصائص: ٥/١ وما بعدها.

عندما نقله، قال: (قال سيبويه اعلم أنَّ (قلت) في كلام العرب إنّما وقعت على أن يُحكى بها، وإنّما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً) ففرّق بين الكلام والقول... ثمّ قال في التمثيل: (نحو قلت: زيد منطلق) ألا ترى أنّه يحسن أن نقول زيد منطلق) وتمثيله بهذا يُعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه وأنّ القول عنده بخلاف ذلك إذ لو قلت كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أنّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، والعناية عن غيرها...^(١).

وعرّف عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) الكلام بحدّ الجملة قال: (وإنّما يُسمّى كلاماً ما كان جملة مفيدة نحو: زيد منطلق، وخرج عمرو)^(٢)، وذهب إلى ذلك الزّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) فالكلام عنده: (هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو من فعل واسم نحو قولك ضرب زيد، وانطلق بكر، وتُسمّى الجملة)^(٣)، فالجملة والكلام لا يتحقّقان في رأي الجرجانيّ والزّمخشريّ إلّا بالتركيب المفيد، فهما مترادفان.

ثمّ تَوَخَّذْ مقولة التّرادف على أنّها قول جمهور النّحويّين، قال أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ): (والجملة عند النّحويّين هي القول الذي يحسن السّكوت عليه، وهو حدّ الكلام أيضاً...)^(٤).

وذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) مذهب القائلين بالتّرادف، فقد أشار في شرحه على المفصّل إلى: (أنّ الكلام عند النّحويّين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه ويُسمّى الجملة)^(٥)، وهو (جنس لها فكلّ واحدة من

١- المصدر نفسه: ١/١٩-٢٠.

٢- المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٦٨. وينظر: الجمل: ٤٠.

٣- المفصّل: ٦.

٤- المتبع في شرح اللّمع: ١/٢٣١. وينظر: حاشية الشنّواني على شرح مقدّمة الإعراب: ١/٤٩.

٥- شرح المفصّل: ١/٢١.

الجملة الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها^(١). وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أيضاً^(٢).

وذهب نحويون آخرون إلى أنهما - الكلام والجملة - غير مترادفين، فهذا ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يُعرّف الكلام، ويشترط في حدّه شروطاً عُدّت منها التعريفات السابقة، فالكلام عنده ليس هو المركّب المفيد فحسب بل (ما تضمّن من الكَلِمِ إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته)^(٣)، وطَفِقَ يبين أسوار التعريف، فيدخل فيه ما كان منه ويخرج منه ما ليس فيه، معتمداً على فهمه لأقوال النحويين السابقين، وهو يرى أنّ سيبويه صرّح (في مواضع كثيرة من كتابه بما يدلّ على أنّ الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجملة المفيدة...) ^(٤). ثمّ هو يرى في نصّ سيبويه الذي نقله ابن جني ما لا يراه الأخير^(٥)؛ ذلك أنّ القول يُطلق أيضاً على الجملة، والقول، كما هو معلوم، لا يُطلق على المفردات فحسب؛ لأنّ إطلاقه على الجملة سائغ باتفاق^(٦).

فالجملة، إذن، أوسع من الكلام، فهي قد تكون قولاً، ومنه غير المفيد. قال ابن مالك: (وقد صرّح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأنّ ما لم يفد ليس بكلام مفرداً كان كزيد، أو مركّباً دون إسناد كعبدك، وخير منك، أو مركّباً بإسناد مقصود لغيره نحو: إنّ قمت، أو مركّباً بإسناد مقصود لا لغيره لكنّه مما لا يجهله أحد نحو: النّار حارة. فيلزم من تعرّض لحدّ الكلام أن يحترز من ذلك كلّهُ بإيجاز)^(٧). ثمّ قال لذلك أحترز: (بأن قيل: (مقصود لذاته) من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنّه إسناد لم يقصد هو ولا

١- المصدر نفسه: ٢١/١.

٢- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ٦١/١، وشرح الوافية؛ ابن الحاجب: ١٢٥.

٣- شرح التسهيل: ٣/١.

٤- المصدر نفسه: ٣-٤/١.

٥- ينظر: الخصائص: ١٩/١-٢٠.

٦- شرح التسهيل: ٤/١.

٧- المصدر نفسه: ٥/١.

ما تضمّنه لذاته بل قصده لغيره، فليس كلاماً بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا^(١). فالكلام يدخل في حيزية الإفادة المقصودة لذاتها، وهذه قد تكون جملة، وقد لا تكون. أي: قد تكون كلاماً بعمومية الجملة الشاملة له، فالجملة أعمّ من الكلام، والأخير أخصّ منها. لقد كان هذا الاتجاه قد أخذ مساراً أعمق في التّحديد عند رضيّ الدين الاسترآبادي (ت ٦٨٦هـ) حين أخذ على ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تعريفه للكلام^(٢)، قال (كان على المصنّف أن يقول بالإسناد الأصليّ المقصود ما تركّب به لذاته ليخرج بالأصليّ إسناد المصدر واسميّ الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة والظرف فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام...، وليخرج بقوله المقصود ما تركّب به لذاته الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصّفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلّها جملاً والإسناد الذي في الصّلة والذي في الجملة القسميّة لأنّها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطيّة لأنّها قيد في الجزاء. فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطيّة والقسميّة)^(٣) ثمّ ينتهي إلى القول: (والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تتضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ... والكلام ما تتضمّن الإسناد الأصليّ وكان مقصوداً لذاته: فكلّ كلام جملة ولا ينعكس)^(٤).

وهذا هو ما تمخّض عند ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) وغيره من المتأخّرين، إذ ذهب إلى أنّ (الكلام هو اللفظ المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما

١- المصدر نفسه: ٦/١.

٢- عرّف ابن الحاجب الكلام بقوله: (الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلّا في اسمين أو في فعل واسم) شرح الكافيّة في النّحو: ٧/١. وينظر: شرح الوافية: ١٢٥-١٢٦.

٣- عدّ الرّضيّ جملة (جواب الشرط، وجواب القسم) كلاماً. و(جواب القسم كلام بلا نزاع وأمّا جواب الشرط ففيه بحث والحقّ أنّ الكلام هو المجموع المركّب من جملة الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لأنّ الصّدق والكذب إنّما يعلّقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء...) شرح الكافيّة في النّحو: ٧/١-٨. وينظر: حاشية الشنّواني على شرح مقدمة الإعراب: ٥٠/١.

٤- شرح الكافيّة في النّحو؛ الرّضيّ: ٨/١. وينظر: حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب: ٤٠-٤١.

دلّ على معنى يحسن السُّكوت عليه^(١) وأما الجملة فهي: (عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد) والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم) وما كان بمنزلة إحداهما نحو: (ضربَ اللص)، و(قائم الزيدان) وكان زيد قائماً وظننته قائماً... وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من النَّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنَّه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصَّواب إنَّها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا نسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصِّلة وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام^(٢).

ونقل السيوطي رأياً طريفاً عن بعضهم في الموضوع، وهو أنَّ: (الفرق بين الكلام والجملة أنَّ الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين كلمتين ويسمى الهيئة الاجتماعية، وصورة التَّركيب. وأنَّ الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التَّركيب، لأنَّ لكلِّ تركيب اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار هيأته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء تسمى مادّة، والهيئة الاجتماعية تسمى صورة^(٣)). وكأنَّ المراد، أنَّ مدار التفريق بين الكلام والجملة، ليس الفائدة وعدمها^(٤)، وإنَّما هو المادّة المكوّنة لحجم التَّركيب وصغره، فالكلام هنا هو المركب الأوَّلِيّ الناتج بالإسناد، أمَّا الجملة فهي التَّركيب النَّهائِي الَّذِي يتكوّن من أكثر من مركّب أوَّلِيٍّ^(٥) حتّى كأنَّها عبارة أو نصّ.

ولأمر ما دأب النُّحويّون المتأخّرون على تعريف الكلام في بداية كتبهم، وأوّل مسائلهم النُّحويّة، باللفظ المركّب المفيد فائدة يحسن السُّكوت عليها^(٦)،

- ١- مغني اللبيب: ٢/ ٢٧٤. وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٧١، وشرح قطر الندى: ٤٣-٤٤.
- ٢- مغني اللبيب: ٢/ ٣٧٤. وينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٦٠-٦١، وشرح مقدمة الإعراب؛ الأزهرى: ٣٧. وما بعدها، والتَّعريفات؛ الشَّريف الجرجاني: ٤٨، وشرح الحدود النُّحويّة، الفاكهي: ٣٢-٣٤، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضية؛ الدِّمياطي: ٥٢.
- ٣- الأشباه والنظائر: ٢/ ١٦١.
- ٤- ينظر: في التَّركيب اللُّغويّ للشَّعر العراقيّ المعاصر؛ مالك المطلبي: ٢٦.
- ٥- ينظر: المصدر نفسه: ٢٦ و الجملة الفعلية ودلالاتها في آيات الآخرة؛ مجيد طارش: (رسالة ماجستير): ٤٠.
- ٦- ينظر: شرح جمل الزَّجَاجي: ابن عصفور: ٨٧/ ١، وتسهيل القواعد النُّحويّة في شرح متن

فقلماً نجد كتاباً من كتب النُّحو يُعَدُّ من (تعريف الكلام في بدايته، مشعراً أن ما يدور من مباحث هو شرح للعناصر التي يتألف منها)^(١)، فالكلام هو المقصود بالذات، وهو الذي يقع به التفاهم (وهذا هو غاية الدراسة النُّحويّة)^(٢)، فلم يكن النُّحويّون، إذن، على غفلة من مادّتهم - على زعم بعضهم - باعتبار أنّهم أهملوا النُّظر في الجملة وتركيبها^(٣)، فهذا إجحاف في حقّهم؛ ذلك أنّ في مصطلح الكلام رأياً من الوجاهة ما فيه، إذ إنّهُ - الكلام (يُقصد به النشاط الحيّ والتنفيذ الواقعيّ للنظام اللُّغويّ المخزون في ذهن الجماعة اللُّغويّة، فكأنّهم أرادوا أن يقولوا إنّ التّقييد لا يكون إلّا للمنطوق الفعليّ الذي يؤدي فائدة يحسن السُّكوت عليها...) ^(٤)، وهذا ما وجدوه في الكلام بوصفه مركّباً يحسن عليه السُّكوت وتجب به الفائدة^(٥)، والجملة قد تكون تركيباً داخلاً في بنية الكلام وتكوينه، أي: قد تكون مركّباً مفيداً وقد لا تكون كذلك؛ لانعدام الفائدة المشروطة في حدّ الكلام^(٦).

لقد شاع مصطلح الجملة في العصر الحديث، وأهتمّ المحدثون بها اهتماماً كبيراً، ومرجع اهتمامهم بالجملة كونها (الوحدة التي تمثل أهمّ خصائص اللغة)^(٧)، وباعتبارها (وحدة الكلام الأساسيّة وفهم نظامها وطرق تأليفها... هذا كلّهُ يساعد على فهم الخصائص اللُّغويّة للغة المدروسة)^(٨).

الأجرومية؛ عبد العليم السَّعدي: ٥.

١- في بناء الجملة العربيّة: ٣٨. وينظر: العلامة الإعرابية؛ محمد حماسة عبد اللطيف: ١٩.

٢- في بناء الجملة العربيّة: ٣٨.

٣- ينظر: في النُّحو العربيّ، نقد وتوجيه؛ مهدي المخزوميّ: ١٤ وما بعدها.

٤- في بناء الجملة العربيّة: ٣٨، واللغة العربيّة، معناها ومبناها: ٣٢.

٥- ينظر: المقتضب: ٨/١.

٦- ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاريّ: ١١/١، وشرح التّصريح: الأزهريّ: ١٩/١. وذهب بعضهم إلى أن اشتراط الفائدة في الكلام اصطلاح لا دليل عليه. ينظر: سرّ الفصاحة؛ ابن سنان الخفاجيّ: ٢٨، والمطالع السَّعيدة؛ السيوطيّ: ٨٨/١.

٧- العلامة الإعرابية؛ محمّد حماسة عبد اللطيف: ٤١.

٨- المصدر نفسه: ٥٨؛ ينظر: الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر الغوي عند العرب، تمام حسان: ٣١٧.

وعلى الرغم من ذلك نجد العلاقة بين الكلام والجملة عند المحدثين كما كانت عند النحويين القدماء والمتأخرين، فهناك من سَوَّى بينهما^(١)، وهناك مَنْ فَرَّقَ^(٢)، ومنهم من أخذ بالحدّين^(٣)، ومنهم من ذهب إلى صعوبة وضع تعريف دقيق للجملة^(٤) باعتبارها غاية الدِّراسة الوصفية.

وقد حاولت هذه الإسهامات - وإنْ كانت لا تخرج عن دائرة الفهم القديم - وصف تراكيب الجملة، وبيان الدَّلالات التي فيها في ضوء مرجعية المعنى. فالدكتور خليل عمايرة يذهب إلى التَّسوية بين الكلام والجملة، ويرتضي مذهب ابن جني، والزَّمَخشرِّي، وابن يعيش، ويقول: (فندى أَنَّ الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السُّكوت عليه فقام زيد، جملة، وزيد مجتهد، جملة، وصه، جملة، وأف، جملة، ... لأنَّ كُلَّ مجموعة مما سبق تؤدي بلبنتها كُلُّها معنى يحسن السُّكوت عليه، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى)^(٥)، فهي إذن، (الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السُّكوت عليه...) ^(٦). أمَّا الكلام، فهو ما (تألَّف من عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعمَّ ممَّا في الجملة وأشمل، وعلى ذلك، فقد كان القرآن كلام الله، والشَّعر والنَّثر كلام العرب...) ^(٧).

١- ينظر: جامع الدُّروس العربية؛ مصطفى الغلاييني: ١٢/١، والنحو الوافي؛ عبَّاس حسن: ١٥/١. وفي نحو اللغة وتراكيبها: ٧٧، والعامل النحوي؛ خليل أحمد عمايرة: ٢٥، والتطبيق النحوي؛ عبده الِّجحي: ٧٧ وفي أصول اللغة والنحو: فؤاد ترزي: ١٩٦، والألسنية التَّوليدية والتَّحويلية وقواعد اللغة العربيَّة (الجملة البسيطة)؛ ميشال زكريا: ٢٤، والجملة العربيَّة في ضوء الدِّراسات اللغويَّة؛ نعمة رحيم العزاوي: ١٤٩، والإسناد والتَّركيب عند الجوارِّي: مجلة كلية المعلمين؛ العدد: ١٤؛ السنة: ١٩٩٨م: ٢٩١، والجملة الوصفية في النحو العربي، ليث أسعد: (رسالة ماجستير): ٥.

٢- ينظر: في النحو العربي، قواعد وتدرجات؛ عبد الحميد مصطفى السيد: ١٠٢/١، والأساليب الإنشائية في النحو العربي؛ عبد السَّلام محمد هارون: ١٨، والجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها؛ فاضل السامرائي: ١٦.

٣- ينظر: المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها؛ محمَّد الأنطاكي: ٣٠٥/٢ وما بعدها.

٤- ينظر: العربيَّة وعلم اللغة البنيوي؛ حلمي خليل: ٧٥.

٥- في نحو اللغة وتراكيبها: ٧٧.

٦- المصدر نفسه: ٨٧.

٧- المصدر نفسه: ٧٨.

وعلى هذا يكون أكثر الكلام جملاً^(١)، إذ إنّه: (يصلح لأن يطلق على جملة واحدة، كما يصلح لأن يطلق كذلك على عدد لا حصر له من الجمل)^(٢)، أمّا الجملة فهي (الوحدة الصُغرى)^(٣)، وحدة كلاميّة (مستقلّة يمكن لحظها عبر السُّكوت الَّذِي يحدّها...) ^(٤)، إذن، يمكن القول على ذلك إنّ الجملة هي المكوّن الأصغر الَّذِي يدلّ على معنى، وأمّا الكلام فهو المجموع الكلّي من هذه الجمل. ويرى الدكتور عبد الرحمن أيوب أنّ الجملة عند النحويّين هي (الحدث اللُّغوي) الَّذِي تمثله النّماذج التّركيبية، أمّا الكلام فهو الأمثلة الواقعيّة لها - للجملة، وهي وحدها الّتي تدلّ معانٍ تفيد فائدة تامة ثمّ يميّز بين النّموذج التّركيبي والحدث اللُّغوي بغية بيان الرّأي، فيقول: (ومن المسلّم به أنّ النّموذج، (اسم مسند إليه + مسند) لا يفيد فائدة لغويّة، كما تفيد عبارة (محمّد قائم) الّتي هي تطبيق لهذا النّموذج)^(٥).

ويذهب آخر إلى القول: (والحقّ أنّ الجملة قد تكون كلاماً وقد لا تكون والكلام يكون جملة وأكثر من جملة مثل عبارة الشّرط فشرط الكلام الفائدة ولا يشترط في الجملة غير العلاقة الإسناديّة إذن فليس الكلام مساوياً للجملة مطلقاً)^(٦) وهذا ما ذهب إليه الأستاذ عبد السّلام محمّد هارون^(٧)، وهذا رأي القدماء كما تقدّم.

ومهما يكن من أمر؛ فإنّ النّحويّين - قدماء ومحدثين - عرفوا مفهوم الجملة والكلام، وجعلوا لكلّ شروطاً وقيوداً رسمت لكل واحد منهما معالمة المصطلحيّة والإجرائيّة. فقد عرّف الكلام بأنّه: (اللفظ المفيد

١- ينظر: التطور النّحويّ للغة العربيّة؛ برجستراسر: ١٢٥.

٢- دراسات نقدية في النّحو العربيّ؛ عبد الرحمن أيوب: ١٢٥.

٣- في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: ٣١.

٤- الألسنية التّوليديّة والتّحويليّة: ٢٤.

٥- دراسات نقدية في النّحو العربي: ١٢٥-١٢٦.

٦- ظاهرة الزيادة في الجملة العربيّة؛ محمّد جواد الطّريحي: (رسالة دكتوراه): ٢٣٠.

٧- ينظر: الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي: ١٨.

فائدة يحسن السُّكون عليها^(١) واشتُرط فيه، أمران: أحدهما: اللَّفْظ المركَّب، والآخر الإفادة التَّامة^(٢). وتقرَّر في سياق ذلك أنه لا يكون كلام بغير هذين الشَّرطين^(٣). أمَّا الجملة، فقد كانت متداخلة مع مصطلح الكلام، مرةً ترادفه وأُخرى لا ترادفه على أنَّ المرادفة وعدمها مرجعها شرط الفائدة وتام المعنى إذ إنَّ الجملة هي القول المركَّب الذي يتراوح بين الإفادة التَّامة، فتكون كلاماً، وعدمها، فتكون جملة.

ودائرة الفهم الحديث في مصطلح الجملة قد بُنيت على ما تقدَّم، وأهمُّ ما فيه هو القول بإفادة الجملة^(٤)، وصغرى بنيتها^(٥)، وتمثيلها الحدث اللُّغوي^(٦)، باعتبارها الوحدة الأساسيَّة للكلام^(٧).

وبعدُ، اشتراط النَّحويِّين المحدثين الفائدة في الجملة مهما كان تركيبها^(٨) على عكس القدماء الذين جعلوا لها حدوداً معينة في التَّحقيق. والَّذي نرتضيه هو مذهبُ وسط بين القوم: قدماء ومحدثين، يقوم على عدميَّة التَّرادف بين الكلام والجملة، وعلى عموميَّة الأخير- الجملة - على الأوَّل - الكلام - في الإفادة وعدمها، فضلاً عن تركيبها المكوَّن من المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل وغيرها من العناصر، باحتسابها الوحدة الأساسيَّة/النَّظاميَّة للحدث اللُّغويِّ الكلاميِّ.

-
- ١- شرح ابن عقيل: ٤/١ . وينظر: شرح ابن النَّاظم: ٥، وشرح الأشموني: ٢٠/١.
 - ٢- ينظر: أوضح المسالك: ١١/١ وشرح التَّصريح؛ الأزهرِّي: ١٩/١.
 - ٣- ينظر أوضح المسالك: ١١/١ ، وحاشية ياسين العليمي على شرح الأزهرِّي: ١٩/١.
 - ٤- ينظر: أصول النَّحو العربيِّ؛ محمد عيد: ٢٠٢.
 - ٥- ينظر: في النَّحو العربي، نقد وتوجيه: مهدي المخزومي: ٣٣.
 - ٦- ينظر: دراسات نقدية في النَّحو العربيِّ: عبد الرحمن أيوب: ١٢٥.
 - ٧- ينظر: العلامة الإعرابيَّة: محمَّد حماسة: ٤١.
 - ٨- ينظر: في أسرار اللغة: إبراهيم أنيس: ٧٧، وأصول النَّحو العربيِّ؛ محمد عيد: ٢٠١. علم الدلالة؛ بالمبر: ٤٧، ومنهج البحث اللُّغويِّ بين التَّراث وعلم اللغة الحديث؛ علي زوين: ٧٢.

عناصرُ الجُملة وتأليفها:

تتألف الجملة من مجموعة من العناصر، التي يشكّل مجموعها النظام اللغويّ العامّ لها - الجملة - ويُسهّم تكوينه الكلّيّ في إبراز المعنى. ويمكن لحظ هذا النظام من ناحيتي التركيب والدلالة، والتفاعل الوظيفيّ القائم بينهما. ذلك أنّ تأليف الجملة (في كلّ لغة يجري على نظام خاصّ بها، لا العبارات مفهومة، ولا مَصوّرة لما يُراد حتّى تجري عليه، ولا تزيغ عنه، والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كُشِفَتْ ودُونَتْ فهي علم النّحو. ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها وبيّنت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافياً في فهمك معنى الجملة وإحاطتك بمدلولها حتّى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها)^(١).

من أجل ذلك قيل: (إنّ معنى الجملة يعتمد جزئياً على معنى الكلمات التي تتكون منها تلك الجملة، والعامل الآخر ولا شكّ تركيبها النّحويّ،...) ^(٢). لقد نظر علماء اللغة العربيّة - نحويّون وبلاغيّون - إلى الجملة كما نظر إليها المناطقية، على أنّها فعل إسناديّ، يتم بعنصريّه الأصليين^(٣): المسند والمسند إليه. ولا يمكن أن تتألف الجملة من غيرهما؛ لأنّهما اللوازم فيها والعُمد التي لا تخلو منها^(٤) إذ إنّ أقلّ قدر في التركيب الجمليّ لا يكون بغير الإسناد وطرفيه، فهما (الحدّ الأدنى الذي تنعقد به الجملة... ويكتمل المعنى)^(٥)، وإذا ما (حُذِفَ منها أحد هذين الرُّكنين،

١- إحياء النّحو؛ إبراهيم مصطفى: ٢.

٢- اللغة والمعنى والسّياق؛ جون لانيز: ٢٤.

٣- ينظر: شرح الكافية في النّحو: الرّضي: ١/٧-٨ والجملة العربية في ضوء الدراسات اللّغويّة الحديثة، نعمة رحيم العزاوي: ١٤٩، ومدخل إلى علم المنطق؛ مهدي فضل الله: ٩٠ وما بعدها.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن بعيش: ١/٧٤.

٥- في بناء الجملة العربية؛ محمّد حماسة: ٤٥.

(المسند والمسند إليه) فَإِنَّ النُّحَاةَ يَلْجَأُونَ إِلَى التَّقْدِيرِ لِيَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ^(١). وقد عبّر سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن ذلك التَّأْلِيفِ والتَّلَازُمِ في أداء المعنى بين المسند والمسند إليه، قال: (وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلمُ منه بدءاً. فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلُ بُدٌّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وَلَيْتَ زَيْداً منطلقاً؛ لأنَّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده)^(٢).

ويزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) قول سيبويه، الآنف الذكر، بيانا، بقوله: (وهما ما لا يستغنى كُلُّ واحدٍ من صاحبه فمن ذلك: قام زيدٌ، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو (كان) و(إن) و أفعال الشَّكِّ والعلم والمجازة، فالابتداء نحو قولك: زيد فإذا ذكرته فإنَّما تذكرة للسَّامع ليتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه صحَّ معنى الكلام وكانت الفائدة للسَّامع في الخبر لأنَّه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ولولا ذلك لم تقل له زيد ولكنك قائلاً له: رجل يقال له زيد، فلمَّا كان يعرف زيدا ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر فصَحَّ الكلام لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتهما بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام)^(٣)، وحدوث المعنى واستغناء الكلام وتكوين الفائدة التي يحسن عليها السُّكوت لا يكون إلَّا من الوظائف النَّحْوِيَّةِ التي تؤدِّيها أنواعُ الكَلِمِ المختلفة: الاسم، والفعل، والحرف. في التَّركيب النَّحْوِيِّ للجملة.

والإفادة المتوخَّاة في الجملة أو الكلام من التَّركيب أو التَّأليف أو التَّعليق

١- أساليب بلاغية؛ أحمد مطلوب: ١٣٢.

٢- كتاب سيبويه: ٢٣/١.

٣- المقتضب: ١٢٦/٤.

لا تكون إلا من اسمين، نحو: الله ربُّنا، محمّد نبينا. أو من فعل واسم، نحو: قام زين العابدين، انطلق عليّ؛ لأنَّ الاسم كما يكون مخبراً عنه يكون مخبراً به، والفعل لا يكون إلا مخبراً به. أمّا الحرف فلا يكون له شيء من ذينك. قال رضيّ الدين الاسترآبادي (ت ٦٨٦هـ) إنّ: (التركيب الفعليّ الثنائي بين الثلاثة الأشياء أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام الاسمان والاسم مع الفعل أو الحرف والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسند إليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسند إليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً إذ لو جعلته مسنداً إليه فلا مسند وأمّا نحو يا زيد فلسد ياء مسد دعوت الإنشائي والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه وأمّا الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه...^(١).

فمدار الأمر، إذن، على الإسناد؛ وذلك لأنَّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بُدَّ له من طرفين مسند ومسند إليه...^(٢)، إذ إنّ الإسناد عملية ذهنيّة تتمّ في ذهن المتكلم قبل أن ينطق بالمسند أو المسند إليه، وهو الأساس أو الأصل في بناء الجملة^(٣). وعن طريق ذلك التآلف الذهني الذي يحصل بين المسند والمسند إليه، يتم نقل الإفادة على الوجه الذي يفيد المخاطب ما ليس عنده^(٤)، ويعلم السامع مع ذلك شيئاً جديداً^(٥). ونتيجة لذلك التّصوّر قال السيوطي (ت ٩١١هـ): (الحاصل أنّ الكلام لا يتأتّى إلا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأتّى من فعلين ولا من حرفين

١- شرح الكافية: الرّضي: ٨/١-٩. وينظر: الموجز في النّحو؛ أبو بكر بن السّراج: ٢٧، وحاشية السّجاعي على شرح قطر النّدى؛ السّجاعي: ٢١.

٢- شرح الكافية: ٨/١. وينظر: همع الهوامع؛ السيوطي: ١١/١.

٣- ينظر: في النّحو العربي نقد وتوجيه؛ مهدي المخزومي: ٣١.

٤- ينظر: شرح الوافية؛ ابن الحاجب: ١٢٥.

٥- ينظر: الإسناد والتركيب عند الجوّاري؛ ليث أسعد: ٢٩١.

ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة (إلا مع التقدير) لأنَّ الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لا بُدَّ له من طرفين مسند ومسند إليه والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه والحرف لا يصلح لأحدهما^(١).

ولا يعني أنَّ الإسناد عبارة عن رابطة بين المسند والمسند إليه أنَّ الأمر فيه مجرد كلمات تصلح له مرصوفة ينطق ببعضها في إثر بعض، وإنما المعنى يكمن في تعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، وهذا التعليق أو الربط يكون بين معاني الكلمات لا بين ذواتها^(٢)، ومن هنا قال بعض النحويين: (فإنَّ مَنْ عرف مَسْمًى قائم وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام)^(٣).

فالمسند والمسند إليه، إذن: هما الكلمتان المنطوقتان اللتان يعبر بهما المتكلم عن حصول عملية ذهنية في فكره، وهذه العملية هي فكرة الإسناد بين معاني الكلمات^(٤). والمسند إليه هو المتحدث عنه^(٥)، أو المخبر عنه^(٦)، أو المحكوم عليه^(٧)، أو ما يُطلق عليه عند المناطقة بالموضوع^(٨)، وهو لا بُدَّ من أن يكون اسماً؛ لأنَّه يصلح لطرفي النسبة أو الإسناد، فيكون مسنداً إليه ومسنداً^(٩)، وهذا الاسم لا تخلو منه جملة، ولا ينعدم منه تركيب، بل لا يكونان إلاَّ به. وهو ما يتَّخذ وظيفة الابتداء: (المبتدأ)، في الجملة الاسمية، أو وظيفة الفاعلية: (الفاعل)، أو ما ينوب عنه في الجملة الفعلية.

- ١- همع الهوامع: ١/ ١١. وينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ١/ ٨-٩.
- ٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٥٩، والجملة العربية، دراسة لغوية نحوية؛ محمد إبراهيم عبادة: ١٣.
- ٣- شرح التصريح على التوضيح: الأزهرى: ١/ ٢٢.
- ٤- ينظر: نظام الجملة العربية؛ سناء البياتي: ٦٣.
- ٥- ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٦.
- ٦- ينظر: الموجز في النحو؛ ابن السراج: ٢٧.
- ٧- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/ ٢٠.
- ٨- ينظر: مدخل إلى علم المنطق؛ مهدي فضل الله: ٩١.
- ٩- ينظر: شرح الكافية في النحو: ١/ ٨.

أما المسند؛ فهو: المتحدّث به، أو المخبر به أو المحكوم به، وهو ما يقابل المحمول عند المنطقة^(١)، وهذا - المسند - قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً؛ لأنّ الأخير مختصّ بكونه مسنداً ليس غير ذلك^(٢). وهو: الخبر؛ أي: خبر المبتدأ في الجملة الاسميّة، والفعل الذي يليه فاعل أو نائبه في الجملة الفعلية. لقد عدّ النحويّون المسند والمسند إليه عمدتيّ الجملة، ولا يتحقق قوام الجملة نحويّاً من دونهما وما خلاهما من التّوابع والمقيّدات، زيادةً أو فضلة يمكن الاستغناء عنها عند بناء الجملة وتألّفها. ذلك أنّ أقلّ قدر من (الكلام المفيد يتمّ بعنصريّ الإسناد، وما سواهما من التّوابع والمقيّدات، وتمثلها وظائف نحويّة مختلفة، تُسمّى (الفضلة)^(٣)، أو (التّكملة)^(٤) تخدم طرفي الإسناد: الاسم، والفعل، أو بعبارة أخرى أدقّ تخصص الحكم - الإسناد - وتجعله مقيّداً في جهة معيّنة^(٥) كالمفاعيل، والحال والتّمييز والتّوابع وغيرها. وليس كونها فضلة أنّه يمكن الاستغناء عنها، أو أنّها لا فائدة ترجى من ورائها كما يشعر مدلولها اللّغويّ بذلك^(٦)، بل إنّ (الفضلة) قد يتوقّف عليها معنى الكلام فتكون واجبة الذّكر دون الحذف^(٧)، نحو قوله تعالى: [وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ] ^(٨) فسياق نفي الآية ودلالاتها متوقّف على فضلة (لاعبين)، الحال المنفي، على الرّغم من اكتمال عناصر جملة تركيبها الأساسيّة: المسند والمسند إليه (الفعل والفاعل)، وكذلك

١- ينظر: مدخل إلى علم المنطق: ٩٢.

٢- وينظر: شرح الكافية في النّحو: ٨/٩.

٣- في بناء الجملة العربيّة؛ محمد حماسة: ٤٥ - ٤٦.

٤- ينظر: في النّحو العربي (نظام الجملة الفعلية ومكملاتها): ١٠٧/٢، وما بعدها، والمحيط؛ محمد الأنطاكي: ٩١/٢.

٥- ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها؛ تمام حسان: ١٩٤، وما بعدها.

٦- ينظر: في بناء الجملة العربيّة: ٤٥.

٧- ينظر: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها؛ فاضل السامرائي: ٧.

٨- سورة الدخان: ٣٨.

قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾^(١)؛ لذلك جاء قول الأشموني (ت ٩٢٩هـ): (والمراد بالفضلة ما يُستغنى عنه من حيث هو هو^(٢))، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدّ عمدة كـ (ضربي العبد مسيئاً) أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالَهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ^(٣)

فالمقصود؛ إذن، بالفضلة عند النحويين، هو: (ما زاد على ركني الإسناد، ...) ^(٤)، أو ما وقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء^(٥) عنه من حيث الدلالة، وأنه بالإمكان (أن يتألف الكلام بدونها بخلاف العمدة فإنه ليس من الممكن أن يتألف كلام بدونها إذ كل كلام لابد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتألف كلام بدونها)^(٦)، وقد كانت عبارة الصّبّان (ت ١٢٠٥هـ) في غاية الدقة حين قال: إنّ الفضلة (ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي)^(٧). لأنّ: (أكثر الفوائد إنّما تجنى من الإلحاق والفضلات)^(٨).

لقد كان عمل النحويين هذا متأثراً من واقع التحليل القائم على مرجعية قوامها التركيب الذي تنهض به الجملة، والانعقاد التام الذي يحصل بين عنصري الإسناد الأساسيين: المسند والمسند إليه؛ بغية تحديد (البنية الأساسية في النظام اللغوي التجريدي الثابت لتصور تركيب الجملة...) ^(٩)

-
- ١- سورة الإسراء: ٣٧. وكذا سورة لقمان: ١٨.
 - ٢- (*) (أي من حيث كون لفظ الفضلة مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً إلى آخر الفضلات لا من حيث توقف المعنى عليه) في بناء الجملة العربية: ٤٦.
 - ٣- شرح الأشموني: ٢ / ١٦٩ - ١٧٠.
 - ٤- شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ؛ ابن مالك: ٣٠٧.
 - ٥- ينظر: المغني في النحو؛ أبو منصور اليميني: ٢ / ١٢٥، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٢٣٥.
 - ٦- معاني النحو: فاضل السامرائي: ١ / ١٤ - ١٥.
 - ٧- حاشية الصّبّان: ٢ / ١٦٩.
 - ٨- المحتسب: ١ / ١٥٠.
 - ٩- ينظر: في بناء الجملة العربية: ٢١٧.

وبنائها الذي يعد تنفيذاً حياً واقعياً له^(١)؛ إذ إنها بؤرة التحليل النحوي^(٢)، وأساس التفريق بين الظواهر التعبيرية والخصائص التركيبية^(٣).

ونتيجة لذلك حدد النظام النحوي العناصر الأساسية التي تتكوّن منها الجملة والعناصر غير الأساسية التي تُعدّ زيادات أو فضلات، خارجة عن حقيقة تكوين الكلام وتأليف الجملة.

هذا من الناحية اللغوية النحوية، أمّا من الناحية الدلالية، فإنّ العناصر المكوّنة للجملة يسهم مجموعها الكليّ في جلاء الحدث اللغويّ، فليس فيها عنصر أساس وآخر غير أساس (بل إنّ جميع الألفاظ اللازمة لحمل... المعنى هي أركان رئيسة في الجملة ولا يجوز لأي ركن منها أن يستقلّ بمعنى الجملة، ولا تسميتها جملة، وإذا كان المعنى هو الهدف الذي يسعى إليه المتكلّم لتوضيحه ونقله إلى السّامع، فإنّ للسّامع أن يأخذه من أيسر طريق الطريقة التي على المحلل اللغويّ أن يسلكها...)^(٤).

والجملة في سياق ذلك (نسيج محكم متشابك، وهي تمثل خلية حيّة في جسم (اللغة)، ولذلك تتمثل فيها جميع العناصر التي يتألّف منها النظام اللغويّ، فتحليل الجملة تحليلاً دقيقاً يستطيع استعراض جميع الأنظمة التي تكوّن في مجموعها (منظمة عرفيّة رمزيّة) ترمز إلى نشاط المجتمع، وتوجد لتجاربها الكلمات الدّالة على هذه التجارب كما توجد الأنظمة التي تنسق العلاقات بين الكلمات حين تنتظمها الجمل)^(٥).

إنّ معنى الجملة ودالاتها، مقسّم على جميع الأنظمة اللغوية، الصوتيّة

١- ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربي؛ عبد الرحمن أيوب: ١٢٥ - ١٢٦.

٢- ينظر: في بناء الجملة العربية: ١٥، ٣١٨.

٣- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٩٣، وإشكاليّات القراءة وآليات التّأويل؛ نصر حامد أبو زيد: ١٦٥.

٤- في نحو اللغة وتراكيبها؛ خليل أحمد عمارة: ٧٩. وينظر: علم الدّلالة؛ بالمر: ٤٨ - ٤٩.

٥- القرائن النّحويّة؛ تَمَام حسان؛ مجلة اللسان العربي؛ مج: ١١، ج: ١: ١١. وينظر: العلامة الإعرابية: ١١١.

والصَّرْفِيَّة والنَّحْوِيَّة متمثلة بمستواها الوظيفي (ثمَّ يأتي معنى الكلمة المفردة (المعنى العجمي) وما يكون لمجموع هذين المعنيين مضافاً إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى... (المقام) وكلُّ ذلك يصنع المعنى الدَّلالي^(١)) الذي تمثله الجملة وتكوّنه عناصرها التَّأليفِيَّة.

ومن ثمَّ يمكن النَّظر إلى عناصر الجملة المؤلَّفة لها من ناحيتين: النَّاحية التَّركيبِيَّة وهذه يتكفَّل ببيانها النظام اللُّغوي النَّحوي، وتتكوّن الجملة فيه من عناصر رئيسة وآخر ليست كذلك، فأما الأولى، العناصر الرَّئيسة، فهي:

١- **المسند إليه**، وقد تقدّم أنَّه هو المتحدِّث عنه، أو المخبر عنه، ويقابل الموضوع عند المناطق في القضية المنطقية^(٢)، وهذا - المسند إليه - لا يكون إلَّا اسماً؛ لأنَّ الأخير يكون مبتدأ في الجملة الاسميَّة، وفاعلاً، أو نائباً عنه في الجملة الفعلية.

٢- **المسند**: وهو المتحدِّث به أو المخبر به، ويقابل المحمول عند المناطق، وقد يكون اسماً أو فعلاً؛ لأنَّ الاسم كما يكون مسند إليه يمكن أن يكون مسنداً أيضاً. أمَّا الفعل فلا يكون إلَّا مسنداً فحسب^(٣)، والجملة على هذا لا تخلو من اسم، إذ إنَّه مركز النسبة الإسنادية.

٣- **الإسناد**: وتقدّم أنَّه (عملية ذهنية) تعمل على شدِّ المسند وربطه بالمسند إليه ومن هنا سُمِّي عند المناطق بالرابطة، أو النسبة، أو الحكم^(٤). وعن طريق الإسناد القائم بين عنصريه نحصل على الفائدة التي تكون ملازمة له^(٥)، في أغلب الأحيان.

١- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٢. وينظر: اللسانيات؛ عبد السلام المسدي: ٥٥ - ٥٦، والتَّطور الدَّلالي بين لغة الشَّعر ولغة القرآن: عودة خليل عودة: ٧٣.

٢- ينظر: نقد الآراء المنطقية وحل مشكلاتها؛ هادي كاشف الغطاء: ٣٢٧، والمدخل إلى علم المنطق: ٨٩.

٣- ينظر: شرح الكافية في النَّحو: الرضي: ٨/١، وهمع الهوامع: ١١/١.

٤- ينظر: مدخل إلى علم المنطق: ٩٢، وما بعدها.

٥- ينظر: الإسناد والتركيب عند الجواري: ٢٩١.

إِنَّ الإنسانَ أَهمُّ عنصرٍ فكريٍّ في اللغة، ولا يمكن للمتكلِّم النُّطقُ بآية جملة لم تكن مشتملة على علاقة الإسناد، ذلك أَنَّ معاني الكلام (كلِّها معانٍ لا تُتصوَّرُ إلَّا فيما بين شيئين...) ^(١) وحول هذه العلاقة تطوف جهات التَّخصيص ومعاني النُّحو، ولا يمكن الوصول إلى أيِّ جهةٍ تخصَّصيةٍ لعلاقة الإسناد إلَّا بالأخير.

وأما العناصر غير رئيسة التي تتألَّف الجملة من دونها، فهي قيودها ومكملاتها، وهي:

أ- **المفاعيل الخمسة:** وهذه كُلُّها تخدم الفعل أو ما يعمل عمله من المصادر والمشتقات في كثير من النواحي، فمنها ما يؤكِّده، ويبين نوعه، أو يشير إلى عدد مرات حدوثه، أو ما ينوب عنه في الاستعمال، وهذه هي وظيفة المفعول المطلق. ومنها ما يبين الجهة التي نُفِّذ فيها، وهذه هي وظيفة المفعول به. ومنها ما يحدد زمنه، ومكانه وهي وظيفة المفعول فيه. ومنها ما يبين سببه وعلة وقوعه وتلك وظيفة المفعول لأجله؛ ومنها ما يبين وقوع الحدث مع المصاحبة وهي مهمّة المفعول معه. يضاف إلى ذلك الجار والمجرور فهو لا بُدَّ له من متعلق يوضحه ويوصله إليه، وهي خدمة من خدمات المفعولات أيضاً ولكن بوساطة الحرف الجار ويُسمَّى بذلك المفعول غير المباشر ^(٢). وقد كان أساس التَّصور لتلك العلاقات التَّخصَّصية للإسناد هو النَّاتج لفكرة أن المسند (الفعل) هو محور الجملة، ومركز التَّركيب فيها، والمتحكم في عناصرها، والعقدة المركزية في شجرة تركيبها ^(٣).

١- دلائل الإعجاز: ٤١٧.

٢- ينظر: المحيط؛ محمد الأنطاكي: ٩١/٢، واللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠١-٢٠٤، وفي الفكر اللغوي؛ محمد فتوح: ١٩١، وما بعدها، والجار والمجرور في اللغة العربية؛ مجيد الماشطة؛ مجلة آفاق عربية؛ بغداد؛ العدد: ٩٨؛ السنة: ٤؛ ١٩٧٩م؛ ٢، وما بعدها.

٣- ينظر: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية: ٤٢ وما بعدها.، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية؛ محمد أحمد نطلة: ٦٤، والمفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه حسن عبد الغني مجلة آفاق عربية؛ العدد الثالث: ١٩٩٩: ١٩.

ب - التَّوابع الأربعة والحال والتَّمييز...: وهذه تخدم الاسم في كثير من النواحي، والذي يحتاج إليه الاسم هو تحديده وتعيينه إن كان نكرة، وتلك وظيفة المضاف، أو أن يُضَيَّق من دائرة تنكيره ببعض التَّضييق، وتلك وظيفة يشترك فيها النعت والمضاف إليه، أو أن يبيِّن وصف من أوصافه الملازمة له، وتلك وظيفة النعت وحدها، أو أن تبين حالته أثناء وقوع الحدث وتلك وظيفة الحال، أو أن يبيِّن نوع ذاته إن كان غامض الذات، وتلك وظيفة التَّمييز، أو أن يزداد في توضيحه إن كان على شيء من الغموض لدى السامع، وتلك وظيفة مشتركة بين البدل وعطف البيان^(١).

ج - الأدوات وحروف المعاني: وهذه كثيرة، فضلاً عن تنوعها، ك(إنَّ وأخواتها)، وحروف الجزم والنصب والجر والعطف وأدوات الشرط والاستفهام... وغيرها من الأدوات والحروف التي لها أثر في تكوين بعد دلالي متوخى في قصد المعنى الذي تعبر عنه الجملة، ويلحق بها أيضاً اللواصق: السوابق واللواحق التي تدخل على الاسم أو الفعل لتدل على وظائف معنية^(٢).

هذا من الناحية التركيبية (العناصر الرئيسة وغيرها)، وهو ما أشار إليه عبد القاهر (ت ٤٧٤هـ) حين جعل الأمر - المعاني النحوية - على النظم ومدار التعليق الحاصل بين أنواع الكلم ثم انتهى إلى تركيب الجملة قال: (ومختصر كل الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه...) ^(٣)، وقال: (وجملة الأمر: أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو: يا عبد الله. وذلك أيضاً إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمَر الذي هو: أعني و أريد و أدعو، و(يا)

١- ينظر: المحيط؛ محمد الأنطاكي: ١٥٦/٢.

٢- ينظر: نشأة دراسة حروف المعاني: هادي عطية: ٤٣ وما بعدها، ودراسات في الأدوات النحوية: جعفر النحاس: ١١ وما بعدها، ومدخل إلى دراسة الصَّرف العربي: مصطفى النحاس: ٤٧.

٣- دلائل الأعجاز: (مدخل الكتاب، صفحة: ش).

دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس^(١).

أما من الناحية الدلالية والمعنوية فيُضاف على كل ما تقدّم ما يأتي:

- ١- معنى المفردة (المعنى العجمي) للكلمة على وجه العموم؛ ذلك أنّ كلّ جملة لا بُدَّ من أن تتألف من كلمات^(٢)؛ باعتبارها الوحدة المكوّنة لها^(٣).
- ٢- بنية الكلمة أو الصيغة الصرفيّة؛ إذ إنّ من المعلوم أنّ لكلّ صيغة صرفيّة دلالة خاصّة تختلف عن الصيغ الآخر كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأبنية المبالغة^(٤)،... وغير ذلك مما له أثر دلالي يستمد إشعاعه المعنوي من النظام الصرفي.

٣- تأليف الجملة وتركيبها وترتيب مكوّناتها، وما يطرأ عليها من عوارض وتحولات، لأنّ لكلّ تركيب جمليّ معناه ودلالته^(٥). وما يميّز جملة من جنسها في الخطاب الأدبيّ الفنيّ المكوّنة له هو كفيّة تنظيم أو تركيب وحداتها اللغويّة^(٦) في نظامها العامّ.

ومن التحوّلات والعوارض التي تطرأ على تركيب الجملة ما يأخذ خطأً أو شكل حركة أفقيّة ينتقل فيها الدالّ من موضعه الأصليّ إلى موضع طارئ، وهو (التّقديم والتّأخير)، ومنها ما يأخذ خطأً، أو حركة رأسية تتمثّل بين الأصل والعدول، وهو (الذكر والحذف)، ومنها ما يأخذ الخطّ الوضعيّ

١- المصدر نفسه: وينظر: المفرد والمؤلف؛ الزّمخشرّي: ٣١.

٢- ينظر: معاني النّحو: ١/١١، والعربيّة معناها ومبناها: ١٨٢، والبلاغة والأسلوبية: محمد عبد المطلب: ٢٢٨.

٣- ينظر: النّحو المصفي؛ محمد عيد: ١٨.

٤- ينظر: معاني الأبنية في العربيّة: فاضل السّامرائي: ٦ وما بعدها، والإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: ٣١ وما بعدها، والخصائص الدلالية للتعبير القرآني في تصوير الحج؛ كاصد الزّبيدي؛ مجلة دراسات إسلامية؛ العدد: ٩؛ السنة: ٣؛ ٢٠٠٢: ١٧.

٥- ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٢٧؛ ومعاني النّحو: ١/١١، وعلم اللّغة بين التراث والمناهج الحديثة؛ محمود فهمي حجازي: ٦٦-٦٧، ووصف اللغة العربيّة دلاليّاً؛ محمد محمد يونس علي: ٢٧١.

٦- ينظر: أثر اللسانيات في النقد العربي؛ توفيق الزّبيدي: ٧٣، ودفاع عن فن القول؛ عبد الكريم غلاب: ٣٦، والأسلوب؛ أحمد الشايب: ٧٣، و١٨٦، وما بعدها.

في سياقه وهو (التعريف والتذكير)، ومنها ما يأخذ الحركة الرأسية أو العمودية وهو (الفصل والوصل)^(١).

ومن المؤكد أنّ هذه التحوّلات التي تطرأ على تركيب الجملة لا تحصل اعتباراً في هيكلية الجملة وإنّما لغرض معنوي ومقصد دلالي^(٢).

٤- النغمة الصوتية: وهي الإطار الصوتي الذي تكون فيه الجملة، ومن خلاله يتضح معناها في وصفها إخباراً، أو تعجباً، أو استفهاماً^(٣)...

وعلى الرغم مما تقدم لا بُدّ من القول إنّ حصر مكونات المعنى الدلالي للجملة متعسّر في أغلب الأحيان؛ إنّه متعدّد ومتشعب في جهات دلالية كثيرة، ويبقى الأمر فيه تبعاً إلى القول: إنّ ما يمت إلى المعنى الذي تؤدّيه الجملة يدخل في إطارها الدلالي العام.

وعلى أساس طبيعة ذلك التّصوّر سنقوم بدراسة دلالة الجملة في الصحيفة السّجّادية على أن نأخذ بنظرة علماء العربية - النحويين والبلاغيين - التحليلية لهيكل الجملة وتركيبها القائم على: عنصر لفظي في المسند والمسند إليه، وآخر: دلالي في علاقة الإسناد ودلالته المعنوية.

- أقسامُ الجُمْلَةِ وَصُروبُ الإسناد:

اختلف النحويون في أنواع الجملة، و اختلفوا أيضاً في المنطلقات التي اعتدوا بها في التّقسيم^(٤)، وعلى الرّغم من ذلك، فقد كان الشائع عندهم أنّ

١- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ١٠٧، ٢٢٦ وما بعدها، وجدلية الأفراد والتركيب؛ محمد عبد المطلب: ١٥٣، ١٦١.

٢- ينظر: ابن جني وعلم الدلالة؛ نوال كريم زرزور: (رسالة ماجستير): ٢٥٧.

٣- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٦، ومعاني النحو: ١/ ١١ والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٢٨، ودراسات في علم اللغة النفسي؛ داود عبده: ١١، والتّغنيم اللغوي في القرآن الكريم؛ سمير إبراهيم وحيد العزاوي: ٢٧.

٤- اتّخذ النحويون واللغويون في تقسيم الجملة، معايير ومناهج عدة، منها: التركيبي، قسّمت الجملة في ضوءه قسمين: اسمية، وفعلية، ثمّ وصفوها من داخل التركيب (التّحليل الداخلي لها)، بالكبرى: وهي الجملة التي خبرها جملة اسمية كانت أم فعلية، وبالصّغرى: وهي جملة الخبر المبنية على المبتدأ. ومنها: الموقعي: فكانت جمل لها محل من الإعراب وآخر ليست كذلك، كجملة الصّفة،

الجملة نوعان: جملة اسمية، وجملة فعلية^(١). ثم اختلفوا أيضاً فيهما ونوع كل منهما، على أن محط الاختلاف كان الجملة الفعلية، وبالتحديد فيه مسألة تقديم الفاعل على الفعل، ونوعية المسند عند الإسناد في الجملة، فالجملة إذا لم تكن فعلية فهي اسمية. وسار هذا الخلاف فيما بعد إلى الباحثين المحدثين^(٢). لقد اتخذ نحويو البصرة مقولة أساس الموقعية، سمة شكلية ومعياراً في التفريق بين الجملتين: الاسمية والفعلية. فالاسمية عندهم هي: ما بدأت باسم. والفعلية: ما بدأت بفعل هكذا. قال ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): (فالاسمية، هي التي صدرها اسم، كزيد قائم... والفعلية هي: التي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص...) (٣).

ونبهه على أن المراد من قوله (التي صدرها اسم... والتي صدرها فعل)، قال: (مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم

والحال، والمفعول به، والصلة... وهكذا. ومنها: المعنوي البلاغي: وفي إطاره قسّمت الجملة على قسمين: الجملة الخبرية (الإخبارية): وهي التي تحتمل الصدق أو الكذب بالنسبة إلى الواقع الخارج. والجملة الإنشائية: وهي التي لا تحتمل الصدق أو الكذب في نسبتها الإسنادية؛ لأنه ليس لها واقع خارج بل لها واقع إيقاعي إنشائي. وقد أضاف قسم من الباحثين إليهما الجملة الإفصاحية، وهذه تقوم على الحالات الانفعالية. ينظر في ذلك مثلاً: مغني اللبيب: ٣٧٦/٢ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٣/١، والبلاغة العربية: أحمد مطلوب: ٧٧، وما بعدها، واللغة العربية معناها ومبناها: ١١٣، والمدخل إلى دراسة النحو العربي: عبد المجيد عابدين: ٦٢، والأصول، دراسة ابستمولوجية في الفكر اللغوي: تمام حسان: ٣٤٨. وقد استحدثت تقسيمات أخر للجملة، بيد أن البحث في غنى عنها، ينظر: مثلاً الألسنية العربية: ريمون الطحان: ١٧١/١، والجملة العربية دراسة لغوية نحوية: ١٥٣-١٦٣، ودراسات نقدية في النحو العربي: عبد الرحمن أيوب: ١٢٩ وما بعدها. ونظام الجملة العربية: سناء البياتي: ٦٨ وما بعدها، وتيسير النحو: شوقي ضيف: ١٩٥، والوظيفة اللغوية في الدراسات الحديثة: لمى فائق جميل: (رسالة دكتوراه): ٩٥.

١- ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/١١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٢/١، وشرح المفصل: ابن يعيش: ١/٨٨-٨٩، والإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب: ١/١٨٧، وشرح جمل الزجاجي: ١/٣٤٥، والمقرب: ١/٨٩، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك: ٤٨، وشرح الكافية في النحو: الرضي: ١/٦١، ومغني اللبيب: ٣٧٣/٢، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٦٠ وما بعدها.

٢- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤١ وما بعدها، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٠١ وما بعدها، وفي بناء الجملة العربية: ٤٨ وما بعدها، ونظام الجملة العربية: ٦٦ وما بعدها، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة: مازن الوعر: ٢٧ وما بعدها.

٣- مغني اللبيب: ٣٧٦/٢.

عليها من الحروف، فالجملة من (أ قائم الزيدان، و أزيد أخوك، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائماً) اسميّة، ومن نحو (أقام زيد، وإن قام زيد وقد قام زيد، وهلا قمت فعليّة. والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو (كيف جاء زيد) ومن نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾^(١)، ومن نحو: [فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ] ﴿٢﴾، و: ﴿خُشَعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(٣). فعليّة، لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير^(٤).

والاعتداد هذا - وإن كان قائماً على مبدأ من نظريّة وهي (نظريّة العامل) لها أبعادها في الصّناعة النّحويّة ومعتمداً على أساس من التّجريد لتصور بنية الجملة التّركيبية المتكاملة (يقوم على أساس من التّفريق اللفظي)^(٥)، أساس شكليّ لا علاقة له بالمدلول التّركيبي^(٦). الذي تنهض به الجملة وتمثل محتواه الدّلاليّ، والقائم على مبدأ الإسناد وفكرة تكوينه المعنويّ. فالجملة المصدرة باسم اسميّة، والمصدرة بفعل فعليّة، هكذا كان يرى البصريون. ومنه ذهبوا إلى عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل في نحو قولنا: زين العابدين يصلي. بيد أنّ الكوفيين أجازوا ذلك.

وعلى ذلك الخلاف ومرجعه المتقدّم احتدم الجدل والنّاقش فمذهب البصريين ذلك يقوم على حجج هي:

١. مسألة التّعريف والتّنكير: إذ ذهب النّحويون أنّ المبتدأ واجب التّعريف، أمّا الفاعل فلا يشترط فيه ذلك؛ لذلك لا يصحّ أن تقول: (رجل جاء) على أنّه يصحّ (جاء رجل)، ولو كانت الجملتان فعليّتين، لما عُرف وجه لاشتراط كون

١- سورة غافر: ٨١.

٢- سورة البقرة: ٨٧.

٣- سورة القمر: ٧.

٤- مغني اللبيب: ٣٧٦/٢.

٥- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩.

٦- ينظر: البحث النحويّ عند الأصوليّين؛ مصطفى جمال الدين: ٢٤٨.

الفاعل معرفة في حالة تقدّمه، ورفع اليد عن هذا الشرط في حالة تأخّره^(١). وهذه المسألة فيها نظر، فقد نفى ابن الدّهان (ت ٥٦٩هـ) هذا الشرط في وجوب تعريف المبتدأ وتخصيصه دون الفاعل وهو ما استحسّنه الرّضيّ (ت ٦٨٦هـ) إذ قال: (وقال ابن الدّهان، وما أحسن ما قال، إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أيّ نكرة شئت، ذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء، أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصين بوجه أو نكرتين غير مختصين بشيء، واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد، مثلاً، فقلت: زيد قائم، عدّ لغواً، ولو لم يُعلم كون رجل من رجال قائماً في الدّار جاز لك أن تقول: رجل في الدّار وإن لم تتخصّص النكرة...) (٢)، وإذا انعدم (هذا الفارق بين المبتدأ والخبر وأصبح المسوغ لتنكيرهما معاً هو حصول الفائدة، أنهدم الأساس الّذي ابنتي عليه التّفريق بين الجملة الاسميّة والفعليّة وذلك لأنّ جملة (رجل جاء) كجملة (جاء رجل) إنّ حصلت بهما الفائدة صحّت الجملة، وإن لم تحصل لم تصحّ سواء كانت الجملتان فعليّتين، أم كانت الأولى اسميّة والثانية فعليّة^(٣). ٢. مسألة المطابقة في الإفراد والتّثنية والجمع، وفي التّأنيث والتذكير بين أطراف الجملة في المبتدأ والخبر وعدم ذلك في أجراء الجملة الفعليّة الفعل والفاعل، نقول: ذهب أخواك. وقام الزّيدون وطلع الشّمس. ونقول: أخواك ذهباً، والزّيدون قاموا. والشّمس طلعت، ولو كانت هذه الجمل فعليّة لما اختلف حال الفعل بدخول (ألف) الاثنيين و (واو) الجماعة و(تاء) التّأنيث فيها عن الجمل المتقدّمة^(٤).

١- ينظر: المقتضب: ١٢٨/٤، وفي بناء الجملة العربية: ٥٢-٥٣، والبحث النحويّ عند الأصوليّين: ٢٥٢.

٢- شرح الكافية في النّحو: الرّضي: ٨٨-٨٩.

٣- البحث النحويّ عند الأصوليّين: ٢٥٤.

٤- ينظر: المقتضب: ١٢٨/٤، والمرتجل: ١١٧، وأسرار العربية: ٨٣-٨٤.

وهذه المسألة فيها نظر أيضاً. فقد ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى رأي، بعد استقراء أساليب العرب، رأى فيه أنَّ المطابقة وعدمها تابعة - في الأكثر - لتقديم المسند إليه وتأخيرها، لا لكون الجملة اسمية، أو فعلية (فالمسند إليه إذا تقدّم وجب أن يكون في المبتدأ إشارة إليه تطابقه في العدد، وإذا تأخر كان المسند مفرداً في كل حال)^(١)، فنقول: (الشهداء فازوا، الشهداء يفوزون، الشهداء فائزون)، ونقول: (فاز الشهداء، ويفوز الشهداء، فائز الشهداء. فالمطابقة موجودة في تقديم المسند إليه سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية^(٢).

ومن ثمّ تكون جملة (النّاس ذهبوا) كجملة (ذهب النّاس) كلاهما جملة فعلية، و(الواو) في الأولى علامة جمع جيء بها لمطابقة المسند (الفعل) مع المسند إليه (الفاعل) ليس غير^(٣). يؤيد ذلك وجودها. أعني: علامة لواحق الأفعال (ألف) الاثنين و(واو) الجماعة في الأفعال عند تأخير المسند إليه على الفعل في بعض القبائل العربية كقبيلة طيّ وقبيلة بالحارث بن كعب وقبيلة أزد شنوءة^(٤). والمعروفة عند النّحويين بـ (لغة أكلوني البراغيث)^(٥)، أو لغة (يتعاقبون فيكم)^(٦)، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٧)، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٨). وقول الشّاعر^(٩):

يَلُومُونَنِي فِي أَشْتَرَاءِ النَّخِيْ
لِ أَهْلِي وَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ

(بيت مدور)

- ١- إحياء النّحو: ٥٦.
- ٢- المصدر نفسه: ٥٦.
- ٣- ينظر: البحث النّحويّ عند الأصوليين: ٢٥٤.
- ٤- ينظر: الاشتقاق: ابن دريد: ٣٦١، والجنى الداني في حروف المعاني؛ المرادي: ١٩٨، وبصائر ذوي التّمييز: ١٤٩/٥.
- ٥- كتاب سيبويه: ٥١/١.
- ٦- ينظر: شرح المفصّل؛ ابن يعيش: ٨٧/٣، وشرح جمل الزجاجة؛ ابن عصفور: ١٦٧/١ وما بعدها، والمغني في النّحو؛ اليماني: ١٤٢/٢ وما بعدها.
- ٧- سورة الأنبياء: ٣.
- ٨- سورة المائدة: ٧١.
- ٩- ينظر: شواهد ذلك مثلاً: معاني القرآن، الفراء: ٣١٦/١، وتفسير القرطبي: ٣٤٨/٦، ومجمع البيان: ٢٢٦/٢.

وهذه الظاهرة موجودة في اللغات الجزرية، كالعبرية، والآرامية، والحبشية، أخوات العربية، أما العربية فقد تخلصت من هذه الظاهرة رويداً رويداً إلا بقايا في القبائل التي ذكرت سابقاً^(١).

٣. (إنَّ الفاعل لا يجوز أن يتقدّم على الفعل)^(٢)؛ لذلك كانت الجملة الفعلية تبدأ بفعل. وعدمية الجواز متأتية من أنهم - أعني البصريين - يرون الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وعلى وفق أدلة منها: أنَّ الإعراب في الأمثلة الخمسة يقع بعد الفاعل. وأنَّ (لام) الفعل عند اتصاله بالضمير تسكن نحو: (ضربت، وذهبت)؛ لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة^(٣). وهذا فيه نظر أيضاً، ذلك أنَّ (الواو والألف والياء) في الأمثلة الخمسة علامات في التوجيه الحديث - كما تقدّم - ليس غير، تشير إلى الجمع أو غيره^(٤) أما مسألة تسكين (لام) الفعل عند اتصاله بالضمير فهي مسألة صوتية تدخل في بنية الكلمة (الصّرف) لا في تركيبها (النحو). ثمَّ إنَّ هناك من يرى أنَّ (تاء) الفاعل هي علامة تدلُّ عليه (الفاعل) متكلاً أكان أم مخاطباً، وهي تماثل (تاء) التّأنيث الساكنة، أما الفاعل فهو ضميرٌ مستتر يدلُّ عليه المقام^(٥).

هذه بعض من أدلة النحويين في تحديد الجملة الاسمية والفعلية أمّا الكوفيون - وكما تقدّم - فقد ذهبوا إلى جواز تقديم الفاعل على

١- ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي؛ رمضان عبد التواب: ٣٠٠-٣٠١.

٢- المتبع في شرح للمع: ١/٢٤٣. وينظر الموشح في شرح الكافية؛ الخبيصي: ٤٣.

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): (فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه) الخصائص: ٢/٣٨٧. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ أبو بركات الأنباري؛ مسألة (١١): ١/٧٨-٨٠، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/٧٥، وشرح الأشموني: ١/٤٦، والأشباه والنظائر: ١/٢٧٨.

٤- ينظر: الرد على النحاة؛ ابن مضاء: ٩٤، والمشتقات؛ محمد صادق التبريزي: ٥٢، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦٨، وموروث النحو الكوفي ومحاولات التيسير الحديثة؛ عبد الكاظم محسن الياسري؛ مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة، العدد الأول: السنة الأولى: ١٣٦: ٢٠٠١ وما بعدها.

٥- ينظر: المشتقات: ٥٢.

الفعل مع عدم القدح بفاعليته^(١)، وإلى هذا ذهب، أيضاً، الأخفش (ت ٢١٥هـ) من البصريين^(٢) فالجملة في نظرهم تحدد وتقسم على أساس من (نوع السند) لا على ما تبدأ به ويتصدرها من كلم، ذلك لأن أهمية الخبر أو الحديث، إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة أو على ما للمسند إليه من دلالة^(٣).

ومن ثمة يكون تقسيم الجملة عندهم قائماً على أساس من طبيعة الإسناد ونوع المسند، فإذا كان المسند اسماً كانت الجملة اسمية، وإن كان فعلاً كانت فعلية سواء تقدم الفاعل أم تأخر^(٤).

وقد احتج الكوفيون لرأيهم هذا بقول الشاعرة الزباء^(٥):

مَا لِلْجِبَالِ مَشْيُهَا وَثِيْدًا أَجْنَدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيْدًا

فقد تقدم الفاعل (مشيها) على عامله (وثيداً) إذ إن أصل الجملة هو (وثيداً مشيها) ومن هنا سوَّغ الكوفيون تقديم الفاعل على عامله، على حين أن البصريين أولوه بتقدير خبر محذوف: (يكون أو يوجد وثيداً)^(٦).

ولقد سرى هذا الخلاف إلى الدارسين المحدثين، فكما نجد من ذهب إلى رأي البصريين في تحديد الجملة وتقسيمها على: اسمية وفعلية، على وفق الموقعية الشكلية والصدارة^(٧). نجد مجموعة منهم، موازنة - إذا لم نقل الأغلب منهم - أخذوا مذهب الكوفيين، القائم في تحديد الجملة

-
- ١- ينظر: شرح الأشموني: ١٠٥/٢، وهمع الهوامع: ١٥٩/١.
 - ٢- ينظر: أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٢٣٨/١.
 - ٣- ينظر: في النحو العربي نقد وتطبيق: ٨٦.
 - ٤- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٧.
 - ٥- ينظر: شواهد التوضيح؛ ابن مالك: ١٧١.
 - ٦- ينظر: تذكرة النحاة؛ أبو حيان الأندلسي: ٣٠٥، ٦٩٤، ما بعدها، وأوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري: ٣٣٨/١ وما بعدها، وشرح الأشموني: ١٠٨/٢.
 - ٧- ينظر: أسرار اللسان العربي؛ جعفر دك الباب: ٨٠٤-٨٠٧، ودراسات نقدية في النحو العربي؛ عبد الرحمن أيوب: ٣٣، وفي بناء الجملة العربية: ٥٠، وما بعدها، والعلامة الإعرابية؛ محمد حماسة: ٥٦، والجملة العربية؛ تأليفها وأقسامها: ١٨١، والنَّطْبِيقُ النُّحَوِيُّ؛ عبده الرَّاجِحِي: ٧٧.

وتقسيمها على طبيعة الإسناد ونوعية المسند فيها^(١).

فمن تابع البصريين المحدثين استند إلى معاييرهم في توجيه التسمية والفعلية يقول الدكتور فاضل السامرائي: (والرَّاجح فيما أرى أنَّ نحو (محمد يحضر) جملة اسمية لا فعلية وذلك لجواز دخول النَّواسخ عليها وهي لا تدخل إلا على الجمل الاسمية نحو (إنَّ محمداً يحضر) ولو كانت الجملة فعلية لم تدخل عليها النَّواسخ... فلو كان قولنا (محمد يحضر) جملة فعلية كما أنَّ قولنا (محمداً أكرمت) جملة فعلية لامتنع إدخال النَّواسخ عليها كما امتنع في جملة المفعول... ثُمَّ إِنَّه لا يتأتى ما قاله صاحب (التَّطوُّر النَّحْوِي)^(٢) في نحو قولنا (محمداً حضر أخوه) فإنَّ جملة (حضر أخوه) فعلية وأمَّا الجملة الكبرى فهي اسمية وليست فعلية لأنَّه مسندها جملة وليس فعلاً، فإنَّ الفعل مسند إلى الأخ وليس مسنداً إلى (مُحمَّد)^(٣).

أمَّا من تابع الكوفيَّين من المحدثين فقد كانت له مرجعيَّات عدَّة تقوم على واقع وصف اللغة والنَّظرة في طبيعتها المعنويَّة، فهؤلاء المحدثون كانوا

١- ينظر: اللغة، فندريس: ١٦٢، والتَّطوُّر النَّحْوِي؛ برجستراسر: ١٢٥، وإحياء النَّحو: ٥٥ وما بعدها، والمدخل إلى دراسة النَّحو العربي؛ عبد المجيد عابدين: ٦٣ وما بعدها، وفي النَّحو العربي نقد وتوجيه: ٤١، وفي النَّحو العربي نقد وتطبيق: ٨٦، ونحو الفعل: ٢٠-٢١، ونحو التَّيسير؛ عبد السَّتَّار الجواربي: ١٢٣، والإسناد والتركيب عند الجواربي: ٢٩٩، ودراسات في اللغة؛ إبراهيم السامرائي: ٥٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٣ وما بعدها، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغويَّة الحديثة؛ نعمة رحيم العزاوي: ١٥١، وما بعدها، والبحث النَّحْوِي عند الأصوليين؛ مصطفى جمال الدَّين: ٢٤٨ وما بعدها، وفي نحو اللغة وتراكيبها: ٨١، ورأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية: ٦٤، والعامل النَّحْوِي؛ خليل أحمد عمارة: ٤٠-٤١، والدَّلالة الزَّمنية في الجملة العربية؛ علي جابر المنصوري: ٣٤، وأثر المعنى في الدَّراسات النَّحْوِيَّة حتَّى نهاية القرن الرابع الهجري؛ كريم حسين ناصح (رسالة دكتوراه): ٣٢٢، والاتجاهات الحديثة في النَّحو العربي، مجموعة محاضرات؛ عبد الفتاح شلبي: ٨٥، ونظام الجملة العربية؛ سناء البياتي: ٦٥ وما بعدها، ودلالة الجملة الاسميَّة في القرآن الكريم؛ شكر محمود عبد الله: (رسالة دكتوراه): ٢٠ وما بعدها.

٢- يقول برجستراسر: (والجملة مركَّبة من مسند ومسند إليه، فإن كانت كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم فالجملة اسميَّة وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية) التَّطوُّر النَّحْوِي: ١٢٥. وينظر: اللغة؛ فندريس: ١٦٣.

٣- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: ١٨١-١٨٢.

ينظرون إلى الجملة على أنها إسناد ولما كان الأخير - كما تقدّم في عناصر الجملة - عمليّة ربط ذهنيّ بين مكونيه: المسند والمسند إليه، والأصل في بنائها، كان تحديد الجملة يقوم عليه - أعني الإسناد - وهو الأمر الذي قسّموه على قسمين؛ إسناد اسميّ وهو ما كان المسند فيه اسماً. وإسناد فعليّ: وهو ما كان المسند فيه فعلاً تقدم أم تأخر^(١). والجملة التي تشتمل على الإسناد الاسميّ اسميّة، وعلى الإسناد الفعليّ فعليّة^(٢).

وأخذوا على النحويّين البصريّين أموراً، هي: عدم تمييزهم بين نوعين من الجمل وهما؛ الجمل البسيطة: التي كان المسند فيها فعلاً، نحو: (سافر أخوك)، أو اسماً نحو: (أخوك مسافر). والجمل المعقدة: التي كان المسند فيها (عبارة إسناديّة)^(٣)، وهي التي سمّاها ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) (بالجملة المركبة)^(٤)، وبعض الأصوليّين بالمزدوجة^(٥)، واهتمامهم بالجملة الاسميّة^(٦) على واقع نظريّة العامل من أنّ العامل لا يتقدّم على معموله^(٧). الأمر الذي أنكره هؤلاء المحدثون^(٨).

إنّ رأي الكوفيّين ومن تابعهم من المحدثين - وإنّ بدا فيه بعض التّحفّظ^(٩) - ينسجم وطبيعة اللغة الدّلاليّة^(١٠)؛ إنّ تقديم المسند إليه على المسند لا يغيّر

١- ينظر: في النّحو العربيّ، نقد وتوجيه: ٤٧، ونحو الفعل: ١٨ وما بعدها، ونحو نظرية لسانيّة عربيّة حديثة: ٢٧، ونظام الجملة العربيّة: ٦٨-٦٩، والوظيفة اللّغويّة في الدراسات العربيّة الحديثة: ٨١.

٢- ينظر: المصادر السابقة.

٣- ينظر: نظام الجملة العربيّة: ٦٩.

٤- ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٩/٢.

٥- ينظر: مباحث الدليل اللفظي؛ محمود الهاشمي: ١/٢٩٧، والبحث النّحويّ عند الأصوليّين: ٢٥١.

٦- ينظر: نحو الفعل: ٢١.

٧- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/٧٤.

٨- ينظر: نظام الجملة العربيّة: ٦٩.

٩- إنّ (نظرية العامل) من أبدع ما أنتجه الفكر العربيّ في الميدان النّحويّ، وهو ما بيّنه البحث اللّغويّ الأحدث عندما اعتمدها على أساس القرائن والعلاقات، المُفسّرة منذ القديم بنظرية العامل. ينظر: دلائل الإعجاز: (مدخل الكتاب، صفحة (أ) وما بعدها، واللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٨٦، ونظرية النّظم؛ حاتم الضامن: ٤٧.

١٠- ينظر: في النّحو العربيّ نقد وتوجيه: ٤٣، وفي النّحو العربيّ نقد وتطبيق: ٨٦.

من طبيعة الإسناد ونوع الجملة؛ لأنَّ تقديم أحد طرفيه ما هو إلاَّ لاهتمام المتكلِّم بالطرف المتقدِّم، وهذا الغرض لا يغيِّر الإسناد ولا يحول الجملة إلى نوع آخر، حاله حال أيِّ تقديم يطرأ على أجزاء الجملة كتقديم المفعول به مثلاً، نحو: الضيف أكرمتُ، وهكذا.

وما يؤيِّد بقاء مثل جملة (البدر طلع) فعلية هو أنَّ الحكم باسمية الجملة أو فعليتها يعتمد على الإسناد، وفهم الإسناد لا يتمُّ إلاَّ بعد أن يُذكر طرفاه، فإذا ما ذكر الطرفان وجدنا أنَّ الفرق إنَّما يتمثل في المسند فهو إمَّا اسماً أو فعلاً، فإذا كان اسماً فالإسناد اسمياً والجملة المشتملة على ذلك الإسناد اسمية، وإذا كان فعلاً فالإسناد فعلياً والجملة المشتملة على ذلك الإسناد فعلية^(١).

وهذه النظرة في الدرس الدلاليّ قد أخذ بها حتّى من ذهب مذهب البصريين في تحديد نوعية الجملة، يقول الدكتور فاضل السامرائي بعد أن عرض بعض أدلة البصريين المتقدّمة، يقول: (وهذا خلاف في الأمور الاصطلاحية، وفيما أرى كان ينبغي أن تبحث هذه المسألة على غير هذه الشّاكلة وهو أن يبحث في الخلاف المعنويّ بين هذين التعبيرين فيقال مثلاً: تقول العرب: حَضَرَ سعد وسعد حَضَرَ فما الفرق بين هذين التعبيرين؟...) (٢). لقد اتَّخذ الرّأي الحديث من توجيه الكوفيّين ذلك، حلاً لمشكل مجيء الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، نحو قوله تعالى: [إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ] (٣) بعد أن ذهب البصريّون إلى أنَّ الجملة بعد أداة الشرط يجب أن تكون فعلية (٤)، عدا الأخفش الذي جَوَّز وقوع الاسمية التي خبرها فعل بعد أداة الشرط (٥).

١- ينظر: نحو الفعل: ٢١، وفي النُّحو العربي نقد وتوجيه: ٤٣.

٢- معاني النحو: ٢/٤٦٥-٤٦٦.

٣- الانشقاق: ١.

٤- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٣٧٠.

٥- ينظر: شرح الكافية في النُّحو: الرضي: ٧٦/١.

فأعربوا الاسم الواقع بعد أداة الشرط فاعلاً لفعل محذوف يدلّ عليه ما بعده، على حين أنّ (اللغة العربيّة ودارسوها في غنى عن هذه العمليات الذهنيّة المعقدة التي لم توضح معنى ولا فسّرت أسلوباً)^(١).

فالدّرس الحديث، إذن، قد اعتمد في تحديد نوعيّة الجملة: الاسميّة والفعليّة على أمرين؛ الأوّل: دلاليّ قائم على أساس تصوّر الإنسان وطبيعته المعنويّة، والثاني: لفظيّ: ينهض به معرفة الاسم والفعل. وعلى هذا فجملة (زين العابدين يصليّ، ويصليّ زين العابدين) كلاهما فعليّة، أمّا جملة (زين العابدين رакعٌ ساجدٌ) فاسميّة لاشتمال الأولى على إسناد فعليّ، والثانية على إسناد اسميّ. وفي هذا من التقريب بين الدّلالة النّحويّة والعقليّة ما يقوم على واقع الطبيعة اللغويّة والدّلالة المعنويّة.

وهذا الإدراك المعنويّ لنوعيّة الجملة، سنعتمده في دراسة فصول الرّسالة. مع الأخذ بمصطلح البلاغيّين في تمثيل مصطلحي الإسناد: المسند والمسند إليه، كما تقدّم في تأليف الجملة وعناصرها. وثمّة في العربيّة نوعان آخران من الجمل؛ وهما: الجملة الظرفيّة، والجملة الشرطيّة.

- الجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ:

وحدها ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) بقوله: (والظرفيّة، هي: المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: أعنك زيدٌ، وأفي بالدار زيدٌ، إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مُخبراً عنه بهما ومثّل الزّمخشرّي لذلك بـ (في الدّار) من قولك (زيد في الدّار) وهو مبني على أنّ الاستقرار المقدّر فعل لا اسم وعلى أنّه حُذِفَ وحده وانتقل الضّمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه)^(٢).

١- في النّحو العربي نقد وتوجيه: ٤٣.

٢- مغني اللبيب: ٣٧٦/٢.

وهذا يعني أنَّ الجمل عند ابن هشام الأنصاري ثلاث: اسمية، وفعلية، وظرفية. والأخيرة مبنية على أساس أن يكون الظرف أو الجار والمجرور طرفاً في الإسناد، مُتقدِّماً على المسند إليه، معتمداً على نفي، أو استفهام أو غيرهما^(١)، رافعاً له على أنَّه فاعل به^(٢)، ليس غير (ومؤدّي هذا أنَّ الظرف أو الجار والمجرور إذا تأخّر عن المسند إليه، نحو: (زيد عندنا) كانت عنده اسمية، وأنَّه إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام - كما دلّ عليه تمثيله - لم يصحّ جعل المرفوع فاعلاً به، وإنَّما يُعرَّب مبتدأ مؤخراً^(٣)).

وفيما تقدّم نظر، فقد ذهب المحدثون إلى أنَّ الجملة الظرفية هي من قبيل الاسمية على مرجع توجيهات البصريين في تحديد نوعية الجملة في الاسمية والفعلية، قال الدكتور فاضل السامرائي: (والقول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو لي، فإنَّه على ما ذهب إليه صاحب المغني أنَّ الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو الجار والمجرور في نحو (أعندك زيد؟). ويبدو لي أنَّ هذا القول فيه نظرٌ ذلك أنَّ (زيداً) مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنَّه يصحّ أن تدخل عليه النّواسخ فنقول (أإنَّ عندك زيداً؟) ولو كان فاعلاً لم يصحّ دخول (إنَّ) عليه ولا انتصابه... فَبَطُلَ هذا القول^(٤)).

على حين أنَّ الكوفيّين ومن وافقهم من المحدثين وجَّهوا المسألة على

١- موصول، أو موصوف، أو صاحب خبر، أو حال. ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٣/٢.
٢- ذكر ابن هشام الأنصاري أنَّ للنحويّين ثلاثة مذاهب في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف والمجرور، وهي: (أحدهما: أنَّ الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً. والثاني: أنَّ الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير. والثالث: أنَّه يجب كونه فاعلاً. نقله ابن هشام عن الأكثرين) مغني اللبيب: ٤٤٣/٢. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ أبو بركات الأنباري: (المسألة السادسة): ٥١/١-٥٥. هذا إذا اعتمدا على نفي أو استفهام أمّا إذا لم يعتمدا (فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين، لأنَّ الاعتماد عندهم ليس شرطاً، ولذا يجيزون في نحو (قائمٌ زيدٌ) أن يكون قائمٌ مبتدأ وزيدٌ فاعلاً... (مغني اللبيب: ٤٤٤/٢. (ابن هشام) المتقدّم في النص: هو ابن هشام الخضراوي صاحب كتاب الإفصاح في فوائد الإيضاح، أخذ عن ابن عصفور، توفي سنة ٦٤٦هـ. ينظر: بغية الوعاة: ٢٦٧/٢.

٣- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥٠.

٤- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: ١٨٢.

غير ذلك، على رؤية أنَّ النفي والاستفهام من خصائص الأفعال، وإذا كان الأمر كذلك صلحاً أن ينوبا عن الفعل، فيكون الاسم المرفوع بعدهما فاعلاً. وهذا ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي، قال: (ولنا فيما قاله (يعني ابن هشام) رأي آخر، لا نقره فيما ذهب إليه، لأنَّ الجملة الظرفية التي عدّها قسماً ثالثاً إنَّ كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإنَّ لم يكن معتمداً فهي من الجملة الاسمية فلا حاجة لنا بتكثير الأقسام)^(١)، والأخير هو أقرب إلى وصف اللغة وطبيعتها الدلالية.

- الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ:

وهي عبارة عن جملتين ارتبطت إحداها بالأخرى بوساطة أداة (اسم أو حرف شرط)، وأصبحت إحداها متوقفة حصولاً على حدوث الأخرى، والأولى تسمَّى (جملة الشرط)، والثانية تسمَّى (جملة جواب الشرط أو الجزاء)^(٢)، نحو: مُحَمَّدٌ إِنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ. ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾^(٣).

وقد ذهب قسم من النحويين إلى القول بها قسيماً للجملة الاسمية والفعلية^(٤)، وتابعهم في ذلك بعض الباحثين المحدثين^(٥)، على مرجع الدراسة المعنوية والإلتفات إلى ركني الشرط. وذهب آخر إلى ترجيحها بين الاسمية والفعلية؛ فهي اسمية إذا بدأت باسم وفعلية إذا لم تكن كذلك^(٦).

١- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥١-٥٢، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (دراسات في اللغة): ١٥٣-١٥٤.

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٣-٣٥/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٢٧٧-٢٧٨.

٣- سورة النساء: ١٢٤.

٤- ينظر: الأصول في النحو: ٢/٢٠٠، والمسائل العسكرية في النحو العربي: ٣٧، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: البطليوسي: ١٤٤، والمفصل: الزمخشري: ٣٤، والبرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٢/٣٥٢.

٥- ينظر: نحو المعاني: أحمد عبد الستار الجواري: ١١٦، والبحث النحوي عند الأصوليين: ٢٥٦، واعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة: ٢٠.

٦- ينظر: الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: ١٨٢-١٨٤.

بيد أنَّ الَّذِي عليه جمهرة النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا من قبيل الفعلية، قال ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): (وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أَنَّهَا من قبيل الفعلية)^(١)؛ ذلك أنَّ (الأصل في الجملة الفعلية أنَّ يستقلَّ الفعل بفاعله إلَّا أَنَّهَا لما دخل ههنا حرف شرط ربط كلَّ جملةٍ من الشرط والجزاء بالأخرى حتَّى صارتا كالكلمة الواحدة نحو المبتدأ والخبر فكما أنَّ المبتدأ لا يستقلُّ إلَّا بذكر الخبر فكذلك الشرط لا يستقلُّ إلَّا بذكر الجزاء...) (٢).

ثمَّ إنَّ الشرط (لا يكون إلَّا فعلاً ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول: (إنَّ زيدٌ قائمٌ أقم)) وقد يجوز في الاستفهام أنَّ تقول أزيدٌ قائمٌ ؟ وقد علمت أنَّ حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام (٣).

وعلى هذا يكون (الشرط معنًى من المعاني التي تدخل على الجملة كالنفي، والتوكيد، والاستفهام، وإذا ما وُجد ما يسمَّى بالجملة الشرطية قسماً للاسمية والفعلية كان معنى ذلك أنَّ توجد جملة تأكيدية، ونفيية، واستفهامية في شركة مع الفعلية والاسمية وهذا ما لم يقل أحد به) (٤).

يتّضح ممَّا تقدّم أنَّ عمل النَّحْوِيِّينَ قد اتكأ في تقسيم الجملة على مبدئين: نوع الكلمة المصدرية، ودورها في الإسناد (٥)، وطبيعة العلاقة الإسنادية القائمة بين أنواع الكَلِم الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف ولما كان الحرف لا يكون محطاً للإسناد لكونه لا مسنداً ولا مسنداً إليه كالاسم أو الفعل (٦)، خرج عن دائرة التقسيم فليس هناك جملة حرفية، وحتَّى تلك التي تعتمد على حرف الاستفهام أو النفي، لم تسمَّ جملة حرفية، بل سُمِّيت ظرفية (٧)، وقد تقدّم

١- مغني اللبيب: ٣٧٦/٢.

٢- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٨٩/١.

٣- المصدر نفسه: ٩٠/١.

٤- العلامة الإعرابية في الجملة العربية: ٢٥.

٥- ينظر: في بناء الجملة العربية: ٤٨-٤٩، والعلامة الإعرابية: ٣٠.

٦- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٨-٧/١.

٧- ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٦/٢، والعلامة الإعرابية: ٣٠.

كيف رُدَّت إلى النوعين الشائعين (الاسميَّة والفعلية)، ولا تسلم قسيماً إلاَّ بعد أن تجتاز تقديرات محتملة^(١). أمَّا الجملة الشرطيَّة فهي أقرب إلى طبيعة الأسلوب منها إلى نوعية الجملة؛ إذ إنَّها فعلية ولكن في إطار شرطيٍّ ليس غير. وعلى هذا يلاحظ أنَّ أسس التَّقسيم، وإنَّ اختلفت إلاَّ أنَّها لا تخرج على تقسيم الجملة وحصرها في اثنتين؛ هما: الاسميَّة، والفعلية (وهو تقسيم صحيح يقرُّه الواقع اللغوي)^(٢)، والمنطقيَّ لطبيعة اللغة العربيَّة من حيث النشأة والتكوين^(٣)، (وكلَّ محاولة أخرى لإيجاد نوع ثالث أو رابع في داخل هذا الإطار نفسه لا تكون إلاَّ تفرعاً يمكن رده في سهولة إلى أحد هذين النوعين، كما رُدَّت الجملة الظرفية إلى الاسميَّة أو الفعلية بحسب التَّقدير، وكما رُدَّت الجملة الشرطيَّة إلى الجملة الفعلية)^(٤).

قال أبو عليِّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ): (وأما الجملة ... فعلى أربعة أضرب: الأوَّل: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر. والثالث: أن تكون شرطاً وجزاء. والرابع أن تكون ظرفاً)^(٥)، وقد رَدَّ هذا التَّقسيم عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) قال: (فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل وهي في الأصل اثنتان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر)^(٦).

وقال ابن يعيش: (ت ٤٧٤هـ) قال: (اعلم أنَّه قسَّم (يعني الزمخشري) الجملة إلى أربعة أقسام^(٧): فعلية واسميَّة وشرطيَّة وظرفية، وهذه قسمة

١- ينظر: في النُّحو العربي نقد وتوجيه: ٢٨٥ وما بعدها، والعلامة الإعرابية: ٣٠.

٢- في النُّحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩.

٣- ينظر: الجملة النحوية، نشأة وتطوراً وإعراباً؛ عبد الفتاح الدجني: ٨١.

٤- العلامة الإعرابية: ٣٠.

٥- المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٧٣/١. وينظر: المسائل العسكرية في النُّحو العربي: ٣٧.

٦- المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٧٧/١.

٧- قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) (قوله (الجملة على أربعة أضرب) قال: وإنَّما هي على ضربين كما تقدَّم في أوَّل الكتاب (يعني المفضل)، ولكنَّه قسَّم الفعلية، فالمجرَّدة عن الشرط والجزاء سمَّاها فعلية، والمتضمنة للشرط سمَّاها شرطيَّة والمتضمنة للظرف سمَّاها ظرفية والأكثر على أنَّ المتعلق المحذوف

أبي عليّ وهي قسمة لفظيّة، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّة واسميّة؛ لأنَّ الشرطيّة في التّحقيق مركّبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ وهو فعل وفاعل،...^(١).

ومن ثمّ لا يخلو الكلام من جملتين؛ إحداهما: اسميّة، نحو: زيدٌ أخوك، وتُسمّى جملة من المبتدأ والخبر، والثّانية: فعليّة، نحو: خرجَ مُحَمَّدٌ، وتُسمّى جملة من فعل وفاعل^(٢). وهذا ما توصّل إليه الدّرس اللّغويّ الحديث^(٣) وقرّر شيوعه في اللّغات جميعاً^(٤).

وفي ضوء ذلك سنقوم بدراسة الجملة ودلالاتها في الصّحيفة السّجاديّة على أن نأخذ بنظرة القدماء والمحدثين في الإسناد ونوعيته الدّلاليّة التي تمثّلها مقولة: المسند والمسند إليه، وما يتّصل فيهما وفي الإسناد من متعلّقاتٍ أو مكملاتٍ تركيبية ونصيّة.

في الظرف فعلٌ كما اختاره، والتقدير استقرّ فيها، لأنَّ أصل التّعلّق للأفعال فإذا وجب التّقدير فالأصل أقرب) الإيضاح في شرح المفصّل: ١/١٨٧-١٨٨. والمفهوم منه أنّها قسمة أقرب إلى النّظرة الأسلوبية منها إلى النّوعيّة الكامنة في التّقسيم.

١- شرح المفصّل؛ ابن يعيش: ١/٨٨.

٢- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٩٣، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ١/٣٤٥.

٣- ينظر: التّطوّر النّحويّ: ١٣٢، واللّغة: (فندريس): ١٦٣.

٤- ينظر: أضواء على الدراسات اللّغويّة المعاصرة؛ نايف خرما: ٢٨٤.

الفصل الأول

التقديم في أجزاء الجملة في الصحيفة السجادية

تخضع كل لغة لنظام معين في ترتيب كلماتها، وتلتزم به ولا تحيد عنه في تركيب الجمل، وتكوين العبارات، فإذا اختلف هذا النظام لم يحقق الكلام الغرض منه، وهو الإفهام^(١).

وقد ميّز الباحثون بين نوعين من اللغات، نظراً لحرية الحركة بين كلماتها وترتيبها في الجملة: اللغات التي تتمتع الكلمة فيها بقدر من الحرية، فلا تتقيّد بموقع محدد؛ لأنّ موقع الكلمة لا يحدّد صفتها وعلاقتها النحوية، كالإغريقية، واللاتينية القديمتين؛ إذ إنّهما لا يكادان يخضعان لنظام معين في ترتيب الكلمات. واللغات التي تتقيّد الكلمة فيها بموقع محدد؛ لأنّ الموقع يحدّد صفتها النحوية، فيختلّ التركيب وينهدم إذا نُظمت الألفاظ بدون مراعاة قواعد (الموقعية)^(٢). فاللغات الأوربية كالفرنسية والإنجليزية في نظر الدارسين يستقرّ فيها نظام الجملة استقراراً يكاد يقرب من الجمود، وليس (للمتكلّم بإحدى هاتين اللغتين أن ينتقل بالكلمة من مكانها المعين في الجملة)^(٣)، إلا في حدود ضيقة^(٤). أمّا اللغة العربية فالكلمة فيها تتمتع بقدر وافر من حرية الحركة داخل إطار الجملة، وما التقديم والتأخير فيها إلا أصل من أصول عربيتها^(٥)، ولون من ألوان حرّيتها، وخصيصة من خصائصها^(٦). ومرجع حرية النظم في العربية أنّ الكلمة تحمل معها علامة تساعد على معرفة وظيفتها النحوية في الهيكل التنظيمي للجملة. بل إنّ نظام الجملة

١- ينظر: من أسرار اللغة؛ إبراهيم أنيس: ٢٩٥.

٢- ينظر: الألسنية العربية؛ ريمون طحان: ١١، ومن أسرار اللغة: ٢٩٧؛ وما بعدها.

٣- من أسرار اللغة: ٢٩٨.

٤- ينظر: نحو منهج جديد في البلاغة والنقد: ٤١، والبناء الفني لشعر الحبّ العذريّ؛ سناء حميد البياتي: (دكتوراه): ٢١.

٥- ينظر: إحياء النحو؛ إبراهيم مصطفى: ٥٦.

٦- ينظر: بحوث لغوية؛ أحمد مطلوب: ٤٠-٤١.

له من القرائن المعنوية واللفظية كالإعراب والرتب ما تعمل على تحديد وظيفة كل كلمة في الجملة^(١). ومن هناك تعددت أشكال الجملة العربية من ناحية موقع كل جزء منها^(٢). قال الدكتور مهدي المخزومي: (للعربية سمة تميزها عن اللغات الأخرى تلك هي أنّ الكلمة في أثناء الجملة تحمل معها ما يدلّ على صفتها الإعرابية، وما دام للكلمة مثل هذه الصفة فلها من الحرية في التنقل في أثناء الجملة، ما لم يكن لغيرها من الكلمات في غير العربية، والقيمة النحوية للكلمة الأجنبية إنّما تتحدد بموضعها المخصص لها في الجملة، فإذا زحزحت عن مكانها خرجت عن صفتها واتخذت لها صفة أخرى يحددها موضعها الجديد)^(٣).

وليس هذا يعني أنّ النظم اعتباطي، وإنّما يعني (أنّ الكلمة في العربية تبقى محافظة على علاقتها المعنوية بالكلمات الأخريات وإن تغير موقعها في الجملة)^(٤)، أما النظم الاعتباطي فهو مثل ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) حين قال: (وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فأعتمد إلى أيّ كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) (من نبك قفا حبيب ذكرى منزل) ثمّ انظر هل يتعلّق منك فكر بمعنى كلمة منها)^(٥). لقد جعلت مرونة النظام اللغوي في العربية للجملة في تقديم أو تأخير بعض عناصرها على وفق مرجعيتها الفنية والصّاغية مستويين من الأداء (يشيع أحدهما في لغة التّخاطب والكلام حيث تنتظم الكلمات بترتيب مألوف شائع يقترب من الأوضاع التي عدت أصلاً في المنطق النحوي، فيتقدّم المسند إليه على

١- ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها؛ تمّام حسان: ١٩٢ وما بعدها.

٢- ينظر: التّطور اللغوي؛ رمضان عبد التّواب: ١٢٥، وفلسفة اللغة العربية؛ عثمان أمين: ٥٢ وما بعدها.

٣- النّحو العربي، نقد وتطبيق: ٨٧. وينظر: نحو وعي لغوي؛ مازن المبارك: ٧٣ وما بعدها.

٤- نحو منهج جديد في البلاغة والنقد: ٤٢.

٥- دلائل الإعجاز: ٣٢١. وينظر: أسرار البلاغة؛ عبد القاهر الجرجاني: ٢.

المسند في الجملة الاسميّة... ويتقدّم المسند على المسند إليه في الجملة الفعلية...، ويتقدّم الفعل والفاعل على المفعول... وهذا التّنظيم للكلمات يحقّق الغاية من اللّغة وهي الإفهام وإيصال الأفكار إلى الآخرين بطريقة يسيرة واضحة، وقد يتجاوز المبدع هذا المستوى إلى مستوى آخر من التّنظيم لأنّ الغاية من اللّغة الفنيّة أن تجمع مع الإفهام الإثارة وخلق الصّور وحالات التّخيل والمفاجأة والتّنعيم الذي يثير شتى الأحاسيس عند المتلقّي،...^(١).

فالتّجاوز والعدول عن هذه الرّتب في النّظام الطّبيعيّ لتركيب الجملة يمثّل نوعاً من الخروج عن اللّغة النّفعيّة إلى اللّغة الإبداعيّة، على وفق نظرة عميقة تقوم على عنصرين قائمين في الصّيغة هما: الثّابت والمتغيّر، يمثّل الثّابت في وجود أطراف الإسناد وما يتّصل بها من متعلّقات تكوّن الخلفيّة الوهميّة وراء الصّيغة الفنيّة التي تفسّر عمليّة العدول. أمّا المتغيّر فيتمثّل في تحريك بعض هذه الأطراف تقديماً أو تأخيراً من أماكنها الأصليّة التي اكتسبها من النّظام اللّغوي إلى أماكن جديدة ليست لها^(٢) في الأصل. وهذا العدول (لا بُدّ أن يكون هادفاً إلى دلالة غير ما يؤدّيه التّركيب في التسلسل المعياري لترتب أجزائه، وإذ ذلك يكون هذا العدول مفيداً تغيير دلالة إلى أخرى تستدعي في النّص فضيلة ومزيّة)^(٣).

ومن هذا المنطلق يرى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) أنّه (من الخطأ أن يُقسّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض. وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنّه توسعة على الشّاعر والكاتب، حتّى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه. ذاك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدلّ تارة ولا يدلّ أخرى)^(٤).

١- نحو منهج جديد في البلاغة والنقد: ٤٢-٤٣.

٢- ينظر: البلاغة والأسلوبية؛ محمد عبد المطلب: ٢٠٠، ٢٥٣.

٣- أسلوبية النّظم البلاغي في ضوء الدراسات اللّغوية الحديثة؛ نجود هاشم شكري: (أطروحة دكتوراه): ١٣١.

٤- دلائل الإعجاز: ٨٦ - ٨٧.

فكُلُّ ما ينتاب الجملة، إذن، وما يطرأ على أجزائها في تقديم بعضها أو تأخير بعضها الآخر على وفق معطيات نظامها اللّغوي في النّظم والتّأليف - أعني: معاني النّحو- يؤثّر في المعنى تأثيراً بالغاً بحيث أنّ أيّ تغيير في النّظام التركيبيّ للجملة يترتّب عليه بالضرورة تغيير الدّلالة وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر^(١).

وبالبحث على ذلك الانتقال والتّغير الدّلاليّ طبيعة التّحول - في التّقديم والتّأخير- الدّهنيّة التي تقوم على حركة الفكر من ناحية، وطبيعة المقام من ناحية أخرى^(٢) في الصّياغة الإبداعية للجملة^(٣). فذهن المتكلم، وهو يفكر في تكوين جملة، يكون متلبساً (ببعض الأفكار أكثر من بعضها الآخر، والفكرة الأهم هي التي تشغل ذهن المتكلم أولاً فيكون التعبير عنها بكلمات تنطلق أولاً أيضاً، لأن الجملة صورة لما يتسلسل في ذهن المتكلم، الأهم فالهم،...) ^(٤)، والمعنى إذاً وجب (أن يكون أولاً في النّفس، وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النّطق)^(٥).

وعلى هذا فالتّقديم والتّأخير تبعاً لمقتضاه السّياقيّ المعين يكسب الكلام جمالاً وتأثيراً؛ لأنّه سبيل إلى نقل المعاني في ألفاظها إلى المخاطبين كما هي مرتبة في ذهن المتكلم بحسب أهميتها عنده، فتكون الجملة صورة ناطقة صادقة معبرة عن إحساسه وأفكاره ومشاعره^(٦).

لقد منحت عملية العدول في التّقديم والتّأخير لأجزاء الجملة (منحت الأديب أفاقاً رحبة وميادين فسيحة في عمليّة الإبداع، وذلك عندما هيأت

١- ينظر: البلاغة والأسلوبية؛ محمّد عبد المطلب: ٢٥٠.

٢- ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٢٣٦- ٢٣٧.

٣- ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٢٥٤.

٤- نظام الجملة العربيّة؛ سناء البياتي: ٤١. وينظر: اللّغة؛ فندريس: ١٨٨، ١٩٢، ١٩٥.

٥- دلائل الإعجاز: ٩٦.

٦- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن؛ عبد الفتاح لاشين: ١٩٦.

اللغة له طرائق متعددة للتعبير عن المعنى، يختار منها ما يشاء لتحقيق أغراضه الفنية في الوزن والإيقاع والتقفية، كما يجد السبيل مفتوحة أمامه لتحقيق أغراضه المعنوية، ويجتمع للفنان المبدع في نظم معين يختاره تحقيق ارتباط عضوي بين الموسيقى والمعنى فيكون النظم المختار أحد أسباب الإبداع في أسلوبه^(١)، وهو ما ينحوبه نحو الاستقلالية والإنفراد بميزات خاصة^(٢).

وفي الصحيفة السجادية نجد الإمام زين العابدين عليه السلام في أدبه الخطابى، وهو يدعو الله سبحانه، نجده قد اعتمد اعتماداً كبيراً فيه على ذلك العدول في تقديم بعض أجزاء تركيب الجملة^(٣) (*) على بعض؛ لإنشاء ما يبتغيه من دلالات معنوية وموسيقية في آن واحد. ولذا ستكون دراسة هذه التحوّلات في نظم الجملة في الصحيفة السجادية خير سبيل لمعرفة الأبعاد النفسية والشعورية في تقديم مكونات الجملة بعضها على بعض، تبعاً لسياقات معينة في ذلك المقام الروحاني المشحون بأنوار القداسة، فضلاً عن معرفة الطريقة التركيبية لجملة الأدب السجادي في الدعاء؛ للنسج على منواله في تلك العبادة - الدعاء - وللوصول إلى أعلى مقامات التوجه والانقطاع لله، سبحانه.

تقديم المسند إليه على المسند

تقدّم بنا في مبحث التمهيد أنّ الجملة فعل إسنادي يتكوّن من مسند ومسند إليه، وهما الأصل في بنائها^(٤)، فلا ريب إذن، في أنّ تحديد موضع

١- نحو منهج جديد في البلاغة والنقد؛ سناء البياتي: ٤٣ .

٢- ينظر: أثر اللسانيات في النقد العربي: ٨٣، والأسلوب؛ أحمد الشايب: ١٨٦ وما بعدها.

٣- (*) اكتفيت، هنا، بالتقديم بدون التأخير؛ ذلك لأنّ إحدى الظاهرتين نتيجة للأخرى مفهوماً، فكل تقديم في جزء من أجزاء الجملة لا بدّ من أنّ يصحبه تأخير في جزء آخر منها، وهو ما عليه نحو الاستلزام بين الأجزاء التي تقضي بها نظم التركيب - الجملة.

٤- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٨ / ١.

المسند إليه في جملة من الجمل يترتب عليه التزاماً تحديد موضع المسند؛ إذ إنَّ تقديم أحدهما يقتضي تأخير الآخر والعكس بالعكس^(١). فليس من الممكن النُّطق بهما دفعةً واحدة^(٢).

والأصل في الجملة الاسميّة ذات الإسناد الاسميّ أن يتقدّم المسند إليه (المبتدأ) على المسند (الخبر) لأنّ مدلول المبتدأ هو الذي يخطر في الذّهن أولاً؛ إنّه محكوم عليه، متحدث عنه، والمحكوم عليه سابق للحكم طبعاً فاستحقّ التّقديم وضعاً^(٣). ولا يتقدّم المسند (الخبر) إلا لداعٍ يتطلبه السّياق^(٤).

والأصل في الجملة الفعليّة ذات الإسناد الفعليّ أن يتأخّر المسند إليه (الفاعل) على المسند (الفعل)؛ لأنّ مرتبة المفعول التّأخّر عن العامل^(٥) ولا يتقدّم المسند إليه إلا لغرض يستدعيه المقام^(٦).

وكون المسند إليه في الجملة الاسميّة الأصل فيه التّقديم^(٧) لا يعني أنّه لا فائدة من تقديمه، ولا يعني عدم وجود نكتة بلاغيّة تقتضيه، أو أنّه مقدّم في اللفظ دون المعنى فحسب^(٨)، وإنّما على خلاف ذلك كلّه.

وقد ذكر البلاغيّون أنّ لتقديم المسند إليه بلحاظ ضربيّ الإسناد في الجملة فوائد شتى، وفي سياقات مختلفة:

١- في سياق النفي: يفيد تقديم المسند إليه على الفعل في الجملة الفعليّة نفي الحدث في علاقة الإسناد عن المسند إليه (الفاعل)، وإثباته لغيره، فإنّك:

- ١- ينظر: من أسرار اللّغة: ٣٠٦.
- ٢- ينظر: علم المعاني؛ (عتيق): ١٤٨، والتّقديم والتّأخير في القرآن الكريم؛ حميد أحمد: ٥٩ وما بعدها.
- ٣- ينظر: شروح التلخيص: ١ / ٣٨٩ وما بعدها، وجواهر البلاغة؛ أحمد الهاشمي: ١٣٨ وما بعدها.
- ٤- ينظر: معاني النحو: ١ / ٦.
- ٥- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٧٥، وشرح ابن عقيل: ١ / ٤٨٤.
- ٦- ينظر: معاني النحو: ١ / ٦.
- ٧- ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٦٢، وشروح التلخيص: ١ / ٣٨٩؛ وما بعدها.
- ٨- ينظر: مواهب الفتاح؛ أبو أيوب المغربي: ١ / ٣٨٩؛ وحاشية الدسوقي على شرح التفتازاني (ضمن شروح التلخيص): ١ / ٣٨٩.

(إذا قلت: ما فعلت. كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول وإذا قلت ما أنا فعلت. كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنه مفعول)^(١)، ففي الجملة الأولى كانت أداة النفي مسلّطة على الفعل فكانت الدلالة هي نفي الحدث في الإسناد، من دون تعرض لعموميّة معناه أو خصوصيته، أمّا في الجملة الثانية فقد كانت أداة النفي مسلّطة على الاسم (الضمير) فكانت الدلالة هي نفي معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد عن المسند إليه (الفاعل)، وإثباته لغيره مفهوماً.

كذلك الحال في تقديم المسند إليه على المسند في الجملة الاسميّة، يفيد نفي اتّصاف المسند إليه بالمسند، وإثباته لغيره، نحو قوله تعالى: [قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيراً مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفاً وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ] ^(٢)، فقوله سبحانه: [وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ]، أفاد نفي العزّة عن النّبّيّ شعيب عليه السلام، واتصافها في ادّعاء الكافرين لقومه^(٣).

فالنّفي في كلّ قد عرّض على بناء الجملة، وأفاد عدميّة اتّصاف نسبة المسند بالمسند إليه أو ثبوتها، متّجهاً في حقيقته إلى المسند، أمّا المسند إليه فلا يُنفى^(٤).

٢- في سياق الاستفهام: يفيد تقديم المسند إليه على الفعل في الإسناد الفعليّ، الاستفهام عن المسند إليه (الفاعل)، سواء أكان الاستفهام حقيقياً، أم إنكارياً، أم تقريرياً^(٥). فإذا قلت: أعطاك محمد الكتاب؟، كانت أداة الاستفهام (الهمزة) مسلّطة على معنى الحدث، ومن هناك تكون الدلالة هي الاستفهام عن وقوع الحدث سلباً أو إيجاباً، أمّا إذا قلت: أ محمد أعطاك

١- دلائل الإعجاز: ٩٦، وينظر: نهاية الإيجاز: الرازي: ١٥٤-١٥٥، وأصول البلاغة: ابن ميثم البحراني: ٩٥، وحسن المتوسّل إلى صناعة الترسّل: شهاب الدّين الحلبي: ١٥٢ وما بعدها.

٢- هود: ٩١-٩٢.

٣- ينظر: دراسات بلاغية؛ بسيوني عبد الفتاح: ٦٦.

٤- ينظر: في بناء الجملة العربية؛ محمد حماسة عبد اللطيف: ٣٧٥.

٥- ينظر: دلائل الإعجاز: ٨٧ وما بعدها، ومفتاح العلوم؛ السكاكي: ١١١ وما بعدها، وأصول البلاغة، ٩٤، والإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي: ٣/ ٥، ودلالات التراكيب: ١٩٧ وما بعدها.

الكتاب؟ كان الحدث حاصلًا، والمتكلم يعلم بذلك، وأداة الاستفهام مسلطة على المسند إليه لتعيينه^(١).

وهكذا الأمر في تقديم المسند إليه على المسند في الإسناد الاسمي في سياق ذلك العارض (الاستفهام).

٣- في سياق الإثبات: أمّا في هذا السياق، فإنّ تقديم المسند إليه على المسند في عموم الإسناد في الجملة - يفيد أغراضاً متعدّدة، منها:
الدلالة على كونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه^(٢): إنّ المسند إليه محكوم عليه فيكون مقدّمًا في الذّهن على المحكوم به^(٣)، إنّّه معتمد الفائدة، والمسند محل الفائدة^(٤)، فيأتي تقديمه في النطق نتيجة لذلك، إذ إنّ: ترتيب الألفاظ في النطق لا يكون إلا بترتيب المعاني في الذّهن، وأنّ مزيّة الألفاظ ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك^(٥)، فتقديم المسند إليه يأتي قبل الحكم عليه، وهذا، فيه، من الدلالة على أصل الصياغة الأدائيّة، إرادة العناية والاهتمام، أيضًا.

القصر والتخصيص^(٦): أي قصر المسند إليه على المسند، وتخصيصه به، فإذا قلت: عليّ سعى في حاجتي، فقد خصصت المسند إليه (عليّ) بالإسناد الفعليّ وقصرته عليه؛ وذلك إذا كان المخاطب يظنّ أنّ غيره سعى فيها^(٧).

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ٨٧ وما بعدها، ومعاني النّحو؛ فاضل السّامرائي: ٢/٤٦٩ وما بعدها.
٢- ينظر: مفتاح العلوم: ٩٣، والإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني: ١/٥٢، ودلالات التراكيب: ١٤٩ وما بعدها.

٣- ينظر: عروس الأفراح؛ السبكي (ضمن شروح التلخيص): ١/٣٨٩.

٤- ينظر: المتبع في شرح اللع: العكبري: ١/٩٤، والطران؛ العلوي: ٢/٥٦.

٥- المعاني الثّانية في الأسلوب القرآني: ١١٧.

٦- يمكن أن يكون التخصيص أيضًا في ما تقدم من سياق النفي؛ ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٥٤. والجدير بالإشارة أنّ هناك فرقًا بين التّخصيص والحصر، فهما من دائرة العموم والخصوص من وجه؛ فالتّخصيص فيه لحاظ الخارج من دون تعرض للحصر. أمّا الأخير، فبالعكس.
ينظر: عروس الأفراح (ضمن شرح التلخيص): السبكي: ٢/١٥٦.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٥٥، ومعاني النّحو؛ فاضل السامرائي: ٢/٤٦٦.

ومنه قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١).

تقوية معنى الحكم وتوكيده: (كقولك: (هو يغيث الملهوف) لمن يظن أنه لا يعقل ذلك فأنت لا تريد أن تقصر إغاثة الملهوف عليه وتحصرها فيه ولكنك أردت أن تزيل الشك من ذهن السامع)^(٢). ويكثر هذا في مواطن المدح والافتخار، والوعد والضمان، والتعجب، وأيضاً بعد (واو) الحال، كقولك: جئته وهو يركب^(٣).

الدلالة على أن المسند إليه لا يزول عن خاطر^(٤): وهذا الغرض يتعلق بالبعد النفسي للمتكم أكثر منه بالمتلقي^(٥)، فهو بالنسبة إلى خاطر المتكلم كاللازم إلى الملزوم؛ لكونه مطلوباً والمطلوب لا يفارق تصويره الذهن^(٦)، فيختاره المتكلم من بين قدر هائل من الألفاظ المحتشدة في ذهنه، ويصدر به جملة لذة به^(٧)، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٨) ونحو: الله ربّي. ومن الدلالات أيضاً، إظهار تعظيم المسند إليه، والتنبية عليه، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٩)، أو تحقيره، كقولنا: (رجلٌ بخيلٌ رجلٌ عناً)^(١٠)، أو لتعجيل المسرة أو المسأة^(١١)، وهو غرض يتعلق بنفس المتلقي^(١٢)، فالأول، كقولنا: (زين العابدين عندك)، لما

١- الحجر: ٩.

٢- معاني النحو: ١/ ١٧١، وفي البنية والدلالة: سعد أبو رضا: ١٤١، ومختصر البلاغة: عبد الهادي الفضلي: ٢٨.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٢، ومعاني النحو: ٢/ ٤٦٨، وعلم المعاني: بسيوني: ١/ ١٣٨ وما بعدها.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ٥٣، وأساليب بلاغية: أحمد مطلوب: ١٧٠.

٥- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٩.

٦- مواهب الفتاح: (ضمن شروح التخليص): ١/ ٣٩٤.

٧- ينظر: خصائص التراكيب: محمد أبو موسى: ١٨١.

٨- النور: ٣٥.

٩- البقرة: ١٥.

١٠- ينظر: في البنية والدلالة: ١٤١، ومعاني النحو: ١/ ٤٦٧، وعلم المعاني: دروش الجندي: ٨٤.

١١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ٥٣، وشروح التخليص: ١/ ٣٩٣ وما بعدها، وعلم المعاني: (طبل): ١١٥.

١٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٩.

في اسم (زين العابدين) من مسرة وتفاؤل والثاني؛ نحو: (السَّفاح في دار صديقك). أو تمكين الخبر في ذهن المخاطب؛ لأنَّ في المسند إليه تشويقاً إلى معرفته أو التلذذ، أو كالتَّعجب^(١) وغيرها من الأغراض التي تعرف من السَّياق الذي ترد فيه الجملة، وتبعاً لمقتضيات النَّفس وموجبات الشُّعور وعلى وفق مجريات القول والخطاب.

وما يعيننا من ذلك هو وجود هذه الظَّاهرة التَّركيبية في الصَّحيفة السَّجادية. ويمكن عند استقراء نصوص أدعية الصَّحيفة السَّجادية تتبع أنماط التَّقديم والكشف عن دلالاتها مع ملاحظ نوعي الإسناد: الاسمي، والفعلِي. **تقديم المسند إليه على المسند:**

قُدِّم المسند إليه على المسند في الصَّحيفة السَّجادية في مواضع كثيرة، وفي سياقات متباينة:

أ. تقديمه في سياق النَّفي:

وقد كان ذلك في عموم الجملة، اسميةً أكانت أم فعليةً، في (٣١) واحد وثلاثين موضعاً^(٢)، كما في دُعائه عليه السلام:

- (مَا أَنَا بِأَعْصَى مَنْ عَصَاكَ فَغَفَرْتَ لَهُ. وَمَا أَنَا بِأَلْوَمَ مَنْ اعْتَذَرَ إِلَيْكَ فَقَبِلْتَ مِنْهُ. وَمَا أَنَا بِأَظْلَمَ مَنْ تَابَ إِلَيْكَ فَعُدْتَ عَلَيْهِ...) (٣).

- (لَا شَفِيعَ يَشْفَعُ لِي إِلَيْكَ. وَلَا خَفِيرٌ يُؤْمِنُنِي عَلَيْكَ. وَلَا حِصْنٌ يَحْجُبُنِي عَنْكَ. وَلَا مَلَأُ أَلْجَأَ إِلَيْهِ مِنْكَ...) (٤).

- (فَلَا الْأَبْصَارُ تَتَبُّتُ لِرُؤْيَيْهِ. وَلَا الْأَوْهَامُ تَبْلُغُ كُنْهَ عَظَمَتِهِ...) (٥).

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٥٢/١ وما بعدها، وشروح التخليص: ٣٨٩/١ وما بعدها، وعلم المعاني (عتيق): ١٤٩، وما بعدها، وجواهر البلاغة: أحمد الهاشمي: ١٣٨ وما بعدها، ومعاني النَّحو: ١٧٠/١ وما بعدها، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٣٢٥/٢ وما بعدها.

٢- ينظر: الصَّحيفة السَّجادية: ٣٤، ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٦٧، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٦١، ١٦٧، و؛ ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٦.

٣- المصدر نفسه: ٣٤.

٤- المصدر نفسه: ٨٧.

٥- المصدر نفسه: ١٦٧.

ففي المثال الأول أفاد تقديم المسند إليه (أنا) الضمير المنفصل في الجمل الثلاث على المسند تسليط النفي عليه ومن ثمَّ كان الناتج الدلاليُّ هو نفي معنى اتصاف المسند بالمسند إليه واختصاصه بخبره مفهوماً بشهادة أفعل التفضيل فضلاً عن توكيده بحرف (الباء) إثباتاً.

أمَّا في المثالين: الثاني، والثالث، فقد أفاد تقديم المسند إليه على المسند في الإسناد الفعليُّ في الجمل جميعاً أفاد توكيد نفي اتصاف المسند بالمسند إليه، والسِّيَاق الدُّعائيُّ برهان ذلك. فالمراد نفي الاستطاعة عن نفسه وبيان عجزه ﷺ وهو يخاطب البارئ سبحانه، وليس المراد تخصيص الإسناد بغيره بالنفي عن نفسه. والمثال الثالث، الدلالة فيه تتجه إلى توكيد نفي الرؤية للخالق تعالى، وعدمية بلوغ الأوهام لعظمته (جلَّت قدرته)، والله سبحانه العالم.

وإذا كان الأمر، في السِّيَاق هذا: ملاحظة تقديم النفي على المسند إليه، فإنَّ هنالك في الصحيفة السَّجَّادِيَّة طريقةً ثانيةً في هذا السِّيَاق، وهي تقديم المسند إليه على أداة النفي، كما في دُعَائِهِ ﷺ:

- (فَإِنَّ قُوَّتِي لَا تَسْتَقِلُّ بِنِقْمَتِكَ. وَإِنَّ طَاقَتِي لَا تَنْهَضُ بِسُخْطِكَ...) (١).
- (فَإِنَّ فَضْلَكَ لَا يَغِيضُ. وَإِنَّ خَزَائِنَكَ لَا تَنْقُصُ بَلْ تَفِيضُ. وَإِنَّ مَعَادِنَ إِحْسَانِكَ لَا تَفْنَى. وَإِنَّ عَطَاءَكَ الْعَطَاءَ الْمَهْنَأَ...) (٢).
- (فَإِنِّي لَمْ أَتِكَ ثَقَّةً مِّنِّي بِعَمَلٍ صَالِحٍ قَدَّمْتُهُ. وَلَا شَفَاعَةَ مَخْلُوقٍ رَجَوْتُهُ. إِلَّا شَفَاعَةَ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ سَلَامُكَ...) (٣).

ففي المثال الأول كان تقديم المسند إليه (قوتي)، (طاقتي) في الجملتين - ذات الإسناد الفعليِّ - مفيداً لتوكيد الإقرار النفسي عنده ﷺ في النفي

١- المصدر نفسه: ١٠١.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٤٨. وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ١٢٦، ٦٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٧،

١٤٨، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦.

وتقوية عدمية مضمون الجملة في شعوره، وما تصدير الجملتين بالحرف المؤكد (إنَّ) إلا آية على ما يريد عليه السلام. وقد كان عليه السلام بإمكانه التعبير عن خلجات نفسه تلك بغير العدول عن تنظيم الجملة الأصلي، فيقول: لا تستقل قوتي بنقمتك، ولا تنهض طاقتي بسخطك، ولكنه عليه السلام لم يفعل، وهو يخاطب الله سبحانه فأفاد بالتقديم ما لم يكن بغيره ما يقصده عليه السلام.
ثُمَّ إنَّ في الجملتين نسقاً صوتياً وتناغماً موسيقياً يطربُّ النفس ويُمَتِّعُ الأذان الخاشعة. وكذلك الحال في المثالين الثاني، والثالث ففي الأخير قد أفاد تقديم المسند إليه (الضمير) اسم الحرف الناسخ (إنَّ) تأكيد معنى نفي الإسناد؛ زيادةً في طلب الرحمة والعطف.

ومن فوائد تقديم المسند إليه على المسند في سياق النفي في الصحيفة السَّجَّادِيَّة ما جاء على صورة فائدة اصطلاح عليها البلاغيون بفائدة (سلب العموم)^(١)، وهي ليست كذلك، كما في دُعَائِهِ عليه السلام:
- (فَمَا كُلُّ مَا نَطَقْتُ بِهِ عَنْ جَهْلٍ مِنِّي بِسُوءِ إِثْرِي، وَلَا نِسْيَانٍ لِّمَا سَبَقَ مِنْ ذَمِيمٍ فَعَلِي...) ^(٢).

فالمفهوم من تركيب الجملة وتنظيمها في تقديم أداة النفي على لفظ العموم (كل) يفيد نفي الشمول لأفراد المسند إليه فيكون بعض تلك الأفراد واقعاً عن جهله ونسيانه عليه السلام حاشاه - وهو يخاطبُ الله سبحانه، ولكن هذا لا يكون في حقِّه عليه السلام؛ لأنه عالمٌ بكل ما نطق به وأظهره في دُعَائِهِ في سياق ما تقدم هذه الجملة من الندم والإنابة والتوبة. وعلى هذا تكون ((ما) موصوفة بالجملة بعدها، ويحتمل أن تكون موصولة، لأنَّ المراد بها الكلام وهو كالنكرة في المعنى، فتفيد عموم الجزئيات لا الأجزاء) ^(٣).

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٦٦/١ وما بعدها، والمعاني في ضوء أساليب القرآن؛ عبد الفتاح لاشين: ٢٠٧.

٢- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّة: ٨٤.

٣- رياض السالكين: ٤/٤٦٣.

ب. تقديمه في سياق الاستفهام:

وفيه قدّم المسند إليه على المسند في (٤) أربع جمل، كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
 - (هَلْ أَنْتَ يَا إِلَهِي رَاحِمٌ مَنْ دَعَاكَ فَأُبْلَغَ فِي الدُّعَاءِ أَمْ أَنْتَ غَافِرٌ لِمَنْ
 بَكَكَ. فَأُسْرِعْ. فِي الْبُكَاءِ. أَمْ أَنْتَ مُتَجَاوِزٌ عَمَّنْ عَفَرَ لَكَ وَجْهَهُ تَذَلُّلاً أَمْ أَنْتَ
 مُغْنٍ مَنْ شَكَى إِلَيْكَ فَقَرَّهُ تَوَكُّلاً...)^(١).

ففي هذه الجمل الأربع فرغ الاستفهام من دلالاته الاعتيادية الوضعية
 الطلبية الحقيقية، إذ إنَّ (أَمْ) هنا عاطفة منقطعة تتضمن الاستفهام المتقدم،
 بمعنى: أَمْ هل أنت... في البقية من الجمل دون الإضراب وإن كان في معناها؛
 لأنَّ الإضراب هو عدول من الأوَّل إلى الثاني إثباتاً^(٢). وخرج ذلك الاستفهام
 إلى تقرير الحقيقة وتوكيد تحقيقها كما يُعرب عن ذلك السياق. فالمراد
 إثبات رحمة الله سبحانه عن طريق الاستفهام لتحقيق أمر الإسناد الإنشائي
 واقعاً، والمعنى: أَنْتَ يَا إِلَهِي رَاحِمٌ مَنْ دَعَاكَ وَأَنَا مَوْقِنٌ بِذَلِكَ فَسَأُسْرِعُ فِي
 الدُّعَاءِ؛ لَأَنَّكَ كَذَلِكَ، إِنَّ الاستفهام هنا كأنَّه خرج من شعوره عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى واقعه
 الفعلي، فصادف أن وجد الواقع محققاً لا محالة، فاستقرَّ في نفسه، وأقام
 عليه حكم جملة، تحقيقاً، وتوكيداً، وكذلك بقية الجمل.

ج. تقديمه في سياق الإثبات:

أمَّا تقديم المسند إليه في تضاعيف الصحيفة السَّجَّادِيَّة في هذا السِّياق،
 فقد جاء في جمل كثيرة^(٣)، وكانت له نتائج دلالية متعددة منها:

- الدَّلالة على الاختصاص:

وهذه الدَّلالة لتقديم المسند إليه على المسند كثيرة في الصحيفة السَّجَّادِيَّة
 سواء أكانت في الإسناد الفعلي أم في الإسناد الاسمي، كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّة: ٤٢، وأ: ٦٨.

٢- ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٩/٢، ومعاني النحو: ٢٤٠/٣.

٣- ينظر: الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّة: (مثلاً) ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٣، ٤٢، ٤٤، ٥٦، ٥٨، ٦٧، ٧٧، ٨٢، ٨٣، ٨٤.

٩٠، ٩٢، ١٠١، ١١٥، ١٢١، ١٢٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٩.

- (أَنْتَ الْمَدْعُوُّ لِلْمُهَمَّاتِ. وَأَنْتَ الْمَفْرَعُ فِي الْمَلَمَّاتِ...) (١).
- (اللَّهُمَّ وَإِنَّكَ مِنَ الضَّعْفِ خَلَقْتَنَا وَعَلَى الْوَهْنِ بَنَيْتَنَا وَمِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ابْتَدَأْتَنَا...) (٢).

- (اللَّهُمَّ أَنْتَ عُدَّتِي إِنْ حَزَنْتُ. وَأَنْتَ مُنْتَجِعِي إِنْ حُرِمْتُ...) (٣).
- (فَإِنَّكَ خَلَقْتَنَا وَأَمَرْتَنَا وَنَهَيْتَنَا...) (٤).
- (فَإِنَّ الْغَنِيَّ مَنْ أَغْنَيْتَ. وَإِنَّ السَّالِمَ مَنْ وَقَيْتَ...) (٥).
- (تَشْكُرُ مَنْ شَكَرَكَ وَأَنْتَ أَلْهَمْتَهُ شُكْرَكَ. وَتُكَافِي مَنْ حَمَدَكَ وَأَنْتَ عَلَّمْتَهُ حَمْدَكَ...) (٦).

- (كَيْفَ يَخْفَى عَلَيْكَ يَا إِلَهِي مَا أَنْتَ خَلَقْتَهُ. وَكَيْفَ لَا تُحْصِي مَا أَنْتَ صَنَعْتَهُ. وَكَيْفَ يَغِيبُ عَنْكَ مَا أَنْتَ تُدَبِّرُهُ...) (٧).

ففي هذه الأمثلة أفاد تقديم المسند إليه على المسند سواء أكان الإسناد اسماً أم فعلياً. أفاد قصر المسند عليه وتخصصه به من دون اعتبار غيره بدليل الحسّ والعقل فضلاً عن سياق الدعاء. حتى تلك الجمل وهي في المثال السادس (الجميل الحالية).

وإذا كان دليل السياق في هذا يفصح عن دلالة الاختصاص فإنّ هناك قرائن لفظية تساعد في ذلك أيضاً، كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
- (فَأَنْتَ لَا غَيْرُكَ مُرَادِي...) (٨).

فجملة الاعتراض (لا غيرك) التي بين جزأي الجملة (أنت مرادي)

١- الصّحيفة السّجّاديّة: ٢٧.

٢- المصدر نفسه: ٣٠.

٣- المصدر نفسه: ٥٥.

٤- المصدر نفسه: ٦٩.

٥- المصدر نفسه: ٩٥.

٦- المصدر نفسه: ١١٧.

٧- المصدر نفسه: ١٦٠.

٨- المصدر نفسه: ٢٤٤؛ وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٢٦، ٣٣، ٤٢، ٥٦، ٦٧، ٧٧، ٨٣.

٩٠، ١٠١، ١٢٤، ١٥٩، ١٦٩.

قد تسلّطت دلاليّاً على الخطاب (أنت) وخلصته من كلّ ما عداه في شعوره وأبعاد قلبه عليه السلام خلصته إخلاصاً وجعلته بؤرة التعبير لقصد الاختصاص في مراده عليه السلام.

فكأنّ جملة الاعتراض تلك النّافية للفظ العموم (غير) المضاف إلى كاف الخطاب (الله) سبحانه الواقعة بين المسند إليه (أنت)، والمسند (مرادي) قد عبّرت عن عمق نفسه عليه السلام في نفي ما سواه، سبحانه، فاستقرت في داخل المسند (مرادي)، وأسندها إلى المسند إليه (أنت)، (الله) ثمّ إنّ في المسند إليه من اللذة، والعشق النّفسي بقرينة الحال الخطابى ما فيه على أي ناطق، فكيف، وهو زين العابدين؟!.

- الدّالة على تقوية الحكم وتوكيده:

وهذه الدّالة، أيضاً، تشيع في تضاعيف الصّحيفة السّجّاديّة، كما في دُعائه عليه السلام:

- (وَأَنَا أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ أَنْ اسْتَكْبَرَ...) (١).
 - (فَمَا أَنَا بِأَوَّلِ رَاغِبٍ رَغِبَ إِلَيْكَ فَأَعْطَيْتَهُ وَهُوَ يَسْتَحِقُّ الْمَنَعَ وَلَا بِأَوَّلِ سَائِلٍ سَأَلَكَ فَأَفْضَلْتَ عَلَيْهِ. وَهُوَ يَسْتَوْجِبُ الْحَرَمَانَ...) (٢).
 - (اللَّهُمَّ إِنِّي أَخْلَصْتُ بِانْقِطَاعِي إِلَيْكَ وَأَقْبَلْتُ بِكُلِّي عَلَيْكَ...) (٣).
 - (اللَّهُمَّ أَيُّمَا عَبْدٍ تَابَ إِلَيْكَ وَهُوَ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ فَاسِخٌ لِتَوْبَتِهِ وَعَائِدٌ فِي ذَنْبِهِ وَخَطِيئَتِهِ فَإِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَكُونَ كَذَلِكَ...) (٤).
 - (فَشُكْرُ عِبَادِكَ عَاجِزٌ عَنْ شُكْرِكَ. وَأَعْبَادُهُمْ مُقَصَّرٌ عَنْ طَاعَتِكَ...) (٥).
- ففي المثال الأوّل قدم المسند إليه على المسند الفعليّ للدّالة على توكيد

١- المصدر نفسه: ٣٥.

٢- المصدر نفسه: ٣٧.

٣- المصدر نفسه: ٧٧.

٤- المصدر نفسه: ٨٣.

٥- المصدر نفسه: ٩٦.

معنى الإسناد وتقوية حكمه. وفي المثال الثاني كذلك، إذ إن تقديم الضمير المنفصل (هو) على المسند (الفعل) في الجملتين الحاليتين قد أفاد تقوية الحكم وتوكيد دلالته، وفي المثال الثالث وهو سياق لإظهار الرغبة والتوجه لله سبحانه، قدّم عليه السلام ياء نفسه (التكلم) اسم الحرف الناسخ (إن) على المسند الفعلي؛ لتوكيد معنى الجملة وتقوية مضمون حكمها. وفي المثالين: الرابع والخامس، يمكن القول فيهما بما تقدّم.

- الدلالة على الاهتمام وتركيز الدلالة عليه:

من ذلك دَعَاؤُهُ عليه السلام:

- (فَالِهَالِكُ مِنَّا مَنْ هَلَكَ عَلَيْهِ وَالسَّعِيدُ مِنَّا مَنْ رَغِبَ إِلَيْهِ...) ^(١).
- (فَضْلُكَ أَنَسَنِي وَإِحْسَانُكَ دَلَّنِي...) ^(٢).
- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ نَارٍ... وَمِنْ نَارٍ نُورُهَا ظُلْمَةٌ وَهَيْنُهَا أَلِيمٌ وَبَعِيدُهَا قَرِيبٌ...) ^(٣).
- (عَمَلِي أَهْلَكَنِي وَهَوَايَ أَرْدَانِي وَشَهَوَاتِي حَرَمَتْنِي...) ^(٤).
- (فَإِنْ رَجَائِي قَدْ أَشْعَرَنِي بِالْأَمْنِ مِنْ نَقْمَتِكَ...) ^(٥).
- (لِقَاؤُكَ قُرَّةَ عَيْنِي، وَوَضْلُكَ مُنَى نَفْسِي،... وَرِضَاكَ بُغْيَتِي، وَرُؤْيَاكَ حَاجَتِي، وَجَوَارِكَ طَلْبِي، وَقُرْبُكَ غَايَةَ سُؤْلِي...) ^(٦).
- (اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِمَّنْ دَابُّهُمْ الْأَرْتِيَاخُ إِلَيْكَ، وَالْحَنِينُ،... جَبَاهُهُمْ سَاجِدَةٌ لِعَظَمَتِكَ، وَعْيُونُهُمْ سَاهِرَةٌ فِي خِدْمَتِكَ، وَدُمُوعُهُمْ سَائِلَةٌ مِنْ خَشْيَتِكَ وَقُلُوبُهُمْ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحَبَّتِكَ، وَأَفئِدَتُهُمْ مُنْخَلَعَةٌ مِنْ مَهَابَتِكَ...) ^(٧).

١- المصدر نفسه: ١٥.

٢- المصدر نفسه: ٣٨.

٣- المصدر نفسه: ٩٠.

٤- المصدر نفسه: ١٦٠.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٣٨.

٦- المصدر نفسه: أ: ٢٤٤.

٧- المصدر نفسه: أ: ٢٤٦.

ففي المثالين الأوّل والثاني قدّم المسانيد إليها في الجمل الأربع (الهالك، السّعيد، فضلك، وإحسانك) على المسند الاسميّ في الأوّل، والفعليّ في الثاني؛ لتركيز المعنى عليه ولفت الانتباه إليه؛ لتمكين الخبر منه.

وفي المثال الثالث وهو سياق رهبة من النّار والتّعوذ منها ذكرها عليه السلام ثمّ عطف على تفصيل صفاتها فقدم المسند إليه للاهتمام به ولتركيز الدّالة عليه لإسناد ضده إليه ليتم الحكم ويتمكن الخبر من النّفس خير تمكن. وفي المثالين الرّابع والخامس أفاد تقديم المسند إليه في الجمل عموماً زيادةً على تقويّة الحكم وتوكيد مضمون الجملة، أفاد جذب الانتباه إليه وتركيز الدّالة عليه في التّحذير منه والابتعاد عن مساويه في المثال الرّابع، زيادةً في التّقرير وإظهار التّذل.

وما قيل في الأمثلة المتقدّمة يمكن أن يقال في المثالين الأخيرين.

- الدّالة على التّعظيم:

وهذه الدّالة في تقديم المسند إليه على المسند في الصّحيفة السّجادية يمكن أن نفيدها من دُعائه عليه السلام:
 - (الْحَمْدُ لِلَّهِ رِضًا بِحُكْمِ اللَّهِ. شَهِدْتُ أَنَّ اللَّهَ قَسَمَ مَعَاشَ عِبَادِهِ بِالْعَدْلِ...) (١).

إذ قدّم عليه السلام المسند إليه (الله) لفظ الجلالة اسم الحرف النّاسخ (أنّ) على المسند الفعليّ فضلاً عن التّقرير وتمكين الخير، قدمه لتعظيمه في نفسه بدلالة الفعل (شَهِدَ) المأخوذ من الشّهادة وهي باطنية نفسية إيمانية، وخارجية عينية، والأخيرة قطعاً بعيداً عن ذاته سبحانه إلّا في أثاره - جلّت قدرته - وبقيت الإيمانية، لما في هذا الاسم العظيم من معاني الإجلال والإكبار في نفسه عليه السلام.

ثُمَّ إِنَّكَ قَدْ تَجَدَّ فِيهِ - المِثَال - دلالة كون المسند إليه لا يزول عن خاطر، فهو من ذهنه عَلَيْهِ السَّلَام كاللزام بالنسبة للملزوم، فَقَدَّمَهُ عَلَيْهِ السَّلَام؛ لَذَّةً بِهِ وانتعاشاً لنفسه، ولو أخر المسند إليه عن موضعه الطارئ إلى أصله لما أفاد تلك الدلالات.

دلالة تقديم ضمير الشأن:

يتقدَّم على الجملة الاسميَّة أو الفعلية ضمير يكون كناية عنها ورمزاً لها مشعراً بأهميَّتها وتعظيم أمرها وتفخيم شأنها، وتكون الجملة بعده مفسَّرة له وموضحة لغموضه وإبهامه، يُسمَّى ضمير الشأن ^(١)، أو القصة، أو الأمر ^(٢). قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): (اعلم أنَّهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسميَّة أو الفعلية فقد يقدِّمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له ويوحدون الضمير لأنَّهم يريدون الأمر والحديث لأنَّ كُلَّ جملة شأن وحديث ولا يفعلون ذلك إلَّا في مواضع التَّفخيم والتَّعظيم وذلك قولك (هو زيد قائم) فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر إنَّما هو ضمير الشأن والحديث وفسَّره ما بعده من الخبر وهو (زيد قائم) ولم يأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ لأنَّها هو في المعنى ولذلك كانت مفسَّرة له ويسمِّيهِ الكوفيون الضمير المجهول لأنَّه لم يتقدمه ما يعود إليه... ويجيء هذا الضمير مع العوامل الدَّاخلة على المبتدأ وخبره نحو إن وأخواتها وكان وأخواتها...) ^(٣).

وضمير الشأن كأنَّه في الحقيقة راجع إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلاً: (هو الأمير مقبل) كأنَّه سمع ضوضاء وجلبة فاستفهم الأمر فسأل ما

١- (*) ضمير الشأن تسمية بصرية، وهي أشهر التسميات، وسمَّاه بعض النحويين بضمير القصة، أو الأمر، أو الحكاية. وهذا الضمير ليس لمعين، وليس ضميراً شخصياً، أعني: متكلماً أو مخاطباً أو غائباً- وإنَّما يدلُّ على الجملة التي بعده، وتكون هي مدلوله الدال عليه.

٢- ينظر: معاني النحو: ٦٢/١، والنحو الوافي؛ عباس حسن: ٥٠/١ وما بعدها.

٣- شرح المفصل: ابن يعيش: ١١٤/٣، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٢٧/٢، وشرح التصريح؛ الأزهرى: ١٦٢/١.

الشأن والأمر؟ فقلت: (هو الأمير مقبل)، أي: الشأن والقصة هذه، والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن^(١)؛ (لأنَّ الشيء إذا أُضمر ثم فُسِّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمه إضمار)^(٢)، ذلك أن (السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لعقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تكمن في ذهنه وهو السر في التزام تقدمه)^(٣).

ونتيجة لذلك اشترطوا في الجملة التي تليه أن تكون دالة على أمر، وخبر ذي بال. قال الرضي (ت ٦٨٦ هـ): (فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به فلا يقال مثلاً (هو الذباب يطير)^(٤). وذهب بعض البلاغيين إلى أن ضمير الشأن برهان على زيادة تمكين المعنى في نفس المخاطب وتثبيته فضلاً عن دلالة الرئيسة على التفخيم والتعظيم.^(٥) ومن أمثله في القرآن، قوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٦)، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنَ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {٨} يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ^(٨).

ودلالة تقديم ضمير الشأن واضحة في الآيات المتقدمة و(السرّ البلاغي لذلك: هو التفصيل بعد الإجمال، والبيان بعد الإبهام، وذلك أن الضمير يدل على معناه دلالة يشوبها الإبهام والإجمال، والجملة التي تلي الضمير - وهي جملة الحال والشأن - تدل على هذا المعنى بوضوح وبيان، والبيان بعد الإبهام أوقع في النفس، وأليق بمكان المدح والذم، وذلك لأن

١- شرح الكافية في النحو: ٢/ ٢٧.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٢، والطراز: العلوي: ٢/ ١٤٢.

٣- مفتاح العلوم: ٩٣.

٤- شرح الكافية في النحو: ٢/ ٢٧.

٥- ينظر: إرشاد العقل السليم؛ أبو مسعود العمادي: ٢/ ١١٩، والبيان في غريب إعراب القرآن؛ الأنباري: ١/ ٣١٣.

٦- الإخلاص: ١.

٧- يوسف: ٢٣.

٨- النحل: ٨- ٩.

السَّامِعَ متى لم يفهم من الضَّمير معنى، بقي منتظراً لِعُقْبَى الكلام...
فِيَتِمَكَّن المسموع بعده فضل تمكَّن، وبذلك يتسنى ذكر مدلول الضَّمير
مرتين، مرةً على سبيل الإبهام، وأُخرى على سبيل التَّوضيح، وذلك ممَّا
يحقِّق المقصود، وهو التَّقرير والتَّمكين^(١).

وفي الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة نجد ضمير الشَّأن بدلالته قد جاء في (٨)^(٢)
ثمانية مواضع، وكان هذا الحضور يمثله بعدان، الأوَّل: في شَأْن الخطاب.
والثَّاني: في شَأْن العبد الدَّاعي. المرتبط بالبُعد العباديِّ الأوَّل، وهو يخاطب
الله سبحانه، ويناجيه. من ذَلِكَ دُعَاؤُهُ ﷺ:

- (إِنَّهُ لَا طَاقَةَ لَنَا بِعَدْلِكَ، وَلَا نَجَاةَ لِاحِدٍ مِنَّا دُونَ عَفْوِكَ...) (٣).
- (إِنَّهُ لَا وِفَاءَ لِي بِالتَّوْبَةِ إِلَّا بِعِصْمَتِكَ وَلَا اسْتِمْسَاكَ بِي عَنِ الْخَطَايَا إِلَّا
عَنْ قُوَّتِكَ...) (٤).

- (إِنَّهُ لَا يُجِيرُنِي مِنْكَ مُجِيرٌ وَلَا يَمْنَعُنِي مِنْكَ مَانِعٌ) (٥).
- (إِنَّهُ لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ وَلَا فِي نَقْمَتِكَ عَجَلَةٌ...) (٦).
- (إِنَّهُ لَا تَنْقُصُكَ الْمَغْفِرَةُ وَلَا تَضُرُّكَ الْمَوْهَبَةُ...) (٧).
- (اللَّهُمَّ إِنَّهُ يَحْجُبُنِي عَنْ مَسْأَلَتِكَ خِلَالُ ثَلَاثٍ وَتَحْدُونِي عَلَيْهَا خَلَّةٌ
وَاحِدَةٌ. يَحْجُبُنِي أَمْرٌ أَمَرْتُ بِهِ فَأَبْطَأْتُ عَنْهُ. وَنَهْيٌ نَهَيْتَنِي عَنْهُ فَأَسْرَعْتُ
إِلَيْهِ. وَنِعْمَةٌ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ فَقَصَّرْتُ فِي شُكْرِهَا. وَيَحْدُونِي عَلَى مَسْأَلَتِكَ
تَفَضُّلُكَ عَلَى مَنْ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ إِلَيْكَ وَوَفَدَ بِحُسْنِ ظَنِّهِ إِلَيْكَ...) (٨).

١- المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٢٥-٢٢٦.

٢- ينظر: الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة: ٨٣، ٣٠، ١٧٦، ١٥٤، ١٥٠، ١٣٨.

٣- المصدر نفسه: ٣٠.

٤- المصدر نفسه: ٨٣.

٥- المصدر نفسه: ١٣٧.

٦- المصدر نفسه: ١٥٠.

٧- المصدر نفسه: ١٧٦.

٨- المصدر نفسه: ٣٣.

فالجمل عموماً صُدِّرت بضمير شأن؛ للإيذان بفخامة مضمونها وتعظيم شأنها على ما فيه من زيادة التحقيق والتقرير، فالمعنى في كلِّ أنَّ الشَّأن أو القصة أو الحكاية أو الأمر هذا.

فكأنَّه عليه السلام شعر بعظمة مضمون الجملة في نفسه بدءاً، فعبر عنها بالضمير؛ إنَّه ضمير الشَّأن، وهو أمر مبهم، وفسره بالجملة التي بعده وهي مدلوله الدال عليه فتمكن الأمر بعد الإجمال بالتفصيل؛ ذلك أنَّ الضمير يدلُّ على معناه دلالة يشوبها الإجمال والإبهام وجملة الحال أو الشَّأن تدلُّ عليه بوضوح وبيان، والبيان بعد الإبهام أوقع في النفس وأليق؛ إذا إنَّ الكلام متى تقدمه إبهام صار الأمر فيه إلى الانتظار لعقباه في التفسير والإيضاح وبذلك يتسنى ذكر مدلول الجملة مرتين، الأولى في الإبهام توطئة للثانية، وهي التوضيح، مما يحقق الدلالة والمقصود، وهو التحقيق والتَّمكن والتَّقرير^(١). بل إنَّك على ما تقدم تجد في الضمير على خفائه شعوراً مفعماً بالحال الواقعية التي في الجملة، متلبساً بشأن التعظيم والتفخيم الكليِّ الدال عليه ضمير الشَّأن ثمَّ الخروج من هذا الكليِّ الغامض إلى آخر نوري واضح لذلك الخفاء، وهو الجملة المفسرة له الموضحة لمضمونه ودلالته، وهذا هو سرُّ تقديمه عليه السلام لضمير الشَّأن (المسند إليه) على الجملة في الأمثلة جميعاً، فضلاً عن سياق الدعاء، والله سبحانه العالم.

١- ينظر: مفتاح العلوم: ٩٣، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٢٥.

تقديمُ المسندِ في الجملة

تقديمُ المسند:

تقدّم بنا أنّ المسند^(١) (*) اسماً كان أم فعلاً أحد ركني الجملة، فلا يقوم إسناد إلا به، لأنّه محكوم به، متحدّث به، وبه تتم الفائدة^(٢).
وقد قسّم النحويون المسند (الخبر) على نوعين: مفرد وجملة^(٣)، وتباينوا في شبه الجملة: الظرف والجارّ والمجرور^(٤)، فلا بُدّ فيهما من متعلق محذوف يتعلّقان به، وهو الخبر. هل هي -شبه الجملة- من حيز المفردات أو من حيز الجمل؟^(٥): فذهب قسم إلى أنّها من الجمل، والتّقدير في المحذوف المتعلّق فعل: (كان أو استقر)؛ لأنّه الأصل في العمل. وذهب آخرون إلى أنّها من المفردات، والتّقدير في المحذوف: (كائنٌ أو مستقر)، أي: اسم؛ لأنّ الأصل في الأخبار الأفراد^(٦)، ومنهم من جعل الأمر على مدار التّقدير^(٧)، وتبعه بعض الباحثين المحدثين^(٨)، والحقّ أنّه من قبيل المفردات.

ثمّ ذهب النحويّون إلى أنّ الأصل في رتبة المسند (الاسميّ) التّأخّر عن المسند إليه في الجملة الاسميّة بالاتفاق، بيد أنّهم اختلفوا في جواز التّقديم، فقد ذكر أبو بركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ): أنّ الكوفيّين منعوا ذلك أمّا البصريّون فأجازوا ذلك^(٩). والصّحيح هو الأخير ومعنى ذلك: أنّ رتبة

١- (*) سأقتصر - هنا- على بيان تقديم المسند (الخبر) في الجملة الاسميّة، وأترك الفعل؛ لأنّه جار على الأصل هذا من ناحية، ومن أخرى أنّه يدلّ على الزّمن والحدوث، وهذا ما سأتناوله في (الفصل الخامس) إن شاء الله تعالى.

٢- كشف المشكل في النحو: اليميني: ٣١٦/١.

٣- ينظر: اللع: ابن جني: ٨٠، والمتبع شرح اللع: العكبري: ٢٢٤/١ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب: ١٨٧/١ وما بعدها، والمقرّب: ابن عصفور: ٨٩/١.

٤- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ٣٤٤/١، وشرح التصريح: الأزهرى: ٦٦/١.

٥- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٤٤/١.

٦- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٩٠/١؛ وأوضح المسالك: ابن هشام: ١٤٢/١، وشرح ابن عقيل: ٢١١/١.

٧- ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٨/٢.

٨- ينظر: معاني النحو: ٢٠٤/١.

٩- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ أبو بركات الأنباري: المسألة (٢٩): ٢٤٥/١.

الخبر رتبة غير محفوظة إذ إنه يتقدم أو يتأخر على المسند إليه. وقد ذكر النحويون أن له ثلاث أحوال^(١):

فالأولى: وجوب التأخير: البقاء على الأصل كأن يكون من الألفاظ التي لها صدر الكلام كالاستفهام، أو يكون محصوراً بـ (إنما)، أو بالنفي والاستثناء. أو كونه متلبساً بالمبتدأ بوصفه معرفة أو نكرة تصلح لكل منهما. أو دخلت على المبتدأ (لام) الابتداء.

والحالة الثانية: وجوب تقديمه، فقد أقر النظام اللغوي ذلك في مواضع: كون المبتدأ نكرة ولا مسوغ من التقديم إلا الخبر، أو لأن الخبر من الألفاظ التي لها التصدر بالكلام كالاستفهام، أو كون المبتدأ محصوراً بـ (إنما)، أو بالنفي والاستثناء.

أما الحالة الأخيرة: فهي جواز الأمرين مع عدم المانع مما تقدم. وهذه الحالة الأخيرة (الجواز) تُعد نوعاً من العدول المقصود بالنظام التركيبي للجملة الذي يستلزم تغييراً في الدلالة بما يوجب المزية والفضل^(٢)؛ ذلك أن لكل تركيب دلالة^(٣)، كما تقدم، يتميز كل لون منها - التراكيب - بما يتعين من خلال العلاقات المترابطة بين الكلم^(٤)، ومقدرة المبدع الفنية تتأتى من خلال الوجوه التي تتصل بما يطرأ على الجملة من عدول أو انحراف، تبعاً لطاقته الاختيارية؛ لأن ذلك العدول يتبعه تغير في الناتج الدلالي^(٥).

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش؛ ٩٢/١ وما بعدها، والمغني في النحو؛ أبو الخير منصور اليماني؛ ٣٣١/١ وما بعدها، وشرح ابن الناظم؛ ١١٤ وما بعدها؛ وأوضح المسالك؛ ١٤٥/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل؛ ٢٣٢/١ وما بعدها.

٢- ينظر: البلاغة والأسلوبية؛ ٢٥٠.

٣- ينظر: التراكيب النحوية من الجهة البلاغية عند عبد القاهر؛ عبد الفتاح لاشين؛ ٨٥، وعلم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة؛ محمود فهمي حجاز؛ ٦٦-٦٧.

٤- ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية؛ ٢٥.

٥- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى؛ ٥٩.

وقد ذكر البلاغيون أنَّ لتقديم المسند (الخبر) على المسند إليه أغراضاً متعددة في سياقي النفي والإثبات.

١. في سياق النفي: إذ يفيد تقديمه على المسند إليه فيه، النفي عن المذكورة وإثباته لغيره، نحو قولنا: لا ضَرَر عليك، ولا عليك ضَرَر. ففي الأولى تسلّطت أداة النفي على المسند إليه فكان الناتج نفي الضّرر عموماً من دون الإثبات لغيره. وفي الثانية في تقديم المسند وإيلائه حرف النفي كانت أداة النفي مسلّطة على المسند (الجارّ والمجرور) فكانت الدلالة هي نفي الضّرر عنه وإثباته لغيره، كأننا قلنا: لا عليك ضرر إنّما على غيرك^(١). ومنه قوله سبحانه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢)، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾^(٣).

٢. في سياق الإثبات: تكاد سياقات تقديم المسند على المسند إليه تكون قريبة من الأخير، كالحرص والتّخصيص، وهو أهمُّ أغراضه، نحو قوله سبحانه: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾^(٤)، أو التّنبية من أوّل الأمر على أنّه خبر لا نعت^(٥)، كقول الشاعر^(٦):

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصَّغَرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ
بيد أنّ بعض الباحثين لم يرضَ ذلك؛ لأنّه خاصٌّ بمسائل التّوجيه الإعرابي، وعلى هذا يحيد عن لغته الإبداعية. بل يكون الغرض فيه التّخصيص^(٧)، ومن الأغراض أيضاً تعجيل المسرة، أو التّشويق إلى ذكر المسند إليه من خلال تطويل المسند، أو مراعاة الفاصلة^(٨)، وغيرها من الفوائد

-
- ١- ينظر: المثل السائر: ٢/٢٤، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٢/١١٤، ومفتاح العلوم: ١١٢.
 - ٢- البقرة: ٢.
 - ٣- الصافات: ٤٧.
 - ٤- الكافرون: ٥.
 - ٥- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٠١-١٠٢ و: علم المعاني؛ درويش الجندي: ٨٧ وما بعدها، والبلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٢٤٣، وأساليب بلاغية: ١٧١.
 - ٦- ينظر البيت في كتاب الصناعتين؛ أبو هلال العسكري: ٧٥، وشروح التلخيص: /١١٥.
 - ٧- ينظر: علم المعاني (طبل): ١١٦.
 - ٨- ينظر: مفتاح العلوم: ١٠٥ و: الطراز العلوي: ٢/٧٠-٧١.

والأغراض التي يفصح عنها السياق الذي ترد فيه الجملة تبعاً لمقتضياته. وما يعيننا من هذا هو وجود هذه الظاهرة - تقديم المسند على المسند إليه - في الصحيفة السجادية، وما تؤدّيه من أبعاد ونتائج دلالية. فقد قدّم المسند (الخبر) على المسند إليه في الصحيفة السجادية في (١٠١) (١) واحد ومائة موضع، وقد كان الواجب فيها (٩) تسعة، كانت (٦) ستة منها لكون المسند شبه جملة، والمسند إليه (المبتدأ) نكرة غير مخصّصة أو مضافة، من ذلك دُعاؤه عليه السلام:

- (وَعِنْدَكَ مِمَّا فَاتَ خَلْفٌ وَلِمَا فَسَدَ صَلَاحٌ وَفِيمَا أَنْكَرْتَ تَغْيِيرٌ...) (٢).
وقدّم المسند على المسند إليه، لكون الخبر واقع في أسلوب قصر بالنفي والاستثناء (بإلا) في ثلاثة مواضع، منها دُعاؤه عليه السلام:
- (لَيْسَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ إِلَّا مَا قَضَيْتَ وَلَا مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا مَا أُعْطَيْتَ...) (٣).
ومن المعلوم أن التقديم في هذه المواضع، وإن كان له دلالة تركيبية خاصة تتعلق بهيأة الجملة، وتكوينها الأسلوبي إلا أنه واجب لم يكن نتيجة خروج أو عدول، ومن ثمّ ينطوي على دلالاته الأسلوبية الأصلية من دون الإضافية لدلالة البنية الأصل؛ لذا سأترك الدرس فيه، وانتقل إلى المواضع التي قدّم فيها المسند على المسند إليه جوازاً في سياقي النفي والإثبات.

١. في سياق النفي:

وفيه قدّم المسند على المسند إليه في الصحيفة السجادية في (١٤) (٤) أربعة عشر موضعاً، ومن ذلك دُعاؤه عليه السلام:

١- ينظر: الصحيفة السجادية: ١٩، ٢٠، ٢٤، ٣٥، ٤٠، ٤٣، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٩٠، ٩٦، ١٠٢، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٦٤، ١٥٤، ١٦٥، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، أ: ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٥.

٣- المصدر نفسه: ٢٥.

٤- المصدر نفسه: ٣٥، ٥٤، ٩٦، ١٢٦، ١٧٣.

- (وَلَيْسَ عِنْدِي مَا يُوجِبُ لِي مَغْفِرَتِكَ. وَلَا فِي عَمَلِي مَا أَسْتَحِقُّ بِهِ عَفْوَكَ. وَمَا لِي بَعْدَ أَنْ حَكَمْتُ عَلَى نَفْسِي إِلَّا فَضْلَكَ...) (١).

- (مَا عِنْدَ أَحَدٍ دُونَكَ دِفَاعٌ. وَلَا بِأَحَدٍ عَنْ سَطَوَتِكَ امْتِنَاعٌ، تَحْكُمُ بِمَا شِئْتَ...) (٢).

- (وَقَدْ عَلِمْتُ يَا إِلَهِي أَنْ لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ. وَلَا فِي نَقْمَتِكَ عَجَلَةٌ وَإِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْقَوْتَ. وَيَحْتَاجُ إِلَى الظَّلَمِ الضَّعِيفُ وَقَدْ تَعَالَيْتَ عَلَى ذَلِكَ يَا سَيِّدِي عُلُوًّا كَبِيرًا...) (٣).

وفي المثال الأول كان القصد من تقديم المسند (متعلق الخبر)، (عندي)، في الجملة الأولى، (وفي عملي) في الثانية، وإيلاؤه حرف النفي وتسليطه عليه هو نفي أن يكون عنده وفي عمله عَلَيْهِ السَّلَام شيء يستحق ويستوجب به المغفرة والعفو الإلهي. والقصد بعد، إثباته. لغيره وهو الله (سبحانه) فهو الذي يغفر ويعفو من دون أن نستفهم هل يستحق الإنسان الداعي العفو ويستوجب المغفرة؟ أو أن ذلك يكون بفضل الرحمن ومنة الرحيم تعالى ... (وما لي بعد أن حكمت على نفسي إلا فضلك).

وفي المثال الثاني كان الأمر كذلك إذ إن تسليط النفي بـ (ما، لا) على متعلق المسند (عند) في الجملة الأولى المتقدم على المسند إليه (دفاع)، وكذا الثانية أفاد توكيد نفي المسند المذكور وإثباته اختصاصاً بغيره وهو الباري سبحانه، وقرينة (دونك)، و(عن سطوتك) في الجملتين فضلاً عن سياق الدعاء برهان ذلك وآيته الكبرى.

وقد يقول القائل: إنَّ المسند إليه في الجملتين (دفاع، وامتناع) نكرة فيكون التقديم - هنا- واجباً، وهذا لا يكون من باب التصرف في بناء

١- المصدر نفسه: ٥٤.

٢- المصدر نفسه: ٩٥-٩٦.

٣- المصدر نفسه: ١٧٣.

الجملة أو تركيبها، وإنما هو على طبيعة القانون النحوي لها. فالقول على ذلك بالجواب: إنَّ السَّيِّاق - النَّفْي - هو المسوَّغ لذلك والدَّاعي له؛ لأنَّ النِّكرة تتقدَّم فيه، فنقول - افتراضاً - ما دفاعٌ لأحدٍ دونك... وهكذا.

وفي المثال الثالث، أنَّه يعلم ﷺ علم اليقين أنَّ المدعو وهو الله سبحانه عادل وحكيم، فمن ذلك عندما خاطبه ودعاه ﷺ قدَّم المسند - متعلِّقه - (في حكمك) في الجملة الأولى، و(في نقمتك) في الثانية، وسلَّط عليهما أداة النَّفْي (ليس، لا)، ووَكَّد نفي الظُّلم، والعجلة عنه، سبحانه، وجعله مختصاً بغير الكامل المطلق، وهو الإنسان أو الخلق عموماً من ذلك نعرف علة قصره في الجملة التَّالية للسياق الأوَّل، وهو التَّنزيه لله سبحانه (إنَّما يعجل من يخاف الفوت، ويحتاج إلى الظُّلم الضَّعيف)، بل كذلك قصره بـ (إنَّما) من دون غيرها من الأدوات يدلُّ فيه أنَّ الجملة الَّتِي بعد هذه الأداة واضحة معروفة عند الخلق جميعاً ناهيك بالعليم الخبير- وهذا فحسب شهادة على ذلك النَّفْي والإثبات المفهوم من تقديم المسند على المسند إليه في سياقه.

٢. في سياق الإثبات:

أمَّا تقديم المسند على المسند إليه في الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة، فقد جاء في (٧٦) (١) ستة وسبعين موضعاً، وكان أغلبه للاختصاص والحصَر، فضلاً عن

مراعاة الفاصلة والتناسب بين القرائن، كما في دُعائه ﷺ:

- (فَإِنِّي عَبْدُكَ ... مَاضٍ فِي حُكْمِكَ. عَدْلٌ فِي قَضَاؤِكَ...) (٢).

- (لَكَ يَا إِلَهِي وَحْدَانِيَّةُ الْعَدَدِ وَمَلَكَةُ الْقُدْرَةِ الصِّمْد...) (٣).

- (فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا وَقَّيْتَنَا مِنَ الْبَلَاءِ وَلَكَ الشُّكْرُ عَلَى مَا حَوَّلْتَنَا مِنْ

النِّعَمَاءِ...) (٤).

١- ينظر: الصفحة: (٥٠) هامش (٦) من الرسالة.

٢- المصدر نفسه: ٥٨.

٣- المصدر نفسه: ٧٨.

٤- المصدر نفسه: ٨٦.

- (اللَّهُمَّ فَكَ الْحَمْدُ إِقْرَارًا بِالْإِسَاءَةِ وَاعْتِرَافًا بِالْإِضَاعَةِ. وَلَكَ مِنْ قُلُوبِنَا عَقْدُ النَّدَمِ وَمِنْ السِّنْتِنَا صُدُقُ الْاِعْتَذَارِ...) (١).
- (وَالَيْكَ مَفَرُّ الْمُسِيءِ وَمَفْزَعُ الْمُضِيعِ لِحَظِ نَفْسِهِ. الْمُلتَجِيءِ...) (٢).
- (فَكُلَّمَا قُلْتُ لَكَ الْحَمْدُ وَجَبَ عَلَيَّ لِذَلِكَ أَنْ أَقُولَ لَكَ الْحَمْدُ...) (٣).
- (لَكَ لَا لِسِوَاكَ سَهْرِي وَسَهَادِي... وَالَيْكَ شَوْقِي وَفِي مَحَبَّتِكَ وَلَهْيِي، وَإِلَى هَوَاكَ صَبَابَتِي... وَفِي مُنَاجَاتِكَ رُوحِي وَرَاحَتِي، وَعِنْدَكَ دَوَاءُ عِلَّتِي وَشِفَاءُ غُلَّتِي، وَبَرْدُ لَوْعَتِي، وَكَشْفُ كُرْبَتِي...) (٤).
- (يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، لَكَ تَخَضُّعِي وَسُؤَالِي وَإِلَيْكَ تَضَرُّعِي وَابْتِهَالِي...) (٥).
- (وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَقْدَارِي، حَتَّى أَجْعَلَ مَحَلًّا لِتَقْدِيرِكَ، وَمِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ عَلَيْنَا، جَرِيَانُ ذِكْرِكَ عَلَى أَلْسِنَتِنَا وَأَذُنُكَ لَنَا بِدُعَائِكَ، وَتَنْزِيهِكَ وَتَسْبِيحِكَ) (٦).

ففي المثال الأول قدم عليه السلام المسند (ماضٍ في، عدلٌ في) في الجملتين على المسند إليه (حكمك وقضاؤك)؛ لمراعاة الفاصلة، ولانسجام التوافق الصوتي بين الفقرتين، ولا يعني هذا انه لم يكن هناك غرض من ذلك العدول أو عدم وجود معنى من ذلك الانحراف، حسب، الانسجام الإيقاعي، والتناغم الموسيقي، فمن المعلوم أن لكل ترتيب معنى، وتركيب دلالة ومن ثم يكون التقديم هذا هنا للاهتمام إذا لم يكن للاختصاص من دون التعرض للنفي الخارجي وهو أقرب للاهتمام.

وفي المثال الثالث نجد تقديم المسند - متعلقه - (لك) في الجملتين

١- المصدر نفسه: ١٢٢.

٢- المصدر نفسه: ١٥٢.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٤١.

٤- المصدر نفسه: أ: ٢٤٤-٢٤٥.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٥٠.

٦- المصدر نفسه: أ: ٢٥٣.

قد أفاد التّخصيص مع عدم ملاحظة العدم الخارجيّة المفهومة من الحصر، وسياق الدّعاء يُفصح عن ذلك، فالدّاعي يقبل بكل شعوره ووجدان نفسه على المدعو، فيخصّه بالحمد والشّكر، والمتأمل في متعلق المسند (لك) وما يؤديه حرف (اللام) من معنى الاستحقاق والاختصاص بل حتّى الملك^(١). لسكن نفساً، واطمأن قلباً للاختصاصه، سبحانه، بكلّ جزئيات ذلك، والسّياق آية القصد. وكذلك المثال الثّاني يمكن أن يقال فيه ما قيل في الثّالث المتقدّم.

ثمّ إنّ في المثال الثّالث على ما تقدم من دلّالته فيه توافق نغميٍّ وروعة موسيقيّة جميلة في اتفاق كلمه واتساق وجداته الصّوتيّة. ثمّ قل ذلك في نهاية الفاصلة المنتهية بالهمزة بعد ألف المد، ولو أخرج المسند - متعلّقه - الجارّ والمجرور، لما أفاد تلك الدّلالة وذلك الانسجام الموسيقيّ اللّطيف الذي يؤنس النّفس ويطرب القلب، ويمتلك الوجدان.

وكذلك الحال في المثال الرّابع فقد أفاد تقديم المسند (لك) الجارّ والمجرور على المسند إليه في الجملتين (عقد النّدم، وصدق الاعتذار) أفاد دلالة الاختصاص، فضلاً عن التّشويق النّفسي والتّطلع لمعرفة المسند إليه لما في المسند من تطويل (لك من قلوبنا، ومن أسنّتنا...).

والحال كذلك في المثال الخامس، إذ إنّ تقديم المسند (إليك) ببنيته (الجارّ والمجرور) مع ذلك انحرافه إلى التّقديم من دون التّأخير فيه من الاختصاص من دون مراعاة الأوجه والنّفي الخارجي في الحصر ما فيه، والشّاهد على ذلك استعمال الحرف (إلى)، فهو إلى انتهاء الغاية الزّمنيّة والمكانيّة^(٢)، وهذا كلّ بيده جلت قدرته.

وكذلك الحال في المثال السّادس بل إنّ فيه أيضاً الدّلالة على توكيد الاختصاص المتقدّم فضلاً عن مراعاة الفاصلة والانتهاء بذلك الصّوت

١- ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي: ١٤٣-

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٣.

الانفجاري (الدال) الذي يوحى باستحقاق الأمر واختصاص الحال في الله سبحانه (لك الحمد).

وفي المثال السابع زاد الاعتراض في جملة (لا لسواك) من توكيد الإخلاص في الاختصاص في تقديم المسند (متعلقه، الجار والمجرور) (لك)، وكذلك في (إليك شوقي، وفي محبتك ولهي) بل إنَّ فيهما من التوافق الموسيقي ما لا يخفى على عاشق، فهو عليه السلام، ونحن نقرأ ما يدعو به (وإليك شوقي، وفي محبتك ولهي، والى هواك صبابتي، وفي مناجاتك رuchi وراحتي، وعندك دواء علتي وشفاء غلتي، وبرد لوعتي، وكشف كربتي...) نجده عليه السلام كأنَّ هنالك عاشقاً روحانياً ربانياً تكاد نفسه لا تستقرّ في جسده؛ شوقاً إلى لقاء المحبوب (الله) سبحانه، كأنَّه يعزف على أوتار قلبه، أنغاماً من الحب والوله، وموسيقى من المشاعر والأحاسيس الروحانية؛ رغبة ولهفة له سبحانه.

وكذا الأمر في المثال الثامن، ففيه من الإيقاع الداخلي، واختيار الحروف النّاسجة لكلماته ما يُعرب عن نفسه عليه السلام، فهو عليه السلام يقدم المسند (لك، عليك) على المسند إليه؛ زيادةً على الاختصاص المختص في الله، سبحانه، في الجملتين ليشيع بذلك العدول جواً من النّعم العبادي والإيقاع الوجداني في توافق القرائن.

أمّا في المثال الأخير نجد التّقديم فيه أفاد مع ذلك الاختصاص الملحوظ في جنس الدّعاء، أفاد التّشويق في معرفة المسند إليه؛ لأنَّ المسند فيه من الكَم ما طوله (ومن أعظم النّعم علينا).

تقديم متعلقات الإسناد

تقديم المفعول به على الإسناد (الفعل والفاعل):

قد يخصّص الإسناد - الجملة - ويقيد في جهة معيّنة - المفعوليّة مثلاً - تبعاً لأهميّة دلالة الجملة؛ فكما أنّ الجملة لا تبنى إلا على الإسناد؛ فإنّ بعض الجمل لا يكتمل معناها ولا تحدد دلالة حسن السكوت عليها إلا بذلك التخصيص أو ذكر المفعول به^(١)، ومن هنا تتساوى مهمّة مكونات الجملة، وتكون عناصرها الإسناديّة وغير الإسناديّة (المفاعيل)^(٢) على خطٍ دلاليّ واحد، فتكون أهميّة المفعول كأهميّة الفاعل ما دام الغرض من الجملة التعبير عن فكرة تامّة قد تتجاوز الحد الأدنى لبنائها^(٣).

وقد أقرّ النظام اللّغوي أنّ رتبة المفعول به في الجملة العربيّة هي التّأخّر عن الفعل والفاعل (الإسناد)، (فالأصل في الكلام أن يأتي العامل (الفعل)، يليه المفعول (الفاعل) لأنّه كالجزء من الفعل، ثمّ يأتي المفعول به لأنّه أجنبي بالنسبة للفعل)^(٤)، بيد أنّ هذه الرّتبة غير محفوظة فقد يتقدم المفعول على الفعل أو الفاعل، وقد يتأخّر عن الفعل، ويتقدم الفاعل، وقد يتأخّر عنهما. وعلى هذا فإنّ له مع الفعل ثلاث حالات كما ذكر النّحويون، وهي وجوب التّقديم، والامتناع، وجواز الأمرين^(٥). فيقدّم وجوباً - مثلاً - إذا كان من الألفاظ التي لها صدر الكلام كأسماء الاستفهام والشرط^(٦)؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾^(٧)، وقوله سبحانه: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُو فَلَهُ

١ - ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها؛ تمام حسان: ١٩٤، ونظام الجملة العربيّة، سناء البياتي: ٩٨.

٢ - ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٢٤٤.

٣ - نظام الجملة: ٩٨ وما بعدها.

٤ - لغة الإعراب، بدير متولي حميد، ٢٢٧. وينظر: شرح ابن عقيل: ٩٦/٢.

٥ - ينظر: الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل؛ البطلوسي: ٩٧، وشرح المفصل: ٧٦/١، وشرح

ابن النّاظم: ٢٢٧، وشرح التّصريح؛ الأزهرى: ٢٨١/١ وما بعدها.

٦ - ينظر: شرح ابن عقيل: ٩٧/٢، والجملة الفعليّة بسيطة موسعة: ٤١٩.

٧ - غافر: ٨١، ٨٠.

الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴿١﴾، وكذا إذا وقع معمولاً لفعل وقع بعد فاء الجزاء؛ ليس معمولاً غيره ﴿٢﴾، نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَرَبِّكَ فَكْبَرُ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرُ وَالرَّجَزُ فَاَهْجُرُ﴾ ﴿٣﴾، أو يكون (كم) الخبرية.

وبما أنَّ امتناع تقديمه لا يعني لفقرة البحث غير معرفة موجبها، فضلاً عن صياغتها في تركيب الجملة، لذا سأتركها إلى مواضع الفاعل الآتية، إن شاء الله تعالى.

أما حالته الأخيرة فهي جواز تقديمه، أو تأخير، وذلك عند عدم الموجب ﴿٤﴾، وهو إذ ذلَّكَ يتقدم على الفعل ويتأخر نحو قوله تعالى شأنه: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ ﴿٥﴾. والحالة هذه -الجواز- هي من باب التصرف في العبارة، من تقديم ما حقَّه التأخير.

لقد أدرك البلاغيون أنَّ التَّحَرُّكَ الأفقي - أعني: التَّقديم بين المكوّنات - الَّذِي يصيب متعلّقات الإسناد - المفعول به - والعدول به عن موضعه يكسبه طابعاً مكانياً طارئاً يُؤدِّي إلى تغيير الناتج الدلالي ﴿٦﴾، والأصل في ذلَّكَ هو حركة الذهن في ترتيب المعاني والأفكار؛ إذ إنَّ التَّفكير في التَّخصيص وقرائنه - أعني: متعلّقات الإسناد - غالباً ما يأتي بعد التَّفكير بالجملة (الإسناد وعنصريه)؛ لأنَّه الأصل في بنائها، والتَّخصيص قيد لها ومتعلّق بها وموضح لجهتها ﴿٧﴾، فإذا ما قُدِّم على الإسناد تسلَّطت الفاعلية الإدراكية عليه بوصفه نقطة الارتكاز الدلالي التي يتفجّر منها المعنى ﴿٨﴾، ويقوم عليها.

١- الإسراء: ١١٠.

٢- ينظر: لغة الإعراب: ٢٣٣.

٣- المدثر: ٥-٣.

٤- ينظر: المقرب؛ ابن عصفور: ٥٧/١، وجامع الدروس العربية: ١٠/٣.

٥- ينظر: شرح ابن الناطم: ٢٢٧.

٦- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٤ وما بعدها.

٧- ينظر: العربية معناها ومبناها: ١٩٤، ونظام الجملة، سناء البياتي: ٩٨.

٨- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٥ وما بعدها.

وقد ذكر علماء العربيّة - مفسّرون، ونحويّون، وبلاغيّون - أنّ تقديم المفعول به على الفعل يفيد الاختصاص والحرص، وهو أهمّ^(١) أغراضه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٢). وجعل ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) سياق ذلك التّقديم (من أجل المشكلة لرؤوس الآي ومراعاة حسن الانتظام واتفاق أعجاز الكلم السّجعيّة)^(٣)، وذهب العلوي (ت ٧٤٩هـ) إلى الأخذ بالدّلالتين قال: (عندنا إنّّه لا منافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون التّقديم من أجل الاختصاص والتّشاكل، فيكون في التّقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً)^(٤). ومنها العناية والاهتمام، كقولك: وجه الحبيب أتمنى، ومنها ردّ الخطأ إلى التّعيين نحو: علياً أكرم محمّداً. لمن أعتقد خلاف ذلك. ومنها المدح والثناء^(٥)، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾^(٦)، ومنها التّعجب كقولك: ديناراً أعطى خالداً، إذا استغرب الأمر فكان مثاراً للتّعجب وغيرها من الأغراض كالتّعظيم والتّوجيه والإرشاد والتّبرك والتّلذذ والتّحذير^(٧)... التي تأتي لاستجابة الدّافع النّفسي، أو لظرفي القول والسّياق. الذي ترد فيه الجملة.

والذي يعيننا من ذلك تقديم المفعول به على الجملة -الإسناد- في الصّحيفة السّجاديّة، وما يؤدّيه ذلك العدول من نتائج دلاليّة وفوائد

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ٩٨، والجامع الكبير: ابن الأثير: ١٠٩، ومفتاح العلوم: ١١٣، وشرح الكافية في النّحو: الرّضي: ١٩٣/٢، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١١١، ومعاني النّحو: ٥٠٩/٢ وما بعدها.
٢- الفاتحة: ٥.

٣- الطراز: العلوي: ٦٧/٢.

٤- المصدر نفسه: ٦٧/٢.

٥- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٣، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١١٠-١١١، وعلم المعاني: (عتيق): ١٣٧، ومعاني النّحو: ٥٠٩/٢ وما بعدها.

٦- الأنعام: ٨٤.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١١٠ وما بعدها، وشروح التلخيص: ١٢٠/٢، ومعاني النّحو: ٥١٢/٢.

معنويّة. فعند استقراء النصوص السّجّاديّة نجد أنّ المتعلق (المفعول به) قد قدّم على الفعل في (١٦) (١) ستة عشر موضعاً. وقد كان وجوب التّقديم في خمسة مواضع، ثلاثة منها؛ لأنّ المفعول به جاء اسم شرط، كما في دُعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ مَنْ وَالَيْتَ لَمْ يَضُرُّهُ خَذْلَانُ الْخَاذِلِينَ، وَمَنْ أَعْطَيْتَ لَمْ يَنْقُصْهُ مَنَعُ الْمَانِعِينَ، وَمَنْ هَدَيْتَ لَمْ يُغْوِهِ إِضْلَالُ الْمُضِلِّينَ...) (٢).

وقدّم المفعول به؛ لأنّه (كم الخبريّة) في الصّحيفة السّجّاديّة في موضعين، كما في دُعائه عليه السلام:

- (فَكَمْ قَدْ رَأَيْتُ يَا إِلَهِي مِنْ أَنْاسٍ طَلَبُوا الْعِزَّةَ بِغَيْرِكَ فَذَلُّوا...) (٣).

- (إِلَهِي فَكَمْ مِنْ بَلَاءٍ جَاهِدٍ قَدْ صَرَفَتْ عَنِّي...) (٤).

ومن المعلوم أن سياق هذا التّقديم في هاتيك الجمل لم يتأت عن حرية في النظم أو تصرف في التّركيب، وإنّما هو التّعبير الطّبيعي لأسلوب الشّروط و(كم) الخبرية، وعلى هذا لا يمثّل التّعامل بتلك الصّيغة اللّغوية المقرّة من النّظام اللّغوي بعداً - اللَّهُمَّ إِلَّا فِي صِياغته التّعبيرية - دلاليّاً يضاف إلى بنيته الاعتياديّة في طبيعة الجملة؛ لذلك سأتركه إلى ما كان العدول أو الانزياح فيه متأثّياً من قدر في الحرّيّة والتّصرف لأسلوب تركيب الجملة؛ لاكتناه ما يحتويه من دلالات أو أغراض معنويّة.

قدّم المفعول به في الصّحيفة السّجّاديّة جوازاً في (٩) (٥) تسعة مواضع؛ لغرض أساس في الدّعاء، وهو التّخصيص والحرص، وأيضاً، للاهتمام والعناية به، وكذلك لرعاية الفاصلة.

١- الصّحيفة السّجّاديّة: ٢٣، ٧٧، ١٥٧، ١٦٢، ١٧٤، أ: ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٥١.

٢- المصدر نفسه: ٢٣.

٣- المصدر نفسه: ٧٧.

٤- المصدر نفسه: ١٥٧.

٥- ينظر: المصدر نفسه: ١٦٢، ١٧٤، أ: ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٥١.

- الدلالة على التخصيص:

من ذلك دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (إِيَّاكَ أَرْجُو... وَإِيَّاكَ أَسْتَعِينُ...) ^(١).

- (إِيَّاكَ أَسْتَرْشِدُ لِمَا فِيهِ الصَّلَاحُ وَالْإِصْلَاحُ. وَإِيَّاكَ أَرْغَبُ فِي لِبَاسِ الْعَافِيَةِ وَتَمَامِهَا وَشُمُولِ السَّلَامَةِ وَدَوَامِهَا...) ^(٢).

ففي هذين المثالين قَدَّمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ المفعول به (إِيَّاكَ) في الجمل الأربع للتخصيص، من دون الحصر في النفي والإثبات؛ لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو يدعو ويقبل على الله، سبحانه، بقلبه ونفسه لا يفكر سوى بالمدعو، جل شأنه، ولا يعرض على صفحة ذهنه أحد غيره، عَزَّ وَجَلَّ، في تجلياته الربانية؛ لذلك قَدَّمَهُ في لفظه ولسانه كما هو في فكره وذهنه، فتوافق اللفظ اللساني مع الوجدان القلبي والانفعال النفسي وهو في حضرة قدسه، جَلَّتْ قدرته وتعالى شأنه، لتخصيصه من جهة خصوص الإنسان في الرجاء والاستعانة...، ثمَّ إِنَّ التَّقديم في الجملة الرابعة، في المثال الثاني، قد أسهم في توافق سجعها وتناغم فاصلتها.

- الاختصاص مع مراعاة التناسب السجعي:

وهذه تتجلى في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (يَا مَنْ كُلُّ هَارِبٍ إِلَيْهِ يَلْتَجِي، وَكُلُّ طَالِبٍ إِلَيْهِ يَرْتَجِي...) ^(٣).

- (وَالْحَقْنَا بِعِبَادِكَ الَّذِينَ هُمْ بِالْبِدَارِ إِلَيْكَ يُسَارِعُونَ، وَبَابِكَ عَلَى الدَّوَامِ يَطْرُقُونَ، وَإِيَّاكَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَعْْبُدُونَ...) ^(٤).

ففي المثال الأول أفاد تقديم المفعول به الضمير المنفصل (إِيَّاكَ) كما تقدم، أفاد تخصيص الله سبحانه، برجائه وتقديم لفظ العموم (كُلُّ) يدلّ

١- المصدر نفسه: ١٦٢.

٢- المصدر نفسه: ١٧٤.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٣٧.

٤- المصدر نفسه: أ: ٢٤٤.

على تخصيص الاستغراق واستيعابه، زيادةً في التضرع والابتهاال في النداء. وثمة ملاحظة تركيبية، وهي أنَّ الضمير المنفصل في هذا المثال وغيره من الأمثلة المتقدمة، كانت الصياغة اللغوية لتركيب الجملة التي تقوم على فكرة التخصيص - هي الدافع إلى فصل الضمير عن اتصاله بالفعل فلو آخر، هنا، المفعول به لكان القول في الافتراض (يرتجيك)، ولتقدم الإسناد - الجملة، (فعلها وفاعلها) - عليه على السواء، لما أمكن أن يتوسط كذلك بين المسند والمسند إليه؛ لأنَّ الأخير ضمير مستتر.

وقد ساعد ذلك في تكوين إيقاع صوتي ونغمي موسيقي جميل في التوافق الصوتي في وزن الفاصلة؛ إنها على نسق ووزن صوتي واحد (يفتعل)، فضلاً عن صوت الياء المدية الفاصلة.

وفي المثال الثاني يتضح الانسجام الصوتي والتناغم الموسيقي الجميل الذي يفصح عن بعد شعوري عميق في تقديم المفعول به (بابك، إياك) في الجملتين (يطرقون، يعبدون) أكثر من ذي قبل في الأمثلة المتقدمة، ولو آخر عليه السلام المفعول به هنا، لفقد ذلك التناسب ولضاعت تلك الفاصلة في نهاية الجملة التي كأنها نسق صوتي قرآني. وقد يقول القائل: إنَّ تقديم المفعول، هنا، (بابك) ليس للاختصاص وإنما للاهتمام. فالقول بالجواب: إنَّ تقديم الجار والمجرور (على الدوام) ما فيه كفاية على تلك الدلالة.

أمَّا ما صدق في الدلالة على العناية والاهتمام وقد يكون للتخصيص أيضاً، ففي دُعائه عليه السلام:

- (فَهُمْ إِلَى أَوْكَارِ الْأَفْكَارِ يَأْوُونَ وَفِي رِيَاضِ الْقُرْبِ وَالْمُكَاشَفَةِ يَرْتَعُونَ، وَمِنْ حِيَاضِ الْمَحَبَّةِ بِكَأْسِ الْمَلَأْطَةِ يَكْرَعُونَ، وَشَرَائِعِ الْمُصَافَاتِ يَرْدُونَ...) ^(١).
ففي الجملة الأخيرة (شرايع المصافات يردون) قُدم المفعول به (شرايع

المصافات) على الإسناد (يردون) الجملة للاهتمام به والعناية بشأنه، وقد يكون للتخصيص على أنَّ سياق الدَّعاء وعنوانه (مناجاة العارفين)، ثُمَّ إِنَّ فيه من التَّوافق الصَّوتيَّ ورعاية الفاصلة ما يغني القراءة والإشعار التَّأملي عن الحديث عنه.

تقديمُ المفعولِ به على المسند إليه (الفاعل):

تقدم أنَّ رتبة المفعول به غير محفوظة، إنَّه يتقدم على الفعل، يتأخر وجوباً وجوازاً. وقد مضى ذكر ذلك. فقد يتقدم المفعول به على الفاعل فيتوسط الإسناد (الفعل والفاعل)، وقد يتأخر عنه، وهذا ما نحن بصدد الحديث عنه، والكشف عن دلالته.

وقد ذكر النحويون أنَّ لرتبته مع الفاعل ثلاث أحوال هي:

الأولى: وجوب تأخيرهِ والبقاء في مرتبته الأصليَّة، وذلك إذا خيف اللَّبس بعدم ظهور الإعراب مع فقدان القرينة اللَّفظيَّة أو المعنويَّة، نحو: ضربَ موسى عيسى. فإن وُجدت تلك القرينة جاز التَّقديم. أو أن يُحصر المفعول بـ (إنَّما)^(١)، نحو: إنَّما أكرم محمدٌ عليّاً. أو أن يُحصر المفعول بـ (إلا)، ومنهم من أجاز تقديمه كالكسائي (ت ١٨٩هـ) بشرط أن يتقدَّم مع الفاعل (إلا)^(٢). نحو قول الشاعر^(٣).

ولمَّا أبى إلا جُمَاحاً فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

أو إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول كذلك أو اسماً ظاهراً^(٤) نحو كتبتُها، كتبتُ الرسالةَ.

١- ينظر: علل النَّحو، ابن الورَّاق: ٢١٢، وشرح ابن الناظم: ٢٢٧ وما بعدها، وأوضح المسالك: ٣٦١/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٩٩/٢ وما بعدها، وشرح النَّصريح: الأزهرى: ٢٨١/١، وما بعدها، وهمع الهوامع: ١٦١/١.

٢- شرح ابن الناظم: ٢٢٨، وأوضح المسالك: ٣٦٢/١.

٣- البيت في الأمالي لأبي علي القالي: ٢١٣/١.

٤- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضى: ٧٣/١، والنَّحو الوافى: ٨٧/٢.

الحالة الثانية: وجوب تقديمه على الفاعل. وذلك إذا كان الفاعل محصوراً بـ (إنما)^(١) كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٢)، أو محصوراً بـ (إلا) على الأرجح^(٣)، نحو: ما كافأ زين العابدين إلا محمداً. أو إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول به فيلزم تقديم المفعول لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً^(٤) ورتبة كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾^(٥)، بيد أن الأخفش (ت ٢١٣هـ)، وابن جني (ت ٢٩٣هـ)، وابن الطّوال، وابن مالك (ت ٦٧٩هـ) أجازوا ذلك بما ورد عن العرب شعراً^(٦). أو إذا كان المفعول به ضميراً غير محصور، وقد اتصل بالفعل والفاعل اسماً ظاهراً، نحو: كافأني زين العابدين، فلا يتقدم الفاعل؛ لئلا يلزم عليه فصل الضمير - المفعول به - مع إمكان اتصاله^(٧).

أمّا الحالة الثالثة: فهي جواز التقديم والتأخير^(٨) على الفاعل، وهذه الحالة من ضروب الحرّية الوافرة في نظم الجملة وتركيبها الذي يستلزم تبايناً في الأهداف الدلالية، وهي الأجدر بالعناية والنظر، وقد ذكر البلاغيون فائدة هذا التقديم وفسّروه بالعناية والاهتمام: (كما إذا خرج رجل على السلطان، وعات في البلاد، وكثر منه الأذى، فقتل، وأردت أن تُخبر بقتله فتقول: (قتل الخارجي فلان) بتقديم (الخارجي)؛ إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وإنما الذي يريدون علمه؛ هو وقوع القتل به، ليخلصوا من

١- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٨، وأوضح المسالك: ٣٦٧/١.

٢- فاطر: ٢٨.

٣- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٨.

٤- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٣٦٦/١، وشرح قطر الندى: ١٨٥.

٥- البقرة: ١٣٢.

٦- ينظر: شرح المفصل: ٧٦/١، وأوضح المسالك: ٣٦٦/١، وشرح ابن عقيل: ١٠٤/٢.

٧- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٧٣/١، وجامع الدروس العربية: ٨/٣.

٨- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٧، وشرح قطر الندى: ١٨٥، وشرح ابن عقيل: ٩٨/٢، وشرح

التصريح: ٢٨١/١.

شُرِّه^(١). قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ): (واعلم إننا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم بشأنه أعنى وإن كان جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)^(٢).

وفي الصحيفة السَّجَّادِيَّة نجد أنَّ المفعول به قُدِّم على الفاعل في (٢١٢)^(٣) مائتين واثنى عشر موضعاً، وقد كان وجوب التَّقديم فيها في (٢٠٠) مائتي موضع وكان أغلبه لكون المفعول به ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، كما في دُعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ هَذِهِ رَقَبَتِي قَدْ أَرَقَّتْهَا الذُّنُوبُ، وَهَذَا ظَهْرِي قَدْ أَثْقَلَتْهُ الْخَطَايَا...) ^(٤).

- (فَهَلْ يَنْفَعُنِي يَا إِلَهِي إِقْرَارِي عِنْدَكَ بِسُوءِ مَا اكْتَسَبْتُ وَهَلْ يُنْجِنِي مِنْكَ اعْتِرَافِي بِقَبِيحِ مَا ارْتَكَبْتُ...) ^(٥).

- (وَقَدْ الْجَأْتَنِي الذُّنُوبُ إِلَى التَّثَبُّتِ بِأَذْيَالِ عَفْوِكَ، وَأَحْوجَتْنِي الْخَطَايَا إِلَى اسْتِفْتَاكِ أَبْوَابِ صَفْحِكَ، وَدَعَتْنِي الْإِسَاءَةُ إِلَى الْإِنَاخَةِ بِفَنَاءِ عِزِّكَ، وَحَمَلَتْنِي الْمَخَافَةُ مِنْ نَقْمَتِكَ عَلَى التَّمَسُّكِ بِعُرْوَةِ عَطْفِكَ...) ^(٦).

وقدِّم المفعول به على الفاعل وجوباً أيضاً لكون الفاعل محصوراً

بـ(إلا)، وذلك في (٣٢) اثنين وثلاثين موضعاً، منها دُعَاؤُهُ عليه السلام:

١- الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٣/١.

٢- دلائل الإعجاز: ٨٤.

٣- ينظر: الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٤٤، ٥٧، ٦٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٧، ١٠١، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٧٢، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٧، ١٤١، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٦، أ: ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٠.

٤- المصدر نفسه: ٤٤.

٥- المصدر نفسه: ٣٣.

٦- المصدر نفسه: أ: ٢٥٥-٢٥٦.

- (اللَّهُمَّ لَيْسَ يَرُدُّ غَضَبَكَ إِلَّا حِلْمُكَ وَلَا يَرُدُّ سَخَطَكَ إِلَّا عَفْوُكَ...) (١).
- (وَهَلْ يَرْحَمُ الْعَبْدَ إِلَّا الْمُؤَلَّى... وَهَلْ يَرْحَمُ الذَّلِيلَ إِلَّا الْعَزِيزُ... وَهَلْ
يَرْحَمُ الْمَخْلُوقَ إِلَّا الْخَالِقُ...) (٢).

إن التقديم في هذه الجملة واجب في تركيبها وانعدامه يحدث خللاً في صياغة الجملة. فليس ثمة عدول أو انحراف يضيف دلالة أخرى على دلالة البنية الأصل، لذلك سنقتصر على المواضع التي قُدِّم فيها المفعول به على الفاعل جوازاً. قُدِّم المفعول به على الفاعل جوازاً في الصحيفة السَّجَّادِيَّة في (١٢) (٣) اثني عشر موضعاً. وكان أغلب هذا التقديم للعناية والاهتمام، فضلاً عن ملحظ الاختصاص في سياق النفي، ومراعاة التناسب بين القرائن.

- التقديم للاهتمام والاعتناء بشأنه:

وهو الأكثر في تضاعيف الصحيفة السَّجَّادِيَّة كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:
- (لَا يَزِيدَ مَنْ نَقَصَ مِنْهُمْ زَايِدٌ وَلَا يَنْقُصَ مَنْ زَادَهُ نَاقِصٌ...) (٤).
- (يَا مَنْ لَا تَفْنِي خَزَائِنَهُ الْمَسَائِلُ، وَيَأْمَنُ لَا تُبَدِّلُ حِكْمَتُهُ الْوَسَائِلُ...) (٥).
- (حَمْدًا يَكْمُلُ لَدَيْكَ ثَوَابُهُ وَيَسْتَغْرِقُ كُلَّ جَزَاءٍ جَزَاؤُهُ...) (٦).
- (وَجَلَّلَنِي التَّبَاعُدُ مِنْكَ لِبَاسَ مَسْكَنَتِي، وَأَمَاتَ قَلْبِي عَظِيمُ جِنَايَتِي، فَأَحْيِهِ بِتَوْبَةٍ مِنْكَ يَا أَمَلِي وَبُغْيَتِي...) (٧).
- (وَإِنْ أَوْحَشَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَرَطُ الْعِصْيَانِ وَالطُّغْيَانِ، فَقَدْ آنَسَنِي
بُشْرَى الْغُفْرَانِ وَالرِّضْوَانِ...) (٨).

١- المصدر نفسه: ١٤٩.

٢- المصدر نفسه: ١٦٨.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ١٢، ٩١، ١٣٢، ١٤٧، ١٦٠، ١٧٦، أ: ٢٣١، ٢٣٨، ٢٣٩.

٤- المصدر نفسه: ١٢.

٥- المصدر نفسه: ٣٦.

٦- المصدر نفسه: ١٣٢.

٧- المصدر نفسه: أ: ٢٣١.

٨- المصدر نفسه: أ: ٢٣٨-٢٣٩.

ففي المثال الأوّل قُدّم المفعول به الاسم الموصول (مَنْ) مع صلته في الجملتين على الفاعل (زايدٌ) في الأولى، و(ناقص) في الثانية؛ للدلالة على العناية والاهتمام إذ إنّ هاتين الجملتين جاءت في سياق تفصيل وبيان شؤون الخلق في دُعائه ﷺ لحمده والثناء عليه سبحانه. ولما كان الأمر هو بيان قدرة الخالق وبيان حكمته وتدبيره سبحانه، قُدّم المفعول: الاسم الموصول مع صلته. الدال على الجنس، قُدّمه على الفاعل؛ للدلالة على الاهتمام بأمره والعناية بشأنه، ولمراعاة الموازنة في نهاية الجملتين، إذ إنّهما على وزن واحد، وهو اسم الفاعل (زايد، ناقص)، على (فاعل).

وفي المثال الثاني عدلَ ﷺ عن بناء الجملة الأصليّ بتقديم ما حقّه التأخير فقدم المفعول به (خزائنه) في الجملة الأولى على الفاعل (المسائل)، وفي الثانية (حكمته) على الفاعل (الوسائل)؛ ليدلّ بذلك العدول -التقديم- على العناية والاهتمام، والسّياق برهان القصد، فلمّا كان عنوان الدّعاء هو طلب الحوائج، كانت منه الأولوية في تقديم (خزائنه، حكمته) المفعول به على (المسائل والوسائل) الفاعل؛ للدلالة على الاهتمام والعناية.

وتصدير الجملة بالنداء وكذا الثانية مع إمكان الاستغناء عنه بقرينة الأولى، يفصح عن نفسه وتضرعه ﷺ، وهو في مقامه العبادي، بترتيب وجوده الذهني وتنسيق أفكاره، فيقدم في ذهنه ويشعر في نفسه ما يلفظه بلسانه فتأتي جملة، وهو في مخاطبة المعبود القادر على كلّ شيء صورة صادقة، لما في خلجاته ووجدانه ﷺ، في تقديم ما يراه واجباً في سياقه من تقديم، ويؤخّر ما هو كذلك، مفيداً من القرائن اللّغوية ونظام الإعراب. هذا ما يوحي سياق الجملة به، ويدلّ مستواها السّطحيّ عليه. بيد أنّ نظرة في المستوى الدّلاليّ العميق للجملة، وتأملاً في سياقها الدّاخليّ، يُظهر على ما تقدّم دلالة أخرى، فصلة الجمل النّدائيّة جاءت في سياق نفي، وتقديم المفعول به

على الفاعل في الجملة المنفية يقود إلى نفي وقوع الفعل على المفعول به، من دون الفاعل، فيكون المفعول مختصاً بذلك النفي الحدثي.

فهو ﷺ لم يقل - افتراضاً - لا تفني المسائل خزائنه... ولا تبدل الوسائل حكمته؛ لئلا يكون النفي مختصاً بالفاعل من دون المفعول به فيكون المعنى: أن خزائنه وحكمته، قد تُفنى وتبدل من قبل غير المسائل والوسائل، ولكنه ﷺ في طلب الحوائج قدّم المفعول على الفاعل وسلط نفي الحدث عليه، فكان ذلك النفي الحدثي مختصاً بالمفعول به، أمّا غيره، أي: غير خزائن الله سبحانه، وحكمته، فإنّها بالمسائل والوسائل تُفنى وتبدل. وعلى ما تقدّم نستطيع القول: إنّ تقديم المفعول به قد أفاد، على دلالة العناية والاهتمام، الدلالة على تخصيص نفي الحدث الفعليّ عنه وإثباته لغيره. ثمّ إنّ تقديم المفعول به هنا أفاد دلالة أخرى وهي مراعاة التّناسب بين القرائن والتّوافق الصّوتيّ بين وحدات الجملة، ولو أحرر لانتفى ذلك الانسجام الصّوتيّ والتّوافق الإيقاعيّ بين نهاية الجملتين ولانعدمت الفاصلة، فلما قدّم المفعول في الجملتين كان ذلك التّناغم النّفسيّ الموسيقيّ الذي يدخل الآذان فيطربها، ويستقر في القلب فيؤنسه ويطمئن إلى دلالته.

وكذلك الحال في المثال الثالث، إذ أفاد تقديم المفعول به (كلّ جزاء) على الفاعل (جزاؤه) للعناية والاهتمام في استيعاب الاستغراق فضلاً عن تصحيح الفاصلة السّجعية في نهاية الجملة الموافقة للجملة الأولى.

ويمكن أن يقال ذلك أيضاً في المثال الرابع، فهو ﷺ يركز على نقطة الإيمان ومرتكز قيمة الإنسان، وهو (قلبه)، فيقدّمه للعناية به وللاهتمام بشأنه على الفاعل (عظيم جنايتي)؛ لأنّه محط نظر المحبوب ومكانه المجازي. ثمّ لا يخفى لما ذلك التّقديم أيضاً من فائدة صوتيّة في التّوافق مع الجمل التي قبلها والتي بعدها.

وفي المثال الخامس تتجلى تلك الفائدة أكثر فيقدم المفعول به الاسم الموصول (ما بيني وبينك) على الفاعل (فرط العصيان والطغيان) للعناية والاهتمام، فهو عندما يدعو ﷺ الله سبحانه لا يعني بشيء إلا بذلك الدعاء وهو ما بينه وبين الله سبحانه؛ من ذَلِكَ قَدَّمَ المفعول به للاهتمام به، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ التَّقديم قد أفاد دلالة لفظية أخرى وهي مراعاة المناسبة بين القرائن والتَّوافق الصَّوتيَّ الإيقاعيَّ بين (الألف والنُّون) في المضاف إليه ومعطوفه، فلنتأمل إيقاع: (فرط العصيان والطغيان، بشرى الغفران والرضوان)، فإنَّها على إيقاع واحد (فعلان)، (فُعلان)، ولو أخرج ذَلِكَ المفعول وجيء به في موضعه الأصلي وهو هنا جائز لضاعَت تلك النِّغمة الموسيقية والتَّوافق السَّجعيَّ الآخاذ والانسجام الإيقاعيَّ الجميل.

- تقديمه لكثرة الألفاظ المتعلقة بالفاعل:

ويمكن أن نفيدها من دُعائه ﷺ:

- (سُبْحَانَكَ لَا يَنْقُصُ سُلْطَانُكَ مَنْ أَشْرَكَ بِكَ وَكَذَّبَ رُسْلَكَ ...) (١).

فتقديم المفعول به، هنا، (سلطانك) على الفاعل (الاسم الموصول وصلته الطويلة)، قد أفاد -فضلاً عن دلالة المعنوية في العناية والاهتمام، والدعاء شاهد على ذَلِكَ ثُمَّ أيضاً- تخصيص نفي الحدث الفعلي عليه، فضلاً عن ذَلِكَ كله أفاد تقديمه تركيز الدلالة عليه وتمييزه أكمل تمييز؛ لكثرة الألفاظ المتعلقة بالفاعل (الموصول وصلته الطويلة).

ولولا ذَلِكَ العدول في تركيب الجملة وتقديم قرينه المفعول به على الفاعلية لما كانت الصِّياغة جميلة ولكان هناك مشقة في تعين المفعول به في الأداء التعبيري للجملة.

تقديم الظرف والجارّ والمجرور:

إنَّ الأصل الدَّاعي لاستعمال الظَّرْف أو الجارِّ والمجرور أمران؛ الأول: إفادة الجملة معنى فرعياً جديداً لا يكون بانعدامه، نحو: حَضَرَ عليٌّ. فهذه جملة حكمها الإسناديّ مطلق، وفيها نوعٌ من النقص المعنويّ، لعموميّة إسنادها، فإذا قلت: من المسجد أو من المكتبة... أي حَضَرَ عليٌّ من المسجد فقد قيّدت لإسناد، ونسبته إلى معنى فرعِيّ جديد سبب وجوده (من) الحرف الجارّ؛ لأنّها بينت أنَّ ابتداء الحضور هو المسجد. ولم يوجد هذا المعنى إلّا بوجود الجارّ (من)، فهي تفيد دلالة (الابتداء)، وقد ظهر هذا المعنى الفرعيّ على المجرور بها^(١).

والثَّاني، تعليق هذا المعنى الفرعيّ الجديد المؤدّي من معنى الحرف في الاسم المجرور بالإسناد، ونسبته إليه، وإلحاقه به^(٢)، بما يؤدّي في الجملة من دلالة؛ ذلك أنَّ المعنى الدَّلاليّ الجديد ليس مستقلاً بنفسه، وإنّما هو تكملة فرعِيّة لمعنى الفعل أو شبهه في تلك الجملة. وعلى ذلك، فالتعليق بوساطة ما يُفهم بالحرف من نسبة هو في جوهره إيجاد علاقة نسبيّة مستمدة من معاني الحروف بين المجرور ومعنى الحدث الذي في علاقة الإسناد^(٣). وعلى هذا فهم قول النحويّين إنَّ حروف الجر: (تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها)^(٤).

ولما كان الظرف والجارّ والمجرور من متعلّقات الإسناد كانت مرتبتها عند النحويّين والبلاغيّين هي التّأخر عن الإسناد ومكوّنيه: المسند

١- ينظر: النّحو الوافي: ٤٣٤/٢ وما بعدها.

٢- ينظر: نفسه: ٤٣٤/٢ وما بعدها.

٣- ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ٢١ وما بعدها، ومعاني النّحو: ١٠٨/٣ وما بعدها، في الفكر اللّغوي: د. محمد فتّيح: ١٩١، وما بعدها؛ والجارّ والمجرور في اللّغة العربيّة: مجيد الماشطة: ١١٤.

٤- شرح المفصل ابن يعيش: ٧/٨ وما بعدها. وينظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جني: ١٥/١.

والمسند إليه^(١)، ولكن في بعض الأحيان قد يعرض ما يجعل بنية الجارّ والمجرور واجبة التقديم كما إذا اتصل الجارّ والمجرور والظرف باسم استفهام وعلى الرغم من ذلك فإن رتبة الجارّ والمجرور رتبة غير محفوظة في النظام اللغوي، ولها من التحرك الأفقي ما تكون متقدمة على الجملة - الفعل والفاعل أو نائبه - وكذا المفعول به، والمفعول الثاني، أو الخبر في الجملة الاسميّة أو متأخرة عن ذلك كلّ.

ولا ريب في أنّ ذلك العدول - التقديم - الذي يأتي على الظرف أو الجارّ والمجرور له دلالات مختلفة تبعاً لسياق القول، وهي في حقيقتها لا تخرج عن دلالات تقديم المفعول به كما يفهم من أقوال البلاغيين وتمثيلهم^(٢). لقد اقتضت سياقات تقديم الجارّ والمجرور وفوائدها الدلالية في التقديم والتأخير عند البلاغيين على الجانب الحركي لتلك البنية (الجارّ والمجرور)، وأهملت الدلالة المعنويّة التي تحملها حروف المعاني أو الإضافة كما يسميها الكوفيون^(٣)، فمن المعلوم أنّ لكلّ حرف في سياقه دلالة^(٤). وأنّ أدراك التفاعل الوظيفي بين دلالة حروف الجرّ أو الإضافة وحركتها مع الاسم المجرور في التقديم أو التأخير في تركيب الجملة يثمر ناتجاً معنوياً متميّزاً.

ولذلك سأذكر - معتمداً على فكرة تلك المفاعلة - ما وجدته من تقديم الظرف أو الجارّ والمجرور في الصحيفة السجادية.

١- ينظر: المقتضب: ١٠٢/٤، والمثل السائر: ٢/٢٤٦.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ٨٤ وما بعدها، ومفتاح العلوم: ١١٢ و: الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٢/١ وشروح التلخيص: ١٤٥/٢.

٣- ينظر: شرح المفصل: ابن عيش: ٧/٨ وما بعدها، وحروف الإضافة في الأساليب العربيّة، يوسف نمر ذياب: ١١، ونشأة دراسة حروف المعاني: هادي عطية مطر: ٤٣، ومعاني النحو: ٥/٣ وما بعدها.

٤- ينظر: مثلاً: حروف المعاني: الزّجاج، ومعاني الحروف: الرّماني، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، والجنى الدّاني في حروف المعاني: المرادي، ومغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري.

التقديم على الإسناد (الجملة):

وذلك التقديم يكون في سياق النفي والاستفهام والإثبات.
ففي سياق النفي: يفيد تقديم الظرف أو الجار والمجرور نفي معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد عن الظرف أو الجار والمجرور وإثباته لغيره^(١).
نحو قولنا: ما إلى السوق ذهب محمد. فتقديم الجار والمجرور - هنا - قد أفاد نفي الذهاب إليه مع إثباته لغيره، بخلاف ما لو قلنا: ما ذهب محمد إلى السوق، لأنه نفي لأصل معنى الفعل في الإسناد.

وفي سياق الاستفهام: يكون التقييد النسبي - الظرف أو الجار والمجرور - محل الاستفهام حقيقياً أم إنكارياً أم تقريراً نحو قولك: (أ) بعد طول التجربة تنخدع بمواعيده، ونحو (أفي الشر تسعى) فأنت لم تنكر عليه الانخداع وإنما تنكر عليه أن يكون الانخداع بعد طول تجربة، كما لم تنكر عليه سعيه، وإنما سعيه في الشر...^(٢)، فلو أخرج الظرف أو الجار والمجرور لتسلط الإنكار على الفعل لا على الظرف أو الجار والمجرور، ولاختلف الناتج الدلالي.

أما التقديم في سياق الإثبات: فقد ذكر البيانين أنه يفيد التخصيص والحصر. جاء في الإتيان: (كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المفعول يفيد الحصر سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً...)^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾^(٤)، فالمعنى: (أن الله مختص بصيرورة الأمور إليه دون غيره)^(٥). وقد يكون التقديم للاهتمام به والعناية بشأنه، أو لرد الخطأ إلى التعيين. نحو: إلى المكتبة ذهبت. لمن ظن غير ذلك، أو

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ٩٨، والطراز: ٧٢ / ٢، ومعاني النحو: ٥٩٨ / ٤ وما بعدها.

٢- في البنية والدلالة: ١٤٧، والتفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الكريم: عبد العظيم إبراهيم: ٥٩ / ١.

٣- الإتيان في علوم القرآن: ٥١ / ٢، والجامع الكبير: ١١٠.

٤- الشورى: ٥٣.

٥- الطراز: ٧١ / ٢. وينظر: الإتيان في علوم القرآن: ٥١ / ٢، والتعبير القرآني: فاضل السامرائي: ٤٩.

للاحتراز عن الخلل في بيان المراد، أو يكون التّقديم لمراعاة التّناسب السّجعيّ ومشكلة رؤوس الآي في القرآن الكريم، وقد يكون مع تلك الدّلالة اللفظيّة الصّوتيّة دلالة معنويّة^(١) بحسب مقتضيات السّياق الذي يُستعمل فيه تركيب الجملة.

وما يعيننا هو وجود هذه الخصائص التّركيبية في الجملة في الصّحيفة السّجاديّة وما يُؤدّيّه تقديم الظّرف أو الجارّ والمجرور - تلك الخصيصة الشائعة البارزة في تضاعيفها- من دلالات، فعند استقراء نصوص الصّحيفة السّجاديّة نجد أنّ تقديم الظّرف أو الجارّ والمجرور قد قدم على الإسناد -الفعل والفاعل- في (٨٨)^(٢) ثمانية وثمانين موضعاً، وقد كان الواجب من ذلك التّقديم في خمس جمل منها لكون الجارّ متصلاً باسم استفهام، كما في مناجاته عليه السلام:

- (فَإِنْ طَرَدْتَنِي مِنْ بَابِكَ فَبِمَنْ أَلُوذُ، وَإِنْ رَدَدْتَنِي عَنْ جَنَابِكَ فَبِمَنْ أَعُوذُ فَوَا أَسْفَاهُ مِنْ خَجَلَتِي وَافْتِضَاحِي،...) ^(٣).

وقدّم الظرف لأنه استفهام على الإسناد - الجملة - في الصّحيفة السّجاديّة في أربعة مواضع، منها دُعَاؤُهُ عليه السلام:

- (فَكَيْفَ نَطِيقُ حَمْدَهُ، أَمْ مَتَى نُؤَدِّي شُكْرَهُ، لَا مَتَى...) ^(٤).

أمّا التّقديم الجائز، فقد قدّم منه الظّرف والجارّ والمجرور في (٨٠)^(٥) ثمانين جملةً، وكانت له دلالاته، في سياقي الاستفهام والإثبات.

١- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٢، والطراز: ٧١ / ٢، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ١١٢، ومعاني النحو: ١٠١ / ٣، والبلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٢٤٨ وما بعدها، وعلم المعاني درويش الجندي: ٨٨ وما بعدها؛ علم المعاني؛ (بسيوني): ١ / ٢٢٠.

٢- ينظر: الصّحيفة السّجاديّة: ١٩، ٢٨، ٣٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٥٤، ٦١، ٨٢، ٩٧، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، أ: ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٧.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٣١.

٤- المصدر نفسه: ١٤.

٥- ينظر هامش: (٥).

أ. التقديم في سياق الاستفهام:

وقُدِّم فيه الظرف على الإسناد -الجملة- في أربعة مواضع، والجارّ والمجرور في ثلاثة كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:

- (إِلَهِیْ أَتُرَاكَ بَعْدَ الْإِيْمَانِ بِكَ تُعَذِّبُنِي، أَمْ بَعْدَ حُبِّي إِيَّاكَ تُبْعِدُنِي، أَمْ مَعَ رَجَائِي لِرَحْمَتِكَ وَصَفْحِكَ تَحْرِمُنِي أَمْ مَعَ اسْتِجَارَتِي بِعَفْوِكَ تُسْلِمُنِي، حَاشَا لَوَجْهِكَ الْكَرِيمِ أَنْ تُخَيِّبَنِي، لَيْتَ شِعْرِي، أَلِلْشَّقَاءَ وَلَدَتْنِي أُمِّي، أَمْ لِلْعَنَاءِ رَبَّتْنِي، فَلَيْتَهَا لَمْ تَلِدْنِي وَلَمْ تُرَبِّنِي، وَلَيْتَنِي عَلِمْتُ أَمِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ جَعَلْتَنِي، وَبِقُرْبِكَ وَجِوَارِكَ خَصَصْتَنِي، فَتَقَرَّرَ بِذَلِكَ عَيْنِي وَتَطْمَئِنَّ لَهُ نَفْسِي...) (١).

ففي الجمل الأول الأربع كان سياق الاستفهام الحقيقي المشبوب بالتعجب التذليل، والنفي قد تسلط على القيد النسبي للإسناد، تسلط على الظرف فكان هو محل ذلك الاستفهام، فهو عَلَيْهِ السَّلَام في حوارهِ الرقيق مع الخالق سبحانه يستفهم، وهو في حالة تذلل وتعجب مشبوب بالنفي من العذاب بعد الإيمان، والابتعاد مع الحب، والرجاء مع الحرمان، والاستجارة بالعفو مع التسليم، لا من العذاب أو الابتعاد أو الحرمان، أو التسليم، أحداث الأفعال في علاقة الإسناد أنفسها؛ لذلك جاء الجواب منه في اطمئنان نفسي، وتذلل قلبي، وخشوع رباني، لرحمته سبحانه، قال: (حاشا لوجهك الكريم أن تخيبنني...)، كُلُّ ذَلِكَ كان نتيجة العدول بالظرف من مكانه الأصلي إلى مكانه -هاهنا- الطارئ، وتسليط ذلك الاستفهام الطلبي عليه ولو آخر الظرف في هذه الجمل لاختلفت الدلالة، وكان الاستفهام على الفعل لا على قيده النسبي (الظرف). وقد ساعد ذلك التقديم أيضاً على توازن الجمل مع مراعاة الفاصلة في نهاية العبارات، وتكوين نسق إيقاعي وانسجام صوتي وتناغم موسيقي جميل.

أَمَّا في الجمل الثلاث الباقيّة فقد فُرع الاستفهام من دلالاته الوضعيّة الأصليّة، وملئ بدلالة جديدة هي التّقرير والتّحقيق وسُلّط على القيد (الجارّ والمجرور) المتّقدم على الجملة، فكان محلّ التّقرير والتّحقيق فهو ﷺ لا يستفهم حقيقة عن ولادته وتربيته، وإنّما يقرر حقيقة تلك الولادة في ذلك القيد النّسبي المرتبط في الحدث الفعليّ في علاقة الإسناد، يقرر حقيقة أنّه للشقاء ولد، وللعناء ربّي. وفيه من الشّكوى والتّعّب من الدّنيا ما فيه، وهو زين العابدين، وسيدّ المحبين لربّ العالمين، ودليل ذلك تصدير الجملة وانتهائها بالتّمني مما يظهر الرّغبة في لقاء المحبوب (الله) سبحانه والخروج من الدّنيا الدّنيّة.

وكذلك التّقديم الجاري في الجملة الأخيرة من المثال، فقد قدّم ﷺ الجارّ والمجرور وسُلّط عليه الاستفهام الحقيقيّ، فكان محله ومحط فكره الإنشائي وطلبه الوجداني، فهو لا يستفهم من جعل الله -سبحانه- له وتخصيصه من أهل السّعادة وبقربه سبحانه وجواره وإنّما يطلب إدراك محله ومكانه هل هو من أهل السّعادة؟ وهل هو بقربه وجواره القدسيّ سبحانه أو ليس كذلك؟. ولو أُرْخِ ذلك القيد وسُلّط الاستفهام على الفعل لتغيّر النّاتج الدّلاليّ. وقد ساعد التّقديم أيضاً، هاهنا، على مراعاة التّناسب بين القرائن، وإدراك الدّلالة اللفظيّة الصّوتيّة في نهاية الجمل.

ب. التّقديم في سياق الإثبات:

أَمَّا في هذا السّياق، فقد قدّم القيد، الجارّ والمجرور على الإسناد في (٧٣)^(١) ثلاثة وسبعين موضعاً، أمّا تقديم الظّرف فيه، فلم يرد في الصّحيفة السّجاديّة. وقد كانت لهذا التّقديم نتائج معنويّة تباينت ما بين التّخصيص والعناية والاهتمام ومراعاة الانسجام الموسيقيّ في فواصل الجمل.

١- ينظر: هامش: (٥) من صفحة: (٦٧) من الرسالة.

- تقديمه للتخصيص أو الحصر:

كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (يَا مَنْ بِرَحْمَتِهِ يَسْتَغِيثُ الْمُذْنِبُونَ، وَيَا مَنْ إِلَى ذِكْرِ إِحْسَانِهِ يَفْزَعُ الْمُضْطَرُّونَ، وَيَا مَنْ لَخِيفَتِهِ يَنْتَحِبُ الْخَاطِئُونَ...) ^(١).

- (اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَعَمَّدْتُ بِحَاجَتِي، وَبِكَ أَنْزَلْتُ الْيَوْمَ فَقْرِي وَفَاقَتِي...) ^(٢).

- (فَإِلَيْكَ أَفْرُؤٌ وَمِنْكَ أَخَافُ وَبِكَ أَسْتَغِيثُ... وَلَكَ أَدْعُو وَإِلَيْكَ أَلْجَأُ وَبِكَ أَتَقَرُّ... وَعَلَيْكَ أَتَوَكَّلُ وَعَلَى جُودِكَ وَكَرَمِكَ أَتَكَلُّ) ^(٣).

- (بِكَ بِكَ أَتَسَتَرْتُ يَا اللَّهُ...) ^(٤).

- (إِلَهِي إِلَيْكَ أَشْكُو نَفْسًا بِالسُّوءِ أَمَّارَةً...، إِلَهِي إِلَيْكَ أَشْكُو قَلْبًا قَاسِيًا مَعَ الْوَسْوَاسِ مُتَقَلِّبًا...) ^(٥).

ففي هذه الأمثلة وفي عموم الجمل قدم القيد النسبي (الجار والمجرور) على الإسناد (الجملة)؛ لإفادة الاختصاص والحصر، بمعنى تخصيص حدث فعل الإسناد من دون غيره، فمثلاً لو أخذنا المثال الثالث من هذه الأمثلة نجده عَلَيْهِ السَّلَامُ يؤثر تقديم علاقة القيد الجزئي النسبي المفهومة من الجار والمجرور من حرف الجر (إلى) المفيد لانتهااء الغاية الزمانية والمكانية المجازية في حقه، سبحانه، في (كاف) الخطاب (الله) جل شأنه على علاقة الإسناد وحكم الجملة، في (فإليك أفرؤ... إليك ألاجأ...)، وكذلك بقية الجمل (منك أخاف. وبك أستغيث. ولك أدعو. وبك أتق. وعليك أتوكل. وعلى جودك وكرمك أتكل)؛ ليدل بذلك التحوّل على تخصيص قراره ولجوئه، ... إليه سبحانه، من دون غيره.

١- الصحيفة السجادية: ٤١-٤٢.

٢- المصدر نفسه: ١٤٧.

٣- المصدر نفسه: ١٦٢.

٤- المصدر نفسه: ١٧٣.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٣٣.

فهو عليه السلام يسلط الفاعلية الإدراكية على المعمول لترسيخ ثباته وتمكينه أولاً ثم يأتي بما يريد أن يحكم به عليه ويعلقه بالحكم المفاد من الجملة، إذ إن تلك العلاقة المفهومة من الجار والمجرور لا تستقر في فلات، وإنما لا بد لها مما تعلق به، وهو معنى الحدث الفعلي الذي في علاقة الإسناد وحكم الجملة، ولو أخرج ذلك القيد (الجار والمجرور) على الجملة لفقد ذلك المعنى الدلالي الذي أفاده التقديم وهو التخصيص والحصص.

ثم إن في بعض الأمثلة المتقدمة نسج صوتي وإيقاع موسيقي ساعد على تلحينه تقديم الجار والمجرور كما هو الحال في المثالين الأول والثاني. فضلاً عن مراعاة الفواصل بين الجمل، كما أن تكرير القيد في المثال الرابع قد دل به على توكيد تلك الحالة التخصيصية منه عليه السلام في حكمه للجملة في الله سبحانه على ما فيه من توتر نفسي وانبعاث روعي متحقق بذلك التقديم المتراكم.

- التقديم للعناية والاهتمام به:

كما في دُعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ وَإِنَّكَ مِنَ الضَّعْفِ خَلَقْتَنَا. وَعَلَى الْوَهْنِ بَنَيْتَنَا وَمِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ابْتَدَأْتَنَا...) (١).

- (اللَّهُمَّ إِلَى مَغْفِرَتِكَ، وَفَدْتُ وَإِلَى عَفْوِكَ قَصَدْتُ وَإِلَى تَجَاوُرِكَ اشْتَقْتُ، وَبِفَضْلِكَ وَثَقْتُ...) (٢).

- (وَبِكَ أَوْمِنُ وَعَلَيْكَ أَتَوَكَّلُ...) (٣).

- (اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْ خَلَقْتَ فَسَوَّيْتَ... وَعَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَيْتَ وَعَلَى

الْمُلْكِ احْتَوَيْتَ...) (٤).

ففي المثال الأول قُدِّمَ قيد الإسناد (الجار والمجرور) على الجمل

١- المصدر نفسه: ٣٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٤.

٣- المصدر نفسه: ١٦٢.

٤- المصدر نفسه: ١٧٨.

الثلاث، للعناية والاهتمام بشأنه، والسياق يوضح ذلك إذ جاء الدعاء في عنوان (الاشتياق إلى طلب المغفرة والتوبة) وهذا يقتضي إظهار معالم الضعف والوهن والتحقير الإنساني وهو في مقامه العبادي في دُعائه إلى الله - سبحانه - لطلب تلك المغفرة ولنيل رضاه تعالى.

فالقيد لم يقدّم للتخصيص بمعنى: أن الله، سبحانه، قد خلقنا من الضعف من دون شيء آخر. وهكذا البقية... وإنما يضاف إلى ذلك ما هو الله، سبحانه، وادعه في الإنسان. ثم إن دلالة حرف الجرّ في (من الضعف) الابتدائية، وكذلك (ومن ماء مهين)، و(على) الاستعلاء المجازي في (على الوهن) فيه من بيان تلك الأهميّة والعناية بأمور الداعي البدائية - لإظهار ذلّه- ما لا يخفى لا على ذي بصيرة وإيمان.

ولقد ساعد ذلك التقديم أيضاً على ما تقدّم من دلالة العناية والاهتمام إضافة دلالة أخرى وهي دلالة لفظيّة صوتيّة إذ إنّ الجمل تنتهي بـ (نا) المتكلمين، وأيضاً لا يخفى ما يُوحى به ذلك المد في نهاية الفاصلة من الاستغراق والعموم الشّامل لبني الإنسان.

إنّ في الجمل تضميناً قرآنيّاً، فهو ﷺ غالباً ما يضمّن جملته شيئاً من ألفاظ القرآن الكريم وتراكيبه، ففي هذه الجمل إشارة إلى قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾^(١). وقوله ﷺ: ﴿وَبَدَأَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ. ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾^(٣). وقوله جلّ شأنه: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾^(٤).

١- النساء: ٢٨.

٢- السجدة: ٧، ٨.

٣- المرسلات: ٢٠.

٤- الروم: ٥٤.

وهو بذلك عليه السلام يدعم قوله، ويقوي جملة^(١). وما قيل في ما تقدّم يمكن أن يُقال فيما تأخر من الأمثلة.

تقديم الظرف أو الجارّ والمجرور على الفاعل أو نائبه:

يذكر البيانّيون أنّ تقديم الظرف أو الجارّ والمجرور على الفاعل أو نائبه يفيد أغراضاً متباينة، منها الاختصاص، أو العناية والاهتمام، أو الاحتراس من توهم إرادة غير المراد^(٢)، كما في قوله جلّ قدسه: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ، اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^(٣)، فقد قدّم الجارّ والمجرور هنا لضرب من العناية والاهتمام لتبكيّت أولئك القوم وتوبيخهم^(٤). وقد يُقدّم الظرف أو الجارّ والمجرور أيضاً لمراعاة الانسجام الصوتي والتوافق السّجعي وغيرها من الأغراض والفوائد الدلاليّة، كالتلذذ، أو التعظيم، أو تعجيل المسرّة^(٥)... وهكذا. وما يعيننا هو تقديم الظرف، أو الجارّ والمجرور على الفاعل أو نائبه، وما يؤدّيه هذا التّقديم من دلالات ومعان في تركيب الجملة في الصحيفة السّجاديّة. فعند استقراء مواضع ذلك النّصّ: مواضع (الصحيفة السّجاديّة)، نجد أنّ تقديم الجارّ والمجرور على الفاعل كان في (١٨٨)^(٦) ثمانية وثمانين

١- ينظر: أثر القرآن في الصحيفة السّجاديّة؛ كاصد ياسر الزبيديّ؛ (مجلة الاسلام)، العدد: (١، ٢)

سنة: ١٩٧١م: ٤٣ - ٤٤، وعلم البديع؛ (بسيوني): ٢٦٨ - ٢٧٠.

٢- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٢ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ١١١ وما بعدها، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢١١ وما بعدها، ومعاني النّحو: ١٠٣/ ٣ وما بعدها.

٣- يس: ٢٠.

٤- ينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ٢٢١/ ١.

٥- ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٢٤٩ وما بعدها، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ٢٢١/ ١ وما بعدها.

٦- ينظر: الصحيفة السّجاديّة: ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٠، ٤٦، ٥٤، ٥٥، ٦١، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٠. أ: ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٦.

ومائة موضع، وتقديم الظرف على الفاعل في (١٨)^(١) ثمانية عشر موضعاً. أمّا الجارّ والمجرور على نائب الفاعل فقد كان في (١١)^(٢) أحد عشر موضعاً، بيد أنّ الظرف لم يقدّم على نائب الفاعل. وقد كانت لهذا العدول في تنظيم الجملة وتركيبها دلالات متباينة، وأغراض معنويّة منها:

- التقديم للدلالة على الاختصاص:

كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (الَّذِي قَصَرْتُ عَنْ رُؤْيَيْهِ أَبْصَارُ النَّاطِرِينَ، وَعَجَزْتُ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ

الوَاصِفِينَ...) (٣).

- (ذَلَّلْتُ لِقُدْرَتِكَ الصَّعَابُ، وَتَسَبَّبْتُ بِلُطْفِكَ الْأَسْبَابُ. وَجَرَى بِقُدْرَتِكَ

الْقَضَاءُ وَمَضَتْ عَلَى إِرَادَتِكَ الْأَشْيَاءُ...) (٤).

- (يَا مَنْ لَا تَنْقَطِعُ عَنْهُ حَوَائِجُ الْمُحْتَاجِينَ...) (٥).

- (يَا مَنْ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ أَنْبَاءُ الْمُتَظَلِّمِينَ...) (٦).

- (لَا تَنْطَوِي عَنْكَ دَقَائِقُ الْأُمُورِ وَلَا تَعَزُّبُ عَنْكَ غِيَبَاتُ السَّرَائِرِ...) (٧).

- (يَا مَنْ وَضَعْتَ لَهُ الْمُلُوكُ نَيْرَ الْمَذَلَّةِ عَلَى أَعْتَاقِهَا...) (٨).

ومن أمثلة تقديم الجارّ والمجرور على نائب الفاعل مصداقاً على

الدَّالَّة دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (يَا مَنْ تَحَلَّ بِهٍ عَقْدُ الْمَكَارِهِ. وَيَا مَنْ يُفْتَأُ بِهِ حَدُّ الشَّدَائِدِ. وَيَا مَنْ

يُلْتَمَسُ مِنْهُ الْخَرْجُ إِلَى رَوْحِ الْفَرَجِ...) (٩).

١- المصدر نفسه: ١٧، ٢٢، ٢٧، ٣٣، ٣٦، ٤٥، ٧٤، ٧٦، ٨٦، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٣، أ: ٢٤١، ٢٤٤.

٢- المصدر نفسه: ٢٧، ٣٢، ٧٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٣.

٣- المصدر نفسه: ١٢.

٤- المصدر نفسه: ٢٧.

٥- المصدر نفسه: ٣٦.

٦- المصدر نفسه: ٣٨.

٧- المصدر نفسه: ٨٧.

٨- المصدر نفسه: ١٥٨.

٩- المصدر نفسه: ٢٧.

ففي هذه الأمثلة المنتقاة نجد أنَّ القيد (الجارَّ والمجرور) قد قُدِّمَ على الفاعل في عموم الأمثلة من دون الأخير؛ لأنَّه كان التَّقديم فيه على نائب الفاعل، سواء أكان ذلك التَّقديم في سياق الإثبات أم في سياق النَّفي في المثالين الثَّاني والثَّالث، وقد كان ذلك التَّقديم للاختصاص أو الحصر، علاوةً على مراعاة التَّناسب بين الفواصل في نهاية الجمل. ولتوضيح ذلك القصد نأخذ المثال الأوَّل، وقد جاء في سياقه والثَّاني؛ لأنَّه في سياق النَّفي.

ففي المثال الأوَّل يتحوَّل المنشئ من تركيب الجملة الأصليِّ في تقديم ما حقَّه التَّأخير متعلِّق الإسناد: (الجارَّ والمجرور)، (عن رؤيته)، في الجملة الأولى على الفاعل (أبصار النَّاظرين)، والجارَّ والمجرور (عن نعته)، في الثَّانية على الفاعل (أوهام الواصفين)؛ للدَّلالة على التَّخصيص والحصر، أي: اختصاص قصر البصر وعجز الوهم عن رؤيته ونعته جلَّ شأنه من دون غيره سبحانه وقد كان ذلك المعنى بلحاظ بناء الجملة الخارجيّ في إبداء الجملة بالحكم المحتاج إلى الصادر عنه، وهو الفاعل، وتوسيط ذلك البناء والحكم بالقيد: الجارَّ والمجرور. هذا ما يُوحى به السَّياق الخارجيّ للجملة مع الإفادة من قرائن الجملة المعنويَّة في إسنادها وعلاقة الجارَّ والمجرور بها. إنَّ نظرة تأملية في وحدات الجملة وترتيب أجزائها كُلِّ ذلك يعلو بصوت الدَّلالة وهي الاختصاص والحصر؛ فالجملة في مستواها العميق تُوحي بالنَّفي وبمستواها السَّطحيِّ تُوحى بالإثبات من خلال الاختيار الدَّقِيق وانتخاب الكَلِم المؤدِّيَّة للمقصد، فهو ﷺ يصدِّر الجملة بالفعل (قَصَرَ) في الأولى، و(عَجَزَ) في الثَّانية وكلاهما يومئان بعدم القدرة، ثُمَّ يأتي بحرف الجر (عن) الَّذي يدلُّ على معنى المجاوزة والتَّحوُّل^(١) فينشأ بذلك علاقة التَّجاوز بين (رؤيته) الاسم المجرور، وكذلك (نعته) ويضمُّها إلى

حكم العجز والقصر ثم يسند ذلك التفاعل الدلالي إلى البصر ويضيف الأخير إلى صاحبه وهو العين الناظرة (الناظرين)، وكذلك الوهم (للواصفين) فيقيم حكم الإسناد - الجملة.

ثم إن ذلك التقديم - تقديم الجار والمجرور - على الفاعل قد أدى إلى تسليط القصر والعجز على الجار والمجرور ولو أحرز ذلك القيد لكان القول في الافتراض (قصرت أبصار الناظرين عن رؤيته) لكان معنى إثبات ذلك الأمر لغير الفاعلين (أبصار الناظرين)، وهذا ما دفعه دعاؤه عليه السلام عندما قال: (وعجزت عن نعته أوهام الواصفين)، أي: أنه عليه السلام أثبت في سطح الجملة قصر العين المجردة عن الإحاطة به سبحانه اللامحدود، هذا في المادة والحس العضوي وعجز الوهم التخيلي عن وصفه ونعته، جل شأنه، بقوة العقل وطاقة التخيل، وهذا شيء داخلي معنوي، أما مستواه العميق فهو (لم تره عيون الناظرين، ولم تصفه أوهام الواصفين) بالنفي على إطلاقه.

وقد أضاف ذلك التقديم - تقديم الجار والمجرور - على إشاعة روح من النغم الموسيقي والإيقاع النفسي والانسجام الصوتي، إذ إن الجملتين على توافق واحد في الوزن، أعني: أنهما متوازيتان، فالفعل (قَصُرَتْ)، (عَجَزَتْ) على وزن (فَعُلَ، فَعَلْ)، وهما ماضيان، و(عن رؤيته)، (عن نعته) متحدان في استعمال معنى حرف الجر، ثم (أبصار، أوهام) على (أفعال) المضافة إلى أصحابها (الناظرين، الواصفين) ثم لا يخفى ما لحرف المد من امتداد الصوت وكذلك الحرف (الياء) و(النون) من تناسب إيقاعي ونغمي جميل، ولو أحرز ذلك القيد الجار والمجرور لذهب كل ذلك - الدلالتان - التخصيص، والفائدة الصوتية.

أما في المثال الثاني: يمكن القول فيه بمثل القول المتقدم، في دلالة التخصيص والفائدة اللفظية الصوتية، ولكن الأمر فيه كونه في سياق النفي.

وهذا النَّفْيُ الفِعْلِيُّ قد سَلَّطَ على الجارِّ والمجرور (عنه، عليه) في الجملتين من دون الفاعل وإثبات ذلك إلى غيره سبحانه.

أما أمثلة تقديم الظرف على الفاعل لإفادة تلك الدلالة فدَعَاؤُهُ ﷺ:

- (يَا مَنْ تَنْقَطِعُ دُونَ رُؤْيَيْهِ الْأَبْصَارُ، ... وَيَا مَنْ تَصْغُرُ عِنْدَ خَطَرِهِ

الْأَخْطَارُ، ... وَيَا مَنْ تَظْهَرُ عِنْدَهُ بَوَاطِنُ الْأَخْبَارُ...) (١).

- (ضَلَّتْ فِيكَ الصِّفَاتُ وَتَفَسَّخَتْ دُونَكَ النُّعُوتُ...) (٢).

- (يَا مَنْ لَا يَضِيعُ لَدَيْهِ أَجْرُ الْمُحْسِنِينَ...) (٣).

ففي المثال الأول: قَدَّمَ ﷺ الظرف على الفاعل في ثلاث جُمَل (دون رؤيته) على الفاعل (الأبصار)، و(عند خطره) على (الأخطار)، و(عنده) على (بواطن الأخبار)؛ للدلالة على الاختصاص فهو ﷺ يكرّس اهتمامه على المخاطب - سبحانه - لذلك فهو في دعائه ﷺ يقدم كل ما يرتبط به على الفاعلين من البشر؛ لتخصيص الكمال به سبحانه وصرفه عن غيره تعالى، رغبةً في المدح أو الثناء أو طلب المغفرة، بل للجملة نفسها من الدعاء والوله بذلك الارتباط الروحي (خيطة الدعاء).

وقد ساعد ذلك التقديم - للظرف في الجمل الثلاث - على التوافق

الإيقاعي والتناغم الموسيقي والانسجام الصوتي في نهاية الجمل التي تنتهي بألف المد مع الفاصلة (الراء).

- التقديم للدلالة على الاهتمام والعناية به:

كما في دُعَائِهِ ﷺ:

- (حَمْدًا تَقْرُ بِهِ عُيُونُنَا إِذَا بَرَقَتِ الْأَبْصَارُ وَتَبَيَّضَ بِهِ وَجُوهُنَا إِذَا

اسْوَدَّتِ الْأَبْشَارُ...) (٤).

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٢٢.

٢- المصدر نفسه: ٨٦.

٣- المصدر نفسه: ٧٤.

٤- المصدر نفسه: ١٣.

- (وقَدْ نَزَلَ بِي يَا رَبِّي مَا قَدْ تَكَادَنِي ثِقْلُهُ، وَالْمَ بِي مَا قَدْ بِهِظَنِي حَمْلُهُ...) (١).
 - (وَلَا تُبْقَى لَنَا سَيِّئَةٌ نَسْتَوْجِبُ بِهَا عِقَابَكَ...) (٢).
 - (وَلَا شَفِيعٌ إِلَيَّ إِلَيْكَ فَلْيَشْفَعْ لِي فَضْلُكَ...) (٣).
 - (وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنِّي مَا قَدْ عَلِمْتَهُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي...) (٤).

ومن أمثلة تقديم الجارّ والمجرور على نائب الفاعل في عنوان الدلالة دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَصَلِّ عَلَيْهِ وَآلِهِ... صَلَاةً يُسْتَجَابُ لَهَا دُعَاؤُنَا...) (٥).
 - (حَمْدًا يُسْتَدَامُ بِهِ الْأَوَّلُ وَيُسْتَدَعَى بِهِ دَوَامُ الْآخِرِ...) (٦).
 ففي هذه الأمثلة قُدِّمَ الجارّ والمجرور على الفاعل ونائبه في تسع جمل، وكان الغرض عموماً لإفادة الدلالة على العناية بالجارّ والمجرور والاهتمام بشأنه فضلاً عن مراعاة الجانب السجعيّ في بعض الجمل.

ففي المثال الثاني: - مثلاً - قُدِّمَ الجارّ والمجرور (بي) في الجملتين على الفاعل (الاسم الموصول وصلته)؛ للدلالة على إظهار العناية به والاهتمام بأمره، فلما كان الدعاء للدّاعي نفسه وشكواه من ذنوبه وإظهار ضعفه لذلك، وعدم قدرته على شيء لنيل رحمة الله سبحانه وعطفه وفضله وكان الفاعل خارجاً عن ذَلِكَ، وسبب دُعَائِهِ وشكّواه كان الأولى بالدّاعي تقديم الجارّ والمجرور؛ لأنّ فيه (بي) الاسم المجرور (ضميره) الَّذِي يعود على الدّاعي نفسه. فلما كان الحال كذلك قُدِّمَ الجارّ والمجرور على الفاعل للدلالة على أهميته والعناية بحاله.

١- المصدر نفسه: ٢٧.

٢- المصدر نفسه: ٣٠.

٣- المصدر نفسه: ١٥٥.

٤- المصدر نفسه: ١٥٥.

٥- المصدر نفسه: ١٢٥.

٦- المصدر نفسه: ١٣٤.

وفي المثال دلالة أخرى وهي كثرة الألفاظ المتعلقة بالفاعل، لأنه طويل في كلمه، إنه موصول وصلة، وهذا يجعل الجارَّ والمجرور بعيدين في نسبتها إلى علاقة الإسناد مما يؤدي إلى ضياع جمال الصياغة ونظم الجملة فضلاً عن دلالتها. وقد ساعد ذلك التقديم أيضاً على إفادة دلالة صوتية وهي مراعاة التناسب بين كلم الجملة؛ إنهما في التوازي والإيقاع الموسيقي ما لا يخفى. ومن أمثلة تقديم الظرف على الفاعل لذلك المعنى الدلالي دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: - (قَلَّ عِنْدِي مَا أَعْتَدُّ بِهِ مِنْ طَاعَتِكَ، وَكَثُرَ عَلَيَّ مَا أَبُوءُ بِهِ مِنْ مَعْصِيَتِكَ ...) (١). - (فَلَا يَضِيقُنَّ عَنِّي فَضْلُكَ وَلَا يَقْصُرَنَّ دُونِي عَفْوُكَ ...) (٢). - (وَلَا يُوَازِيهِ لَدَيْكَ مَلِكٌ مُقَرَّبٌ ...) (٣).

ففي المثال الأول قدم عَلَيْهِ السَّلَامُ الظرف (عندي) على الفاعل (ما أعتد به من طاعتك) الاسم الموصول وصلته؛ لإفادة الدلالة على الاهتمام والعناية به. فالإنسان المؤمن يعتقد أن ما يعمل من الصالحات من الفروض والمستحبات، أنه قدّم شيئاً لنفسه، وهو بذلك الأمر يجعل له رصيذاً في الآخرة وعلى هذا فإن ما عند الإنسان في جنب الله سبحانه يُعدّ مهماً وذا شأن. وعلى هذا نجده عَلَيْهِ السَّلَامُ يقدم الظرف (عندي)؛ للدلالة على أهميته والعناية بأمره على الفاعل ويقلل منه؛ لأنه سبحانه لا يُعمل له حق العمل ولا يُعبد حق العبادة سبحانه اللهم وتعاليت. ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ التَّقديم قد ساعد على إقامة إيقاع جميل في الجملتين ونسج صوتيٍّ أخاذ.

وأيضاً إنَّ تقديم الظرف هنا، قد جعل نظم الجملة جميلاً وتركيبها بيّناً، وذلك من عدم خفائه وراء ذلك الفاعل الاسم الموصول وصلته، المطول في وحداته.

١- المصدر نفسه: ٨٦.

٢- المصدر نفسه: ٨٧.

٣- المصدر نفسه: ١٧.

وما بقي من أمثلة يمكن أن يقال فيه كذلك.
تقديم الظرف أو الجارّ و المجرور على المفعول به أو المفعول به الثاني:
كما أنّ لتقديم مكونات الجملة الإسناديّة بعضها على بعض فوائد معنويّة، فإنّ لتقديم متعلقات الإسناد وعناصر الجملة غير الإسناديّة - أغراضاً دلاليّة، أيضاً.

فقد ذكر البلاغيّون أنّ لتقديم الظرف أو الجارّ والمجرور على المفعول به أغراضاً معنويّة، وهي في حقيقتها لا تعدو تلك الأغراض المتقدمة كالعناية والاهتمام^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسٍ يَدَيَّ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، فقد (قدّم الجارّ والمجرور (إلي) للعناية به؛ لأنّ جُلَّ همّه قتل أخيه، لا مطلق القتل - و قتل أخ مظلوم أشنع - فقدّم توبيخاً له لعلّه أن يرتدع وأخر في الثانية (إليك) لأنّه ليس مهماً له ذلك، بل ليس ممن يصدر عنه القتل مطلقاً، وإنّما ذكر (إليك) بعده لبيان الواقع، وأنّه لو صدر عنه لكان للدفع عن نفسه)^(٣).

وقد يتقدّم الجارّ والمجرور على المفعول به الثاني لإفادة الاختصاص^(٤) كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٥)، فتقديم الجارّ والمجرور (للناس) على المفعول به الثاني (رسولاً) دلّ به على اختصاص رسالة النبي (صلى الله عليه وآله) بشمولها للناس كافة^(٦). وقد يكون التقديم لمراعاة التوافق الموسيقي والفاصلة في نهاية الجمل^(٧)، وغيرها من الأغراض التي يُوحي بها سياق القول.

١- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٢، والإيضاح: ١/١١٢، وشرح التلخيص؛ البابرتي: ٣١٥.

٢- المائدة: ٦٨.

٣- المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢١٣.

٤- ينظر: المعاني؛ (بسيوني): ١/٢٢١.

٥- النساء: ٧٩.

٦- ينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ١/٢٢١.

٧- ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٢١ وما بعدها.

وما يعيننا هو تقديم الظرف أو الجارّ والمجرور على المفعول أو المفعول به الثاني في الصحيفة السَّجَّادِيَّة، فقد جاء تقديم الجارّ والمجرور في (٤٨٤)^(١) أربع مائة وأربعة وثمانين موضعاً، وقُدِّم الجارّ والمجرور على المفعول به الثاني في (٦٨)^(٢) ثمانية وستين موضعاً، أمَّا الظرف فقد كان التَّقديم فيه على المفعول به في (١٤)^(٣) أربعة عشر موضعاً، وعلى المفعول به الثاني في (٦)^(٤) ستة مواضع.

وقد كانت له دلالاته الخاصّة، الَّتِي منها:

- التَّقديم للدَّلالة على الاختصاص:

كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اخْتَارَ لَنَا مَحَاسِنَ الْخَلْقِ... وَجَعَلَ لَنَا الْفَضِيلَةَ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَغْلَقَ عَنَّا بَابَ الْحَاجَةِ إِلَّا إِلَيْهِ...) (٥).
- (اللَّهُمَّ فَصِّلْ عَلَى مُحَمَّدٍ أَمِينِكَ عَلَى وَحْيِكَ... كَمَا نَصَبَ لِأَمْرِكَ نَفْسَهُ. وَعَرَّضَ فِيكَ لِلْمَكْرُوهِ بَدَنَهُ. وَكَاشَفَ فِي الدُّعَاءِ حَامَتَهُ. وَحَارَبَ فِي رِضَاكَ أَسْرَتَهُ. وَقَطَعَ فِي إِحْيَاءِ دِينِكَ رَحِمَهُ. وَعَادَى فِيكَ الْأَقْرَبِينَ. وَوَالَى فِيكَ الْأَبْعَدِينَ...) (٦).

١- (٨) ينظر: الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّة: ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، أ: ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٦.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢٥، ٢٧، ٣٨، ٣٩، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٤، ١١٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٥، ١٧٣، ١٨١، أ: ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٤٨.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ٥٦، ٦٥، ١٠٣، ١٠٩، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٤.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤، ١٠٩، ١٤٥، ١٨١، أ: ٢٣٣.

٥- المصدر نفسه: ١٤.

٦- المصدر نفسه: ١٦.

- (أَمْ أَنْتَ مُتَجَاوِزٌ عَمَّنْ عَفَرَ لَكَ وَجْهَهُ تَذُلًّا. أَمْ أَنْتَ مُغْنٍ مَنْ شَكَى إِلَيْكَ فَقَرَّهُ تَوَكُّلاً...) (١).

- (وَأَخْلَصُ لَكَ دُعَائِي تَعَرُّضًا لِلْإِجَابَةِ...) (٢).

ففي الأمثلة عموماً نلاحظ تقديم بعض متعلقات الإسناد على بعض -تقديم الجارّ والمجرور على المفعول به - وهذا التقديم في الجمل جميعاً قد دلّ به على الاختصاص.

ففي المثال الأوّل قدّم الجارّ والمجرور (لنا)، (عنا) في الجمل الثلاث على المفعول به للدلالة على اختصاص المنشئ ﷺ وأهله، وبرهان ذلك سياق الحمد والثناء. وقد يكون المعنى أبعد من ذلك، فيكون الاختصاص لبني آدم جميعاً. وكذلك المثال الثاني، فالنبيّ الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) جعل عمله كلّه خالصاً لوجهه، سبحانه، من ذلك راعى ﷺ تقديم الجارّ والمجرور على جميع المفاعيل في عموم الجمل؛ للدلالة على الاختصاص.

ثمّ لا يخفى ما لذلك التقديم من تكوين تلك النغمة الموسيقية والإيقاع الصوتي في نهاية بعض مقاطع الجمل، فضلاً عن مراعاة الفاصلة. والتّقديم في الجملتين الأخيرتين لا يخرج عن ذلك المعنى الدلاليّ المتقدّم.

- التّقديم للعناية والاهتمام:

ومن ذلك دَعَاؤُهُ ﷺ:

- (اللَّهُمَّ أَخْتِمْ بِعَفْوِكَ أَجَلِي. وَحَقِّقْ فِي رَجَائِ رَحْمَتِكَ أَمَلِي. وَسَهِّلْ إِلَيَّ بُلُوغَ رِضَاكَ سُبُلِي. وَحَسِّنْ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِي عَمَلِي...) (٣).

- (اللَّهُمَّ خَفِّضْ لَهْمًا صَوْتِي، وَأَطِيبْ لَهْمًا كَلَامِي، وَأَلِنْ لَهْمًا عَرِيكَتِي. وَاعْطِفْ عَلَيْهِمَا قَلْبِي... اللَّهُمَّ أَشْكُرْ لَهْمًا تَرْبِيَّتِي. وَأَثْبُهُمَا عَلَى تَكْرِمَتِي.

١- المصدر نفسه: ١٧٤.

٢- المصدر نفسه: ٤٢.

٣- المصدر نفسه: ٥٦.

وَاحْفَظْ لَهُمَا مَا حَفِظَاهُ مِنِّي. فِي صُغْرِي. وَأَغْفِرْ لَهُمَا بِرَّهِمَا بِي مَغْفِرَةً حَتْمًا. وَارْضَ عَنْهُمَا بِشَفَاعَتِي لَهُمَا رِضًا عَزْمًا...^(١)

- (وَهُوَ بِالْقُرْآنِ عِنْدَ الْمَوْتِ عَلَى أَنْفُسِنَا كَرَبَ السَّيَاقِ...) ^(٢)

وَمِنْ أَمْثَلَةِ التَّقْدِيمِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الثَّانِي دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ ظِلَّهُ عَلَيْنَا حُسُومًا. وَلَا تَجْعَلْ بَرْدَهُ عَلَيْنَا مَسْمُومًا. وَلَا

تَجْعَلْ صَوْبَهُ عَلَيْنَا رُجُومًا وَلَا تَجْعَلْ مَاءَهُ عَلَيْنَا أَجَاجًا...) ^(٣)

- (وَلَا تَرْفَعْنِي فِي النَّاسِ دَرَجَةً إِلَّا أَحْطَطْتَنِي عِنْدَ نَفْسِي بِقَدَرِهَا...) ^(٤)

- (وَاجْعَلِ الْقُرْآنَ لَنَا فِي ظُلَمِ اللَّيَالِي مُؤْنَسًا. وَمِنْ نَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ

وَحَطَرَاتِ الْوَسَاوِسِ حَارِسًا...) ^(٥)

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْهِبُكَ يَا إِلَهِي مَا لَا يَنْقُصُكَ بِذُلُّهُ. وَأَسْتَخْمُكَ مَا لَا

يُبْهَظُكَ حَمْلُهُ. أَسْتَوْهِبُكَ يَا إِلَهِي نَفْسِي الَّتِي لَمْ تَخْلُقْهَا لِتَمْتَنِعَ بِهَا مِنْ سُوءِ

أَوْ لِتَطْرُقَ بِهَا إِلَى نَفْعٍ. وَلَكِنْ أَنْشَأْتَهَا إِبْثَاتًا لِقُدْرَتِكَ عَلَى مِثْلِهَا. وَاحْتِجَاجًا

بِهَا عَلَى شَكْلِهَا. وَأَسْتَخْمُكَ مِنْ ذُنُوبِي مَا قَدْ بَهَظَنِي حَمْلُهُ...) ^(٦)

فَتَقْدِيمِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ جَمِيعًا سَوَاءً أَكَانَ التَّقْدِيمُ عَلَى

الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ أَمْ الْمَفْعُولِ الثَّانِي قَدْ أَفَادَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْعَنَاءَةِ بِهِ وَالْإِهْتِمَامِ

بِشَأْنِهِ وَكُلٌّ فِي سِيَاقِهِ.

فَمِثْلًا، فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ يَطْلُبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَخْتَمَ أَجْلُهُ بِأَيِّ شَيْءٍ بِالْعَفْوِ، فَلَا يَجِدُ إِلَّا

أَنْ يَقْدَمَ مَا يَرِغَبُ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقْدَمُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ

الْجُمْلِ. وَالتَّقْدِيمُ ذَلِكَ أَيْضًا سَاعِدٌ عَلَى مَرَاعَاةِ الْفَاصِلَةِ فِي نَهَايَةِ الْفُقَرَاتِ عَمُومًا.

١- المصدر نفسه: ٦٦-٦٨.

٢- المصدر نفسه: ١٠٨.

٣- المصدر نفسه: ٥٠.

٤- المصدر نفسه: ٥٠.

٥- المصدر نفسه: ١٠٧.

٦- المصدر نفسه: ١٠١، وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٢٧، ٣٩، ٤٦، ٤٧، ٥٩، ٦٠، ٦١،

٦٦، ٦٩، ٧٣، ٩٣، ١٠٠، ١١٢، ١١٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٦٥، ١٨١.

وفي المثال الثاني ليس له شأن غير شأن أبويه (عليهما السلام) لذلك يقدّم الجارّ والمجرور (لهما) في كلّ جمل الدّعاء؛ للعناية بهما والاهتمام بشأنهما (عليهما السلام).

أمّا الثالث من الأمثلة فهو يقدّم الجارّ والمجرور (بالقرآن) على الظرف (عند الموت) وكذلك على المفعول به (كرب السّياق)، فكأنّ ترتيب الكلمات عنده عليه السلام ترتيب ذهنيّ فيقدم ما هو مقدم في ذهنه عليه السلام فيأتي لفظه عليه السلام، وتركيب جملة نسخة صادقة لمشاعره وأحاسيسه، إنّهُ يقدّم الأهم فالأهم، وإن كان البناء الجمليّ كلّهُ يعنيه ويهمّه.

وما قيل في تقديم الجارّ والمجرور على المفعول به في الأمثلة المتقدمة وما ماثلها في الصحيفة السّجادية يمكن أيضاً أن يقال في تقديمه على المفعول به الثاني في الأمثلة الأخيرة.

تقديم الظرف أو الجارّ والمجرور على المسند (الخبر) في الإسناد الاسميّ:
إنّ لتقديم الظرف أو الجارّ والمجرور في الصحيفة السّجادية على الخبر في الجملة الاسميّة نمط تركيبّي وحضور دلاليّ متميّز، وقد جاءت منه دلالات متعددة منها:

- الدلالة على الاختصاص:

كما في دعائه عليه السلام:

- (إِنَّا إِلَيْكَ رَاغِبُونَ. وَمِنَ الذُّنُوبِ تَائِبُونَ...) ^(١).
- (فَإِنِّي لَكَ مُسْلِمٌ...) ^(٢).
- (وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا أَوْتُوا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ إِنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاغِبُونَ...) ^(٣).
- (إِنْ تُعَذِّبْ فَإِنِّي لَذَلِكَ أَهْلٌ. وَهُوَ يَا رَبِّي مِنْكَ عَذْلٌ...) ^(٤).

١- المصدر نفسه: ٩٤.

٢- المصدر نفسه: ١٤٢.

٣- المصدر نفسه: ١١٦.

٤- المصدر نفسه: ١٥٦.

- (يَا مَنْ وَضَعْتَ لَهُ الْمُلُوكُ نَيْرَ الْمَذَلَّةِ عَلَى أَعْتَاقِهَا. فَهُمْ مِنْ سَطُوتِهِ خَائِفُونَ...) (١).

- (يَا مَنْ هُوَ عَلَى الْمُقْبِلِينَ مُقْبِلٌ. وَبِالْعَظْفِ عَلَيْهِمْ عَائِدٌ مُفْضِلٌ...) (٢).
ففي المثال الأول قُدِّمَ متعلِّق المسند (خبر الجملة الاسميّة) عليه وتوسط بين ركني الإسناد (إليك ومن الذنوب)؛ لإفادة معنى التّخصيص، فرغبته ﷺ لا تكون إلا إليه سبحانه ولذلك قُدِّمَ الخطاب في (إليك) على ذَلِكَ الحكم؛ لإفادة التّخصيص.

فالمتلقّي، وهو يسمع المسند إليه (إنّا) يترقّب بعد ذَلِكَ الحكم (المسند)، ولكنه يتفاجأ في تقديم متعلّقة - الجارّ والمجرور - (إليك)، فإذا به يفهم انتهاء الغاية إلى المخاطب وتخصيص ذَلِكَ به سبحانه، ثُمَّ يَتِمَّكَّنُ الأمر بعد، خير تمكّن، ويستقرّ أفضل استقرار في المسند (راغبون، تائبون).
وقد ساعد أيضاً ذَلِكَ التّقديم على مراعاة التّوازن السّجعيّ في نهاية الجملة. ويمكن أن يقال مثل ذلك فيما تقدّم من الأمثلة المتبقية.

١- المصدر نفسه: ١٥٨.

٢- المصدر نفسه، أ: ٢٤٤. وللمزيد من الأمثلة ينظر: ١٦١، أ: ٢٣٢، ٢٥٠، ٢٤٤.

الفصل الثاني

الذِّكْرُ وَالْحَذْفُ فِي أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ

تمتاز الجُمْلَةُ العربيَّةُ - بلحاظ أركانها في النَّظام اللُّغَوِيَّ - بمستويين من الأداء التَّركيبي، المنطوق: الذِّكْر، وغير المنطوق: الحذف^(١)، وكما يستشف العطاء الدَّلاليُّ الفنِّي بالذِّكْر في التَّركيب من ألفاظه المنطوقة وظواهره التَّعبيريَّة، فإنَّه كذلك يكون في الحذف، بما يوحي به تصميم التَّركيب^(٢) والطريقة البنائيَّة للجملة، بَلْ إِنَّ في الأخير -الحذف- غايات من الدَّلالة ومقاصد من البلاغة ما قَدْ يعجز عَنْهُ الذِّكْر والإفصاح فَضْلاً عَنْ تجلِية خصائص اللغة العربيَّة في الإيجاز تبعاً لواقع حالة المتكلم النفسيَّة، وعلى وفق مقتضيات السِّياق ومتطلَّبات الدَّلالة^(٣). وبقدر تقدَّم النَّصِّ واتَّضح جوانب الموضوع بسبب دلالة بعض المذكور عَلَى بعض المحذوف^(٤).

وقد يشكِّل الحذف في بعض السِّياقات الَّتِي يستحسن فيها رافداً من روافد الإثراء الدَّلاليِّ ووسيلة من وسائل الإبداع، من خلال تنظيم الجُمْلَةِ ؛ ذَلِكَ إنَّ الجُمْلَةَ تشمل عَلَى أَجزاء تعبر عَنْ الفكرة، وإذا ما كان المتكلم في اللغة الاعتيادية غالباً ما يستوفي أَجزاء الجُمْلَةِ كافة من أجل إيصال فكرته مفهومة إلى الآخرين فإنَّ المبدع كثيراً ما يحذف بعض هَذِهِ الأجزاء سواء أكانت أحد أَجزاء الإسناد (المسند والمسند إليه) أَمْ بعض مكملات الجُمْلَةِ للإيجاز والتَّلَميح بأقصر عبارة ممكنة^(٥).

وقد أَحسَّ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) أهميَّة الحذف، رافداً

١ - ينظر: النَّحو والدلالة: ١٣٢ وما بعدها.

٢ - ينظر: علم المعاني (طيل): ٩٢.

٣ - ينظر: البحث الدَّلالي في الميزان؛ مشكور كاظم العوادي، (رسالة دكتوراه): ١٨٤، وقطوف لغوية: عبد الفتاح المصري: ٤٥.

٤ - ينظر: البلاغة العربيَّة قراءة أخرى: ٣٠٢ - ٣٠٣.

٥ - ينظر: نحو منهج جديد في البلاغة والنقد: ٥٥، والبناء الفني لشعر الحب العذري: ٣٤.

من روافد الناتج الدلالي. قال : (هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فانك ترى فيه ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدر انطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين،...) ^(١)، فما من (اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي ان يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضمماره في النفس أولى وآنس من النطق به) ^(٢). ولا ريب في أن ما قيل في الحذف يقال عن الذكر إذ إن وراءه (واقعاً نفسياً، ومغزاً يحرص المتكلم عليه، فالذكر يحقق قيمة معنوية في الأسلوب، وفوات هذه القيمة عيب في الكلام، واختلال بالمطابقة، وقد يكون الكلام مع الذكر مبنياً على غاية الإيجاز، فليس الذكر الذي نتكلم فيه هو ما يتحدد به الأسلوب حتى يقبض عن المعنى، فيصير التعبير فارغاً في بعض جوانبه وإنما هو الذكر الموجز البليغ) ^(٣). وكل من الذكر والحذف يسهم (في إجادة التعبير وفخامة المعنى والإبانة عما في خلد المتكلمين من المعاني مرة بالتصريح لإقرارها في النفوس وتمكينها من الإفهام، وأخرى بالحذف لتعمل الأذواق في التقاط جواهر دلالاتها، ومعرفة أسرار جمالها، وعلة خفائها) ^(٤).

لقد تناول النحويون موضوع الذكر والحذف، ونظروا فيه، بيد أن نظرهم كان مقتصرًا على ما اقتضته الأصول العامة والصناعة النحوية ^(٥)، كأن يجدوا خبراً من دون مبتدأ أو العكس، أو شرطاً من دون جزاء أو العكس، أو معطوفاً من دون معطوف عليه أو معمولاً من دون عامل ^(٦)...

١- دلائل الإعجاز: ١١٢.

٢- المصدر نفسه: ١١٧.

٣- خصائص التراكيب: ١٣٥.

٤- أسلوب الدعاء في القرآن الكريم؛ محمد محمود عبد (رسالة ماجستير): ١٦٨.

٥- ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي؛ طاهر سلمان حمودة: ١٢٩.

٦- ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٨٥٣.

معالين ذلك بشروط منها: وجود دليل حالي، أو مقالي. وألا يكون ما يُحذف كالجُزءِ مثل الفاعل أو نائبه، وألا يكون مؤكداً، وإلا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، وألا يكون عاملاً ضعيفاً، أو عوضاً من شيء، أو يؤدي حذفه إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي^(١). ولم يشيروا إلى الجواز من ذلك إلا إشارة عابرة، وهو الأولى بالرعاية والأجدر بالاهتمام، لأن فيه تتضح الأساليب التعبيرية للتراكيب، وتظهر المواهب ورفاهة الحس في الاستعمال، وهو دليل على قوة النفس وقدرة البيان وصحة الذكاء وحسن الفطرة^(٢).

وقد ذكر البلاغيون أن للحذف (أغراضه التي لا يغني الذكر غناه فيها، وأن للذكر اغراضه التي لا يغني الحذف غناه فيها، وإن البلاغة مراعاة المقامات والأحوال، فالذكر في موطنه بليغ مطابق، والحذف في موطنه بليغ مطابق)^(٣)، إذ هما -الذكر والحذف- (مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالواقع النفسي والشعوري للمتكلم خصوصاً في الدعاء... فضلاً عن اتصالهما المباشر وتعلقهما الكبير بالجانب الموسيقي وتناسقه المرتب في ومضات أصواته داخل النفس الإنسانية إذ إن أي إخلال في تقدير ما هو محذوف، أو حذف ما هو مذكور نراه شذوذاً في التعبير وبعداً عن التلاحم الصوتي المعبر عن معانٍ خاصّة لا يمكن لمسها من تعابير أخرى على تنوعها)^(٤).

وما يعيننا من ذلك الذكر والحذف في الصحيفة السجادية سواء أكان الاسقاط الناتج عن دليل مقالي أم حالي في طرفي الإسناد - المسند والمُسند إليه - أم في بعض متعلقات الجملة كالمفعول. ومن هنا يمكن أن نقسم هذا الفصل على مباحث. تتعلق بذكر المُسند إليه وحذفه، ثم المُسند وبعده، متعلقات الإسناد.

١- المصدر نفسه: ٢ / ٧٨٦ - ٧٩٥.

٢- ينظر: أساليب بلاغية: ١٥٩، ودلالات التراكيب: ١٢٢ - ١٢٦.

٣- خصائص التراكيب: ١٣٥.

٤- أسلوب الدعاء في القرآن الكريم: ١٧٠.

دلالة ذكر المُسند إليه:

يُذكر المُسند إِلَيْهِ لِيُبنى عَلَيْهِ الكلام^(١)، فهو الطريق إِلَى معرفة الخبر^(٢)؛ لذا فالأصل فيه الذِّكر في الجملة؛ لأنَّه عنصر أساس في تكوينها، بل هو الرِّكن الأعظم، لأنَّه عبارة عَنِ الذَّات، والمُسند كالوصف، والذَّات أقوى في الثُّبوت من الوصف. وإذا كانت الإفادة، تفتقر إِلَى كليهما فَإِنَّ افتقارها وحاجتها إِلَى الدَّال مِنْهَا عَلَى الذَّات الثَّابِتة أَشَدَّ فِي الحاجة عند قصد الإفادة من الدَّال عَلَى الوصف العارض^(٣). ومن هنا كان ذكُّه - على ما تقدَّم - أصلاً، ولا مقتضى للعدول عَنْهُ لتأدية المعنى المراد^(٤)، ولتكوين الصِّياغة الدَّلاليَّة في التَّعبير الطَّبِيعي أو لعدم وجود قرينة لَفْظيَّة أو حَالِيَّة تدلُّ عليه، ويُعتمد عليها في فهم المعنى عند حذفه^(٥). أمَّا إِذَا وُجِدَت تلك القرينة، ودلَّت عَلَيْهِ فحينئذٍ يجوز حذفه وذكره عَلَى السَّواء^(٦).

وعلى هَذَا يكون الذِّكر بالنسبة للمُسند إِلَيْهِ كالعارض ليس بالأصل الموجب؛ لتوفر القرائن الدَّلاليَّة عَلَى حذفه ومع ذَلِكَ لا يُحذف، فقد يعمد المنشئ إِلَى ذكره - المُسند إِلَيْهِ - لِنِيَّة جَماليَّة^(٧)، ولهدف دَلاليٍّ وسرٍّ معنويٍّ لا يكون مَعَ حذفه، بل عَلَى جواز خلافه.

وقد ذكر البلاغيُّون دواعي وأغراضاً ترجِّح ذكر المُسند إِلَيْهِ عَلَى حذفه مَعَ التَّمكُّن من ذلك؛ لعدم وجود المانع من الحذف من أهمِّها:

- ١- ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٨/١.
- ٢- ينظر: الطراز: ١٧٨/٢.
- ٣- ينظر: مواهب الفتاح: (ضمن شروح التلخيص): ٢٧٤/١، وعلم المعاني: (عتيق): ١٣٢-١٣٣.
- ٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١، وجواهر البلاغة: ١١٧.
- ٥- ينظر: البلاغة العربيَّة قراءة أخرى: ٢٢٤. وما بعدها، ومختصر البلاغة: (الفضلي): ٢٤.
- ٦- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٨١، وخصائص التراكيب: ١١١، ودلالات التراكيب: ١٢٢-١٢٦.
- ٧- ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٢٤٦.

زيادة التَّقْرِير والإيضاح^(١): إذ يذكر المسند إِلَيْهِ لتقدير (بعض المعاني التي تكون أشدّ علة بالنفس فيحرص المتكلم على إبرازها وإشاعتها في جو كلامه)^(٢)، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٣)، ففي تكرير اسم الإشارة زيادة إيضاح وتقرير لتمييزهم من غيرهم^(٤).

٢. بسط الكلام عندما يكون إصغاء السّامع مطلوباً للمتكلّم^(٥) ومحبوباً له لجلالة مكانه أو لقربه من قلبه، كما في قوله تعالى حكاية عن النبي موسى عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَاي﴾^(٦) وكان يكفي الجواب أن يقول: (هي عصا)، لكنّه عَلَيْهِ السَّلَام ذكر المُسْنَد إليه، وهو الضّمير في قوله: ﴿هِيَ عَصَاي﴾، حبّاً في إطالة الكلام، ورغبة منه في مطاولة الحادثة والمراجعة، وربّما لهذا لم يكتفِ عَلَيْهِ السَّلَام بذكر المُسْنَد بل أعقب ذلك أوصافاً لم يسأل عنها^(٧) قوله: [أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا وَأَهشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَأْرَبٌ أُخْرَى] ^(٨).

٣. دلالة قصد التّعظيم^(٩): وهذا السّياق يتعلّق بالمتكلّم^(١٠) وحضوره النّفسيّ، مثل: (القهارُ يصون عباده)؛ لعظمة هذا الاسم^(١١).

٤. التّبَرُّكُ بذكره^(١٢)، نحو: محمّد رسول الله خير الخلق، ونحو: القرآن خير ما يحمله المسلم دائماً في جواب: ما خير ما يحمله المسلم دائماً^(١٣).

١- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١، وشروح التلخيص: ٢٨٢/١.

٢- خصائص التراكيب: ١٣٦.

٣- البقرة: ٥.

٤- ينظر: الكشف: ٤٥/١، والبحر المحيط: ٤٣/١، وعلم المعاني: (الجندي): ٧٣١.

٥- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١، وعلم المعاني: (الجندي): ٧٣.

٦- طه: ١٧.

٧- ينظر: البلاغة والاسلوبية: ٢٤٦-٢٤٧، وعلم المعاني: (بسيوني): ٩٤-٩٥.

٨- طه: ١٧-١٨.

٩- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والطرّاز: ٢٥٩/٢، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١، وشرح

التلخيص: البابرتي: ١٩٦.

١٠- ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٢٢٦.

١١- ينظر: أساليب بلاغيّة: ١٥٩.

١٢- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١، وشروح التلخيص: ٢٨٤/١.

١٣- ينظر: علم المعاني: (عتيق): ١٤٦.

٥. الاستلذان بذكره^(١): فَإِذَا قِيلَ: هل حضر الحبيب فلان؟ كانت الإجابة لذكره هي: الحبيب فلان حاضر^(٢).

وهناك أغراض أخرى، مِنْهَا التَّعَجُّب^(٣)، والإِهَانَةُ والتَّحْقِيرُ^(٤)، والتعريض بغباوة السَّامِعِ^(٥)، والتَّسْجِيلُ عَلَيْهِ لدفع الإنكار^(٦)، والتَّنْبِيهِ عَلَى فضل المُسْنَدِ إِلَيْهِ ومَنْزِلَتِهِ^(٧)، والاحتياط من ضعف قرينة السِّيَاقِ^(٨)، وتخصيص المُسْنَدِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لكونه عاماً ولكونه لا يكون إلا له^(٩). وغيرها التي ترجح لمواقف الحال ومقتضى السِّيَاق الذي يرد فيه ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ في الجملة.

وما يَعْنِيَنَّ مِنْ ذَلِكَ ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ وما يُؤَدِّيهِ ويُوحي بِهِ مِنْ دلالات ومعانٍ، إِذْ إِنَّ ذِكْرَهُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ يَشْكُلُ ظاهرة تركيبية تنظيمية تعرب عن قدرة الأداء التعبيري عند المنشئ، وترمز إِلَى أبعاد روحية يكتنفها ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ ودلالته في الجملة، ومن هَذِهِ الدلالات: - الدلالة عَلَى تفادي الضمير الرابط للجملة بالكلام السابق لغرض الاستقلال:

إِذْ يَتَضَحُّ بِذِكْرِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ، مَعَ إِمكانِ إِحلالِ الضمير محلَّه في التَّعْوِيضِ الدَّلَالِيِّ (تفادياً من ذكر الضمير الذي يربط الجُمْلَةَ بالكلام السابق لِأَنَّ القصدَ إِلَى استقلالها لتصير كأنَّها مثل...) ^(١٠)، وغالباً ما يكون ذَلِكَ في

-
- ١- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١.
 - ٢- ينظر: مواهب الفتاح؛ (ضمن شروح التلخيص: ٢٨٤/١، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٦.
 - ٣- ينظر: جواهر البلاغة: ١١٩.
 - ٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١، وعلم المعاني؛ (الجندي): ٧٤.
 - ٥- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١.
 - ٦- مواهب الفتاح (ضمن شروح التلخيص): ٢٨٥/١، وجواهر البلاغة: ١١٨.
 - ٧- ينظر: الطراز: ٥٩/٢.
 - ٨- الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١.
 - ٩- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، وعروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص): ٢٨٦/١، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٤٤.
 - ١٠- ينظر: خصائص التركيب: ١٤٤.

الجملة المستأنفة بلاغياً. ويمكن أن نفيد هذه الدلالة من دُعائه عليه السلام:
 - (وَأَعُوذُ بِهِ مِنْ شَرِّ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي...) (١).
 فقد ذكر عليه السلام المُسْنَدَ إِلَيْهِ (النَّفْس) وصرَّح به مع إمكان إضمماره
 وربط الجُمْلَة بالكلام السابق، ولكنه عليه السلام أثر استقلالها على ترابطهما
 الدَّلالي لقصد الاستقلال المعنوي في الجُمْلَة الثانية. التي هي جملة قرائية؛
 لتأكيد معناها، وتقرير دلالتها في نفسه عليه السلام.

- الدلالة على كونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (الحذف):
 ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ الْأَصْلَ فِيهِ الذِّكْرُ؛ لِيَبْنَى عَلَيْهِ الْكَلَامَ، وَلَا يَكُونَ
 كَلَامٌ مِنْ دُونِهِ بَلْ لَا يُمْكِنُ تَصَوُّرُهُ، وَعَلَى ذَلِكَ يَفْضِي حَذْفُهُ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ
 دَالَّةٍ عَلَيْهِ وَمَشِيرَةٍ إِلَيْهِ، إِلَى الْإِخْلَالِ فِي التَّرْكِيبِ الدَّلَالِيِّ.
 ويمكن أن تكون هذه الدلالة الاقتضائية، أي: مورد الدلالة المعنونة
 بحسب الاقتضاء التخاطبي في الجملة (٢)، في جميع موارد ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ
 الَّتِي لَمْ تَأْتِ لَغَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ. مِنْهَا فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ دُعَاؤُهُ عليه السلام:
 - (إِنْ كَثِيرَ مَا أَسْأَلُكَ يَسْرًا فِي وَجَدِكَ. وَإِنْ خَطِيرَ مَا أَسْتَوْهَبُكَ حَقِيرًا فِي
 وَسْعِكَ. وَإِنْ كَرَمَكَ لَا يَضِيقُ عَنْ سُؤَالِ أَحَدٍ. وَإِنْ يَدَكَ بِالْعَطَاءِ أَعْلَى مِنْ
 كُلِّ يَدٍ...) (٣).

- (أَخْشَى خَلْقَكَ لَكَ أَعْلَمُهُمْ بِكَ. وَأَخْضَعُهُمْ لَكَ أَعْمَلُهُمْ بِطَاعَتِكَ وَأَهْوَنُهُمْ
 عَلَيْكَ مَنْ أَنْتَ تَرْزُقُهُ وَهُوَ يَعْبُدُ غَيْرَكَ...) (٤).

فذكر المُسْنَدَ إِلَيْهِ هنا في المثالين على كثرة الجمل أصل؛ لأنه عمدة
 البيان، ومناط الدلالة التي يريد إبرازها المنشئ عليه السلام، ولا مقتضى لحذفه.
 وإذا ما حُذِفَ ضاق الجانب الدَّلالي، واختفى معلم الدلالة في نظم الجُمْلَة

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٧٧.

٢- ينظر: الاقتضاء في التداول اللساني؛ عادل فاخوري: (عالم الفكر) - الألسنية: ١٤٤ وما بعدها.

٣- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٣٧.

٤- المصدر نفسه: ١٦٠.

وتركيبتها، فضلاً عن نظامها الصوتي وتنظيمها الإيقاعي المنسجم في الفقرات بين الجمل.

ومن مظاهر هذه الدلالة تترشح دلالة ثانية هي: - تخصيص المُسند بمعين:

وذلك كون المُسند عام النسبة مطلق الدلالة صالحاً لكل مسند إليه؛ لذلك يذكر المُسند إليه لتخصيص المُسند وتعيينه بمعين^(١)، ويمكن أن نتلمس هذه الدلالة في دعائه عليه السلام:

- (فَأَنْتَ لَا غَيْرَكَ مُرَادِي... وَلِقَاؤُكَ قُرَّةُ عَيْنِي وَوَصْلُكَ مُنَى نَفْسِي... وَرِضَاكَ بُغْيَتِي وَرُؤْيَاكَ حَاجَتِي. وَجِوَارُكَ طَلْبِي وَقُرْبُكَ غَايَةُ سُؤْلِي...)^(٢).
فالمسند على عمومه قد تتخصص وتعين بالمسند إليه. ولم يكن أن يتحقق الغرض إلا في ذكر المُسند إليه، ولو لم يذكر عليه السلام لكان المُسند في دائرة العموم الدلالي. ثم إنَّ المُسند إليه هنا يشكل على ذكره طريق البيان. ومعتمد الحكم الذي يركز عليه المنشئ؛ إذ إنَّ ذكره هنا وإن كان على الأصل، فيه من الأداء الدلالي والبلاغي ما يكون منه نقطة الانطلاق في الإنشاء.
إنَّ ذكر المُسند إليه، هنا، في مجموع الجمل السبع، ساعد على دلالاته: على تكوين نسق صوتي رائع منوط بتوالي صوامته وصوائته في البنية المكوّنة له.

- ذكره للدلالة على زيادة تقريره وإيضاحه:

وهذه الدلالة من أكثر دلالات ذكر المُسند إليه في الصحيفة السجادية، ويمكن أن نلمسها في ادعية كثيرة من الصحيفة، كما في دعائه عليه السلام:
- (أَنْتَ الَّذِي وَسَعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً. وَأَنْتَ الَّذِي جَعَلْتَ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ سَهْماً. وَأَنْتَ الَّذِي عَفُوهُ أَعْلَى مِنْ عِقَابِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي تَسْعَى رَحْمَتُهُ

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٤/١.

٢- الصحيفة السجادية: أ: ٢٤٤-٢٤٥.

أَمَامَ غَضَبِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي عَطَاؤُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَنَعِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي اتَّسَعَ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ فِي وَسْعِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي لَا يَرْغَبُ فِي جَزَاءٍ مَنْ أَعْطَاهُ. وَأَنْتَ الَّذِي لَا يُفْرُطُ فِي عِقَابٍ مَنْ عَصَاهُ. وَأَنَا يَا إِلَهِي عَبْدُكَ الَّذِي أَمَرْتَهُ بِالْدُّعَاءِ فَقَالَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ هَآأَنْذَا يَا رَبِّ مَطْرُوحٌ بَيْنَ يَدَيْكَ. أَنَا الَّذِي أَوْقَرْتَ الْخَطَايَا ظَهْرَهُ. وَأَنَا الَّذِي أَفْنَتُ الذُّنُوبَ عُمْرَهُ. وَأَنَا الَّذِي بَجْهَلِهِ عَصَاكَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا مِنْهُ لِذَاكَ...^(١).

في هَذَا النَّصِّ مجموعة من الدَّلالات تكمن في ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ ضمير المخاطب (أنت) وضمير المتكلم (أنا)، تتصدرها الدلالة على زيادة التقرير والايضاح، إذ إنه ﷺ ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ (أنت، أنا) في ثلاث عشرة جملة، وكان بالإمكان الاستغناء عنه بالذكر الأول في بداية الكلام والاكتفاء بالذي يليه لدلالة الأول عليه ورغم ذَلِكَ أعاد ﷺ ذكره غير مرة؛ لزيادة الإيضاح ولتقرير المعاني الدلالية الكامنة في الأخبار المنسوبة إلى المُسْنَدِ إِلَيْهِ فَضْلاً عَنْ حقيقة أحقية الاستقرار فيها، من كونها، أعني الأخبار، مرتبطة بالمُسْنَدِ إِلَيْهِ ارتباطاً وثيقاً لا تنفك عنه بحال من الأحوال، فجاء ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ كُلِّ خبر أسنده ﷺ للمُسْنَدِ إِلَيْهِ ليستقر معنى الجملة في نفسه ويجمع أطرافها في الفؤاد؛ زيادة لمعنى الإيضاح والتقرير. فَضْلاً عَنْ ذَلِكَ نجد ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى تَوْفَرِ الْقَرَائِنِ الْقَائِمَةِ عَلَى حَذْفِهِ، قَدْ سَاعَدَ عَلَى إِعْطَاءِ النَّصِّ تَنَاسُقاً مُوسِيقِيّاً يَشِيْعُ فِي فُضَائِهِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لَوْجُودِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ - تَكَرُّرِ ذِكْرِهِ - وَلَوْ حُذِفَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ وَهُوَ جَائِزٌ - هُنَا - لَفُقِدَ ذَلِكَ التَّنَاسُقُ الْمَوْسِيقِيُّ. الَّذِي إِقَامَهُ ذِكْرُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ.

وَفِي التَّنَصُّ أَيْضاً دَلَالَتَانِ، عِلَاوَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ، الْأَوَّلَى: يُمْكِنُ الْقَوْلُ فِيهَا إِنَّ ضَمِيرَ الْمَخَاطَبِ (أَنْتَ) قَدْ أَوْحَى ذِكْرَهُ الْمُتَكَرِّرَ عَلَى إِشَاعَةِ الْعِظَمَةِ وَالْكَبَرِيَاءِ فِي نَصِّ الدُّعَاءِ فِي نَفْسِ الدَّاعِي ﷺ عَلَى شَعُورِهِ الْكَامِلِ بِذَلِكَ ﷺ وَإِشَاعَةِ كُلِّ

١- المصدر نفسه: ٤٢. وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ١٣، ١٥، ١٨، ٢٣، ٢٧، ٣٠، ٣١،

٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٥، ٦٠، ٩٦، ٩٧، ١٥٤، ١٦٧.

التصاغر والتواضع في ضمير المتكلم (أنا) المضاف إلى أخباره وصفاته المنسوبة إليه. والدلالة الثانية: يمكن القول فيها أيضاً: إِنَّ ذَكَرَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مرة بعد مرة يُؤدِّي إلى إطالة الكلام وبسطه، والداعي ﷺ يعلم علم اليقين أَنَّهُ أمام مخاطب خاص يقبل على كُلِّ من يدعوه، فأدَّى هَذَا إِلَى طلب الإمام ﷺ، وَحُبِّهِ فِي الدَّعَاءِ لله سبحانه أَن يطيل الكلام معه، ويبسط حديثه له، حُبًّا فِيهِ سبحانه وتعالى.

- الدلالة عَلَى التَّعْظِيم :

ويمكن نتلمس هَذِهِ الدَّلَالَةَ مِنْ دُعَائِهِ ﷺ:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ رِضًا بِحُكْمِ اللَّهِ. شَهِدْتُ أَنَّ اللَّهَ قَسَمَ مَعَاشَ عِبَادِهِ بِالْعَدْلِ...) (١).

- (اللَّهُمَّ إِنِّي وَجَدْتُ فِيمَا أُنْزِلَتْ مِنْ كِتَابِكَ وَبَشَّرْتَ بِهِ عِبَادَكَ أَن قُلْتَ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ اسْرِفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا...) (٢).

في المثال الأوَّل ذكر ﷺ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ (الله) سبحانه وتعالى عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَوْفَرِ الْقَرَائِنِ، لغرض الدلالة عَلَى تعظيمه وتبجيله سبحانه، لما يدل عَلَيْهِ هَذَا الاسم العظيم من دلالات الإجلال والإكبار.

وفي المثال الثاني استشهد ﷺ بِآيَةِ قرآنيَّة. وكثيراً مَا فَعَلَ - اقتباساً فِي تَضَاعِيفِ الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ؛ لتدعيم معناه الدَّلَالِيَّ وتقوية كلامه ﷺ، وقد أعاد ذكر الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ (الله) جَلَّ جلالُهُ عَلَى وفق تنظيم الْجُمْلَةِ القرآنيَّة بحسب ما اقتضته علائقية التَّضْمِينِ المشتركة بين بنية التَّرْكِيْبِ القرآنيِّ، وبنية تَرْكِيبِ جُمْلَةِ دُعَائِهِ ﷺ؛ لغرض تعظيمه سبحانه وإِعْلَانَهُ، واستحضار إِكْبَارِهِ فِي نَفْسِهِ ﷺ لما يظهر اسم الجليل (الله) سبحانه مِنْ معانٍ عنده لا يمكن تصوُّرها أَوْ الإحاطة بها، سبحان الله رب العرش عما يصفون.

١- المصدر نفسه: ٩٤.

٢- المصدر نفسه: ١٥٥.

– ذكره للدلالة على بيان فعله:

ولقد ذكر المُسْنَدُ إِلَيْهِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ؛ لغرض إسناد فعله إِلَيْهِ علاوةً عَلَى ما فِي اسمه من دلالة كما فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

– (وَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ مَا عَصَاكَ عَاصٍ...) (١).

– (إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ شَمِتَ بِنَا إِذْ شَايَعَنَاهُ عَلَى مَعْصِيَتِكَ...) (٢).

فذكر المُسْنَدُ إِلَيْهِ هُنَا، (الشَّيْطَانَ، لعنة الله عليه) قَدْ أَفَادَ عَلَى اقْتِضَائِهِ الدَّلَالِيَّ بَيَانَ فِعْلِهِ، فَضْلاً عَنْ مَا يُوحِي بِهِ؛ لما يَحْمِلُهُ هَذَا الاسمُ المشؤمُ من أَذِيَّةٍ وَكَيْدٍ لِلْإِنْسَانِ الْمُؤْمِنِ؛ لذلك أَثَرَ ذِكْرُهُ عَلَى حَذْفِهِ.

دلالة ذكر المسند:

أَقَرَّ النُّحَوِيُّونَ أَنَّ المُسْنَدَ (٣) اسماً أَكَّانَ أَمْ فِعْلاً محلَّ الفائدةِ، والجزءُ المكملُ لها (٤). الَّتِي يَسْتَفِيدُهَا السَّامِعُ، وَيَصِيرُ مَعَ المَبْتَدَأِ أَوْ الفَاعِلِ كَلاماً تاماً. والذي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَعْقِدُ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ (٥)، فَالمُسْنَدُ إِلَيْهِ عَمْدَةُ البَيَانِ، وَالمُسْنَدُ عَمْدَةُ الفائدةِ وَمَنَاطُ الدَّلَالَةِ (٦)، وَالْغَرَضُ مِنْهُ – كما هُوَ مَعْلُومٌ – أَفَادَةُ السَّامِعِ مَا لَا يَعْرِفُهُ (٧).

وعلى هَذَا فَإِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْأَصْلُ وَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا لِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ حَالِيَّةٍ (٨). وَقَدْ يَتَهَيَّأُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ السِّيَاقِ وَلَكِنْ رَغْمَ ذَلِكَ قَدْ يَتَرَجَّحُ ذِكْرُهُ عَلَى حَذْفِهِ، فَيَكُونُ ذِكْرُهُ عِدْولاً عَنْ الْأَصْلِ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَاجِباً. وَقَدْ ذَكَرَ الْبَلَاغِيُّونَ الْأَسْبَابَ الَّتِي تَرَجَّحُ ذِكْرُهُ عَلَى حَذْفِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَهِيَ لَا

١- المصدر نفسه: ٩٧.

٢- المصدر نفسه: ٣١.

٣- (*) لَمْ أَذْكَرِ المُسْنَدَ فِي كَوْنِهِ فِعْلاً أَوْ اسماً، وَدَلَالَةِ كُلِّ مِنْهُمَا الْإِضَافِيَّةَ عِنْدَ الْإِسْنَادِ (الْفِعْلِيِّ أَوْ الْأِسْمِيِّ) فِي التَّرْكِيبِ؛ لِأَنِّي سَأَذْكَرُ ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٤- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠١/١.

٥- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٨٧/١.

٦- ينظر: الطراز: ٢٥٢/٣.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٨٦/١، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٤٧.

٨- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٨٦/١.

تختلف في الحقيقة عَنْ سياقات ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ وأغراضه، كزيادة الإيضاح والتقرير^(١)، أو لأنه منشأ البيان^(٢)، أو التَّعَجُّبُ^(٣)، أو للردِّ عَلَى المخاطب^(٤). أو لضعف التَّعْوِيلِ عَلَى القرينة أو للتَّعْظِيمِ أو الاستلذان، والتَّبرُّك^(٥).

وفي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، لذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ. نمط تركيبى ومعنى دَلَالِيٌّ ناتج عَنْ وجوده وذكره لا يتوفر ما لو حذف. ومن أهم دلالات ذكره فيها:

- الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ أَصْلٌ فِي الْكَلَامِ وَلَا مُوجِبٌ لِلْعُدُولِ عَنْهُ:

إِنَّ هَذِهِ الدَّلَالَةُ تَتَأْتِي مِنْ كَوْنِ المُسْنَدِ عَمْدَةً الْفَائِدَةِ فِي النَّاتِجِ الدَّلَالِيِّ، الَّذِي يَرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ إِيْصَالَهُ إِلَى الْمُتَلَقِّي، وَمَنَاطِ الْبَيَانِ الْحَكْمِيِّ فِي تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ، مِنْ ذَلِكَ كَانَ ذِكْرُهُ حَقٌّ فِي تَحْقِيقِ النَّسْبَةِ الَّتِي فِي الْإِسْنَادِ، وَلَا مُوجِبٌ لِلْعُدُولِ عَنْهُ. وَيُمْكِنُ أَنْ نَتَلَمَّسَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ فِي الْأَخْبَارِ (الْفِعْلِ، وَالْخَبَرِ) الَّتِي ذَكَرْتُ مِنْ غَيْرِ غَرَضٍ دَلَالِيٍّ اللَّهُمَّ إِلَّا كَوْنُهَا - وَحَسْبُنَا مِنْهُ - أَصْلُ الْبَيَانِ وَمَعْقِدُ الْفَائِدَةِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (فَإِنْ قُوَّتِي لَا تَسْتَقِلُّ بِنَقْمَتِكَ. وَإِنْ طَاقَتِي لَا تَنْهَضُ بِسُخْطِكَ...) (٦).

- (وَلَكِنْ سُلْطَانُكَ اللَّهُمَّ أَعْظَمُ. وَمُلْكُكَ أَدْوَمُ مِنْ أَنْ تَزِيدَ فِيهِ طَاعَةٌ

الْمُطِيعِينَ...) (٧).

فَالْجُمْلَةُ قَدْ تَحَقَّقَتْ بِذِكْرِ المُسْنَدِ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ (لَا تَسْتَقِلُّ بِنَقْمَتِكَ)، وَ(لَا تَنْهَضُ بِسُخْطِكَ)، وَفِي الْمِثَالِ الثَّانِي (أَعْظَمُ)، وَ(أَدْوَمُ) وَكَمَلْ مَعْنَاهَا بِإِسْنَادِهِ إِلَى المُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَلَوْ لَا ذِكْرُهُ ذَاكَ لَمَا تَوَفَّرَ الْبَيَانُ، وَلَمَّا وَضَحَ مَعْنَى حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْمَزْمَعِ إِيْصَالَهُ وَإِظْهَارَهُ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ مَا يَدْعُو إِلَى خِلَافِهِ -

١- ينظر: مفتاح العلوم: ٩٩.

٢- ينظر: الطراز: ٢٧٥/٢.

٣- ينظر: جواهر البلاغة: ١٤٨.

٤- ينظر: علم المعاني؛ (الجندي): ٧٥.

٥- ينظر: مفتاح العلوم: ٩٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ٨٦/١، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ٦٢/١.

٦- المصدر نفسه: ١٠١.

٧- المصدر نفسه: ١٥٦.

الحذف. ثُمَّ إِنَّ ذَكَرَ الْمُسْنَدَ - هنا - أعطى من النغم الموسيقي مَعَ التَّوَافُقِ فِي
نهاية الفاصلة فِي الْجُمْلَةِ مَا لَا يَكُونُ بَعْدَهُ.

- الدَّالَّةُ عَلَى التَّعْظِيمِ:

ويمكن أن تفاد هذه الدلالة من دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
- (أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْأَحَدُ الْمُتَّوَحِّدُ الْفَرْدُ الْمُتَفَرِّدُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ
إِلَّا أَنْتَ الْكَرِيمُ الْمُتَكَرِّمُ الْعَظِيمُ الْمُتَعَزِّمُ الْكَبِيرُ الْمُتَكَبِّرُ وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
الْعَلِيُّ الْمُتَعَالَى الشَّدِيدُ الْمَحَالُ...) (١).

ففي هذا المثال عمد عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى ذَكَرَ الْمُسْنَدَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَوَفُّرِ الْقِرَائِنِ
الَّتِي تَمَكَّنَ مِنْ حَذْفِهِ. أَعَادَ ذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَصْدِ تَعْظِيمِهِ سُبْحَانَهُ وَإِعْلَاءِ شَأْنِهِ
لَمَّا فِي هَذَا الْاسْمِ الْعَظِيمِ مِنَ الْمَعَانِي الْإِلَهِيَّةِ الْجَلَالِيَّةِ الْجَمَالِيَّةِ. وَفِي هَذَا النَّصِّ
عَلَى طَوْلِهِ دَلَالَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ.

- الدَّالَّةُ عَلَى التَّلَذُّذِ بِذِكْرِهِ:

إِذْ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَكَرُّرِ اللَّفْظِ الْجَلِيلِ (اللَّهُ) الْمُسْنَدَ يَتَلَذَّذُ بِهِ، وَتَطْيِبُ لَهُ
نَفْسُهُ، وَيَطْمَئِنُّ لَهُ قَلْبُهُ لَمَّا فِي هَذَا الْمُسْنَدِ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي أَعْرَبَ عَنْهَا النَّصُّ
السَّجَّادِي، وَلَمَّا يَشْعُرُ بِهِ مِنْ شَغَفٍ وَهُوَ يَجْرِيهِ عَلَى لِسَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

- ذِكْرُهُ لِلدَّالَّةِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ:

وَذَلِكَ فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَنَعُوذُ بِكَ أَنْ نَنْطَوِيَ عَلَى غِشٍّ أَحَدٍ. وَأَنْ نُعْجَبَ بِأَعْمَالِنَا. وَنَمُدَّ فِي
أَمَالِنَا. وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ سُوءِ السَّرِيرَةِ وَاحْتِقَارِ الصَّغِيرَةِ... وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ
تَنَاوُلِ الْإِسْرَافِ. وَمِنْ فَقْدَانِ الْكَفَافِ وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ...) (٢).
- (وَاجْعَلْ تَقْوَاكَ مِنَ الدُّنْيَا زَادِي وَإِلَى رَحْمَتِكَ رَحْلَتِي وَرَاحَتِي وَفِي
مَرْضَاتِكَ مَدْخَلِي وَاجْعَلْ فِي جَنَّتِكَ مَثْوَايَ...) (٣).

١- المصدر نفسه: ١٢٩.

٢- المصدر نفسه: ٢٩.

٣- المصدر نفسه: ٥٩.

- (فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا وَقَيْتَنَا مِنَ الْبَلَاءِ وَ لَكَ الشُّكْرُ عَلَى مَا خَوَّلْتَنَا مِنَ النِّعَمَاءِ...) (١).

ففي المثال الأول ذكر عليه السلام المُسْنَد (نعوذ) في أربع جمل وكذا المثال الثاني (اجعل) في جملتين، وكان يمكن الاستغناء عنه؛ لدلالة الاكتفاء بالأول، ولفهم معنى الجُمْلَة من غيره بالحذف، ولكنه عليه السلام أثار التعبير بذكره؛ زيادة إيضاحه، وتقرير معناه، وإظهار دلالته، ورغبة في حصوله. في المثال الثالث أعاد عليه السلام التصريح بذكر المسند (لك) - متعلقه - عَلَى الرَّغْم من توفر القرينة اللفظية لحذفه في بداية الجُمْلَة الأولى، والغرض من ذلك تقريره وإيضاحه وإبراز معناه، ولو حذفه عليه السلام والحذف هنا جائز لتوفر القرائن ودلالة الاكتفاء به بالأول عَنْهُ لما أفاد ذلك الغرض ولما أشعر بتقريره وتوضيحه المقصود.

ثُمَّ إِنَّ ذَكَرَ دَلِيلَ الْمُسْنَدِ (لَكَ) - أعني: متعلق المسند - هنا، قَدْ سَاعَدَ عَلَى تَوَافُقِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي التَّكْوِينِ الْإِيقَاعِيِّ لَهَا، وَالتَّنَاسُبِ بَيْنَ وَحْدَاتِهَا الدَّلَالِيَّةِ.

وفي المثال الأخير فَضْلاً عَنْ مَا تَقَدَّمَ دَلَالَةٌ أُخْرَى وهي:

- الدَّلَالَةُ عَلَى تَوْكِيدِ تَخْصِيصِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْمُسْنَدِ:

ويمكن أن نفيد هذه الدلالة أيضاً من دُعَائِهِ عليه السلام:

- (وَأَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا بِأَنَّ لَكَ الْمُلْكَ وَلَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ...) (٢).

فكان باستطاعته عليه السلام أن يحذف (لك) المسند - متعلقه - في الجُمْلَة الثانية، ويكتفي بالمسند (لك) الأول الذي ذكره في بداية الجُمْلَة الأولى وبنى عَلَيْهِ كَلَامَهُ، ولكنه عليه السلام لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لِيَتَوَخَّى تَوْكِيدَ التَّخْصِيصِ وَيَجْعَلَهُ مَقَرَّراً وَاضِحاً فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْ دُونِ غَيْرِهِ، وَمَا تَصْدِيرُ الْجُمْلَةِ بِالْحَرْفِ

١- المصدر نفسه: ٩٦.

٢- المصدر نفسه: ١٤٦.

المؤكد (أن) لمضمونها إلا دليل على ذلك، وإشارة إلى ما أراد بيانه وقصد إيضاحه، وهو في رحاب الحضرة الإلهية في دعائه عليه السلام.

دلالة تعدد الأخبار بعاطف أو بغير عاطف:

قد يُسند إلى المبتدأ الواحد أكثر من خبر، كالنعت. لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر^(١)... ولكن النحويين مختلفون في جواز ذلك، إذ ذهب ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) إلى منع ذلك إلا بعطف نحو قولك: زيدٌ رَكِبٌ وضاحكٌ. أو بشرط اتحاد المعنى في الخبر: (تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده فيكون معنى قولك: زيد ضاحك ركب، جامع للضحك والركوب في حين واحد، فلا تحتاج إلى عطف لانهما خبران في اللفظ وبالنظر إلى المعنى خبر واحد،... ألا ترى أن قولك حلو حامض، نائب مناب مَزَّ كأنك قلت: هذا مَزٌّ^(٢)، وإذا جاء في لسان العرب شيء من ذلك بغير عطف عدَّ خبراً لمبتدأ محذوف أو نعتاً^(٣). على حين يذهب الجمهور إلى جواز ذلك أكان بعطف أم بغيره^(٤) وهو الصحيح، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٥)، ونحو قولنا: عليّ عالم و أديب وفقهه...

وذكروا أن هذه الأخبار المتعددة من جهة عطفها أو عدمه على ثلاثة أقسام^(٦): الأوّل: يجب فيه ذكر (الواو): وهو أن يتعدد الخبر بتعدد ما هو له بمعنى أن تكون الأخبار متعددة لتعدد الخبر عنهم: إمّا حقيقةً،

١- ينظر: شرح التصريح: ١٨٢/١، وشرح الاشموني: ٢٢/١.

٢- شرح جمل الزجاجي: ٣٥٩/١. وينظر: المقرّب: ٩٢-٩٣، وشرح التصريح: ١٨٢/١.

٣- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٧/١، وشرح التصريح: ١٨٢/١، وحاشية ياسين العلمي: ١٨٢/١.

٤- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٩٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٠-١٠١، والأمالى الشجرية: ابن الشجري: ٢٥٥/٢، وتسهيل الفوائد: ابن مالك: ٥٠، وشرح ابن الناظم: ١٢٥، وشرح التصريح: ١٨٢/١، وهمع الهوامع: ٥٧/٢، وشرح الاشموني: ٢٢١/١ وما بعدها، وحاشية الصبان: ٢٢١/١. وما بعدها.

٥- البروج: ١٤-١٦.

٦- شرح ابن الناظم: ١٢٥، وشرح الاشموني: ٢٢١-٢٢٣ وما بعدها.

نحو: بنوك كاتبٌ وصائغٌ وفقيةٌ، أي: بعضهم كاتبٌ وبعضهم صائغٌ... لا عَلَى أَنَّ كلاًّ منهم متصفٌ بهذه الأوصاف بَلْ اختصَّ كُلٌّ بوصف. بذلك تعدد الخبر، وترك العطف. أو حكماً^(١)، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ، وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾^(٢)، والقسم الثاني: يجب فيه ترك العطف: وهو (ما تعدد في اللفظ، دون المعنى، وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عَنِ المبتدأ، كقولهم: الرُّمَانُ: حُلُوٌّ، حَامِضٌ، بمعنى: مُزٌّ، وزيد، أعسر، أيسر، بمعنى: أضبط)^(٣)، فالخبر مجموع الكلمتين، ولا يصح الاكتفاء بواحدة من دون الأخرى^(٤)، والعطف يقتضي المغايرة، كما أَنَّهُ لَا يجوز عطف الشيء عَلَى نفسه^(٥)، وجوز أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ذَلِكَ كغيره من الأخبار المتعددة^(٦).

وَأَمَّا القسم الأخير، فهو ما يجوز فيه العطف بـ(واو) أو تركه، وهو ما تعدد في اللفظ والمعنى^(٧) لقولنا: محمد كريم، شجاع، عالم،... ومحمد شجاع، وعالم، وفاضل...

وإذا كان القسم الأولان خاضعين لطبيعة الصياغة التعبيرية في الكلام عَلَى وفق معطياته التركيبية، فإن الأخير - الثالث - هو ما يعنى به ويهتم، وتجدر الإشارة إليه، لإشكال أمره، وانطوائه عَلَى أسرار معنوية دفيئة تفصح عنها قرائن السياق. وذلك أَنَّ الاقتران والعطف بـ(الواو) بين الأخبار أو عدمه لا يكون عبثاً أو من دون مغزى دَلَالِيٍّ مقصود.

-
- ١- ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢٥.
 - ٢- الحديد: ٢٠.
 - ٣- شرح ابن الناظم: ١٢٦.
 - ٤- ينظر: شرح التصريح: ١٨٢-١٨٣، ومعاني النحو: ٢١٨/١.
 - ٥- ينظر: الطراز: ٣٤/٢، والبرهان في علوم القرآن: ١٧٦/٢.
 - ٦- ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢٦، وشرح التصريح: ١٨٢/١.
 - ٧- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ١٠١/١، وشرح ابن الناظم: ١٢٦، وشرح الاشموني: ٢٢٢/١.

وقد أشار البلاغيون إلى تلك الدلالات من متابعة رصد دلالات النعوت المتعاطفة؛ لما بين الأخبار والنعوت من وجه في التشابه مع عدم إغفال الفارق الدلالي والوظيفي لكل منهما. جاء في البرهان في تعدد الصفات: (ومقتضاها إلا بعطف بعضها على بعض لاتحاد محلها ولجريها مجرى الوصف في الصدق على ما صدق ولذلك يقل عطف بعض صفات الله على بعض في التنزيل، وذلك كقوله: [الله لا إله إلا هو الحي القيوم] ^(١)...، وقوله: [الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار] ^(٢). وإنما عطف قوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ ^(٣)؛ لأنها أسماء متضادة المعاني في موصوفها؛ فوقع الوهم بالعطف عن يستبعد ذلك في ذات واحدة؛ لأن الشيء الواحد لا يكون ظاهراً باطناً من وجه، وكان العطف فيه أحسن ولذلك عطف (الناهون) على (الأمرون) من قوله: [التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الأمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله] ^(٤) فجاء العطف؛ لأنه لا يمكن اجتماعهما في محل واحد بخلاف ما قبله) ^(٥).

وقد يؤتى بعطف؛ للإفادة إلى قصد كمال اتصاف الموصوفين بكل صفة على حدة كما في قوله تعالى: [الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ] ^(٦) فـ(الواو) وقد دلت على كمالهم في كل صفة من هذه الصفات أما إذا ترك (الواو) وتأتي الأخبار متتالية فإنها تفيد دلالة كمال اجتماعها في الذات. كما تقدم في قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ ^(٧).

١- البقرة: ٢٥٥.

٢- الحشر: ٢٣.

٣- الحديد: ٣.

٤- الحديد: ١١٢.

٥- البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣/٤٧٥. وينظر: الطراز: ٣٥/٢.

٦- آل عمران: ١٦، ١٧.

٧- ينظر: الكشف؛ الزمخشري: ١/٢٦٣، و٢/٢٤٦، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ١٣٧/٢.

ومن الدلالات أيضاً، تحقيق الوصف وتقريره، وذلك إذا قلت لرجل مثلاً: (هو عالم وجواد وشجاع وغني وكان المخاطب لا يعلم ذلك أو لا يقرّ به ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل فإذا قلت: (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فنقول (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع وغني فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه تدراً به توهم الإنكار^(١). وعلى ذلك تكون (الواو) دالة على الاهتمام بين الأخبار أو الصفات المتباعدة. وفي الصحيفة السجادية مواضع كثيرة لتعدد الأخبار (المسند) بالعطف أو بغيره. فمن مصاديق التعدد الخبري بغير عاطف ما ورد لغرض:

- الدلالة على كمال اجتماعها وتخصيصها بالمسند إليه (الموصوف):

كما في دعائه عليه السلام:

- (إِنَّكَ قَرِيبٌ. مُجِيبٌ سَمِيعٌ. عَلِيمٌ غَفُورٌ. رَؤُوفٌ. رَحِيمٌ...) ^(٢).
- (فَإِنِّي عَبْدُكَ. الْمُسْكِينُ الْمُسْتَكِينُ. الضَّعِيفُ الضَّرِيرُ. الْحَقِيرُ الْمُهِنُ. الْفَقِيرُ الْخَائِفُ الْمُسْتَجِيرُ...) ^(٣).
- (وَمَنْ سِوَاكَ مَرْحُومٌ فِي عُمْرِهِ. مَغْلُوبٌ عَلَى أَمْرِهِ. مَقْهُورٌ عَلَى شَأْنِهِ. مُخْتَلَفٌ الْحَالَاتِ. مُتَنَقِّلٌ فِي الصِّفَاتِ...) ^(٤).
- (فَإِنَّهَا الْمُهْلِكَةُ طُلَابَهَا، الْمُتَلَفَةُ حُلَالَهَا، الْحَشْوَةُ بِالْآفَاتِ الْمُشْحُونَةُ بِالنَّكَبَاتِ...) ^(٥).

في المثال الأول أسند عليه السلام مجموعة من الأخبار للبارئ عز وجل،

١- بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية: ١/ ١٩١. وينظر: معاني النحو: ١/ ٢٢٠. أقول: للدكتور فاضل السامرائي رأي طريف في الموضوع مفاده أن (الواو) العاطفة للأخبار تدل على الاهتمام وتحقيق الأمر. وهو رأي نابع من إدراكه وقراءته للموروث القديم. ينظر: معاني النحو: ١/ ٢٢٠.

٢- الصحيفة السجادية: ٧١.

٣- المصدر نفسه: ٥٨.

٤- المصدر نفسه: ٧٨.

٥- المصدر نفسه: ٢٥٧، وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٢٦، ١٧، ٢٧، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٦،

٤٠، ٥٨، ٦٣، ٧٧، ٨٦، ١٢٠، ٩٦، ١٢٩، ١٦٣، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥.

وأسقط مِنْهَا حرف العطف (الواو)؛ وذلك لكمال اجتماعها في الذات المتفردة، ولا اتحاد الوصف بمدلولها، إذ المراد مِنْهَا الوصف دفعة واحدة، وتخصصها بالمسند إليه، زيادةً في التّعظيم والتّبجيل.

وفي المثال الثّاني ذكر ﷺ الصفات الأخبارية المنسوبة إليه. (أو الانسان) في تصدير ذاته الانسانية من دون عاطف؛ وذلك لاتحادها في موصوفها وكمال اجتماعها فيه مَعَ تخصصها به؛ ولجريانها مجرى الوصف الواحد في الصدق عَلَى ما صدق، زيادةً في الاسترحام والاستعطاف. كذلك المثال الثّالث وهو يصف ويخبر عَنِ الإنسان المرحوم في عمره المغلوب عَلَى أمره ... إِلَى آخر الأخبار، وترك العطف بينها؛ لأنها مجتمعة في صاحبها، كاملة في موصوفها وكأنّها صفة واحدة.

وفي المثال الرّابع ترك ﷺ العطف بين مجموعة الأخبار الّتي أسندها إِلَى (هاء الضمير الغائب)، وهي الدنيا وسبكها سبكاً واحداً؛ لكمال اجتماعها في الوصف، واتحادها في المدلول، زيادةً في الذّمّ والتّحقيق.

ومن أمثلة تعدد الخبر مقترناً بعاطف في الصّحيفة السّجادية ما جاء:
- للدّلالة عَلَى كمال اتصاف الموصوف في كُلّ صفة عَلَى حدة:

ويمكن ان نتلمس هَذِهِ الدّلالة في دُعَائِهِ ﷺ:

- (وَأَنْتَ أَوْلَى مَنْ وَثِقَ بِهِ وَأَعْطَى مَنْ رُغِبَ إِلَيْهِ. وَأَرَعَفُ مَنْ اسْتُرْجِمَ ...) (١).

- (أَنْتَ الْمُسَبِّحُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَالْمُعْبُودُ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَالْمَوْجُودُ فِي كُلِّ

أَوَانٍ، وَالْمَدْعُوُّ فِي كُلِّ لِسَانٍ وَالْمُعَظَّمُ فِي كُلِّ جَنَانٍ ...) (٢).

فقد ذكر ﷺ في المثال الأوّل مجموعة من الاخبار معطوفة بعضها عَلَى بعض عَلَى الرّغم من أنها غير متضادة. للدّلالة عَلَى اطلاق كمال الموصوف

١- الصّحيفة السّجادية: ٨٩.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٥٤؛ وللمزيد من الأمثلة؛ ينظر: المصدر نفسه: ٢٦، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٣، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٨، ١٠٣، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٧، أ: ٢٤٣، ٢٥٤، ٢٥٦.

فِي كُلِّ خَبَرٍ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَمَوْصُوفٍ بِهِ تَعَالَى. لَمَّا فِي (الوَاوِ) مِنْ مَعْنَى الْمَغَايِرَةِ، وَالِدَّلَالَةِ عَلَى التَّعَدُّدِ وَالِاشْتِرَاكِ، فَضْلاً عَنْ الإِطْلَاقِ الْجَمْعِيِّ لَهَا. وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي، إِذْ إِنَّ (الوَاوِ) الْعَاطِفَةُ لِلْأَخْبَارِ قَدْ أَعْطَتْ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى اتِّصَافِ الْمَوْصُوفِ بِكُلِّ خَبَرٍ عَلَى حِدَةٍ مَا لَا يَخْفَى.

وَفِي الْمَثَالَيْنِ يَشِيعُ ضَوْءُ الْعِظَمَةِ وَالْجَلَالِ وَالتَّقْدِيسِ وَالْإِكْبَارِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا ذَاكَ الْأَمْرُ إِلَّا لَوْجُودِ التَّعَدُّدِ الْخَبَرِيِّ الْمَقْرُونِ بِحَرْفِ الْعُطْفِ (الوَاوِ)، وَحَسَنَ تَخْيِيرِهِ فِي السِّيَاقِ.

– الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِهْتِمَامِ وَالتَّقْرِيرِ النَّفْسِيِّ فِي الْوَصْفِ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ تَكْثُرُ فِي مَوَاضِعِ الْإِعْتِرَافِ بِالذَّنْبِ وَالتَّحَسُّرِ وَالنَّدَمِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَعَانِي الدَّلَالِيَّةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَتَلَمَّسَهَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

– (وَأَنَا بَعْدُ، أَقَلُّ الْأَقْلَيْنِ. وَأَذَلُّ الْأَذَلِّينِ. وَمِثْلُ الذَّرَّةِ أَوْ دُونَهَا...) ^(١).
فَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَلْمَحُ نَقْطَةَ التَّحَوُّلِ مِنْ خَبَرٍ إِلَى خَبَرٍ مِنْ طَرِيقِ ظُهُورِ (الوَاوِ) الْعَاطِفَةِ بَيْنَهُمَا؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِهْتِمَامِ وَالتَّقْرِيرِ، وَكَأَنَّهَا (الوَاوِ) مَرْتَكِزَاتِ سَلَمٍ هَبُوطٍ يَتَخَذُهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لِإِظْهَارِ التَّوَاضُعِ وَالتَّصَاغُرِ أَمَامَ الْفَيْضِ الْأَقْدَسِ (اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ فِي سَلَمِ النَّزُولِ بِـ(الوَاوِ) مَعَ الْإِهْتِمَامِ بِالْخَبَرِ وَتَقْرِيرِ مَعْنَى: (هَلْ أَنَا كَذَلِكَ أَوْ أَقَلُّ...؟!)، وَصَوْلًا إِلَى الذَّرَّةِ أَوِ اللَّاشِيءِ فِي التَّنَاهِي.

– دَلَالَةُ الْإِخْبَارِ بِالْمَصْدَرِ:

تَقْسَمُ الْمَدُونَةُ النَّحْوِيَّةُ الْأَسْمُ الْمَوْصُوفِ الدَّالُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ قَسْمَيْنِ: اِسْمُ الذَّاتِ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى ذَاتِ الشَّيْءِ مُحْسُوسًا أَمْ مَلْمُوسًا، وَقَامَ بِنَفْسِهِ، وَيُسَمَّى: اِسْمُ الْعَيْنِ، نَحْوُ: رَجُلٍ، فَرَسٍ، كِتَابٍ. وَاسْمُ الْمَعْنَى (الْحَدَثِ): وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي الذَّهْنِ، وَصَارَ بَغَيْرِهِ، وَهَذَا عَلَى نَوْعَيْنِ: وَجُودِي، وَعَدْمِي،

وكلاهما متعلّق: الأوّل، نحو: شجاعة، وعدل. والثاني؛ نحو: جبن، بخل، ظلم^(١). والاسم الموصوف هذا بنوعيه هو الذي يُحمَلُ عَلَيْهِ وَيُسْنَدُ إِلَيْهِ.

واسم المعنى (المصدر) - عند النحويين - (لفظ واسع الدلالة كثير تداوله في الكلام، لأنّ فيه من الاسم والفعل خصائص ومعاني عدة، ... وهو أيضاً اسم ذو علاقة بأسماء الذوات ثمّ تطورت دلالتة حتّى أصبح يدل على المعنى أو ما يقال له ... معنى الحدث لان الاصل في الفاظ اللغة انها توضع للمحسوس ثمّ تتحول عنه إلى المدرك بالعقل)^(٢).

وهو في عرفهم: الحدث المجرد من مدلول الزمن^(٣). وعلى الرغم من شيوعه واتساع استعماله في كلام العرب، ووقوعه خبراً على سبيل الإسناد إلى جانب مجيئه نعتاً وحالاً، كما هو الحال وواقع التنزيل، كقوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾^(٤). وفي الشعر أيضاً، كقول الخنساء^(٥):

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

وزهب أغلب النحويين إلى أن عدم جواز الإخبار بالمصدر عن اسم العين لجموده، ولعدم دلالتة على الذات، على خلاف المشتق الذي يدل على اسم المعنى (الحدث) وصاحبه^(٦). (فلا يصح أن تقول (زيد انطلق، و) محمد ركض) ... لأنّ زيدا ليس انطلاقاً ومحمداً ليس ركضاً)^(٧).

١- ينظر: جامع الدروس العربية: ٩٧/١، والمحيط؛ الانطاكي: ١٨٩/١.

٢- نحو القرآن؛ الجواري: ٦٨، وينظر: الوصف بالمصدر: مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد: ٣٧،

٣٠ و: نحو التجديد في دراسات الجواري؛ محمد حسين الصغير: ١٦٥ وما بعدها.

٣- ينظر: أوضح المسالك: ٢٠١/٢.

٤- البقرة: ٢١٦. وهود: ٤٦،

٥- ديوان الخنساء: ٥٥.

٦- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠١/٢، وشرح الاشموني: ٦٦/٣.

٧- معاني النحو: ٢٠٨/١.

وقد ذهب علماء العربيّة - نحويون^(١)، وبلاغيون^(٢)، ومفسّرون^(٣) - إلى أنّ ما ورد من ذلك يؤوّل بواحد من التّأويلات الآتية: التّأويل المشتق أو لقصد المبالغة أو التّوسيع على حذف المضاف^(٤)، وهو الذي يُعرّف بالمجاز العقليّ عند البلاغيّين.

ويبدو أنّ غرض المبالغة أشيع هذه التّأويلات، قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ)؛ مفسّراً أمر الإخبار بالمصدر: (إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه ويدلّ على أنّ هذا لهم ومتصوّر في نفوسهم... وأصل هذا الباب عندي قول الله - عزّ وجلّ - ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾^(٥)... وقولك رجل دَنَفٌ أقوى معنى، لما ذكرناه: من كونه كأنّه مخلوق من ذلك الفعل. وهذا معنى لا تجده، ولا تتمكن منه مع الصّفة الصّريحة^(٦)، وقال في موضع آخر: (فإذا قيل: رجل عدلٌ فكأنّه وُصفَ بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استوى على الفصل، وحاز جميع الرّئاسة والنّبْل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع، تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً... وأقوى التّأويلين في قولها (يعني الخنساء) فإنّما هي إقبال وإدبار. أن يكون من هذا، أي كأنّها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي ذات إقبال وذات أدبار. ويكفيك من هذا كله قول الله عزّ

١ - ينظر: مشكل إعراب القرآن؛ القيسي: ٢١٨/١، و٥٧٣/٢، والتّبيان في إعراب القرآن؛ العكبري: ١٤٣/١ و ١٤٣/٢، وشرح جمل الزجّاجي؛ ابن عصفور: ١٩٨/١، وشرح الشافعية في الصرف؛ الرضي: ١٧٥/١.

٢ - ينظر: دلائل الإعجاز: ١٣٤.

٣ - (٣) ينظر: الكشف: ٣٩٩/٢، ومجمع البيان؛ الطبرسي: مج ٦: ج ٢٧: ص ١٦، والتفسير الكبير: ١٦٧/٣، والبحر المحيط: ٦٤/٢.

٤ - ينظر: إعراب القرآن؛ النحاس: ٢٦٢/٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٥٠/٣، وشرح جمل الزجّاجي؛ ابن عصفور: ١٩٨/١، وحاشية الصّبان: ٦٦/٣.

٥ - الأنبياء: ٣٧.

٦ - الخصائص: ٢٦٢-٢٦٣/٣.

وجلَّ: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾^(١) وذلك لكثرة فعله إيَّاه، واعتياده له^(٢). وهذا ما ذهب إليه الدكتور فاضل السَّامرائي، قال: (والرَّاجح أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ فيما أرى ليس من باب حذف المضاف ولا من باب تأويل المصدر بالوصف وإنما هو ضرب آخر من الكلام وافتنان فيه بقصد المبالغة)^(٣).

بيد أنَّ الدكتور الجوّاري يرى أنَّ الوصف بالمصدر حقيقة من حقائق التَّركيب في اللسان العربي، و(أَنَّ شيوخَ هَذَا الاستعمال ووفرته يشعرون بأنَّ التَّأْوِيلَ والتَّقْدِيرَ وصرف المعنى إلى المجاز والمبالغة أمور لا ضرورة لها ولا سبب، بَلْ إِنَّهَا قَدْ تَخْرَجُ العبارة عَنْ المعنى الَّذِي قُصِدَتْ إِلَيْهِ،...) ^(٤). والَّذي يبدو أنَّ الأمر في ذَلِكَ محكوم بجهة الخطاب فَإِذَا كَانَ الكلام مَتَّجِهاً إِلَى الله سبحانه كما هو الحال في الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة، فيكون من باب الحقائق. أمَّا إِذَا كَانَ من دُونِ ذَلِكَ فَالْقَصْدُ بِهِ المبالغة أو ما في مدار التَّأْوِيل. ولجئنا إِخْبَاراً بالمصدر في الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة، أو الإخبار عَنْهُ مساحةً مترامية الأطراف، جليلة المعاني عَلَى قَلَّةِ المباني، يكشف سِرَّ أغوارها دَقَّةَ التَّعبير ولطافة التَّركيب الكامنين في تَخْيِيرِ الألفاظ وانتقاء الأبنية في أدب الخطاب، لنيل أعلى مستويات الدَّلالة والإيحاء النَّفسيِّ والوجدانيِّ. وَمِنْ أَهمِّ دَلالةِ الإخبار بالمصدر في الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة:

- الدَّلالة عَلَى تقرير الحقيقة واتساعها عَلَى جَهِتِها الخاصَّة بالإخبار:

أي: تقرير الحقيقة واتساعها عَلَى جَهِتِها الخاصَّة بالإخبار لإطلاق

كمال المبالغة في إطلاق الكمال، كما في دُعائه عَلَيْهِ السَّلَام:

- (إِنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ قَائِمٌ بِالْقِسْطِ عَدْلٌ

فِي الْحُكْمِ....)^(٥).

١- الانبياء: ٣٧.

٢- الخصائص: ٢٠٤-٢٠٥، وينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١٠٣/١.

٣- معاني النحو: ٢١٢/١.

٤- نحو القرآن: ٧٠ - ٧١.

٥- الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة: ٢٦.

- (إِذْ جَمِيعُ إِحْسَانِكَ تَفْضُلٌ. وَإِذْ كُلُّ نِعَمِكَ ابْتِدَاءٌ...) ^(١).
- (ذَلِكَ أَنَّ سُنَّتَكَ الْإِفْضَالَ وَعَادَتُكَ الْإِحْسَانَ. وَسَبِيلُكَ الْعَفْوَ...) ^(٢).
- (مِنْتَكَ ابْتِدَاءٌ، وَعَفْوُكَ تَفْضُلٌ، وَعُقُوبَتُكَ عَدْلٌ، وَقَضَاؤُكَ خَيْرَةٌ...) ^(٣).
- (سَبِيلُكَ جَدُّ. وَأَمْرُكَ رَشْدٌ. وَأَنْتَ حَيٌّ صَمَدٌ. سُبْحَانَكَ، قَوْلُكَ حُكْمٌ. وَقَضَاؤُكَ حَقٌّ. وَإِرَادَتُكَ عَزْمٌ...) ^(٤).

ففي الأمثلة الخمسة اختار عليه السلام المُسْنَد اسم المعنى (المصدر)، (عدل، تفضل، ابتداء، الإفضال، الإحسان، العفو، ابتداء، تفضل، عدل، خيرة، جد، رشد، حكم، حتم، عزم) وأسندته إِلَى المُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْأَرْبَعِ عَشْرَةَ جُمْلَةً المضاف إِلَى مالكة (كاف) الخطاب (الله) سبحانه؛ للدلالة عَلَى تقرير حقيقة المصدر فِي عَيْنِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ وَاتِّسَاعِهَا فِي جِنْسِهَا الْخَاصِّ بِهِ لِإِطْلَاقِ كَمَالِ الْمُبَالِغَةِ فِي إِطْلَاقِ الْكَمَالِ فَضْلاً عَنْ تَسْلِيْطِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْاِحْدَاثِ (المصادر) وليس عَلَى جِهَةِ الْمُبَالِغَةِ الَّتِي تَقَعُ فِي الْمَحَادِثَاتِ وَالْمَحَاوِرَاتِ بَيْنَ الْاَشْخَاصِ؛ إِنَّهُ عليه السلام يَدْعُو اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَإِنَّمَا عَلَى الْمُبَالِغَةِ - الْحَقِيقِيَّةِ التَّقْرِيرِيَّةِ - عَلَى كَمَالِ غَايَةِ مَنْتَهَى وَمَبْلَغِ عَيْنِ الْكَمَالِ الْمَطْلُوقِ غَيْرِ الْمُنْتَهَايِ وَالتَّفَرُّدِ وَالتَّخْصِيصِ بِذَلِكَ الْإِخْبَارِ فِي أَسْمَاءِ مَعَايِنِهِ (المصادر) ذَلِكَ أَنَّ الْمُبَالِغَةَ (بِالنِّسْبَةِ إِلَى الذَّاتِ الْأَقْدَسِ الرَّبُّوبِيِّ - الَّذِي هُوَ فَوْقَ مَا لَا يَنْتَاهِي بِمَا لَا يَنْتَاهِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَوْقِيَّةِ - لَا يُمْكِنُ تَصَوُّرُهَا وَكَذَا جَمِيعُ صِفَاتِهِ الْجَلَالِيَّةِ وَالْجَمَالِيَّةِ...) ^(٥)، فِالْمُبَالِغَةِ لَيْسَتْ هِيَ الْمُبَالِغَةُ الْمَعْهُودَةُ لَدَيْنَا نَحْنُ - الْإِنْسَانُ الْاِعْتِيَادِي - بَلْ الْحَقِيقَةُ التَّقْرِيرِيَّةُ لَهَا، وَهِيَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَالْمَقْصُودُ مِنْ لَدُنْ وَجْدَانِهِ عليه السلام فِي مَبَالِغِ غَايَاتِهَا،

١- المصدر نفسه: ٣٣.

٢- المصدر نفسه: ٩٧.

٣- المصدر نفسه: ١١٧.

٤- المصدر نفسه: ١٣١. وللمزيد من الأمثلة؛ ينظر: المصدر نفسه: ٣١، ٣٢، ٣٦، ٤٤، ٤٩، ٨٠، ٨٥،

٩٧، ٩٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٥٦، ١٧٧، ١٧٨، أ: ٢٤٥، ٢٥٦.

٥- مواهب الرحمن في تفسير القرآن؛ عبد الأعلى السبزواري: ٣/ ١٣٠، وما بعدها.

زيادة في الثناء والمدح والتعظيم، وطلب الاسترحام والاستعطاف مِنْهُ - سبحانه - وهو أهل لذلك تعالى شأنه.

وبعد، فإن المصادر المسانيد أسماء الأحداث المتقدمة ورد بعضها، وهو (عدل في حكمه)، مقيداً بالجار والمجرور على أَنَّ هَذَا التقييد مطلق في بابه بشهادة تعريف الحكم بـ(أل) الجنسية، وأمّا الآخر، فهي مطلقة وفيه - جميعاً - من دلالة الإطلاق ما لا يختص بمورد من دون آخر ولا يقع على أحد من دون أحد بل هي - الأحداث - عامة في عمومها مطلقة في إطلاقها متسعة في اتساع دلالتها في ما لا يعلمه إلا علام الغيوب - جل شأنه - وهذا هو ما يدعو إلى ضرورة الإسناد بالمصدر إذ إنَّ المُسند إليه أيضاً، مصدر (اسم حدث) مضاف إلى صاحبه إضافة تخصيصية ملكية ليس كمثله شيء، فاقتضى السياق لذلك وتحتم الأمر والحال في مخاطبة والدعاء الإتيان ببنية مناسبة في الإسناد بخبرها فجاء عليه السلام بعين اسم الحدث (المصدر) ونسبها إليه سبحانه على ما هي له؛ لأنَّ علاقة التخصص التي في الاضافة (المسند اليه) هي عين الحدث حقيقة وفعلًا، ونفس المصدر واقعاً وعملاً، وهو هي... ثمَّ إنَّ الاختيار الواقع على المصدر في الإسناد في الجمل الأربع عشرة قد قاد إلى اختيار بنية مِنْهُ ثلاثية (عدل، جدد، رشد، حكم، حتم، عزم) وأيضاً رباعية: (تفضل، خيرة)، وخماسية (الإفضال، الإحسان)، وسداسية: (ابتداء) على الرغم من أنَّ بعض التوجيهات تذهب إلى أنَّ (أكثر ما يرد للوصف هو المصدر الثلاثي لأنه أوضح صور الألفاظ وأيسرها نطقاً، أما مصادر الأفعال غير الثلاثية فلم يرد الوصف بها في المأثور من الكلام)^(١). وإنَّ في بعض الأمثلة - المثال الخامس - وهو ما أفضى إليه استعمال المُسند اسم المعنى إيقاعاً صوتياً متلاحقاً في صوامته وصوائته. لنأمل مثلاً:

١ - نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري؛ محمد حسين الصغير: ١٦٦.

(سبيلك جدُّ. وأمرك رشدٌ) عَلَى وزن واحد وإيقاع مقطعي واحد (فَعْلٌ).
 و(قولك حُكْمٌ وقضاؤك حَتْمٌ . وإرادتك عَزْمٌ)، فهذه البنى الثلاثية عَلَى تناغم
 صَوْتِي وإيقاع واحد عَلَى (فُعْلُ فَعْلُ)، فَضْلاً عَنْ تناسب الفقرات في نهاية
 الجمل جميعها. وفي هَذَا من الحسِّ الموسيقيِّ والتَّناغم الإيقاعيِّ ما يفصح
 عَنْهُ استعماله الأدائي في الهيمنة عَلَى الشُّعور الوجدانيِّ.

لقد أعرب استعمال الإمام عِيسَى للمصدر عَنْ دَقَّة الانتقاء للحروف الصَّوامت
 في المثال الأخير - مثلاً - فهو عِيسَى يصطفي من الحروف أكثرها إِيحَاءً وأشدها
 قوَّةً في تجسيد الحدث والمصدر ففي حرف الحاء وتكرير الدال في (جَدُّ)، وَثُمَّ
 إِبْدَاء (رشدٌ) الكلمة بتكرير الراء وانتشار الشين وسطها، وانقطاعها بالدال في
 كُلٍّ من الكلمتين (جدد، رشد)، ثُمَّ إِتْبَاع ذَلِكَ بَغْنَةِ التَّنوين فيه تمكين لمعنيهما
 وتقرير لحقيقة إسناديهما.

وكذلك القول في انتجاب حروف المصادر: (حكم، حتم، عزم) ففي
 صوت الحاء الجوفي الحلقى مَعَ الكاف الحنكي، واطباق ذَلِكَ بِإِقْفَالِ الفم
 بالميم، وكذا في (حتم) و(عزم) عَلَى ما في العين من قوَّة. فيه إِيحَاءٌ بالسيطرة
 والقوَّة والمنعة الَّتِي لَا تَكُون إِلَّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ.

لقد كان عِيسَى بِإمكانه التعبير عَنْ ذَلِكَ بِالمشتق، أَوْ الإضافة فيقول
 فرضاً: عادل في الحكم أَوْ ذو عدل... ومتفضل أَوْ ذو فضل... وهكذا...
 ولكنَّه عِيسَى لَمْ يفعل والا لاختلت الصِّيَاغة وفقد المعنى المنشود وانكسر
 الإسناد ودلالته الَّتِي فِي التَّرْكِيب فَضْلاً عَنْ ضِياع ذاك النَّسَقِ الصَّوْتِيِّ
 والانسجام الإيقاعيِّ والتَّناغم المقطعيِّ الموسيقيِّ الجذاب.

دلالة ذكر متعلقات الإسناد (تقييد الجملة):

قد تقدَّم بنا القول إِنَّ الجُمْلَةَ فِي أيسر صورها حكم إسنادي يتألف من

مكوّنيه الأساسين: المُسندُ إِلَيْهِ والمُسندُ^(١). وإنَّ تحليل التراكيب ومعرفة نظمها يتمّ على وفقها - بوصفها البنية الأساس^(٢)، للجملة - من رصد ما يتولّد عنها من أشكال نحوية متنوّعة، بتغيّرات وعوارض تمدّ فيها، وما يُضاف إليها أيضاً من وظائف نحوية وعناصر إضافية تغطّي عنها - بنية الجملة الأساس - في تركيبها.

وقد سمّى النحويون ما يُضاف إلى تلك البنية الاعتمادية (الفضلات)، أو (المكمّلات)^(٣). إنَّ تضيف معاني فرعية، تكميلية لعمدتي الإسناد، على حين أنّ البلاغيين آثروا تسميتها بـ(المتعلّقات)^(٤)؛ لتعلقها بالمسند (الفعل) مركز الجملة في الإسناد الفعلي من ناحية، ولتخصيص الإسناد وتقيدته في جهة مخصصة^(٥) من ناحية أخرى. وهذه المتعلّقات أو المقيدات هي: المفاعيل الخمسة، والتّوابع، والحال، والتمييز، والجارّ والمجرور ...

ومن طريق هذه المتعلّقات تستطيل الجملة وتقصّر، ويوصف الحكم فيها بـ(الإطلاق) إذا ما اجتزأت بركنيها: المُسند والمُسند إليه؛ لعدم تعلق غرض، أو لا سبيل منه إليه. وبـ(التقييد) إذا ما زيد عليهما شيء ممّا تقدّم من متعلّقات أو بأحدهما: لغرض زيادة الفائدة وتكثيرها وتقويتها عند السامع، فمن المعلوم أنّ الحكم كلّما كثرت قيوده أزداد إيضاحاً وتخصيصاً، وكانت فائدته أتم وأكمل^(٦)، وكلُّ في سياق أدائه التعبيري.

إنَّ ذكر قيود الإسناد وتعليق الجملة بجهاتها المعينة، ليس يأتي من

١- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١/٧-٨.

٢- ينظر: في النحو العربي؛ عبد الحميد السعيد: ١٠٧/٢.

٣- ينظر: شرح المفصل: ١/٧٤، والمحيط؛ الانطاكي: ٢/٩١، والنحو المصفى: ٣٤٥.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٠٢، وشروح التلخيص: ٢/١١٩.

٥- ينظر: العربية معناها ومبناها: ١٩٤. وما بعدها.

٦- ينظر: جوهر البلاغة: ١٥٧، وعلم المعاني (بسيوني): ١/١٩٦.

غير غرض دلالي بل يكمن وراءه كثير من المزايا والدقائق البلاغية^(١) التي يقتضيها السياق ويستدعيها المقام.

ومن هنا ولأهمية هذه القيود في ذكر، ولغرض معرفة البعد المعنوي لتخصيص الإسناد بالجهات الدلالية المقتضية رأيت أن أبين بعضاً من دلالات ذكرها على أن أقصر في المبحث على بعض القيود كالمفعول المطلق والمفعول لأجله والحال المفردة. لأمرين؛ الأول: إن ذكر قيود تركيب الجملة في الصحيفة السجادية يتعذر إحصاؤه... وبيان دلالاته كلها. والثاني: أهمية هذه القيود المزمع دراستها مع بيان دلالاتها في الجملة في الصحيفة السجادية.

دلالة ذكر المفعول المطلق:

سبق أن ذكرنا أن المفاعيل كلها مقيدات للفعل، مخصصة له مبنية لجهة وقوعه^(٢)، والمفعول المطلق - وهو المفعول الحقيقي على خلاف أنواعه^(٣) - يعمل على تخصيص الإسناد وتقيده على وجه التوكيد، وذلك بتعزيز معنى الحدث الذي يقيد المسند (الفعل)^(٤)، وإزالة احتمالية الشك والمجازي في الإسناد. وذلك التخصيص يفيد ذكر المفعول المطلق بأنواعه كافة سواء أكان على جهة التوكيد المحض المجرد وذلك بإيراده - المصدر - مفرداً غير مختص؛ أي: مبهم. نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٥) أم التوكيد المقترن ببيان عدد مرات الحدث نحو: قرأت الكتاب قراءتين. أم المقترن ببيان نوع الحدث الذي في علاقة الإسناد؛ وذلك بإيراده مختصاً: أي مضافاً، نحو (سرت سير ذي رشد)^(٦)، أم موصوفاً نحو: ﴿اذكروا الله ذكراً كثيراً﴾^(٧)، أم محلياً بـ(ال)،

١- ينظر: البلاغة فنونها وافنانها: ١/١٩٢-١٩٣.

٢- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤ وما بعدها، وفي النحو العربي: عبد المجيد السعيد: ٢/١٦٧.

٣- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ١/١١٠، وشرح ابن عقيل: ١/١٦٩.

٤- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤، والنحو الوافي: ٢/٢٠٧.

٥- النساء: ١٦٤.

٦- ينظر: شرح ابن عقيل: ١/١٧٠.

٧- الأحزاب: ٤١.

نحو (سرت السّير). المعهود بيني وبين السّامع^(١)؛ لذلك عُرف المفعول المطلق بأنّه: (المصدر، المنتصب: توكيداً لعامله، أو مبيناً لنوعه، أو عدده...) (٢). وفي الصّحيفة السّجّاديّة لذكر المفعول المطلق وتخصيص الجملة (الإسناد) به على أنواعه المتعددة مساحةً واسعة وقد جاء لدلالات متباينة، منها:

- الدّلالة على توكيد الحدث المحض:

وذلك في دُعائه عليه السلام:

- (ابْتَدَعَ بِقُدْرَتِهِ الْخَلْقَ ابْتِدَاعًا. وَاخْتَرَعَهُمْ عَلَى مَشِئَتِهِ اخْتِرَاعًا...) (٣).

- (وَأَنْصَبَ الْمَوْتَ بَيْنَ أَيْدِينَا نَصْبًا. وَلَا تَجْعَلْ ذِكْرَنَا لَهُ غِبًّا...) (٤).

- (أَنْتَ الَّذِي قَدَّرْتَ كُلَّ شَيْءٍ تَقْدِيرًا وَسَّيَّرْتَ كُلَّ شَيْءٍ تَسِيرًا وَدَبَّرْتَ مَا دُونَكَ تَدْبِيرًا...) (٥).

- (وَكِتَابًا فَصَّلْتَهُ لِعِبَادِكَ تَفْصِيلًا وَوَحْيًا أَنْزَلْتَهُ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٌ صَلَوَاتُكَ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَنْزِيلًا...) (٦).

في المثال الأوّل ذكر عليه السلام المفعول المطلق (ابتداعاً) في نهاية الجملة الاولى، (واختراعاً) في نهاية الجملة الثّانية، وخصص بهما الإسناد (ابتداع الخلق)، و(اختراعه)؛ للدّلالة على توكيد الحدث، الذي يقيدّه المُسَنَدُ (الفعل)، (ابتدع)، و(اخترع)، وإزالة أيّة بادرة شك أو مجاز في حكم الجملة، ولتأكيد الفعل الإلهي - فيض العطاء - في الوجود العالمي المطلق.

ذكر المفعول المطلق هنا في نهاية الجملتين ساعد على تكوين نمط من الحسّ الموسيقيّ والإيقاعيّ في بنية كلّ من المصدرين (ابتداعاً، واختراعاً)؛ كونها على وزن

١- ينظر: النّحو الوافي: ٢٠٧/٢. وما بعدها.

٢- شرح ابن عقيل: ٥٥٧/١.

٣- الصّحيفة السّجّاديّة: ١٢.

٤- المصدر نفسه: ١٠٣.

٥- المصدر نفسه: ١٣٠.

٦- المصدر نفسه: ١٠٥.

واحد. (افتعالاً)، مَعَ ملاحظة التناسب الصَّوتِي ودقة اختيار الحروف الانفجارية كالعين- مثلاً- وما يعطيه هَذَا الصوت من قوة وعظمة زيادة عَلَى ما فيه وما يوحيه وجود حرف الألف، والذي يَكُون مدّاً صاعداً يعقبه صوتٌ جَوْفِيٌّ قويٌّ. يُوحي بالإيجاد والانشاد والفتق، مَعَ مراعاة الفاصلة أيضاً في نهاية كُلِّ من الجملتين. وفي المثال الثَّانِي قَيَّدَ ﷺ الإسناد بالمفعول المطلق (نَصَباً) لتوكيد معنى الحدث الَّذِي فِي علاقته (الإسناد)، وإزالة الشك والوهم المجازي فِي كُلِّ نفس وكلِّ فؤاد؛ ولإظهار كمال العناية والرغبة فِي جعل الموت منصِباً بَيْن الأيدي وكأنَّه مدركٌ بالعين عَلَى مفهومه؛ لزيادة الرَّدع والزَّجر من طلب الدُّنيا، وللتَّغْيِيب فِي عمل الآخرة والسِّيَاق يدعو لذلك التَّأْكِيد والجملة هنا مقولة فِي عنوانه (إِذَا نُعِيَ إِلَيْهِ مِيتَ أَوْ ذُكِرَ الموت) (١).

وكذلك المثالان: الثَّالِث والرَّابِع فما قيل فِي المثالين المتقدمين يمكن أن يقال فِي الأخيرين.

ومن أغراض ذكر المفعول المطلق فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ أيضاً:

- الدَّلالة عَلَى بيان صفة الحدث مَعَ توكيد دلالته:

وهذه الدَّلالة فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ أعم دلالات ذكر المفعول المطلق

وأكثرها وروداً فِي تضاعيفها من ذَلِكَ دَعَاؤُهُ ﷺ:

- (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَاحْفَظْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِينَا. وَمِنْ خَلْفِنَا وَعَنْ

أَيْمَانِنَا. وَشَمَائِلِنَا. وَمِنْ جَمِيعِ نَوَاحِينَا حِفْظاً عَاصِماً مِنْ مَعْصِيَتِكَ هَادِياً إِلَى طَاعَتِكَ مُسْتَعْمِلاً لِحَبَّتِكَ...) (٢)

- (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَهَابُهُمَا هَيْبَةَ السُّلْطَانِ الْعُسُوفِ وَأَبْرُهُمَا بَرَّ الْأُمِّ

الرَّؤُوفِ...) (٣).

١- المصدر نفسه: ١٠٣.

٢- المصدر نفسه: ٢٦.

٣- المصدر نفسه: ٦٦.

- (وَعَزَّ سُلْطَانُكَ عِزًّا لَا حَدَّ لَهُ بِأَوَّلِيَّةٍ. وَلَا مُنْتَهَى لَهُ بِآخِرِيَّةٍ. وَاسْتَغْلَى مُلْكُكَ عُلُوًّا سَقَطَتْ الْأَشْيَاءُ دُونَ بُلُوغِ أَمْدِهِ...) (١).
- (تَحْمُدُكَ نَفْسِي وَلِسَانِي. وَعَقْلِي حَمْدًا يَبْلُغُ الْوَفَاءَ. وَحَقِيقَةَ الشُّكْرِ. حَمْدًا يَكُونُ مَبْلَغَ رِضَاكَ عَنِّي...) (٢).
- (أَدْعُوكَ دُعَاءَ مَنْ ضَعُفَتْ وَسِيلَتُهُ. وَانْقَطَعَتْ حِيلَتُهُ وَأَقْتَرَبَ أَجَلُهُ وَتَدَانَى فِي الدُّنْيَا أَمْلُهُ وَاشْتَدَّتْ إِلَى رَحْمَتِكَ فَاقَتُهُ. وَعَظُمَتْ لِتَفْرِيطِهِ حَسْرَتُهُ. وَكَثُرَتْ زَلَّتُهُ وَعَثْرَتُهُ وَخُلِصَتْ لَوَجْهِكَ تَوْبَتُهُ...) (٣).

في المثال الأول ذكر عليه السلام الجملة الأمرية (احفظنا)، وقيد إسنادها بالمفعول المطلق: (احفظنا عاصماً... هادياً... مستعملاً)، وجعله موصوفاً بصفات عدة تجري فيه مجرى الاخبار وذلك للدلالة على بيان صفة الحدث (الحفظ) - المصدر - المقترن بتوكيد دلالته من خلال اشتمال المصدر على حروف المسند (الفعل)، فتوكيده من لفظه بلحاظ مادته. وبيان صفته من خارج لفظه باعتبار اختصاصه بالوصف المتعدد الدال على زيادة معنوية مجتمعة في مدلوله.

وفي المثال الثاني قيد عليه السلام حكم الإسناد الذي في الجملة بذكر المفعول المطلق (هيبة السلطان العسوف) في التركيب الأول و (بر الام الرؤوف) في التركيب الثاني. على جهة توكيد الإسناد؛ لغرض بيان صفة الحدث وتوضيحها (أهابهما)، و (أبرهما) الذي يرغب فيه عليه السلام، وقد توصل إلى ذلك من خلال اضافة المصدر إلى ما بعده فضلاً عن وصف المضاف إليه (السلطان العسوف)، و (الام الرؤوف)؛ للوصول إلى اعلى درجات البيان والايضاح في الهيبة التي يريدها من والديه عليه السلام والنزول إلى اقصى غايات الكمال في الرأفة والتحنن الذي يبغيه عليه السلام لهما.

وفي المثال الثالث أراد عليه السلام بيان صفة العزة السلطانية والعلو

١- المصدر نفسه: ٨٦.

٢- المصدر نفسه: ١٥٨.

٣- المصدر نفسه: ١٧٨.

الملكِّي لله سبحانه. فما أن نطق بالجملة (عَزَّ سُلْطَانُكَ)، و(استعلى ملكُك) حتَّى قادته الرَّهبة والعظمة الإلهية إلى تخصيص الحكم وتقييده على وجه التَّوكيد الحقيقي ضرورة بذكر المفعول المطلق (عزاً لا حدَّ له بأوَّلِيَّة)، واسم المصدر (علوّاً سقطت الأشياء دون بلوغ أمدّه)، وجعله مختصاً غير مبهم بالصِّفة، وهي الجُمْلَة الاسميَّة (لا حدَّ له بأوَّلِيَّة)، والفعلية (سقطت الأشياء دون بلوغ أمدّه)، فهو عَلَيْهِ السَّلَام لم يريد إزالة الشَّك أو الاعتبار المجازي في الجملة، وإنَّما زيادةً على حقيقة كمال ذلك أراد أن يظهر بيان صفة (الحدث) الذي في الاسناد: بيان كمالية صفة العزَّة. في اللاحدود وعلو الملك في عدم البلوغ. وهنا، أيضاً إحياء صَوْتِي بين ذلك؛ إذ إنَّ استعمال حرف العين والزَّاي في بداية الجُمْلَة (عَزَّ)، فيه من القوة والعظمة والحركة المستمرة المتكررة فيه إشعار وإعلام في صفة اللامحدود في المفعولية المطلقة. وما قيل في الأمثلة المتقدمة يمكن أن يقال في المثالين المتبقين: الرَّابِع والخامس.

دلالة ذكر المفعول لأجله:

المفعول لأجله، ويُسمَّى أيضاً المفعول له، أو من أجله^(١): (هو المصدر الفضلة المعلن لحدث شاركه في الزمان والفاعل نحو: (قمت إجلالاً لك)^(٢). والمهمَّة الدَّلاليَّة التي تقع على عاتق المفعول لأجله هي تخصيص الإنسان وتقييده بعلة وغاية تفسِّره لم وقع، ولأَيِّ سبب كان^(٣). فمن يقول مثلاً: قرأتُ حباً في القراءة. (يسند إلى نفسه القراءة ويقيدها بسبب خاص وهي الغاية من الإسناد، أو الباعث عليه)^(٤). إذ إنَّ الإسناد بدون سبب أعمّ

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٥٢/٢، وشرح شذور الذهب: ١٢٧، وجامع الدروس العربية: ٣/٤٠..

٢- شرح شذور الذهب: ٢٢٦-٢٢٧.

٣- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٥.

٤- نظام الجُمْلَة العربية: ١٠٣.

مَنْهُ وهو حاصل بسبب^(١) يتعلّق بِهِ وَيَبَيِّنُ عِلَّةَ إِسْنَادِهِ.
والعِلَّةُ الَّتِي يَفِيدُهَا ذِكْرُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا:
علة يُرَادُ تَحْصِيلُهَا، بِمَعْنَى أَنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي أَثْنَاءِ الْفِعْلِ وَإِنَّمَا هِيَ غَايَةُ
مِرَادَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ عَنْ وَجُودِهِ نَحْوُ: جِئْتُكَ إِصْلَاحًا لِحَالِكَ، أَي: مِنْ أَجْلِ الْإِصْلَاحِ.
وهو علة حاملة عَلَى الْفِعْلِ وهي غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي أَثْنَاءِهِ وَإِنَّمَا هِيَ غَايَةُ يَرَادُ
تَحْصِيلُهَا^(٢)؛ (وذلك لِأَنَّ الْغَرَضَ الْمُتَأَخَّرَ وَجُودَهُ عِلَّةٌ غَائِيَةٌ حَامِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِ...
فهي مُتَقَدِّمَةٌ مِنْ حَيْثُ التَّصَوُّرُ وَإِنْ كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً مِنْ حَيْثُ الْوُجُودُ)^(٣).
والعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ: هي عِلَّةٌ مَوْجُودَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى وَجُودِ الْفِعْلِ وهي السَّبَبُ فِي
دَفْعِ الْفَاعِلِ إِلَى الْفِعْلِ، إِذْ إِنَّهَا حَاصِلَةٌ قَبْلَ وَقُوعِ الْفِعْلِ، لِذَلِكَ لَا يَرَادُ تَحْصِيلُهَا. نَحْوُ
قَوْلِهِمْ: قَعَدْتُ جَبْنًا، فَالْجَبْنُ هُوَ السَّبَبُ فِي الْقُعُودِ وَهُوَ حَاصِلٌ قَبْلَ وَجُودِ الْفِعْلِ^(٤).
وَيُمْكِنُ أَنْ نَفِيدَ مِنْ وَظِيفَةِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ وَدَلَالَتِهِ فِي بَيَانِ أَغْرَاضِ
ذِكْرِهِ فِي الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، ففِيهَا جُمْلٌ غَيْرُ قَلِيلَةٍ جَاءَتْ مَقِيدَةٌ بِذِكْرِ
السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ وَقَعَ الْإِسْنَادُ وَالْغَايَةُ الْبَاعِثَةُ عَلَيْهِ، وَمِنْ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ:
- الدَّلَالَةُ عَلَى بَيَانِ غَايَةِ الْإِسْنَادِ (مُضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْمُتَحَقِّقِ):

وذلك فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى،
عَدْلًا مِنْهُ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ...) ^(٥).

- (وَلَمْ يُعَاجِلْنَا بِنَقْمَتِهِ بَلْ تَأَنَّنَا بِرَحْمَتِهِ تَكْرُمًا. وَأَنْتَظَرُ مُرَاجَعَتَنَا
بِرَأْفَتِهِ حُلْمًا...) ^(٦).

١- ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٩٥-١٩٦ وما بعدها.

٢- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ١/١٩٢، ومعاني النحو: ٢/٦٥٧.

٣- شرح الكافية في النحو: ١/١٩٢.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١/١٩٢، ومعاني النحو: ٢/٦٥٧.

٥- الصّحيفة السّجّاديّة: ١٢.

٦- المصدر نفسه: ١٤.

- (فَقَصَّرَ عَمِّي أَمَرْتُ بِهِ تَفْرِيطاً وَتَعَاطَى مَا نَهَيْتَ عَنْهُ تَغْرِيراً...
وَوَجَّهَ رَغْبَتَهُ إِلَيْكَ ثَقَّةً بِكَ فَأَمَّكَ بِطَمَعِهِ يَقِيناً، وَقَصَّدَكَ بِخَوْفِهِ إِخْلَاصاً،...
وَأَبَثَّكَ مِنْ سِرِّهِ مَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُ خُضُوعاً. وَعَدَّدَ مِنْ ذُنُوبِهِ مَا أَنْتَ أَحْصَى
لَهَا خُشُوعاً...) (١).

في المثال الأول عمد عليه السلام إلى ذكر المفعول له في الجملة (عدلاً منه) وتخصيص الإسناد به لدلالة على بيان سبب الحدث وعلّة وقوع الإسناد وغايته وهو العدل الالهي وللشعار أن علّة الإسناد واقعة ومتحققة بل وقوع الفعل ووجوده في الجمل المتقدمة في نص الدعاء. (خلق الخلق وتقسيم الارزاق وانقطاع الآجال والمجازاة إن خيراً فخير وإن شراً فشر)، كل ذلك واقع بسبب عدل الله سبحانه لذلك جعل الجملة مقيدة بسببه، وهو الغاية من تكوين مضمونها.

وفي المثال الثاني خصص عليه السلام الجملة الأولى بذكر السبب (تكرماً) المفعول لأجله. الذي كان علّة الإسناد وسبباً متقدماً على وجود الفعل ووقوعه، في مضمون الجملة؛ للدلالة على بيان غاية الإسناد، وكأنّ المفعول لأجله (السبب) كان الباعث على ايجاد مضمون الحكم الإسنادي وعلّة لإنشائه، فعدم المعالجة بذنوب العباد والتآني في ذلك هو عين التكريم وغايته. كذلك الحال في الجملة الثانية في المثال نفسه إذ إنه ذكر المفعول لأجله (حلماً) لبيان سبب وغاية مضمون الجملة، وعلّة إسنادها. وأعلم أنّ الإسناد يقوم عليه ويتحقق بسببه؛ لإظهار كرم الله سبحانه وحلمه تعالى على الخلق جميعاً. وفي النصّ أيضاً نجد أن ذكر المفعول لأجله ساعد على التناسب بين القرائن وفي مراعاة الفاصلة في نهاية الجملتين.

وما قيل في المثالين يمكن أن يقال في المثال الأخير.

ومن دلالات ذكر المفعول لأجله أيضاً في الصحيفة السَّجَّادِيَّة:

- الدَّلالة عَلَى بيان العلة المرادة من الإسناد:

وذلك فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:

- (وَهَاجَرَ إِلَى بِلَادِ الْغُرْبَةِ وَمَحَلَّ النَّأْيِ عَنْ مَوْطِنِ رَحْلِهِ... إِرَادَةً مِنْهُ

لِإِعْزَازِ دِينِكَ وَاسْتِنْصَارًا عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ بِكَ...) (١).

- (إِلَيْكَ أَخْلَصَ الْمُسْتَهْلُونَ رَهْبَةً لَكَ وَرَجَاءً لِعَفْوِكَ...) (٢).

- (وَتَصَدَّقُوا لَكَ طَلَبًا لِمَزِيدِكَ...) (٣).

في المثال الأول جعل عَلَيْهِ السَّلَام الإسناد مخصصاً بذكر المفعول لأجله

- (إِرَادَةً مِنْهُ) وهو الغاية من وقوعه إِذْ إِنَّ الإِرَادَةَ سَابِقَةٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ

هجرة الرِّسُول (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وسبباً لوجود الفعل ووقوع الإسناد؛

لأنَّهَا تعني (العزم عَلَى الفعل أو الترك بعد تصوره وتصور الغاية المترتبة

عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ نَفْعٍ أَوْ لَذَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ) (٤)، ثُمَّ عطف عَلَيْهِ السَّلَام بتخصيص

آخر وتقييد جديد، زيادة عَلَى التقييد المتقدم، وذلك بذكر المفعول لأجله

(واستنصاراً)؛ للدَّلالة عَلَى بيان الغاية المرادة من وقوع الإسناد، وتحقيق

مضمون الجُمْلَةِ (هجرة الرِّسُول الكريم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، الغاية المتوخاة

من حكم الإسناد، (الهجرة) نصره دين الله واعزاز كلمته سبحانه وهي

الغاية المرادة، والسبب المنشود، وذلك غير كائن قبل الهجرة، لذك ذكره

عليه السَّلَام؛ للدَّلالة عَلَى العلة الغائية من الإسناد، وبيان السَّبَبِ المراد من وقوعه.

وكذلك المثال الثَّانِي إِذْ بنى عَلَيْهِ السَّلَام تحقيق مضمون الإسناد عَلَى

العلة من وجوده وهي (رهبة) المفعول لأجله؛ ولأنَّ الرَّهْبَةَ هي السَّبَبُ

فِي الْإِخْلَاصِ، والغاية الاخيرة مِنْهُ أيضاً، ثُمَّ ذكر عَلَيْهِ السَّلَام المفعول لَهُ (رجاءً

١- المصدر نفسه: ١٦.

٢- المصدر نفسه: ١٦٨.

٣- المصدر نفسه: ١٦٠.

٤- رياض السالكين: ١/ ٤٧٨.

لعفوك)؛ للدلالة على بيان الغاية التي يراد تحصيلها، لأنها غير موجودة في أثناء وقوع الحدث الذي في مضمون الإسناد بل هي متأخرة عنه وسبب في حمل الفعل وتكوين تركيب الجملة باعتبار آخر؛ إن الغاية المقصودة (العلّة الغائيّة) كانت السبب من ذكر الجملة والأساس في تكوين فكرتها ومضمونها؛ للحصول على البغية: (رجاء عفو الله سبحانه، فهي وإن كانت متأخرة في التحقيق وجوداً إلا أنها متعلّقة متصوّراً عقلاً.

وما قيل في المثاليين المتقدمين يمكن أن يُقال في المثال الأخير.

دلالة ذكر الحال:

الحال^(١) (*) وصف منصوبٌ فضلةٌ مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه من فاعل، أو مفعول، أو غيرهما عند وقوع الفعل^(٢). فهو قيد لما دخل في حيز الإسناد وتخصيص للفاعل، أو المفعول، أو غيرها بهيئة خاصة مرتبطة بالفعل ووقوعه. فإذا قلت جاء زيد ضاحكاً ولقيت علياً مبتسماً كان معنى قولك: جاء زيد بهذه الحال ولقيت علياً ملابساً هذه الحال^(٣). وهذه هي وظيفة الحال المعنويّة - الدلاليّة.

وتقسّم الحال باحتساب فائدتها على أنواع كثيرة متعدّدة، منها: الحال المبيّنة: وهي الحال المؤسسة معنى جديداً في الجملة^(٤)، كما تقدم في تعريفها. والحال المؤكدة وهذه لا تفيد إلا تأكيد مضمون الجملة^(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيَتِمُّ مُدْبِرِينَ﴾^(٦) فمعنى (مدبرين) مستفاد من المسند

١- (*) سأقتصر هنا، على دلالة ذكر الحال المفردة. وأترك الحال الجملة. إلى الفصل الرابع (الفصل والوصل)؛ لأنها أدخل فيه، إن شاء الله تعالى.

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ١/١٤٦ وما بعدها، والمقتضب: ٣/٢٢٨. وما بعدها، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢/٥٥، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١/١٩٨، وما بعدها، وشرح قطر الندى: ٢٣٤، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٤٣.

٣- ينظر: شرح المفصل: ٢/٥٥، واللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٩٨، ونظام الجملة العربيّة: ١١٥.

٤- ينظر: النحو العربي: ٢/٢٤٣، والنحو الوافي: ٢/٣٩١.

٥- ينظر: النحو الوافي: ٢/٣٩١.

٦- التوبة: ٢٥.

في (وليتم)^(١). ومن تقسيمها أيضاً باعتبار العدد ما تسمى مترادفة على واحدة، أو أكثر إذ إنَّ الحال قد تعدد إلى غير واحدة^(٢)، نحو: رأيت زين العابدين قائماً راکعاً ساجداً داعياً لله سبحانه.

وليس البحث - هنا - بصدد بيان كل أنواع الحال وتقسيماتها وشروطها وما قيل فيها؛ لأنَّ ذلك موكول إلى مظهره.

والذي يخصنا من ذلك ذكر هذا القيد (الحال) في الجملة ودلالته في الصحيفة السجادية، لكثرة فيها، ومن دلالات ذكر الحال في الصحيفة السجادية منها:

- تعلق دلالة الجملة بهيأة خاصة:

وذلك عندما تتعلق الدلالة ببيان هيأة خاصة، كما في دُعائه ﷺ :

- (تَعَمَّدَنِي فِي يَوْمِي هَذَا بِمَا تَتَعَمَّدُ بِهِ مَنْ جَارَ إِلَيْكَ مُتَنَصِّلاً. وَعَاذَ بِاسْتِغْفَارِكَ تَائِباً...)^(٣).

- (وَبَلَّغَنِي مَبَالِغَ مَنْ عُنِيَ بِهِ. وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ. وَرَضَيْتَ عَنْهُ فَأَعَشْتُهُ حَمِيداً. وَتَوَفَّيْتَهُ سَعِيداً...)^(٤).

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ خَلَقْتَنِي سَوِيّاً. وَرَبَّيْتَنِي صَغِيراً. وَرَزَقْتَنِي مَكْفِياً...)^(٥).

- (فَأَصْحَرَنِي لِغَضَبِكَ فَرِيداً وَأَخْرَجَنِي إِلَى فَنَاءِ نِقْمَتِكَ طَرِيداً...)^(٦).

في المثال الأول جعل ﷺ الجملة الأولى والثانية مقيّدة بذكر الحال (متنصلاً) في الأولى و(تائباً) في الثانية وخصص الفاعل المستتر في (جار)، و(عَاذَ) بهيأة خاصة هي الحال (متنصلاً)، (تائباً) وقيد الإسناد بهذه الدلالة المفادة من معنى الحال؛ لتعلق معنى الجملة بها.

١- ينظر: النحو الوافي: ٧٠٨/٢.

٢- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٧٤/٢، والنحو الوافي: ٣٨٥/٢.

٣- الصحيفة السجادية: ١٣٩.

٤- المصدر نفسه: ١٤١.

٥- المصدر نفسه: ١٥٥.

٦- المصدر نفسه: ٨٧.

وفي المثال الثاني ذكر ﷺ الحال (حميداً) في الجُمْلَة الأولى، و(سعيداً) في الجُمْلَة الثانية للدلالة على تعلق معنى الجُمْلَة بهذه الهيئة الخاصة التي تلبس بها المفعول به (وهو الضمير المتصل الذي في (اعشته)، و (توفيته)، وتقيد الإسناد بها عند حدوث الفعل الذي في علاقته. ولو لم يذكر هذه الحال (سعيداً)، و(حميداً) لكانت الجُمْلَة خالية من هذه الهيئة التي حققها ذكر الحال.

وفي المثال الثالث بين ﷺ هيئة المفعول به - الضمير - (ياء المتكلم) بذكر الحال، وهي (سويّاً)، وهيئة المفعول به في (ربيتني) في الجُمْلَة الثانية. بذكر هيئة وهي (صغيراً) وكذا الأمر في الجُمْلَة الثالثة وهي (رزقتني) وهيئة مفعولها - ضمير المتكلم - (مكفياً) لتعلق معنى الجُمْلَة ودلالاتها على هذه الهيئة، التي خصصت الإسناد وجعلته مقيدة في أثناء وقوع الفعل بها. وكذلك الحال في المثال الرابع؛ إذ أنه ﷺ جعل الجُمْلَة الأولى (أصحرني) والثانية (أخرجني) مقيدة بهيئة خاصة دل عليها ذكر الحال وهي (طريداً) في الأولى و(فريداً) في الثانية. لتعلق معنى الجُمْلَة على هذه الصورة والهيئة.

- تركيز الدلالة على هيئة صاحب الحال والعناية به:

ويمكن أن نفيد هذه الدلالة بوسيلة تعدد الحال إلى اثنتين أو أكثر، كما في دعائه ﷺ:

- (فَأَقْدَمَ عَلَيْهِ. عَارِفاً بِوَعِيدِكَ. رَاجِياً لِعَفْوِكَ وَاثِقاً بِتَجَاوُزِكَ وَكَانَ أَحَقَّ عِبَادِكَ مَعَ مَا مَنَنْتَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ. وَهَا أَنَذَا بَيْنَ يَدَيْكَ. صَاغِراً ذَلِيلاً خَاضِعاً خَاشِعاً. خَائِفاً مُعْتَرِفاً. بِعَظِيمِ مِنَ الذُّنُوبِ تَحَمَّلْتَهُ. وَجَلِيلِ مِنَ الْخَطَايَا اجْتَرَحْتَهُ. مُسْتَجِيراً بِصَفْحِكَ لَا إِذَا بَرَحْتِكَ. مُوقِناً أَنَّهُ لَا يُجِيرُنِي مِنْكَ مُجِيرٌ...) (١).

- (إِلَهِی أَتَيْتَكَ طَامِعاً فِي إِحْسَانِكَ، رَاغِباً فِي امْتِنَانِكَ، مُسْتَسْقِياً وَابِلَ

طَوَّلَكَ، مُسْتَمَطِّراً غَمَامَ فَضْلِكَ، طَالِباً مَرْضَاتِكَ، قَاصِداً جَنَابَكَ، وَارِداً شَرِيعَةً رَفْدِكَ، مُلْتَمِساً سِنِّي الْخَيْرَاتِ مِنْ عِنْدِكَ، وَافِداً إِلَى حَضْرَةِ جَمَالِكَ، مُرِيداً وَجْهَكَ، طَارِقاً بِابِكَ، مُسْتَكِيناً لِعَظَمَتِكَ وَجَلَالِكَ...^(١).

في المثال الأول صور ﷺ هيئة صاحب الحال الفاعل - الضمير الذي في الجملة (فأقدم) بألوان متعددة، ورسم صورته بفرشاة الفاظه الطاهرة، لتكوين لوحة من الجمال والروعة تجسد الفاعل (أنا - الانسان) وتحدد معالمه النفسية والروحية وهو يدعو ربه، فقيد الإسناد بهذه الاحوال، وشخص صاحبها بهذه الهيئات: (عارفاً، راجياً، واثقاً، صاغراً، ذليلاً، خاضعاً، خاشعاً، خائفاً، معترفاً، مستجيراً، لائذاً، موقناً)؛ لتركيز الدلالة عليه من خلال هذا التعدد الذي يصب في بوتقة واحدة؛ لإنشاء لوحة فريدة من نوعها في التذلل والخضوع والانقطاع.

وكذلك الحال في المثال الثاني، إذ إنه ﷺ جعل الإسناد مقيداً بمجموعة من الاحوال تعبر كل واحدة منها عن هيئة خاصة متفردة بدلالة مادتها اللفظية عن صاحبها الفاعل - الضمير - وذلك لتسليط ضوء الدلالة على هيئة صاحب الحال (الضمير - الانسان) في الجملة (أتيتك) والعناية به، عند وقوع الحدث (الإتيان) إلى البارئ - جل شأنه.

ثم إن الحال هنا، مركبة بمعنى أن لها مجموعة من المتعلقات، منها الجار والمجرور ومنها المفعول به. سواء في المثال الأول أم في المثال الثاني، وهذا يعطي لها من التمييز والوضوح في رسم لوحتها وبيان صاحبها ما لا يكون بغير ذلك القيد، مفعولاً أكان أم جاراً ومجروراً. وهذا يؤدي إلى تضافر القيود في بيان هيئات الفاعل، ويزيد من قوة الأسلوب وجمال تركيبه ورعة بيانه وتراكم دلالاته.

ثُمَّ إِنَّ فِي ذَلِكَ تَنَاغماً صَوْتِيّاً عَجِيباً فِي بَابِ صُورَةِ الْأَحْوَالِ، وَتَأْطِيرِهَا بِهِ، كَوْنِ بَعْضِ كَلِمِهَا قَدْ جَاءَتْ عَلَى وَزْنِ وَاحِدٍ (فاعل).

- التوسع في الدلالة:

وهذه الدلالة نستطيع أن نتلمسها من مجيء الحال ووقوعها موقع المصدر، كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَوَجَّهَ رَغْبَتَهُ إِلَيْكَ ثَقَّةً بِكَ، ...) ^(١).

- (فَاضْمُمْنِي إِلَى كَنَفِ رَحْمَتِكَ تَطَوُّلاً، وَاسْتَرْنِي بِسِتْرِ عَافِيَتِكَ تَفَضُّلاً ...) ^(٢).

فقد قيّد عَلَيْهِ السَّلَامُ الإسناد في الجمل الثلاث بذكر المصدر (ثقة، تطولاً، تفضلاً)؛ للدلالة بهذا القيد على التوسع في الدلالة إذ إنَّ كُلًّا مِنْهَا (ثقة، تطولاً، تفضلاً) يحتمل الحالية والمفعول لأجله والمفعوليّة المطلقة فلو عَبَّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ الْقَيْدِ بِالحَالِيَةِ الصَّرِيحَةِ فَقَالَ: (وَاثْقاً، متطولاً، متفضلاً)، لَدَلَّ بِهِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَهِيَ هَيَأَةُ صَاحِبِ الْحَالِ، وَلَكِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدُولَهُ إِلَى الْمَصْدَرِ أَتَسَّعَ الْمَعْنَى وَاصْبَحَ يُؤَدِّي ثَلَاثَ مَعَانٍ فِي آنٍ وَاحِدٍ هِيَ: الْحَالِيَّةُ، وَالْمَصْدَرِيَّةُ (المفعول لأجله)، أَوِ الْمَفْعُولِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ وَالْمَعْنَى ^(٣) عَلَى الْعُمُومِ (ووجه رغبته إِلَيْكَ وَاثْقاً بِكَ، ثقة بِكَ، لأجل الثقة بِكَ، وكذا... متطولاً، وتطولاً، ولأجل التطول،... ومتفضلاً، وتفضلاً، ولأجل التفضل). وكلها مرادة ومطلوبة. فبالعدول من الوصف إلى المصدر دلَّ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي وَزَادَ مِنْ دَلَالَةِ التَّرْكِيبِ وَوَسَّعَ مِنْ دَائِرَةِ فُحْوَاهُ. فَضْلاً عَنْ الْمَحَافِظَةِ عَلَى تَنَاسُقِهِ الْمَوْسِيقِيِّ وَتَوَافُقِهِ السَّجْعِيِّ فِي نَهَايَةِ الْجَمْلِ.

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٨١.

٢- المصدر نفسه: ٨٩.

٣- ينظر: معاني النحو: ٧٢٢/٢.

دلالة حذف المُسند إليه:

تقدّم بنا القول إنّ المُسند إليه عنصر أساس في تركيب الجملة ومنه تلتزم الفائدة؛ لأنّه طريق الحكم وعمدة البيان، لذا كان ذكره واجباً، مبتدأً أكان في الجملة الاسميّة -الإسناد الاسميّ- أم فاعلاً في الجملة الفعلية -الإسناد الفعليّ- ولا يعدم من سياق الجملة إلا لدليل مقاليّ أو لقرينة حالية. يدلان عليه ويشيران إليه مع سر بلاغيّ ومرميٍّ دلاليٍّ مقصود يرجح حذفه على ذكره وإلا كان نقصاً في التّركيب وعباً في الفائدة^(١).

ولما كان مصطلح المُسند إليه - كما تقدّم - جامعاً لكلّ من وظيفة الابتدائية في الجملة الاسميّة ووظيفة الفاعلية في الجملة الفعلية. رأيت أن دراسة كلّ منهما على حدة أيسر، طلباً للتوضيح وبغية لاستيفاء أجزاء - المبحث - (حذف المُسند إليه) في الجملة في الصحيفة السجادية.

حذف المُسند إليه إذا كان مبتدأً:

تناول النّحويون حذف المبتدأ في باب (المبتدأ والخبر)، وذهبوا إلى أن حذفه على نوعين: جائز، وواجب. فمن الواجب ما حذف للإخبار عنه بنعت مقطوع عن متبوعه إلى الرفع، نحو: الحمد لله العظيم. أو أخبر عنه بمصدر جيء به بدلاً من فعله، نحو قولهم (سمع وطاعة)، أو بمخصوص بـ (نعم أو بئس) مؤخر عنهما نحو: نعم الرجل علي. أو في جملة القسم نحو: في ذمتي لأفعلن: أي: ميثاق أو عهد^(٢).

أمّا الجائز فما سوى ذلك كما إذا دلّ عليه دليل^(٣). نحو: قوله

١- ينظر: كشف المشكل النحوي؛ علي اليمني: ٣٢٢/١، وشرح ابن يعيش: ٩٤/١، والطارز: ٢٥٢/٢، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٣٣.

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ١٦٢/١، وشرح المفصل: ابن يعيش: ٩٤/١، وعمدة الالفاظ وعدة الحافظ: ابن مالك: ٧٩، وشرح ابن النّاظم: ١٢٠-١٢١، والمغني في النحو: ٣٤١/٢ وما بعدها، والمبتدأ والخبر في القرآن الكريم؛ أحمد الحموز: ٢٢٤.

٣- ينظر: شرح ابن النّاظم: ١٢٠-١٢١، وشرح ابن عقيل: ٢٥٤/١، وشرح التصريح: ١٧٦/١ وما بعدها.

تعالى: [مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا] ^(١)؛ أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها ^(٢)، وقولك: دنف. جواباً لمن قال: كيف زيد؟، أي: هو دنف ^(٣). والنوع الأخير من أنواع الحذف بالنسبة للمبتدأ هو الأولى بالعناية والأجدر بالاعتبار؛ لأنه ناشئ عن حرّية في الأداء الدلالي، وقائم على أساس من التّخّير في التعبير الدلالي التابع للذوق ورفاهة الحسّ. وقد ذكر البلاغيون أغراضاً كثيرة لحذف المُسندِ إِلَيْهِ إذا كان مبتدأ منها:

الاحتراز عن السّام والعبث ^(٤)؛ وذلك إذا قامت قرينة تدلّ عليه وتظهره عند المخاطب، فذكره يعد عبثاً وتقليلاً من بلاغة الجملة. لإتيانه بما يستغني عن ذكره لظهوره ^(٥) ويكثر ذلك في مواضع ^(٦):

إذا وقع المُسندُ إِلَيْهِ المبتدأ في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ نارٌ حامية ^(٧)، أي: هي نارٌ حامية. وفيه بعدُ اسراعٌ إلى ذكر النار بعد إثارة الشّوق بالسّؤال ^(٨). ومنه أيضاً قوله سبحانه: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ﴾ نارُ الله الموقدة ^(٩). أي: هي نار الله الموقدة.

إذا وقع بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿لَا

١- فصلت: ٤٦.

٢- أساليب بلاغية: ١٦١.

٣- ينظر: شرح التصريح: ١٧٦/١.

٤- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣١/١.

٥- ينظر: مواهب الفتاح: المغربي (ضمن شروح التلخيص): ٢٧٥/١، وعلم المعاني: (الجندي): ٧٥.

٦- ينظر: أساليب بلاغية: ١٦١ وما بعدها، وعلم المعاني: (عتيق): ١٣٣، والبلاغة فنونها وأفنانها: ٢٠١-١٩٩/١.

٧- القارعة: ١١.

٨- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٨٨.

٩- الهمزة: ٦-٤.

يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ^(١)، أي: فهو يئوس قنوط، ومنه أيضاً، قوله تعالى: [مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا]^(٢)، أي: عمله لنفسه واساءته عليها^(٣).

إذا وقع بعد القول وما اشتق منه نحو قوله سبحانه حكاية عن زوج سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾^(٤)، أي: أنا عجوز، فحذف المُسْنَدُ إِلَيْهِ (المبتدأ)؛ لأنها لما سمعت بشارة الملائكة لها بغلام عجبت من أمرهم، واستعدت أن تلد بعد بلوغها حد اليأس^(٥).

ضيق المقام عن إطالة الكلام إما لتوقع كقول الشاعر:
قَالَتْ لِي كَيْفَ: أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهَرٌ دَائِمٌ، وَحُزْنٌ طَوِيلٌ
أي: أنا عليل. والمقام يقتضي عدم ذكر المُسْنَدِ إِلَيْهِ (المبتدأ) لشدة ألم الشاعر، وهمه^(٦). وهذا السياق يصلح أن يكون للذي قبله في (ت)، أو للخوف من فوات الفرصة^(٧)، كقولك: للصَّيَّاد: غزال. أي: هذا غزالٌ.

تعيَّن المُسْنَدُ إِلَيْهِ (المبتدأ) لدى المخاطب، بمعنى أن المُسْنَدَ لا يصلح إلا له، حقيقة أم ادعاء^(٨)، كقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٩)، فالسرُّ في طيِّ المُسْنَدِ إِلَيْهِ (المبتدأ)، هذا كون المُسْنَدِ لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى، فهو هنا متعيَّن حقيقة. ولا يكون إلا له بقرينة العقل والحضور^(١٠).

١- فصلت: ٤٩.

٢- فصلت: ٤٦.

٣- ينظر: شرح التّصريح: ١٧٥/١ - ١٧٦.

٤- الذاريات: ٢٩.

٥- ينظر: علم المعاني؛ (طبل): ١٩٤، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٨٩.

٦- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٤، والبلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٢٢١، وعلم المعاني: (بسيوني): ٨٨/١.

٧- ينظر: علم المعاني؛ (عتيق): ١٣٥، ومختصر البلاغة: ٢٧.

٨- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٤، والابيضاح في علوم البلاغة: ٣١/١، وشروح التلخيص: ٢٧٧/١ وما بعدها، والبحث البلاغيّ عند العرب ١٦٣ وما بعدها، وعلم المعاني (طبل): ٩٧.

٩- الرعد: ٩.

١٠- ينظر: علم المعاني (بسيوني): ٨٩/١، والبلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٢٢١.

تعجيل المسرة^(١)، وذلك إذا كان المُسندُ أمراً محبوباً تتوقعه النفس وتتوق إليه، كقولك لصديقك بعد ظهور النتيجة: ناجح، أو: الأول، أي: أنت ناجح، أنت الأول. فتحذف المُسندَ إليه ليتبادر بالبشرى والمسرة^(٢).

وهناك أغراض آخر منها: إنشاء المدح، أو الذم، أو الترحم، أو لغرض التعجب، أو اقتضاء الحاجة إلى الإنكار^(٣)... وغيرها من الدلالات والأغراض الفنيّة الأخر التي تقتضي حذف المُسندِ إليه (المبتدأ) وطيه من الجملة.

وما يعيننا من ذلك حذف المُسندِ إليه (المبتدأ) في الجملة في الصحيفة السجادية، وما يؤدّيه من دلالات ومعاني، فقد حذف المبتدأ في (٢٢)^(٤) اثنين وعشرين موضعاً؛ لأسباب وأغراض معنويّة كثيرة، منها:

- للدلالة على تعين المُسندِ إليه على وجه التّجلي الحقيقي:

حذف المُسندِ إليه (المبتدأ) في الصحيفة السجادية؛ للدلالة على أنه ظاهر

متعين على الحقيقة وانحساره بالمسند، لحضوره، كما في دعائه عليه السلام:

- (سُبْحَانَكَ مَوْضِعُ كُلِّ شَكْوَى. سُبْحَانَكَ حَاضِرُ كُلِّ مَلَأٍ. سُبْحَانَكَ

عَظِيمُ الرَّجَاءِ...) ^(٥).

- (خَالِقُ لَا نَظِيرَ لَهُ، وَاحِدٌ لَا نِدَّ لَهُ... وَالْأَوَّلُ بِلا زَوَالٍ، وَالْدَائِمُ بِلا

فَنَاءٍ، وَالْقَائِمُ بِلا عَنَاءٍ...) ^(٦).

ففي المثالين - في الجمل جميعاً - عمد عليه السلام إلى طي المُسندِ إليه

من الجمل جميعاً لدلالة السّياق وتقديره على الجُملة في المثال الأوّل

(أنت)، بقرينة (كاف) الخطاب، في (سبحانك)، وفي الثّاني (هو)، أو

١- تنظر مفتاح العلوم: ٨٤، وحاشية الدسوقي على مختصر البلاغة؛ التفازاني؛ (ضمن شروح التلخيص): ٢٨١/١ وما بعدها، والبحث البلاغي عند العرب: ١٦٢-١٦٣.

٢- ينظر: علم المعاني (طبل): ٩٧، وعلم المعاني (الجندي): ٧٧.

٣- مفتاح العلوم: ٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣١/١ وما بعدها، وشرح التلخيص: ٢٧٥/١ وما بعدها، والبلاغة فنونها وأفنانها: ٩٩/١ وما بعدها، وأساليب بلاغيّة: ١٦٣.

٤- الصّحيفة السّجادية: ١٢، ١٦، ٢٠، ٢٤، ٥٧، ٧٨، ٨٣، ١٢٦، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٠٩.

٦- المصدر نفسه: أ: ٢١١.

(أنت)، وذلك للدلالة على تعيينه تعيناً حاضراً على الحقيقة المتجلية في أعماق نفسه ﷺ بشهادة العقل، وبدليل الحضور الدعائي فالمراد منه ﷺ إظهاره من جهة الحذف فكان أجلى وأظهر، والنطق به من جهة الصمت فكان أحلى وأفصح وأنطق. ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْنَدَ لَا يَكُونُ إِلَّا لَهُ، ببرهان أوصافه الثبوتية والسلبية بالنفي.

ولعل في هذا الحذف المتعين للمسند إليه فائدة دلالة أخرى، وهي.

- الدلالة على تركيز الدلالة في المسند:

إذ إن حذف المسند إليه (المبتدأ) قد أدى إلى إجلاء المسند الظاهر (الأخبار) وتقريره في النفس من طريق تسليط ضوء الدلالة عليه من خلال اكتفاء تركيب الجملة وقيامها به وارتكاز معناها عليه، زيادة في المدح والثناء. وقد ساعد الحذف ذلك أيضاً على تكوين جنس صوتي وإيقاع توافقي في (خالق لا نظير له واحد لا ند له)، فهما على وزان صوتي تناغمي واحد، وكذلك (والدائم بلا قضاء، والقائم بلا عناء).

- حذفه للدلالة بناءً على الظاهر بحذف ما لا ضرورة له:

وذلك بتوفر ما يغني عن ذكره لظهوره احترازاً عن العبث في بناء الجملة ومحافظة على بلاغية التركيب كما إذا وقع المسند إليه بعد (الفاء) المقترنة بجواب الشرط كما في دعائه ﷺ:

- (اللَّهُمَّ إِنْ تَشَأْ تَغْفِرْ عَنَّا فَبِفَضْلِكَ، وَإِنْ تَشَأْ تُعَذِّبْنَا فَبِعَذَابِكَ...) (١).

- (فَمَنْ غَفَرْتَ لَهُ فَبِطَوْلِكَ، وَمَنْ رَضَيْتَ عَنْهُ فَبِفَضْلِكَ...) (٢).

فقد حذف ﷺ المبتدأ الواقع بعد (الفاء) في جواب الشرط في الجمل الأربع في المثالين؛ للمحافظة على نسق الصياغة الفنية للكلام؛ وذلك لتوفر ما يدل عليه في الشرط، والتقدير: (إن تشأ تغفو عنا فالتغفو عنا فبفضلك وإن

١- المصدر نفسه: ٣١.

٢- المصدر نفسه: ٩٦.

تشأ تعذبنا فالعذاب بعدك)، (فمن غفرت له فالفجران بطولك ومن رضيت عنه فالرضا بفضلك).

إنَّ الحذف هنا من أجل الكلام وبلاغته التركيبية نفسها، ولا سبيل إلى غرض المتكلم^(١) سوى الاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، استغناءً بحذف ما لا ضرورة لذكره من أجل اكتساب الكلام قوة وروعة وجمالاً، فضلاً عن القيمة البلاغية للجملة بحذف ما لا داعي له.

ثمَّ إنَّ الاكتفاء بمقيّد المُسند (الجارّ والمجرور)، وحذف المُسند إليه فيه من سرعة التّحقق والرّغبة ما لا يخفى حتّى كأنّه ﷺ عندما ينطق بالفعل الشرطيّ، وكأنّ قيده متحقق لا محالة.

- الدلالة على الاختصار:

كما في دُعائه ﷺ:

- (سَلَامٌ دَائِمٌ الْبَرَكَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ...) (٢).

فقد حذف ﷺ المُسند إليه وتقديره: (هي) تبعاً لاستعمال القرآن الكريم: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ (٣)، حذفه لقريضة النصّ عليه المغنيّة عن ذكره. ابتغاء الاختصار.

حذف المُسند إليه إذا كان فاعلاً:

ذكر النّحويون أن حذف الفاعل يطرد في مواضع، فقد ذكر الأزهري (ت ٨٠٥هـ) إجازة الكسائي لحذفه إذا دلّ عليه دليل ومتابعة السّهيلي له. ثمّ ذكر أنّ حذفه - الفاعل - يكون: (في أربعة مواضع في باب نائب الفاعل نحو: [قُضِيَ الأَمْرُ] (٤) أو في الاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا هند وفي أفعال بكسر

١- ينظر: أسرار البلاغة؛ الجرحاني: ٣٦٧-٣٧٨.

٢- الصّحيفة السّجّاديّة: ١١٣.

٣- الفجر: ٥.

٤- هو: ٤٤.

العين في التعجب إذا دلَّ عَلَيْهِ متقدم مثله نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(١) وفي المصدر نحو: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾^(٢)، وقال الزرقاني بقي عَلَيْهِ موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكَّد بالنَّون^(٣). وقال الشَّيْخ ياسين العلمي بقي سادس (وذلك إذا قام مقامه حالان نحو فتلقفها رجل رجل والأصل فتلقفها النَّاس رجلًا رجلًا فَحُذِفَ الفاعل وأُقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد... وسابع وهو نحو ما قام وقعد إلا زيد لأنَّه من الحذف لا من التنازع لأنَّ الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عَنْهُ وإنما هو منفي عن غيره مثبت له)^(٤).

وما يَعْنِيَنَّ من ذَلِكَ هو باب نائب الفاعل، فقد ذهب النُحَوِيُّونَ إِلَى أَنَّ الفاعل قَدْ يُحذف من الجُمْلَةِ الفعلية بعد أن تتحوَّل بنية الفعل الدَّاخِلِيَّة. فيكون الفعل مبنياً للمجهول بعد أن كان مبنياً للمعلوم، ويقوم مقام الفاعل المحذوف المفعول به، إذا كان الفعل متعدياً. أو الظَّرْفُ أو الجارَّ والمجرور أو المصدر إذا كان الفعل لازماً ويأخذ جميع أحكامه النُّحَوِيَّة ويسمَّى الاسم المرفوع بـ(نائب الفاعل)، أو المفعول الَّذِي لَمْ يسمَّ فاعله^(٥).

بيد أن مسألة نيابة الفاعل لَمْ تأخذ مجرياتها النُّحَوِيَّة تلك عند قسم من الباحثين المحدثين كالذَّكتور أحمد الجواري^(٦)، والذَّكتور مهدي المخزومي^(٧)، والذَّكتور إبراهيم السَّامرائي^(٨).

١- مريم: ٣٨.

٢- البلد: ١٤-١٥.

٣- شرح التصريح عَلَى التوضيح: ٢٧٢/١. وينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزَّركشي: ١٤٣/٣ وما بعدها.

٤- حاشية ياسين العلمي: ٢٧٢/١. وينظر: التَّأْوِيل النُّحَوِيَّ في القرآن: ٢٣٢/١ وما بعدها.

٥- الأصول في النُّحو: ٧٦-٧٧، والمرتجل: ١١٩، وشرح شَذُور الذهب: ١٦٠-١٦٤، وفي النُّحو العربي، نقد وتوجيه: ٤٥-٤٩.

٦- ينظر: نحو الفعل: ٨٨-٩١.

٧- ينظر: في النُّحو العربي نقد وتوجيه: ٤٥-٤٩.

٨- ينظر: النُّحو العربي نقد وبناء: ٩٠-٩١، والفعل زمانه وأبنيته: ٩٣ وما بعدها.

فالأستاذ الجوارِّي يرى أنَّ (قضية النيابة عن الفاعل قضية مصطنعة، متكلّفة، توقّع الدارسين في تعقيد لا موجب له، وتحملهم على تصوّر حال لم يقصد إليها منشئ الكلام)^(١)، والأستاذ المخزومي يذهب إلى التسوية بين الفاعل ونائبه، ويدعو إلى التّخلص من باب نائب الفاعل قال: إذا (انتهينا إلى أن المسند إليه في الجملة يُسمّى فاعلاً سواء كان الفعل مبنياً للمعلوم... أم مبنياً للمجهول، تخلصنا من أفراد باب مستقل لما يسمونه النائب عن الفاعل؛ فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضاً، وهو لم يصدر عنه الفعل بل تلبّس به تلبّساً، وهو فاعل لغوياً يترتب عليه كلّ ما يترتب على الفاعل...)^(٢).

أمّا السّامرائي فيذهب إلى القول: (وعندي ان النائب عن الفاعل مادّة واحدة وكلاهما مسند إليه وليس الفعل الذي اسموه بـ(المبني للمجهول) إلّا بناءً من أبنية الفعل، وأنت لن تستطيع أن تجد فرقاً بين (كُسر) و(انكسر)^(٣). وقد اعتمدوا في ذلك على أساس أن الفعل المبني للمجهول يتساقق مع الفعل المطاوع، إذ إن: (بناء (فعل) و(انفعال) واحد في أداء المعنى)^(٤). فإذا قلنا: (انكسر الزجاج،... وكُسر الزجاج)، (ظهر لنا أن المسند إليه في كلّ منهما فاعل، فلم نكد نحسّ بالفرق بينهما، فكلاهما مما لا إرادة له ولا اختبار، وكلاهما مما قام بالفعل قياماً اضطرارياً، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل، ولكنهم مع ذلك يسمونه المسند إليه في الجملة الاولى فاعلاً، ويسمون في الجملة الثانية نائباً عن الفاعل، وهي تسمية فرضها المنهج العقلي عليهم فرضاً، أمّا المنهج (اللغوي) فيسوي بينهما، لأنّ كلاّ منهما مسند إليه)^(٥).

١- نحو الفعل: ٨٩.

٢- في النّحو العربي نقد وتوجيه: ٤٦-٤٧.

٣- النّحو العربي نقد وبناء: ٩١.

٤- المصدر نفسه: ٩١.

٥- في النّحو العربي نقد وتوجيه: ٤٧، والمباحث اللّغويّة في العراق؛ مصطفى جواد: ١٧-١٨.

والحقيقة أن ثمة فرقاً بين الفاعل ونائبه، صحيح أنهما مسند إليه من الناحية اللغوية في طبيعة تركيب الجملة الفعلية باعتبارهما أحد ركنيها، مع تحول المفعول إلى موقعية الفاعل وحلوله محله واتخاذها وصف العمدة بعد أن كان فضلة، ولكنهما من الناحية المعنوية والدلالية مفترقان، فإن المسند إليه في الجملة المبنية للمجهول، (الفاعل) فيها محذوف فهي معدومة الفاعل وليست معدومة الإسناد وركنه المسند إليه^(١)، ثم أيضاً الاختلاف الحقيقي بين صيغتي الفعل وبنيته التحويلية الداخلية، من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، وكذلك أن الفعل الذي لم يسم فاعله يتباين مع الفعل المطاوع دلاليّاً (فبينما تتضمن صيغة الفعل المبني للمجهول معنى الفاعلية لا تتضمن مثل هذا المعنى صيغة الفعل العاكس ففي جملة (كُسر الكأس) مثلاً يستفاد أن هناك فاعلاً معنوياً (أي كاسر في هذه الحالة) خارجاً عن نطاق الجملة. أما في جملة (انكسر الكأس) مثلاً فلا يستفاد أن هناك مثل هذا الفاعل المعنوي والدليل على هذا أن جملة مثل (انكسر الكأس بنفسه) يمكن قبولها أكثر مما يمكن قبول جملة مثل (كُسر الكأس بنفسه)^(٢) فهناك إذن: فرق بين صيغة (فعل) التي يستفاد منها دافع خارجي وبين صيغة (انفعل) المطاوع الذي يبدو فيه الأمر إن الفعل كأنه حصل ذاتياً^(٣).

إن حذف الفاعل ونقل الجملة إلى ما لا يسمّى فاعله هو الأصل في اللغات السامية بخلاف اللغات الهندية والإيرانية والغربية^(٤). (والعربية تميل إلى التخصص فلا تجعل صيغتين بمعنى واحدة كما هو واضح في استعمالاتها وقد خصت كل صيغة باستعمال ومعنى. ألا ترى أنه يمكن أن يكتفى بالفعل اللازم المبني للمجهول والجار والمجرور فيقال: (جلس في

١- ينظر: التطور النحوي؛ برجستراسر: ١٤٠.

٢- دراسة التعديّة والسببية والبناء للمجهول؛ جورج نعمة سعد: ١٢-١٣.

٣- ينظر: معاني النحو: ٥٠٤/٢.

٤- ينظر: التطور النحوي؛ برجستراسر: ١٤١.

الحديقة) وَ (ذُهبَ إِلَى خالِد) ولا يمكن أن يستعمل نحو هَذَا الاستعمال في (انفعل) مما يدل عَلَى اختلاف بينهما^(١) يعقبه ناتج الاختلاف الظاهر بين الفاعل ونائبه.

وقد ذكر علماء العربيّة - نحويون وبلاغيون - أَنَّ الْأَسْبَابَ الَّتِي تدعو المتكلم إِلَى حذف الفاعل، وبناء الفعل للمجهول كثيرة متعدّدة، ولكنها عَلَى ذَلِكَ لا تخلو إمّا أن تكون لسبب لفظي، أو معنوي.

فمن الْأَسْبَابِ اللَّفْظِيَّةِ^(٢): المحافظة عَلَى السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: (من طابت سريرته حُمدت سيرته)، أو لإقامة النّظم وتصحيح الوزن، كقول الأعشى^(٣).

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَعُلِّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

أو لقصد الإيجاز والاختصار في العبارة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٤)، أي: بمثل ما عاقبكم المعتدي به، ولما كان في الكلام قرينة تدلّ عَلَى الفاعل، فقد اقتضت البلاغة حذفه مراعاةً للإيجاز^(٥). أمّا الْأَسْبَابُ الْمَعْنَوِيَّةُ فهي كثيرة، كالعلم به^(٦)، نحو قوله جلّت قدرته: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾^(٧)، أي: خلق الله الإنسان. أو للجهل به كـ(سُرِقَ المتاع)^(٨)، إِذَا لَمْ تَعْلَمْ فاعله ولم تستطع تعيينه، أو لقصد تعظيمه

١- معاني النحو: ٥٠٥/٢.

٢- ينظر: شرح المفصل: ٦٩/٧، وشرح قطر الندى: ١٨٧، وشرح التصريح: ٢٨٦/١، وشرح الاشموني: ٦١/٢، وحاشية الصّبان: ٦١/٢، وحاشية الخصري: ١٦٧/١.

٣- ديوان الأعشى: ٥٧.

٤- النحل: ١٢٦.

٥- ينظر: علم المعاني؛ (عتيق): ١٣٧.

٦- ينظر: شرح ابن النّاطم: ٢٣١، وشرح شذور الذهب: ١٦٠، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١٤٤/٣، وجمع الهوامع: ١١٦/١.

٧- النساء: ٢٨.

٨- ينظر: أسرار العربية: ٨٨، والمرتجل: ١١٩، وشرح قطر الندى: ١٨٧.

فِيصَانُ اسْمُهُ عَنْ أَنْ يَقْتَرْنَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فِي الذِّكْرِ نَحْوُ: (خُلِقَ الْخَنْزِيرُ)^(١)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٢)، (فَإِنَّ فِي سِتْرِهِ تَعْظِيماً لِلْفَاعِلِ الَّذِي يَأْمُرُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ)^(٣)، أَوْ لِتَحْقِيرِهِ بِصَوْنِ لِسَانِهِ عَنْ أَنْ يَجْرِيَ بِذِكْرِهِ وَيَقْرَنَهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (أَذِي فَلَانٍ)، إِذْ عَظُمَ وَحَقَّرَ مِنْ آذَاهُ^(٤)، أَوْ لِلْخَوْفِ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (كُسِرَ الْبَابُ)، إِذْ عَرَفْتَ الْفَاعِلَ وَلَمْ تَذْكُرْ خَوْفاً مِنْهُ أَوْ خَوْفاً عَلَيْهِ^(٥). أَوْ لِقَصْدِ اسْتِهَاْمِهِ بِأَنْ لَا يَتَعَلَّقَ غَرَضُ الْمُتَكَلِّمِ بِذِكْرِ هُوَ بَعِينُهُ^(٦)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٧)، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾^(٨)، فَقَدْ حُذِفَ الْفَاعِلُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ وَتَفِيدُ الْأَفْعَالُ (ذَكَرَ، وَتَلَيْتَ، حَيَّيْتُمْ) لِلْمَجْهُولِ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِذِكْرِ. وَلَوْ ذَكَرَ لَتَوَهَّمُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مُخْتَصٌّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ^(٩). وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(١٠) فِي مَدْحِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ.

فَبَنَى الْفَعْلَيْنِ (يُغْضِي، وَيُكَلِّمُ) لِلْمَجْهُولِ وَحُذِفَ الْفَاعِلُ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ مَرَادِ

١- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٤، وشرح المفصل: ابن يعيش: ٦٩/٧، وهمع الهوامع: ١/١٦١، وعلم المعاني: عتيق: ١٣٨، وجامع الدروس العربية: ٢/٢٥١.

٢- هود: ٤٤.

٣- معاني النحوي: ٤٩٣/٢. وينظر: البرهان في علوم القرآن: الزركشي: ١٤٤/٣.

٤- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٧٠/٧، وفي البنية والدلالة: ١٢٤، والنحو الوافي: ٩٧/٢.

٥- ينظر: همع الهوامع: ١/١٦١، ومعاني النحو: ٤٩٣/٢، وفي البنية والدلالة: ١٢٣، وعلم المعاني: (عتيق): ١٣٩.

٦- ينظر: شرح قطر الندى: ١٨٨، وهمع الهوامع: ١/١٦١، ومعاني النحو: ٤٩٢/٢، وعلم المعاني: (الجندي): ٧٨.

٧- الانفال: ٢.

٨- النساء: ٨٦.

٩- ينظر: معاني النحو: ٤٩٢/٢، والبلاغة فنونها وأفنانها: ٢٠٣/١.

١٠- ديوان الفرزدق: ١٧٨-١٧٩.

المتكلم بذكره؛ لأنَّ معرفة ذات المغي، فَضْلاً عن تعظيمه لا تعني السّامع^(١).
ومن الأسّباب المهمّة لحذف الفاعل، أيضاً تركيز انتباه المتلقي على
الحدث بغض النظر عن تلبّس به أو صدر منه (محدثه)^(٢)، وقد تنبّهت على
هذه السّمة الدّليّة والفائدة المعنويّة التي تعطيها هذه الظّاهرة (حذف
الفاعل) الدّكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) اثناء معالجتها بعض
وجوه الإعجاز البياني للقرآن الكريم، إذ لفت انتباهها - وهي تستقري
الآيات الكريمة التي تتحدّث عن يوم القيامة ومشاهدها - أنّها جميعاً قد
استغنت عن ذكر الفاعل؛ إمّا ببناء الفعل للمجهول، أو بإسناده إلى غير
فاعله مطاوعة أو مجازاً^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ
وَاحِدَةٌ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾^(٤)، فالآيتان الكريمتان
قد استغنتا عن ذكر الفاعل ببناء الفعل للمجهول في (نَفِخَ، حُمِلَت، دُكَّتَا)
من أجل تركيز الدّلالة على الأحداث الواقعة والعناية بها من دون سواها^(٥).
وغيرها من الأغراض التي تماثل ما ذكرته في حذف المُسند إليه (المبتدأ) تبعاً
لمقتضيات السّياق.

وما يُعْنِينَا مِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْفَاعِلِ فِي الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ
السَّجَادِيَّةِ ودلالته الخاصّة في سياقة، فقد حُذف الفاعل في النّصّ السّجاديّ
وبُني الفعل فيه للمجهول في (١٢٦)^(٦) ستة وعشرين ومئة موضع. وكان
ذَلِكَ الحذف منتجاً أهدافاً دلاليّة متعدّدة، منها:

- ١- (٧) ينظر: علم المعاني؛ (عتيق): ١٣٩، وعلم المعاني (الجندي): ٧٨.
- ٢- ينظر: الإعجاز البياني للقرآن، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي): ٢٢٢-٢٢٤.
- ٣- ينظر: المصدر نفسه. و: الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربيّة: ١٣٧.
- ٤- الحاقّة: ١٣.
- ٥- ينظر: الإعجاز البياني للقرآن: ٢٢٤، والأسس النفسيّة لأساليب البلاغة العربيّة: ١٣٧، والبلاغة فنونها وافنانها: ٢٠٣/١.
- ٦- الصّحيفة السّجاديّة: ١٢، ١٣، ٢٧، ٣٩، ٤٢، ٥١، ٥٤، ٦١، ٦٧، ٧٤، ٧٦، ٨٩، ٩١، ٩٧، ٩٩، ١٠٤، ١٠٦، ١١٣، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٧٠، ١٦١، ١٧١، ١٧٥، أ: ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٥٦.

ـ الدَّلالة عَلَى عدم اقتضاء غرض لذكره:

وحذف الفاعل في الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة؛ لعدم تعلق غرض بذكره، كثير كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:

ـ (فَلَكَ الْحَمْدُ مَا وَجِدَ فِي حَمْدِكَ مَذْهَبٌ، وَمَا بَقِيَ لِلْحَمْدِ لَفْظٌ تُحْمَدُ بِهِ...) (١).

ـ (إِنَّكَ أَكْرَمُ مَنْ رُغِبَ إِلَيْهِ وَأَكْفَى مَنْ تَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَأَعْطَى مَنْ سُئِلَ مِنْ فَضْلِهِ...) (٢).

ـ (وَعُرِفَتِ الْهَدَايَةُ مِنْ عِنْدِكَ...) (٣).

ففي المثال الأول حذف الفاعل عَلَيْهِ السَّلَام في جملتين (ما وجد... تحمد به) لعدم تعلق اقتضاء يستدعي ذكر الفاعل؛ لذلك عدل عَنْ الإفصاح به، لئلا يكون الفعل مختصاً بالفعل من دون سواه فأشعر بذلك إطلاقه وعدم انحصاره بمن أوجد المذهب وبمن حمده سبحانه وتعالى. والذي يعني به هنا عَلَيْهِ السَّلَام قصد الحمد والثناء مدة وجود المذهب ومدة وجود لفظ الحمد. ولذلك حذف الفاعل وبنى فعله للمفعول وجعل المفعول متصفاً بالحدث؛ لعدم تعلق غرض يدعو لذكره.

وكذلك الأمر في المثالين الآخرين. فقد حذف الفاعل في المثال الثاني في ثلاث جمل (رُغِبَ إِلَيْهِ، وتَوَكَّلَ عَلَيْهِ، وسُئِلَ)، وفي المثال الرابع (عُرِفَتْ)، لعدم تعلق غرض يستلزم ذكره، أي: الفاعل، فالحق - هنا - إطلاق الفاعل وتعميمه لا تقييده وتحديد به معنى معلوم؛ حَتَّى لا يكون الفعل واقعاً مِنْهُ متصفاً بِهِ من دون غيره؛ لأنَّ الغرض المقصود بيان حقيقة كرم البارئ - عزَّ وجلَّ - بـ (أفعل) التفضيل عَلَى رغبة من رغب إِلَيْهِ الراغبون وكفايته

١- المصدر نفسه: ١١٩.

٢- المصدر نفسه: ١٢٥.

٣- المصدر نفسه: ١٣١.

للتوكل عَلَى توكل من توكل عليه. وعطائه للسؤال. وفي المثال الثالث القصد مِنْهُ معرفة الهداية لا من عرفها لئلا تكون الهداية معروفة من قبله حسب من دون غيره. فحذف الفاعل وحول فعله لما لَمْ يسم فاعله لعدم تعلق غرض لذكره وموجب للإعراب عنه.

- حذف (المسند إليه) الفاعل للدلالة عَلَى تركيز العناية في الحدث:

حذف الفاعل (المسند إليه) في الصحيفة السَّجَّادِيَّة لتركيز الاهتمام في الحدث بقطع النَّظر عن تلبَّس بِهِ أو صدر عَنْهُ، وهذه الدلالة هي الأغلب في نصوص الصحيفة السَّجَّادِيَّة كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام في يوم عرفة:
- (أَنْتَ الَّذِي لَا تُحَدُّ فَتَكُونُ مَحْدُودًا. وَلَمْ تُمَثَّلْ فَتَكُونِ مَوْجُودًا...
سُبْحَانَكَ لَا تُحَسُّ. وَلَا تُجَسُّ. وَلَا تُمَسُّ. وَلَا تُكَادُ. وَلَا تُمَاطُ. وَلَا تُنَازَعُ. وَلَا تُجَازَى. وَلَا تُمَارَى. وَلَا تُخَادَعُ. وَلَا تُمَأكَرُ...)^(١).

- (لَمْ يُشَارَكَ فِي الْإِلَهِيَّةِ. وَلَمْ يُظَاهَرْ فِي الْوَحْدَانِيَّةِ...)^(٢).
- (أَنْتَ الْوَاحِدُ بِلَا شَرِيكَ. وَالْمَلِكُ بِلَا تَمْلِيكَ. لَا تُضَادُّ فِي حُكْمِكَ. وَلَا تُنَازَعُ فِي مُلْكِكَ...)^(٣).

في المثال الأوَّل حذف عَلَيْهِ السَّلَام الفاعل في اثنتي عشرة جملةً، وحول بنية الفعل فيها إِلَى المجهول؛ لتركيز الدلالة في الحدث ونفيه، والخطاب متوجه للبارئ جَلَّ شَأْنُهُ، فهو عَلَيْهِ السَّلَام لا عِلَاقَةٌ لَهُ بالفاعل بله التَّفكير بِهِ وفي غيره؛ لأن هَذِهِ الأحداث (الأفعال) لا تصلح أن تنسب لأصحابها في مقابل الحضرة الإلهية. فَضْلًا عَنْ الاستطاعة في الإتيان بها، وإذا كان الأمر كذلك فالأحرى طَيِّ الفاعل وإبعاده عَنْ حدثه، لتركيز العناية الدلالية في الحدث وإطلاق نفيه عَنْهُ - سبحانه - ولو ذكر فرضاً الفاعل ولم يبين الفعل للمجهول؛

١- المصدر نفسه: ١٣١.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٢١.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٢٩. ولزيد من الامثلة ينظر: ١٢٨، ١٣٠، ١٤٥، ١٤٨، ١٧٥.

لأشعر أن هَذِهِ الأحداث تجوز عَلَيْهِ - سبحانه - حاشاه، فهو ليس كمثله شيء، ولخرج عَنْ سياقه، وهو سياق توحيد وتنزيه.

وكذلك الأمر في المثالين: الثاني والثالث، إذ حذفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الفاعل وبني الفعل للمجهول، لَأَنَّ جُلَّ اهتمامه عَلَيْهِ السَّلَامُ تركيز العناية في الحدث ونفيه - دون فاعله - في نفي حدث المشاركة والمظاهرة والمضادة والمنازعة لَهُ - سبحانه - في الإلهية والوحدانية وفي الحكم والملك، لا من يشاركه في الإلهية ويظهره في الوحدانية ويضاده في حكمه وينازعه في ملكه سبحانه؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مستحيل عَلَى أيِّ خلق، فكان الغرض من ذَلِكَ هو تركيز الدلالة عَلَى الحدث مَعَ نفيه من دون اعتبار عَمَّن سواه. وقد ساعد أيضاً هَذَا الحذف في إقامة التناسب الإيقاعي بين الجمل كما في (لا تضاد في حكمك ولا تنازع في ملكك)، فكلُّ منهما متساوية في عدد الحروف والأصوات مَعَ إضفاء طابع الدلالة، والغرض تركيز الدلالة عَلَى الحدث ومعناه.

- حذفه للدلالة عَلَى تعظيمه:

وحذف الفاعل في الصحيفة السجادية؛ للدلالة عَلَى تعظيمه، وذلك بصون الذكر عَنْ أن تسند إِلَيْهِ الأفعال كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (يَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ...) (١).

- (السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى فَضْلِكَ الَّذِي حُرِّمْنَا، وَعَلَى مَا ضٍ مِنْ بَرَكَاتِكَ

سُلْبِنَاهُ...) (٢).

- (يَا أَكْرَمَ مَدْعُوٍّ وَيَا مَنْ لَا يُرَدُّ سَائِلُهُ، وَلَا يُخَيَّبُ آمِلُهُ، يَا مَنْ بَابُهُ

مَفْتُوحٌ لِدَاعِيهِ...) (٣).

- (وَمَا حَقُّ مَنْ اعْتَصَمَ بِحَبْلِكَ أَنْ يُخْذَلَ، وَلَا يَلِيقُ بِمَنْ اسْتَجَارَ بِغَيْرِكَ

أَنْ يُسَلَّمَ أَوْ يُهْمَلَ...) (٤).

١- المصدر نفسه: ١٣.

٢- المصدر نفسه: ١٢٢.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٣٧.

٤- المصدر نفسه: أ: ٢٥٦.

ففي المثال الأول استبعد عليه السلام عَنْ أن يسند فعل الظلم للعدل - جلّ شأنه - فحذف الفاعل تنويهاً وبنى الفعل للمجهول؛ تعظيماً لفاعله، وجعل الفعل المتعدي (يظلم) فعلاً لازماً والمفعول به متصفاً بعدم الحدث، أي: عدم الظلم، وكذا الأمر في المثال الثاني فقد حذف عليه السلام الفاعل في جملتين (حرمانه... وسلبناه) كرهاً مِنْهُ عليه السلام من أن يسندها إلى فاعلها. تعظيماً لَهُ لأنّ الله سبحانه هو الذي يعطي ولا يحرم وهو الذي يمنح ولا يسلب، فاقتضى الأدب السجاديّ في الدُّعاء أن يحذف الفاعل من هَذِهِ الأحداث تعظيماً لَهُ، وتنزيهاً لشأنه سبحانه.

ويمكن قول ذَلِكَ أيضاً في المثالين الآخرين، إذ إِنَّهُ عليه السلام يعلم علم اليقين أنّ الله سبحانه لا يرد سائله، ولا يخيبه ولا يخذله، ولا يسلمه ويهمله، فاستلزم الأمر من ذَلِكَ حذف الفاعل تعظيماً من أن يتصف بهذه الأحداث ودلالاتها. بدليل أَنَّهُ عليه السلام في الدُّعاء الثالث. بدأ ذكر النداء بـ(أفعل) التّفضيل، وختم بنداء مختصّ بالله سبحانه وتعالى في فتح باب الدُّعاء. (يا من بابه مفتوح لداعيه) فحذف الفاعل تعظيماً لَهُ وبنى الفعل للمفعول؛ لأنَّه المنشئ كره أن تسند معاني أحداث الأفعال لَهُ - سبحانه.

ويمكن القول أيضاً إنّ حذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول قدّ ساعد على تكوين نسق صوتيّ وتكافؤ إيقاعيّ في الأمثلة: الثاني والثالث والرابع، مع مراعاة الفاصلة في نهاية الجمل.

- حذفه للعلم به:

حذف الفاعل في الصّحيفة السّجّاديّة للعلم به، كما في دُعَائِهِ عليه السلام:
 - (واجْعَلْ الْقُرْآنَ وَسِيلَةً لَّنَا إِلَى أَشْرَفِ مَنَازِلِ الْكَرَامَةِ... وَسَبَباً نُجْزَى بِهِ النِّجَاةَ فِي عَرَصَةِ الْقِيَامَةِ...) (١).

- (وَيُسْتَجَابُ لَهَا دُعَاؤُنَا...) (١).
 - (وَوَفِّيْتُ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ...) (٢).
 - (وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مِقْدَارِي حَتَّى أُجْعَلَ مَحَلًّا لِتَقْدِيرِكَ...) (٣).
 - (قَدْ كُشِفَ الْغِطَاءُ عَنْ أَبْصَارِهِمْ...) (٤).
 - (إِلَهِي بِكَ هَامَتِ الْقُلُوبُ الْوَالِهَةُ، وَعَلَى مَعْرِفَتِكَ جُمِعَتِ الْعُقُولُ الْمُتَبَايِنَةُ...) (٥).

ففي المثال الأول جعل عَلَيْهِ السَّلَام الجملة التي وصف القرآن الكريم سبباً مبنية للمجهول بعد أن حذف الفاعل منها لأنَّ الجزاء في يوم القيامة لا يكون إلا من الله - سبحانه وتعالى. ولما كان النصَّ السَّجَّادِي - هو الدعاء - أي: الكلام إلى الله سبحانه، فقد حذف الفاعل وبنى الفعل للمجهول للعلم به؛ ولأنَّه لا يكون من غيره عزَّ وجلَّ.

وكذا الأمر في المثال الثاني فقد حذف عَلَيْهِ السَّلَام الفاعل وبنى الفعل المضارع للمجهول (يُستجاب)؛ للعلم به، فالله سبحانه هو الذي يستجيب الدعاء، ولما كان الخطاب متجهاً إليه سبحانه - حذف الفاعل للعلم به قال تعالى: [ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ] (٦)، وبنى الفعل للمجهول. ثمَّ إِنَّ في المثال علاوةً على دلالته - حذفه للعلم به - دلالة أخرى هي العناية بالمفعول، إذ إِنَّ تحويل المفعول به إلى موقعيّة الفاعل وحذف ما لا حاجة له، فيه عناية بالشئ المذكور من دون المحذوف.

وكذلك في المثال الثالث، فأن الله سبحانه هو الذي يوفي الأنفس بما

١- المصدر نفسه: ١٢٥.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٣٦.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٥٣.

٤- المصدر نفسه: أ: ٢٥١.

٥- المصدر نفسه: ١٦١.

٦- المؤمن: ٦٠.

تكسبه إن خيراً فخير وإن شراً فهو الغفور الرحيم، ولما كان ذلك الأمر لا يكون من سواه والإمام في هيئة الدعاء حذف الفاعل للعلم به، وبني الفعل لما لم يسم فاعله.

وفي الأمثلة الأخيرة عدل الإمام عليه السلام في التركيب عن بنائها للمعلوم، إلى حذف الفاعل وتحويل بنية الفعل فيها إلى المبني للمجهول؛ للعلم بالفاعل، إذ إنَّ الجعل التَّكْلِيفِيَّ للإنسان هو فعل وأمر إلهي، ولما كان الإمام عليه السلام يدعوه -سبحانه وتعالى- حذف الفاعل للعلم به وحول الفعل إلى أن يحدث بطبيعته التَّعْبِيرِيَّة عَنْ المحتمل له والعلق به وهو المفعول به، وكذلك كشف الغطاء عن الأبصار، وجمع القلوب المتباينة، فهذه كلها أفعال ربانيّة؛ لذلك حذف الفاعل عليه السلام؛ لأنّه معلوم وجعل المفعول متصفاً بالحدث للتعبير عنه.

- حذفه لمراعاة التَّنَاسُب السَّجَعِيّ (الصَّوْتِيّ):

ومن الأسباب التي حذف الفاعل لأجلها وبني فعله للمفعول في الصحيفة السَّجَّادِيَّة مراعاة التَّنَاسُب الصَّوْتِيّ بين الفواصل في العبارات كما في دُعَائِهِ عليه السلام:

- (فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَمَتَّعْنَا بِشَرُورَةٍ لَا تَنْفَدُ وَأَيَّدْنَا بِعِزٍّ لَا يُفْقَدُ وَأَسْرَحْنَا فِي مُلْكِ الْأَبَدِ...) ^(١).

فقد ساعد طيُّ الفاعل هنا وتحويل بنية فعله (لا يفقد) للمفعول ساعد على انسجام الفواصل بين الجمل ولو ذكر لانعدم ذلك التَّنَاسُب. ومن ذلك أيضاً قوله عليه السلام:

- (صَلَاةٌ لَا يَنْقَطِعُ مَدْدُهَا. وَلَا يُحْصَى عَدْدُهَا.) ^(٢).

بل فيهما فضلاً عن الدلالة الصَّوْتِيَّة في مراعاة فاصلة الجُمْلَةِ فيهما دلالة على تركيز المعنى والدلالة على الحدث.

١- الصحيفة السجادية: ١٣٠.

٢- المصدر نفسه: ١٣٠.

- حذفه لقصد الاختصار:

وَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ لِقَصْدِ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَكُنْتُ فِي الْمُنْسِيِّينَ كَمَنْ قَدْ نُسِيَ. مَوْلَايَ...) ^(١).

فقد اكتفى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَجْهُولِ، بَعْدَ الْعَدُولِ عَنْ ذِكْرِ الْفَاعِلِ إِلَى حَذْفِهِ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ؛ قَصْدُ الْإِيجَازِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَانِ كَوْنِ الدَّاعِي مِنَ الْمُنْسِيِّينَ عِنْدَ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ ذَلِكَ الْأَمْرُ أَرَدَفَهُ بِفِعْلِ مُسْتَعْنٍ عَنْ الْفَاعِلِ وَحَوَّلَ بَنِيَّتَهُ لِلْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ إِرَادَةً الْإِيجَازِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ اسْتِعْطَافٍ وَإِظْهَارِ تَأَلُّمٍ وَاسْتِرْحَامٍ.

دلالة حذف المسند:

المُسْنَدُ خَبَرًا أَكَانَ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ أَمْ فِعْلًا فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَمْدَةً فِي تَرْكِيبِهَا، وَالْمَحْصَلُ لِلْمُتَحَدِّثِ فَائِدَةٌ لَمْ تَكُنْ عَنْدهُ ^(٢) فِي إِثْبَاتِ شَيْءٍ لَشَيْءٍ، أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ، لِذَا كَانَ ذِكْرُهُ أَصْلًا فِي الْكَلَامِ لِاقْتِضَائِهِ مَثْبِتًا وَمُثْبِتًا لَهُ، أَوْ مَنْفِيًا وَمَنْفِيًا عَنْهُ ^(٣).

فالمُسْنَدُ - خَبَرًا، أَمْ فِعْلًا - لَا يُحْذَفُ فِي السِّيَاقِ إِلَّا لَوْجُودِ قَرِينَةٍ لَفُظِيَّةٍ أَوْ حَالِيَّةٍ مَعَ غَرَضِ بَلَاغِيٍّ وَنَكْتَةٍ دَلَالِيَّةٍ تَسْتَدْعِي الْعَدُولَ عَنْ ذِكْرِهِ وَتَرْجِّحُ حَذْفَهُ ^(٤).

حذف المسند إذا كان خبراً:

ذَكَرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ حَذْفَ الْخَبَرِ يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ وَهُوَ تَقْضِيهِ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ فِي صِيَاقِ الْجُمْلَةِ وَتَرْكِيبِهَا. كَانَ يَكُونُ الْخَبَرُ

١- المصدر نفسه:

٢- ينظر: المتبع في شرح اللّمع: ١/٢٢٤، والطراز: ٢/١٧٨.

٣- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٧٢.

٤- ينظر: كشف المشكل في النحو: ١/٣٢٢-٣٢٣، وشرح المفصل: ابن يعيش: ١/٩٤، وشرح التصريح: ١/١٧٨، وعلم المعاني (بسيوني): ١/١٦٠.

كوناً عاماً^(١) والمبتدأ بعد لولا الامتناعيّة^(٢)، كقوله تعالى: [لولا أنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ] ^(٣)، أي: لولا أنْتُمْ صددتمونا عَنْ الهدى^(٤)، أو أن يكون المبتدأ نصّاً في القسم^(٥)، كقوله سبحانه: [لعمرك إِنْهُمْ فِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ] ^(٦)، أي: لعمرك قسمي^(٧)، أو يكون الخبر بعد معطوف بـ(واو) هي نصّ في المعية^(٨)، نحو: كُلُّ طالب وكتابه. أي: مقترنان. أو أن يكون المبتدأ مصدرّاً وبعده حال لا تصلح أن تكون خبراً، وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر في الدلالة عليه^(٩)، نحو: (تأديبي الغلام مسيئاً)^(١٠).

أَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي من حذف الخبر فهو الجواز، أي: جواز الحذف وعدمه بدليل لفظي، أو حالي يشير إليه^(١١)، وذلك مثلاً عندما يقال لك: مَنْ عندك؟، فتقول: زين العابدين، فزين العابدين، مبتدأ وخبره محذوف جوازاً بدلالة خبر مَنْ عَلَيْهِ، أي: عندي^(١٢).

وقد ذكر علماء العربيّة - نحويون وبلاغيون - مواطن الحذف الجائز بعد أن ذكروا فوائده، وهي تماثل فوائد حذف المُسْنَدِ إِلَيْهِ فاعلاً أكان أم مبتدأً، وقد كان من أهمّها:

قصد الاختصار والاحتراز عَنِ العبث^(١٣): وذلك بعدم ذكر ما لا ضرورة

- ١- (المراد بالكون الوجود المطلق، عدم التقيد بامر زائد عَلَى الوجود...) شرح التصريح: ١٧٨/١.
- ٢- شرح المفصل: ابن يعيش: ٩٥/١، وشرح ابن الناظم: ١٢١.
- ٣- سبأ: ٣١.
- ٤- وينظر: شرح قطر الندى: ١٢٦.
- ٥- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٢/١، وشرح التصريح: ١٧٦/١.
- ٦- الحجر: ٧٢.
- ٧- ينظر: شرح قطر الندى: ١٢٦.
- ٨- ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢٣، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/١، وشرح التصريح: ١٨٠/١.
- ٩- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٩٦/١، وشرح ابن الناظم: ١٢٣، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣-٢٥٤.
- ١٠- ينظر: شرح قطر الندى: ١٢٦.
- ١١- ينظر: كشف المشكل في النحو: ٣٢٢/١، وشرح المفصل: ابن يعيش: ٩٤/١، وعمدة الحافظ وعمدة اللافظ: ٧٩، ومغني اللبيب: ٦٣٠/٢.
- ١٢- ينظر: شرح التصريح عَلَى التوضيح: ١٧٨/١.
- ١٣- ينظر: مفتاح العلوم: ٩٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ٨٠-٨١، وشروح التلخيص: ٣٠٢/٢.

لذكره، إما لضيق المقام أو لإقامة الوزن، أو التّحسر^(١). وهذا من شأنه أن يكسب الأسلوب قوة ويضفي عليه رونقاً وجمالاً دلاليّاً، ويكثر الحذف لهذا الدّاعي إذا ما جاءت الجملة المحذوفة الخبر:

جواباً لاستفهام علم منه الخبر^(٢)، كأن يسأل سائل: مَنْ حبيب الله؟ فتجيب: محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

أو واقعة بعد (إذا) الفجائية - على رأي - من بعدها حرف، وكان الخبر المحذوف يدل على معنى عام يفهم من سياق الكلام^(٣)، نحو: خرجت من المكتبة فإذا عليّ. أي: حاضر لأنّ (إذا) تشعر بالحضور^(٤).

أو معطوفة على جملة اسمية أو معطوفاً عليها اسمية والمبتدان مشتركان في الحكم^(٥)،

نحو: قوله تعالى: [أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا] ^(٦)؛ أي: وظلها دائم^(٧). ونحو قول الشّاعر^(٨):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

فقد حذف الخبر الأوّل لدلالة الثّاني عليه. والتقدير: نحن راضون بما عندنا؛ وذلك لسبب ضيق المقام الذي أصاب الشّاعر من جرّاء هذا الخلاف وعدم استعداد المخاطب لقبول الكلام في الصّلة^(٩).

١- ينظر: علم المعاني (الجندي): ٧٩، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٤٠.

٢- ينظر: شرح المفصل: ٩٤/١، وشرح التوضيح: ١٧٨/١، والبلاغة فنونها وافنانها: ٢٠٤/١.

٣- ينظر: شرح التصريح: ١٧٨/١، والبلاغة فنونها وافنانها: ٢٠٥/١، وعلم المعاني (عتيق): ١٤٠، وعلم المعاني؛ قصي سالم علوان: ١٣١.

٤- ينظر شرح التصريح: ١٧٨/١.

٥- ينظر: شروح التلخيص: ٣/٢.

٦- الرعد: ٣٥.

٧- ينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١/١٣٩. وظاهرة الحذف في الدرس اللّغوي: ١١٩.

٨- البيت في المقاصد النحوية (شواهد العيني): ٥٥٧/٢.

٩- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٩٠، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٤١.

ب. لتربية الفائدة وتكثيرها^(١). ومثلوا لهذا الغرض بقوله تعالى: [فَصَبْرٌ جَمِيلٌ] ^(٢)، عَلَى الرَّغْمِ مِنَ الاحْتِمَالِيَّةِ الَّتِي فِيهِ، وَالتَّقْدِيرِ: فصبر جميل أجمل^(٣).

وفي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ حَذَفَ الْمُسْنَدَ (الخبر) فِي عَشْرِينَ (٢٠)^(٤) مَوْضِعًا، وَكَانَ ذَلِكَ الْحَذَفَ لِأَغْرَاضٍ وَدَلَالَاتٍ كَانَ مِنْهَا:
- حَذْفُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَا يَصْلَحُ إِلَّا لَهُ:

وحذف المُسْنَدَ (الخبر) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ لغيره كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
- (لَكَ يَا إِلَهِي وَحْدَانِيَّةُ الْعَدَدِ. وَمَلَكَةُ الْقُدْرَةِ الصَّمَدِ. وَفَضِيلَةُ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ. وَدَرَجَةُ الْعُلُوِّ وَالرَّفْعَةِ...) ^(٥).

- (فَلَكَ الْعُلُوُّ الْأَعْلَى فَوْقَ كُلِّ عَالٍ. وَالْجَلَالُ الْأَمَجَدُ فَوْقَ كُلِّ جَلالٍ...) ^(٦).
ففي المثال الأول ذكر عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ وَعَيْنَهُ بِالْمُسْنَدِ (الخبر) لكونه مختصاً بهذا الشأن ثم حذف المُسْنَدَ من الجمل التي تلت الجُمْلَةَ الأولى بالعطف ذلك أن المُسْنَدَ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ لغير الله سبحانه وتعالى، والسياق يقتضي ذلك، إذ إنه عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الدُّعَاءِ يَدْعُوهُ مَتَفَرِّعًا وَخَائِفًا مِنْهُ جَلَّ شَأْنُهُ، وَمِنْ ثَمَّ مَلَكَةُ الْقُدْرَةِ الصَّمَدِ، وَفَضِيلَةُ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ، وَدَرَجَةُ الْعُلُوِّ وَالرَّفْعَةِ لَا تَكُونُ لِسِوَاهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَاقْتَضَى الْأَمْرُ حَذْفَ الْمُسْنَدِ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَلَكُونِ الْمُسْنَدِ لَا يَصْلَحُ إِلَّا لَهُ وَلَا يَتَخَطَّاهُ لِغَيْرِهِ.

وكذا الحال في المثال الثاني، فقد حذف عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْنَدَ (لك)؛ لِأَنَّ الْجَلالَ الْأَمَجَدَ

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٨٣/١.

٢- يوسف: ١٨.

٣- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٨٣/١، وشروح التخليص: ١٠/٢.

٤- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٩، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٧٨، ٨٣، ١١٠، ١٢٠، ١٢٦، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٢.

٥- المصدر نفسه: ٧٨.

٦- المصدر نفسه: ١٦٦.

مَعَ اضمحلال كُلِّ جلالٍ تحته لا يصير نسبته لغير صاحبه هو (الله) سبحانه
لذلك استغنى بالمسند إليه. عَنِ الْمُسْنَدِ (الخبر)؛ لَأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ فِي الذِّكْرِ مُتَعَيِّنٌ فِي
الحال مَعَ عدم صحة إضافة الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ إِلَّا لِلَّهِ سبحانه؛ لَأَنَّهُ سَبْحَانَهُ مُخْتَصَّ بِهِ.
- حذفه للدلالة عَلَى توكيد التقرير:

كما في قوله ﷺ:

- (لَا خُلْفَ لِقَوْلِكَ وَلَا تَبْدِيلَ...) (١).

فقد عمد ﷺ لحذف الْمُسْنَدِ مِنَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ المعطوفة عَلَى الأولى في
سياقها -النفي- (ولا تبديل...)، أي: (لك) الجار والمجرور معمول الْمُسْنَدِ
المحذوف خبر (لا) النافية للجنس، حذفه ﷺ زيادة عَلَى الاختصار لدلالة
الجُمْلَةِ الأولى عليه؛ للدلالة عَلَى توكيد الأمر وتحقيق تقريره.

- حذفه لقصد الاختصار والإيجاز:

وَحُذِفَ الْمُسْنَدُ (الخبر) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ؛ لِقَصْدِ الْإِيجَازِ كَمَا فِي
دُعَائِهِ ﷺ:

- (اللَّهُمَّ وَعَلَيَّ تَبِعَاتٌ قَدْ حَفِظْتُهُنَّ وَتَبِعَاتٌ قَدْ نَسِيتُهُنَّ وَكُلُّهُنَّ بِعَيْنِكَ
الَّتِي لَا تَنَامُ...) (٢).

- (وَعِنْدَكَ دَوَاءٌ عَلَّتِي. وَشِفَاءٌ عَلَّتِي، وَبَرْدٌ لَوْعَتِي وَكَشْفٌ كُرْبَتِي...) (٣).
- (وَالْيَا مَفْرُومُ الْمَهْرَبِ...) (٤).

ففي المثال الأول حذف ﷺ الْمُسْنَدَ (علي) فِي الْجُمْلَةِ لدلالة لَفْظِيَّةٍ
وهي ذكره فِي الْجُمْلَةِ الأولى، فَلَمَّا عطف ﷺ الجملَ الَّتِي تلت الأولى اكتفى
بالمسند إِلَيْهِ وحذف الْمُسْنَدَ (علي) متعلق الخبر؛ لدلالة ما قبله عَلَيْهِ بغية
الاختصار فِي صياغة العبارة وتركيب الجملة.

١- المصدر نفسه: ١٨١.

٢- المصدر نفسه: ٨٣.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٤٥.

٤- المصدر نفسه: ٥٧.

وكذلك الحال في المثالين الأخيرين، فقد استغنى عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ الْمُسْنَدِ (وعندك)، في المثال الثاني (وإليك) في المثال الثالث - متعلق الخبر - في الجمل التي تلت الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ الْأُولَى التي ذكر فيها المسند، حذفه لقصد الإيجاز لوجوده قرينة لَفْظِيَّةٌ تدلُّ عَلَيْهِ وتشير إليه. ولتعديل الصياغة التركيبية في الْجُمْلَةَ إذ إنه لو ذكره لانتفى الإيجاز وأصبحت العبارة مملّة ساذجة، فلمّا حذفه زاد من التّركيب قوة ومن الصياغة رونقاً وجمالاً.

حذف جملة جواب الشرط أو جزائه :

ذكرنا في مبحث التّمهيد أنّ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ -وكما عرفها النّحويون- عبارة عَنْ جملتين أرتبطت إحداها بالأخرى بأداة شرط، وصارتا جملة واحدة تعبر عَنْ مضمون الجملتين^(١)، تسمّى الأولى منهما (فعل الشرط)، أمّا الثانية فتسمّى جواب الشرط أو جزاءه^(٢)، نحو: إن جاء محمدٌ جئتُ.

وقد ذكر النّحويون أنّ كلّاً من جملتي الشرط وجزائه. تحذف بشروط، وفي مواضع معينة وكما تُحذف جملة فعل الشرط وحدها كذلك تُحذف جملة جزاء الشرط وحدها، وقد تُحذف كلتا الجملتين معاً أيضاً^(٣). ولما كان موطن المسألة - هنا - حذف جملة جواب الشرط بدا لي أن أكتفي به؛ لأمرين: الأوّل طلباً للاختصار، والثاني: ندرة حذف جملة فعل الشرط، وكثرة حذف جوابه في الصّحيفة السّجّادية، ناهيك بدلالاته المتعدّدة.

وحذف جزاء الشرط والاستغناء عَنْهُ يكون على وجهين: جائر إذا كان معلوماً من السّياق ودلّ عَلَيْهِ دليل. ولم يكن الدليل الذي دلّ عَلَيْهِ جملة مذكورة في ذَلِكَ الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديراً، نحو: (إن استطعت أن

١- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٨٧/١.

٢- ينظر: المقرب: ٣٠٠. وما بعدها، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣٦٦-٣٦٧، والنحو المصفى؛ محمّد عيد: ٣٨٠.

٣- ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢٥٦ وما بعدها، وشرح الكافية الشّافية: ابن مالك ١٦١٠/٣، وأصول التّفكير النّحويّ؛ علي أبو المكارم: ٢٩٨-٢٩٩.

تتصدق)، تريد: (إن استطعت فتصدق)^(١)، ومنه قوله تعالى: [وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ^(٢)، أَي: فافعل^(٣). أمّا الآخر: فهو واجب ، وهو ما كان دليله الجملة المذكورة، وذلك في وضعين إذا تقدمت على الشرط، أو إذا اكتنفته ودلت على الجواب. فالأول، نحو: هو ظالم ان فعل^(٤)، ومنه قوله تعالى: [وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ^(٥)، (فاشكروا) جملة موافقة للجواب ودالة عليه؛ لذلك استغني بها عنه وجوباً. أمّا الثاني: نحو: أنت إن صدقت مفلح، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لُمُهْتَدُونَ﴾^(٦)، (فمهمتدون) خبر (إن)، وقد توسط فعل الشرط هنا بين جزأي الجملة، فحذف الجواب لدلالته عليه والتقدير: إن شاء الله هدايتنا اهتدينا^(٧).

ومن هذا الأخير أن تتقدم جملة القسم على الشرط، فيكون جوابها - جملة القسم - دليل على جواب الشرط^(٨) المحذوف وجوباً. نحو: والله إن جاء علي لأكرمته. فجملة (لأكرمته) جواب للقسم المتقدم، وجواب الشرط محذوف وجوباً؛ لدلالة جواب القسم عليه^(٩)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُولَيَنَّ الْأَدْبَارَ﴾^(١٠)، فجملة (لا يخرجون)، (ولا ينصرونهم) جواب للقسم

١- ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢٥٨، وشرح شذور الذهب: ٣٤٨.

٢- الانعام: ٣٥.

٣- ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢٥٨.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٦، ومغني اللبيب: ٦٤٧/٢، وأوضح المسالك: ١٩٧/٣.

٥- البقرة: ٧٠.

٦- البقرة: ٧٠.

٧- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٩٨/١، والتبيان؛ العكبري: ٤٣/١، وشرح الكافيّة الشافيّة: ابن مالك: ١٦١١/٣، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١٨٥/٣.

٨- ينظر: كتاب سيبويه: ٢٤٤/١، وإعراب القرآن؛ الزجاج: ٦٥٩-٦٦٣، وشرح شذور الذهب: ٣٥.

٩- ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٢٥٧، وشرح الكافيّة الشافيّة: ٨٨٨-٨٨٩، وأوضح المسالك:

١٩٨-١٩٧/٣.

١٠- الحشر: ١٢.

بدليل ثبوت النون في الفعل المنفي، فلو كانت للشرط لحذفت النون، وجملة (ليولن) جواب للقسم بدليل الفعل المثبت باللام وتوكيده بالنون^(١).

لقد اختلف النحويون - بصريون وكوفيون - في حذف جواب الشرط فيما تقدم من أمثلة قرآنية وصناعية فالمشهور من مذهب البصريين أن جواب الشرط محذوف وجوباً والجملة المتقدمة لا يصح أن تكون هي الجواب، لأن جواب الشرط لا يتقدم وإنما هي دليل عليه، للتوافق الدلالي. قال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في نحو قولهم: (أنت ظالم إن فعلت)، قال: (معاذ الله أن يتقدم جواب الشرط عليه، وإنما قوله (أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسده؛ فأما أن يكون هو الجواب فلا)^(٢).

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز أن تكون الجملة المتقدمة على فعل الشرط هي الجواب. فليس ثمة تقدير، أو حذف^(٣)، وقد رد البصريون على مذهب الكوفيين بأنه لو كان المتقدم هو الجواب لجزم إذا كان فعلاً مضارعاً وللزمتة الفاء إذا كان جملة اسمية^(٤). فقد قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): (ولا يتقدم الجزاء على أداته فلا تقول: آتِك إن أتيتني، وأحسن إليك إن أكرمتني، بالجزم على الجواب؛ لأن الجزاء لا يتقدم على ما ذكرناه، فإن رفعت وقلت آتِك إن أتيتني وأحسن إليك إن أكرمتني جاز ومثله أنت طالق إن دخلت الدار وأنا ظالم إن فعلت ولم يكن ما تقدم جواباً وإنما هو كلام مستقل عقب بالشرط)^(٥).

١- ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٥٠، وشرح التصريح: ٢/٢٥٢، وإضمار الجملة في النحو العربي: عبد الخالق صغير: (رسالة دكتوراه): ٢١٣.

٢- الخصائص: ١/٢٨٤، و ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٨٩.

٣- ينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٢/٣٨١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه؛ المخزومي: ٢٨٩-٢٩٠.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٧/٩، وبدائع الفوائد: ١/٤٩-٥٠، وشرح التصريح: ٢/٢٥٣-٢٥٢.

٥- شرح المفصل: ٧/٩، وينظر: تسهيل الفوائد: ٢٣٨.

والحق ثمة فرق دلالي بين التقديم على ما ذهب إليه الكوفيون ووجوب الحذف على ما ذهب إليه البصريون، فقد جاء في شرح التصريح: (والذي يدل على أن المتقدم ليس جواباً إن المتكلم أخبر جازماً ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم، بخلاف من بني كلامه من أول الأمر على الشرط، فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جواباً في الصناعة والمعنى)^(١).

وقد ذكر النحويون والبيانون لحذف جزاء الشرط أغراضاً متعددة، منها: قصد الاختصار: هروباً من العبث لظهور المراد نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ أَوْ كُلمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾^(٢)، أي: لما آمنوا به^(٣)، ومنه قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ، فَأَمَنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾^(٤)، أي: أستم ظالمين؟ بدليل قوله بعده [إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ]^(٥) (٦).

٢. للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف^(٧): وذلك عند قصد المبالغة أو لتذهب فيه نفس السامع، كل مذهب ممكن، فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً إلا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه، ولو عيّن شيء اقتصر عليه، وربما خف أمره عنده^(٨)، كقوله تعالى: ﴿سِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا، حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا، وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَاماً عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا

١- شرح التصريح: ٢/٢٥٣، و(منتهى الارب) بتحقيق شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ محي الدين عبد الحميد: ٣٤٨-٣٤٩.

٢- الرعد: ٣١.

٣- (٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٤٧، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣/١٨٤.

٤- الاحقاف: ١٠.

٥- الاحقاف: ١٠.

٦- (٧) الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٨٧، وشروح التلخيص: ٣/١٩٣-١٩٤.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٨٧، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣/١٨٣.

٨- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٨٧، ومواهب الفتاح (شروح التلخيص): ٣/١٩٤.

خَالِدِينَ ﴿^(١)﴾، فقد حذف جواب الشرط لعظمة المشهد وفخامة قدره ولكي تذهب فيه النفس وفي تصوره كل مذهب ممكن^(٢)، ومنه قوله عز وجل: [وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمَجْرُمُونَ نَاكَسُوا رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴿^(٣)﴾ أَي: لرأيت أمراً فظيعاً^(٤)، أو لرأيت عجباً أو أمراً عظيماً^(٥)] ...

وما يَعْنِيَنَّ مِنْ ذَلِكَ حَذْفَ جَزَاءِ الشَّرْطِ ودلالته في الصحيفة السَّجَّادِيَّة، فعند استقراء تلكم الادعية المباركة نجد أنَّ جواب الشرط قد حُذِفَ في (٤٦) (٦) ستة وأربعين موضعاً، وجاء لدلالة متعددة، ومعاني كثيرة متنوِّعة.

- حَذْفُ الْجَزَاءِ لِلتَّوَسُّعِ فِي الدَّلَالَةِ:

من الأغراض التي حُذِفَ فيها جَزَاءُ الشَّرْطِ في الصحيفة السَّجَّادِيَّة، التَّوَسُّعُ فِي الدَّلَالَةِ المعنويَّة، كما في دُعَائِهِ ﷺ: - (بِقُدْرَتِهِ الَّتِي لَا تَعْجُزُ عَنْ شَيْءٍ وَإِنْ عَظُمَ. وَلَا يَفُوتُهَا شَيْءٌ وَإِنْ لَطَفَ ...) (٧).

فقد اكتفى ﷺ هنا بفعل الشرط، (وَإِنْ عَظُمَ ... وَإِنْ لَطَفَ ...) وحذف جزاءه؛ للدلالة على التَّوَسُّعِ فِي دَلَالَةِ الْإِيحَاءِ، والسَّرِّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أراد أن يوحى بجمع ما لا يستطيع أن يستقطبه من الصور والمعاني التي تعظم أو تلتف؛ لتذهب فيه النفس كل مذهب ممكن فلا يتصور عظيم أو ضده إلا كان ذلك قصوراً في حق قدرته - جلَّتْ - لأنه سبحانه (لا يذهب عَنْ قُدْرَتِهِ شَيْءٌ لصغره ورقته كما لا يعجزها شيء لعظمه وكبره، بلْ

١- الزمر: ٧٣.

٢- ينظر: الإيضاح: ١ / ١٨٧، وأساليب بلاغية: ٢٢٠.

٣- السجدة: ١٢.

٤- ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٦٤٨، والبرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٣ / ١٨٣.

٥- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٨٣.

٦- ينظر: الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ١٢، ١٦، ١٨، ١٩، ٣١، ٣٢، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٥، ٦٦، ٨١، ٨٢، ٨٧.

٩١، ٩٦، ١٠٧، ١٣١، ١٤٣، ١٥٥، ١٦٣.

٧- المصدر نفسه: ٣١.

هو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَظِيمًا كَانَ أَوْ لَطِيفًا، لعموم قدرته جَلَّ شأنه وعِزُّ سلطانه^(١)، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مدلوله، الموافق لَهُ فِي معناه. وهو الجملة الَّتِي قبله: (لَا تَعْجِزْ عَنْ شَيْءٍ... وَلَا يَفُوتُهَا شَيْءٌ). فالمعلوم أَنَّ الشَّيْءَ (بحسب مفهومه اللُّغَوِيِّ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَا يَصَحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيُخْبِرُ عَنْهُ كَانًا مَا كَانَ)^(٢). واستعماله ﷺ لَهُ مَنْكَرًا فِيهِ مِنْ عَمُومِ الإِطْلَاقِ مَا فِيهِ، مِنْ ذَلِكَ آثَرُ ﷺ حَذَفَ جَزَاءَ الشَّرْطِ لِيَدُلَّ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي الدَّلَالَةِ الإِيحَائِيَّةِ، وَلِيُثِيرَ فِي النَّفْسِ مَا لَا يَثِيرُهُ لَوْ ذَكَرَهُ، فَجَاءَ بِذَلِكَ مُوَافِقًا لَخَطَابِهِ ﷺ لِلْبَارِي - عِزُّ وَجَلُّ - مشعرًا بِقُدْرَتِهِ الْمُتَوَسِّعَةِ الْعَظِيمَةِ وَأَبْعَادِهَا غَيْرِ الْمُتَنَاهِيَةِ.

- حَذَفَ الْجَزَاءَ لِلإِيجَازِ مَعَ التَّنَاسُبِ الصَّوْتِيِّ:

حَذَفَ جَوَابَ الشَّرْطِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِخْتِصَارِ لِقَرِينَةٍ، مَعَ إِثَارِ التَّنَاسُبِ بَيْنَ الْفَقَرَاتِ، وَذَلِكَ كَمَا فِي دُعَائِهِ ﷺ:

- (وَلَا تَفْتِنِّي بِالْإِسْتِعَانَةِ لَغَيْرِكَ إِذَا اضْطُرَرْتُ. وَلَا بِالْخُضُوعِ لِسُؤَالِ غَيْرِكَ إِذَا اقْتَضَرْتُ. وَلَا بِالْتَضَرُّعِ إِلَى مَنْ دُونِكَ إِذَا رَهَبْتُ...) (٣).

- (اللَّهُمَّ أَنْتَ عِدَّتِي إِنْ حَزَنْتُ. وَأَنْتَ مُنْتَجَعِي إِنْ حُرِمْتُ. وَبِكَ اسْتِعَاثَتِي إِنْ كُرِهْتُ...) (٤).

- (وَوَفَّقَنِي إِذَا اشْتَكَتْ عَلَيَّ الْأُمُورُ لِأَهْدَاهَا. وَإِذَا تَشَابَهَتْ الْأَعْمَالُ لِأَزْكَاهَا. وَإِذَا تَنَاقَضَتْ الْمِلَلُ لِأَرْضَاهَا...) (٥).

فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ حَذَفَ ﷺ جَوَابَ الشَّرْطِ فِي ثَلَاثِ جُمَلٍ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهَا، وَلِتَوْفُرِ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ تُشِيرُ إِلَيْهَا. وَهِيَ الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلُهَا الْمُوَافَقَةُ لَهَا فِي دَلَالَتِهَا وَمَعْنَاهَا، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: (وَلَا تَفْتِنِّي بِالْإِسْتِعَانَةِ لَغَيْرِكَ إِذَا

١- رياض السالكين: ١/٤٤٣.

٢- رياض السالكين: ١/٤٣٦. وينظر: مفردات القرآن؛ الرَّاغِبُ الْإِسْبَهَانِي: ٢٧٣.

٣- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٥٣.

٤- المصدر نفسه: ٥٥.

٥- المصدر نفسه: ٥٥.

اضطرتت فلا تفتني بالاستعانة لغيرك، ولا بالخضوع لسؤال غيرك إذا افتقرت فلا تفتني بالخضوع لسؤال غيرك. ولا بالتضرع إلى من دونك إذا رهبت فلا تفتني بالتضرع إلى من دونك)، حذفهما عليهما السلام؛ لقصد الإيجاز والاختصار مع توافق الدلالة النحوية والدلالية عليه، فالنحوية تمنع وجوده في صياغة أسلوب الشرط وتركيبه وجوباً، لتقدم ما يدل عليه، والدلالية تلازم الإيجاز فيه لانسجامها مع النحوية في دلالة المتقدم عليه ولاتفاقه مع الجزاء في معناه؛ لذلك حذفه لقصد الإيجاز والاختصار مع المحافظة على سلامة تركيب الجملة وأسلوب الشرط.

وفيه أيضاً، دلالة صوتية وهي التناسب بين القرائن والتوافق السجعي في نهايات العبارات والجمال.

— حذفه للدلالة على وقوعه لا محالة:

ومن الأغراض التي حذف لأجلها جواب الشرط في الصحيفة السجادية كون الجزاء الشرطي واقعاً لا محالة، وذلك في دعائه عليه السلام:

— (اللَّهُمَّ إِنَّكَ طَالِبِي إِنَّا هَرَبْتُ. وَمُدْرِكِي إِنَّا فَرَرْتُ...) (١).

فجزاء الشرط هنا محذوف تقديره ما يدل عليه قبله، وهو (إِنَّكَ طَالِبِي إِنَّا هَرَبْتُ فَإِنَّكَ طَالِبِي. وَمُدْرِكِي إِنَّا فَرَرْتُ فَإِنَّكَ مُدْرِكِي)، وقد حذفه عليه السلام للاستشعار أن جزاء الشرط واقع لا محالة بدلالة تصدير الجملة التي تدل عليه بـ(إِنَّ)، المؤكدة لمضمونها مع إضافة (يَاء) المتكلم إلى المسند (الخبر) بصيغته الصرفية (اسم الفاعل). والمقام يدعو لهذه الدلالة، وهو مقام رهبة منه عز وجل. وقد قال عليه السلام في بداية الدعاء (ولو أن أحداً استطاع الهرب من ربه لكنت أنا أحق بالهرب منك، وأنت لا تخفى عليك خافية في الأرض ولا في السماء إلا أتيت بها وكفى بك جازياً وكفى بك حسيباً، اللَّهُمَّ إِنَّكَ

طالبني إن أنا هربت ومدركي إن أنا فررت،...) ^(١)، فضلاً عن حسن تخير الأداة (إن) الشرطية التي تدل على إن احتمالية الهرب والفرار من طلب الله وقدرته على العبد احتمالية سلبية منعدمة، أي: في درجة صفر. ولا يخفى أيضاً ما في ذلك الحذف لجواب الشرط من إعطاء التناسب الصوتي والإيقاعي في فقرتي الجملتين (طالبني أن أنا هربت ومدركي أن أنا فررت..)، فضلاً عن التوافق السجعي. في نهاية العبارتين.

ـ الدلالة على توكيد وقوع الحكم الأول وتحقيقه رغبة فيه:

وحذف جزاء الشرط في الصحيفة السجادية؛ للدلالة على الرغبة في وقوع الشرط وتوكيده وتحقيقه، كما في دُعائه عليه السلام:
 - (وَاسْتَكْتَرُ بِهِمَا بِي وَإِنْ قَلَّ. وَاسْتَقِلَّ بِرِّي بِهِمَا وَإِنْ كَثُرَ...) ^(٢).
 - (وَالْقَوْلَ بِالْحَقِّ وَإِنْ عَزَّ. وَاسْتِقْلَالَ الْخَيْرِ وَإِنْ كَثُرَ. مِنْ قَوْلِي. وَفِعْلِي. وَاسْتِكْتَارَ الشَّرِّ وَإِنْ قَلَّ مِنْ فِعْلِي...) ^(٣).

ففي هذين المثالين حذف عليه السلام جزاء الشرط في خمس جمل، لقريئة المتقدم؛ وذلك للدلالة على توكيد الرغبة في وقوع الحكم الأول وتحقيقها فيه من خلال نظرة القلة إلى المحبوب، ونظرة الكثرة إلى المكروه، واستبدال ذلك بما فيه رضا الله سبحانه وتعالى.

٢. حذف المُسْنَد (الفعل) والجملة - (المسند والمسند إليه):

الفعل أهم ركن في الجملة الفعلية ^(٤)، والفعل الذي تدور فيه أجزاؤها ^(٥)، وعلى الرغم من ذلك تقتضي بعض مناسبات القول وتوفر القرائن وما يكتنف

١- المصدر نفسه: ١٥٥-١٥٦.

٢- المصدر نفسه: ٦٦.

٣- المصدر نفسه: ٥٣.

٤- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه؛ مهدي المخزومي: ٢٠٧.

٥- ينظر: الجملة العربية؛ إبراهيم عبادة: ٤٢-٤٣.

سياق الكلام من ملابسات^(١) تقتضي العدول عَنْ ذكره، والالتزام بحذفه عَلَى ندرته وقلة دلالته قياساً بغير من أجزاء الجملة.

والحذف، هذا، عَلَى ضربين في قراءة النحويين: حذف الفعل وحده، وبقاء فاعله دليل عليه^(٢)، وذلك إِذَا أُجِيبَ بِهِ استفهام محقق^(٣)، نحو قولك: (زيد)، لمن قال لك: مَنْ جاء؟، أو مقدر^(٤)، نحو قوله تعالى: [يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ] ^(٥)، عَلَى قراءة بناء الفعل للمجهول، كأنه قيل مَنْ هُمْ، وكأن التقدير: يسبحه رجال^(٦)، ونحو قول الشاعر^(٧):

لِيَبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومِهِ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

ببناء (ليبك) للمفعول فكأنه قيل: مَنْ يبكيه؟. فقيل: يبكيه ضارع^(٨)

، ويحذف أيضاً إِذَا أُجِيبَ بِهِ نفي بـ (بل)، أو (بلى)^(٩)، كقول الشاعر^(١٠):
تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَغْرَ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
(أي عراه أعظم الوجد)^(١١). هَذَا هُوَ النَّوعُ الْأَوَّلُ مِنْ حَذْفِ الْفِعْلِ،
عندما يحذف وحده في المواضع الجائزة الحذف لدليل حاليٍّ أو مقاليٍّ.
أَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْحَذْفِ: فَهُوَ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ فاعله^(١٢)، وهذا

- ١- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه؛ مهدي المخزومي: ٢٠٧.
- ٢- ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٨١، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١ / ٧٥، ومغني اللبيب: ٢ / ٦٣٢.
- ٣- ينظر: المفصل؛ الزمخشري: ٢١، وشرح المفصل؛ ابن بعش: ١ / ٨٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٨٤، ومغني اللبيب: ٢ / ٦٣٢، وشرح الاشموني: ٢ / ١١٩.
- ٤- ينظر: المفصل: ٢٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٨٠ - ٨١، والإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ١ / ١٧٢ وما بعدها، وشرح الكافية؛ الرضي: ١ / ٧٦، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٨٥، وشرح الاشموني: ٢ / ١٢٠، والتأويل النحوي: ١ / ٥٣٥.
- ٥- النور: ٣٦ - ٣٧.
- ٦- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٨٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٨٥، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣ / ٢٠١.
- ٧- ينظر: البيت لابن نهيل النّهشليّ؛ الشعر والشعراء: ٤٥، ومعاهد التنصيص؛ للعياشي: ١ / ٢٠٢.
- ٨- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٨٠ - ٨١، والإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ١ / ١٧٣ - ١٧٤.
- ٩- شرح الاشموني: ٢ / ١٢٣، ولغة الإعراب: ٢٠٨.
- ١٠- البيت في: المقاصد النحويّة؛ (شواهد العيني): ٢ / ٤٥٣.
- ١١- شرح الاشموني: ٢ / ١٢٤.
- ١٢- ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٨١، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١ / ٧٦، والطراز: ٢ / ١٠١، ومغني اللبيب: ٢ / ٦٣٢.

الحذف ليس من باب حذف المفردات، وإنما من قبيل:

حذف الجملة (المسند والمسند إليه):

الجملة لا تحذف إلا لقرينة لفظية أو حالية. قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ):
(قد حذفت العرب الجملة، والمفرد والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)^(١)، وقال: (وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابتها المفرد يكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل،... وكونه معه كالجزء الواحد، وليس كذلك المبتدأ والخبر)^(٢).

فالجانب اللفظي من تركيب الجملة الفعلية الأغلب فيه أن يقرن الفعل مع فاعله في كلمة واحدة ومن هنا سهل حذفهما معاً، الأمر الذي لا يتيسر في جملة المبتدأ والخبر إلا نادراً؛ لأنه لا يبقى ما يدل عليهما من متعلقاتهما على خلاف شأن الجملة الفعلية^(٣)، وذلك نحو قولك: نعم، جواباً لمن قال: هل جاء محمد؟ وحذف الفعل مع فاعله (الجملة) تارة يكون جائزاً لقرينة لفظية، كما إذا وقع جواباً لسؤال^(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٥)، أي: أنزل خيراً. أو لقرينة حالية في بعض السياقات. جاء في شرح المفصل: (ومن ذلك لو رأيت ناساً يراقبون الهلال وأنت متباعد منهم فكبروا، لقلت: الهلال والله أي أبصروا الهلال والله...)^(٦).

ويكثر حذف الجمل في القول (حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج)^(٧)، وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ) فيه: (قد كثر

١- الخصائص: ٢/ ٣٦٢.

٢- المصدر نفسه: ٢/ ٣٦٣.

٣- ينظر: المباحث الأسلوبية عند ابن جني؛ صاحب أبو جناح: مجلة الأقلام، العدد: ٩، السنة: ٢٣، ١٩٨٨: ٤٠-٤١.

٤- ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٨-٦٤٩، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣/ ١٩٦.

٥- النحل: ٣٠.

٦- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١/ ١٢٥-١٢٦.

٧- مغني اللبيب: ٢/ ٦٣٢.

في القرآن العظيم حَتَّى أَنَّهُ فِي الْإِضْمَارِ بِمَنْزِلَةِ الْإِظْهَارِ...^(١) وذلك نحو قوله جلَّ شأنه: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) أي يقولون: سلام عليكم، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾^(٣)، أي يقولان: رَبَّنَا^(٤).

وتارة يكون حذف الجُمْلَة واجباً، كما في المصادر المنصوبة، -التي تقع في سياق فعلي- عَلَى النَّهْيِ، أو الأمر^(٥)، أو الدُّعَاءِ^(٦)، أو التَّشْبِيهِ^(٧)، أو غيرها، نحو قوله: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾^(٨)، فضرب مصدر منصوب بجُمْلَة محذوفة وجوباً، تقديرها: فاضربوا ضرب الرِّقَابِ، وقولك سقياً لك، وتعباً، وتباً وقولك: كُفُوا، وشكراً، وعجباً. وقولك: مررت به فَإِذَا لَهُ صراخ صراخ الثُّكْلَى^(٩).

وَتُضْمَرُ الْجُمْلَة فِي بَعْضِ الْأَسَالِيبِ وَجُوباً^(١٠)، كأسلوب التَّحْذِيرِ: (وهو تنبيه المخاطب عَلَى أمر مكروه ليجتنبه)^(١١)، نحو: السَّيَّارَةُ السَّيَّارَةُ، والأسد الأسد. فيقوم أحد الاسمين مقام الجُمْلَة (الفعل والفاعل)^(١٢)، والعطف^(١٣)، كقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^(١٤)، أو أسلوب الإغراء: (وهو إلزام المخاطب

١- البرهان في علوم القرآن: ١٩٦/٣.

٢- الرعد: ٢٣ - ٢٤.

٣- البقرة: ١٢٧.

٤- ينظر: البرهان في علوم القرآن ١٩٧/٣.

٥- ينظر: الجامع الكبير: ١٢٨. والجملة العربية دراسة لغوية نحوية: محمد عباده: ١٧٩.

٦- ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣١١، ٣١٨، وشرح ابن الناظم: ٢٦٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٧٧، وشرح التصريح: ١/ ٣٢١.

٧- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٧٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٨٣ - ١٨٤.

٨- محمد: ٤

٩- ينظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك: ١/ ٦٥٧، وشرح ابن الناظم: ٢٧٠،

١٠- ينظر: معاني النحو: ٢/ ٥٢٥ وما بعدها، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٠، وإضمار الجملة: ١٣٠.

١١- شرح الاشموني: ٣/ ١٨٨، وينظر: شرح التصريح: ٢/ ١٩٢، ومعاني النحو: ٢/ ٥٢٥.

١٢- ينظر: أسرار العربية: ١٦٨، وشرح التصريح: ١/ ٣١٥، وهمع الهوامع: ١/ ١٦٩، ومعاني النحو: ٢/ ٥٢٧.

١٣- ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٠-٢١، وشرح التصريح: ١/ ٣١٥.

١٤- الشمس: ١٣.

عَلَى الْعُكُوفِ عَلَى مَا يَحْمَدُ عَلَيْهِ^(١)، وذلك بشرط العطف والتكرار، نحو: المرأة والنَّجْدَةَ، وَأَخَاكَ وَالْإِحْسَانَ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ، والتقدير: إلزم^(٢)، أمّا إذا لَمْ يعطف عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يكرر فالإظهار جائز^(٣). أَوْ فِي أَسْلُوبِ الْاِخْتِصَاصِ^(٤) لباعث كالْفَخْرِ، أَوْ التَّوَاضُعِ أَوْ الْبَيَانِ^(٥)، نحو قولهم: (نحن العرب أقرى النَّاسِ لِلضَّيْفِ)^(٦)، والتقدير: أعني العرب.

وبعد، فإنَّ حذف الجُمْلَةِ يكون عَلَى أَقْسَامٍ هِيَ: قسم هي مسببة عند المذكور، نحو قوله تعالى: [لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُيَسِّلَ الْبَاطِلَ] ^(٧) فَإِنَّ اللام الدَّاخلَةَ عَلَى الْفِعْلِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُتَعَلِّقٍ يَكُونُ سَبَباً مَدْخُولِ اللام، فَلَمَّا لَمْ يَوجدَ لَهَا مُتَعَلِّقٌ فِي الظَّاهِرِ وَجِبَ تَقْدِيرُهُ ضَرْورَةً، وَالْمَعْنَى: فَعَلَ مَا فَعَلَ مِنْ كَسْرِ قُوَّةِ أَهْلِ الشَّرْكِ لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ^(٨)...، وقسم هي سبب لَهُ، نحو قوله سبحانه: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٩)، فَإِنَّ (الفاء) فِي (فانفجرت) إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى شَيْءٍ مُسَبَّبٍ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا مُسَبَّبٌ إِلَّا لَهُ سَبَبٌ، فَإِذَا وَجَدَ الْمُسَبَّبَ - وَلَا سَبَبَ لَهُ فِي ظَاهِرٍ - وَجِبَ أَنْ يَقْدَرَ ضَرْورَةً وَالْمَعْنَى، فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ^(١٠)، فَحَذَفَ جُمْلَةً: ضَرْبَ، وَحَذَفَهَا يَشِيرُ إِلَى سُرْعَةِ إِجَابَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَامْتِثَالِهِ إِلَى أَمْرِ رَبِّهِ^(١١) سبحانه. وهذه الفاء هِيَ الَّتِي تَسْمَى بِـ(الفاء) الْعَاطِفَةِ الْفَصِيحَةِ^(١٢).

- ١- همع الهوامع: ١٧٠/١. وينظر: الحذف في المثل العربي؛ عبد الفتاح الحموزي: ٢٤٠.
- ٢- ينظر: أوضح المسالك: ٢٠-٢١، وشرح التصريح: ٣١٥/١، ومعاني النحو: ٥٣٩/٢.
- ٣- ينظر: همع الهوامع: ١٧٠/١.
- ٤- ينظر: شرح المفصل: ١٧/٢ - ١٩، وشرح التصريح: ١٩٠/٢، والتطبيق النحوي؛ الرَّاجِي: ٢١٨.
- ٥- ينظر: إضمار الجملة: ١١٥.
- ٦- ينظر: معاني النحو: ٥٤٢/٢.
- ٧- الأنفال: ٨.
- ٨- ينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٣٠ / ١٩٤، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ١٩٣/٢.
- ٩- البقرة: ٦٠.
- ١٠- ينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١٩٤/٣.
- ١١- ينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ١٩٣/٢.
- ١٢- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٨٢/٣.

ثُمَّ إِنَّهُ كَمَا تَحْذِفُ الْجُمْلَةَ فَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ حَذْفُ عِدَّةِ جُمَلٍ مَفْهُومَةٌ مِنَ السِّيَاقِ^(١)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَايَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾^(٢)، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هُنَا (حَذَفُ يَطُولُ تَقْدِيرُهُ، فَلَمَّا وَلِدَ يَحْيَى وَنَشَأَ وَتَرَعَرَ قَلْنَا) ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾^(٣).

وَمَا يَعْنِينَا مِنْ ذَلِكَ هُوَ حَذْفُ الْفِعْلِ، وَالْجُمْلَةُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ وَمَا يُؤَدِّيهِ ذَلِكَ الْحَذْفُ مِنْ دَلَالَاتٍ، فَعِنْدَ اسْتِقْرَاءِ نَصُوصِ الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ حَذْفَ الْمُسْنَدِ (الْفِعْلِ) وَحْدَهُ غَيْرُ وَارِدٍ فِي تَضَاعِيفِ الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ أَمَّا إِضْمَارُهُ مَعَ فَاعِلِهِ أَعْنِي (الْجُمْلَةُ) فَقَدْ جَاءَ مِنْهُ وَاجِبًا وَجَائِزًا فِي (٢) مَوْضِعَيْنِ، فَمِنْ حَذْفِ الْجُمْلَةِ الْجَائِزِ مَا جَاءَ لَغَرَضٍ: الدَّلَالَةُ عَلَى اسْتِبْعَادِ حَقِيقَةِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ وَحُكْمِهَا الْإِسْنَادِي:

وَذَلِكَ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (فَكَيْفَ نَطِيقُ حَمْدَهُ، أَمْ مَتَى نُؤَدِّي شُكْرَهُ، لَا مَتَى ...) (٤).

- (فَمَتَى كَانَ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنْ ثَوَابِكَ، لَا مَتَى ...) (٥).

فَقَدْ اِكْتَفَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ بِحَرْفِ الْجَوَابِ (لَا) مَعَ مُتَعَلِّقِ الْإِسْنَادِ اسْمَ الاسْتِفْهَامِ (مَتَى)، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمْلَةَ مِنْ بَعْدِهِمَا، حَذْفُهَا بِقَرِينَةٍ مَا تَقْدِمُهَا؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِبْعَادِ حَقِيقَةِ كَوْنِ الْإِنْسَانِ قَادِرًا عَلَى أَدَاءِ الشُّكْرِ عَنْ طَرِيقِ نَفْيِ مُتَعَلِّقِ الْجُمْلَةِ الزَّمْنِيِّ، أَيْ: نَفْيِ الْاسْتِفْهَامِ عَنْ الزَّمَنِ الَّذِي يَحْصُلُ فِيهِ الشُّكْرُ الْأَدَائِي، إِذْ إِنَّ الشُّكْرَ حَدَثٌ وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ وَجُودٌ وَهَذَا الْوُجُودُ الْحَدَثُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ زَمَنِ يَكْتَنِفُهُ، لِأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ زَمَنِ، فَلَمَّا حَذَفَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ -الزَّمَنَ- بِقَوْلِهِ: (لَا مَتَى) انْتَهَى الْحَدَثُ الَّذِي فِي مَضْمُونِ

١- ينظر: مغني اللبيب: ٦٤٩/٢.

٢- مريم: ١٢.

٣- البرهان في علوم القرآن: ١٩٥/٣. وينظر: علم المعاني (بسيوني) ١٩٤/٢.

٤- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٦.

٥- المصدر نفسه: ٩٨.

الْجُمْلَةُ بدلالة انتفاء اللازم عَلَى انتفاء الملزوم^(١). والتقدير تأكيد مضمون الْجُمْلَةُ السَّابِقَةُ الواقعة في سياقها الاستفهامي الاستنكاري المشبوب بالتعجب المتضمن لمعنى النَّفْيِ ودلاله^(٢).

وكذلك المثال الثاني، إِذْ حَذَفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْجُمْلَةَ واستغنى عنها بالجواب مَعَ إبقاء متعلقها (لا متى)، بدلالة ما سبقها عَلَى معناها؛ لغرض تأكيد استبعاد مضمون استحقاق الإنسان شيئاً من الثواب وتقرير مغزاه. وبيان ذلك: إِنَّ الاستفهام عَنْ الزَّمَنِ بـ(متى) يستلزم الجهل به والأخير يقتضي استبعاده، لأنَّ ما هو قريب ينبغي أَنْ يكون معلوماً فلا داعي إِلَى الاستفهام عنه، واستبعاد وقوع الشيء يوجب نفسه^(٣)، مِنْ ذَلِكَ حَذَفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْجُمْلَةَ لتوكيد مضمونها السابق، ولتقرير معناها واستبعاد دلالتها.

وقد تكون ههنا أيضاً دلالة أُخْرَى وهي الاحتراز، أو دفع توهم غير المراد، ذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى الَّتِي تتصدرها (كيف)، (متى) قَدْ تكون مشعره بذلك عَلَى حقيقته، فعندما نفي تلك الْجُمْلَةَ مَعَ الاكتفاء بهذا الحرف الجوابي: (لا) دَلَّ عَلَى نفي المضمون السابق، ودفع إرادة غير المراد.

ومن مواضع حذف الْجُمْلَةَ الواجب الوارد في تضاعيف الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ ما جاء في المصادر المنصوبة، وذلك لقصد:

- تَعْلُقُ الدَّلَالَةُ بِالْحَدِثِ:

ويمكن أَنْ نتلمس هَذِهِ الدَّلَالَةَ فِي المفاعيل المنصوبة عَلَى المصدرية المطلقة، كما فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (لَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا مَعَ حَمْدِ كُلِّ حَامِدٍ. وَشُكْرًا يَقْصُرُ عَنْهُ شُكْرُ كُلِّ شَاكِرٍ...) (٤).
- (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْعِزُّ أَزَارُكَ. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْعِزَّةُ رِداؤُكَ. سُبْحَانَكَ

١- رياض السالكين: ٣٦٨/١.

٢- المصدر نفسه: ٣٦٨/١.

٣- المصدر نفسه: ٢٥٦/٥.

٤- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٦٠.

اللَّهُمَّ وَالْكَبْرِيَاءُ سُلْطَانُكَ. سُبْحَانَكَ مِنْ عَظِيمِ مَا أَعْظَمَكَ سُبْحَانَكَ سُبَّحْتَ فِي الْأَعْلَى تَسْمَعُ وَتَرَى مَا تَحْتَ الثَّرَى سُبْحَانَكَ أَنْتَ شَاهِدُ كُلِّ نَجْوَى (...)^(١).

ففي المثال الأول يمكن حمل (حمداً المفعول المطلق على أنه منصوب بفعل ما يدل عليه النائب عنه. إذ ابتعدنا عن الاحتمالية الواردة في كون المفعول المطلق (حمداً) منصوباً بالمصدر المقدم عليه أعني المسند إليه، (المبتدأ)، (الحمد)، فيكون ذلك الاعتبار من باب حذف الفعل وفاعله - الجُمْلَة - وتقديرها (أحمدك)؛ وذلك للدلالة على تأكيد التعلق الدلالي بمعنى الحدث (حمداً)، وكذا في (شكراً)؛ إذ إنَّ الاكتفاء بمعمول الجُمْلَة (حمداً، شكراً) المطلق، وحذفها - الجُمْلَة - لدلالة المصدر المنصوب عليها ولنيابته عنها فيه من الدلالة ما ليس كذلك في إيرادها كاملة تامة، ولو أوردها عليه السلام كاملة لقال: (أحمدك حمداً وأشكرُك شكراً)؛ لكان معنى الجُمْلَة تأكيد معنى الحدث مع بيان نوعه في الإضافة، لكنه عليه السلام لم يفعل، واكتفى بحذف الفعل لدلالته الثنائية (الحدث والزمن) في التركيب، وحذف الفاعل؛ لأنه كائن في المصدر النائب عنه الفعل؛ استغنى عن كل ذلك بالمفعول المطلق؛ لدلالته على الحدث حسب؛ ولأنه أقوى دلالة وأثبت معنى من الفعل^(٢)، وما ذلك إلا لتعلق الدلالة بالحدث فكان حذف الجُمْلَة مساعداً على ذلك مؤيداً للمعنى المقصود. وفي المثال الثاني قد استعمل عليه السلام المفعول المطلق (سبحانك) ومعناه: التنزيه، ومن المعلوم أنَّ هذا المصدر من المصادر المسموعة التي تكاد لا تستعمل إلا مضافةً منصوبةً وبفعل محذوف وجوباً تقديره: (سبح)، والمصدر ينوب عنه ويدل عليه^(٣). ولما كان المصدر يدل على الحدث حسب أكثر من دلالة الفعل، لأنَّ الأخير مركَّب الدلالة إذ إنه حدث وزمن اكتفى عليه السلام

١- المصدر نفسه: ١٣٢.

٢- ينظر: معاني النحو: ٢١٢/١، وما بعدها.

٣- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١١٨/١

بالمصدر المنصوب عَلَى أَصَالَتِهِ التَّعْبِيرِيَّةِ فِي الصِّيَاغَةِ المسموعة مَعَ وَجُوبِيَّةِ التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ والدَّلَالِيِّ لَهُ؛ للدَّلَالَةِ عَلَى تَعْلُقِ الْمَعْنَى بِالْحَدِثِ وَهُوَ تَنْزِيهِكَ تَنْزِيهَاً عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِجَنَابِ قَدْسِكَ وَعِزِّ جَلَالِكَ^(١).

وَمِمَّا جَاءَ مِنَ الْحَذْفِ الْوَاجِبِ أَيْضاً مَا كَانَ مِنْهُ الْمَصَادِرُ الْمَنْصُوبَةُ الْمَسْمُوعَةُ بِصِيغَةِ التَّنْثِيَةِ وَذَلِكَ لَغَرَضٍ:

- الدَّلَالَةُ عَلَى تَكْثِيرِ الْمَعْنَى وَتَوْكِيدِهِ:

وَيُمْكِنُ أَنْ نَفِيدَ هَذِهِ الدَّلَالَةَ مِنْ دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَأَنَا يَا إِلَهِي عَبْدُكَ الَّذِي أَمَرْتَهُ بِالِدُّعَاءِ فَقَالَ لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ هَاأَنْذَا يَا رَبِّ مَطْرُوحٌ بَيْنَ يَدَيْكَ...) (٢).

- (لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ تَسْمَعُ مَنْ شَكَا إِلَيْكَ...) (٣).

- (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَحَنَانِيكَ...) (٤).

فَفِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ اسْتَعْمَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى صُورَةِ التَّنْثِيَةِ (لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَحَنَانِيكَ)، وَهِيَ مَصَادِرُ مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مُحْذُوفٍ وَجُوباً يَقْدَرُ مِنْ لَفْظِهَا، أَوْ مِنْ مَعْنَاهَا، وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنْهُ وَدَالَّةٌ عَلَيْهِ بِطَبِيعَتِهَا التَّعْبِيرِيَّةِ إِذْ إِنَّهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ، بِمَعْنَى: أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ فِي الْأَغْلَبِ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ سُمِعَتْ بِهَا وَجَاءَتْ عَلَيْهَا وَهِيَ حَالَةُ النَّصْبِ وَالتَّنْثِيَةِ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى (كَافٍ) الْخُطَابِ الدَّالِّ عَلَى الْمَفْعُولِ؛ لَغَرَضٍ تَوْضِيحٍ قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ^(٥).

ثُمَّ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَعْمَلُ مِنْهَا أَمْثَلَهَا فِي التَّعْبِيرِ لِحَظِ الْإِسْتِعْمَالِ الْأَمْثَلِ وَالْأَفْضَلِ فِي تَرْتِيبِ الْمَصَادِرِ الْمَسْمُوعَةِ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ (لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ)، ذَلِكَ أَنَّ (سَعْدَيْكَ) لَا تَسْتَعْمَلُ وَحدهَا مِنْ دُونِ (لَبَّيْكَ)، أَمَّا الْآخِرَةُ فَلَهَا

١- ينظر: رياض السالكين: ٦ / ٣١٧

٢- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٥٩

٣- المصدر نفسه: ١٥٩.

٤- المصدر نفسه: ١٦٦.

٥- ينظر: شرح المفصل: ١١٨/١، والنَّحْوُ الْوَاقِي: ٢٣٤/٢

الاستعمالان^(١): وحدها كما في المثال الثاني مَعَ التَّكرير، ومتزاوجة مَعَ (سعديك) كما تقدَّم.

والاختصار عَلَى هَذِهِ المصادر المسموعة المنصوبة بحذف جملتها الَّتِي تقدر من لفظها أو من معناها عَلَى الالتزام فِي صورة التَّنْثِيَةِ الَّتِي عَلَيْهَا - فِيهِ دلالة عَلَى تكثير المعنى مَعَ تأكيد دلالته الشَّعُورِيَّة. والمعنى عَلَى الجملة: أَلْبِي لَبِيكَ، وَأُسْعِدْ سَعْدِيكَ، أَجِيبْكَ إِجَابَةً بَعْدَ إِجَابَةٍ، وَأُسَاعِدْكَ مَسَاعِدَةً بَعْدَ مَسَاعِدَةٍ، أَي: كُلَّمَا دَعَوْتَنِي وَأَمَرْتَنِي أَجَبْتُكَ وَسَاعَدْتُكَ، أَوْ (أَنَّ لَبِيكَ مَأْخُذَةً مِنْ قَوْلِهِمْ: أَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ وَأَلَبَّ عَلَى كَذَا إِذَا قَامَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَفَارِقْهُ وَسَعْدِيكَ مَأْخُذَةٌ مِنَ الْمَسَاعِدَةِ وَالْمَتَابَعَةِ، وَإِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ لَبِيكَ فَكَأَنَّهُ قَالَ دَوَاماً عَلَى طَاعَتِكَ وَإِقَامَةً عَلَيْهَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وَكَذَلِكَ سَعْدِيكَ أَي مَسَاعِدَةٌ بَعْدَ مَسَاعِدَةٍ وَمَتَابَعَةٌ بَعْدَ مَتَابَعَةٍ ...) ^(٢).

أَمَّا حَنَانِيكَ فَالْمَعْنَى فِيهَا: حَنَّ عَلَيْنَا حَنَانِيكَ، أَي: تَحَنَّنْ عَلَيْنَا تَحَنُّناً بَعْدَ تَحَنُّنٍ، وَالتَّحَنُّنُ الرَّحْمَةُ وَالْخَيْرُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: حَنَانِيكَ تَحَنُّناً بَعْدَ تَحَنُّنٍ، أَي: كُلَّمَا كُنْتُ فِي رَحْمَةٍ وَخَيْرٍ فَلَا تَقْطَعَنَّ ذَلِكَ، وَلِيَكُنْ مَوْصُولاً بِآخِرٍ مِنْ رَحْمَتِكَ ^(٣). وَهَذَا هُوَ الْمَفَادُ مِنْ صُورِ التَّنْثِيَةِ، عَوْدُ الشَّيْءِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَلَيْسَ الْقَصْدُ مِنْهَا الْإِثْنَيْنِ حَسَبَ، وَإِنَّمَا جَعَلَتِ التَّنْثِيَةُ عِلْماً عَلَى التَّكْثِيرِ، لِأَنَّهَا أَوَّلُ الْعَدَدِ وَتَكْثِيرُهُ. وَالْمَعْنَى عَلَى جُمْلَةٍ مَا تَقْدِمُ لَزُوماً وَانْقِياداً لِإِجَابَتِكَ وَمَسَاعِدَةٍ لِمَا تَحِبُّهُ ^(٤). وَمِنْ أَمْثَلِ الْحَذْفِ لِلْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ أَوْ لِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ أَيْضاً مَا وَرَدَتْ الْجُمْلَةُ فِيهِ بَعْدَ (الْفَاءِ) الْفَصِيحَةِ الْعَاطِفَةِ؛ لِإِفْصَاحِهَا عَنْ الْمَحْذُوفِ بِحَيْثُ لَوْ ذَكَرَ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الْحَسَنَ، مَعَ حَسَنِ مَوْقِعِ ذَوْقِيٍّ لَا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ لَغَرَضُ:

١- النَّحْوُ الْوَافِي: ٢/٢٣٣.

٢- شرح المفصل: ابن يعيش: ١/١١٨؛ وما بعدها، والنَّحْوُ الْوَافِي: ٢/٢٣٣.

٣- ينظر: رياض السَّالِكِينَ: ٣/١٢١.

٤- ينظر: شرح المفصل: ١/١١٨، والنَّحْوُ الْوَافِي: ٢/٢٣٣.

- الدلالة على الاختصار مع حسن بلاغة التعبير:

وهذا الحذف كثير في تضاعيف الصحيفة السجادية من ذلك دَعَاؤُهُ عليه السلام:
 - (فَكُلُّ خَلِيقَتِهِ مُنْقَادَةٌ لَنَا بِقُدْرَتِهِ. وَصَائِرُهُ إِلَى طَاعَتِنَا بِعِزَّتِهِ. وَالْحَمْدُ
 لِلَّهِ الَّذِي أَغْلَقَ عَنَّا بَابَ الْحَاجَةِ إِلَّا إِلَيْهِ. فَكَيْفَ نَطِيقُ حَمْدَهُ أَمْ مَتَى نُؤَدِّي
 شُكْرَهُ. لَا مَتَى...)^(١).

فالفاء في (فكيف نطق حمده...) فصيحة قد أعربت عن محذوف هو:
 فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي أَمْرِ اللَّهِ (سبحانه) لنا فكيف نطيق حمده.
 ومن ذلك قوله عليه السلام أيضاً:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ بِقُوَّتِهِ. وَمَيَّزَ بَيْنَهُمَا بِقُدْرَتِهِ.
 وَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدًّا مَحْدُودًا. وَأَمَدًا مَمْدُودًا. يُوَلِّجُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 فِي صَاحِبِهِ. وَيُوَلِّجُ صَاحِبَهُ فِيهِ. بِتَقْدِيرٍ مِنْهُ لِلْعِبَادِ فِيمَا يَغْدُوهُمْ بِهِ وَيُنْشِئُهُمْ
 عَلَيْهِ. فَخَلَقَ لَهُمُ اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ مِنْ حَرَكَاتِ التَّعَبِ. وَنَهَضَاتِ النَّصَبِ.
 وَجَعَلَهُ لِبَاسًا لِيَلْبَسُوا مِنْ رَاحَتِهِ وَمَنَامِهِ. فَيَكُونَ ذَلِكَ جَمَامًا وَقُوَّةً. وَلِيَنَالُوا
 بِهِ لَذَّةَ شَهْوَةٍ. وَخَلَقَ لَهُمُ النَّهَارَ مُبْصِرًا لِيَبْتَغُوا فِيهِ مِنْ فَضْلِهِ. وَلِيَتَسَبَّبُوا
 إِلَى رِزْقِهِ. وَيَسْرَحُوا فِي أَرْضِهِ طَلَبًا لِمَا فِيهِ نَيْلُ الْعَاجِلِ مِنْ دُنْيَاهُمْ. وَدَرَكِ
 الْآجِلِ فِي آخِرَاهُمْ. بِكُلِّ ذَلِكَ يُصْلِحُ شَأْنَهُمْ. وَيَبْلُغُوا أَخْبَارَهُمْ وَيَنْظُرُ كَيْفَ هُمْ
 فِي أَوْقَاتِ طَاعَتِهِ وَمَنَازِلِ فُرُوضِهِ. وَمَوَاقِعِ أَحْكَامِهِ... اللَّهُمَّ فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى
 مَا فَلَقْتَ لَنَا مِنَ الْإِصْبَاحِ وَمَتَّعْتَنَا بِهِ مِنْ ضَوْءِ النَّهَارِ...)^(٢).

فقوله عليه السلام: (فلك الحمد على ما فلقت لنا من الإصباح) قد دلت الفاء في
 أول جملة -وهي الفصيحة العاطفة- على محذوف تقديره: (اللهم إذا كان
 خلق الليل والنهار لهذه المصالح العظيمة والمنافع الجليلة فلك الحمد)^(٣),

١- الصحيفة السجادية: ١٤.

٢- المصدر نفسه: ٢٣-٢٤.

٣- رياض السالكين: ٢/٢٠٨.

وفيه من الاختصار على ما تقدّم من جملٍ ومعانٍ الكثيرُ الكثيرُ كما يفصح عنه نصُّ الدُّعاء.

دلالة حذف متعلقات الإسناد (إطلاق الجملة):

قد لا يغتني المتكلم أو المنشئ - في بعض الأحيان - للتعبير عن الفكرة التي يريد إيصالها إلى السّامع بالإسناد (الجملة) وركنيه: المُسند والمُسند إليه، فقد يضيف إلى هذا الإطلاق الذي في الجملة بعض القيود أو المتعلقات، التي تخصصه، وتضيق من دائرة إطلاقه بل إن قرائن التخصيص^(١) - متعلقات الجملة - قد تكون واجبة الذكر لا الحذف؛ لتوقف المعنى عليها، ولا اعتماد الدلالة فيها.

بيد أن المنشئ في أحيانٍ أخر قد يكتفي بذلك الإسناد، ويرتكز على إطلاقه على الرغم من تقيده، فيعمد إلى حذف بعض متعلقاته - الإسناد - التي يطلبها ابتغاء أسباب دلالية يسعى لتحقيقها.

ومن أهم هذه المتعلقات التي تكون عرضة للحذف، وتشكل فيها ظواهر تركيبية تنطوي على دلالات متعددة ومعاني مختلفة متنوعة، من أهمها: حذف المفعول به^(٢)، أو المفعول به الأول والثاني، وخصائص هذه الظاهرة في الصحيفة السجادية بارزة متسعة، تضيء أنواراً دلالية مختلفة؛ لذلك سأقتصر على تجليتها، وبيان دلالاتها.

حذف المفعول به :

يقسم المُسند (الفعل) في اللغة العربية - في إحدى تقسيماته الكثيرة - باعتبار دلالاته. ووظيفته في التركيب^(٣) على قسمين: قسم يكتفي برفع فاعله دليلاً، ولا يتجاوزه إلا بوسائط أو (لواصق)، كالهزمة، والتضعيف^(٤)...

١- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤، ونظام الجملة العربية: ٩٧.

٢- ينظر: المحتسب: ٢/٣٣٥؛ والتأويل النحوي في القرآن: ١/٢٥٨.

٣- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية؛ عبد الصبور شاهين: ٦٣.

٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب؛ الرضي: ١/٨٦، وشذا العرف في فن الصرف؛ أحمد الحملاوي: ٤٨-٤٩.

وَيُسَمَّى هَذَا الْفِعْلُ (الْفِعْلُ الْإِزْمَ)، وَيُسَمَّى أَيْضاً (قَاصِراً، وَغَيْرَ مُتَعَدٍ)^(١). وَمِنْ هُنَا كَانَ الْأَصْلُ فِي التَّعْبِيرِ بِالْفِعْلِ الْإِزْمَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَدَثِ الْمَطْلُوقِ الصَّادِرِ مِنَ الْفَاعِلِ^(٢) وَالْإِكْتِفَاءُ بِهِ مَعَ تَمَامِ الْمَعْنَى، نَحْوُ: جَاءَ مُحَمَّدٌ، وَذَهَبَ عَلِيٌّ، وَفَرِحَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ، فَالْمَعْنَى تَامٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ. وَالْقِسْمُ الْآخَرُ: هُوَ الَّذِي لَا يَكْتَفِي بَرَفْعِ فَاعِلِهِ، وَإِنَّمَا يَفْتَقِرُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ -مَنْصُوبٍ- يَفْسِّرُ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْحَدَثُ الَّذِي فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَيُوضَحُ مَنْ تَلَبَّسَ بِهِ الْإِسْنَادُ^(٣)، وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَيُسَمَّى هَذَا الْفِعْلُ بـ(الْفِعْلِ الْمُتَعَدِي)، وَيُسَمَّى أَيْضاً (مُتَجَاوِزاً وَوَاقِعاً)^(٤). وَيَذَكِّرُ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَعَدِيَّةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ^(٥)، مِنْهَا مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، وَتَكُونُ أَفْعَالاً عِلَاجِيَّةً، بِمَعْنَى: مَا أَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى اسْتِعْمَالِ جَارِحَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا. وَغَيْرُ عِلَاجِيَّةٍ وَهِيَ مَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْقَلْبِ، نَحْوُ: فَهَمْتُ الْحَدِيثَ، وَذَكَرْتُ زَيْدًا. وَكَذَلِكَ الْأَفْعَالُ الَّتِي تَعْبُرُ عَنْ حَاسَّةٍ مِنَ الْحَوَاسِّ. وَمِنْهَا مَا تَجَاوَزَ مَفْعُولَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا، مِثْلَ (ظَنُّوا وَأَخَوَاتُهَا)، نَحْوُ: ظَنَنْتُ مُحَمَّدًا قَادِمًا وَإِمَّا لَا يَكُونُ أَصْلُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا وَهِيَ أَفْعَالُ الْمَنْحِ وَالْعَطَاءِ (أَعْطَى وَأَخَوَاتُهَا)، نَحْوُ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَاهِمًا. وَمِنْهَا مَا يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ، وَهِيَ (أَعْلَمُ وَأَرَى)، نَحْوُ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ سَهْلَةً^(٦). إِنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَعَدِيَّةَ تَعْمَلُ عَلَى إِنْشَاءِ عِلَاقَةٍ ثَنَائِيَّةٍ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي دَائِرَةِ الْفِعْلِ وَحَدَثِهِ، وَيَكُونُ الْمَفْعُولُ فِيهَا مُقَيِّدًا لِلْفِعْلِ، مُحَدِّدًا مِنْ إِطْلَاقِهِ، مُبَيِّنًا لَجِهَةِ وَقُوعِ إِسْنَادِهِ^(٧).

١- ينظر: شرح اللمحة البدرية؛ ابن هشام الأنصاري: ٥٠/٢.

٢- ينظر: الفعل في القرآن الكريم؛ أبو أوس إبراهيم: ٢٧.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: (مدخل الكتاب: (س)، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٦٢/٧، وشرح اللمحة البدرية: ٥٠/٢.

٥- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٨٧/٧، وشرح ابن النازم: ١٩٥ وما بعدها، وشرح شذور

الذهب: ٢١٣ وما بعدها، وأوضح المسالك: ٢٩٤/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٤١٦/١.

٦- (١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤١٦/١.

٧- ينظر: الفعل في القرآن الكريم: ٢٧ وما بعدها.

ولما كان المفعول على تعدده من العناصر غير الإسنادية، أي: ليس مسنداً، ولا مسنداً إليه وبلحاظ علاقته النحوية ووظيفتها المفعولية عدّه النحويون من الفضلات^(١)، والبلاغيون من المتعلقات^(٢) التي تؤدي معنى إضافياً على البنية الإسنادية للجملة. ولكن هذا لا يعني أنه يجوز حذفه وذكره متى شئنا، وإنما في بعض الأحيان قد تتساوى الفضلة أو المتعلق مع العمدية في أداء المستهدف الدلالي^(٣)، فيكون ذكره واجباً في صياغة تركيب الجملة ذات الإسناد الفعلي المتعدي؛ وذلك إذا وقع جواباً لاستفهام، نحو: علياً. في جواب: من رأيت؟، أو وقع متعجباً منه في صيغة (ما أفعل)، نحو: ما أحسن محمداً، أو وقع محصوراً فيه، نحو: ما أخذت إلا القرآن الكريم، أو إذا حذف عامله، نحو: خيراً لنا، وشرّاً لهم^(٤).

ولكن يجوز حذفه في أحيان كثيرة حتى أن صاحب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج ذكر أنه لو حاول إنسان أن يأتي بجميع ما في التنزيل من حذف المفعول به لتوالت عليه الفتوق، ولم يستطيع القيام به لكثرت، وقرن ذلك بمن يستقي من بئر زمزم فيغلبه^(٥). وذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أن حذفه كثير ولا يركبه إلا من قوي طبعه، وأنه أقوى دليل على قوة عربية الناطق^(٦).

وقد ذكر النحويون أن حذف المفعول به يكون على، ضربين: الأول منوياً^(٧)، أي: محذوفاً في الكلام لفظاً مراداً أو مقصوداً معنى وتقديراً، لأنه

١- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٨١/١.

٢- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٠٢/١، وشروح التلخيص: ١١٩/٢ وما بعدها.

٣- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٤- ٢٤٥.

٤- شرح الكافية في النحو: ١٣١/١، وهمع الهوامع: ١٦٧/١، والجملة الفعلية بسيطة وموسعة: ٤٣١، والنحو الوافي: ١٨٠/٢.

٥- ينظر: إعراب القرآن: ٤٠٧/٢، والتأويل النحوي في القرآن: ٢٥٨/١.

٦- ينظر: المحتسب: ٣٥٦/٢، والتأويل النحوي في القرآن الكريم: ٢٥٨/١.

٧- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ١٣١/١.

في حكم المنطوق به: لدليل لفظي أو قرينة حالية. فيكون سقوطه لضرب من التّخفيف^(١) ويُسمّى هذا الحذف بـ(الحذف اختصاراً)، وقد جعل النّحويون لهذا الحذف مواضع منها:

١ - أن يكون المفعول به عائداً للاسم الموصول^(٢)، نحو قوله تعالى: [يَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ]^(٣)، أي: لمن يشاءه^(٤)، وقولنا: رأيت من ضربت، أي: ضربته؛ لأنّ الاسم الموصول لا بدّ له من عائد يعود إليه. أو عائداً على موصوف^(٥)، نحو قول الشاعر جرير^(٦):

أُبْحَتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ تَجْدٍ	وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ
--	-------------------------------------

أي: حميته، أو يكون عائد على المخبر عنه^(٧)، نحو قول الشاعر أبي نجم العجلي^(٨)

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي	عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ
--	---------------------------------------

أي: لم أصنعه^(٩)، أو واقعاً بعد فعل المشيئة، أو الإرادة^(١٠)، نحو قوله جلّت قدرته: [وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ]^(١١)، أي: لو شاء هدايتكم. ويكاد لا يذكر المفعول إلّا إذا كان أمراً عظيماً أو غريباً^(١٢). قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ): (وإذا استقرت الأمر وجدت الأمر كذلك أبداً. متى

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣٩/٢، والطراز: ١٠٤ / ٢

٢- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢١ وما بعدها، ومغني اللبيب: ٦١١/٢، ومعاني النّحو: ٥١٤/٢

٣- الفتح: ١٤.

٤- ينظر: المقتضب: ١٩/١، وشرح الكافية في النّحو: ١٣١/١.

٥- ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٣/٢.

٦- شرح ديوان جرير: ٩٩ / ١.

٧- ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٣/٢.

٨- ينظر: البيت في معاهد التنصيص: ١٤٧ / ١.

٩- ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٣/٢، والجملة الفعلية بسيطة وموسعة: ٤٣٣، ٤٣١.

١٠- ينظر: الطراز: ١٠٤ - ١٠٥، ومغني اللبيب: ٦٣٣ / ٢.

١١- النّحل: ٩.

١٢- ينظر: معاني النّحو: ٥٢٢/٢.

كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمّر، يقول الرَّجُل يخبر عَنْ عِزَّةِ نفسه، لو شِئْتُ أن أردَ عَلَى الأمير رددت...^(١) ويحذف المفعول به بعد نفي العلم، ونحوه^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣)، أي: إِنَّهُمْ السَّفَهَاءُ^(٤). وقد يتوفّر في السِّياق قرينة حاليّة، حيث يكون للفعل مفعول مقصود معلوم، إلّا أنّه يغيب من التَّركيب اختصاراً لدلالة الحال عَلَيْهِ، كقولنا: (أصغيت إليه)، والمقصود (أذني)^(٥).

وثاني الضّربين - كما ذكر النّحويون - من حذف المفعول هو أن يكون غير منوي^(٦)، بمعنى أنّه لا يذكر ولا ينوي لأنّ المنويّ كالثّابت، فيعرض عَنْهُ البتّة، ويكون نسياً منسياً^(٧) ويُسمّى (الحذف اختصاراً)^(٨)، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾^(٩)، ونحو: (قولهم فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع...)^(١٠). والحقيقة أنّ هَذَا الضّرب ليس من باب الحذف^(١١)، وإنّما من باب الاكتفاء بالإسناد المطلق من غير قيد بمتعلق، وسلوك الفعل المتعدّي سلوك الفعل اللازم^(١٢) في التّعبير عَنْ الحدث المطلق مَعَ صاحبه، (فلا يذكر لَهُ مفعول لئلا يتوهم السّامع أنّ الغرض الإخبار به باعتبار

١- دلائل الإعجاز: ١٢٠، وينظر: الكشف: ١٧٠/١ - ١٧١، والطّراز: ٢/ ٥٢٢.

٢- ينظر: مغني اللّبيب: ٢/ ٦٣٣.

٣- البقرة: ١٣

٤- ينظر: مغني اللّبيب: ٢/ ٦٣٣.

٥- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٠، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٤٥، وابن القيم اللّغويّ: أحمد ماهر البقرّي: ١٤٧، ونحو المعاني: الجوازي: ٧٠.

٦- ينظر: شرح الكافيّة في النّحو: الرضي: ١/ ١٣١.

٧- ينظر شرح المفصل: أبن يعيش: ٢/ ٣٩، والطّراز: ٢/ ١٠٤، والبرهان في علوم القرآن: الزّركشي: ١٧٥/٣ - ١٧٦.

٨- ينظر: مغني اللّبيب: ٢/ ٦١١ - ٦١٢، ومعاني النّحو: ٢/ ٥١٥، ونحو المعاني: ٦٩.

٩- البقرة: ٢٤٥.

١٠- الطّراز: ٢/ ١٠٤.

١١- ينظر: مغني اللّبيب: ٢/ ٦١٢، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٧٦، ومعاني النّحو: ٢/ ٥١٦.

١٢- ينظر: الفعل في القرآن الكريم: ٥٢٧.

تعلقه بالمفعول، ولا يقدر أيضاً لأنَّ المقدر في حكم المذكور^(١)، والحذف ذلك لا يجري على المتعدي إلى واحد حسب، بل حتّى إلى ما تجاوزه ووقع على أكثر من اثنين وكلُّ بحسب المغزى، والقصد الدلالي الخاص في سياقه.

وقد ذكر النحويّون والبيانّيون أغراضاً متعدّدة لحذف المفعول، قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) وهو يتحدّث عن ظاهرة حذف المفعول، قال: (فإنّي أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً، فإنّ الحاجة إليه أحسّ، وهو بما نحن بصدده أخصّ، وألطفائف كأنّها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر)^(٢)، ههنا الأغراض والمستهدفات الدلالية منها: ما هو لفظي كراعية الفاصلة^(٣) في الآيات القرآنية، نحو قوله ﷺ: [وَالضُّحَىٰ - وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ - مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ]^(٤)، فقد حذف مفعول (قلى) وضمير المخاطب (صلى الله عليه وآله)؛ لرعاية الفاصلة والتّوافق الصّوتيّ مع أواخر الآيات التي قبلها وبعدها^(٥).

وفيه غرض آخر وهو غرض معنويّ، وهذا يشكّل السبب الثّاني لفائدة حذف المفعول وذلك للدّلالة على تعظيم الرّسول وتكريمه (صلى الله عليه وآله)؛ فاكتفى بالمفعول السّابق إكراماً له من أن يناله الفعل^(٦)، فالفرق الدلاليّ بين الهجر والبغض أنّ الهجر لا يكون إلّا لحبيب، أمّا البغض فهو للخصوم والأعداء، فجاءت الآية مراعية ذلك فذكرت الضّмир في نفي الهجرة (ما ودعك) ولم تذكره في جانب البغض (وما قلى) إعلاءً لشأنه^(٧) (صلى الله عليه وآله).

١- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ١٠٣، وينظر: شروح التلخيص: ٢ / ١٢٢.

٢- دلائل الإعجاز: ١١٨.

٣- ينظر: مفتاح العلوم: ١٠٩، وأساليب بلاغية: ١٦٧.

٤- الضحى: ١- ٤.

٥- ينظر: الاشارات و التّنبيهات: ٨٣، وعلم المعاني: (طبل): ١٠٥.

٦- ينظر: معاني النّحو: ٢ / ٥١٥، والتّعبير القرآني: ١٩٥- ١٩٦.

٧- ينظر: الإعجاز البياني: ٢٦٩، والتّفسير البياني للقرآن الكريم: عائشة عبد الرحمن: ٢٦٩.

ومن الدلالات المَعنويّة الآخر أيضاً: القصد إلى إثبات الفعل في ذاته للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه، بعدم تعلّق الغرض بذكره. ومن غير اعتبار عمومته وخصوصه ولا اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه الفعل، إذ يسلك الفعل المتعدّي -هنا- سلوكاً لزومياً^(١). (مثال على ذلك قول النَّاس. فلان يحل ويقعد، ويأمر وينهي، ويضر وينفع، وكقولهم: هو يعطي ويجزل، ويقرى ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحدث المفعول حتّى كأنك قلت صار إليه الحل والقعد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع،... فالفعل لا يعدى (هنا) لأنّ تعديته تنقص الغرض وتغير المعنى. ألا ترى أنّك إذا قلت هو يعطي الدنانير: كان المعنى على أنّك قصدت أن تُعلم السّامع أنّ الدنانير تدخل في عطائه أو أنّه يعطيها خصوصاً دون غيرها وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الإعطاء في نفسه...)^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣)، فالفعل (يعلم) في الآية فعل متعدّ ولكن حذف مفعوله لإثبات الأفضلية للعالم على غير العالم على الإطلاق^(٤)، ومنه أيضاً قوله عزّ وجلّ: [وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى] وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا^(٥)، فالأفعال (أضحك، أبكى، أَمَاتَ، أَحْيَا) في الآية المباركة أفعال متعدّية، والتقدير: أضحك الإنسان وأبكاه، وأمّاته وأحياه، فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم، لأنّ الغرض أثبات هذه الأفعال له سبحانه وتعالى دون اعتبار تعلّقها بمفاعيلها؛ لأنّ ذلك كلّ بيده^(٦)

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١١٨-١١٩، ومفتاح العلوم: ١١٠، والايضاح: ١/ ١٠٣، والطراز: ٢/ ١٠٤.

٢- دلائل الإعجاز: ١١٩، وينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٧١، والطراز: ٢/ ١٠٤، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ١/ ٢٠١.

٣- الزمر: ٩.

٤- علم المعاني؛ (طبل): ١٠١، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٩٣.

٥- النجم: ٤٣-٤٤.

٦- ينظر: نهاية الإيجاز: ١٧١، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ١/ ٢٠٢، وعلم المعاني؛ (طبل): ١٠١،

جَلَّتْ قَدْرَتُهُ، ومنه قوله سبحانه في قصة النبي موسى عليه السلام: [وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يَصْدُرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّي إِنِّي بِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ] ^(١)، فقد ترك المفعول في مواضع متعددة (يسقون) تذودان، نسقى، سقى، (لأنَّ الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنه إنما رحمها؛ لأنَّهما كانتا على الدِّيان وهما على السَّقي ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم إبل مثلاً ؟ وكذلك قولهما: (لا نسقي حَتَّى يَصْدُرَ الرَّعَاءُ) المقصود مِنْهُ السَّقي لا المسقي) ^(٢).

ومن الأسباب المعنوية الآخر لحذف المفعول أيضاً إفادة التعميم مع الاختصار ^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ^(٤)؛ (أي يدعو جميع عباده، لأنَّ حذف المفعول يؤذن بالعموم) ^(٥)، عمومية (الدعوة فهي تشمل الإنس والجن مسلمهم وكافرهم وأولهم وآخرهم) ^(٦)، وهذا (التعميم يمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم كقولنا (يدعو جميع عباده)، ولكن ذلك من شأنه أن يفوت الاختصار أو الإيجاز) ^(٧)، ومن هذه الفائدة أيضاً إفادة التعميم والتوسع الدلالي في قوله تعالى: [وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى] ^(٨)، فقد حذف المفعول

وعلم المعاني؛ (الجندي): ٨٠.

١- القصص: ٢٣-٢٤.

٢- الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ١٠٩، وينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٤، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٩٣.

٣- ينظر: مفتاح العلوم: ١٠٩، وعلم المعاني؛ (الجندي): ٨١، ومختصر البلاغة؛ عبد الهادي الفضلي: ٤٧.

٤- يونس: ٢٥.

٥- علم المعاني؛ (عتيق): ١٤٢، وينظر: جواهر البلاغة: ١٦٧.

٦- علم المعاني؛ (طبل): ١٠٣.

٧- علم المعاني؛ (عتيق): ١٤٢، وينظر: علم المعاني؛ (الجندي): ٨١.

٨- الضحى: ٥.

الثَّانِي للفعل المتعدي (أعطى) مَعَ احتياجه لَهُ واعتماد الدَّلالة عليه، لغرض إفادة العموم: (لما أعطاه في الدنيا... ولما ادَّخره لَهُ من الثَّواب الَّذي لا يعلم كنهه إِلَّا الله) ^(١)، تكريماً وتعظيماً لرسوله: (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ آلَهُ وَسَلَّم)، (فكان مفاد هَذِهِ الْجُمْلَةِ تعميم العطاء) ^(٢) إلى أَقْصَى (غاية ما يتمناه الرَّسول ويرتضيه لَأَنَّهُ يعطيه كُلُّ ما يريده...) ^(٣)؛ لذلك أطلقه النَّصَّ القرآنيَّ ولم يشأْ أن يحدده ^(٤). ومنه أيضاً حذف المفعول الأوَّل والثَّاني في قوله تعالى: [فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى] ^(٥)، فقد حذف مفعوليَّ الفعل (أعطى)؛ لَأَنَّهُ ينصب مفعولين نقول: أعطى محمَّداً عليّاً كتاباً؛ لقصد التَّعميم في الإعطاء والمنع ^(٦)، مَعَ قصد الإيجاز.

من الدَّلالات المَعنويَّة الأخر تحقيق البيان بعد الإبهام أو التَّفصيل بعد الإجمال ^(٧)، وذلك لتقرير المعنى في النَّفس، ويكثر هَذَا الحذف بعد فعل المشيئة أو الإرادة، أو نحوهما إذا وقع فعل الشَّرط وكان الجواب يدلُّ عَلَيْهِ ولم يكن فعل المشيئة شيئاً عظيماً أو مستغرباً ^(٨)، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ^(٩)، أي: لو شاء هدايتكم لهداكم وقوله سبحانه: [وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا] ^(١٠)، أي: لو شاء الله أن يجمعهم عَلَى الهدى لجمعهم مفعول فعل المشيئة محذوف،

١- الكشاف: ٧٦٧/٤.

٢- التَّحرير والتَّنوير: ٣٠ / ٣٩٨.

٣- التَّفسير الكبير: ٢١٢/٢١؛ وينظر: روح المعاني: ٣٠ / ١٦٠.

٤- ينظر: التَّفسير البياني: (بيت الشاطيء): ٢٨.

٥- الليل: ٥ - ٨.

٦- ينظر: مجمع البيان: الطَّبْرسي: مج: ٦، ج: ٣٠، ص: ١٥٦.

٧- ينظر: مفتاح العلوم ١٠٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٠٧/١، وما بعدها، وشروح التَّلخيص: ١٣١/٢.

٨- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٧، ونهاية الإيجاز: ١٧٣، والطَّرَاز: ١٠٥/٢، وعلم المعاني (بسيوني): ٢٠٦/١.

٩- النُّحل: ٩.

١٠- السَّجدة: ١٣.

والسرّ في حذفه هو البيان بعد الإبهام، لأنّ المخاطب إذا سَمِعَ فعل المشيئة (شاء) تعلّقت نفسه بشيء قد أبهم وهو مفعول (شاء)، وتطلعت إلى معرفته، فإنّ ما ذكر الجواب: (لهذاكم أو لأتينا) استبان ذلك الشيء وعُرف بعد أن كان قد أبهم، ولذا كان أوقع في النفس وأبلغ وأشدّ تأثيراً^(١).

ومن الأغراض الآخر أيضاً لحذف المفعول: التّحرز عن مواجهة الممدوح بما لا يليق بذكره^(٢)، كقول الشّاعر^(٣):

قَدْ طَلَبْنَا، فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤِّ دَدٍ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مَثَلًا (مدور)

فقد (حذف المفعول من (طلبنا) لغرض بلاغيّ، وهو التّحرز عن مواجهة الممدوح بأنّ له مثلاً، مبالغة في التّأدب وتعظيماً للممدوح، ولو أنّه ذكره فقال: قَدْ طَلَبْنَا مثلاً لك، لأشعر ذلك بجواز أن يكون له مثلاً لأنّ العاقل لا يطلب إلا ما هو موجود)^(٤).

وهناك فوائد أخر لحذف المفعول به والاستغناء عن ذكره، منها: لاحتقاره، نحو قوله ﷺ: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(٥)، أو لاستهجان ذكره، أو للجهل به نحو قولك: ولدت فلانة. وأنت لا تدري، ما ولدت، أو لدفع إرادة غير المراد، أو لقصد الإبهام عن ذكره، وغيرها من الاعتبارات والأسرار البلاغية المناسبة لتركه والدّاعية لحذفه^(٦). وما يَعْنِينَا من ذلك حذف المفعول في الصّحيفة السّجّاديّة واسقاطه عن

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٦، ونهاية الإيجاز: الرّازي: ١٧٣، ومغني اللّبيب: ٦١٢ / ٢، وعلم

المعاني: (بسيوني): ٢٠٦ / ١، وعلم المعاني (طبل): ١٠٤.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٩ - ١٣٠، وأساليب بلاغية: ١٦٧.

٣- ينظر: البيت في معاهد التنصيص: ٢٥٦ / ١.

٤- المعاني في ضوء أساليب القرآن: ١٩٥، وينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٩.

٥- المجادلة: ٦١.

٦- ينظر: مفتاح العلوم: ١١٠، وشروح التّليخيص: ١ / ١٣١، ومعاني النّحو: ١ / ٥١٥، والبلاغة العربية

قراءة أخرى: ٢٤٧، والبلاغة فنونها وأفنانها: ١ / ٢١٥-٢١٩، وعلم المعاني: (الجندي): ٨١-٨٢،

والأسس النفسية للبلاغة العربيّة: ١٣٨، وفي البنية والدلالة: ١٢٨.

فعله المتعديّ لواحد أو اثنين، فقد حذف المفعول في الصحيفة السَّجَّادِيَّة في نحو (١٢٣)^(١) مئة وثلاثة وعشرين موضعاً، وحذف المفعول الأوّل والثاني في نحو (١٢)^(٢) اثني عشر موضعاً والمفعول الأوّل في نحو (٨)^(٣) ثمانية مواضع لدلالات مختلفة منها:

- حذفه للاختصار والإيجاز:

ومن حذف المفعول في الصحيفة السَّجَّادِيَّة، حذفه للإيجاز، ولهذه الدلالة البُعد الأكبر في طياتها، وتأتي هذه الدلالة نتيجة لتوفر قرائن سياقيّة، لفظيّة أو حالية، تدلُّ عليه وتكون عوناً للإشارة إليه، فمثال الحذف لقريئة لفظيّة، لكون المفعول عائداً على الاسم الموصول فيحذف للدلالة عليه، كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:
- (فَخَتَمَ بِنَا عَلَى جَمِيعِ مَنْ ذَرَأَ. وَجَعَلْنَا شُهَدَاءَ عَلَى مَنْ جَحَدَ...) ^(٤).
- (هَدَيْتَنَا لِدِينِكَ الَّذِي اصْطَفَيْتَ. وَمِلَّتِكَ الَّتِي ارْتَضَيْتَ. وَسَبِيلِكَ الَّذِي سَهَّلْتَ ...) ^(٥).

- (وَأَحْسَنَ صُنْعَ مَا صَنَعَ...) ^(٦).

ففي هذه الأمثلة حذف عَلَيْهِ السَّلَام المفعول به؛ لأنّه عائد على الاسم الموصول لإرادة الإيجاز والاختصار، والتقدير في المثال الأوّل: (من ذرأه، ومن جحده). وفي الثَّانِي (اصطفيته، وارتضيته، وسهّلته)، وفيه أيضاً دلالة أُخرى وهي مراعاة الفاصلة في نهاية الجمل كما هو واضح أمّا المثال الثَّالِث فالتقدير فيه: (صنعه).

١- ينظر: الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٨، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٤١، ١٤٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٧١، ١٧٨، أ: ٢٣٩.

٢- المصدر نفسه: ٢٥، ٥٣، ٦١، ١١٧، ١٢٩، ١٥٣، ١٥٤.

٣- المصدر نفسه: ٢٣، ٥٣، ٨٧، ٩٤، ١٥٦، أ: ٢٣٦.

٤- المصدر نفسه: ١٦.

٥- المصدر نفسه: ١١٩.

٦- المصدر نفسه: ١٣١.

وقد تكون هذه القرينة تعين المفعول به، أو العلم به، أو لدلالة السياق عليه، فيحذف المفعول ويكتفي بالإسناد المطلق لقصد الاختصار والإيجاز فمثال تعين المفعول دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَاخْتِمَ لَنَا بِالتِّي هِيَ أَحْمَدٌ عَاقِبَةً...) (١).

والتقدير: (اختتم لنا أمرنا بالحالة التي هي أحمد الحالات عاقبة وحذف المفعول لتعينه ولأن الغرض سؤاله المختوم به) (٢)، وهو القرآن الكريم (٣)؛ ولقصد الاختصار. ومثال حذف المفعول للعلم به دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَلَا يَجَاوِزُ الْمُخْتَوِّمُ مِنْ تَدْبِيرِكَ كَيْفَ شِئْتَ وَأَنْتَى شِئْتَ...) (٤).

والتقدير: كيف شئته وأنتى شئته، أي: شئت تدبيره في فعلي المشيئة، وقد حذفته؛ للعلم به مع دلالة ما تقدم عليه، ومنه أيضاً قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (إِنْ تُعَذِّبْ فَأَنَا الظَّالِمُ...) (٥).

أي: تعذبني. ومثال حذفه لدلالة السياق عليه، دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (أَسْأَلُكَ أَنْ تَغْفُو عَنِّي وَتَغْفِرَ لِي...) (٦).

- (صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ. وَاسْمَعْ وَأَجِبْ يَا عَزِيزُ) (٧).

فحذف المفعول في المثال الأول؛ لدلالة السياق عليه؛ وهو (الذنوب)، فالذنوب هي التي يغفرها الله سبحانه حذفه عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لدلالة السياق، ولما كان السياق دليل عليه وهو في خطابه العبادي حذفه عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لدلالة قصد الإيجاز والاختصار. وفي المثال الثاني؛ حذف المفعول وتقديره: (ندائي)، و(دعائي)؛ لدلالة الإيجاز والاختصار؛ لأنه مفهوم من السياق أيضاً.

١- المصدر نفسه: ٩٢.

٢- رياض السالكين: ١٥/٥.

٣- المصدر نفسه: ١٥٥/٥.

٤- الصحيفة السجادية: ١٤٨.

٥- المصدر نفسه: ١٥٩.

٦- المصدر نفسه: ٤٠.

٧- المصدر نفسه: ٤٠.

وقد يكون الحذف المتوخى مِنْهُ الاختصار لقريئة حَالِيَّة، كما في دُعَائِهِ

عَلَيْهِ السَّلَام:

- (وَأَنْ أَشْكُرَ الْحَسَنَةَ. وَأُغْضِيَ عَنِ السَّيِّئَةِ ...) ^(١).

فالفعل (أُغْضِيَ) فعل متعدٍ علاجي لا يستعمل إلا مفعولاً خاصاً وهو العينان. ولكنه عَلَيْهِ السَّلَام لَمْ يذكره؛ لدلالة الحال عَلَيْهِ؛ لقصد الاختصار، وإن كان قَدْ (استعمل في الحلم. فقليل: أُغْضِيَ عَنِ الذَّنْبِ: إِذَا أَمْسَكَ عَفْواً عَنْهُ) ^(٢).

- حذفه لعدم تعلق الغرض بذكره:

ومن الفوائد الَّتِي حذف المفعول لتوخيها في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّة، الدَّلَالَةُ عَلَى عدم اقتضاء حاجة لذكره، كما فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:

- (اللَّهُمَّ فَكَمَا كَرِهْتَ لِي أَنْ أَظْلِمَ فَقِنِي مِنْ أَنْ أَظْلَمَ ...) ^(٣).

- (فَافْتَتَنَ بِحَمْدِ مَنْ أَعْطَانِي وَأَبْتَلِي بِذَمِّ مَنْ مَنَعَنِي وَأَنْتَ مِنْ دُونِهِمْ وَلِي الْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ ...) ^(٤).

- (إِنَّ مَسْهَأَ الشَّرِّ تَجَزَعُ وَإِنْ مَسَّهَا الْخَيْرُ تَمْنَعُ ...) ^(٥).

- (يَا مَنْ إِذَا سَأَلَهُ عَبْدٌ أَعْطَاهُ، وَإِذَا أَمَلَ مَا عِنْدَهُ بَلَغَهُ مُنَاهُ.) ^(٦).

فقد جعل عَلَيْهِ السَّلَام تركيب الجُمْلَةِ في المثال الأول مقتصرًا عَلَى الحكم الإسناد المطلق في: (فَقِنِي مِنْ أَنْ أَظْلِمَ)، وحذف المفعول بِهِ عَلَى حاجة الفعل المتعدي لَهُ (ظَلَمَ)، لعدم تعلق غرض لذكره؛ لِأَنَّهُ أراد أن يوقِّيه الله سبحانه من الظُّلْمِ، أمَّا من هو الَّذِي وقع عَلَيْهِ الظُّلْمُ إِنَّ وَجَدَ أو تلبَّسَ بِهِ؟، فلا حاجة تستلزم ذكره؛ لِأَنَّ القصد هو الحكم المتعلق بالفعل لا بوقوعه عَلَى المفعول؛

١- المصدر نفسه: ٥٢١.

٢- رياض السالكين: ٣ / ٣٣٤.

٣- الصحيفة السجادية: ٣٩.

٤- المصدر نفسه: ٥٦.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٣٣.

٦- المصدر نفسه: أ: ٢٣٦.

لئلا يكون الحكم متعلقاً به ومقيّداً من دائرة إطلاقه، لذلك جعل الفعل المتعديّ، بمنزلة الفعل اللازم؛ لعدم تعلق غرض يدعو لذكر المفعول. وفي المثال الثاني حذف عليه السلام المفعول الثاني من الفعل أعطى في جملة (من أعطاني)، وكذلك الحال في جملة (من منعني)؛ لأنهما من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً؛ وذلك لعدم تعلق غرض يدعو لذكر المفعول الثاني؛ لأنه أراد عليه السلام ألا يُفتن بحمد معطيه من البشر ولا بدم مانعه؛ لأن الحكم متعلق بالفعل المتلبس بالمفعول الأول أمّا المفعول الثاني، وما هو؟، فلا حاجة تتعلّق بذكره.

وما قيل في المثالين: الأول والثاني يمكن أن يقال في المثالين الآخرين.

- حذفه لمراعاة التناسب السجعي:

وحذف المفعول به في الصحيفة السجادية لتوحي التناسب بين الفقرات في العبارات ولأجل التوافق الصوتي، ورعاية الفاصلة في نهايات الجمل، كما في دُعائه عليه السلام:

- (لَا يَنْدَفِعُ مِنْهَا إِلَّا مَا دَفَعْتُ. وَلَا يَنْكَشِفُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَشَفْتُ ... فَلَا مُصْدِرَ لِمَا أَوْرَدْتُ. وَلَا صَارِفَ لِمَا وَجَّهْتُ. وَلَا فَاتِحَ لِمَا أَغْلَقْتُ. وَلَا مُغْلِقَ لِمَا فَتَحْتُ. وَلَا مُيَسِّرَ لِمَا عَسَّرْتُ. وَلَا نَاصِرَ لِمَنْ خَذَلْتُ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ...) (١).

- (وَفَقَّنَا فِيهِ عَلَى مَوَاقِيَتِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ بِحُدُودِهَا الَّتِي حَدَّدْتَ. وَفَرَّوْضِهَا الَّتِي فَرَضْتَ. وَوُظَائِفِهَا الَّتِي وَظَّفْتَ. وَأَوْقَاتِهَا الَّتِي وَقَّضْتَ ...) (٢).

في المثال الأول ساعد حذف المفعول على تكوين نسق موسيقيّ توافقيّ في نهاية الجملة، على الرغم من أنه عائد للاسم الموصول الذي قبله ولو ذكره لانتفى هذا النغم السجعي والتناسب الموسيقيّ في نهاية العبارات؛ فلما استغنى عنه بدلالة المتقدم عليه أعطى جرساً موسيقياً وحساً إيقاعياً

١- المصدر نفسه: ٢٧-٢٨.

٢- المصدر نفسه: ١١٤.

تتجاذب معه النَّفْسُ، فَضْلاً عَنْ حلاوة النِّعَمِ السَّجْعِيِّ، وجمال التَّوَافُقِ الصَّوْتِيِّ الآخِذِ.

وكذلك المثال الثاني؛ فقد أسهم حذف المفعول العائد عَلَى الاسم الموصول عَلَى بناء الجملة بناءً منسجماً موسيقياً في فقراته، متوافقاً إيقاعياً في تركيب عباراته، يمتلك مجامع القلوب في جمال أسلوبه، وروعة دلالاته.

- حذفه للتوسع في الدلالة والتعميم مَعَ الاختصار:

حذف المفعول فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ للدلالة عَلَى التَّوَسُّعِ فِي الدَّلَالَةِ مَعَ التَّعْمِيمِ، كما فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِ عَرَفَةِ:

- (أَنْتَ الَّذِي ابْتَدَأَ وَاخْتَرَعَ وَاسْتَحْدَثَ وَابْتَدَعَ...) (١).

- (وَلَقَدْ سَأَلْتُ فَأَعْطَيْتَ. وَلَمْ تُسَأَلْ فَأَبْتَدَأْتَ...) (٢).

فقد حذف عَلَيْهِ السَّلَامُ متعلق الإسناد (المفعول) من الجمل الأربع، واقتصر فِي دُعَائِهِ عَلَى الحكم المطلق؛ لغرض التَّعْمِيمِ والتَّوَسُّعِ الدَّلَالِيِّ. فِي عموم الحدث الفعلي وإطلاقه، فِي الابتداء والاختراع والاستحداث والابتداء لجميع ما يمكن أَنْ تتلبس بِهِ الجمل الأربع المطلقة، وقد كانت هَذِهِ التَّوَسُّعَةُ الدَّلَالِيَّةُ يمكن أَنْ تستفاد من ذكر المفعول بصيغ العموم، ولكن ذَلِكَ يفوت فرصة الاستثمار من الإيجاز والاختصار المطلوب فِي سياقه.

ويمكن أَنْ تكون فِيهَا دلالة أخرى، هي دلالة العناية بالحدث المطلق وإثباته لفاعله. وتنزيل الفعل المتعديّ منزلة الفعل اللازم فِي الاكتفاء الدَّلَالِيِّ، بمعنى: (أَنْتَ الَّذِي وَجَدَ لَكَ حَقِيقَةَ الْإِبْتِدَاعِ وَالْإِخْتِرَاعِ وَالْإِسْتِحْدَاثِ وَالْإِبْتِدَاعِ مِنْ غَيْرِ إِبْتِدَاءٍ أَعْتَبَارٍ قَيِّدٍ وَتَعْلُقٍ عَمُومٍ وَخُصُوصٍ...) (٣).

كذلك المثال الثاني، إِذْ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَطْلَقَ حُكْمَ الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى (العطاء) من

١- المصدر نفسه: ١٣١.

٢- المصدر نفسه: ١٥٤.

٣- رياض السالكين: ٦/٣١٦.

(أعطيت) و(الابتداء) من الثانية من (ابتدأت)، بعد السؤال الثابت: (ولقد سُئِلت)، في الأولى، والمنفي (ولم تسأل) في الثانية، على الرغم من حاجة الفعل (ابتداءً) إلى المفعول وشدة حاجة الفعل (أعطى) إلى مفعولين؛ لأنه من الأفعال التي تقع على مفعولين، والسّر في هذا الحذف والاقتصار على الحكم المطلق غير المقيد بمتعلق هو التوسع في الدلالة وتعميم الحكم في العطاء والابتداء، مع الاختصار في ذلك.

وفي الجملة أيضاً دلالة أخرى، فقد ساعد حذف المفعول الأول والثاني من الجملة (أعطيت)، والمفعول من (ابتدأت) ساعد على التناغم السجعي بين الفقرات، ولولم تسقط تلك المتعلقات لذهب حسنه الموسيقي وجماله السجعي.

- تحقيق البيان بعد الإبهام أو التفضيل بعد الإجمال:

ومن الأغراض الدلالية التي حذف من سببها المفعول به في الصحيفة السجادية، حذفه للدلالة على التفصيل والبيان بعد الإبهام والإجمال لتقرير الحقيقة والأمر كما في دعائه عليه السلام:

- (إِنْ تَشَأْ تَعْفُ عَنَّا فَبِفَضْلِكَ، وَإِنْ تَشَأْ تُعَذِّبُنَا فَبِعَذِّكَ ...) ^(١).
- (وَتَسْتُرْ عَلَيَّ مَنْ لَوْ شِئْتَ فَضَحْتَهُ. وَتَجُودُ عَلَيَّ مَنْ لَوْ شِئْتَ مَنَعْتَهُ ...) ^(٢).

في المثال الأول عدل عليه السلام عن ذكر مفعول فعل المشيئة في الجملتين المتقابلتين دلالياً بالضد، وهو ليس أمراً مستغرباً أو عظيماً عليه سبحانه لا سيما أنه واقع بفضل المطلق وبعده جل شأنه، والغرض الذي أراده عليه السلام هو البيان والتفصيل بعد الإبهام والإجمال لتقرير حقيقة المشيئة وتوكيد المعنى في النفس؛ ذلك أن فعل المشيئة (شاء) فعل مطلق، إذا ما سمعه المخاطب علم أن هناك شيئاً متعلقاً بالفعل بيد أنه شيء مبهم مجمل وهو مفعول الفعل (شاء) وتطلعت نفسه إلى معرفته بعد أن غاصت في صورته

١- الصحيفة السجادية: ٣١.

٢- المصدر نفسه: ١١٧.

ومعانية الَّتِي يتحملها نتيجة إطلاقه وعمومه، فلَمَّا جاء ﷺ بجزء الشرط دلَّ عليه، وأزال إجماله، وعلم السَّامع ذلك الشيء فازداد توكيده في نفسه وعرف أنَّه (العفو) في الجُمْلَة الشرطيَّة الأولى، و(العذاب) في الجُمْلَة الثَّانية فكلُّ من الشرط والجزاء يدلان عليه ولكن دلالة الشرط دلالة إجمال ودلالة الجزاء دلالة تفصيل وبيان، والبيان والتفصيل بعد الإبهام والإجمال أوقع في النفس، وأبلغ في المراد، وأشدَّ تأثيراً ورسوخاً في الذهن.

وكذلك المثال الثَّاني فما قيل في المثل الأوَّل يمكن أن يكون فيه كذلك.

- حذف المفعول لتركيز الدلالة على الحدث وفاعله:

ومن الأغراض الَّتِي حذف لأجلها المفعول به في الصحيفة السَّجادية حذفه للدلالة على تركيز الانتباه على الحدث المطلق وفاعله، وهذه الدلالة

كثيرة في الصحيفة السَّجادية ومن ذلك ما ورد في دُعائه ﷺ:

- (إِلَهِ هَدَيْتَنِي فَلَهُوتُ. وَوَعِظْتَ فَقَسَوْتُ. وَأَبْلَيْتَ الْجَمِيلَ فَعَصَيْتُ. ثُمَّ عَرَفْتُ مَا اصْدَرْتَ إِذْ عَرَفْتَنِيهِ فَاسْتَغْفَرْتُ. فَأَقْلَتَ فَعُدْتُ. فَسَتَرْتُ ...) (١).
- (إِنْ أَعْطَيْتَ لَمْ تَشَبْ عَطَاءَكَ بِمَنْ. وَإِنْ مَنَعْتَ لَمْ يَكُنْ مَنُوعَكَ تَعْدِيًّا ...) (٢).
- (اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْ خَلَقْتَ فَسَوَّيْتَ. وَقَدَّرْتَ وَقَضَيْتَ. وَأَمَتَ وَأَحْيَيْتَ. وَأَمَرَضْتَ وَشَفَيْتَ. وَعَافَيْتَ وَأَبْلَيْتَ. وَعَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَيْتَ ...) (٣).

ففي المثال الأوَّل اقتصر ﷺ على الحكم، الإسناد المطلق، في الجمل (وعظت، ابليت، عصيت، استغفرت، فأقلت، تسترت) موضع البحث، وحذف مقيد الحكم وهو المفعول به وتقدير الجمل فيه: وعظتني، وابليتني، عصيتك، استغفرتك، اقلنتني.. لتركيز الدلالة على الحدث المطلق ولإظهار كمال العناية بإثباته وإسناده لمن صدر عنه وهو الفاعل (الله) سبحانه لأنَّ إبراز (الحدث

١- المصدر نفسه: ١٥٢.

٢- المصدر نفسه: ١٠٣.

٣- المصدر نفسه: ١٧٨.

مَعَ إسقاط متعلقه، يكون مراعاة للفت انتباه المتلقِ إِلَيْهِ وتركيزه فِيهِ إذْ هو المهمُّ في نظر المتكلم، وهو الَّذي يريد توكيده في نفس المتلقي^(١)، لذلك جعل الإسناد الحكميَّ مطلقاً غير مقيد، ولا متلبَّس بجهة المفعول مَعَ حاجة معنى الحدث الَّذي في الفعل المتعديِّ إليه، ونزله منزلة الفعل القاصر عَنِ الوصولِ إِلَى مفعوله فأعرض عَنْهُ إعراضاً ولم يذكره؛ لأصالة التعبير في الفعل اللازم عَنِ الحدث المطلق الصادر عَنِ فاعله.

وفي المثال الثَّانِي حذف عِلَلِ المفعول الأوَّل والثَّانِي من الجملتين (أعطيت، ومنعت) لأن (أعطى، ومنع) من الأفعالِ الَّتِي تتجاوز المفعول الأوَّلِ إِلَى الثَّانِي، واكتفى بالحكم المطلق المفاد من إسناد الفعل المتعديِّ إِلَى فاعله، وهو العطاء والمنع، وجعل الفعلين المتعديين (أعطى، ومنع) يسلكان سلوكاً لزومياً. وضرب كشحاً عَنِ ذكر المفعولين، وأعرض عنهما البتة؛ لتركيز العناية في الحدث المطلق (عموميَّة العطاء وعموميَّة المنع) وإثباته لفاعله وهو الله سبحانه وتعالى، وفي الجُمْلَة أيضاً دلالة أُخْرَى وهي الدلالة عَلَى التَّعميم، فهو عِلَلِ عندما اكتفى بالحكم المتعلق بالفعل وفاعله، أراد أن يدلَّ أيضاً، عَلَى تعميم العطاء والمنع في جميع الأشياء: صغيرها وكبيرها، وباطنها وظاهرها، وكُلِّ شيء. فلَمَّا لَمْ يذكر المفعولين أفاد تلك الدلالة مَعَ الإيجاز والاختصار.

وفي المثال الثَّالِث الواضح أَنَّ الأفعال: (خلق، وسوى، وقدر وقضى، وأمات، وأحيا، وأمراض، وشفى، وعافى، وأبلى) أفعال متعديَّة بدلالة معناها المعجميِّ مَعَ قابليَّة المفعول للتأثر به، والتقدير: (خلقتني «الداعي» عِلَلِ، وسويتني، وقدرتني، وقضيتني، أمتني، وأحييتني، وأمراضتني، وشفيتني، وعافيتني، وأبليتني)؛ ولكنَّه عِلَلِ لَمْ يذكره، بَلْ اقتصر عَلَى الإسناد المطلق

غير المخصص بجهة معنية مَعَ حاجة الفعل لها، ونَزَلَ الفعل المتعدي عَلَى افتقاره الدَّلاليّ بوقوعه من قبل فاعله عَلَى المفعول منزلة الفعل اللازم، لغرض إثبات هَذِهِ الأحداث المطلقة وإِسنادها إِلَى فاعلها وهو الله سبحانه وتعالى من دون اعتبار لمتعلّقها؛ لأنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بيده جَلَّتْ قدرته.

- حذفه للتَّعْظِيمِ أَوْ لِلتَّحْقِيرِ:

ومن الأغراض الدَّلاليَّة التي حذف لسببها المفعول بِهِ في الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة الدَّلالة الثَّنائية: (التَّعْظِيم، والتَّحْقِير)، وذلك كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام: - (وَلَيْسَ عَذَابِي مِمَّا يَزِيدُ فِي مُلْكِكَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ. وَلَوْ أَنَّ عَذَابِي مِمَّا يَزِيدُ فِي مُلْكِكَ لَسَأَلْتُكَ الصَّبْرَ عَلَيْهِ...) (١).

فقد ذكر عَلَيْهِ السَّلَام المفعول بِهِ في الجُمْلَةِ الأوَّلَى (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ)، وقَيَّدَ جهتها بِهِ في سياقها: نفي تلبّسه بالإِسناد، وعدم وقوعه عَلَيْهِ أبداً. ثُمَّ عدَلَ عَنْهُ في الجُمْلَةِ الأُخْرَى المسوقة لتوكيد مضمون الأوَّلَى، ولم يذكره، ليس للعلم بِهِ لدلالة السِّياق في المتقدم عَلَيْهِ حسب، وإنَّما للدَّلالة عَلَى تحقيره لضآلة حجمه، ولطافة كميته، وتعظيماً لملك الله سبحانه.

وكأنَّه عَلَيْهِ السَّلَام أراد أن يوحى - وهو الأدب والخلق الرفيع - بهذا الحذف والعدول عَنْ ذكره بعدم استطاعته للفظه وذكره، لعلمه ومعرفته عَلَيْهِ السَّلَام لعدم ذَلِكَ في الأبدية تعظيماً لله سبحانه؛ لذلك جعل الأسلوب في سياقه الشرطيّ بعد نفيه للجُمْلَةِ أولاً؛ حياءً مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَام.

دلالة حذف الجارِّ والمجرور:

من المعلوم أنَّ الجارِّ والمجرور بنية تركيبية ذات نسبة تقيدية غير تامة، تُضَاف عَلَى البنية الإِسنادية؛ لتؤدِّي معنى جديداً، ولتقيّد من إطلاقها، ذلك؛ لأنَّها من المتعلّقات التي تتعلّق بمعنى الحدث الذي في علاقة الإِسناد وتحدّده في جهته

الإضافيّة الدلاليّة زيادةً على حكمه الإسناديّ، وأنّ الجارّ والمجرور يؤدّي علاقة نسبيّة مفاده من الحرف الجارّ بين الاسم المجرور وحكم الجملة^(١). وفي بعض التراكيب يؤدّي مستهدفاً لا يكون أبداً مع حذفه كما إذا وقع جواباً لاستفهام، يقال: إلى أين ذهب عليٌّ، فيقال: إلى المكتبة. فانتهاء الغاية إلى مكانيّة الموضع (المكتبة) لا يمكن أن نتلمسها دلاليّاً ما لم تذكر. ولكن، في بعض الأحيان، قد يُستغنى عن الجارّ والمجرور بتوفر قرائن وملابسات تفهم من السياق وحسب متطلبات الفعل الدلاليّ التي يراعيها المتكلّم.

لقد كان عمل النحويّين في هذه الفقرة من البحث مقتصرّاً على حذف الجارّ حسب أمّا حذفه مع المجرور فلم يشيروا إليه؛ ولعل السبب في ذلك كون الاثنين لا يدخلان في الصّناعة ما عدا حذف الحرف الجار^(٢)، أمّا البلاغيون فقد تناولوا الجارّ والمجرور في متعلقات الجملة. واقتصروا فيه على التّقديم والتّأخير^(٣)، أمّا الحذف فلم يتطرقوا إليه. ويبدو أنّه لا يشكل الأمر لهم في تلك الدلالات والأغراض التي ذكروها في متعلقات الإسناد. وربّما أنّهم حملوه (الحذف) عليها. وإذا كانت عمليات رصد البلاغيّين في بيان أغراض تقديم وتأخير الجارّ والمجرور جارية في موطن الذّكر، فالأحرى أن يكون هذا الالتفات مقصوداً في الحذف أيضاً.

والحقيقة أنّ حذف الجارّ والمجرور يؤدي أغراضاً وفوائد معنويّة تماثل دلالات حذف كلّ من الفاعل والمفعول به التي ذكّرت سابقاً. وفي الصحيفة السّجاديّة^(٤) نجد لحذف بنية الجارّ والمجرور دلالات متعدّدة من أهمّها:

- ١- ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ١١٤، ١٩٢.
- ٢- ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٦٩.
- ٣- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٠٢/١، وشروح التلخيص: ١١٩/٢.
- ٤- ينظر: الصّحيفة السّجاديّة: ١٢، ١٩، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٣، ٤٩، ٥٦، ٦١، ٦٨، ٧٩، ٨٥، ١١١، ١٢٤، ١٥٠، ١٥١، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٣، أ: ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٩.

- الدلالة على تركيز الانتباه في الحدث:

ومن الفوائد الدلالية التي حذف لأجلها الجار والمجرور في الصحيفة السجادية، الدلالة على تركيز المعنى في الحدث مع مراعاة التناسب بين القرائن، كما في دُعائه عليه السلام:

- (فَلَسْتُ بِرِيئًا فَأَعْتَذِرُ. وَلَا بِي قُوَّةٌ فَأَنْتَصِرُ. وَلَا مَفَرَّ لِي فَأَفِرُّ...) (١).

اقتصر الإمام عليه السلام هنا على حكم الإسناد غير المقيد بالجار والمجرور في ثلاث جمل (أعتذر، أنتصر، أفر)؛ لغرض تركيز الدلالة على الحدث الفعلي الذي في معنى الإسناد، ولو ذكر متعلقه في الجملة لذهب هذا السر المعنوي والمغزى الدلالي، ذلك أن ذكر بنية الجار والمجرور تقتضي التفكير به مضافاً إلى تركيب الإسناد إليه، ولكنه عليه السلام لما حذفه جعل الحكم مطلقاً غير معين في جهة خاصة، وترك إتمام معنى الاعتذار والانتصار والفرار إلى متلقيه؛ ليذهب فيه كل مذهب. وفي ذلك من الثراء مع الاهتمام بالحدث المتصف به الفاعل، ما لا يذكر.

وهنا دلالة أخرى وهي:

- مراعاة الفاصلة في نهاية الجملة:

إذ إنّه جعل نهاية الجمل كالقافية في الشعر، ولو ذكر متعلق الإسناد (الجار والمجرور) لما حصل ذلك التناسب، ولكنه لما حذفه جعل التعاقب الصوتي في نهاية كل فقرة من الجمل الثلاث جعله متناسقاً صوتياً ومنسجماً سجعياً زيادة على حلاوة التعبير وطراوة معناه ومغزاه الدلالي.

- الدلالة على الإيجاز:

وذلك في مواضع معينة في الصحيفة السجادية. وقد يأتي هذا الغرض لقريظة لفظية على أن يتقدم عليه ما يدل عليه، كما في دُعائه عليه السلام:

- (أَعُوذُ بِكَ اللَّهُمَّ الْيَوْمَ مِنْ غَضَبِكَ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَأَعِزَّنِي. وَاسْتَجِرْ بِكَ الْيَوْمَ مِنْ سَخَطِكَ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَأَجِرْنِي. وَأَسْأَلُكَ أَمْنًا مِنْ عَذَابِكَ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَأَمِنِّي...) (١).

فقد حذف عليه السلام الجار والمجرور في ثلاث جمل لقريضة لفظية دلت عليه، والتقدير: (وأعِزَّنِي بِكَ مِنْ غَضَبِكَ، اسْتَجِرْنِي مِنْ سَخَطِكَ، وَأَمِنِي مِنْ عَذَابِكَ)؛ فضلاً عن الإيقاع الصوتي لغرض الإيجاز مَعَ قصد دلالة أُخْرَى هي مراعاة التناسب في الفقرات بين نهايات الجمل.

وقد يكون هذا الحذف؛ للدلالة على العلم به، كما في دُعَائِهِ عليه السلام:

- (أَدْعُوكَ فَتَجِيبْنِي وَإِنْ كُنْتُ بَطِيئًا حِينَ تَدْعُونِي...) (٢).

فقد حذف عليه السلام الجار والمجرور المتعلقين بالمشتق (بطيئاً)؛ لأنه معلوم عند المخاطب وتقديره: (بطيئاً في إجابتك)؛ وذلك لقصد الاقتصار والإيجاز. أو قد يكون الحذف لدلالة السَّيَاقِ عَلَيْهِ، كما في دُعَائِهِ عليه السلام:

- (وَلِذَلِكَ خَمَدَ صَوْتِي عَنْ الْجَارِ...) (٣).

فقد اكتفى عليه السلام بالمصدر المجرور (الجار)، ومعناه: الاعتراف، وحذف متعلِّقه (الجار والمجرور)؛ لدلالة السَّيَاقِ عَلَيْهِ، وهو (لك) توخياً للايجاز والاختصار، ناهيك بإطلاقه.

١- المصدر نفسه: ١٥٠.

٢- المصدر نفسه: ١٥٩.

٣- المصدر نفسه: ٤٣.

الفصل الثالث

التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ فِي أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ

التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ ظَاهِرَتَانِ مِنَ الظَّوَاهِرِ التَّعْبِيرِيَّةِ، الْفَنِيَّةِ الْأَسْلُوبِ، الَّتِي تَنْطَوِي عَلَى أَسْرَارٍ بِلَاغِيَّةٍ وَأَهْدَافٍ دَلَالِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ مَنْشُودَةٌ^(١)، حَالَهَا كَشَأَنُ الظَّوَاهِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي فَصْلِي التَّقْدِيمِ، وَالذِّكْرِ وَالْحَذْفِ بَلْ هُوَ وَسِيلَةٌ أُخْرَى كَتَلِكِ الْوَسَائِلِ لِلِإِثْرَاءِ الدَّلَالِيِّ مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ وَالِاخْتِيَارِ الْأَمْثَلِ لِلْبُنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمُسْتَحْدَمَةِ فِي هَيْكَلِ الْجُمْلَةِ الدَّاخِلِيِّ فِي سِيَاقِهَا الْخَاصِّ بَعْدَ فَهْمِ أُنْبِيَةِ مَفْرَدَاتِهَا الْمُخْتَارَةِ وَنَتَائِجِهَا الدَّلَالِيَّةِ فِي حُدُودِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ؛ (لَأَنَّ فَهْمَ مَفْرَدَاتِ الْجُمْلَةِ، وَمَعْرِفَةَ أَحْوَالِ تِلْكَ الْمَفْرَدَاتِ يَنْبَغِي أَنْ تَأْتِيَ مِنْ خِلَالِ الْإِدْرَاكِ الْكُلِيِّ لِتَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ، وَالْعِلَاقَةِ الَّتِي تَقُومُ بَيْنَ أَجْزَائِهَا...) (٢).

والتَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - بِطَبِيعَتِهِ التَّحْوِيلِيَّةِ الدَّائِرَةِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْعَدُولِ وَبِطَابَعِهِ السِّيَاقِي خَارِجِيًّا وَدَاخِلِيًّا فِي أَحْوَالِ التَّكَلُّمِ وَالخُطَابِ^(٣) مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ مِنْ دُونِ الْأَفْعَالِ وَالْجُمَلِ وَهُوَ بِذَلِكَ أَدْخَلَ بِدَوَالِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مِنْهُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ.

وَقَدْ قَسَّمَ النُّحَوِيُّونَ الْأَسْمَاءَ عَلَى نَوْعَيْنِ: مَعْرِفَةٍ وَنَكْرَةٍ، وَحُدُّوا النُّكْرَةَ بـ (مَا دَلَّتْ عَلَى شَيْءٍ لَا بَعِيْنِهِ)^(٤)، وَالْمَعْرِفَةَ: (مَا دَلَّتْ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ)^(٥)، بِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ^(٦). وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا - الْأَسْمَاءُ - التَّنْكِيرُ

١ - ينظر: علم المعاني؛ (طبل): ١٤٥، والبلاغة فنونها وأفنانها: ١/ ٢٢٤.

٢ - نحو الفعل: الجواري: ٩.

٣ - ينظر: البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٢٨.

٤ - البرهان الكاشف: ابن الزمكاني: ١٣٣؛ وينظر: الطراز: ١١/ ٢؛ و: جوهر الكنز: الأثير الحلبي: ٢٨٨.

٥ - الطراز: ١١/ ٢، وينظر: جوهر الكنز: ٢٨٨.

٦ - لا ريب في أَنَّ كَلَامَ مَنْ الْمَعْرِفَةُ وَالنُّكْرَةُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَإِلَّا امْتَنَعَ الْفَهْمُ وَضَاعَتِ الدَّلَالَةُ. (إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ (النُّكْرَةَ) يُفْهَمُ مِنْهَا ذَاتُ الْمَعْنَى فَقَطْ. وَلَا يُفْهَمُ مِنْهَا كَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلْسَّامِعِ وَأَنَّ (الْمَعْرِفَةَ) يُفْهَمُ مِنْهَا ذَاتُ الْمَعْنَى، وَيُفْهَمُ مِنْهَا كَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلْسَّامِعِ لِدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى التَّعْيِينِ؛ وَالتَّعْيِينِ فِيهَا، إِمَّا بِنَفْسِ اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى قَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ كَمَا فِي الْعِلْمِ، وَإِمَّا بِقَرِينَةٍ تَكَلَّمَ أَوْ خُطِّبَ أَوْ غَيْبَةٍ كَمَا فِي الضَّمَانِ، وَإِمَّا بِقَرِينَةٍ أَشَارَةٍ حَسِّيَّةٍ كَمَا فِي الْإِشَارَةِ، وَإِمَّا بِنِسْبَةٍ مَعْهُودَةٍ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ

ثُمَّ يَطْرَأُ عَلَيْهَا التَّعْرِيفُ، قَالَ سيبويه (ت ١٨٠هـ): (اعلم أَنَّ النِّكْرَةَ أَخْفُ عَلَيْهِمَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَهِيَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا؛ لِأَنَّ النِّكْرَةَ أَوَّلَ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا تَعْرِفُ بِهِ. فَمِنْ ثَمَّ أَكْثَرَ الْكَلَامِ يَنْصَرِفُ فِي النِّكْرَةِ)^(١)، ذَلِكَ أَنَّ النِّكْرَةَ لَا تَتَطَلَّبُ عَلَى عُمُومِهَا حَيَازَةً فَكَّرَ كَمَا هُوَ حَالُ الْمَعْرِفَةِ، مِنْ ذَلِكَ هِيَ أَشَدُّ فِي التَّمَكُّنِ الذَّهْنِيِّ فِي التَّخْصِصِ وَالتَّعْيِينِ، عَلَى خِلَافِ النِّكْرَةِ الَّتِي لَا تَتَطَلَّبُ حَيَازَةٌ وَفَكْرٌ^(٢)، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ (٢٨٥هـ): (أَصْلُ الْأَسْمَاءِ النِّكْرَةُ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْمُنْكَرَ هُوَ الْوَاقِعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أُمَّتِهِ لَا يَخْصُّ وَاحِدًا مِنَ الْجِنْسِ دُونَ سَائِرِهِ وَذَلِكَ رَجُلٌ وَفَرَسٌ وَحَائِطٌ وَأَرْضٌ وَكُلٌّ مَا كَانَ دَاخِلًا بِالْبَنِيَّةِ فِي اسْمِ صَاحِبِهِ فَغَيْرُ مَتَمِّيزٍ مِنْهُ إِذَا كَانَ الْأِسْمُ قَدْ جُمِعَ لِمَا^(٣)). ثُمَّ حَصَرُوا بَنِيَّةَ الْمَعَارِفِ - بِحَسَبِ الْاسْتِقْرَاءِ - فِي الضَّمِيرِ، وَالْعِلْمِ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَالْمَعْرِفِ بِ(أَلِ)، وَالْأِسْمِ الْمَوْصُولِ، وَالْمُضَافِ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا تَقْدُمُ، وَالْمَعْرِفِ بِالنِّدَاءِ الْمُرَادِ^(٤). وَهَذِهِ الْمَعَارِفُ مُتَفَاوِتَةٌ فِي مَرَاتِبِهَا الدَّلَالِيَّةِ فَأَغْلَبَ النَّحْوِيُّونَ وَالْأَعْمَ مِنْهُمْ^(٥) عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوِيهِ فِي أَنَّ الْأَعْرَفَ مِنْهَا: (الْمُضْمَرَاتُ فَالْأَعْلَامُ فَالْأَسْمَاءُ الْإِشَارَةُ ثُمَّ الْمَعْرِفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ثُمَّ الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً لَا لَفْظِيَّةً)^(٦)، عَلَى حِينٍ يَذْهَبُ الْفَرَّاءُ (ت ٢٠٧هـ) إِلَى أَنَّ الْمَشَارَ أَعْرَفُ^(٧)، وَلَكِنْ الْأَوَّلُ أَرْجَحُ وَهُوَ مَا يُعْتَمَدُ هَهُنَا.

المُوصُولَةُ، وَإِمَّا بِحَرْفٍ وَهُوَ الْمَعْرِفُ بِأَلِ. وَالنِّدَاءُ وَإِمَّا بِإِضَافَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ مَا عَدَا الْمُنَادَى) جَوَاهِرُ الْبَلَاغَةِ؛ الْهَاشِمِيُّ: ١٢٥. وَكَمَا سَنَبِّينَ ذَلِكَ لَاحِقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١- كِتَابُ سِيبَوِيهِ: ٢٢/١.

٢- يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ فِي عِلَلِ النَّحْوِ؛ الزَّجَاجِيُّ: ٥٤.

٣- الْمُقْتَضَبُ: الْمُبَرِّدُ: ٢٧٦/٤؛ وَيَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ؛ ابْنُ السَّرَاجِ: ١٤٨/١.

٤- يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيبَوِيهِ: ٨-٥/٢، وَشَرْحُ الْمَقْصَلِ؛ ابْنُ يَعِيشَ: ٨٥/٥ وَمَا بَعْدَهَا، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ، ابْنُ عَصْفُورٍ: ١٣٥/٢ وَمَا بَعْدَهَا، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ وَعَدَةُ اللَّافِظِ: ٤٨، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١/١٢٥، وَشَرْحُ أَلْفَبَةِ ابْنِ النَّازِمِ: ٥٥، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ: ٦٠/١.

٥- يَنْظُرُ: الْمَقْصَلُ؛ الزَّمْخَشَرِيُّ: ١٩٧-١٩٨، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ: ١٣٦/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٢٥/١، وَشَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ؛ ابْنُ هِشَامٍ: ١٣٤.

٦- كِتَابُ سِيبَوِيهِ: ٥/٢.

٧- يَنْظُرُ: شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ: ١٣٦/٢.

وبذلك يتضح أَنَّ النَحْوِيِّينَ أدخلوا الجانب الدَّلَالِيَّ^(١) في التَّقْسِيمِ والتَّحْدِيدِ وليس كما زعم بعض الباحثين المحدثين في أنَّهم اعتمدوا الجانب الشَّكْلِيَّ في^(٢) أَنَّ النُّكْرَةَ: (ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التَّعْرِيف...)^(٣)، بآية التَّقْسِيمِ المتقدِّم.

وكما تتفاوت المعارف في مراتب التَّعْرِيفِ فكذلك النُّكْرَاتُ في مراتب التَّنْكِيرِ فكلَّمَا ازدادت النُّكْرَةُ عُمُومًا وشمولًا ازدادت غموضًا وإبهامًا في الوضع^(٤)، (وجملتها شيءٌ، ثُمَّ جِسْمٌ، ثُمَّ حَيَوَانٌ، ثُمَّ إِنْسَانٌ، ثُمَّ رَجُلٌ، فكلُّ واحدةٍ من هَذِهِ النُّكْرَاتِ هي أدخل في الإبهام، والتَّنْكِيرِ، مما بعدها كما تراه في صورها،...)^(٥). ولكُلٍّ من التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ دلالة خاصة التي تتضح في سياق الخطاب^(٦)، فَضْلًا عَنْ دلالتها الوضعية في التَّرْكِيبِ في أَنَّ التَّعْرِيفَ يفيد التَّخْصِصَ والتَّعْيِينَ عَلَى حين ان التَّنْكِيرَ يدل عَلَى العموم والشمول^(٧). وقد ذكر البلاغيون أغراضاً ودلالات متعددة للتَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ^(٨) تختلف باختلاف وظيفة كُلٍّ منهما وروداً في الهيكل الدَّاخِلِيَّ للجملة وبحسب اقتضاء السِّياق.

وما يعيننا من ذَلِكَ تَعْرِيفُ أَجْزَاءِ الجملة وتنكيرها في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ إذ إِنَّهُمَا مِنَ الظَّوَاهِرِ المشعة في تركيب الدَّوَالِ ويمكن رصد دلالات كُلٍّ منهما بطريق التَّمَعُّنِ والتَّأَمُّلِ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا فِي نماذجهِ الفنيَّةِ فِي

١ - ينظر: توجيه الخلاف النَّحْوِيَّ في المرفوعات من الأسماء؛ ابتسام عبد الحسين: (رسالة ماجستير): ٢٨.

٢ - ينظر: النَّحْوُ الوصفي من خلال القرآن الكريم؛ مُحَمَّدٌ صلاح الدين: ٣٩٦.

٣ - شرح ابن عقيل: ٨٦/١.

٤ - ينظر: التبيان؛ الزملكاني: ٥٠، والطراز: ١١/٢-١٢.

٥ - الطراز: ١١/١-١٢. وينظر: اللمع؛ ابن جني: ١٨٥.

٦ - ينظر: النَّحْوُ الوصفي من خلال القرآن الكريم: ٣٩٧، وأسلوب الدُّعاء في القرآن الكريم؛ مُحَمَّدٌ محمود: (رسالة ماجستير): ١٥٥.

٧ - ينظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢٨٢/٢ وما بعدها.

٨ - ينظر: الطراز: ١٢/٢ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣٤/١، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ١٠٣/٤ وما بعدها، والإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي: ١٨٩/١ وما بعدها.

ضوء معطيات سياقاته الخاصة. وعلى هذا يمكن أن نقسّم هذا المبحث على مباحث خاصة بأركان التركيب الجملي وهي تعريف المُسندِ إليه وتكثيره، أو المُسند، وكذا متعلق الإسناد: المفعول.

دلالة تعريف المُسندِ إليه:

يذهب البلاغيون إلى أن الأصل في المُسندِ إليه -المحكوم له- أن يكون معرفةً معلوماً لدى المتكلم والمتلقي على السواء، إذ إنه من العسير على النفس أن تتصور إثبات حكم لشيء مجهول بهم؛ لأنه لا يمكن أن تحكم على شيء بشيء ما من دون معرفة سابقة بذلك سلباً أو إيجاباً^(١).

وعلى هذا فإن نسبة تحقيق الفائدة وإتمام الكلام تتوقف على ما لنسبة المُسندِ إليه من تخصيص وتعريف. جاء في الإيضاح في علوم البلاغة (وأما تعريفه - يقصد: المُسندِ إليه - فلتكون الفائدة أتم؛ لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبُعده بحسب تخصيص المُسندِ إليه، والمُسند كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بعداً، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا: (شيء ما موجود) وفي قولنا: (فلان يحفظ الكتاب)، والتّخصيص كماله بالتّعريف^(٢)، والمفهوم من ذلك أن المُسندِ إليه كلما كان عاماً مطلقاً غير مقيّد كان احتمال ثبوت الحكم له في الخارج وفي النفس أقرب وأقوى إذ لا تجد النفس صعوبة في تقبله والتّصديق به على عمومه ما دام مسار الرّفْض والقبول في دلالة الحكم معدومة. وكلما ازداد الحكم تخصيصاً وأصاله في التّعريف ازداد بُعد احتمال تصديق نفس المتلقي به، واحتاج إلى أثبات وتوكيد^(٣). وهو ما يفيد التّعريف؛ (لأن النفس تكون أكثر

١- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣٤/١، وشروح التلخيص: ٢٨٧/١، وحاشية الدسوقي على شرح التلخيص للفتازاني: ٢٨٧/١، والأسس النّفسية لأساليب البلاغة العربيّة: ١١٨.

٢- الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٤/١. وينظر: مفتاح العلوم: ٨٥.

٣- ينظر: الأسس النّفسية لأساليب البلاغة العربيّة: ١١٨ - ١١٩.

تَقَبُّلاً وتفاعلاً مع ما سبق لها وإن إدركته^(١). وكمال التَّخْصِص يكون بالتَّعْرِيف بإحدى وسائل المعرفة، داخل السِّيَاق^(٢). وفيما يأتي نعرض لأنواعه -التَّعْرِيف- عَلَى أَنْ نَبْدَأَ بِالضَّمِير لما فيه من اللطائف والاختصار وأصالة التَّعْرِيف^(٣).

دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالضَّمِير:

أسهب النُّحَوِيُّونَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ الضَّمِير، وَذَكَرُوا أَنَّهُ سُمِّيَ ضَمِيراً لِكثْرَةِ اسْتِتَادِهِ وَخَفَائِهِ، فإِطْلَاقُهُ عَلَى الْبَارِزِ مَجَازٌ وَتَوْسِعٌ، أَوْ لِعَدَمِ صِرَاحَتِهِ كَالْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ^(٤).

وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّ الرَّأْيَيْنِ مَرَجِعُهُمَا وَاحِدٌ؛ إِذْ إِنَّ الْمَضْمَرَ مُصْطَلَحُ الْبَصْرِيِّينَ: يَسْتَرُ الْاسْمَ الصَّرِيحَ وَيُخْفِيهِ. وَيُقَابِلُهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ الْمَكْنَى، أَوْ الْكِنَايَةُ وَهِيَ تَعْنِي: السَّرَّ وَالْإِخْفَاءَ^(٥). وَمَنْ ثَمَّ فَالضَّمِيرُ لَيْسَ بِاسْمٍ صَرِيحٍ وَالْكِنَايَةُ تَقَابِلُ الصَّرِيحِ^(٦)، قَالَ ابْنُ بَعِيثَ (ت ٦٤٣هـ): (لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَضْمَرِ وَالْمَكْنَى عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ الْمُرَادِفَةِ فَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ وَإِنْ اخْتَلَفَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيَقُولُونَ الْمَضْمَرَاتُ نَوْعٌ مِنَ الْمَكْنِيَّاتِ فَكُلُّ مَضْمَرٍ مَكْنَى وَلَيْسَ كُلُّ مَكْنَى مَضْمَراً فَالْكِنَايَةُ إِقَامَةُ اسْمٍ مَقَامَ اسْمٍ تَوْرِيَّةٍ وَإِيجَازاً وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ بِالْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ... وَإِذَا كَانَتِ الْكِنَايَةُ قَدْ تَكُونُ بِالْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ كَمَا تَكُونُ بِالْمَضْمَرَاتِ كَانَتِ الْمَضْمَرَاتُ نَوْعاً مِنَ الْكِنَايَاتِ)^(٧).

١- المصدر نفسه: ١١٨.

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٨.

٣- ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها: ٢٢٥/١.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن بعيش: ٨٤/٣، وشرح شذوذ الذهب؛ ابن هشام الأنصاري: ١٣٤، وشرح التصريح؛ الأزهرى: ٩٥/١، وحاشية الخصري: ٥٣/١، ومعاني النحو: ٤٥/١ وما بعدها.

٥- ينظر: القاموس المحيط (كنى) ٣٨٦/٤.

٦- ينظر: شرح المفصل؛ ابن بعيش: ٨٤/٣، وشرح التصريح: ٩٥/١.

٧- شرح المفصل: ٨٤/٣.

ثُمَّ قَسَمُوا الضَّمَائِرَ بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ عَلَى: غَائِبٍ وَحَاضِرٍ، وَالْأَخِيرَ عَلَى: مُتَكَلِّمٍ وَمَخَاطَبٍ، وَباعتبار استعمالها عَلَى: مُسْتَتِرٍ وَبَارِزٍ، وَمِنَ الْمُسْتَتِرِ: الْجَائِزُ وَالوَاجِبُ الِاسْتِتَارَ. وَمِنَ الْبَارِزِ: الْمُنْفَصِلُ وَالْمُتَّصِلُ، وَمِنْهَا الْمُخْتَصُّ وَالْمُشْتَرَكُ فِي الْإِعْرَابِ^(١).

وليس المقام - هنا - بصدد الحديث عَنِ الضَّمِيرِ واستقصاء أبعاده النَّحْوِيَّةِ. بقدر ما يعني بِهِ بوصفه إحدى المعارف الخاصة التي تستعمل للدلالة عَلَى معين معلوم، قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): (وَإِنَّمَا صَارَ الْإِضْمَارُ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَضْمُرُ اسْمًا بَعْدَمَا تَعْلَمُ أَنَّ مَنْ يُحَدِّثُ قَدْ عَرَفَ مِنْ تَعْنِي وَمَا تَعْنِي وَأَنَّكَ تَرِيدُ شَيْئًا تَعْلَمُهُ)^(٢)، وَالضَّمِيرُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ كَمَا ذَكَرَهُ^(٣): (لِقَلَّةِ تَطَرُّقِ الْإِحْتِمَالِ إِلَيْهِ وَكَلَمًا قَلَّ الْإِحْتِمَالُ كَثُرَ التَّعْرِيفُ فَلِهَذَا كَانَ أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ وَبِمُشَاهَدَةِ مَدْلُولِهِ وَبِعَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِغَيْرِهِ وَبِتَمَيِّزِ صَوْتِهِ. وَوَلِيهِ ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ وَبِمُوَاجَهَةِ مَدْلُولِهِ. وَوَلِيَهُمَا ضَمِيرُهُمَا الْغَائِبُ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ فَهُوَ أَيْضًا مَعْرِفَةٌ مُطْلَقَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ)^(٤).

وإيراد المُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْرِفًا بِالضَّمِيرِ لَهُ خَصِيصَتُهُ الدَّلَالِيَّةُ فِي الْبُعْدِ التَّعْبِيرِيِّ السَّطْحِيِّ ذَلِكَ أَنَّ الْمَقَامَ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِضْمَارِ^(٥): (فِيمَا لَأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَكَلُّمٍ... وَإِمَّا لَأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ الْخُطَابِ... وَإِمَّا لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ الْغَيْبَةِ، لَكُونَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مَذْكُورًا أَوْ فِي حَكْمِ الْمَذْكُورِ لِقَرِينَةٍ)^(٦)، فَخُصُوصِيَّةُ الْمَقَامِ

١- ينظر: المصدر نفسه: ٨٤/٣ وما بعدها، وأوضح المسالك: ٦٠/١ وما بعدها، ومعاني النحو: ٤٦/١ وما بعدها.

٢- كتاب سيبويه: ٦٠٥/٢.

٣- المصدر نفسه: ٥/٢.

٤- حاشية الألوسي عَلَى شرح قطر الندى: ١٦١، وينظر: شرح التسهيل: ١٢٧/١، وارتشاف الضرب: ٤٨١/١.

٥- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٨.

٦- الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٤/١. وينظر: شروح التلخيص: ١٨٨/١.

هي التي تحدّد استعمال الضمائر للتعبير عنه^(١). صحيح أنّ الأسماء الظاهرة قد تؤدي هذه المهمة الدلالية في المقامات الثلاثية، لكنه أداء فرعي لا أصلي ونصي^(٢)، كما في الصياغة التعبيرية في الضمير.

وبجانب ما يقدمه الضمير من دلالات وضعيّة له إضافات سطحيّة لها أهميتها البالغة في الصياغة^(٣)، كالاختصارات والخفة مع إضافات عميقة، كدفع الإلباس وزوال الشك^(٤).

على أنّ المعول عليه في دلالة التعريف بالضمير، على التعيين والتخصيص اقتضاء السياق، وتعين القرائن على ذلك، كالحضور والمشاركة بالنسبة للمتكمّل، والمخاطب، والمرجع بالنسبة للغائب؛ ذلك أنّ دلالة الضمير كـ(أنا) - مثلاً - إذا ما وردت وحدها تبقى عامّة الدلالة، إذ هي صالحة لكي يستعملها ما لا يمكن حصره من المتكلمين، فإذا استعملت في جملة تامّة، حدّد معناها ودلّ به على متكمّل واحد. وهكذا بقيّة المعارف المعول فيها الاستعمال والسيّاق نفسه^(٥).

وسياق التّكلم ومقامه يقتضي مجيء الضمير الذي يؤدي هذه المهمة الدلالية كـ(أنا) وفروعه، وسياق الخطاب يستدعي كنيته كـ(أنت) وفروعه، وسياق الغيبة يلزمه ضميره (هو) وفروعه، بشرط أن يتقدم عليه مفسره أو مرجعه لفظاً أو معنى تحقيقاً أو تقديرًا^(٦).

وفي الصحيفة السجادية نجد تعريف المسند إليه بالإضمار له إشعاعه الدلاليّ المميّز، وقيّمته المعنويّة اللافتة للنظر ولا سيّما ضمير المتكلم والمخاطب،

١- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٨.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٩.

٣- ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١/١٨٦.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١/١٨٦، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢٨.

٥- ينظر: شروح التلخيص: ١/١٨٨، والنحو المصنف: ١٣٤.

٦- ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٤٨، والبلاغة والاسلوبية: ٢٦١.

ولا غرو في ذلك، فمن المعلوم أنَّ الدُّعاء يقوم على دالتين حاضرتين في السِّيَاق أو المقام هما: (أنتَ) الغيب الرَّبَّانيُّ الأعلى. و(أنا) الإنسان - العبد- الدَّاعي المحتاج إلى الفيض القدسيِّ الالهيِّ المعطاء.

ضمير المتكلم:

كما في دُعائه عليه السلام:
 - (أَنَا الْمُسِيئُ الْمُعْتَرِفُ الْخَاطِئُ الْعَاثِرُ، أَنَا الَّذِي أَقْدَمَ عَلَيْكَ مُتَجَرِّئًا. أَنَا الَّذِي عَصَاكَ مُتَعَمِّدًا. أَنَا الَّذِي اسْتَخَفَى مِنْ عِبَادِكَ وَبَارَزَكَ. أَنَا الَّذِي هَابَ عِبَادَكَ وَأَمَنَكَ. أَنَا الَّذِي لَمْ يَرْهَبْ سَطُوتَكَ وَلَمْ يَخَفْ بِأَسْكَ. أَنَا الْجَانِي عَلَى نَفْسِهِ. أَنَا الْمُرْتَهِنُ بِبَلِيَّتِهِ. أَنَا الْقَلِيلُ الْحَيَاءِ. أَنَا الطَّوِيلُ الْعَنَاءِ...)^(١).

فمن الواضح أنَّ المُسْنَدَ إِلَيْهِ - هاهنا - جاء معرفاً بضمير منفصل (أنا) اقتضى سياقه إirاده كذلك، وهو سياق تكلم على النفس والبراءة من مساوئها وقبائح أعمالها وأفعالها بوسيلة الاعتراف بذلك. وتعريف المُسْنَدَ إِلَيْهِ كذلك لم يقتصر أثره الدَّلَالِيَّ عَلَى الدَّالِّ الْمَعْرِفِ وحده بل يمتد هذا الأثر ليغطي التَّرَكِيبَ في مجمله... داخل السِّيَاق فهذا الإيراد هو المتمثل للوظيفة البلاغية..)^(٢)، والدَّلالة فيه عَلَى عُمُومِيَّةِ الْجَمَلِ وخصوصيتها المعنوية في المخبرية عَنْهُ متجهة نحوه بصورة عكسية، إِنَّهَا حَاكِئَةٌ عَنْهُ (أنا)، وكاشفة عَنْ انفعاله النَّفْسِيِّ المتمركز حول (الأنا)، وضمير المتكلم مركزها النَّاطِق عنها، الدَّاعِم لدالتها في سياقه الحضور (الدُّعاء)، ومحور جهتها المعرب لمعناها بمشاهدة مدلوله عِنْدَ اللَّهِ سبحانه عالم الغيب والشَّهادة. وبتمثل تعبيره عَنْ الإمام المعصوم في الأداء التَّكَلِمِيَّ والصِّيَاغَةَ التَّرَكِيبِيَّةَ الَّتِي تقوم عَلَى قوامها الجملة، ودلالة حكمها الإسنادي.

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٣٨؛ وللمزيد من الأمثلة؛ ينظر: المصدر نفسه: ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٥٦، ٥٨، ٦٧، ٧٧، ٨٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٦، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٥، أ: ٢٣٨، ٢٤٠، ١٥٤، ٢٥٦.

٢- البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٠١

وقد يُوحى استعمال الضمير (أنا) المتكلم بالعظمة والأنفة، بيد أنه في الصحيفة من ألفها إلى يائها ليس كذلك، بل يشير إلى درجة الصفر أو اللاشيء في التذلل والتّصاغر والعبودية عند التّكلم مع الحضرة القدسيّة ووصولاً إلى أعلى مقامات الإنسانيّة وأبعد مراتب الكمالات النّفسية والروحيّة، وبغية تصوّر أبعاد تلك الدّلالة في مستوى (الأنا) ضمير متكلم الإشاري الصحيفة لا بدّ لنا من أن نفرق بين شيئين كما فعل بعض الباحثين وهو يدرس اللغة الشعريّة. بين: أنا) كملفوظ لغويّ وبين: ذات الشّاعر كوجود خارجيّ، أي: بين (أنا) الدّالة على وجود فرديّ خارج اللغة، وبين (أنا) الدّالة على تمثّل معرفيّ لا يتأسّس إلّا باللغة وفي اللغة، فالأوّل يشير إلى الوجود الشّخصيّ للشّاعر، بينما الثّانية تشير إلى تمثيله المعرفيّ داخل النّسيج اللّغويّ...) (١)، بمعنى آخر: إنّ هناك وجودين الأوّل: وجوداً لغويّاً تعبيرياً، وهذا وجود اعتياديّ اعتباريّ، والثّاني: وجوداً حقيقيّاً، وهذا على أقسام: وهاب الوجود، وهو الله سبحانه وتعالى. وهو مستقلّ بنفسه، والثّاني غير مستقلّ بنفسه بل محتاج إلى فيض الوجود، وهذا هو الإنسان (أنا)، ومن هنا ندرك أنّه عليه السلام والله العالم، قد اتّخذ من الوجود الأوّل: التّعبير والإفصاح عن نفسه بوساطة الضمير (أنا) على اللاستقلاليّة؛ لأنّها خاصّة بالله سبحانه، بل التّعبير عن نفسه بالغيرية من طريق الملفوظ اللّغويّ، بنية الضمير (أنا) عن هذه النّفس المحتاجة إلى واهبها، المعترفة، بما فيها من الخطايا والذنوب.

- ضمير الخطاب:

كما في دُعائه عليه السلام:

- (أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْأَحَدُ الْمُتَوَحِّدُ. الْفَرْدُ الْمُتَفَرِّدُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْكَرِيمُ الْمُتَكَرِّمُ. الْعَظِيمُ الْمُتَعَظَّمُ. الْكَبِيرُ الْمُتَكَبِّرُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

الْعَلِيِّ الْمُتَعَالِ. الشَّدِيدُ الْمَحَالِ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. السَّمِيعُ الْبَصِيرُ. الْقَدِيمُ الْخَبِيرُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. الْكَرِيمُ الْأَكْرَمُ. الدَّائِمُ الْأَدْوَمُ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ أَحَدٍ. وَالْآخِرُ بَعْدَ كُلِّ عَدَدٍ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الدَّانِي فِي عُلُوِّهِ. الْعَالِي فِي دُنُوِّهِ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. ذُو الْبَهَاءِ وَالْمَجْدِ. وَالْكَبرِيَاءِ وَالْحَمْدِ. وَأَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الَّذِي أَنْشَأَ الْأَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ سَنَخ...^(١)

ففي هذا النص على طوله يوضح السياق فيه سر إيراد المسند إليه في مجموع الجمل الخبرية معروفاً بالإضمار، ضمير المخاطب (أنت)، فهو عليه السلام يدعو الله سبحانه بأسمائه وصفاته الكمالية الجمالية اللانهاية، التي هي (أنت)، التي تعود على ذات الله سبحانه لا على أنها جزء منه ابتعاداً عن التوحيد، حاشاه سبحانه، وإنما على أنها عين ذاته جل شأنه (فأنتية المخاطب)^(٢) - ضمير الخطاب - ليس كمثله شيء وحضورها القدسي وفيضها المعطاء متمثل في كلية كل الأشياء.

وليس الخطاب - ضمير المخاطب ههنا - وفي تضاعيف الصحيفة عموماً متجهاً بصورة عكسية كما هو ضمير المتكلم (أنا) باعتبار أنه محور الإسناد ومنشأ تركيب الجملة، وعلى فرض أنه نقطة الحديث ومنطلق التعبير الذي يتخذ في مقامه وبمشاهده مدلوله، وعلى أن الأخبار هي التي تفسره وتبرزه إلى الوجود، ليس الأمر كذلك وإنما إن الضمير (أنت) هو الأخبار المفادة من الإسناد الحكمي وهي هو (أنت) المسند إليه.

والسياق الخطابى (أنت)، والمتجلى في النص أفقيّاً وعمودياً يوحى بالعظمة والعزة والمنعة الربوبية في اللاتناهي من خلال الحضور القدسي في

١- الصحيفة السجادية: ١٢٩؛ وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٢٦، ٢٧، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٨، ١٠٢، ١٠٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٨، ١٥٧، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٥، أ: ٢٣١، ٢٤١، ٢٤٥.

٢- اللغة الشعرية؛ محمد كنوني: ١٩٠.

روح الإمام المعصوم والمشاهدة بأحقّية حقيقة الإيمان، فضمير المخاطب (أنت) لم يخرج عن وضعه الخطابّي إلى غير المشاهد والمعين كما هو عليه التوجيه البلاغي^(١)، وإنما هو مستعمل في معناه الوضعي الحضورّي؛ ذلك أنّ المشاهدة والحضور أعم من أن تكون بالبصر والعيون المجردة؛ لأنّه سبحانه (لا تدركه العيون بمشاهدة العيان، ولكن تدركه القلوب بحقائق الإيمان)^(٢). والمشاهدة هذه خاصّة في عرف المعتقد: ما رأيت شيئاً إلاّ ورأيت الله قبله ومعه وبعده. والله العالم.

- ضمير الغيبة:

إنّ إيراد المُسند إليه في الصّحيفة السّجّاديّة معرّف بضمير الغيبة ينطوي على دلالات وأسرار معنويّة لا تخفي على ذي حسّ، فضلاً عن دلالاته الوضعيّة التي تعتمد على مقامه الصّياغيّ وسياقة التّعبيريّ، كونه في مقام الغيبة والدالّ عليه والمفسّر المرجعيّ له مذكور في الجملة متقدّم عليه، ويمكن أن نأخذ مثلاً لتوضيح مقامه الوارد فيه قوله ﷺ:

- (اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي فَإِنَّهُ عِصْمَةٌ أُمْرِي. وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي فَإِنَّهَا دَارُ مَقَرِّي...) (٣).

- (إِنْ تُعَذِّبْنِي فَإِنِّي لَذَلِكَ أَهْلٌ وَهُوَ يَا رَبِّ مِنْكَ عَذْلٌ...) (٤).

فقد جعل ﷺ المُسند إليه في المثال الأوّل ضميراً غائباً في جملتين: الأولى (فإنه عصمة أمري)، والثانية: (فإنها دار مقري)؛ لأنّه تقدّم على كلّ واحد منهما ما يفسّره ويدلّ عليه، وهو (ديني) في الأولى، (وآخرتي) في الثانية، ولو لم تتقدّم عليه تلك القرينة لما استعمله في التعبير، ولا جعله في سياقه، وهو سياق غيبة.

١- المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢١٤.

٢- نهج البلاغة: خ: ١٨٠: ١/٤٢٥.

٣- الصّحيفة السّجّاديّة: ١٧٧.

٤- المصدر نفسه: ١٥٦.

وفي المثال الثاني أضمر عليه السلام المُسْنَدَ إِلَيْهِ في قوله: (وهو ياربِّ مَنْكَ عدلٌ)؛ لأنَّ المقام مقام غيبة، وهذا يستلزم ضميره وهو (هو) على أنَّ الذي تقدم عليه، وكان الضمير كناية عنه مذكور في التركيب، وهو (تعذيبي). وقد فسر المراد منه ووضح مدلوله أنَّ الضمير (هو) عام الدلالة، غير واضح المفهوم يدلُّ على كلِّ ما هو له، ومتقدمه المذكور هو الذي يؤدي معناه، ويفسر محتواه الغامض، وكذلك فعل عليه السلام.

وقد يُستعمل ضمير الغيبة (هو) أيضاً للدلالة، أو يُتخذ وسيلة لعدم التصريح بالاسم الظاهر؛ كرهأ له، وتحقيراً وتنزيهاً للسان المنشئ عن أن يجري بنطقه، كما في دُعائه عليه السلام:

- (فَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتِكَ مَا عَصَاكَ عَاصٍ. وَلَوْلَا أَنَّهُ صَوَّرَ لَهُمُ الْبَاطِلَ فِي مِثَالِ الْحَقِّ مَا ضَلَّ عَنْ طَرِيقِكَ ضَالٌّ...) (١).

فقد بين عليه السلام في بدء الجملة المُسْنَدَ إِلَيْهِ وصرح باسمه وهو (الشیطان) لعنه الله وبنى عليه الحكم، ثمَّ أورد مضمراً في الجملة الثانية، معمول الحرف النَّاسِخ (أنَّهُ)، وستره بذلك المضمرة الذي يعود عليه وأخفى التصريح باسمه؛ تحقيراً وكرهأ له من أن يذكره عليه السلام مرتين بحديثه ودعائه إلى الله سبحانه، واتخذ من الضمير في مقامه - الغيبة - سبيلاً لتنزيه لسانه عليه السلام ممَّا هو مكروه وغير محبوب في الحضور الدعائي.

دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْعَلَمِيَّةِ:

يُطْلَقُ العلم ويراد به الجبل، والراية، والعلامة، ومن المعنى الأخير أخذت الدلالة الاصطلاحية له (بدليل قولهم لأنه علامة على مسماه) (٢)، (وهو اسم يعين مسماه تعيناً مطلقاً من غير قيد زائد عليه بل بمجرد

١- المصدر نفسه: ٩٧.

٢- حاشية الصَّبان: ١٢٦/١؛ وينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢٧/١، وحاشية الخصري: ١٢/١، ومنحة الجليل (هامش شرح ابن عقيل): ١١٨/١.

الوضع أو الغلبة...) ^(١)، وقولهم: (مطلقاً) خاصّة للعلم، يميزه من سائر المعارف، فإنَّ كُلَّ معرفة - ما خلا العلم - دلّالته على التّعيين بقرينة، خارجة عن دلالة لفظه، وتلك القرينة إمّا لفظيّة، كـ(الألف، واللام، والصّلة)، وإمّا معنويّة كالحضور، والغيبة ^(٢)، قال سيّبويه: إنّ العلم: (إنّما صار معرفة لأنّه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمّته) ^(٣).

وقد قسّمه النّحويون باعتبارات شتى، فينقسم باعتبار الاسم وغيره على: اسم، وكنية، ولقب، وباعتبار تشخيص مسماه وعدمه على: علم الشّخص، وعلم الجنس، وباعتبار ذاته على: مفرد ومركّب، وباعتبار النّقل والارتجال علم منقول ومرتجل ^(٤).

أمّا دلالة إيراد المُسند إليه وتعريفه بالعلميّة في الجملة فقد ذكر البلاغيون والنّحويون مجمل لطائفة الدّلالية التي يحدّها السّياق وترتبط أساساً بمقصديّة المتكلم ^(٥) ومنها:

١- القصد إلى إحضاره بعينه في ذهن السّامع ابتداءً باسم مختص به، بحيث لا يطلق على غيره، وهو المعنى الاصطلاحي له باعتبار وضعه لهذه الذات ابتداءً، أي: المرة الأولى ^(٦). كقوله تعالى: [قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ - اللَّهُ الصَّمَدُ] ^(٧).

ومن هنا تتداخل سياقات التّعريف مع غيرها عند تحديد النّاتج الدّلالي ^(٨) ويكون القصد

- ١- شرح التّصريح: ١١٣/١ وما بعدها، وينظر: حاشية ياسين العلمي: ١١٣/١.
- ٢- شرح ابن الناظم: ٧٢. وينظر: شرح التسهيل: ١٨٩/١، وشرح الاشموني: ١٢٦/١.
- ٣- كتاب سيّبويه: ٥/٢.
- ٤- ينظر: شرح قطر الندى: ٩٦، وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ١١٨/١، ومختصر النّحو؛ عبد الهادي الفضلي: ٤٩ وما بعدها، ومعاني النّحو: ٧٦/١.
- ٥- ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٢٦٢.
- ٦- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣٥/١، وشروح التلخيص: ٢٩٢/١، وما بعدها.
- ٧- الإخلاص: ٢-١.
- ٨- ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٢٣٠.

التَّعْظِيم، أو التَّحْقِير والإِهَانَة، أو الاستِلْذَان، أو التَّبَرُّك^(١)، مع ملاحظة أَنَّ التَّعْظِيم والإِهَانَة تترابط سياقيّاً مع الكُنَى والألقاب المحمودَة أو المذمومة^(٢)، وقد يقصد به التَّفَاوُل، أو التَّطِير، أو التَّسْجِيل عَلَى السَّامِع^(٣). ولما كانت الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة جنساً دُعائياً شاعت فيها الأَسْمَاء والأعلام المُلْكِيَّة والمَلَكُوتِيَّة، والأعلام الدُّنْيَوِيَّة والأُخْرِيَّة وقد جَاء المُسْنَدُ إِلَيْهِ منها لأغراض دَلَالِيَّة متعددة منها:

- الدَّلَالَة عَلَى قصد إحضار مدلوله عينه وتشخيص مسماه ابتداءً بذكر اسمه الخاصّ به:

وهذه الدَّلَالَة هي الشَّائِعَة في تضاعيف الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة، وقد يقول القائل: لماذا لم تقيد الدَّلَالَة المعنونة بمقولة البلاغيين (إحضار مدلوله في ذهن السَّامِع) ؟. فالجواب عَنْ ذلك: إِنَّ السِّيَاق الدُّعَائِي ومقام العبادة يقتضي ذلك، وأدب المخاطبة يستوجب الأمر؛ إِنَّ الدُّعَاء كَلَامٌ مع الخالق -سبحانه وتعالى- فلا يجوز القصد والقول بإحضار مدلوله ومسماه عِنْد السَّامِع، أَيْ: عِنْد الله سبحانه بذكر اسم العلم؛ لَأَنَّهُ سبحانه حاضر عِنْدَهُ كُلُّ شَيْءٍ، لا يعزب عَنْهُ شَيْءٌ في الأرض ولا في السَّمَاء سبحانه عالم الغيب والشَّهادة. ومن ثَمَّ يمكن القول: إِنَّ القصد في ذكر العلم إحضاره عِنْد نفس المتكلم وتعين مسماه في ذهنه ابتداءً لِإنشاء الجمل وصوغ التراكيب، من ذَلِكَ دُعَاؤُهُ ﷺ: - (وَإِسْرَافِيلُ صَاحِبُ الصُّورِ الشَّاخِصُ. الَّذِي يَنْتَظِرُ مِنْكَ الْإِذْنَ. وَحُلُولِ الْأَمْرِ فَيَنْبَهُ بِالنَّفْخَةِ صَرَغَى رَهَائِنَ الْقُبُورِ. وَمَكَائِيلُ ذُو الْجَاهِ عِنْدَكَ. وَالْمَكَانَ الرَّفِيعِ مِنْ طَاعَتِكَ. وَجَبْرِئِيلُ الْأَمِينُ عَلَى وَحْيِكَ. الْمُطَاعُ فِي أَهْلِ سَمَوَاتِكَ. الْمَكِينُ لَدَيْكَ. الْمُقَرَّبُ عِنْدَكَ...) (٤).

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٦/١

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٣٦/١، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣٠

٣- ينظر علم المعاني (بسيوني) ١٠٢/١، والمعاني في ضوء أساليب القرآن ٢١٦.

٤- الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة: ١٧.

- (اللَّهُمَّ وَآدَمُ بَدِيعُ فِطْرَتِكَ. وَأَوَّلُ مُعْتَرِفٍ مِنَ الطِّينِ بِرُبُوبِيَّتِكَ...) (١).
ففي المثال الأول أتى عليه السلام بالمُسند إليه بصيغة العلم، وذكر اسمه في ثلاث جمل، والأعلام هي حملة العرش (إسرافيل، ومكائيل، وجبريل) عليهم السلام؛ قصداً لإحضارهم بمداليلهم وباسمهم الخاص بهم المتفرد لهم، الذي لا يقع على غيرهم في نفسه عليه السلام وخلجات روحه ووجدانات إيمانه؛ لإنشاء الصلاة عليهم وتعظيم ذكرهم عند الله سبحانه؛ لما لهم من منزلة رفيعة ومكانة مرموقة قد حباهم الله تعالى بها وجعلهم من ملائكته المقربين عنده سبحانه.

وفي المثال الثاني جعل عليه السلام المُسند إليه في سياقه وأورده علماً، وهو أبو الإنسان (آدم) عليه السلام، وقد صار إلى ذلك لأجل إحضار مسماه وشخص لفظه عليه السلام في سويداء قلبه الطاهر وبواطن نفسه عليه السلام؛ لإنشاء ما يريد أن يقوله وهو الصلاة عليه - آدم - عليه السلام.

إنَّ إيراد المُسند إليه (آدم) عليه السلام علماً في هذا النص زيادة على دلالة السالفة يوحي بدلالة العطف والحنان والرقّة والاسترحام لأبي البشر أبينا (آدم) عليه السلام.
- الدلالة على التبرك به والاستلذاذ بذكره:

هذه الدلالة الثانية لمجي المُسند إليه علماً في الصحيفة السجادية، ونحو ذلك دُعاؤه عليه السلام:

- (شَهِدْتُ أَنَّ اللَّهَ قَسَمَ مَعَاشَ عِبَادِهِ بِالْعَدْلِ...) (٢).
- (وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ...) (٣).
ففي المثال الأول كَانَ باستطاعته عليه السلام أن يجعل المُسند إليه العلم، لفظ الجلالة (الله) سبحانه وتعالى مضمرًا؛ لتوفر المرجع، فقد سبق هذه الجملة قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رِضًا بِحُكْمِ اللَّهِ)، ولكنه عليه السلام أثر ذكر العلم لفظ الجلالة

١- المصدر نفسه: ١٧٠.

٢- المصدر نفسه: ٩٤.

٣- المصدر نفسه: ١٨١.

(الله) الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ تَبْرَكَ بِذِكْرِهِ عَلَى لِسَانِهِ وَانْشَغَلَ لِتَفْكِيرِهِ وَامْتَلَأَ لِأَبْعَادِ قَلْبِهِ وَمَجَامِعِ فَوَائِدِهِ بِذِكْرِهِ؛ لِمَا فِي هَذَا الْاسْمِ الْعَظِيمِ (الله) جَلَّ جَلَالُهُ مِنْ مَجَامِعِ الْجَمَالِ وَالْكَمَالِ وَالْجَلَالِ وَالْإِكْبَارِ مَا لَا حَدَّ لَهُ، وَلَا وَصْفَ، ثُمَّ إِنَّ ذِكْرَهُ مَرَّتَيْنِ عَلَى حَسَبِ مَتَوَفَرِ السِّيَاقِ يَدُلُّ عَلَى طَعْمِ ذِكْرِهِ وَحُلَاوَةِ لَفْظِهِ؛ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَلْذِذُ وَيَسْتَحْلِي ذِكْرَهُ، فَضْلاً عَنْ زِيَادَةِ إِثْبَاتِ مَعْنَاهُ وَتَقْرِيرِ دَلَالَتِهِ مِنْ طَرِيقِ الْعُدُولِ مِنَ الْمَضْمَرِ إِلَى الْمَظْهَرِ.

وَفِي الْمِثَالِ الثَّانِي أَمْلَى عَلَيْهِ الْأَدَبُ الرَّفِيعُ وَكَمَالُهُ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ الْعِلْمَ بِاسْمِهِ (مُحَمَّدٌ)، (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)؛ قَصْداً لِلتَّبَرُّكِ وَطَلَباً لِلْإِسْتِلْذَازِ بِذِكْرِهِ. وَقَدْ كَانَ بِإِمْكَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي مَقَامِ الدُّعَاءِ وَهُوَ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) أَنْ يَقُولَ: وَأَنْ جَدِّي مُحَمَّدًا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، لَكِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عِلْماً مِنْهُ بِأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - يَحِبُّ النَّبِيَّ لَفْظاً وَمَعْنَى، فَهُوَ حَبِيبُهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحِبُّ مَا يَحِبُّهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ذَكَرَ اسْمَهُ (مُحَمَّدًا)، (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَآثَرَ التَّلَفُّظَ بِهِ تَبْرَكَاً وَطَمَعاً فِي حُلَاوَتِهِ الْإِيمَانِيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْعَالَمِ.

- الدَّلَالَةُ عَلَى الذَّمِّ وَالْإِهَانَةِ وَالتَّحْقِيرِ:

وَهَذِهِ الْفَائِدَةُ الدَّلَالِيَّةُ الثَّلَاثَةُ فِي عِلَّةِ إِيْرَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عِلْماً فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ وَيُمْكِنُ أَنْ نَتَلَمَّسَهَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ شَمِتَ بِنَا إِذْ شَايَعَنَاهُ عَلَى مَعْصِيَتِكَ...) (١).

فَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْرِفاً بِالْعِلْمِ (الشَّيْطَانِ) قَصْداً لَذَمِّهِ وَإِهَانَتِهِ وَلِتَحْقِيرِهِ دَالاً وَمَدْلُولاً؛ لِمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ مِنْ شَرٍّ وَعَدَاوَةٍ لِلْإِنْسَانِ الْعَابِدِ الْمُؤْمِنِ، وَكَذَا بَيَانِ فَاعِلِهِ.

دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ:

عَرَفَ النَّحْوِيُّونَ اسْمَ الْإِشَارَةِ بِأَنَّهُ مَا دَلَّ عَلَى مَسْمَاهُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ^(١) إِشَارَةً حَسِّيَّةً بِالْيَدِ، أَوْ بِأَحَدِ الْأَعْضَاءِ^(٢) إِلَى حَاضِرٍ، أَوْ مَنْزِلٍ مَنْزِلَتِهِ، وَلَيْسَ مُتَكَلِّمًا وَلَا مُخَاطَبًا^(٣). وَقَدْ أَطْلُقَ عَلَيْهِ سَيَبُويَه (الاسم المبهم)، وَعَدَّهُ مِنَ الْمَعَارِفِ، قَالَ: (وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ فَنَحْوُ هَذَا وَهَذِهِ، وَهَذَانِ، وَهَاتَانِ، وَهَؤُلَاءِ، وَذَلِكَ وَتِلْكَ، وَذَانِكَ، وَتَانِكَ، وَأُولَئِكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا صَارَتْ مَعْرِفَةٌ لِأَنَّهَا صَارَتْ أَسْمَاءَ إِشَارَةٍ إِلَى الشَّيْءِ، دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ)^(٤)، وَالْإِشَارَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَا بُدَّ فِيهَا (الْإِيْمَاءَ إِلَى حَاضِرٍ بِجَارِحَةٍ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْجَارِحَةِ فَيَتَعَرَّفُ بِذَلِكَ فَتَعْرِيفُ الْإِشَارَةِ أَنْ تَخْصُصَ لِلْمُخَاطَبِ شَخْصًا يَعْرِفُهُ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ وَسَائِرِ الْمَعَارِفِ هُوَ أَنْ تَخْصُصَ شَخْصًا يَعْرِفُهُ الْمَخَاطَبُ بِقَلْبِهِ فَلِذَلِكَ قَالَ النَّحْوِيُّونَ إِنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تُعَرَّفُ بِشَيْئَيْنِ بِالْعَيْنِ وَالْقَلْبِ...)^(٥)، وَالْإِبْهَامُ الَّذِي فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ يَجِيءُ مِنْ عَدَمِ دَلَالَتِهَا إِلَّا مِنْ خِلَالِ السِّيَاقِ فَقَدْ تَدَلَّى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ دَلَالَةٍ وَتَشِيرٍ إِلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْنَايِ الَّتِي حَوْلَهَا، قَالَ سَيَبُويَه (ت ١٨٠هـ): (ذَا) وَ(ذِهِ) وَمَعْنَاهَا أَنْكَ بِحَضْرَتِهِمَا، وَهُمَا اسْمَانِ مُبْهَمَانِ)^(٦)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ (تَشِيرُ بِهَا إِلَى كُلِّ مَا بِحَضْرَتِكَ وَقَدْ يَكُونُ بِحَضْرَتِكَ أَشْيَاءٌ فَتُلْبَسُ عَلَى الْمَخَاطَبِ فَلَمْ يَدْرَ إِلَى أَيِّهَا تَشِيرُ فَكَانَتْ مُبْهَمَةً لِذَلِكَ...)^(٧)، فَلَا جَرَمَ بَعْدَ هَذَا أَنْ يُشَارَ بِهَا إِلَى الْمَشَاهِدِ وَالْمَحْسُوسِ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾^(٨)، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ الدَّلَالَةُ إِلَى غَيْرِ

١- ينظر: شرح اللّٰحة البدرية: ٣٠٦/١، وشرح التّصريح: ١٢٦/١.

٢- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٣٠/٢، وحاشية الصبان: ١/١٣٨.

٣- ينظر: شرح المقدمة المحسبة؛ ابن باشا: ١/١٦١، وما بعدها، وشرح ابن النّاطم: ٧٧.

۴- کتاب سیویه: ۵/۲.

٥- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١٢٦/٣. وينظر: شرح الجمل الزجاجة: ١٣٦/٢، والمقرب؛ ابن عصفور: ٢٤٣/١.

۶- کتاب سیویہ: ۴/۲۲۸.

٧- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١٢٦/٣. وينظر: شرح التسهيل؛ ابن مالك: ٢٦٨/١.

٨- الأنعام: ٧٨.

المشاهد، وإلى غير ما يدركه الحس مجازاً؛ لتنزيله منزلة الأشياء المحسوسة المشاهد^(١)، نحو قول سبحانه: [وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ] ^(٢)، فالأمثال غير مشاهد بالحس وإنما مدركة بالعقل فنزلت منزلتها في التمييز والظهور. وإيراد المُسْنَدِ إِلَيْهِ معرفةً باسم الإشارة له نكتة الدلالية، وأسراره البلاغية في سياقه الذي (يجمع بين الارتباط بمقصد المتكلم وطبيعة المخاطب وحسبة المشار إِلَيْهِ ولا بُدَّ في هذا السياق...) ^(٣) من استحضار اسم الإشارة مع المقام الذي يأتي لأغراض دلالية ذكرها البلاغيون، ومن أهمها:

أن يقصد إلى تمييز المُسْنَدِ إِلَيْهِ أكمل تمييز؛ لصحة استحضاره في ذهن المخاطب بوساطة الإشارة حساً^(٤)، فاسم الإشارة: (بطبيعة دلالاته يحدد المراد منه تحديداً ظاهراً ويميزه تمييزاً كاشفاً، وهذا التحديد قد يكون مقصداً مهماً للمتكلم لأنه حين يكون معيناً بالحكم على المُسْنَدِ إِلَيْهِ بخبر ما، فإن تمييز المُسْنَدِ إِلَيْهِ تمييزاً واضحاً يمنح الخبر مزيداً من القوة والتقرير)^(٥)، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ^(٦) فاسم الإشارة (أولئك إشارة إلى الموصوف باعتبار اتصافه بما في خبر الصلة من الكفر والتكذيب، فيه إشعار بتمييزهم بذلك الوصف تمييزاً مصححاً للإشارة الحسية وما فيه من معنى البعد للإيدان ببعد منزلتهم فيه)^(٧)، وقد يتفرع من هذا الغرض غاية دلالية أخرى هي: (كمال العناية بتمييزه وتعيينه، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ

١- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٣٠-٣٣، وحاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشف: ١٤١/١، ومعاني النحو: ٩٥:١، والبلاغة فنونها وأفانها: ١/٢٣١.

٢- الحشر: ٢١.

٣- البلاغة والأسلوبية: ٢٦٣.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٨/١.

٥- خصائص التراكيب؛ محمد أبو موسى: ١٢٣. وينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ١/١٠٧.

٦- البقرة: ٣٩.

٧- ارشاد العقل السليم؛ أبو مسعود العمادي: ٩٢/١.

المُفْلِحُونَ^(١)، وهو اعتبارٌ مفرع على قصد أكمل التمييز لأنَّ قصد أكمل التمييز أعم من أن يكون اكمال العناية لتمييزه...^(٢).

القصد إلى التعريض بغباوة المتلقي على معنى أنَّ قواه الإدراكية لا تستطيع تمييز الشيء واستيعابه إلا بالإشارة الحسية^(٣)، وذلك كقول الفرزدق^(٤)
 هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَأَّتْهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
 هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
 هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ بَجَدَهُ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا
 وَلَيْسَ قَوْلُكَ مِنْ هَذَا بِضَائِرِهِ الْعَرَبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجَمُ

فالشاعر يعرض بغباوة المتلقي ويلمزه في ذكائه، ويكرر اسم الإشارة للدلالة على أن المخاطب غبي لا تكفيه القرينة ولا يفهم إلا بالتصريح^(٥).

بيان حال المسند إليه في القرب، والتوسط، والبعد^(٦)، فقد ذهب جهرة النحويين إلى أن مراتب الإشارة ثلاث: (القرب، والتوسط، والبعد)، فللقربى: (ذا)، وتلحقها (هاء) التنبيه كثيراً، وللوسطى: (ذاك) مع الكاف، وللبعدي: (ذلك) الكاف مع اللام^(٧)، نحو: هذا محمد، وذاك علي، وذلك زين العابدين. ويلاحظ هنا تداخل الوظيفة اللغوية مع البيانية البلاغية حيث يتخذ البلاغيون من هذه الأبعاد الوضعية الثلاثة: (هذا، وذاك، وذلك) للكشف عن سياقات آخر نتيجة التعريف بالإشارة^(٨) كأن يجعل القرب أو البعد ذريعة لغرض^(٩):

- ١- البقرة: ٥.
- ٢- شرح التلخيص؛ البابرني: ٢٠٦.
- ٣- ينظر: شروح التلخيص: ٣١٥/١.
- ٤- ديوان الفرزدق: ١٧٨/٢، ١٧٩.
- ٥- ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٠٠-٢٠١، ومختصر البلاغة؛ الفضلي: ٣٦، ٢٥.
- ٦- ينظر: مفتاح العلوم: ٨٨، والإيضاح؛ القزويني: ٣٩/١، وشروح التلخيص: ٣١٥/١.
- ٧- ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٣٥/٣، وهمع الهوامع: ٧٦/١، ومعني النحو: ٩٧/١.
- ٨- ينظر: البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٣١.
- ٩- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٩-٤٠/١.

أ - التّعظيم: فتتكفل الإشارة بهذا الناتج^(١) بلفظ القريب والبعيد، فالقريب يُراد به استحضار عظمة المشار إِلَيْهِ أمام القلوب والعيون^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْسَمُ وَمُ﴾^(٣). أمّا البعيد فيُراد به بُعد منزلة المشار إِلَيْهِ وارتفاع مكانته^(٤)، نحو قوله سبحانه: [وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا] ^(٥).

ب - أو التّحقير: ويكون أيضاً بلفظي القريب والبعيد، فالأول: يُراد به استحضار ضعف المشار إِلَيْهِ وحقارته^(٦)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ أَنْ يَخَذُونَكَ إِلَّا هُزُوءاً أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾^(٧)، وأمّا البعيد فيقصد به بعده في الانحطاط والانحدار عَنْ منزلة المشير أو المخاطب^(٨)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾^(٩). ويلاحظ فيما تقدم من الأغراض أَنَّ السَّيَاق هو الذي يتحكم بالمعنى وانتاج الدّالة.

ج - التّنبيه عَلَى أَنَّ المشار إِلَيْهِ المعقب بأوصافٍ جديرٌ لأجل تلك الأوصاف بما يذكر بعد اسم الإشارة^(١٠)، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١١).

وهناك أغراض واعتبارات آخر كتجسيد المعنويات وإبرازها مشاهدة محسوسة، أو تلخيص الكلام، أو إظهار الكمال^(١٢)... إلى غيرها من المناسبات

-
- ١ - ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٣١.
 - ٢ - ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٩/١ وما بعدها، ومعاني النحو: ٩٦/١.
 - ٣ - الإسراء: ٩.
 - ٤ - ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٠/١، ومعاني النحو: ٩٦/١.
 - ٥ - الزخرف: ٧٢.
 - ٦ - ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٠/١، ومعاني النحو: ٩٦/١.
 - ٧ - الفرقان: ٤١.
 - ٨ - ينظر: شروح التلخيص: ٣١٧/١، ومعاني النحو: ٩٦/١.
 - ٩ - آل عمران: ١٧٥.
 - ١٠ - ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٠/١، وشروح التلخيص: ٣١٩/١، وجواهر البلاغة: ١٣٠.
 - ١١ - البقرة: ٥.
 - ١٢ - ينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ١١٢/١، وجواهر البلاغة: ١٣٠.

والمعاني اللطيفة التي تكمن وراء تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ في الجملة باسم الإشارة في السِّيَاق الذي تقع فيه.

وما يعيننا من هذا تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ في جملة في الصحيفة السَّجَادِيَّة باسم الإشارة ما يؤديه من دلالات وقد جاء كذلك لإفادة:

- الدَّلَالَةُ عَلَى تَمْيِيزِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ (المشار إليه) أكمل تمييز:

هذه الدَّلَالَةُ ليس الأمر فيها باعتبارية السَّامِع وقصد المتكلم استحضرها في ذهنه. هذا لا يكون في الدُّعَاءِ لِأَنَّ المنشئ يعلم أن الله سبحانه لا يختلط عَلَيْهِ أَيْ من الأشياء حاشاه، حَتَّى لا يميِّزه ويشير إِلَيْهِ بحساب الأبعاد البصريَّة المشاهدة، أو القلبِيَّة المعنويَّة.

إِنَّ المنشئ ﷺ يحضر الشَّيْء المُسْنَدُ إِلَيْهِ (المشار إليه) في نفسه ويكمل تمييزه في ذهنه ﷺ وبعد، يُحدده باسم الإشارة مفيداً ذَلِكَ من توظيف طبيعته الأدائيَّة في التَّرْكِيْب وتكوين الجملة، من ذَلِكَ دُعَاؤُهُ ﷺ:

- (اللَّهُمَّ وَهَذِهِ رَقَبَتِي قَدْ أَرَقَّتْهَا الذُّنُوبُ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاعْتَقْهَا بِعَفْوِكَ. وَهَذَا ظَهْرِي قَدْ أَثْقَلَتْهُ الْخَطَايَا. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَخَفَّفْ عَنْهُ بِمَنِّكَ...) (١).

فقد عرف ﷺ المُسْنَدُ إِلَيْهِ في الجملتين باسم الإشارة (هذه رقبتني، هذا ظهري) وميِّزه تمييزاً تاماً وكأنَّه مستحضر أمامه ﷺ وهو يراه عياناً، ثُمَّ جعله ﷺ بعد ذاك التَّمْيِيز نقطة الارتكاز والتَّعبير عَنِ الْأَخْبَارِ والأوصاف التي يريد إسنادها إليه، وهي عبوديَّة الرِّقْبَةِ للذُّنُوبِ، وثقل الظَّهر من الخطايا. وفي ذَلِكَ من الوضوح ما يزيد الخبر قوة في ثباته وبعداً في تقريره، ثُمَّ إِنَّ قَرَبَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ (هذه رقبتني، وهذا ظهري) فيه إثثار بشعور التَّصَاغُرِ وَذَلَّ الْعَبُودِيَّةِ وتجذر هَذِهِ الصِّفَاتِ والأخبار بالمشار إِلَيْهِ القريب نفسياً مع

الرَّغْبَةُ الصَّدَقِ فِي طَلَبِ الاسْتِرْحَامِ وَالِاسْتِعْطَافِ بِأَسْلُوبِ الْخَبَرِ الْمُؤَكَّدِ لَذَلِكَ. لَقَدْ أَطَّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صُورَةَ رَقْبَتِهِ الَّتِي عُبِّدَتْ لِلذُّنُوبِ وَصُورَةَ ظَهْرِهِ الَّذِي أَثْقَلَ بِالْخَطَايَا بِالْأَبْعَادِ الْحَسِّيَّةِ الْمَشَاهِدَةِ وَكَأَنَّهُ وَهُوَ يَخَاطُبُ (غَافِرَ الذَّنْبِ وَقَابِلَ التَّوْبِ) يَنْظُرُ إِلَى هَذِهِ الرَّقْبَةِ الدَّلِيلَةِ وَالظَّهْرِ الْمَثْقَلِ بِالْخَطَايَا وَيَطْلُبُ لَهَا الْعَتَقَ وَالتَّخْفِيفَ. لَقَدْ سَاعَدَ عَلَى إِنْشَاءِ هَذِهِ الصُّورَةِ اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَتَكْوِينِ تِلْكَ الْأَلْوَانِ تَمْيِيزَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ التَّعْرِيفِ.

وَقَدْ يَتَوَلَّدُ مِنْ تِلْكَ الدَّلَالَةِ دَلَالَةٌ أُخْرَى هِيَ كَمَالُ الْعَنَاءِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ التَّمْيِيزِ وَالظُّهُورِ الْكَامِلِ لِتَوْكِيدِ شِدَّةِ الْارْتِبَاطِ الشَّعُورِيَّةِ بِحَاجَةِ الرَّحْمَةِ وَالْعَطْفِ، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (هَذَا مَقَامٌ مَنْ تَدَاوَلَتْهُ إِيْدِي الذُّنُوبِ وَقَادَتْهُ أَزِمَّةُ الْخَطَايَا. وَاسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ...) (١)

- (وَهَذَا مَقَامٌ مَنْ اسْتَحْيَا لِنَفْسِهِ مِنْكَ وَسَخَطَ عَلَيْهَا وَرَضِيَ عَنْكَ...) (٢).

- (وَهَذَا مَقَامٌ مَنْ أَعْتَرَفَ بِسُبُوغِ النِّعَمِ وَقَابَلَهَا بِالتَّقْصِيرِ وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالتَّضْيِيعِ...) (٣)

- (اللَّهُمَّ وَهَذِهِ حَاجَتِي فَأَعْظُمْ فِيهَا رَغْبَتِي...) (٤).

- (وَهَذِهِ يَدِي وَنَاصِيَتِي...) (٥).

- الدَّلَالَةُ عَلَى تَعْظِيمِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ يُمْكِنُ أَنْ نَتَلَمَّسَهَا مِنْ طَبِيعَةِ التَّعْبِيرِ الْأَدَائِيَّةِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَبَيَانَاتِهِ السِّيَاقِيَّةِ فِي الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ، فَمَثَالُ الْإِشَارَةِ بِاللَّفْظِ الْقَرِيبِ دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١- المصدر نفسه: ٨١.

٢- المصدر نفسه: ٨٨.

٣- المصدر نفسه: ١٥٤ - ١٥٥.

٤- المصدر نفسه: ١٦٠.

٥- المصدر نفسه: ١٦١.

- (اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَيْنِ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِكَ. وَهَذَيْنِ عَوْنَانِ مِنْ أَعْوَانِكَ يَبْتَذِرَانِ طَاعَتَكَ بِرَحْمَةٍ نَافِعَةٍ...) (١).

- (اللَّهُمَّ هَذَا يَوْمٌ عَرَفَةٌ. يَوْمٌ شَرَّفَتْهُ وَكَرَّمَتْهُ...) (٢).

أَمَّا التَّعْبِيرُ بِاللَّفْظِ الْمَشَارِ بِهِ إِلَى الْبَعِيدِ، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَإِنْ كُنْتَ تَغْفِرُ لِي حِينَ أَسْتَوجِبُ مَغْفِرَتَكَ وَتَعْفُو عَنِّي حِينَ أَسْتَحِقُّ عَفْوَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ لِي بِاسْتِحْقَاقٍ وَلَا أَنَا أَهْلٌ لَهُ بِاسْتِجَابٍ...) (٣).

ففي المثال الأول أتى عَلَيْهِ السَّلَامُ بالمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْرِفًا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ الْقَرِيبِ، معمول الحرف الناسخ (إِنَّ) المثني (هذين) في جملتين إشارة إلى البرق والسحاب، أتى به كذلك عَلَى الرَّغْمِ مِنْ بَعْدِهِمَا وَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ الْإِتْيَانِ بِهِ بِاللَّفْظِ الَّذِي يُشَارُ بِهِ إِلَى الْبَعِيدِ (ذلك)، وَلَكِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ آثَرَ ذَلِكَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى (استحضار عظمة المشار إِلَيْهِ أَمَامَ الْقُلُوبِ وَالْعْيُونِ) وَقَرَبِ تِلْكَ الْآيَاتِ الرِّبَانِيَّةِ مِنْ نَفْسِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَمَكُّنِهَا مِنْ قَلْبِهِ وَجَوَارِحِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْعَظِيمِ نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ. وَكَذَلِكَ الْمَثَالُ الثَّانِي فَقَدْ عَرَّفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ (هذا)؛ لَتَعْظِيمِ يَوْمِ عَرَفَةٍ وَإِكْبَارِهِ عَلَى الْأَيَّامِ لِمَا فِيهِ مِنْ رَحْمَةٍ مَنْشُورَةٍ، وَفَضْلِ كَرِيمٍ مِنْهُ سُبْحَانَهُ وَلِعَمْقِ رَغْبَتِهِ فِي ذَلِكَ وَقَرَبِهَا مِنْ سُودَاءِ قَلْبِهِ، وَبُوَاطِنِ نَفْسِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

أَمَّا الْمَثَالُ الثَّلَاثُ فَقَدْ أَشَارَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى مَغْفِرَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَعَفْوِهِ عَزَّ وَجَلَّ، بِاللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى الْبَعِيدِ (ذلك) الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، معمول (إِنَّ) الْوَاقِعِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ الْمَرْبُوطِ بِ(الفاء)، جَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَلِكَ لِبَيَانِ عَظَمَةِ مَغْفِرَةِ اللَّهِ وَعَفْوِهِ سُبْحَانَهُ وَاسْتِحْضَارِ بَعْدِ مَنَازِلَتِهِمَا وَعُلُوِّ شَأْنِهِمَا فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَعْدِ مَطْلَبِهِ، وَغَايَةِ رَغْبَتِهِ فِي الْحَصُولِ عَلَيْهِمَا، وَالْوَصُولِ إِلَيْهِمَا،

١- المصدر نفسه: ٩٥.

٢- المصدر نفسه: ١٣٦.

٣- المصدر نفسه :

لأنَّ العبد (الإنسان) لا يكون له شيء من ذلك إلا بإذن الحق سبحانه وعلى مقتضى حكمته جلت قدرته.

وقد يستعمل اسم الإشارة (ذلك) للبعيد؛ للدلالة على تلخيص الكلام وطبيّ الجمل الكثيرة والاستغناء عن ذكرها طلباً للإيجاز فضلاً عن الدلالة السالفة، من ذلك دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَقِنِي مِنَ الْمَعَاصِي. وَاسْتَعْمِلْنِي بِالطَّاعَةِ. وَارْزُقْنِي حُسْنَ الْإِنَابَةِ. وَطَهِّرْنِي بِالتَّوْبَةِ. وَابْدِئْنِي بِالْعِظْمَةِ. وَاسْتَصْلِحْنِي بِالْعَافِيَةِ. وَأَذِقْنِي حَلَاوَةَ الْمَغْفِرَةِ. وَاجْعَلْنِي طَلِيقَ عَفْوِكَ. وَعَتِيقَ رَحْمَتِكَ. وَاكْتُبْ لِي أَمَانًا مِنْ سُخْطِكَ. وَبَشِّرْنِي بِذَلِكَ فِي الْعَاجِلِ دُونَ الْآجِلِ. بُشْرَى أَعْرِفُهَا. وَعَرِّفْنِي فِيهِ عِلَامَةً أَتَّبِعُهَا. إِنَّ ذَلِكَ لَا يَضِيقُ عَلَيْكَ فِي وَسْعِكَ. وَلَا يَتَكَادُكَ فِي قُدْرَتِكَ. إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (١).

فقد جعل عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ معرفاً باسم الإشارة باللفظ البعيد (ذلك)؛ للدلالة على مبلغ مطلبه، وبعد رغبته في تلك المطالب والدعوات، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اسْتَعْمَلَ اسْمَ الْإِشَارَةِ (ذلك) فِي الْجُمْلَةِ (إِنَّ ذَلِكَ لَا يَضِيقُ عَلَيْكَ...) لِيَخْتَزِلَ الْكَلَامُ عَلَى بَعْدِهِ وَطَوْلِهِ، وَيُلْخِصَهُ بِإِشَارَةٍ حَسْبَ، وَيَطْوِي الْأُمُورَ وَصِيغَهَا؛ تَأْدُبًا مِنْ أَنْ تَذَكَرَ مَرَّةً أُخْرَى وَهُوَ فِي مَخَاطَبَةِ الْخَالِقِ عَزَّ وَجَلَّ.

دلالة تعريف الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِ (أَل):

يُقَسِّمُ النَّحْوِيُّونَ (أَل) الدَّاخِلَةَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: عَهْدِيَّةً، وَجَسِيَّةً (٢). ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ (٣):

١- المصدر نفسه: ٤٦.

٢- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ١٢٧/٢ وما بعدها، ومغني اللبيب: ٤٩/١، ومعتك الأقران ٥٦/٢.

٣- ينظر: مفتي اللبيب: ٥٠/١ وما بعدها؛ و شرح قطر الندى: ١١٢. وما بعدها.

ف (أل) العهدية:

هي التي تدخل على واحد مخصوص من أفراد الجنس بعينه^(١)، فتفيده درجة من التعريف، وتجعله معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً^(٢)، بحيث يعرفه السامع ذلك أن العهد يعني: (المعرفة)، تقول: عهدي بموضع كذا. أي: معرفتي به^(٣)، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): إنَّ المعرّف بـ(أل): (إنَّما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته لأنك إذا قلت: (مررت برجل) فإنك إنما زعمت أنك مررت بواحد مما يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب وإذا أدخلت الألف واللام فإنَّما تذكره رجلاً قد عرفه فتقول: الرجل الذي من أمره كذا أو كذا ليتوهم الذي كان عهده بما تذكر من أمره)^(٤). وهي على ثلاثة أنواع:

الأول: العهدُ الذكريُّ: ويُراد به أن يتقدم مصحوبها ذكر في اللفظ^(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾^(٦)، فالمصباح الثاني معرّف بـ(أل) العهدية؛ لأنه تقدم ذكره فصار معناه معلوماً للمخاطب وكذلك الزجاجة، وعلامتها: (أن يسد الضمير مسدداً مع مصحوبها..)^(٧)، أمّا فائدتها فهي التنبيه على أن الثاني المعرّف بها هو الأول عينه المذكور قبلها، ولو جيء به منكراً لتوهم أنه غيره^(٨)، وانتقلت الفائدة، ومثالها أيضاً قوله سبحانه: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(٩).

١- ينظر: معاني النحو: ١/١٢٢.

٢- النحو الوافي: ١/٤٢٣.

٣- ينظر: القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مادة (عهد): ١/٢٤٠.

٤- كتاب سيبويه: ٢/٥.

٥- ينظر: مغني اللبيب: ١/٥٠، وشرح التصريح: ١/١٥٠، ومعاني النحو: ١/١٢٢.

٦- النور: ٣٥.

٧- مغني اللبيب: ١/٥٠.

٨- ينظر: شرح التصريح: ١/١٥٠.

٩- المزمّل: ١٥-١٦.

الثاني: العهد الذهني: ويعني به أن يتقدم لدخولها علم المخاطب به^(١)، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق من دون ذكر لفظي سابق في الكلام^(٢)، نحو: اشتريت الكتاب. فلا بد من أن يكون المخاطب له علم بالكتاب المقصود، وذلك العهد السابق ترمز إليه (أل)، وتدل عليه، وكأنها عنوانه^(٣)، ومنه قوله تعالى: [لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة] ^(٤)، وقوله ﷺ: [إنك بالوادي المقدس طوى] ^(٥)، (فالشجرة، والوادي) لم يتقدمهما ذكر في اللفظ لأنهما معلومان.

الثالث: العهد الحضوري: هو أن يكون مصحوبها معيناً حاضراً أو محسوساً مشاهداً^(٦) محققاً في وقت الكلام^(٧)، نحو قوله جل شأنه: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾^(٨): (أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة)^(٩)، وعلامتها: غلبة وقوعها بعد اسم الإشارة، نحو: جاءني هذا الرجل، أو (أي) في النداء، أو إذا الفجائية^(١٠)... وإن كان المعول عليه في ذلك السياق، أو المقام الذي فيه تأتي (أل) ملتصقة بالمسند إليه.

٢. (أل) الجنسية:

هي التي تدخل على الجنس ولا يقصد بها واحد بعينه من أفراد ذلك الجنس كما يلاحظ في (أل) العهدية، إنما يراد بها تعريف الجنس وتخصيص مصحوبها في الدلالة على مفهوم الاسم العام (الجنس) بقطع

١- ينظر: مغني اللبيب: ٥٠/١، ومعاني النحو: ١٢٣/١.

٢- النحو الوافي: ٤٢٤/١.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٤/١.

٤- الفتح: ١٨.

٥- طه: ١٢.

٦- ينظر: مغني اللبيب: ١٥٠/١، ومعاني النحو: ١٢٣/١.

٧- النحو الوافي: ٤٢٤/١.

٨- المائدة: ٣.

٩- شرح التصريح: ١٥٠/١.

١٠- ينظر: مغني اللبيب: ١٥٠/١.

النَّظَرُ عَنْ أَفْرَادِهِ وَنَظَائِرِهِ الَّتِي تَقَعُ تَحْتَهُ (فـ) (أَل) هَذِهِ تَعْرِفُ الْجِنْسَ بِأَسْرِهِ، وَلَيْسَتْ تَعْرِفُ وَاحِدًا بَعِينَهُ مِنْ أَفْرَادِ الْجِنْسِ) ^(١)؛ وَلِدُخُولِ (أَل) هَذِهِ عَلَى الْأَجْنَاسِ سَمِّيتْ: (أَلُ الْجِنْسِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الدَّلَالَةِ وَإِفَادَتِهَا التَّعْرِيفُ) ^(٢) ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ^(٣):

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى اسْتِغْرَاقِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ مَعَ الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ إِحَاطَةً حَقِيقِيَّةً لَا مَجَازَ فِيهَا وَلَا مَبَالِغَةً، وَتُعْرَفُ بِصَحَّةِ حُلُولِ (كُلِّ) مَحَلِّهَا حَقِيقَةً ^(٤)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ ^(٥)، أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ الْإِنْسَانِ ضَعِيفٌ ^(٦).

النَّوْعُ الثَّانِي: هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى اسْتِغْرَاقِ جَمِيعِ خَصَائِصِ الْأَفْرَادِ ^(٧)، بَحِثْ يَكُونُ مَدْخُولُهَا مُشْتَمَلًا عَلَى صِفَةٍ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الشَّائِعَةِ بَيْنَ تِلْكَ الْأَفْرَادِ تَجَوِزًا، لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَبَالِغَةِ فِي الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ؛ لِذَلِكَ تَسْمَى أَيْضًا: (أَلُ الْكَمَالِيَّةِ) ^(٨). وَيُمْكِنُ أَنْ تَحُلَّ مَحَلِّهَا (كُلِّ) عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ ^(٩)؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ ^(١٠)، وَنَحْوُ قَوْلِكَ: أَنْتَ الرَّجُلُ، أَيْ: الْجَامِعُ لَصِفَاتِ الرِّجَالِ الْمَحْمُودَةِ ^(١١)، الْكَامِلُ فِيهَا.

النَّوْعُ الثَّلَاثُ: هِيَ الَّتِي تَفِيدُ تَعْرِيفَ حَقِيقَةِ الْجِنْسِ ^(١٢)، وَمَاهِيَّتِهِ الْكَامِلَةَ فِي الذَّهْنِ، وَمَادَّتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْعَقْلِ بَغَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا

١- معاني النحو: ١٢٤/١.

٢- ينظر: النَّحْوُ الْوَاقِي: ٤٢٦/١.

٣- ينظر: مغني اللبيب: ٥٠/١.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ٥٠/١، ومعاني النَّحْوِ: ١٢٤/١، وَالنَّحْوُ الْوَاقِي: ٤٢٦/١.

٥- النور: ٣٥.

٦- ينظر: شرح قطر الندى: ١١٣، وحاشية السَّجَاعِي عَلَى شَرْحِ الْقَطْرِ: ٥٣.

٧- ينظر: مغني اللبيب: ٥٠/١.

٨- ينظر: المصدر نفسه: ٥٠/١.

٩- ينظر: شرح التَّصْرِيحِ: ١٤٩/١.

١٠- البقرة: ٢.

١١- ينظر: شرح قطر الندى: ١١٣.

١٢- ينظر: المصدر نفسه: ١١٣.

من أَفْرَادٍ قَلِيلَةٍ أو كَثِيرَةٍ، ومن غير اعتبار لعدد أو صفة طارئة عليها^(١). لذلك تُسَمَّى: (أَل) الحقيقة أو الماهية أو الجنس. وعلامتها: أن لا تخلفها كُلُّ حَقِيقَةٍ كما في الأَوَّل، أو مجازاً، كما في الثَّانِي^(٢)، كقولك: الرجل أفضل من المرأة إذا لم ترد به رجلاً بعينه، ولا امرأة بعينها، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٤)، فالمراد حقيقة الماء، وليس المقصود استغراق الماء كله في خلق الأحياء^(٥).

إنَّ تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بـ(أَل) يُمارس فاعليته السِّيَاقِيَّةَ باستحضار طرفي الاتصال: المنشئ والمخاطب معاً^(٦)؛ لأغراض ولا اعتبارات دلالية فيها ما يتعلق بالطرفين المذكورين ومنها بالمنشئ نفسه^(٧).

وفي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ نجد تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بـ(أَل) في الجملة له أبعادٌ ومعانٍ دلالية متعددة تُلحظ من السِّيَاق الذي يرد فيه المُسْنَدُ إِلَيْهِ ملتصقاً بـ(أَل) في التركيب منها:

- الدَّلَالَةُ عَلَى بَيَانِ حَقِيقَةِ الْجِنْسِ وَمَاهِيَّتِهِ:

وهذه الدَّلَالَةُ لتعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بـ (أَل) في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ تشرق أنوارها في مقامات المدح والثناء، والتبجيل من ذَلِكَ دُعَاؤُهُ ﷺ:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْأَوَّلِ بِلَا أَوَّلٍ كَانَ قَبْلَهُ. وَالْآخِرِ بِلَا آخِرٍ يَكُونُ بَعْدَهُ...) ^(٨).

ففي هذا المثال عرَّفَ ﷺ المُسْنَدَ إِلَيْهِ (الحمد) بـ (أَل) الجنسية، للدلالة

١- ينظر: النَّحْوُ الوافي: ٤٢٧/١.

٢- ينظر: شرح التصريح: ١٤٩/١.

٣- شرح قطر الندى: ١١٣.

٤- الأنبياء: ٣٠.

٥- ينظر: مغني اللبيب: ٥٠/١، وشرح التصريح: ١٤٩/١، وهمع الهوامع: ٧٩/١.

٦- ينظر: البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٣٢.

٧- ينظر: شروح التخليص: ٣١٩، وما بعدها.

٨- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٢. وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١٣، ٢٤، ١١٢، ١١٩، ١٢٠،

١٢٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، أ: ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤١.

عَلَى بَيَانِ حَقِيقَةِ الْحَمْدِ وَجَنَسِهِ وَمَاهِيَّتِهِ، فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ جَنَسِيَّةَ الْحَمْدِ وَمَاهِيَّتَهُ الْمُتَعَلِّقَةَ وَحَقِيقَتَهُ الْوَاقِعِيَّةَ لَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُخْتَصَّةٌ بِهِ جَلَّتْ قَدْرَتُهُ، فَمَا لَبِثَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَنْشِئَ الْحَمْدَ لِلَّهِ بَعْدَ أَنْ اسْتَشْعَرَ مَفْهُومَهُ وَحَضَرَ مَاهِيَّتَهُ فِي ذَهْنِهِ لَا فِي نَفْسِ السَّامِعِ عَلَى التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ وَالبَلَاغِيِّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَلَامُ الْغُيُوبِ جَلَّ شَأْنُهُ، فَمَا لَبِثَ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى عَرَفَهُ بِـ (أَلِ) الْحَقِيقَةِ وَالْجَنَسِ وَمِنْ ثَمَّ أَسْنَدَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى مَالِكِ الْحَقَائِقِ وَالْأَجْنَاسِ وَهُوَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ تَعْظِيمًا فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ عِزٌّ وَجَلٌّ، لِأَنَّ (الْحَمْدَ) هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى ذِي عِلْمٍ بِكَمَالِهِ ذَاتِيًّا كَانَ كَوْجُوبُ الْوُجُودِ وَالِاتِّصَافُ بِالْكَمَالَاتِ وَالتَّنَزُّهُ عَنِ النَّقَائِضِ، أَوْ وَصْفِيًّا كَوْنُ صِفَاتِهِ كَامِلَةً وَاجِبَةً، أَوْ فَعْلِيًّا كَكُونِ أَعْمَالِهِ مُشْتَمِلَةً عَلَى حِكْمَةٍ أَوْ أَكْثَرِ...^(١))؛ لِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

– (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْحَقُّ حَمْدُهُ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ كَمَا حَمْدًا كَثِيرًا...)^(٢)، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الصَّحِيفَةِ.

وَفِي النَّصِّ أَيْضًا نَسْتَشْعِرُ بَدَلَالَةً أُخْرَى، وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ الْحَقِيقِيِّ لِأَفْرَادِ الْحَقِيقَةِ أَوْ الْجَنَسِ عَلَى الرَّغْمِ مِنَ التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ وَالبَلَاغِيِّ لَا يَسُوغُ مَجِيءَ (كُلِّ) مَحَلِّ (أَلِ) الْحَقِيقَةِ أَوْ الْجَنَسِ وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَوْ وَضَعْنَا (كُلِّ) هُنَا مَحَلِّ (أَلِ) الْجَنَسِيَّةِ الَّتِي فِي (الْحَمْدِ) الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَوُجِدْنَا هَا هُنَا تَصْلِحَ لَفْظًا وَدَلَالَةً، أَي: أَنَّ كُلَّ الْحَمْدِ، وَكُلَّ حَقِيقَتِهِ، وَكُلَّ فَرْدٍ مِنْهَا لَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَقًّا وَحَقِيقَةً لَا مَجَازَ فِيهَا، وَلَا مَبَالِغَةَ.

– الدَّلَالَةُ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ الْحَقِيقِيِّ لِأَفْرَادِ الْجَنَسِ كُلِّهِ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ الثَّانِيَّةُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ لَعَلَّةَ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِـ (أَلِ)، وَهِيَ دَلَالَةٌ وَاسِعَةٌ جَدًّا فِي تَضَاعُيفِ الصَّحِيفَةِ، وَقَدْ تَأْتِي مَعَ انْطَوَائِهَا عَلَى دَلَالَاتٍ لَا تَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ، وَذِي حَسَنِ دَقِيقٍ، مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١- رياض السالكين: ١/ ٢٣٠.

٢- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٧٧.

- (ذَلَّتْ لِقُدْرَتِكَ الصَّعَابُ. وَتَسَبَّبَتْ بِلُطْفِكَ الْأَسْبَابُ. وَجَرَى بِقُدْرَتِكَ الْقَضَاءُ. وَمَضَتْ عَلَى إِرَادَتِكَ الْأَشْيَاءُ...) (١).

- (إِلَهِي قَصُرَتِ الْأَلْسُنُ عَنْ بُلُوغِ ثَنَائِكَ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِكَ، وَعَجَزَتِ الْعُقُولُ عَنْ إِدْرَاكِ كُنْهِ جَمَالِكَ، وَأَنْحَسَرَتِ الْأَبْصَارُ دُونَ النَّظَرِ إِلَى سُبْحَاتِ وَجْهِكَ...) (٢).

- (كَلَّتِ الْأَلْسُنُ عَنْ غَايَةِ صِفَتِهِ. وَالْعُقُولُ عَنْ كُنْهِ مَعْرِفَتِهِ. وَتَوَاضَعَتِ الْجَبَابِرَةُ لِهَيْبَتِهِ. وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِخَشْيَتِهِ. وَأَنْقَادَ كُلُّ عَظِيمٍ لِعَظَمَتِهِ...) (٣).

فقد عرّف ﷺ المسند إليه في المثال الأول بـ(أل) في أربع جمل وموضع الدلالة فيها في ثلاث (الصعاب، الأسباب، الأشياء)؛ للدلالة على استغراق أفراد الحقيقة كلها، فلا تشذُّ صعوبة من الصعاب، ولا سبب من الأسباب، ولا شيء من الأشياء عن قدرت الله سبحانه ولطفه وإرادته؛ إنه على كل شيء قدير. و(أل) الاستغراق الحقيقي ذه قد أفادت من الإيجاز ما لا يخفى إذ إنها أغنت عن التفصيل والتعديد ما يتعذر على كل مخلوق؛ تعظيماً لله سبحانه والدليل على ذلك صحة التعبير بـ(كل)، وحلولها محل (أل) الاستغراقية هذه، فهو ﷺ لو قال: ذلت لقدرتك كل الصعاب، أو كل صعوبة... أو كل سبب أو كل شيء لصح التعبير واستوت الدلالة، ولكنه ﷺ أثر التدليل على ذلك بـ(أل) الاستغراق لما فيها من الإيجاز اللفظي والدقة الدفينة في تعريف كل فرد من أفراد الأجناس أو الحقائق المتقدمة (الصعاب، الأسباب، الأشياء). واحتواء جزئياتها وجزئيات جزئياتها... وخضوعها استغراقاً له تعالى.

وفي المثال الثاني كان الأمر كذلك، فقد أتى ﷺ بالمسند إليه ملتصقاً بـ(أل) الاستغراقية لأفراد الجنس في ثلاث جمل - المسانيد إليها - فاعل

١- المصدر نفسه: ٢٧.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٥١. وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ١٢، ٣٤، ٤٢، ٩٤، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٥، ١٥٨، ١٦٨، أ: ٢٣٦، ٢٥٤.

٣- المصدر نفسه: ١٧٥.

الجمال الثلاث هي (الألسن، العقول، الأبصار)؛ للدلالة على استغراق أفراد الحقيقة أو الجنس، مع الإحاطة والشمول حقاً بقرينة السياق - الحال المدركة؛ لوضع الفاعل وإمكاناتها الأدائية المتواضعة ولا يخرج عن دائرة الاستغراق والإحاطة أي من اللسان، وقد يكون بمعنى اللغة، أي: آية لغة، وحمله على آلة النطق (الجارحة) أولى؛ لدلالة السياق، وأثره في بيانها مع بقيّة الجوارح، ولا يخرج أي من العقل، وأي من البصر عن ذلك المحيط الذي سورته وحدته (أل) الاستغراقية لإشاعة العجز، وعدم القدرة عن بلوغ ثناء الله - سبحانه - كما يليق بجلاله وإدراك كنهه وجماله. وانحسار النظر عن سبحات وجهه جلّ شأنه. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

والبرهان على ما تقدّم صحة دلالة (كلّ) عوضاً منها وإحلالها محلّها،

فلو قال عليه السلام:

قصر كلّ لسان عن بلوغ ثنائك كما يليق بجلالك، وعجز كلّ عقل...، وانحسر كلّ بصر... لصح ذلك، وكمل معناه ودلالته. بيّد أنّه عليه السلام فضل تعريف المُسند إليه بـ(أل) الاستغراقية للدلالة على جميع أفراد جنس الألسن والعقول والأبصار فضلاً عن تعريف كلّ فرد فيها وكلّ جزء من جزئياتها... وفي هذا النصّ نتحسس دلالة أخرى تترشح من ذلك الاستغراق والشمول الذي أفادته (أل) زيادةً على جمعه المكسر الذي زاد من محيط الدلالة، ووسع من شمولها واستيعابها لهذه الحقائق، نتحسس الدلالة على بيان الحقيقة أو الجنس، فهو عليه السلام وكأنه أراد - والله العالم - أن يبيّن عجز حقيقة هذه الأعضاء: اللسان، والعقل، والبصر، ومدى قصورها. فحقيقة اللسان والعقل والبصر، هذه الأعضاء الفسيولوجية ووظائفها الحيوية عاجزة، قاصرة عن الثناء الذي يستحقّه سبحانه اللامحدود، وعن إدراك كنهه وجماله سبحانه اللامتناهي، وعن النظر إلى سبحات وجهه

ليس كمثله شيء، أي: الوصول إلى القول الإنكاري: كيف يا ألهي، وهذه الأعضاء أن تحيط بك فكراً وعلماً وبصراً، وأنت المنشئ لها، المكوّن لماهيتها وحقيقتها، المحيط بها سبحانه، وهو القائل ﷺ: بعد هذه الجمل الثلاث: (وَلَمْ تَجْعَلْ لِلْخَلْقِ طَرِيقاً إِلَى مَعْرِفَتِكَ إِلَّا بِالْعِزِّ عَنْ مَعْرِفَتِكَ..)^(١)، والقائل أيضاً: (إِلَهِي لَوْلَا الْوَاجِبُ مِنْ قُبُولِ أَمْرِكَ لَنَزَّهْتُكَ مِنْ ذِكْرِي إِيَّاكَ، عَلَى أَنَّ ذِكْرِي لَكَ بِقَدْرِي، لَا بِقَدْرِكَ، وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مِقْدَارِي حَتَّى أُجْعَلَ مَحَلّاً لِتَقْدِيرِكَ، وَمِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ عَلَيْنَا، جَرِيَانُ ذِكْرِكَ عَلَى أَلْسِنَتِنَا وَأُذُنِكَ لَنَا بِدُعَائِكَ، وَتَنْزِيهِكَ وَتَسْبِيحِكَ...)^(٢).

- الدَّلَالَةُ عَلَى الْكَمَالِ:

هَذِهِ الدَّلَالَةُ هِيَ الدَّلَالَةُ الثَّلَاثَةُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَفِيدَهَا مِنْ دُعَائِهِ ﷺ:

- (فَإِنَّ الشَّرِيفَ مَنْ شَرَّفَتْهُ طَاعَتُكَ. وَالْعَزِيزَ مَنْ أَعَزَّتْهُ عِبَادَتُكَ...)^(٣).
- (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْعِزُّ أَزَارُكَ. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْعِزَّةُ رِدَاؤُكَ. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْكَبَرِيَاءُ سُلْطَانُكَ...)^(٤).

ففي المثال الأول أورد ﷺ المُسْنَدَ إِلَيْهِ اسْمَ (إِنَّ) (الشَّريف)، والمعطوف عَلَيْهِ كَذَلِكَ (العَزِيزَ) معرِّفاً بـ(أَل) (الْكَمَالِيَّةِ) الجامعة لجميع صفات صفة المُسْنَدِ إِلَيْهِ (الشَّريف)، و(العَزِيزَ)؛ للدلالة عَلَى بيان كماله، وكأنَّه أراد أن يقول ﷺ: إِنَّ الْكامل فِي هَذَا الْوصفِ صِفَةُ (الشَّرَفِ)، و(العِزَّةِ)، وَالْجَامِعُ لَهَا وَلِخَصَائِصِهَا هُوَ الَّذِي أَطَاعَ اللَّهَ وَعَبَدَهُ سَبْحَانَهُ، فَطَاعَةَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ وَعِبَادَتُهُ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ نَسَبَتِهَا إِيْجَاباً هِيَ الَّتِي تَجْعَلُ (الْإِنْسَانَ) الدَّاعِيَ حَائِزاً عَلَى جَمِيعِ خَصَائِصِ (الشَّرَفِ، وَالْعِزَّةِ) كَامِلاً فِيهَا. وَفِي هَذَا مِنَ التَّوْجِيهِ

١- المصدر نفسه: أ: ٢٥١.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٥٣.

٣- المصدر نفسه: ٩٤.

٤- المصدر نفسه: ١٦٦؛ وللمزيد من الامثلة، المصدر نفسه: ١٧٣، ١٦٩، ١٢٧، ١٢٦، أ: ٢٣٦.

الاجتماعي في نفي الفوارق والالتفات إلى هذا المقياس في بيان الشريف والوضيع، والقوي والضعيف ما يجعل المجتمع في سعادة وهناء. وفيه أيضاً دلالة على التّغيب في عبادة الله وطاعته سبحانه.

كذلك المثال الثاني، فقد جاء ﷺ بالمسند إليه مبتدآت الجمل الثلاث (العزّ، والعظمة والكبرياء) معرّفاً بـ(أل) الكمالية؛ لدلالة على استيعاب خصائص الصفات، وكمالها المطلق اللامحدود المتعلق بالله سبحانه، والسياق قرينة على ذلك فالدعاء جاء في عنوان تسبيحه ﷺ، ومن العلوم أن التسبيح يعني: التنزيه، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إظهار الكمالات والاستشعار الكلي بها في مقامه وهو يخاطب الباري عزّ وجلّ، فالكمال المطلق الكلي في العزّ والعظمة والكبرياء له سبحانه، من ذلك نعرف علة إيراد المسند إليه هاهنا، معرّفاً بـ(أل) الكمالية وهي الدلالة على الكمال... واستيعاب خصائصه الكلية لذات الحق سبحانه حقيقة لا مجازاً، بمعنى أن (أل) الكمال التي تفيد استيعاب خصائص أفرادها هنا ليست مجازية أو مبالغة كما هو عليه التوجيه النحوي باعتبارية إمكان التعويض من هذه (أل) بـ(كلّ) مجازاً، أو مبالغة، وإنما هي هنا حقيقة في كمالها اللامتناهي ذلك أنه ﷺ لو قال: كلُّ عزّ، وكلُّ عظمة، وكلُّ كبرياء له سبحانه، لكان حقيقة لا تخفى على أدنى ذي بال، فكيف وهو الإمام المعصوم، وهو يخاطب المحبوب وعلام الغيوب؟!.

- الدلالة على تعيين واحد من أفراد الحقيقة :

وهي الدلالة الرابعة في الصحيفة السجادية لتعريف المسند إليه بـ(أل)، ويمكن أن نتلمسها في دُعائه ﷺ:

- (مَا كَتَبَ لِي الْكَاتِبَانِ مِنْ زَكِيِّ الْأَعْمَالِ ...) (١).

فقد عرف ﷺ المسند إليه (الفاعل)، (الكاتبان) بـ(أل) التعريف لتعيينهما

في ذهنه ﷺ، وتمييزهما من بين كل الأنواع الملائكية الذين خلقهم الله سبحانه والكتبان هما: الملكان الصالحان الذين جعلهما الله حفظة على بني آدم لكتابة حسناتهم وسيئاتهم، وقد ذكرهما ﷺ في دُعائه في الصلاة على حملة العرش^(١) قال: (والسفرة الكرام البررة، والحفظة الكرام الكاتبين...) ^(٢)، وأخبر عنهما ربُّ العزة سبحانه في كتابه المجيد قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كَرَامًا كَاتِبِينَ﴾ ^(٣)، وقال سبحانه: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ^(٤).

- الدلالة على أمر معهود سابق:

وهذه الدلالة الخامسة في الصحيفة السجادية، وقبل الإشارة إلى أمثلتها ونصوصها لا بُدَّ من الذكر من أنَّ العهد في التوجيه النحوي والبلاغي هو ما كان عند المتلقي (المخاطب) معرفة سابقة، وعلم قد مضى ذكره، فيأتي المنشئ ليفيد بتعريف (أل) العهدية ذلك العهد الذهني السابق. ولكن هذا الأمر في الدعاء غير ممكن أبداً؛ ذلك أن الدعاء خطاب موجه إلى الله سبحانه وهو تعالى علام الغيوب، محيط بكل شيء رحمةً وعلماً. أمَّا العهد الذهني لهذه الـ(أل)، فيمكن توجيهها في النص السجادي على أنها تحضير ذهني، وعهد معرفي يعرفه المنشئ، ويعلم أنَّ الله عزَّ وجلَّ له علم به، فهو لا يعرف الله به بوساطة (أل) التعريف الذهني، وإنما يتذكره بنفسه، ويعهده في ذهنه من ذلك دَعَاؤُهُ ﷺ:

- (وَقَدْ جَاءَتْنِي الذُّنُوبُ إِلَى التَّشَبُّثِ بِإِذْيَالِ عَفْوِكَ، وَأُحْوَجَتْنِي الْخَطَايَا إِلَى اسْتِفْتَاكِ أَبْوَابِ صَفْحِكَ وَدَعَتْنِي الْإِسَاءَةُ إِلَى الْإِنَاخَةِ بِفَنَاءِ عِزِّكَ، وَحَمَلَتْنِي الْمَخَافَةُ مِنْ نِقْمَتِكَ عَلَى التَّمَسُّكِ بِعُرْوَةِ عَطْفِكَ...) ^(٥).

١- المصدر نفسه: ١٧-٢١.

٢- المصدر نفسه: ١٩.

٣- الانفطار: ١٠.

٤- ق: ١٧.

٥- الصحيفة السجادية: ٢٥٥-٢٥٦.

فالمُسندُ إِلَيْهِ هنا، قد جَاءَ في أربع جمل معرِّفاً بـ(أَل) التَّعْرِيفِ العَهْدِيَّةِ وهو (الذُّنُوب) في الجملة الأولى، و(الخطايا) في الثانية، و(الإساءة) في الثالثة، و(المخالفة) في الرَّابِعة. وقد عرَّفَهَا ﷺ بـ(أَل) العهد الذَّهْنِيّ؛ لأنَّها معروفة معهودة مسبوقة في ذاكرة كُلِّ إنسان، وكُلُّ منشئ للدُّعاء، عرَّفَهَا ﷺ؛ للدَّلالة عَلَى عهدها السَّابِق، وعلمها الماضي، قبل الذِّكْر والتَّلَفُّظ بها. وحاشاه ﷺ من تلك المعهودات الَّتِي يعرفها كُلُّ إنسان مؤمن؛ إِنَّه معصوم وإِنِّي لأشْهَدُ بذلك؛ إِنَّ المَقام هو الَّذِي أَقْتَضَى شرح الدَّلالة، وفيها من بيان الاعتراف الغائر في التَّواضع، والمذلة ما يجعله ﷺ سَيِّدَ العابدين، وزين السَّاجدين له جَلَّتْ قَدْرَتُهُ.

دلالة تعريف المُسندِ إِلَيْهِ بالإضافة:

الإضافة نسبة اسم نكرة إلى آخر نسبة إسنادية تعبيرية لإفادة تعريف الأوَّل، وتحديد مدلوله بالثَّاني، أو تخصيصه بِهِ أو تخفيفه، ويسمَّى الاسم الأوَّل: (المضاف)، والاسم الثَّاني: (المضاف إِلَيْهِ)^(١).

وهي تنقسم عَلَى قسمين: محضة، وغير محضة^(٢)، فالإضافة المحضة وتسمى الإضافة المعنوية الخالصة أو الحقيقيَّة^(٣) كذلك، يقصد بها إضافة الاسم أو الوصف غير العامل عمل فعله كالمصدر واسم الفاعل الدَّالُّ عَلَى المضيِّ إِلَى اسم غيره؛ لغرض تعريف الاسم المضاف إِذَا كَانَ المضاف إِلَيْهِ معرفة، أو تخصيصه إِذَا كَانَ المضاف إِلَيْهِ نكرة^(٤)، ومن هنا جاءت تسميتها بالمحضة؛ لأنَّها خالصة من نية الانفصال^(٥)، فلا يفصل بين طرفيها ضمير

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١١٨ / ٢، وشرح ابن الناظم: ٣٨٠ وما بعدها، ومعاني النُّحو:

٣ / ١١٣، والنُّحو الوافي: ٣ / ١ وما بعدها، والقول اللين في النُّحو البين: ٩.

٢- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١١٨ / ٢.

٣- ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٤ / ٢، جامع الدُّروس العربيَّة: ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨.

٤- ينظر: شرح قطر النُّدى: ٢٥٣.

٥- ينظر: شرح اللَّمحة البدرية: ١ / ٣٣٠.

مستتر^(١)، وبالمعنوية لدالتها على أمر معنوي هو التعريف أو التخصيص، وبالحقيقية؛ لأنها تؤدي الغرض الأخير على سبيل الحقيقة لا المجاز^(٢). أما الإضافة غير المحضة: وتدعى أيضاً الإضافة اللفظية وغير الحقيقية^(٣)، فهي إضافة الوصف العامل عمل فعله من اسم الفاعل والصفة المشبهة به، واسم المفعول إلى معموله^(٤)، لا لقصد التعريف أو التخصيص كما يلحظ في المحضة، وإنما لغرض التخفيف في اللفظ، بحذف التنوين من الاسم المضاف، أو حذف النون منه إذا كان مثني أو جمع مذكر سالماً^(٥)، ومن هنا سميت بغير المحضة؛ لأنها على تقدير الانفصال، وباللفظية؛ لدالتها على أمر لفظي هو التخفيف، وبالمجازية غير الحقيقية إذ إنها لا تنسب المضاف إلى المضاف إليه حقيقة^(٦).

وقد قرّر أكثر النحويين أن الإضافة المحضة (المعنوية) تكون بمعنى (اللام) المقدرة بين الاسمين المتضايفين، ومنهم من يرى أنها قد تكون بمعنى (من)، أو (في)، أو (الكاف) كذلك^(٧)، فتكون على أربعة أنواع: لامية، وبيانية، وظرفية، وتشبيهية. أما الإضافة غير المحضة (اللفظية) فلا تكون بمعنى حروف الجر^(٨).

ومن الأسماء ما يلزم الإضافة فلا ينفك عنها؛ لكونها ناقصة الدلالة بنفسها، فتضاف لغيرها لاكتمال معناها، وهي قسمان: ملازم لإضافة المفرد، فمنه ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، فيمتنع استعماله مفرداً، نحو:

١- ينظر: النحو الوافي: ٣ / ٣.

٢- المصدر نفسه: ٣ / ٣ وما بعدها.

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٥ / ٢، وشرح المفصل: ١١٨ / ٢، وجامع الدروس العربية: ٢٠٨ / ٣.

٤- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١١٩ / ٢، وشرح الوافية؛ ابن الحاجب: ٢٤٨، وشرح قطر الندى: ٢٥٣ - ٢٥٤.

٥- ينظر: شرح المفصل: ١١٨ / ٢، وشرح ابن الناظم: ٣٨٣.

٦- ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٦ / ٢، وجامع الدروس العربية: ٢٠٨ / ٣.

٧- ينظر: شرح المفصل: ١١٩ / ٢، وشرح ابن عقيل: ٤٣ / ٢.

٨- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٢٨٨ / ١ وما بعدها، وجامع الدروس العربية: ٢٠٦ / ٣.

عِنْدَ، ولدي، وقصارى الشيء، وحماده، بمعنى: غايته، وكلا، وكلتا، ومنه ما يُلْزَمُ الإضافة معنىً دون لفظ، فيجوز استعماله مفرداً، نحو: (كُلُّ، وبعض، وأي)، والقسم الثاني: ملازم للإضافة للجملة الاسميّة والفعلية، نحو: (حيث، وإن)، ومنه ما يختص بالجملة الفعلية، نحو: (إذا)^(١). وليس من شأن البحث التّوسّع في تيك التّفاصيل لبسط الكلام فيها في كتب النّحو^(٢). وقد ذكر البلاغيّون أن إيراد المُسندِ إِلَيْهِ معرفاً بالإضافة في الجملة له دلالات وأسرار بلاغيّة أجملها القزوينيّ (ت ٧٣٩هـ) بقوله: (وإن كَانَ (يعني تعريف المُسندِ إِلَيْهِ) بالإضافة فإنّما لأنّه ليس للمتكلّم إلى إحضاره إلى ذهن السّامع طريق أخصر منها... وإمّا لإغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوع لجهة ... وإمّا لتضمنها تعظيماً لشأن المضاف إِلَيْهِ ... أو لشأن المضاف أو تحقيراً...)^(٣)، لكلٍّ من المضاف والمضاف إليه، وغير تلك المزايا الدّلاليّة والنّكت المعنويّة التي يوحى بها السّياق.

والذي يعنينا هو تعريف المُسندِ إِلَيْهِ بالإضافة في الصّحيفة السّجاديّة، ودلالاته التي في الجملة. فتعريف المُسندِ إِلَيْهِ بالإضافة (مبتدأً أكان أم فاعلاً) له حضوره المميّز ودلالاته الكثيرة في أدعية الأمام السّجّاد منها:

- الدّالة على إرادة الإيجاز والاختصار:

تتأتّى هذه الدّالة من خلال علاقة التّضايّف بين المضاف والمضاف إِلَيْهِ أي من خلال الأداء الدّلاليّ لوظيفة الإضافة باعتبارها أقصر سبيل للحضور المعرفيّ عن جهة تعريف أو تخصيص المُسندِ إِلَيْهِ. وهذه الدّالة شائعة في

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢٢ / ١٢٥ وما بعدها، وشرح ابن النّاظم: ٣٨٩ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٥٢ وما بعدها.

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ٥، والمقتضب: ٤ / ١٣٦، ٤ / ١٤٣ - ١٤٤، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢ / ١١٨ وما بعدها، وشرح الكافية في النّحو؛ الرّضي: ١ / ٢٩٧، وشرح شذور الّذهب؛ ابن هشام الانصاريّ: ٣٢٦ - ٣٢٩، وهمع الهوامع: ٢ / ٤٦، وحاشية الصّبان: ٢ / ٢٣٧، وحاشية الخصري: ٢ / ٢ وما بعدها.

٣- الإيضاح عاوم البلاغة؛ القزويني: ١ / ٤٤ - ٤٥، وينظر: شروح التلخيص: ١ / ٣٤٤ وما بعدها.

نصوص الصّحيفة السّجّاديّة، لا سيما في موارد التّوجه والخطاب، والتّكلم والغياب، من ذلك دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَلِذَلِكَ خَمَدَ صَوْتِي عَنِ الْجَارِ. وَكَلَّ لِسَانِي عَنْ مُنَاجَاتِكَ ...) (١).
- (فَإِنَّ قُوَّتِي لَا تَسْتَقِلُّ بِنِقْمَتِكَ. وَإِنْ طَاقَتِي لَا تَنْهَضُ بِسُخْطِكَ ...) (٢).
- (عَمَلِي أَهْلَكْنِي. وَهَوَايَ أَرْدَانِي. وَشَهَوَاتِي حَرَمْتَنِي ...) (٣).

فقد سحّر عَلَيْهِ السَّلَامُ من التّوظيف اللّغويّ للإضافة - علاقة التّصايف بين جزئي المضاف والمضاف إِلَيْهِ - في النّصوص الثلاثة، أمثله في الصّيغة وأقصاه في الدّلالة، للتّعبير عن ملكيته للمسند إِلَيْهِ بوسيلة تعريفه بإضافته إِلَى نفسه (صوتي، لساني، قوتي، طاقتي عملي، هواي، شهواتي) بأقصر طريق، وأنجع سبيل لاستحضار تلك المسانيد إِلَيْهَا؛ لإنشاء الجملة، وتكوين الحكم الدّلاليّ المراد.

وقد كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بإمكانه التّعبير عَنِ ذَلِكَ بتركيب آخر غير تركيب الإضافة التّقيدِيّ الجزئيّ الدّلاليّ. كالتركيب الجمليّ الكامل مثلاً، ويعرف المسانيد إِلَيْهَا بغير تعريف الإضافة فيقول مثلاً: الصّوت الَّذِي عِنْدِي وَاللّسان الَّذِي أَمْلِكُهُ... لكنه عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يفعل ذَلِكَ إرادة الإيجاز والاختصار، فالتركيب الجزئيّ التّقيدِيّ بالإضافة أوجز وأخصر من تركيب الجملة المفترض. والدّاعي لذلك المقام والمقتضى له السّياق؛ لأنّ الدّاعي في شعور النّادم بما فعل من إساءة، أو ذنب، أو حالة من الضّعف النّفسيّ، وعدم الاستنهاض، كُلُّ ذَلِكَ يَمْلِي عَلَيْهِ وهو يقف بحضرة القدس، الشّعور بالمذلة والمسكنة القائد إِلَى الصّمت والتّأمّل بما قدّم ندماً واعترافاً، والمؤديّ إِلَى استنظار الرّحمة

١- الصّحيفة السّجّاديّة: ٤٣.

٢- المصدر نفسه: ١٠١.

٣- المصدر نفسه: ١٦١؛ وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ١٢، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٨، ٣٢، ٣٦، ٧٧، ٨٠، ٨٧، ٩٠، ٩١، ١٠١، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٣، ١٧٣، ١٤٩، ١٥٦، ١٧١، أ: ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢.

الربانيّة. ولو تأملنا السِّيَاقَ ذَلِكَ جيداً مع لحاظ الارتباط النَّفْسِيَّ بـ(ياء) المتكلم لما كَانَ الأمرُ ذَلِكَ ببعيدٍ والله تعالى العالم.

- الدَّلَالَةُ عَلَى تَعْظِيمِ شَأْنِ الْمُضَافِ:

وهذه الدَّلَالَةُ غالباً ما تكون عِنْدَ الإِضَافَةِ إِلَى (كاف) الخطاب (الله) سبحانه، وهي كثيرة الوجود في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، وقد تأتي من طريق الإِضَافَةِ إِلَى أمرٍ عَظِيمٍ، مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ ﷺ:

- (اللَّهُمَّ وَأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ خَاصَّةً الَّذِينَ أَحْسَنُوا الصَّحَابَةَ. وَالَّذِينَ أَبْلَوْا الْبَلَاءَ الْحَسَنَ فِي نَصْرِهِ...) (١).

- (تَعَالَى ذِكْرُكَ عَنِ الْمَذْكُورِينَ. وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُكَ عَنِ الْمَنْسُوبِينَ. وَفَشَتْ نِعْمَتُكَ فِي جَمِيعِ الْمَخْلُوقِينَ...) (٢).

- (عَلَى مَا سَنَّهُ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ صَلَوَاتُكَ عَلَيْهِ وَآلِهِ...) (٣).

ففي المثال الأول أضاف ﷺ المُسْنَدَ إِلَيْهِ (أصحاب) إِلَى (محمد) النَّبِيِّ الأعظم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»؛ تَشْرِيفاً وَتَعْظِيماً لَهُمْ وَإِعْلَاءَ شَأْنِهِمْ لِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، إِذْ إِنَّ (المُضَافَ إِلَى الْعَظِيمِ مَعْظَمَ بِالِإِضَافَةِ إِلَيْهِ) (٤).

وكذلك الأمرُ فِي المِثَالَيْنِ: الثَّانِي، وَالثَّلَاثِ، ففِي الثَّانِي أَرَادَ ﷺ تَعْظِيمَ ذِكْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَأَسْمَاءَهُ وَنِعْمَتَهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَنَسَبَهَا وَأَضَافَهَا إِلَى الْعَظِيمِ سُبْحَانَهُ فَاكْتَسَتْ بِذَلِكَ حَلَّةً عَظِيمَةً لَيْسَ كَمِثْلِهَا شَيْءٌ. وَفِي المِثَالِ الثَّلَاثِ جَعَلَ ﷺ عِبُودِيَّةَ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» وَرِسَالَتَهُ مَعْرِفَةً بِالِإِضَافَةِ

١- المصدر نفسه: ٢٠.

٢- المصدر نفسه: ١٠٢.

٣- المصدر نفسه: ١١٤؛ وللمزيد من الامثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٢٢، ٢٧، ٣٣، ٤٤، ٦٨، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١٢١، ١٢٤، ١٣٦، ١٥٦، ١٦٠، ١٧١، أ: ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٥.

٤- الكشف: ٣ / ٢٤٦.

إِلَى (كاف) الخطاب (الله) تعالى، فازدانت بذلك وتعظمت عظمة ما بعدها عظمة وتشرفت بتشريف ما بعده تشريف بوساطة إضافة العبدِ إِلَى المعبود والمرسلِ إِلَى المرسلِ؛ إِنَّهُ نسب المحبِّ إِلَى المحبوب، ثُمَّ شَرَّفَهُ بصلاته ودعائه (صلواتك عَلَيْهِ وآله...).

- الدَّلَالَةُ عَلَى تَحْقِيرِ الْمُضَافِ وَالتَّكْلِيلِ مِنْ شَأْنِهِ:

ونتلمس هَذِهِ الدَّلَالَةَ فِي دَعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَقَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيَّ عَدُوُّكَ الَّذِي اسْتَنْظَرَكَ لِغَوَايَتِي فَأَنْظَرْتَهُ...)^(١).

- (وَإِنْ أَشْتَمَلَ عَلَيْنَا عَدُوُّكَ الشَّيْطَانُ فَاسْتَنْقِذْنَا مِنْهُ...)^(٢).

فلا يخفى ما في هذين المثالين من الدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ والانحطاط من شأن المضاف (الشَّيْطَانِ)، عدو الله سبحانه والتَّكْلِيلِ منه، برهان ذلك العلاقة بين المتضايفين، إذ إِنَّ العلاقة هنا علاقة تنافرية، فبقدر عظمة الله سبحانه هناك انحطاط وتقليل وتحقير للشَّيْطَانِ؛ لأنَّه عدو الله سبحانه.

وقد اجتمعت الداللتان: تعظيم المضاف وتحقيره، فِي دَعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَأَنَا حِينَئِذٍ مُوقِنٌ بِأَنَّ مُنْتَهَى دَعْوَتِكَ إِلَى الْجَنَّةِ. وَمُنْتَهَى دَعْوَتِهِ إِلَى

النَّارِ...)^(٣).

فعَظُمَ وشَرَّفَ الدَّعْوَةُ الإِلَهِيَّةُ، وَحَقَّرَ وَقَلَّلَ مِنَ الشَّيْطَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ نَهَايَةَ الْأَوَّلَى إِلَى الرِّضْوَانِ وَالْجَنَّةِ. أَمَّا الْآخِرَةُ فإِلَى الْإِبْتِعَادِ عَنِ الرَّحْمَةِ... إِلَى النَّارِ.

- تَرْكِيزُ الْمَعْنَى عَلَى جِنْسِ الْمُضَافِ الْمُلْتَصِقِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ سَعَةً فِي الدَّلَالَةِ:

وهذه الدَّلَالَةُ يُمْكِنُ أَنْ نَفِيدَهَا مِنْ مِلَاحِظَةِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى فَاعِلِهِ

أَوْ صَاحِبِهِ. وَهُوَ نَمَطٌ يَكْثُرُ فِي تَضَاعِيفِ الصَّحِيفَةِ فِي مَقَامَاتِ التَّقْدِيسِ وَالتَّوْحِيدِ الإِلَهِيِّ، وَنَفْيِ الصِّفَاتِ مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٨٧.

٢- الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ١١٦.

٣- الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٤٤.

- (الَّذِي قَصَرَتْ عَنْ رُؤْيَيْهِ أَبْصَارُ النَّاطِرِينَ. وَعَجَزَتْ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الْوَاصِفِينَ...) (١).

- (يَا مَنْ لَا تَنْقَطِعُ عَنْهُ حَوَائِجُ الْمُحْتَاجِينَ. يَا مَنْ لَا يُعْنِيهِ دُعَاءُ الدَّاعِينَ...) (٢).
- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ مَنْ وَالَيْتَ لَمْ يَضُرَّهُ خُذْلَانُ الْخَاذِلِينَ. وَمَنْ أَعْطَيْتَ لَمْ يَنْقُصْهُ مَنَعُ الْمَانِعِينَ. وَمَنْ هَدَيْتَ لَمْ يُغْوِهِ إِضْلَالُ الْمُضِلِّينَ...) (٣).

فالمسند إليه هنا في - الأمثلة الثلاثة - هو معروف بالإضافة (أبصار الناظرين، أوهام الواصفين، حوائج المحتاجين، دعاء الداعين، خذلان الخاذلين، منع المانعين، إضلال المضلين) والمضاف في العلاقة المتضايفة، من المضاف إليه ملتصق به، ناشئ منه، وكأنه مفعول، أو مصدر الفاعلين، جعله عليه السلام كذلك لتركيز الدلالة على منشأ العلاقة في الإضافة وشدة الارتباط القائم بين جنسية المضاف ومكوّنه المضاف إليه، فضلاً عن المضاف الذي يتمثل في نتيجة مستهدفة من المضاف إليه. فالناظرون بكلّ جنسيات أبصارهم والواصفون بأقصى أقصى أوهامهم، والمحتاجون بغايات حوائجهم، والداعون بكلّ أدعيتهم، والخاذلون والمانعون والمضلون بمنتهى مفاعيلهم لا يأتون على القليل من الشيء على الله سبحانه أو ناصره، ومهديه ومعطيه، وفي هذا من الوسع في الدلالة ما لا يتستر على ذي بصيرة.

- الدلالة على تكثير المعنى وتربية الفائدة:

وهذه الدلالة نستطيع أن نتلمسها من تعدد الإضافات وكثرتها أخذاً بالقول: إن زيادة المباني وألفاظها تدلّ على الزيادة في المعاني (٤) ودلالاتها. وذلك التتابع الإضافي وتركيبه له حضور في نصوص الصحيفة السجادية على الرغم

١- المصدر نفسه: ١٢.

٢- المصدر نفسه: ٢٢.

٣- المصدر نفسه: ٢٣؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٨٠، ١٥٦.

٤- ينظر: معاني النحو: ١ / ١١.

من أن التوجيه البلاغي لم يحبذ ذلك التتابع الطويل^(١)، كما في دُعائه ﷺ:
 - (طَمَعاً فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلَاحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ. وَرَجَاءً لِرَحْمَتِكَ الَّتِي
 بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ...) (٢).

- (إِلَهِي أَذْهَلْنِي عَنْ إِقَامَةِ شُكْرِكَ تَتَابُعُ طَوْلِكَ، وَأَعْجَزَنِي عَنْ إِحْصَاءِ
 ثَنَائِكَ فَيُضْ فَضْلِكَ، وَشَغَلَنِي عَنْ ذِكْرِ مَحَامِدِكَ تَرَادُفُ عَوَائِدِكَ، وَأَعْيَانِي عَنْ
 نَشْرِ عَوَارِفِكَ تَوَالِي أَيَادِيكَ...) (٣).

فقد كثر ﷺ معنى المُسْنَدِ إِلَيْهِ من طريق التتابع الإضافي الثنائي في
 المُسْنَدِ إِلَيْهِ. وهو (صلاح أمر المذنبين، فكاك رقاب الخاطئين) في المثال الأول،
 لتربية الفائدة وتوسيع المعنى الدلالي الذي تتضمنه كَلِمُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ الثلاث.
 وكذلك المثال الثاني إذ أضاف ﷺ المضاف إِلَيْهِ (تتابع الطول، فيض
 الفضل، ترادف العوائد، وتوالي الأيادي) إضافةً إِلَى المضاف إِلَيْهِ (كاف)
 الخطاب (الله) سبحانه لتكثير المعنى وتكوين الفائدة وتربية الدلالة؛ لأنَّ
 كُلَّ لفظ منها يدلُّ عَلَى معنى معجمي فإذا ما اجتمعت ألفاظها زادت دلالتها،
 وكثر معناها، ووضحت نية المراد منها.

- الدلالة عَلَى التقليل من شأن المضاف إِلَيْهِ:

وهذه الدلالة يمكن أن ندركها عِنْدَ الإضافة إِلَى (ياء) المتكلم في بعض
 السِّيَاقَاتِ لاسيَّما في مقام الاعتراف بالخطايا والذنوب الصَّادِرَةِ من العبد،
 كما في دُعائه ﷺ:

- (وَقَدْ أَوْجَلْتَنِي خَطَايَايَ فَلْيُؤْمِنِّي عَفْوُكَ ...) (٤).

فإضافة (الخطايا) المُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الجملة إِلَى (ياء) المتكلم قَدْ أفادت
 قصد التقليل من شأن المخطئ وتحقيره في جنب الله تعالى، وقد دَلَّ ﷺ

١- ينظر: جواهر البلاغة: ٢٦- ٢٧، والبيان الحديث؛ روز غريب: ٢٨.

٢- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٤٤.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٤٠.

٤- المصدر نفسه: ٨٤.

بذلك - وهو المعصوم، عَلَى إظهار الرّغبة فِي إغراق التّدلّل والاعتراف لنيل عفو الرّبّ جَلَّتْ قدرته.

- دلالة تعريف المُسندِ إِلَيْهِ بالاسم الموصول:

يُقصد بالاسم الموصول عِنْد النّحويّين ما لا يتمّ معناه حتّى يوصل بكلام بعده يكون حقّ تمام معناه يُسمّى (صلة الموصول)^(١) (وإنّما سمّيت موصولة؛ لأنّها وصلت بما بعدها؛ لأنّها لا تستقلّ بنفسها، وهي محتاجة إلى صلاتها كاحتياج الحروف إلى غيرها)^(٢)، فالأسماء الموصولة تعني: الأسماء الّتي توصل بصلة تذكر بعدها تبين معناها وتحدد دلالتها^(٣). (فالموصول وحده ناقص أي ناقص الدّلالة فإذا جئت بالصّلة قيل موصول حينئذٍ ...)^(٤)، واشترط في تيك الصّلة أن تكون معلومة للمخاطب، لأنّ الغرض منها التّعريف وأن تكون خبريّة لا إنشائيّة خلافاً للكسائي (ت ١٨٩هـ)، فلا يصحّ الإخبار بالمجهول^(٥)، ولا تتم اسميّة الاسم الموصول، ويكون اسماً تامّاً بإزاء مسمّاه إلّا بعد أن يستوفي ما يحتاج إِلَيْهِ من كلام قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): (معنى الاسم الموصول أن لا يتمّ بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده، تصله به ليتمّ اسماً فإذا تمّ بما بعده كَانَ حكمه حكم سائر الأسماء التّامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إِلَيْهِ ومبتدأً وخبراً ...)^(٦).

والأسماء الموصولة عَلَى ضربين: الموصول المختصّ، والموصول المشترك (العام)، فالمختصّ ما كَانَ مستعملاً لشيء واحد لا يتعداه إلى غيره وهو: (الذي) للمفرد المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة وفروعهما. والمشارك ما استعمل

١- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١٣٨ / ٣ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل؛ ابن الحاجب: ١ / ٤٨١ وما بعدها، وشرح الكافية في النّحو؛ الرّضي: ٣٥ / ٢ وما بعدها، وتسهيل المقاصد وتكميل الفوائد، ابن مالك: ٣٧.

٢- شرح المقدّمة المحسّبة؛ ابن بابشاذ: ١ / ١٧٧، وينظر: معاني النّحو: ١ / ١٢٨.

٣- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١٣٨ / ٣ وما بعدها، وشرح التّصريح: ١ / ١٣٠، والنّحو الوافي: ١ / ٣٧٨.

٤- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣ / ١٣.

٥- ينظر: شرح الكافية في النّحو؛ الرّضي: ٣٦ / ٢، وشرح ابن النّاظم: ٨١، وشرح ابن عقيل: ١ / ١٥٤.

٦- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣ / ١٣٩.

لمعان عدة بلفظ واحد وهو (من، وما، وأي)، وغيرها إذ يشترك فيه جميع أنواع المذكر والمؤنث أفراداً وتثنية وجمعاً^(١). وتحدّد دلالة كلّ منهم القرائن السياقية. أو الضمير العائد عليه^(٢). والموصول المختصّ أعرف وأخص من المشترك^(٣). إذ إنّه أصل في الصياغة التعبيرية مع عدم الاحتمال أمّا غير المختصّ (المشترك)، فله معان عديدة تدخل في احتمالية الدلالة وتفهم من السياق^(٤). وأمّا في ما يتعلق بدلالة تعريف المسند إليه بالاسم الموصول، فقد كشف عنها البلاغيون من خلال تأملهم في الجملة وإيراد المسند إليه معرّفاً بالاسم الموصول، فالظاهر في صور الكلام (أنّ طريق التعريف بالموصول إليه أشيع هذه الطرق... لأنّه مفرد متضمّن معنى جملة. ولذلك يتّسع لكثير من أنواع المعرف بخلاف الضمير والعلمية والكنى فإنّها محدودة جامدة في دلالة واحدة)^(٥) قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ): (أعلم أنّ لك في الذي علماً كثيراً وأسراراً جمّة وخفايا إذا بحثت عنها وتصورتها، اطلعت على فوائد تؤنس النفس، وتثلج الصدر، بما يفضي بك إليه من اليقين، ويؤديه إليك من حسن التّبين، والوجه في ذلك... قولهم: إنّ الذي أُجتلَب ليكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمال... يعنون بذلك أنّك تقول: مررت بزيد الذي أبوه منطلق... فتجدك قد توصلت بالذي إلى أن أبنت زيدا من غيره بالجملة التي هي قولك: أبوه منطلق ولولا الذي لم تصل إلى ذلك...) ^(٦) بشرط أن تكون تلك الجملة (قد سبق من السّامع علم بها فاعرفه فإنّه من المسائل التي من جهلها جهل كثيراً من المعاني وذهل عليه الغلط في كثير من الأمور...) ^(٧).

١- ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٩٤، وشرح قطر الندى: ١٠١ وما بعدها، وشرح اللّمة البدرية:

١ / ٣١٥، وشرح التّصريح: ١ / ١٣١.

٢- ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش ٣ / ١٣٩ وما بعدها، وشرح الكافية: الرّضي: ٢ / ٣٦.

٣- ينظر: حاشية الصّبان: ١ / ١٠٧، ومعاني النّحو: ١ / ١٤٩.

٤- ينظر: معاني النّحو: ١ / ١٣٣ - ١٥٢.

٥- خصائص التّراكيب، محمّد أبو موسى: ١٥٢.

٦- دلائل الإعجاز: ١٥٤.

٧- المصدر نفسه: ١٥٦.

ولقد ذكر البلاغيون في تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بالموصوليّة دلالات دقيقة وأسرار دفيئة أجملها القزويني (ت ٧٣٩هـ)، فقال: (وإن كَانَ - يقصد تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ - بالموصوليّة، فإمّا لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصّلة... وإمّا لاستهجان التصريح بالاسم، وإمّا لزيادة التقرير، وإمّا للتّفخيم، وإمّا لتنبيه المخاطب على خطأ، وإمّا للإيماء إلى وجه بناء الخبر... ثمّ إنّه ربّما جعل ذريعة إلى التّعريض بالتّعظيم لشأن الخبر... أو لشأن غيره، وربّما جعل ذريعة إلى التّنبيه للمخاطب على خطأ)^(١).

وما يعيننا من ذلك تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ في الجملة في الصّحيفة السّجاديّة وما يؤدّيه من دلالات فالتّعريف بالموصوليّة المختصة أو المشتركة للمسند إِلَيْهِ له حضوره واشعاعه الدّلاليّ في أدعيّة الصّحيفة السّجاديّة.

والذي تجدر الإشارة إِلَيْهِ القول - وهو ما افضى إِلَيْهِ استقراء النّصّ السّجاديّ - إنّ التّعريف باسم الموصول أغلب ما يكون بالموصوليّة المشتركة (مَا، مَنْ) المتمثّل لاحتماليّة الدّلالة، ولا سيّما (مَا) يعقبه (مَنْ) في موضع المُسْنَدِ إِلَيْهِ الشّاغل لوظيفة (الفاعليّة) في الجملة الفعليّة، وهذا إنّ أوماً إلى شيءٍ فإنّه يومئ إلى حيويّة النّصّ وخلوده وبعده الدّلاليّ المعقّق المشتمل على جميع المرتكزات المعنويّة المقصودة فضلاً عن البعد الإدراكي والنّفسيّ والشّعوريّ عند مخاطبة البارئ سبحانه ومن أهمّ دلالات ذلك التّعريف هي:

- الدّلالة على زيادة التقرير:

من ذلك دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَام:

- (وَكَيْفَ يَخْفَى عَلَيْكَ يَا إِلَهِي مَا أَنْتَ خَلَقْتَهُ. وَكَيْفَ لَا تُحْصِي مَا أَنْتَ صَنَعْتَهُ. أَوْ كَيْفَ يَغِيبُ عَنْكَ مَا أَنْتَ تُدَبِّرُهُ. أَوْ كَيْفَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَهْرُبَ مِنْكَ

١- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ١١٥ - ١١٧، وينظر: مفتاح العلوم: ٨٩، وشروح التلخيص: ١ /

٣٠٢ وما بعدها، وعلم المعاني؛ قصي سالم علوان: ١٥٠.

مَنْ لَا حَيَاةَ لَهُ إِلَّا بَرَزَقَكَ. أَوْ كَيْفَ يَنْجُو مِنْكَ مَنْ لَا مَذْهَبَ لَهُ فِي غَيْرِ مُلْكِكَ^(١).
 فقد عرّف ﷺ المُسْنَدَ إِلَيْهِ بالموصول الاسمِّي غير المختصّ (ما، مَنْ)
 في الجمل الأربع الشّامل لجميع العقلاء وسواهم للدّلالة على زيادة تقرير
 الصّلة وتوكيدها؛ ذلك أنّ الغرض المسوق له التّعبير هو الشّعور بعظمة
 الخالق -جلّت قدرته- وإدراك الموقف الإلهي من الخلق وتدبيره، ثمّ إنّ
 في التّعبير بالموصوليّة أيضاً تقريراً وتوكيداً لذلك الاستفهام الاستنكاريّ
 الَّذِي أُسْنَدَ إِلَى الاسمِ الموصول، على الرّغم من أنّ الصّلة المكوّن الأساس
 لذلك المعنى والمجالي لأبعاده الدّلاليّة في مثل (أَنْتَ خلقتَه، أَنْتَ تدبّره، من لا
 حياة له إلا برزقك، من لا مذهب له في غير ملكك...). ثمّ إنّك تتحسّس وأنّت
 تمعن في قراءة النّص وتركز على الاسمِ الموصول تتحسّس وتدرك سعة
 دلّالته وعظمة البارئ سبحانه في أحاطته للموجودات كلّها جميعاً الظّاهرة
 والباطنة وقدرته عزّ وجلّ على تيسر ذلك وتدبيره وخضوعه له سبحانه.

- الدّلالة على التّهويل والتّفخيم:

وذلك كما في دعائه ﷺ:

- (لَا يَنْدَفِعُ مِنْهَا إِلَّا مَا دَفَعْتَ. وَلَا يَنْكَشِفُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَشَفْتَ. وَقَدْ نَزَلَ
 بِي يَا رَبِّ مَا قَدْ تَكَادَنِي ثِقْلُهُ. وَالْمَ بِي مَا قَدْ بَهْظَنِي حَمْلُهُ...)^(٢).

فالمسند إِلَيْهِ في هاتيك الجمل الأربع اسم موصول مشترك (مَا)،
 وقد أفاد معنى التّفخيم والتّهويل ما تعرب عنه صلته، وتفصح عنه
 جملة، ولو أراد ﷺ تفصيل مجمل الأمر المهول الذي كشف عنه
 استعمال الاسمِ الموصول لقال فرضاً: أمور عظيمة دفعتها ومهمات
 صعبة كشفتها وقد نزل بي يا ربّ وأملت أمور مهولة عظيمة قد تكأدني
 ثقلها وبهظني حملها ولكنه ﷺ لم يرد ذلك؛ إرادة التّهويل والتّفخيم

١- المصدر نفسه: ١٦٠.

٢- المصدر نفسه: ٢٧ - ٢٨.

الَّذِي أَفَادَهُ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ، مَا لَا يُؤَدِّيهِ التَّصْرِيحُ وَلَا يَكْتَنُهَا الْوَصْفُ،
وَاللَّهُ تَعَالَى الْعَالَمَ.

- الدَّلَالَةُ عَلَى الْعُمُومِ وَالْإِخْتِصَارِ:

وهذه الدَّلَالَةُ كَثِيرَةٌ فِي تَضَاعِيفِ الصَّحِيفَةِ، مِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
- (سُبْحَانَكَ خَضَعَ لَكَ مَنْ جَرَى فِي عِلْمِكَ. وَخَضَعَ لِعَظَمَتِكَ مَا دُونَ عَرْشِكَ ...) (١).
فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاسْتِعْمَالِهِ لِلْاسْمِ الْمَوْصُولِ فِي الْجُمْلَتَيْنِ (مَنْ، مَا) عَلَى
الْعُمُومِ مَا لَا يَخْفَى، وَعَلَى الْإِخْتِصَارِ مَا يَعْجُزُ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَنْ إِحْصَائِهِ.
وَلَوْلَا ذَلِكَ الْإِثَارُ فِي تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْمَوْصُولِيَّةِ الْأَسْمِيَّةِ لَمَا كَانَتْ تِلْكَ
الدَّلَالَةُ فِي عُمُومِهَا الشَّامِلِ الْمَتَّسِعِ وَبِإِخْتِصَارِهَا الْجَمِيلِ الْمُبْتَدِعِ.

لَقَدْ جَعَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْتَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولِينَ (مَنْ) الْمُسْتَعْمَلِ لِلْعَاقِلِ، وَ(مَا) الْمُسْتَعْمَلِ لَغَيْرِ الْعَقْلِ، وَالْعَاقِلُ أَيْضًا كَمَا هُوَ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، جَعَلَ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ
تَحْتَ دَائِرَةِ عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ وَاحَاطَتُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَاخْتَصَرَ التَّعْبِيرَ عَنْ ذَلِكَ بِحَرْفِي
الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ (الْمِيمَ، وَالنُّونَ) (مَنْ)، وَ(الْمِيمَ، وَالْأَلِفَ) (مَا). وَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَطْبَقَ الدَّائِرَةَ الْعِلْمِيَّةَ لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْخَلْقِ فَلَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنْهُمْ مِنْهَا فِي
سُكُونِيَّةِ النُّونِ فِي (مَنْ) وَأَطْلَقَ الْخَلْقَ وَاتَّسَاعَهُمْ بِلَا تَصَوُّرِيَّةٍ بَعْدَ أَوْ مَدًى
وَخُشُوعَهُمْ لِعَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ فِي امْتِدَادِيَّةِ الْأَلِفِ فِي (مَا) الْمَطْلُوقَةِ.

- الدَّلَالَةُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّحْقِيرِ:

وهذه الدَّلَالَةُ الثَّنَائِيَّةُ الْمَعْنَى مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ نَتَلَمَّسَهَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
- (قُلْ عِنْدِي مَا أَعْتَدُّ بِهِ مِنْ طَاعَتِكَ. وَكَثُرَ عَلَيَّ مَا أَبُوءُ بِهِ مِنْ مَعْصِيَتِكَ ...) (٢).
فَقَدْ جَعَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ فَاعِلَ الْجُمْلَتَيْنِ (مَا) اسْمًا مَوْصُولًا، وَعَرَّفَهُ
بِصَلَتِهِ؛ لِلدَّلَالَةِ فِي الْأَوَّلَى، عَلَى تَحْقِيرِهَا، وَقَلَّةِ شَأْنِهَا فِي جَنْبِ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ-
وَهُوَ الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ (طَاعَتُهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَعْمَالُهُ الصَّالِحَاتُ اعْتِرَافًا صَادِقًا حَقًّا

١- المصدر نفسه: ١٣١.

٢- المصدر نفسه: ٨٦.

باعتبارية الشعور النفسي والنور الإيماني الذي يجسده زين العابدين عليه السلام في الذل والتواضع والرجاء والخوف وعدم الثقة بما يقدمه الإنسان المؤمن من طاعة لأنه مقصر دائماً في كل ذلك، ولا يبلغها ما بلغ وهو عليه السلام القائل: (فإني لم آت ثقة مني بعمل صالح قدمته ولا شفاعة مخلوق رجوته إلا شفاعة محمد وأهل بيته عليه وعليهم سلامك...) ^(١).

أما الجملة الثانية فقد أراد عليه السلام أن يدل على عظمة أمر معصية الخالق عز وجل، فجعل المسند إليه معرفاً بالاسم الموصول غير المختص المتعدد في دلالة (ما) ودل بذلك على المراد المقصود وهو هول صلة الموصول الموضحة لموصولها (ما أبوء به من معصيتك..) وعظمة أمرها في حق الله سبحانه مهما كانت صغيرة أو حقيرة فإنه جل شأنه أجل وأعلى من أن يعصى...

- الدلالة على إرادة الجنس أو الحقيقة :

ويمكن أن تكون هذه الدلالة في دعائه عليه السلام:
- (وَمَنْ سِوَاكَ مَرْحُومٌ فِي عُمْرِهِ. مَغْلُوبٌ عَلَى أَمْرِهِ. مَقْهُورٌ عَلَى شَأْنِهِ، مُخْتَلَفُ الْحَالَاتِ، مَتَنَقِّلٌ فِي الصِّفَاتِ...) ^(٢).

يمثل النص جنة معنوية ذات رياض وأنوار دلالية متعددة، تشكل فيها الدلالة المعنونة (الدلالة على إرادة الجنس) بابها ورتاج مدخلها؛ فالمراد بالاسم الموصول الجنس أو الحقيقة ولكن لا على اعتبارية عدم العلم ومعهودية الصلة - لأن هذا لا يكون في الدعاء - على ما هو التوجيه البلاغي والنحوي، فليس المقصود بالموصولية (من) المستعمل في حقيقة العقلاء. شخصاً معيناً، وإنما المقصود الحقيقة الجنسية للخلق - الإنسان - (فيكون هنا اسم الموصول كـ (أل) الجنسية إلا أن (أل) تدخل على المفردات وهذا يدخل على الجمل) ^(٣).

١- المصدر نفسه: ١٤٨.

٢- المصدر نفسه: ٧٨.

٣- معاني النحو: ١ / ١٣١.

وفي النَّصِّ متمثِّلٌ دلاليٌّ احتماليٌّ يكمنُ في توالي التَّحَسُّسِ وتذوق القراءة له - النَّصِّ - وتمعُّنُ الشُّعُورِ بأبعاد استعمال الاسم الموصول (مَنْ)، نقطة الاحتماليَّة الدَّلاليَّة، فقد يشير فضلاً عن تلك الدَّلالة إلى إيماء وجه بناء الخبر بلحاظ الصِّلة وموصولها؛ إذ إنَّ في مدلول الصِّلة وهو الغيريَّة عن الكمال المطلق (سواك) ما يدلُّ على أصل الدَّلالة في الخبر، لأنَّ كُلَّ من خرج عن دائرة الكمال المطلق (الله) سبحانه هو من جنس تلك الأخبار التي أسندها ﷺ إلى الاسم الموصول (مَنْ)، وفي هذا من الدَّلالة أيضاً ما يدلُّ على تحقير وتصغير شأن المحكوم به ما لا يخفى، وقد تكون الدَّلالة التي يؤدِّيها هذا الاستعمال لـ(مَنْ) في النَّصِّ هي الدَّلالة على زيادة التَّقرير وتوكيد الشُّعُور النَّفسيِّ؛ طلباً لرحمة الله سبحانه وطمعاً في رأفته - عزَّ وجلَّ - لا سيَّما أنَّ السِّياق يدلُّ على الغرض الذي سيق له الكلام، وهو تنزيه ربِّ العزَّة عن مخلوقاته جلَّت قدرته، وفيه أعني: النَّصِّ، أيضاً، دلالة على العموم، أو استغراق حقيقة الأفراد وكأنَّ (مَنْ) هنا، كـ(أل) الاستغراقيَّة التي تعوض منها (كُلُّ) في الدَّلالة، والمعنى. لقد أفاد ذلك الاستعمال للاسم الموصول في التَّوسُّع الدَّلاليِّ المتقدِّم في أمثاله الدَّلاليَّة ما لا يخفى على متأمِّل وذي بصيرة نافذة والله سبحانه العالم.

- الدَّلالة على ارادة واحد غير معين من أفراد الحقيقة:

وهذه الدَّلالة تشيع كثيراً في الصَّحيفة السَّجادية وغالباً ما يُستعمل لها الاسم الموصول (مَنْ)، من ذلك دُعَاؤُهُ ﷺ:

- (سَبْحَانَكَ لَا يَنْقُصُ سُلْطَانُكَ مَنْ أَشْرَكَ بِكَ. وَكَذَبَ رُسُلَكَ. وَلَيْسَ يَسْتَطِيعُ مَنْ كَرِهَ قَضَاءَكَ أَنْ يَرُدَّ أَمْرَكَ وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْكَ مَنْ كَذَبَ بِقُدْرَتِكَ. وَلَا يَفُوتُكَ مَنْ عَبْدَ غَيْرِكَ. وَلَا يَعْمُرُ فِي الدُّنْيَا مَنْ كَرِهَ لِقَاءَكَ...) (١).

فالمسند إليه في هذه الجملة الخمس (فاعلها) معرَّف بالموصوليَّة

الاسميّة (مَنْ)، وعلى الرّغم من احتماليته الدلاليّة واشتراكه لغير واحد في معناه المستعمل للعقلائين الذي يقع عليهم بصلته، رغم ذلك فقد أراد ﷺ أن يدل به وباستعماله على واحد غير معين من أفراد الجنس أو الحقيقة وكأنّه ﷺ تصور إنساناً هذا شأنه، وهذه صفته عن طريق صلته وجملة فعبر عنه بـ(مَنْ)؛ للدلالة على واحد غير معين بعينه من أفراد تلك الحقيقة التي يشتمل عليها الاسم الموصول (مَنْ).

دلالة تنكير المُسند إليه في الجملة:

يرى النّحويون أنّ حقّ المُسند إليه - إذا كان مبتدأ - أن يكون معرفة؛ وحقّ المُسند (الخبر) أن يكون نكرة^(١)؛ (وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والأخبار عن النّكرة لا فائدة فيه)^(٢)؛ لأنّها (مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً)^(٣). فقد قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): (أعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنّه حدّ الكلام، لأنّهما شيء واحد،... إذا قلت: عبد الله منطلق. تبتدئ بالأعرف، ثمّ تذكر الخبر)^(٤)، فحقّ (المعرفة أن تكون هي المبتدأ لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السّامع بذكر الاسم الذي تحدّثه عنه ليتوقّع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر)^(٥). وقد وضّح ابن السّراج (ت ٣١٦هـ) ذلك، قال: (ألا ترى أنّك لو قلت: (رجل قائم) أو: (رجل عالم) لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنّه لا يستنكر أن

١- ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ١٦٥، والمقتضب: ٤/ ١٢٧، واللمع: ابن جني: ٨٠، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: ٤٦، وشفاء العليل في إيضاح التّسهيل: ١/ ٢٨٠، وشرح التصريح: الأزهرى: ١/ ١٦٨، وجمع الهوامع: ٢/ ٢٧، وحاشية ياسين العليمي على شرح التّصريح: ١/ ١٦٨.

٢- شرح المفصل: ابن يعيش: ١/ ٨٥.

٣- شرح التّصريح: ١/ ١٦٨.

٤- كتاب سيبويه: ١/ ٤٧.

٥- الأصول في النّحو: ابن السّراج: ١/ ٥٩.

يكون في النَّاس رجل قائماً أو عالماً^(١)، فإذا (اجتمع معك نكرة ومعرفة فحقَّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر نكرة لأنَّك إذا ابتدأت بالاسم الَّذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنتَ فإنَّما ينتظر الَّذي لا يعلمه فإذا قلت: قائم أو حكيم فقد أعلمته مثل ما علمت مما لم يكن علمه حتَّى يشاركك في العلم فلو عكست وقلت: (قائم زيد) فقائم منكور لا يعرفه المخاطب لم تجعله خبراً مقدماً يستفيده المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخبر لأنَّ الأسماء لا تستفاد ولا يساوي المتكلم المخاطب لأنَّ النِّكرة ما لا يعرفه المخاطب وإنَّ كَانَ المتكلم يعرفه...)^(٢).

ونتيجة لذلك ذهب النُّحويون إلى عدم جواز الابتداء بالنِّكرة، وقد يَصُح ذلك في مواضع، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): (إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالأعرف وهو أصل الكلام وضعف الابتداء بالنكرة إلَّا أن يكون فيه معنى)^(٣)، وقال المبرِّد (ت ٢٨٢هـ): (إذا قارب المعرفة أو تخصص بوجه ما، ولو قلت: (خير منك جاءني) أو (صاحب لزيد عندي) جاز وإنَّ كَانَ نكرتين، وصار فيهما فائدة لتقريبك إياهما من المعارف)^(٤).

لذلك قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): (المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس)^(٥)، وأضاف ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): (وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النِّكرة الموصوفة والنِّكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي وإذا كَانَ الخبر عن النِّكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو تقدم عليهما...)^(٦).

١- المصدر نفسه: ١ / ٥٩.

٢- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٨٥ - ٨٦.

٣- كتاب سيبويه: ١ / ١٦٥.

٤- المقتضب: ٤ / ١٢٧، وينظر: الأمالي النُّحويَّة؛ ابن الحاجب: ١٧٦.

٥- المفصل: ٢٤.

٦- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ٨٦. وينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه: ١٩٢.

لقد تتبع النحويون المتأخرون مواضع تجويز الابتداء بالنكرة وعدوا منها العشرات حتّى انتهت إلى نيف وثلاثين موضعاً، ومنهم من جعلها في العموم والخصوص^(١).

ولقد كان اقتضاء ما تقدّم من تعريف المبتدأ يستلزم عدم وقوع الفاعل نكرة إلاّ لمسوغ كما اشترط النحويون ذلك في المبتدأ بجامع أنّ كلاً من الفاعل والمبتدأ مسند إليه محكوم عليه ولكنهم لم يشترطوا ذلك في الفاعل لتقدم فعله عليه وتخصيصه به^(٢).

والحقّ ما ذهب إليه قسم من النحويين من أنّ الضابط (في تجويز الإخبار عن المبتدأ و الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين هو جهل المخاطب بالنسبة فإن كان جاهلاً بها صحّ الإخبار، وإن كان المخبر عنه نكرة، وإن كان عالماً بها لم يصحّ الإخبار وإن كان المخبر عنه معرفة^(٣))، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): (وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة حتّى فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره بالكلام جائز)^(٤).

ونقل الرضّي (ت ٦٨٦هـ) عن ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) قوله: (إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت)، واستحسنه، ثمّ قال: (وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء

١- ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام الانصاري: ١١٧-١١٨، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢١٦ وما بعدها، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة: السيوطي: ٢٦٣-٢٦٦.

٢- أقول: من هنا فرق النحويون بين المبتدأ والفاعل باعتبار أن الفعل واجب التقديم عليه بخلاف المبتدأ مع الخبر؛ ولما كان تقديم الفعل ليصير الفاعل النكرة بحكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة، وإنّما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة؛ لأنّ القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنّما هو اجتلاب ذهن المخاطب إلى كلام المتكلم حتّى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه، فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه، طالباً لمعرفة المحكوم عليه، أيّاً كان ولو بالنوع. ينظر: سبيل الهدى (هامش) شرح قطر الندى: ١١٧-١١٨. وهامش شرح ابن عقيل: محيي الدين عبد الحميد: ١ / ٢١٦.

٣- الكليات: الكفوي: ٥ / ١٨٤. وينظر: المعجب في علم النحو؛ رؤوف جمال الدين: ٨٥-٨٦.

٤- الأصول في النحو: ١ / ٥٩.

تخصص المحكوم عَلَيْهِ بشيء أو لا، فضابط تجويز الإخبار عَنِ المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين أو غير مختصتين واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذَلِكَ الحكم للمحكوم، فلو علم في المعرفة ذَلِكَ كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت: زيد قائم عُدَّ لغواً ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائماً في الدار جاز لك أن تقول: (رجل قائم في الدار) وإن لم تتخصص النكرة بوجه وكذا تقول (كوكب انقضى الساعة وقال تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾^(١)).

وللتنكير فوائد دلالية ليست في التعريف^(٢)؛ فقد: (يظن ظان أن المعرفة أجلى فهي من النكرة أولى، ويخفى عَلَيْهِ أن الإبهام في مواطن خليف وأن سلوك الإيضاح ليس بسلوك للطريق خصوصاً في موارد الوعد والوعيد والمدح والذم اللذين من شأنهما التشييد. وعلّة ذلك أن مطامع الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد، والنكرة متكررة الأشخاص بتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاربها وينظرها بالبصيرة من منسمها إلى غاربها فيحصل في النفس لها فخامة وتكتسي منها وسامة. وهذا فيما ليس لمفرده مقدار محصور بخلاف المعرفة فإنه لواحد بعينه يثبت الذهن عنده ويسكن إليه)^(٣). ولقد اتفق النحويون والبلاغيون على أن النكرة إذا أُطلقت في الكلام فإنّها تدلّ على أمرين: قصد الوحدة، أو الجنسية. قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): (يقول الرجل: (أتاني رجل) يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: (ما أتاك رجل) أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: (أتاني رجل لا امرأة)، فيقال: (ما أتاك رجل) أي امرأة أئتتك)^(٤). وأعرب عن ذَلِكَ البلاغيون، قال العلوي (ت ٧٤٩هـ):

١- القيامة: ٢٢.

٢- شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ١ / ٨٨ - ٨٩.

٣- ينظر: الإتيان: ١ / ١٨٩ وما بعدها، ومعتك الأقران؛ السيوطي: ٢ / ٤٧٢ وما بعدها.

٤- البرهان الكاشف: ١٣٧، وينظر: التبيان في علم البيان؛ ابن الزمكاني: ٥٠-٥١.

٥- كتاب سيبويه: ١ / ٥٥.

(النَّكْرَةُ إِذَا أُطْلِقَتْ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: رَجُلٌ وَفَرَسٌ وَأَسَدٌ، فَفِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ: الْوَحْدَةِ، وَالْجَنْسِيَّةِ، فَالْقَصْدُ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِأَحَدِهِمَا، وَيَجِيءُ الْآخَرُ عَلَى جِهَةِ التَّبَعِيَّةِ، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ؟ حَصَلَ بَيَانُ الْجَنْسِيَّةِ، وَالْوَحْدَةِ جَاءَتْ تَابِعَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ، وَإِذَا قُلْتَ: أَرَجُلٌ عِنْدَكَ أَمْ رَجُلَانِ؟ فَالْغَرَضُ هَاهُنَا الْوَحْدَةُ، دُونَ الْجَنْسِيَّةِ)^(١) وَيُلاحِظُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ السِّيَاقَ هُوَ الَّذِي يَحْدُدُ الْغَرَضَيْنِ مَعَ أَغْرَاضٍ أُخْرَى مِنْهَا: التَّعْظِيمُ، أَوِ التَّحْقِيرُ، وَالتَّكْثِيرُ وَالتَّقْلِيلُ^(٢)، وَغَيْرَهَا مِنَ السِّيَاقَاتِ الْمُتَضَادَّةِ، وَلِتَنْكِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ - فَاعِلًا أَوْ مَبْتَدَأً - فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ مِزِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ وَمُسْتَهْدَفٌ مَعْنَوِيٌّ، يَأْسِرُ النُّفُوسَ وَيُثِيرُ فِيهَا الْانْفِعَالَاتِ الْمُنَاسِبَةَ، وَيُظْهِرُ عَمَقَ الدَّلَالَةِ فِي اسْتِعْمَالِهِ وَإِيرَادِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمِنْ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ:

- الدَّلَالَةُ عَلَى الْوَحْدَةِ:

وهذه الدَّلَالَةُ تَتَمَخَّضُ مِنْ طَرِيقِ الْوَصْفِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَتَحْدُونِي عَلَيْهَا خَلَّةٌ وَاحِدَةٌ...) ^(٣).

فَقَدْ جَعَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ (خَلَّةً) نَكْرَةً، وَوَصَفَهُ بِ(وَاحِدَةٍ)؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى إِرَادَةِ الْعَدَدِ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ (خَلَّةً) الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ (الْفَاعِلُ) الْمُنْكَرُ مُصْدَرٌ مَرَّةً عَلَى وَزْنِ (فَعْلَةٌ) الدَّالُّ بِصِيغَتِهِ عَلَى الْعَدَدِ؛ زِيَادَةً فِي التَّوَكِيدِ. ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْخَلَّةَ قَدْ يُلْحَظُ فِيهَا مَعَ التَّمَعُّنِ فِي مَعْنَاهَا السِّيَاقِي، وَ(هُوَ التَّفَضُّلُ الْإِلَهِيُّ بِالرَّحْمَةِ) يُلْحَظُ فِيهَا مَعْنَى التَّعْظِيمِ.

- الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ فَرْدٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ غَرَضٍ بِتَعْرِيفِهِ:

وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (لَوْ أَنَّ أَحَدًا اسْتَطَاعَ الْهَرَبَ مِنْ رَبِّهِ لَكُنْتُ أَنَا أَحَقُّ بِالْهَرَبِ مِنْكَ...) ^(٤).

١- الطراز؛ العلوي: ٢ / ١٢. وينظر: التبيان في علم البيان: ٥١.

٢- ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي: ٩١، والإيضاح؛ القزويني: ١ / ٤٥، وشروح التلخيص: ١ / ٣٤٧ وما بعدها.

٣- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٣٣.

٤- المصدر نفسه: ١٥٥.

- (يَا خَيْرَ مَنْ خَلَا بِهِ وَحِيدٌ. وَيَا أَعْظَمَ مَنْ أَوْى إِلَيْهِ طَرِيدٌ...) (١).
 فقد نكّر ﷺ المُسْنَدَ إِلَيْهِ فِي المِثَالِ الأول (أحداً)؛ للقصد إلى أفادة إنه
 فرد غير معين لعدم تعلق غرض بتعريفه بجهة من جهات التعريف؛ لأنَّ
 المراد - والله العالم - قصد الحكم إلى فرد غير محدّد ولا معيّن. وهو إدراك
 العجز الحقيقي في عدميّة الخروج عن قدرته سبحانه وهو القائل ﷺ:
 - (اللَّهُمَّ إِنَّكَ طَالِبِي إِنْ أَنَا هَرَبْتُ. وَمُدْرِكِي إِنْ أَنَا فَرَرْتُ...) (٢).
 وفي المِثَالِ الثَّانِي جعل ﷺ المُسْنَدَ إِلَيْهِ مَنْكَراً كَذَلِكَ فِي الجملتين
 (وَحِيدٌ، طَرِيدٌ)؛ للدلالة على أَنَّ المُسْنَدَ إِلَيْهِ الحامل لهذا المعنى فرد غير معين،
 والمقصود بيان الاستئناس والعطف الالهي، والله سبحانه العالم.

- الدّالة إرادة حقيقة الجنس:

وهذه الدّالة من أكثر الدّالات شيوعاً وتألّفاً في نصوص الصّحيفة
 السّجّاديّة، وأغلب ما تكون في سياق النّفي بـ(لا) النّافية للجنس، أو في غير ذلك
 التّركيب في مقامات التّنزيه للذّات الإلهيّة والتّوحيد والتّعظيم، وتصور الكمالات
 الجَماليّة من طريق نفي الصّفات السّلبية في حقّه -جلّ شأنه- فمن أمثلة
 ما كَانَ المُسْنَدَ إِلَيْهِ نكرة في سياق النّفي بـ(لا) النّافية للجنس قولُهُ ﷺ:
 - (أَنْتَ الَّذِي لَا ضِدَّ مَعَكَ فَيُعَانِدُكَ. وَلَا عَدْلَ لَكَ فَيُكَاثِرُكَ. وَلَا نِدَّ لَكَ
 فَيُعَارِضُكَ...) (٣).

- (خَالِقٌ لَا نَظِيرَ لَهُ. وَاحِدٌ لَا نِدَّ لَهُ. وَوَاحِدٌ لَا ضِدَّ لَهُ. وَصَمْدٌ لَا كُفُوَ لَهُ.
 وَإِلَهُ لَا ثَانِي مَعَهُ. وَفَاطِرٌ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَرَازِقٌ لَا مُعِينَ لَهُ...) (٤).
 فمن الواضح أنّ تنكير المُسْنَدَ إِلَيْهِ الواقع في سياق (لا) النّافية للجنس قد دلّ على
 إرادة نفي الجنس، وحقيقته المفترضة عند المحادثة نصّاً في المثالين: الأوّل، والثّاني.

١- المصدر نفسه: أ: ٢٤٨.

٢- المصدر نفسه: ١٥٦.

٣- المصدر نفسه: ١٣٠.

٤- المصدر نفسه: ١٦٨.

فهو ﷺ كَانَ السِّيَاقَ نَفْسَهُ فِي الْمَخَاطَبَةِ وَتَصَوُّرِهِ لِلْكَمَالِ الْمَطْلُوقِ غَيْرِ الْمَحْدُودِ يَدْفَعَانَهُ بِقُوَّةٍ وَبَشَدَةٍ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْكَرًا، بَلِ التَّنْصِصِ عَلَيْهِ حَقًّا أَيْضًا، فَكُلُّ جِنْسٍ مِنْ تِلْكَ الْأَجْنَاسِ الَّتِي عَبَّرَ عَنْهَا الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ جُمْلَةٍ، لَا يَلِيقُ فِي جَنْبِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ سُبْحَانَهُ؛ تَعْظِيمًا وَتَوْحِيدًا وَتَنْزِيهًا مِنْهُ فِي حَقِيقَةِ نَفْسِهِ ﷺ وَأَعْمَاقِ وَجْدَانِهِ لَهُ تَعَالَى.

وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الْآخَرِ فِي ذَلِكَ السِّيَاقِ - النَّفْيِ - بِغَيْرِ التَّرْكِيبِ الْآنْفِ الذَّكْرِ فِي حَقِّ قَدْسِهِ جَلَّ شَأْنُهُ دَعَاؤُهُ ﷺ:

- (أَنْتَ الَّذِي لَا يَحْوِيكَ مَكَانٌ. وَلَمْ يَقُمْ لِسُلْطَانِكَ سُلْطَانٌ. وَلَمْ يَعِكَ بُرْهَانٌ وَبَيَانٌ...) (١).

- (إِنَّهُ لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ. وَلَا فِي نِقْمَتِكَ عَجَلَةٌ...) (٢).

فحاشاه - سُبْحَانَهُ - مِنْ ذَلِكَ، وَتِلْكَ الْأَجْنَاسِ وَالتَّصَوُّرَاتِ الْمُنْكَرَةِ الَّتِي أَفَادَهَا تَنْكِيرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (مَكَانٌ، سُلْطَانٌ، بُرْهَانٌ، ظُلْمٌ، عَجَلَةٌ) فِي الْمَثَالِينِ، فَهِيَ مُحْضٌ تَصَوُّرَاتٌ وَإِدْرَاكَاتٌ وَجُودِيَّةٌ إِمْكَانِيَّةٌ افْتِرَاضِيَّةٌ وَلَا يَصُحُّ إِلَى تَنْسَبَ إِلَى ذَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ سَلَبَهَا عَنْهُ - تَعَالَى - وَنَفِيهَا فِي حَقِّهِ إِجْلَالًا وَتَعْظِيمًا.

إِنَّ السِّيَاقَ هُوَ الْمَقْتَضِي لِتَنْكِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الدَّاعِي لِاسْتِعْمَالِهِ كَذَلِكَ خَارِجَ دَائِرَةِ التَّخْصِصِ الَّذِي فِي التَّعْرِيفِ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَيُّ مِنْ تِلْكَ الْحَقَائِقِ الْافْتِرَاضِيَّةِ عَلَى جَنْبِهَا فِي جَنْبِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛ لِذَلِكَ ﷺ نَكَرَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ مِنَ الْجُمْلِ الْمَتَقَدِّمَةِ لِإِفَادَةِ إِرَادَةِ أَوْ قَصْدِ الْحَقِيقَةِ نَفْسَهَا وَنَفِيهَا عَنْهُ سُبْحَانَهُ ثُمَّ إِنَّ الْقَارِئَ لَا يَلْبِثُ وَهُوَ يَتَمَعَّنُ فِي دَلَالَةِ نَفْيِ الْمُسْنَدِ عَنْ مَفْعُولِهِ الْمُرْتَبِطِ بِهِ إِلَّا يَشِيعُ جَنْسِيَّةُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَحَقِيقَتُهَا فِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَإِذَا كَانَ الْحَالُ كَذَلِكَ فِي الْمَتَقَدِّمِ مِنَ الدَّلَالَةِ فِي شَأْنِهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الْأَمْرَ

١- المصدر نفسه: ١٣٠.

٢- المصدر نفسه: ١٥٠.

بالأكيد عَلَى التَّبَايِنِ الكامل المطلق وإرادة الجنس أو حقيقته في وصف المُسْنَدِ إِلَيْهِ المنكَّر في حق الممكن من البشر؛ لإشاعة ذلِّ الافتقار والحاجة إِلَيْهِ - سبحانه - من ذَلِكَ دُعَاؤُهُ ﷺ:

- (إِنَّهُ لَا طَاقَةَ لَنَا بِعَدْلِكَ. وَلَا نَجَاةَ لِأَحَدٍ مِنَّا دُونَ عَفْوِكَ...) (١).
- (إِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِي بِالتَّوْبَةِ إِلَّا بِعِصْمَتِكَ. وَلَا أَسْتَمْسَاكَ عَنِ الْخَطَايَا إِلَّا عَنْ قُوَّتِكَ...) (٢).

ففي المثال الأول نكَّرَ ﷺ المُسْنَدَ إِلَيْهِ في جملتين (طاقة، نجاة)؛ للدلالة عَلَى إرادة الجنس، وكذلك فعل ﷺ في المثال الثاني في الجملتين (وفاء، استمساك)؛ لإظهار كمال الذلِّ والعبودية والحاجة إِلَيْهِ سبحانه من خلال النَّفْيِ المراد بِهِ التَّنْصِيصُ عَلَى نَفْيِ الجنس كُلِّهِ مع ملحظ العدل والعفو الإلهي وعدم الاستحقاق لذلك إِلَّا بِالْمَنِّ والفضل منه في المثال الأول، وكذلك التَّوْفِيقِ والقدرة الرَّبَّانِيَّةِ عَنِ صَدِّ الْعَبْدِ عَنِ الْمَعَاصِي والخطايا في المثال الثاني. إِنَّ السِّيَاقَ هُوَ الَّذِي حَمَلَهُ ﷺ عَلَى جَعْلِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَرْبَعِ فِي الْمَثَالَيْنِ مَنْكَرًا؛ لَأَنَّهُ ﷺ مَدْرِكُ كُلِّ الْإِدْرَاكِ لضعف الإنسان وقوة العظيم الرحمن سبحانه.

- الدَّلَالَةُ عَلَى التَّكْثِيرِ:

وهذه الدَّلَالَةُ يُمْكِنُ أَنْ نَفِيدَهَا مِنْ دُعَائِهِ ﷺ:

- (اللَّهُمَّ وَعَلَيَّ تَبِعَاتٌ قَدْ حَفِظْتُهُنَّ. وَتَبِعَاتٌ قَدْ نَسِيتُهُنَّ...) (٣).

- (وَإِذَا كَانَ لَكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِي شَهْرِنَا هَذَا رِقَابٌ يَعْتِقُهَا عَفْوُكَ أَوْ يَهْبِئُهَا صَفْحُكَ. فَاجْعَلْ رِقَابَنَا مِنْ تِلْكَ الرِّقَابِ...) (٤).

فقد عَمِدَ ﷺ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ إِلَى تَنْكِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (تبعات) فِي الْجُمْلَةِ

١- المصدر نفسه: ٣١.

٢- المصدر نفسه: ٨٣.

٣- المصدر نفسه: ٨٣.

٤- المصدر نفسه: ١١٥.

الأولى؛ للدلالة على كثرتها على حين أن (التبعات) في الثانية المعطوفة تدل على التقليل بدليل جملة الصفة في كل منهما: (قد حفظتهن، قد نسيتهن)، ولولا ذلك العدول من التعريف إلى التذكير وإثاره في التعبير لما كان القصد إفادة تلك الدلالة.

وكذلك المثال الثاني فقد جعل عليه السلام المسند إليه اسم كان الناقصة (رقاب) نكرة ليدل على تعدد الرقاب المعتوقة، وكثرتها في شهر رمضان المبارك. والسياق دليل وبرهان؛ لذلك عبر بأداة الشرط (إذا)؛ للدلالة على أن جوابها متحقق الوقوع لسعة الرحمة، والعفو الإلهي وإشاعة كرمه سبحانه في شهر رمضان العظيم شهر الله الأعظم. من ذلك نعرف علة تنكير (الرقاب)، وهو التذكير. وقد يكون فيه - التذكير - غرض دفين، وهو التعظيم لمن كناهم بالرقاب عليه السلام؛ لأن ذلك ليس يكون إلا لذي حظ عظيم.

- الدلالة على التعظيم:

ويمكن أن نتلمسها في دعائه عليه السلام:

- (يَحْجُبْنِي أَمْرُ أَمَرْتُ بِهِ فَأَبْطَأْتُ عَنْهُ، وَنَهَيْتَنِي عَنْهُ فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ، وَنِعْمَةٌ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ فَقَصَّرْتُ فِي شُكْرِهَا...) (١).

- (لَا يُجِيرُ يَا إِلَهِي إِلَّا رَبُّ عَلَى مَرْبُوبٍ، وَلَا يُؤْمِنُ إِلَّا غَالِبٌ عَلَى مَغْلُوبٍ. وَلَا يُعِينُ إِلَّا طَالِبٌ عَلَى مَطْلُوبٍ...) (٢).

- (لَمْ يَقُمْ لِسُلْطَانِكَ سُلْطَانٌ...) (٣).

فقد نكر عليه السلام المسند إليه في المثال الأول (أمر، نهي، نعمة) للإيماء إلى عظمته. كأنه عليه السلام قال: أمر عظيم، ونهي عظيم، ونعمة عظيمة. وبرهان ذلك جملة الصفة التي وصفت وبينت المسند إليه المنكر، وعظمة تنكير المسند

١- المصدر نفسه: ٣٦.

٢- المصدر نفسه: ٥٧.

٣- المصدر نفسه: ١٣١؛ وللمزيد من الامثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٩٥، ١٣٢، ١٦١، أ: ٢٣٥.

إِلَيْهِ ههنا يمكن أن تفهم من جانبين؛ الأوّل: كونه -المسند إليه- منه سبحانه، والثاني: عدم امتثاله من البشر. وكلاهما من التّعظيم والتّفخيم بمكان. وفي المثال الثّاني يفصح تنكير المُسندِ إِلَيْهِ في الجمل الثّلاث (ربّ، غالب، طالب) عن عظمة شأنه وعلو منزلته، ثُمَّ لا يخفى لما لدخول الحرف الجارّ (اسم المفعول) المتعلق بالمسند إليه من التّحقير والتّصغير وهو دليل على حيازة العظمة والفخامة لفاعله المسند إِلَيْهِ

وكذلك الأمر في المُسندِ إِلَيْهِ (سلطان) في المثال الأخير، فهل هناك سلطان صغير الشأن أو حقير وهو يتصور العزّة والسّلطنة الرّبانيّة؟ بالتأكيد لا شيء من ذلك على الإطلاق، إذن: لا بدّ من تصور حقيقة العظمة وكيونوتها، وتلبّسها بالمسند إِلَيْهِ بصورة تنكيّره وتنوينه (سلطان)، وهذا ما كان مقصوده ﷺ تعظيم المُسندِ إِلَيْهِ وتفخيمه لا يكون في حقّه -جلّ جبروته- فليس لسلطان عظم ما عظم، وبلغ ما بلغ أن يقوم لسلطانه سبحانه.

- الدّالة على التّحقير:

وهذه الدّالة نستطيع أن ندركها بالوصف أو عدمه كما في دُعائه ﷺ: - (وَأَفْعَلْ بِي فِعْلَ عَزِيزٍ تَضَرَّعَ إِلَيْهِ عَبْدٌ ذَلِيلٌ فَرَحِمَهُ. أَوْ غَنِي تَعَرَّضَ لَهُ عَبْدٌ فَقِيرٌ فَنَعَشَهُ...) (١).

- (كَيْفَ يَسْأَلُ مُحْتَاجٌ مُحْتَاجًا. وَأَنْى رَغِبَ مُعْدِمٌ إِلَى مُعْدِمٍ...) (٢). - (فَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتِكَ مَا عَصَاكَ عَاصٌ. وَلَوْلَا أَنَّهُ صَوَّرَ لَهُمُ الْبَاطِلَ فِي مِثَالِ الْحَقِّ مَا ضَلَّ عَنْ طَرِيقِكَ ضَالٌّ...) (٣).

فتنكير المُسندِ إِلَيْهِ (عبد) في الجملتين قد قصد إفادة تحقيره وقلة شأنه ومنزلته بشهادة وصفه (عبد ذليل، عبد فقير). وهذه الدّالة لا تعني

١- المصدر نفسه: ٨٤.

٢- المصدر نفسه: ٣٧.

٣- المصدر نفسه: ٩٧.

أنَّها مفادة ومقصودة بوضعِ الوصف واستعماله، وإنَّما السَّيَاق هو الَّذي بين تلك الدَّلالة (تحقير المُسْنَدِ إِلَيْهِ)، ويشيرُ إِلَى معناه بلحاظ ما يكمن في سياق الفعل في الجملتين (التَّضَرُّع، والعرض) إذ هما لا يكونان إلا لشخص ضعيف لا يقام له وزن، وما الصِّفة إلا شهادة بيان واحضار صورة لتلك الدَّلالة ولذلك المعنى الَّذي أفاده تنكير المُسْنَدِ إِلَيْهِ (عبد) في سياق جملته. وفي المثال الثَّانِي تلوح الدَّلالة -تحقير المُسْنَدِ إِلَيْهِ وقلة وضعه وانعدامه واحتياجه- من أوَّل كلمة في الاستفهام الانكاري النَّاكر للوقوع مع التَّعجب منه في (كيف) إِلَى نهاية الفقرة من النَّصِّ، وكأنَّه ﷺ قال متعجباً: أيسأل محتاج حقير محتاجاً مثله، ويرغب معدم حقير وضعٍ إِلَى معدم مثله وببِد الله سبحانه كُلَّ شيء (الخير). ولا يستتر عَلَى القارئ وضاعة أمرية المفعول بِهِ وقلَّته، أيضاً.

أما في المثال الاخير فقد أشار ﷺ بتنكير المُسْنَدِ إِلَيْهِ (عاص، ضال) في الجملتين في أسلوبها الشرطيَّ إِلَى وضاعته وحضارته وقلة شأنه، وما صوغهما (عاص، ضال) من فعليهما (عصى، ضلَّ) إلا تأكيد وقوة لذلك المعنى وتلك الدَّلالة. إذ إنَّهما اشتملا عَلَى معصيته سبحانه وابتعدا عَنْ طريقه عزَّ وجلَّ، وهذا يجعلهما في دائرة الشَّيطَانِيَّة الحقيرة الوضيعة الشَّأن، التي لا يقاوم لها وزن عَلَى أَنَّ مسؤوليَّة ذلك الأمر للشَّيطان وإن كانت تبعاتها عَلَى الإنسان كما يدلُّ عَلَيْهِ سياق الجملة.

- الدَّلالة عَلَى التَّقْلِيل:

وممكن أن نفيدها من دُعائه ﷺ:

- (وَلَا يَفُوتُهَا شَيْءٌ وَإِنْ لَطَفَ ...) (١).

- (حَتَّى لَا يَبْقَى عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ تُرِيدُ أَنْ تُقَاصِّينِي بِهِ مِنْ حَسَنَاتِي ...) (٢).

١- المصدر نفسه: ١٦.

٢- المصدر نفسه: ٦١.

فقد قصد إلى تنكير المُسْنَدِ إليه ﷺ (شيء) في الجملتين -المثالين- للدلالة على تقليل مقداره وكميته المحسوبة بدليل قوله في المثال الأول (وإن لطف)، وفي الثاني (منه تريد أن تقاصني به من حسناتي)، وهو سياق يشر إلى ذلك المعنى ويؤمىء إلى دلالته (الشيء) على الرغم من عمومته. والله تعالى العالم.

ومن ذلك أيضاً، دَعَاؤُهُ ﷺ:
- (حَتَّى لَا تَفُوتَنَا حَسَنَةٌ نَسْتَحِقُّ بِهَا جَزَاءَكَ. وَلَا تَبْقَى لَنَا سَيِّئَةٌ نَسْتَوْجِبُ بِهَا عِقَابَكَ...) (١)

فتنكير المُسْنَدِ إِلَيْهِ (حسنة، سيئة) يدل على التقليل بمعونة السياق الجملي، على أن المتأمل يشم رائحة التعظيم في المُسْنَدِ إِلَيْهِ (حسنة) الأول والله تعالى العالم.

- الدلالة على التعظيم والتكثير جميعاً:

وهذه الثنائيتان الدلالية يمكن أن نلمحها في دُعَائِهِ ﷺ:
- (وَعِنْدَكَ مِمَّا فَاتَ خَلْفٌ. وَلِمَا فَسَدَ صَلَاحٌ. وَفِيمَا أَنْكَرْتَ تَغْيِيرٌ...) (٢).
فقد نكر ﷺ المُسْنَدَ إِلَيْهِ في الجمل الثلاث (خلف، صلاح، تغيير)؛ لقصد الدلالة على التعظيم والتكثير معاً، فكأنه قال: خلف عظيم، وكثير، وصلاح عظيم وكثير، وتغيير عظيم وكثير. فملاحظة ارتفاع شأنه وعلو مكانته يكون للتعظيم ولكميته ومقدار عدده يكون للتكثير (٣). وهذا كله عنده سبحانه وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً، وهو على كُلِّ شَيْءٍ قدير.
- الدلالة على العموم والشمول:

ويمكن أن نفيدها من ألفاظ العموم وربما يأتي المُسْنَدُ إِلَيْهِ منها

١- المصدر نفسه: ٣٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٥.

٣- ينظر: المعاني في ضوء القرآن: ٢٢٣.

منكراً؛ للدلالة على أعلى ما فيه حالها من عموم وشمول وإطلاق. كما في دعائه عليه السلام:

- (وَكُلُّ مُقَرَّرٍ عَلَى نَفْسِهِ بِالتَّقْصِيرِ عَمَّا اسْتَوْجَبَتْ...) ^(١).
- (يَا اللَّهُ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ... وَكُلُّ ذَائِقٍ الْمَوْتِ. وَكُلُّ صَائِرٍ إِلَيْكَ...) ^(٢).

فالمسند إليه في المثالين (كُلُّ، شَيْءٍ) لفظ يدل على العموم والشمول، ورغم ذلك الاستعمال ووضعية الدلالة في عمومية (كُلُّ) وإطلاقها في المثالين - المسند إليه (المبتدأ) نكره عليه السلام، وبدأ به بذلك المسوغ للدلالة على ما لفوقية اللفظ ووضعه من عموم وشمول وإطلاق وإحاطة للحكم الذي تضمنته الجملة مع مجموع متعلقاتها، وما التنكير في المثال الثاني وقوله عليه السلام: في الأرض، ولا في السماء إلا تأكيد لذلك وإقرار به.

دَلَالَةُ تَنْكِيرِ الْمُسْنَدِ (الْخَبَرِ) فِي الْجُمْلَةِ:

يجمع النحويون على أن الأصل في المسند (الخبر) أن يكون نكرة في الغالب ^(٣)؛ كما ذكر سلفاً: (لأن نسبته (الخبر) من المبتدأ نسبة الفعل إلى الفاعل، والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه. فإذا ما اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر غالباً...) ^(٤)، قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) (وهذا هو الأصل في الأخبار، لأن الخبر يجب أن يكون مجهولاً وما يُخبر عنه معروفاً) ^(٥)؛ وذلك (لأن الفائدة إنما تقع بالنكرة من دون المعرفة والفائدة في الخبر) ^(٦). والحكم على المعلوم ما هو إلا سعي

١- الصحيفة السجادية: ٩٧.

٢- المصدر نفسه: ١٦٠-١٦١.

٣- ينظر: كشف المشكل في النحو؛ اليميني: ٣١٣/١، و٣١٧، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضئية؛ الدمياطي: ١٥٧، والمبتدأ والخبر في القرآن الكريم؛ د. عبد الفتاح الحموز: ١٠١.

٤- المطالع السعيدة؛ السيوطي: ٢٦٣/١.

٥- المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٠٥/١.

٦- شرح عيون الإعراب؛ المجاشعي: ٩٤.

في تحصيل الحاصل وإن كَانَ فيه كفايةً جهل الانتساب^(١) فيصح ذلك^(٢) ولتنكير المسند (الخبر) - على أحقية الأصل فيه في الجملة - دلالات فوق ثنائية المستهدف الدلالي: الفائدة للخبر، ولازم الفائدة.

فقد لا يتحقق البعد المعنوي المقصود الوصول إليه من خلال التعبير إلا ببقاء كل من المسند إليه والمسند (الخبر) على ما له في الأصل من تعريف أو تنكير، فيعمد المنشئ إلى إبقاء المحكوم به - المسند (الخبر) - نكرة، وهو في ذلك إنما يريد أن يفيد المتلقي تعريفاً وإيضاحاً لا يفيد إيّاه لو جاء على خلاف الأصل المقرر من التنكير، بل يجد فيه الأسلوب الأمثل لإفادته المعنى الذاتي الذي يريد نقله إليه، وهذا من أسرار البيان العربي الرائع وغرائبه^(٣). وفي الصحيفة السجادية نجد تنكير المسند (الخبر) يأخذ مناحي دلالية متعددة مفادة من وضعه على الأصل المقرر؛ ومنها:

- الدلالة على عدم إرادة القصر أو العهد:

وهذه الدلالة وإن كانت جارية على اعتيادية الطبيعة الصياغية في تركيب الجملة، فقد تأتي لمنطلق دلالي مقصود باعتبار الهدف الأساس من التعبير، وهو مجرد الإخبار بالشئوع المفاد من التنكير في أصلية المسند (الخبر) من دون تعريف أو تخصيص، مع التوقف عند رغبة المتكلم في ذلك الأمر - عدمية القصر أو العهد - وليس عند المتلقي إذ إن تلك العدمية لا يمكن أن تتصور في جهة علمه (سبحانه) كما في دُعائه ﷺ:

- (فَكُلُّ خَلِيقَتِهِ مُنْقَادَةٌ لَنَا بِقُوَّتِهِ. وَصَائِرُهُ إِلَى طَاعَتِنَا بِعِزَّتِهِ...) ^(٤).

١- ينظر: حاشية ياسين العلمي على شرح التصريح: ١٦٨/١.

٢- قال الرضي: (المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالمجهول في قولك زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه لا أخوته). شرح الكافية في النحو: ١/ ١٠٩.

٣- ينظر: الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية: ١٢٣.

٤- الصحيفة السجادية: ١٤.

- (كُلُّ ذَلِكَ حَيَاءٌ مِنِّي بِسُوءِ عَمَلِي...) (١).
 - (فَشُكْرُ عِبَادِكَ عَاجِزٌ عَنْ شُكْرِكَ. وَأَعْبُدُهُمْ مُقَصِّرٌ عَنْ طَاعَتِكَ...) (٢).
 ففي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ الثَّلَاثَةِ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ من جري المُسْنَدِ (الخبر) (منقادة، صائرة، حياءً، عاجزاً، مقصراً) عَلَى أَصْلِهِ الْمَقْرَرِ الدَّلَالَةُ عَلَى عَدَمِ إِفَادَةِ الْعَهْدِيَّةِ أَوْ التَّعْيِينِ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ إِرَادَةُ الْعُمُومِ وَالشُّمُولِ الَّذِي يُسْتَفَادُ مِنْ تَنْكِيرِ الْمُسْنَدِ لِبَيَانِ أَحْكَامِ الْجَمْلِ فِي انْقِيَادِ الْخَلْقِ وَصِيورِ رَتَمِهِمْ بِقُوَّةِ اللَّهِ وَعِزَّتِهِ -سُبْحَانَهُ- لِلْإِنْسَانِ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، وَاسْتِحْيَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِسُوءِ فِعْلِهِ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي، وَعَجْزُ الْعِبَادِ فِي شُكْرِهِ وَتَقْصِيرُهُمْ فِي طَاعَتِهِ سُبْحَانَهُ رَغْمَ لِحَاطِظِ عِلْمِهِ (جَلَّ قَدْسُهُ)؛ لِتَوْكِيدِ أَمْرِهِا وَإِقْرَارِ دَلَالَتِهَا.

- الدَّلَالَةُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ:

ويمكن أن نجدَها في أغلب مظاهر تنكير المُسْنَدِ في الجملة كما في دعائه عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَمِنْ نَارٍ نُورُهَا ظُلْمَةٌ. وَهَيْئَتُهَا أَلِيمٌ. وَبَعِيدُهَا قَرِيبٌ...) (٣).
 - (اللَّهُمَّ هَذَا يَوْمٌ مُبَارَكٌ. وَالْمُسْلِمُونَ فِيهِ مُجْتَمِعُونَ فِي أَقْطَارِ أَرْضِكَ...) (٤).
 - (فَالَأَوَّلُ جَمَّةٌ ضَعْفَ لِسَانِي عَنْ إِحْصَائِهَا، وَنِعَمًا وَكَثِيرَةً قَصَرَ فَهْمِي عَنْ إِدْرَاكِهَا...) (٥).

فتنكير المُسْنَدِ (الخبر) (ظلمة، أليم، قريب) في الجمل الثلاث في المثال الأول قد أفاد من التّفخيم والتّهويل ما جعل من الجمع بين المتضادات في تخصيص المُسْنَدِ إِلَيْهِ (النّار) مع تنكير مسندها (أخبارها) صورة عظيمة مهولة، تتجلى بدرجة لا يمكن تصور أبعادها، إذ تذهب فيها نفس متحسس

١- المصدر نفسه: ٤٣.

٢- المصدر نفسه: ٩٧.

٣- المصدر نفسه: ١١٤.

٤- المصدر نفسه: ١٤٦.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٣٨.

النَّصُّ كُلُّ مَذْهَبٍ حَتَّى كَأَنَّ نَوْرَهَا مَتَلَبَّسٌ بِظِلَامٍ عَظِيمٍ وَهَيْئَتُهَا مَمْلُوءَةٌ بِالْأَلَمِ شَدِيدٍ، وَبَعِيدُهَا قَرِيبٌ، قَرِيبٌ. سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْعِزَّ بِهِ مِنْهَا.
ولا يخفى ما لتنكير المُسْنَدِ (يوم) في المثال الثَّانِي من دلالة عَلَى التَّعْظِيمِ بدلالة السِّيَاقِ وصياغة الصِّفَةِ، وهو يوم الجمعة أو الاضحى المبارك وهذا ما أَرَادَهُ ﷺ، والله العالم.

وفي المثال الثَّالِثِ نَكَرَ ﷺ المُسْنَدَ خبر الجملتين (جمّة، كثرة) للإيماء إلى عظمة آلاء الله وتفخيم نعمه سبحانه ببرهان إضافتها إِلَى المُسْنَدِ إِلَيْهِ (الله) (كاف الخطاب) سبحانه وهو العظيم تعالى، وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ اقتضاه السِّيَاقُ إيراد المسند (جمّة، كثير) نكرة؛ للدلالة عَلَى التَّفْخِيمِ والتَّعْظِيمِ فَضْلاً عَنْ دَلِيلِ صِفَتِهِمَا بِالْجُمْلَةِ (ضعف لساني عَنْ إحصائها، قصر فهمي عَنْ إدراكها..) المبيّنة لعجز المنشئ وقصوره عَنْ معناها.

– الدَّلَالَةُ عَلَى التَّهْوِينِ وَالتَّحْقِيرِ:

وهذه الدَّلَالَةُ أَيْضاً كَثِيرَةٌ فِي تَضَاعِيفِ الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ وَقَدْ تَأْتِي فِي بَعْضِ نِهَآيَةِ فُقَرَاتِ الْإِدْعِيَةِ لِتَوْكِيدِ مُتَقَدِّمِهَا وَتَقْرِيرِ دَلَالَتِهِ كَمَا فِي دُعَائِهِ ﷺ: – (وَعَلِمْتُ أَنَّ كَثِيرَ مَا أَسْأَلُكَ يَسِيرٌ فِي وَجْدِكَ. وَأَنَّ خَطِيرَ مَا أَسْتَوْهَبُكَ حَقِيرٌ فِي وَسْعِكَ...) (١).

– (وَكُلُّ جَلِيلٍ عِنْدَكَ صَغِيرٌ. وَكُلُّ شَرِيفٍ فِي جَنْبِ شَرَفِكَ حَقِيرٌ...) (٢).
ففي المثال الأوّل نَكَرَ ﷺ المُسْنَدَ خبر في الجملتين (صغير، حقير)؛ للدلالة عَلَى التَّحْقِيرِ والتَّهْوِينِ والسِّيَاقِ برهان الدَّلَالَةِ، ومُعْتَمِدِ الْحُكْمِ الَّذِي فِي الْإِسْنَادِ؛ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وكذلك المثال الثَّانِي إِذْ لَا يَخْفَى مَا لِتَنْكِيرِ المُسْنَدِ (صغير، حقير) في الجملتين مَا أَفَادَهُ مِنَ التَّحْقِيرِ والتَّهْوِينِ وَصَغُرِ الشَّأْنُ عَلَى الْعُمُومِ

١- المصدر نفسه: ٣٧.

٢- المصدر نفسه: ١٢٦.

والاستغراق، فضلاً عن الاستعمال لصيغ المبالغة الجارية على حقيقتها بشهادة توجيه الخطاب له سبحانه في الجمل الأربع في المثاليين (مسندها).
- الدلالة على الاختصاص:

ويمكن أن يأتي المُسند النكرة في بعض النصوص السجادية للدلالة على اختصاصه السياقي، كما في دعائه عليه السلام:
- (فَإِنْ تُعَذِّبْنِي فَإِنِّي لِدَكَ أَهْلٌ وَهُوَ يَا رَبِّ مِنْكَ عَدْلٌ...) (١).
فتنكير المُسند (أهل)، (عدْل) في الجملتين قد دلَّ على خصوصية الأهلوية للمذنب، المقصر لذلك العذاب، وعدل العظيم (سبحانه) بذلك الاختصاص لمعناه الدلالي.

دلالة تعريف المُسند (الخبر) في الجملة:

إنَّ للمسند إليه (المبتدأ) مع المُسند (الخبر) من جهة التَّعريف والتَّنكير ثلاثة أضرب (٢)، أحدها، حالتان: الأولى: تعريف المُسند إليه وتنكير المُسند، وقد تقدم ذلك بما يغني عن إعادته (٣). والثانية: تنكير المُسند إليه (المبتدأ)، وتعريف المُسند (الخبر)، وهذه الحالة لم يجوزها النحويون، قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ): (فإن جعلت النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً لم يجز لأجل أنَّ الأخبار بما يعرف عما لا يعرف عكس العادة. ألا ترى أنَّك إذا ذكرت للمخاطب نكرة لم يعرف شيئاً. فإذا أتيت بمعرفة كنت ذاكرة ما يعرفه وذلك أن تقول: منطلق زيد، فتزعم أنَّ منطلقاً مخبر عنه زيد خبر فتجعل ما يعرفه خبراً عما لا يعرفه وهذا محال لا يتصور وإنما الصحيح أن تخبره بما لا يعرفه، وهو منطلق، عما يعرفه وهو زيد...) (٤).

١- المصدر نفسه: ١٥٦.

٢- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح؛ عبد القاهر الجرجاني: ١ / ٣٠٥، والمتبع في شرح اللمع، العكبري: ١ / ٢٢٦.

٣- ينظر: ما تقدم في هذا الشأن من البحث.

٤- المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني: ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦.

وقبل ذكر الضرب الثاني، نشير إلى الضرب الثالث: وهو أن يكون المُسْنَدُ إِلَيْهِ والمسند نكرتين، قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ): (والإخبار بالنكرة عن النكرة غير مستقيم في الأصل، إذ إسناد المجهول لا نصيب له في الإفادة فإنما تأتي في النكرتان إذا وجد تخصص...) ^(١) فقد تكون النكرة -المبتدأ- موصوفة أو مضافة أو واقعة في سياق نفي، أو استفهام، أو تقدم عَلَيْهَا الظرف، أو الجار والمجرور، وقد تقدم أن النحويين قد ذكروا ذلك ومسوغات الابتداء بالنكرة.

وقد يقع المُسْنَدُ إِلَيْهِ (المبتدأ)، والمسند (الخبر) معرفتين معاً ^(٢) - وهو الضرب الثاني وما نحن بصدد الحديث عنه - بيد أن النحويين اختلفوا في أيهما المُسْنَدُ إِلَيْهِ (المبتدأ)، وأيهما الخبر. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): (وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك زيد المنطلق والله إلهنا ومحمد نبينا ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدّمت فهو المبتدأ) ^(٣)، وقال ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): (يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاثة مسائل إحداهما أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو: (الله ربنا) أو اختلفت نحو: (زيد الفاضل، والفاضل زيد) هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم نحو (القائم زيد) ^(٤)، ثم قال: (والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول: من القائم؟ فتقول (زيد القائم) فإن علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ) ^(٥).

١- المصدر نفسه: ١ / ٦٠٨.

٢- ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: ١ / ٣٠٥، والمتبع في شرح اللمع: ١ / ٢٢٧، وارتشاف الضرب:

٢ / ٣٨، وهمع الهوامع: ٢ / ٢٨.

٣- شرح المفصل: ابن يعيش: ١ / ٧٨ - ٧٩.

٤- مغني اللبيب: ٢ / ٤٥١.

٥- المصدر نفسه: ١ / ٤٥١.

وقد نقل ابن يعقوب رأي الإمام الرازي^(١) (ت ٦٠٦ هـ) في أنَّ الاسم الجامد في قولك (زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم يتعين للابتداء سواء تقدم أو تأخر لدلالته على الذات المشخصة خارجاً ومن شأنها أن تحكم عليها لا بها والصفة منهما تتعين للخبرية سواء تقدمت كقولك المنطلق زيد أو تأخرت كقولك زيد المنطلق وإنما تعينت للخبرية لدالتها على أمر نسبي أي غير مستقل بل يضاف إلى الغير في وجوده وإنما قلنا يتعين كل منهما لما ذكر لأن معنى المبتدأ المحل المنسوب إليه ومعنى الخبر الحال المنسوب إلى الغير والمناسب لأن ينسب إليه هو الذات لاستقلالها والمناسب لأن ينسب هو الصفة لعدم استقلالها فتنسب وتضاف إلى غيرها فقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد لا فرق بينهما في أنَّ المنطلق خبر وزيد مبتدأ..^(٢)

وتابعه في ذلك العلوي (ت ٧٤٩ هـ) إذ قال: (إن حقيقة الخبر هو المُسند به، وهو غير خارج عن هذه الماهية بتقديم ولا تأخير ولا تعريف وتنكير، وأيضاً فإن الخبر عبارة عن الصفة، والمبتدأ بنفسه عبارة عن الذات ولا شك أنَّ الذات بالابتدائية والصفة بالخبرية أحق من العكس فإذا بان لك ما ذكرناه وإن المبتدأ هو المُسند إليه بكل حال والخبر المُسند به بكل حال فلا يغير هذه الماهية عروض عارض)^(٣).

والحق أنَّ المُسند إليه ما كان معلوماً لدى المخاطب والمجهول هو الخبر^(٤)؛ فقد (يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالماً باتصافه بإحدهما دون الأخرى فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعتمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعتمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما

١- ينظر: نهاية الإيجاز: ٧٨ - ٧٩.

٢- مواهب الفتاح ابن يعقوب المغربي؛ (ضمن شروح التلخيص): ١٠٢ / ٢ - ١٠٣.

٣- الطراز: العلوي: ٢ / ٢٤.

٤- ينظر: معاني النحو: ١ / ١٨٢.

إِذَا كَانَ لِلْسَامِعِ أَخٌ يُسَمَّى زَيْدًا وَهُوَ يَعْرِفُهُ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ، وَلَكِنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ أَخُوهُ وَأَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَهُ أَنَّهُ أَخُوهُ فَتَقُولُ لَهُ: (زيد أخوك) سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن زيدا أخوه، أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً. وإن عرف أن له أخاً في الجملة، وأردت أن تعينه عنده؛ قلت: (أخوك زيد) وأمّا إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً؛ فلا يقال ذلك؛ لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً؛ فظهر الفرق بين قولنا: «زيد أخوك» وقولنا: «أخوك زيد»^(١).

وقد كَانَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِي (ت ٤٧٤هـ) قَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ مَعَ الْمَحَافِظَةِ عَلَى الْوُضُوفِ النَّحْوِيَّةِ وَمِرَاعَاةِ إِفَادَةِ الْمَخَاطَبِ مَعَ عِلْمِهِ فِي الْمَتَقَدِّمِ وَالْمَتَأَخَّرِ قَالَ: (وهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كَانَ الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ بل كَانَ المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت به المعنى: تفسير ذلك أنك إذا قلت: زيد منطلق؛ فقد اثبت الانطلاق لزيد واسندته إليه فزيد مثبت له ومنطلق مثبت به، وأمّا تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة أي من جهة إن كَانَ المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند ولو كَانَ المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدّم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال: منطلق زيد ولوجب أن يكون قولهم: إنَّ الخبر مقدّم في اللفظ والنّيّة به التّأخير محالاً. وإذا كَانَ هذا كذلك ثُمَّ جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالتّاني معنى للأول، فإذا قلت: زيد أخوك كنت قد أثبت بأخوك معنى لزيد وإذا قدّمت وأخرت فقلت: أخوك زيد. وجب أن تكون مثبتاً لزيد معنى لأخوك وإلا كَانَ تسميتك له الآن مبتدأ وإن ذاك خبراً تعبيراً للاسم عَلَيْهِ من غير معنى ولأدنى إلى أن لا يكون لقولهم (المبتدأ

والخبر) فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك مما لا يشك في سقوطه^(١).

وقد نقلت النص هذا على طوله لما فيه من دلالة على ما ذهب إليه النحويون إلى أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما لعدم وجود قرينة تعين أحدهما من الآخر، وكذلك لا يعني أنه لا فائدة من هذا التقديم بل على العكس كما وضّح عبد القاهر، ونقد آراء بعض النحويين الذين ذهبوا إلى عدم اختلاف المعنى في التزام التقديم والتأخير.

وما يعنينا من ذلك تعريف المُسْنَد (الخبر) في الصحيفة السجادية ودلالته في الجملة، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الظاهرة في الصحيفة ظاهرة مميزة ذات أفاق نفسية رحبة تسعى إلى الوصول إلى دلالات لا تكون على أحقية المُسْنَد من التَّنْكِير بل بالتعريف وبأنواعه التي عرفناها سابقاً. والقارئ المتأمل في النص السجادي يلحظ أن تعريف المُسْنَد (الخبر) قد جاء أغلبه بـ(أل)، وبالاسم الموصول والإضافة وغيرها لدلالات متباينة.

- تعريفه بـ(أل) الجنسية:

وإيراد المُسْنَد (الخبر) معرفاً بـ(أل) الجنسية على معرفة النسبة الإنسانية و معهوديتها في الجملة يأتي لمعانٍ ودلالات متعددة في الصحيفة السجادية. فعند استقراء النص السجادي تتجلى تعددية التعريف بـ(أل) وكثرتها للإشارة إلى:

- الدلالة على اختصاص المُسْنَد بالمسند إليه وقصره عليه:

وهذه الدلالة تتوزع على معنيين:

أ. الدَّالَّة عَلَى الاختصاص والقصر الحقيقي عَلَى سبيل الحقيقة التَّحْقِيقِيَّة:

وهذه تشيع في مواطن كثيرة في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّة وتكاد تكون خاصَّة في التَّوْحِيد والتَّعْظِيم لذاته سبحانه لا سيَّما في الصِّفَات الثَّبوتِيَّة باعتباريَّة التَّخْصِص لمعنى المُسْنَد بالمسند إليه، وربَّما تجيء في بعض الأحيان في غير ذَلِكَ السِّيَاق ومن أمثلتها دُعَاؤُهُ ﷺ:

- (إِنَّكَ الْحَنَّانُ الْمَنَّاؤُ الْحَمِيدُ الْمُبْدِيُّ الْمُعِيدُ الْفَعَّالُ لِمَا تُرِيدُ) (١).

- (إِنَّكَ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ. الصَّمَدُ...) (٢).

- (وَأَنْتَ الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ الْبَرُّ الْكَرِيمُ...) (٣).

فتعريف المُسْنَد بـ(أل) عَلَى تعددته الاخباريَّة في الأمثلة الثلاثة المطلقة قد قصد به ﷺ إفادة قصره واختصاصه بالمسند إِلَيْهِ عَلَى الحقيقة التَّحْقِيقِيَّة في الْحَال وواقع الأمر ونفي جميع ما عدا المُسْنَد إِلَيْهِ عَنْهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُون إِلَّا لله - سبحانه - أصلاً. هذا إِذَا كَانَ الْقَصْد الدَّلَالِي فِي الْأَمْثَلَةِ عَلَى الْإِطْلَاق، وقد يكون مقيداً، كما في دُعَائِهِ ﷺ:

- (وَأَنْتَ الْقَادِرُ عَلَى كَشْفِ مَا مُنِيتُ بِهِ...) (٤).

- (وَأَنْتَ الْمَدْعُو لِلْمُهَمَّاتِ. وَأَنْتَ الْمَفْزَعُ فِي الْمُلَمَّاتِ...) (٥).

- (إِنَّكَ الْمُتَفَضِّلُ بِالْإِحْسَانِ الْمُتَطَوِّلُ بِالْأَمْتَانِ...) (٦).

- (أَنْتَ الْمَلِيءُ بِمَا رُغِبَ فِيهِ إِلَيْكَ الْجَوَادُ بِمَا سُئِلَتْ مِنْ فَضْلِكَ...) (٧).

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّة: ٧٧.

٢- المصدر نفسه: ٩٤.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٤٢؛ وللمزيد من الأمثلة؛ ينظر: المصدر نفسه: ٧٧، ٧٨، ٨٥، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٢٠، ١٢١، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، أ: ٢٥٤، ٢٥٧.

٤- المصدر نفسه: ٢٨.

٥- المصدر نفسه: ٢٧.

٦- المصدر نفسه: ٤١.

٧- المصدر نفسه: ١٢٠.

فقد قصر عَلَيْهِ السَّلَام المُسْنَدَ المقيد يقيد الجارّ ومجروره بتعريفه بـ(أل) عَلَى المُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي مَجْمُوعِ الْأَمْثَلَةِ وتعددية الأخبار قصراً وتخصيصاً حقيقياً في طبيعة الأمر وواقعية الحال بأساس نفية العمومي عَنْ غَيْرِهِ جميعاً وثبوته أصلاً فيه لا يتجاوزه إِلَى سِوَاهُ.

وفي غير ذَلِكَ السِّيَاقِ دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَام:

– (فَإِنَّهَا الْمُهْلِكَةُ طُلَابَهَا، الْمُتْلِفَةُ خُلَالَهَا، الْمَحْشُوءَةُ بِالْآفَاتِ الْمَشْحُونَةُ بِالنَّكَبَاتِ ...) ^(١).

فالمراد أَنَّ الدُّنْيَا هي المتصفة بتلك الصفات الإخبارية، وهي مقصورة عَلَيْهَا حقيقة لإظهار أمر ذمها، وقبح شرّها.

ب. الدَّلَالَةُ عَلَى اخْتِصَاصِ جِنْسِ الْمَعْنَى وقصره المفاد من المُسْنَدِ عَلَى المُسْنَدِ إِلَيْهِ مَبَالِغَةً وَتَجَوُزاً:

وهذه الدَّلَالَةُ هي المعنى الثَّانِي فِي الْقَصْرِ والاختصاص لتعريف المسند بـ(أل) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، وأغلب ما تكون عَلَى شِيعِهَا مخصوصة بالعبد الدَّاعِي العابد فِي مَقَامِهِ السِّيَاقِيِّ الْمُقْتَضِي لِتَكْوِينِهَا، سواء أكَانَ المُسْنَدُ فِيهَا مُقَيِّداً أَمْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:

– (أَنَا الْمُسِيءُ الْمُعْتَرِفُ. الْخَاطِئُ الْعَاثِرُ...) ^(٢).

– (فَأَنَا الظَّالِمُ. الْمُفَرِّطُ. الْمُضِيعُ. الْآثِمُ. الْمُقْصِرُ. الْمُضْجِعُ. الْمُغْفَلُ حَظَّ نَفْسِي...) ^(٣).

– (أَنَا الْجَانِي عَلَى نَفْسِهِ. أَنَا الْمُرْتَهَنُ بِبَلِيَّتِهِ. أَنَا الْقَلِيلُ الْحَيَاءِ، أَنَا الطَّوِيلُ الْعَنَاءِ...) ^(٤).

– (فَأَنَا الْأَسِيرُ بِبَلِيَّتِي. الْمُرْتَهَنُ بِعَمَلِي. الْمُتَرَدِّدُ فِي خَطِيئَتِي. الْمُتَحِيرُ عَنْ

قَصْدِي. الْمُتَقَطِّعُ بِي...) ^(٥).

١- المصدر نفسه: أ: ٢٥٧.

٢- المصدر نفسه: ١٣٨.

٣- المصدر نفسه: ١٥٩.

٤- المصدر نفسه: ١٣٨.

٥- المصدر نفسه: ١٦٢؛ وللمزيد من الأمثلة؛ ينظر: المصدر نفسه: ٨٦، ١٦٩.

ففي المثالين: الأوّل، والثاني يثير تعريف المُسند (الأخبار) بـ(أَل) الجنسية في نفس القارئ شاعريّة الانفعال العميق في إدراك صوغ الدّلالة من سبيل المنشئ ﷺ الإمام المعصوم عَن الخطيئة والذنب عَلَى الإطلاق، وسياق الدُّعاء في المخاطبة والحديث مع المعبود سبحانه إذ إنّ المراد إفادة الدّلالة عَلَى تخصيص جنس معاني الأخبار، وقصرها عَلَيْهِ ﷺ (أَنَا) قصراً عَلَى سبيل المبالغة والتّجوز الادعائي؛ للإمساك بجلايب الدّلّ والعبوديّة للمعبود علام الغيوب سبحانه، وليس عَلَى الحقيقة لما ينافي ذَلِكَ وطبيعة الإمام المعصوم من جانب، وسياق الخطاب من جانب آخر في عدم قصر الحَال عَلَيْهِ ﷺ بَلْ إِنَّ هُنَاكَ فِي الحقيقة مسيئين ومعترفين وخاطئين وعائرين وظالمين ومفرطين ومضيعين وآثمين ومقصرين ومضجعين ومغفلين لحظوظ أنفسهم، وهذا ما يدلّ عَلَيْهِ الحال. وكأنّه ﷺ أراد أن ينفي تلك الصّفات عَن غيره ويظهر في دعائه ﷺ بها ويقدم نفسه متلبساً بجنس معناها مع عدم الاعتداد بغيره فيها لقصد المبالغة والادعاء للوصول إِلَى أبعد أبعد مراتب الدّلّ العبوديّ؛ لنيل أعلى أعلى مقامات الكمال الإنسانيّ، ولا غرو في ذَلِكَ إِنَّهُ ﷺ عَلَى يقين من أنّه سبحانه يحب ذَلِكَ القصر فأحبّ ﷺ أَنْ يظهر بِذَلِكَ الأريج والعطر المحبوب منه سبحانه له تعالى.

وكذلك الحَال في المثالين الأخيرين: الثّالث، والرّابع. فقد قصر المُسند المقيد بقيد الجارّ والمجرور على المُسند إِلَيْهِ قصراً لا يتجاوزه إِلَى غيره عَلَى سبيل المبالغة والتّجوز، إذ المراد - والله العالم - عدميّة الاعتداد، ونفي ما عاداه عَلَى غير المطابقة للحقيقة والحال الواقع وقصر جنسها عَلَى (أَنَا) المُسند إِلَيْهِ قصراً وتخصيصاً إرادة المبالغة والادعاء في الدّلالة.

- الدَّلالة عَلَى أَصالة مَبْلَغِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ مُنتَهَى عَيْنِ الكَمالِ:

وهذه الدَّلالةُ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَإِنَّ عَطَاءَكَ الْعَطَاءُ الْمُهْنًا...) (١).

فقد جعل عَلَيْهِ السَّلَامُ خبر الحرف الناسخ (إِنَّ) فِي نَصِّ الجملة معرِّفاً بـ(أَل) للدَّلالةِ عَلَى بُلُوغِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ مُنتَهَى الكَمالِ وحقيقته، فهو عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَرِيدُ أَنْ يَقْصُرَ العَطَاءُ عَلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - بِاعتبار ملحظ عطاء غيره من الممكنين كالأمراء والملوك، ليس قصراً حقيقياً فضلاً عَنِ المبالغة فيه والادعاء - وَإِنَّمَا المقصود بيان صفة مُنتَهَى الكَمالِ، وحقيقته فِي عطائه سُبْحَانَهُ والسِّيَاقُ دَلِيلُ ذَلِكَ وإضافة المُسْنَدِ إِلَيْهِ إِلَى (كَافِ الخطاب) برهان القصد والدلالة، بله صياغة صفته (المهنا) وهو القائل عَلَيْهِ السَّلَامُ قبل هذا:

- (فَإِنَّ فَضْلَكَ لَا يَغِيضُ. وَإِنَّ خَزَائِنَكَ لَا تَنْقُصُ بَلْ تَفِيضُ. وَإِنَّ مَعَادِنَ

إِحْسَانِكَ لَا تَفْنَى) (٢)

- الدَّلالةُ عَلَى إِيرَادِ المُسْنَدِ عَلَى مَعْنَى شَائِعٍ وَمَعْهُودٍ:

كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (حَاشَا مَنْ عَوْدِي فِيكَ وَلَكَ. فَإِنَّهُ الْعَدُوُّ الَّذِي لَا نُؤَالِيهِ. وَالْحِزْبُ الَّذِي

لَا نَصَافِيهِ...) (٣).

فقد عرَّفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ المُسْنَدَ (العدو) خبر (إِنَّ)؛ للدَّلالةِ عَلَى أَنَّهُ مَعْهُودٌ

شَائِعٌ مَعْرُوفٌ شَأْنُهُ، وَاضِحٌ أَمْرُهُ. وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِهِ فِي اتِّصَافِهِ بِمَعْنَاهُ بِاعتبار شَيُوعِهِ، وظهور حقيقته.

- الدَّلالةُ عَلَى توكيد القصر الحقيقي:

وهذه الدَّلالةُ لتعريف المُسْنَدِ بـ(أَل) تأتي بمَعُونَةٍ تَوْسُطِ ضَمِيرِ الفَصْلِ بَيْنَ

١- المصدر نفسه: ١٢٤.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١١٤.

المُسْنَد والمُسْنَد إِلَيْهِ، وهي دلالة تكثر في تضاعيف الصحيفة، من ذَلِكَ دُعَاؤُهُ ﷺ:
 - (إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ عَلَى الْمُذْنِبِينَ. وَالرَّحِيمُ لِلْخَاطِئِينَ الْمُنِيئِينَ...) (١).
 - (وَكَاثَتِ الْقُبُورُ هِيَ الْمَأْوَى إِلَى مِيقَاتِ يَوْمِ التَّلَاقِ...) (٢).
 - (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ جُنْدِكَ فَإِنَّ جُنْدَكَ هُمْ الْغَالِبُونَ. وَاجْعَلْنِي مِنْ حِزْبِكَ فَإِنَّ حِزْبَكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ...) (٣).

فقد دَلَّ بتعريف المُسْنَد (التَّوَاب، المَأْوَى، الغالبون، المفلحون) في الأمثلة الثلاثة عَلَى معنى القصر الحقيقي التحقيقي، ثُمَّ أَرَدَفَهُ بتوسيط ضمير الفصل (هو) بين المُسْنَد والمُسْنَد إِلَيْهِ؛ للدلالة عَلَى توكيد ذَلِكَ القصر الحقيقي.

تعريفه بالاسم الموصول:

إِنَّ تعريف المُسْنَد في الصحيفة السَّجَّادِيَّة بالموصول الاسمي له شيوع مميّز وحضور دلالي ملفت للانتباه عَلَى كثرة وروده. ومن دلالاته:
 - الدَّلَالَةُ عَلَى اختصاص مدلول الصَّلَة وقصرها عَلَى المُسْنَد إِلَيْهِ قصرًا حقيقيًا؛
 وهذه الدَّلَالَةُ كثيرة في الصحيفة السَّجَّادِيَّة وأغلب ما تكون عندما يكون الخطاب الدَّلالي في الله سبحانه عَلَى أن فيها دلالات دفينة ينطوي عَلَيْهَا استعمال الاسم الموصول. من ذَلِكَ دُعَاؤُهُ ﷺ:

- (أَنْتَ الَّذِي وَسَعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا. وَأَنْتَ الَّذِي جَعَلْتَ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ فِي نِعَمِكَ سَهْمًا. وَأَنْتَ الَّذِي عَفَوْتَ أَعْلَى مِنْ عِقَابِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي تَسْعَى رَحْمَتُهُ أَمَامَ غَضَبِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي عَطَاؤُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَنَعِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي اتَّسَعَ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ فِي وَسْعِهِ. وَأَنْتَ الَّذِي لَا يَرْغَبُ فِي جَزَاءٍ مَنْ أَعْطَاهُ. وَأَنْتَ الَّذِي لَا يَفْرُطُ فِي عِقَابٍ مَنْ عَصَاهُ...) (٤).

١- المصدر نفسه: ٨٥.

٢- المصدر نفسه: ١٠٣.

٣- المصدر نفسه: ١٧٧؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٢٦، ٢٧، ٧٥، ٨٥، ١٠٨، ١٣٦،

١٥٧، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨١.

٤- المصدر نفسه: ٤٢؛ وللمزيد من الامثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١١٧، ١٨٨، ١٣٠، ١٥٧، أ: ٢٣٢.

فقد أفاد تعريف المُسْنَد بالموصوليّة في مجموع الجمل المشتملة في النَّصِّ عَلَى تَكْرِيرِهَا، أفاد قصر جملة الصَّلَة عَلَى المُسْنَدِ إِلَيْهِ (أَنْتَ)، وتخصيصها به قصرًا وتخصيصاً حَقِيقِيّاً حَقِيقِيّاً فِي الْحَالِ وَوَاقِعَ الْأَمْرِ فَضْلاً عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّ إِثَارَ التَّعْبِيرِ بِالاسْمِ الْمَوْصُولِ قَدْ دَلَّ عَلَى حُضُورِ جُمْلَةِ الصَّلَةِ وَظُهُورِهَا وَاشْتِهَارِهَا فِي كَوْنِهَا غَيْرَ مُسْتَتِرَةٍ عَلَى أَحَدٍ بَلْهُ نَفْسُهُ ﷺ وَامْتِلَاكُهَا مُجَامِعَ فَوَائِدِهِ وَانْعِكَاسُهَا فِي بَوَاطِنِ وَجْدَانِهِ. وَهَذِهِ مِيزَةُ إِثَارِ التَّعْرِيفِ بِالاسْمِ الْمَوْصُولِ، وَلَوْ عَرَّفَ ﷺ الْمُسْنَدَ - ذَلِكَ - بِغَيْرِ الْمَوْصُولِيَّةِ بِـ (أَلِ) مِثْلًا لَدَلَّ عَلَى الْقَصْرِ كَمَا مَرَّ بِنَا لَمَّا أَفَادَ بَيَانُ حُضُورِ الْمَوْصُولِ مَعَ صَلَاتِهِ وَاشْتِهَارِهَا وَعَدَمَ خَفَائِهَا وَهَذَا مَا فَعَلَهُ - هُنَا - ﷺ ثُمَّ إِنَّ فِي تَكْرِيرِ الْمُسْنَدِ - الْمَوْصُولِيَّةِ - عَلَى إِمْكَانِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، فِيهِ زِيَادَةٌ فِي تَقْرِيرِ الْمَعْنَى الدَّلَالِيَّ وَحُضُورِهِ الْمَعْنَوِيِّ مَعَ إِثْبَاتِ صَلَاتِهِ وَاتِّصَافِهِ بِهَا اتِّصَافًا ثَابِتًا لَا يَخْفَى.

- الدَّلَالَةُ عَلَى قَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَاخْتِصَاصِهِ بِصَلَةِ الْمَوْصُولِ مِبَالِغَةً وَادِّعَاءً:
وهي دلالة تكثر في خصوصية بُعد متكلم الصحيفة السَّجَادِيَّةِ (أَنَا)، وهي تشبه دلالة التَّعْرِيفِ بِـ (أَلِ) الْمُتَقَدِّمَةِ الذِّكْرِ، وَلَكِنْ الْأَمْرُ هُنَا بِخُصُوصِ اتِّصَافِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِمَجْمُوعِ كَلِمِ الْجُمْلَةِ الَّتِي فِي الصَّلَةِ بِوَسَاطَةِ الْمَوْصُولِيَّةِ، أَمَّا تِلْكَ فَبِالْمُفْرَدِ، مِنْ ذَلِكَ دُعَاؤُهُ ﷺ:

- (أَنَا الَّذِي أَقْدَمَ عَلَيْكَ مُتَجَرِّئًا. أَنَا الَّذِي عَصَاكَ مُتَعَمِّدًا. أَنَا الَّذِي اسْتَخَفَى مِنْ عِبَادِكَ وَبَارَزَكَ. أَنَا الَّذِي لَمْ يَرْهَبْ سَطَوَتَكَ...) (١).

فَقَدْ عَرَّفَ ﷺ جُمْلَةَ الصَّلَةِ مَوْصُولَ الْمُسْنَدِ بِمَوْصُولِهَا، وَقَصَرَهَا عَلَى نَفْسِهِ تَجَوُّزًا وَمِبَالِغَةً، وَنَفَى جَمِيعَ مَا عَدَاهُ فِي اشْتِهَارِ صَلَةِ الْمَوْصُولِيَّةِ؛ وَظُهُورِهَا رَغْبَةً فِي إِظْهَارِ الْاعْتِرَافِ الْمَشْبُوبِ بِالنَّدَمِ وَالْانْكَسَارِ لَمَّا فِي الصَّلَةِ مِنْ أُمُورٍ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَلَهُ ﷺ.

تعريفه بالإشارة (ذا):

وتعريف المُسْنَدَ باسم الإشارة له مزية دلالية تستقطب من سياقها الجملي المستعمل، من ذلك دُعاؤُهُ عليه السلام:

– الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِيْمَاءِ إِلَى ذَاتِيَّةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْمُتَجَسَّدِ بِالْأَخْبَارِ (المُسْنَد):

وهذه دلالة نفسية شعورية يستعمل فيها الإمام عليه السلام اسم الإشارة (ذا) المسبوق (ها) التَّنْبِيْهِ لِلإِيْمَاءِ إِلَى حالته عِنْدَ الاعتراف، وطلب التَّوْبَةِ والخضوع، من ذَلِكَ دُعاؤُهُ عليه السلام:

– (فَهَا أَنَا ذَا يَا إِلَهِي وَاقِفْ بَبَابِ عِزِّكَ. وَقُوفَ الْمُسْتَسْلِمِ الدَّلِيلِ. وَسَلِّكَ عَلَى الْحَيَاءِ مِنِّي سُؤَالَ الْبَائِسِ الْمُعِيلِ...) ^(١).

– (فَهَا أَنَا ذَا بَيْنَ يَدَيْكَ خَاضِعٌ. ذَلِيلٌ. رَاغِمٌ...) ^(٢).

فاستعمال اسم الإشارة (ذا) المُسْنَدَ قَدْ دَلَّ بِهِ عليه السلام إِلَى موضعه النفسي (أنا) المُسْنَدَ إِلَيْهِ وعمقه الذَّاتِي المتجسّد بالمسانيد (الأخبار) المتلبّس بدلالاتها. أمّا (ها) فهي ليست للتَّنْبِيْهِ؛ لَأَنَّ الجملة دعاء والأخير لله – سبحانه – فاستحال التَّنْبِيْهِ، وبقي غرض الاهتمام والعناية بالجملة لزيادة توكيدها، وتقرير بعدها الذَّاتِي بالمُسْنَدِ (ذا) اسم الإشارة من طريق الأخبار، وكأن هناك هاتفاً خفياً يصرخ عالياً في عمق نفس الدّاعي الشّاعر بالذَّنْبِ والخطيئة: أين أنت؟ متى تتوب؟ فيكون الجواب: هَا أَنَا ذَا يَا إِلَهِي واقف بين يديك... خاضع ذليل راغم... كَأَنَّ الْمُسْنَدَ (ذَا) اسم الإشارة ضوءٌ دلاليٌّ مسلَّطٌ عَلَى ذَاتِيَّةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (أنا) يضيء ظلمات بواطن النَّفْسِ المتظلمة بألوان الأخبار المكوّنة لوحة تذليليّة سَجَادِيَّةٍ فريدة من نوعها.

تعريفه بالإضافة:

من دلالات تعريف المُسْنَدِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ بالإضافة:

– الدَّلَالَةُ عَلَى إِفَادَةِ تَعْظِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عِنْدَ إِضَافَةِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمُعْظَمِ:

١- المصدر نفسه: ٣٣.

٢- المصدر نفسه: ١٥٦؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٤٢، ٨٢، (أ: ٢٥٠، ٢٥٤).

كما في دُعائه عليه السلام:

- (وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَخَيْرُكَ مِنْ خَلْقِكَ...) (١).

فقد أفاد بتعريف المُسْنَد المتعدد (عبدك، ورسولك، وخيرتك) بإضافته إليه سبحانه: (كاف) الخطاب أفاد وقصد تعظيم المُسْنَد إِلَيْهِ (مُحَمَّد) «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، إذ اكسبته تلك الإضافة عظمة عَلَى عظمته (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ورفعت من منزلته وعلو شأنه ما لا يخفى؛ ذَلِكَ لِأَنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه دلالة بدلالته (٢).

دلالة تعريف متعلق الإسناد (الجملة) وتنكيره:

لقد نبّه علماء المعاني عَلَى أَنَّ كثيراً من أحكام المُسْنَد إِلَيْهِ والمسند لا تختص بهما من دون غيرها من بقيّة متعلقات الإسناد وملحقاته: كالحال والمفاعيل ومدخول الجارّ (المجرور)... قال القزويني (ت ٧٣٩هـ): (والفطن إِذَا اتَّقَنَ اعتَبَارَ ذَلِكَ فِيهِمَا (يعني المُسْنَد والمسند إليه) لا يخفى عَلَيْهِ اعتباره في غيرهما) (٣)، يعني المتعلقات.

إِنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ وَإِنْ كَانَتْ تَخْتَصُّ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ بِالْمُسْنَدِ أَوْ بِكِلَيْهِمَا وَقَدْ لَا تَجْرِي إِلَّا عَلَىٰ بَابَيْهِمَا، فَقَدْ تَكُونُ فِي غَيْرِهِمَا كَالْمَتَعَلِّقَاتِ: الْمَفْعُولُ وَمَدْخُولُ الْجَارِّ مَثَلًا (٤).

وَمِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ، إِذْ إِنَّ مِنَ الْمُؤَكَّدِ أَنَّ تَعْرِيفَ الْمَفْعُولِ، أَوْ مَدْخُولِ الْجَارِّ مَثَلًا، أَوْ تَنْكِيرَهُمَا لَيْسَ يَأْتِي عَنْ شَيْءٍ مَعْنَوِيٍّ، أَوْ بِصُورَةٍ اعْتِبَاطِيَّةٍ، إِذَنْ: هُنَاكَ دَلَالَاتٌ وَاعْتِبَارَاتٌ مَعْنَوِيَّةٌ تُفَادُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ الَّذِي يَرِدُ فِي الْجُمْلَةِ وَكَذَا التَّنْكِيرُ.

وفي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ تَأْخُذُ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ - تعريف المفعول به

١- المصدر نفسه: ٢٦.

٢- الطراز: ٢ / ٢٤.

٣- الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ١٠٢.

٤- ينظر: عروس الافراح؛ (ضمن شروح التلخيص): ١ / ١١٨.

وتنكيره ومدخول الحرف الجارّ - في شيوعها مكانتها المعنويّة وميزتها الدلاليّة البارزة بين عناصر الإسناد الأساسيّة في الجملة. ولما كانت مقييدات الإسناد متعدّدة كثيرة رأيت أن أقصر - هاهنا - من بين المقييدات على المفعول به، وبيان دلالات تعريفه وتنكيره؛ رغبةً في الاختصار وتحاشياً من تكرير الأفكار ودلالاتها المتقدمة، وإن كان الدالّ متغيّراً موضعاً.

تعريفه بـ(أل):

إنّ تعريف المفعول في الصّحيفة السّجّاديّة بـ(أل) يأتي لأغراض منها:
- الدّلالة على إرادة الجنس وقصره:
من ذلك دُعاؤه ﷺ:

- (وَجَعَلَ لَنَا الْفَضِيلَةَ بِالْمَلَكَةِ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ...) (١).

فتعريف المفعول به (الفضيلة) في الجملة قد أراد به ﷺ معنى جنس الفضيلة وقصرها على بني آدم ﷺ بدليل قوله سبحانه: [وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ] (٢) ثمّ لا يخفى - وإن كان هذا في غير موضعه - ما لتعريف مدخول الجارّ (بالمملكة) على إرادة حقيقتها وجنسها، وكذلك الحال في معهوديّة الخلق: إذ إنّ عرّفه ﷺ بـ(أل) العهديّة المعروفة عنده، وعند غيره، والمراد به (الخلق) العالم أجمع.

تعريفه بالموصوليّة:

إنّ تعريف المفعول بالاسم الموصول ظاهرة بارزة في الصّحيفة السّجّاديّة، وقد جاء ذلك التّعريف لأغراض منها:
- الدّلالة على التّعظيم:

كما في دُعاؤه ﷺ:

١- الصّحيفة السّجّاديّة: ١٤.

٢- الإسراء: ٧٠.

- (وَلَا أَدْرُكُ مَا يَجِبُ عَلَيَّ لَهُمَا...) (١).
 - (اللَّهُمَّ إِنَّكَ كَلَّفْتَنِي مِنْ نَفْسِي مَا أَنْتَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي. وَقَدَّرْتَكَ عَلَيْهِ وَعَلَيَّ أَغْلَبُ مِنْ قُدْرَتِي فَأَعْطِنِي مِنْ نَفْسِي مَا يُرْضِيكَ عَنِّي...) (٢).
 فقد جعل ﷺ المفعول به في المثال الأول (ما) معرفاً بالاسم الموصول بتقرير صلته للدلالة على تعظيم حق الوالدين.
 كذلك المثال الثاني في المفعول الثاني (كلفتني، وأعطني) عرفه ﷺ بالموصول (ما) للدلالة على تعظيم التكليف، وتعظيم العطاء الذي يريده الله سبحانه ألا وهو الرضا الرباني.
 - الدلالة على إرادة الاختصار:

وذلك في دُعائه ﷺ:
 - (وَأَحْفَظُ مَا حَفِظَاهُ فِي صُغْرِي...) (٣).
 فقد اختصر ﷺ بجعل المفعول (ما) اسم موصول، ما يتذكره، وما لا يتذكره في صغره مما يعجز عن تعداده وإحصائه.
 - الدلالة على إرادة فرد غير معين من أفراد الحقيقة:
 وهذه الدلالة تكثر في تضاعيف الصحيفة السجادية، من ذلك دُعَاؤُهُ ﷺ:
 - (وَسَدَّدْنِي لِأَنْ أَعَارِضَ مَنْ غَشَّنِي بِالنُّصْحِ. وَأَجْزِي مَنْ هَجَرَنِي بِالْبِرِّ. وَأُثِيبُ مَنْ حَرَمَنِي بِالْبَذْلِ. وَأُكَافِي مَنْ قَطَعَنِي بِالصَّلَةِ. وَأُخَالِفَ مَنْ اغْتَابَنِي إِلَى حُسْنِ الذِّكْرِ...) (٤).

فمن الواضح أن استعماله ﷺ للاسم الموصول (من) في موضع مفعوليته قد دلَّ به على الإفادة لواحد غير معين مما يقع عليه الاسم الموصول بصلته، وعبرة أخرى يمكن أن يكون الموصول الاسمي ثمة كُلي المعنى، مطلق الدلالة في باب صلته.

١- المصدر نفسه: ٦٧.

٢- المصدر نفسه: ٦٠.

٣- المصدر نفسه: ٦٦.

٤- المصدر نفسه: ٥٢.

تعريفه بالإضافة:

وتعريف المفعول بالإضافة له تمثله الدلالي الظاهر في مستوياته الوظيفية الوضعية، كالاختصار في حضور المعنى وغيرها، ومن دلالاته أيضاً:

- الدلالة على تعظيم شأن المضاف:

كما في دُعائه ﷺ:

- (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَفْرِشْنِي مِهَادَ كَرَامَتِكَ. وَأُورِدْنِي مَشَارِعَ رَحْمَتِكَ. وَأَحْلِلْنِي بِحُبُوحَةِ جَنَّتِكَ...) (١).

- (وَأَرْزُقْنِي شَفَاعَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَا تَحْرِمْنِي صُحْبَتَهُ...) (٢).

فالمفاعيل (مهَاد كرامتك، مَشَارِع رحمتك، بحبوحه جنتك، شفاعه محمد) الثَّانِيَة في مجموع الجمل في المثالين مضافة إلى شيء عظيم (الله) سبحانه، واختصاصها به فَضْلاً عَنْ قَصْرهَا عَلَيْهِ تَعَالَى، وكذا (مُحَمَّد) «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» وفي هذا من الدلالة من طريق اكتساء المضاف التَّعْظِيم من التَّعْظِيم وعلو المنزلة ما لا يغيب عَنْ نَظَر، ثُمَّ إِنَّ كَثْرَةَ التَّضَايِفِ في المثال الأوَّل بالإضافة الثَّانِيَة، فيه دلالة على تربية الفائدة وإتمام الدلالة ما لا يخفى باعتبارية الزيادة في اللفظ تفيد الكثرة في المعنى الدلالي من خلال القصد طبعاً.

تنكير المفعول به:

إِنَّ اسْتِعْمَالَ المفعول بهِ اسْتِعْمَالاً شائعاً منكرًا في أي نص أدبي لا يخلو من دلالة، كيف والنص الأدبي من جنس الخطاب الدعائي. أي: كلام مع الخالق سبحانه! والمنشئ معصوم. وفي الصحيفة السَّجَّادِيَّة نجد تنكير المفعول بهِ يأخذ بعده الدلالي في الشُّيُوع للإشارة إلى دلالات، منها:

١- المصدر نفسه: ١٠٤.

٢- المصدر نفسه: ١٧٩.

- الدَّالَّةُ عَلَى إِرَادَةِ الْوَحْدَةِ:

كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (اللَّهُمَّ لَا تَدَعْ خُصْلَةً تُعَابُ مِنِّي إِلَّا أَصْلَحْتُهَا...) (١).

فالمفعول (خصلة) عَلَى فَعْلَةٍ مصدر مرة يراد به الدَّالَّةُ عَلَى العدد الواحد.

- الدَّالَّةُ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَشَيْوَعِهِ:

كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (فَإِنِّي لَا أَجْعَلُ لَكَ ضِدًّا وَلَا أَدْعُو مَعَكَ نِدًّا...) (٢).

- (لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا بِكَ...) (٣).

إِذْ جَعَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَفْعُولَ (ضِدًّا، نِدًّا، نَفْعًا)، وَمَعْطُوفَهُ (ضَرًّا) نَكْرَةً لِلدَّالَّةِ عَلَى إِثَارِ وَظِيفَتِهَا الدَّالَّةُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالشَّيْوَعِ. وَالسِّيَاقُ الْمَوْجِبُ لَذَلِكَ الْمَقْتَضِي لِإِطْلَاقِهِ وَشَيْوَعِهِ.

- الدَّالَّةُ عَلَى التَّعْظِيمِ:

وَيُمْكِنُ أَنْ نَلْمَحَهَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَفَرَجًا هَنِئًا...) (٤).

- (وَهَبْ لِي نُورًا أَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ...) (٥).

فَتَنْكِيرُ الْمَفْعُولِ الدَّالِّ (رَحْمَةً وَنُورًا) فِي الْجُمْلَتَيْنِ قَدْ دَلَّ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْعِظَمَةِ وَالتَّفْخِيمِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ وَصَفَهُمَا بِالدَّالَّةِ (رَحْمَةً عَظِيمَةً)، وَ(نُورًا عَظِيمًا). فَابْهَامُهُ لِلدَّالِّ بِتَنْكِيرِهِ أَدَّى إِلَى دَلَالَةِ تَعْظِيمِهِ وَتَفْخِيمِهِ.

- الدَّالَّةُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ:

كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١- المصدر نفسه: ٥١.

٢- المصدر نفسه: ٥٦.

٣- المصدر نفسه: ٥٨.

٤- المصدر نفسه: ٢٨.

٥- المصدر نفسه: ٦٢؛ وللمزيد من الأمثلة: ينظر: المصدر نفسه: ٢٢، ٥٦، ٧١.

- (أَسْقَيْنَا غَيْثًا مَغِيثًا مَرِيحًا مُمَرَّعًا عَرِيضًا وَاسِعًا غَزِيرًا...) ^(١).
فالمفعول به (غيثاً) نكرة دلّ به ﷺ بتنكيره على الكثرة والتّعظيم.
والصفات برهان علىّ في دلالاته ومصادق مراده ﷺ.
- الدّلالة على التّحقير والتّهوين:

وذلك في دُعائه ﷺ:
- (كَيْفَ يَسْأَلُ مُحْتَاجٌ مُحْتَاجًا...) ^(٢).
فتنكير المفعول به (محتاجاً) في الجملة يدلّ على التّحقير والتّهوين.
والسّياق التّعجبيّ دليل على ذلك وتمثّل لدلالاته. ويمكن أن تكون هذه
الدّلالة أيضاً في دُعائه ﷺ:
- (إِلَهِي إِلَيْكَ أَشْكُو نَفْسًا بِالسُّوءِ أَمَّارَةً...) ^(٣).

فقد نكر ﷺ المفعول به على الرّغم من قربها منه إذ المفروض أن يقول: نفسي.
مضافة إلى (ياء) المتكلم، ولكنّه عدل عن ذلك إرادة تحقير هذه النفس الأمّارة بالسّوء،
فهو لا يحبّها لأنّها كذلك، وعنوان الدّعاء شاهد على ذلك، إنّّه (مناجاة الشّاكين).
- الدّلالة على التّقليل والتّعظيم:

ويمكن أن تكون معلّمة في دُعائه ﷺ:
- (اللّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِهِ حَظًّا مِنْ عِبَادَتِكَ وَنَصِيبًا
مِنْ شُكْرِكَ...) ^(٤).

فقد نكر ﷺ المفعول به (حظاً)، ومعطوفه (نصيباً) للدّلالة على
قلّته، والسّياق شاهد حال بدلالة الاستعمال لحرف الجرّ (من) التّبعيضيّة أو
البيانيّة، ثمّ لا يخفى ما لهذا الشّأن القليل من العبادة أو الشّكر من تفخيم
وتعظيم في ذاته ﷺ وطيّات وجدانه.

١- المصدر نفسه: ٥٠.

٢- المصدر نفسه: ٣٧.

٣- المصدر نفسه: أ: ٢٣٣.

٤- المصدر نفسه: ٢٥.

الفصل الرابع

الفصل والوصل بين الجمل النَّصِّيَّة في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّة

مدخل:

إِذَا كُنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ فصول نقوم بدراسة الجملة تركيباً في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّة وحدها، وفي داخل هيكلها التَّنْظِيمِيِّ دَاخِلِيًّا وخارجيًّا، عمودِيًّا وأفقيًّا، في التَّقْدِيم، والذِّكْر والحذف، والتَّعْرِيف والتَّنْكِير في نظامها الخاص بدوالها الإِسْنَادِيَّة وغيرها فإنَّا - ههنا - سنقوم بدراسة الجمل - الجملة مع الجُمْلَة - (في بنية النَّصِّ بأكمله، من حيث هو كُلُّ، أجزاؤه الصَّغْرى هي الجمل المستقلة)^(١).

الفصل والوصل

احتل مبحث الفَصْل والوصل مكانة رفيعة في المباحث البلاغيَّة، وكان له شأنه عند البلغاء، آية ذلك قولهم حدًّا للبلاغة؛ هي: (معرفة الفَصْل والوصل)^(٢)، وأنَّ البليغ ما كان بصيراً بمقاطع الكلام ومواقع فصله ووصله، وأنَّ البلاغة: (إذا اعتزلتها المعرفة بمواقع الفَصْل والوصل كانت كالآليء بلا نظام)^(٣)، ذلك أنَّ العلم بمواقع الجمل، والوقوف على ما ينبغي أن يصنع فيها من العطف والاستئناف والتَّهْدِي إلى كَيْفِيَّة إيقاع حروف العطف في مواقعها أو تركها عند عدم الحاجة^(٤)، (وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فنُّ منها عظيم الخطر، صعبُ المسَلَك، دقيقُ المآخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علماً بكنهه؛ إلَّا من أُوتِيَ في فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورُزِقَ في إدراك أسرارهِ ذَوْقاً صحيحاً، ...) ^(٥).

١- خصائص الأسلوب في الشَّوقيات؛ محمد هادي الطَّرابلسي: ٥٠٩.

٢- البيان والتبيين: ٨٨/١.

٣- كتاب الصَّناعاتين: ٤٣٨.

٤- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٠، وجواهر البلاغة: ١٩٦.

٥- الإيضاح في علوم البلاغة: ١٤٧/١.

والحقُّ أنَّه ليس فيما تقدم من قول مبالغَةٌ لا داعي لها خلافاً لبعض المحدثين^(١)؛ إذ إنَّ مرجع القصر فيهما على البلاغة متأت من غموضه، (ودقّة مسلكه وأنّه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحدٌ إلّا كمل لسائر معاني البلاغة)^(٢) إذ تتوقف المعرفة بمواقع الجملتين أو الجمل وصلّاً وفضلاً على معرفة ما يجب لكلّ منهما، وذلك متوقّف على معرفة جميع أحكام المسند والمسند إليه، وعلاقات الكلّم بعضها مع بعض... فإذا توقفت إحدى الجملتين على غير هذا الباب توقف العلم بحال الجملتين معاً عليه بالضرورة؛ إذ إنَّ ما توقف عليه الجزء توقف عليه الكلُّ فحينئذٍ يصحّ قصر البلاغة عليه^(٣)...

إنَّ ربط أجزاء الكلام، وعقد الصّلة بين تلك الأجزاء في الفصل والوصل - ذلك أنَّ الفصل أحياناً ضربٌ من الجمع الخفي-، ووضع كلّ معنى في موضع علاقته بما قبله وما بعده، إنَّ هذا، حقّاً، أهمّ ما في نظم الكلام وتركيبه وترتيب أجزائه، لأنّه ترتيب للأفكار ونظم لأجزائها مثل نظم العقد يراعى فيه الانسجام والاتساق والتّعاقب والترابط، وهو يحتاج إلى ملكة مالكة وقدرة بارعة وذكاء لمّا^(٤).

وقد ذهب أغلب الباحثين^(٥) إلى أنَّ الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، وأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) أوّل من تكلم عن الفصل والوصل على حين أنَّ سوابق ذلك عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والفرّاء (ت ٢٠٧هـ) بالاصطلاح المعروف عند المتأخرين على تفاوت نسبي أمر معروف وثابت^(٦)، فضلاً عن اختلاف المنهج. ويُعدُّ عبد القاهر الجرجاني في مقدّمة مَنْ بحثوا الفصل والوصل

١- ينظر: علم المعاني؛ قصي سالم علوان: ١٥٠.

٢- دلائل الإعجاز: ١٧١.

٣- ينظر: عروس الافراح؛ السّبكي؛ (ضمن شروح التلخيص): ٣/٢-٣.

٤- ينظر: نحو المعاني؛ الجوّاري: ٩٤.

٥- ينظر: علم المعاني؛ (الجندي): ١٨٧، والبلاغة فنونها وأفنانها: ١/٣٠٠، وأساليب بلاغية؛

(مطلوب): ١٨٤-١٨٥.

٦- ينظر: أثر النّحة في البحث البلاغيّ: ٩٥-١٠٠، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٧٧-٢٨٦.

بحثاً مفصلاً في (دلائل الإعجاز)^(١) يقوم على التحليل والتعليل والتقسيم والتحديد وربطه باب العطف النحوي عندما ربط البلاغة بمعاني النحو وجعل النظم توحياً له ووضعه في موضع الندوة من الفن البلاغي^(٢). بعد أن اتخذ من عطف المفرد توطئة لفهم مطلبه. وعطف إلى تحديد موضعه بين الجمل إلى أن انتهى به علماً قائماً برأسه، قال: (واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول إنه فيه خفي غامض ودقيق صعب إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب، وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف: إن الكلام قد استؤنف وقُطِعَ عما قبله: لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك ولقد غفلوا غفلة شديدة)^(٣).

وبعد، فقد عرّف البلاغيون الوصل والفصل، قالوا: (الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه)^(٤)، ومعنى هذا - كما تقدّم - أن كلاً من الوصل والفصل يتعلّق بظاهرة العطف النحوي^(٥)، وعلى الرغم من أن النحويين درسوا الجملة الواقعة بدلاً، أو بياناً، أو توكيداً كما درسوا العطف للاستئناف وغير ذلك مما صار أصولاً هامة في البحث البلاغي لباب الفصل والوصل^(٦)؛ إلا أنها تكاد تقتصر على حكم المعطوف وكونه تابعاً للمعطوف عليه في الإعراب، وقلماً تتصدى لمعاني العطف المتعددة، وأداء تلك المعاني بحرف واحد هو (الواو)^(٧). وليس هذا الأمر قليلاً من الجهد النحوي الذي أثمر باب العطف ذلك أن العطف من الأمور المهمة التي تتضح فيها مكانة المعاني - معاني النحو

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٠.

٢- ينظر: أساليب بلاغية: ١٨٧، وعلم المعاني بين الأصول النحوي والموروث البلاغي؛ محمد حسين الصغير: ٩٢-٩٦.

٣- دلائل الإعجاز: ١٨٧.

٤- الإيضاح في علوم البلاغة: ١٤٧/١. وينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٠.

٥- ينظر: علم المعاني؛ (طبل): ١٦٠.

٦- ينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ١٣٤.

٧- ينظر: نحو المعاني؛ الجوّاري: ٩٢.

- في نظم الكلام وتركيبه، وفيه - العطف - تلتقي أحكام الإعراب بمعنى النظم وما يدلّ عليه^(١).

إنّ إدخال أدوات العطف في البحث البلاغيّ، قائم على مرجع استناد مهمّتها النحويّة، وهي مهمّة ذات شقين: مهمّة تتصل بالحركة الإعرابيّة من ناحية في وضوء نظرية العامل، ومهمّة تتصل بالنتائج الدلاليّة من ناحية أخرى، على أنّ الأخيرة منهما كانت معتمد البلاغيين في المستوى العميق من الدلالة؛ لرصد العلاقات بين الجمل وتراكيب الكلام واتساق أجزائه، أمّا معاينة العلامة الإعرابيّة فهي مهمّة سهلة سطحيّة من دون إهمالها إذ إنّها الصّورة الماديّة التي يتعامل معها في المستوى السطحيّ تفكيكاً وتركيباً^(٢). هنالك، إذن، مزيّة أخرى، وما هو أهمّ من هذا، (وهو أنّ الكلام العربيّ حينما يُصاغ ويأخذ موقعه في العبارات والجمل فإنّنا نخلص فيه إلى بيان حال من الأحوال، أو زيادة من الحقائق، وذلك مما لا يتأتى بالاستقلال في المعاني التي يُراد طرحها، وهذه المعاني على سبيل الذائقة أكثر مما هو علامة إعرابيّة، أو مسألة شكلية تتعلق بالمؤشرات الخارجيّة، وموقع الوصل ومقتضى الفصل هو الذي يحقق ذلك، فأنتى نتوصل إلى هذا الموقع وذلك المقتضى، ومتى يستعملان ليكسبا النصّ سلامة وعدوبة وذائقة لا نلتمسها من خلال النحو وتفصيلاته بل من خلال التّركيب الفنّي وتناسقه، فإنّ شئت رددته إلى معاني النحو، وإن شئت رددته إلى مدارج البلاغة، ولكنه بالبلاغة أوصل، وإلى معانيها أنسب...) ^(٣). ومن فهم ما تقدّم يمكن الإجابة على ما يقود إلى التّساؤل في الفصل والوصل لماذا خصّهما البلاغيّون بالعطف بـ(الواو)، حسب؟. ولماذا قصرُوا العطف بها بين الجمل في البحث دون المفردات؟.

١- المصدر نفسه: ٩٣.

٢- ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى: ٣٠٣.

٣- علم المعاني بين الأُصل النحوي والموروث البلاغي: ٩٤-٩٥.

لقد اتخذ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، والسكاكي (ت ٦٢٦هـ) الحديث عن العطف في المفردات كتوطئة وتمهيده لفهم مطلب - الفصل والوصل - وهذه التوطئة لا يمكن الفهم منها إلا ما كانت لأجله وليس الأمر فيها بيان وظيفة العطف ومعناه النحوي في كتب البلاغة كما فهم بعض الباحثين، وأخذة نقداً على تعريف القزويني المتقدم، باعتبار أن العطف عام يشمل المفرد والمركب من الكلام^(١). ومن هنا نجد دقة تعريف القزويني في قصر مبحث الفصل والوصل على الجمل خاصة.

أما لم العطف بـ(الواو) بين الجمل من دون غيرها من الأدوات العاطفة؟ فلأجل أن المعنى الوظيفي الذي تفيد (الواو) عام (مطلق الجمع) إذ إنها أم الباب أما الحروف الأخر كـ(الفاء، و، أو، ثم...)، فإنها تفرق عن (الواو) في أن لكل منها فوق ما لها من دلالة على الجمع معناها الوظيفي الخاص بها فـ(الفاء) تفيد الترتيب والتعقيب، و(ثم) تفيد الترتيب والتراخي، وهكذا بقية الحروف^(٢).

أما (الواو) فلا تدل إلا على مطلق الجمع بين المتعاطفين - الجملتين، الأمر الذي يجعلها مظنة اللبس، ومشكلاً ومدعاة للخطأ عند الفهم أو الاستعمال، ولا سيما إذا كان العطف بها بين الجمل التي يدق فيها مسلكها ويقوي احتمال لبسها، ومن ثم كانت عناية البلاغيين بها من دون غيرها من أدوات العطف في مبحث الفصل والوصل، وكان اقتصارهم على العطف بها بين الجمل^(٣). وهذا ما سنعتمده في دراسة الفصل والوصل في الصحيفة السجادية بعد بيان مواطن كل من الفصل والوصل ومصاديق واقعها في الصحيفة السجادية، ومن ثم دراسة اقتران الجملة الحالية بـ(الواو).

١- ينظر: اثر النحاة في البحث البلاغي: ١٠٠، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٨٦.

٢- ينظر: حروف المعاني؛ الزجاجي: ٥٦، و١٠٥، و١٠٦، ومغني اللبيب: ١١٧/١، ١٦١، وعطف النسق في العربية: ١٦، ونحو المعاني: ٩٦.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧١، وعلم المعاني؛ (طبل): ١٦١.

مَوَاضِعُ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ:

إنَّ علاقةَ الجُمْلَةِ مع الجُمْلَةِ ليست على وتيرة واحدة في جميع الأحوال فقد يكون بين الجملتين اشتراك تام في المعنى، فتقع الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ من الأولى كأنَّها هي أو جزء منها، فليس بينهما تغاير أو اختلاف؛ لأنَّ الثَّانِيَةَ ليست أجنبيَّةً عن الجُمْلَةِ الأولى، وَقَدْ يكون الأمر على عكس ذلك، فتقطع الصِّلة بين الجملتين وتتغايران تغايراً تاماً لا تمت إحداهما إلى الأخرى بأيِّ نسب أو رابطة من جهة المعنى، أو من حيث اللفظ.

وهناك حالة ثالثة تكون فيها الجمل وسطاً بين النوعين السابقين، وفيه لا تقع الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ من الأولى بمنزلة الجزء منها، ولا هي مشاركة لها في معناها، كما هو حال النوع الأوَّل وليست بعيدة عنها كلَّ البعد، لا رابطة بينهما، كحال النوع الثاني، وإنما يكون في هذا النوع تغايرٌ، ومع ذلك توجد، روابط وصلات ومعنى مشتركاً أو جامعاً كما هي التسمية في اصطلاح البلاغيين^(١).

وقد ذكر البلاغيون أنَّ حقَّ الجمل إذا ترادفت وتكرر بعضها في إثر بعض أن تربط بـ(الواو) لتكون على نسق واحد، منتظم؛ ولتوكيد العلاقة التَّجاوُريَّة، تماماً كما أنَّ الجُمْلَةَ إذا وقعت موقع الصِّلة عن الموصول والصِّفة عن الموصوف فلا بُدَّ لها من (ضمير) رابط يعود منها على صاحبه^(٢). ولكن قدَّ يعرض لها -الجملة- ما يوجب ترك (الواو) فيها، ويعوق إدخال الأداة الرابطة بينهما ويسمى هذا الأمر حينئذٍ فصلاً^(٣)، (ومفهوم الانفصال لا يعني انقطاع العلاقة الدلالية بين الجملتين -كما يوهم المصطلح- لكن يعني أن مستوى العمق يفصل بين الجملتين بوضع عنصر طارئٍ تتطلبه

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٣ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ١٥١، والبلاغة فنونها وأفنانها: ١/ ٣٠٨.

٢- ينظر: الطراز: ٢/ ٤٥.

٣- ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها: ١/ ٣١٢، وجواهر البلاغة: ٢٠٥-٢٠٦.

إحدى الجملتين...) ^(١)؛ لذلك يذهب بعض الباحثين إلى ترجيح القول (بترك العطف) بين الجمل، لا الفصل بينها لقوة الاتصال بين تلك الجمل وشدة ترابطها ^(٢). ويقع ذلك - أعني مواضع الفصل - في ثلاثة مواضع هي:

الأول: كمال الاتصال: وهو أن يكون بين التركيبين اتحاد تامّ وامتزاج معنويّ، حتّى كأنّهما أفرغاً في قالب واحد؛ لوجود علاقات خارجيّة وداخليّة تؤدي إلى ذلك التلاحم، ويندرج تحته صور متعددة ^(٣)، هي:

أ. أن تكون الجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ مؤكّدة للجُمْلَةِ الأولى، وهنا يلحظ أنّ علاقة التّوكيد أو البناء التّوكيديّ بين التّركيبين لا تنتج دلالة أفقيّة ممتدة على وفق السّياق وإنّما تنتج دلالة رأسيّة بمعنى أنّ دلالة الجُمْلَةِ الأولى لا تمتد أفقيّاً بالتّوكيد، بل تنمو رأسيّاً بالتّقرير ^(٤)، والتّوكيد كما هو معلوم يفيد تحقيق المعنى الَّذِي دلّ عَلَيْهِ لفظ سابق بلفظ جديد، والمقتضي لذلك دفع توهم التّجوز أوّلاً والغلط ثانياً، وهذا أمر قد قرّر في علم النّحو ^(٥).

وقد قرّر النّحويون أنّ التّوكيد قسمان:

توكيد لفظيّ ويكون بإعادة اللفظ بنفسه، نحو: (جاء جاء محمد). ويكون بالاسم والحرف أيضاً.

توكيد معنويّ، وهذا له ألفاظ مخصوصة، نحو كلّ، ونفس، وعين ^(٦)، نحو: جاء علي نفسه، ومنه قوله سبحانه: [فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ] ^(٧). والتّوكيد الَّذِي تحدّث عَنْهُ البلاغيّون قسمان كذلك، وذلك أنّ الجُمْلَةَ

١- البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٢.

٢- ينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ١٤٦/٢.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٨٧، ومفتاح العلوم: ١٢١، والطراز: ٤٧/٢، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٥١/١، وشروح التلخيص: ٢/٣ وما بعدها، والبلاغة والتطبيق: ١٥٥، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٢.

٤- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٢.

٥- ينظر: أوضح المسالك: ٢٠/٣ وما بعدها، وشرح قطر الندى: ٢٨٩ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٢٠٦/٢.

٦- ينظر: أوضح المسالك: ٢٠/٣، والتحفة السنية؛ محمد محيي الدين عبد الحميد: ١٢١.

٧- الحجر: ٣٠.

الثَّانِيَةِ قَدْ تَقَعُ مِنَ الْأَوَّلَى مَوْقِعَ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ مِنْ مَتْبُوعِهِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى^(١)،
 نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٢)، (فَإِنَّ هُدًى
 لِّلْمُتَّقِينَ) مَعْنَاهُ: أَنَّهُ فِي الْهَدَايَةِ بَالِغُ دَرَجَةٍ لَا يَدْرِكُ كُنْهَهَا، حَتَّى كَأَنَّهُ هَدَايَةُ
 مُحَضَّةٌ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ... الْكِتَابُ الْكَامِلُ،
 وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهَدَايَةِ؛ لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاءِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَاوَتُ فِي
 دَرَجَةِ الْكَمَالِ^(٣) فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: [هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ] إِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: [ذَلِكَ
 الْكِتَابُ] فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (ذَلِكَ الْكِتَابُ، ذَلِكَ الْكِتَابُ)^(٤)، وَاللَّهُ الْعَالِمُ.
 وَقَدْ تَنْزِلُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْأَوَّلَى مَنْزِلَةَ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ مِنْ مَتْبُوعِهِ
 مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَعْنَى لِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ^(٥)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ
 لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٦). فَإِنَّ وَزَانَ (لَا رَيْبَ فِيهِ) فِي الْآيَةِ وَزَانَ (نَفْسُهُ) فِي قَوْلِنَا: جَاءَ
 مُحَمَّدٌ نَفْسَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: [قُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ
 كَرِيمٌ] ^(٧) فَأَنَّ قَوْلَهُنَّ إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ هُوَ تَوْكِيدٌ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلُهَا:
 (مَا هَذَا بَشَرًا) فَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ، تَنْتِجُ الْجُمْلَةَ الْأَوَّلَى فِي الْمُسْتَوَى الدَّلَالِيِّ الْعَمِيقِ
 ذَلِكَ أَنَّ النَّفْيَ لِلْبَشَرِيَّةِ يَثْبِتُ الْمَلَائِكَةَ وَالسِّيَاقُ سِيَاقُ تَعْظِيمٍ وَمَدْحٍ^(٨).

وَبِذَلِكَ يَتَضَحُّ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّوعَيْنِ: أَنَّ النَّوعَ الْأَوَّلَ فِيهِ اتِّحَادٌ
 فِي الْمَعْنَى بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ، أَمَّا النَّوعُ الثَّانِي: فَإِنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا فِي الْمَعْنَى بَيْنَ
 الْجُمْلَتَيْنِ؛ إِذْ إِنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَّةَ فِيهَا زِيَادَةُ تَقْرِيرٍ عَمَّا جَاءَ فِي الْأَوَّلَى^(٩).
 وَمِنْ مَظَاهِرِ كَمَالِ الْاِتِّصَالِ: أَنَّ تَقَعُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلَى،

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٥٢.

٢- البقرة: ٢.

٣- الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٥٢.

٤- ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها: ١/٣١١.

٥- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٥١.

٦- البقرة: ٢.

٧- يوسف: ٣١.

٨- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٣.

٩- ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها: ١/٣١١.

والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة دلالية، ككونه مطلوباً في نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً، أو لطيفاً^(١)، والملاحظ هنا أنّ حركة المعنى كسابققتها - في علاقة التوكيد - راسية، ولكن هنا نوع من المخالفة في الناتج الدلالي الكلي حيث تقوم الجملة الثانية بإلغاء الأولى لتحل محلها في التنبيه والأهمية. في المستوى الدلالي العميق^(٢)؛ ذلك لأنّ البديل هو المقصود^(٣) بالحكم.

وقد قسّم النحويون البديل على أقسام، فمنها بدل المطابق: يدل كل من كل^(٤)، وهذا لا يعتني به البلاغيون، وإنّما بقسمين هما: بدل بعض من كل، وبدل الاشتمال^(٥)، والأول يكون جزءاً من المبدل منه داخلاً في مفهومه، ولا يمكن تصويره من دونه^(٦)، نحو: قرأت القرآن ثلثه. أمّا بدل الاشتمال فهو ما كان المبدل منه غير داخل في مفهومه^(٧)، نحو: سرني زين العابدين عبادته. وعلاقة الجملتين عند البلاغيين الواقعة الثانية منهما بدلاً من الأولى على قسمين أيضاً: (أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه. كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ_ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾^(٨) فإنه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين؛ وقوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ أوفى بتأديته مما قبله؛ لدلالته عليها بالتفصيل، من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين، والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعملون...

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ١٥٢.

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٤.

٣- ينظر: شرح ابن النّاطم: ٥٥٣ وما بعدها.

٤- شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٩-٢٥٠.

٥- ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها: ١/ ٣١٤.

٦- ينظر: شرح ابن النّاطم: ٥٥٣ وما بعدها.

٧- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٩-٢٥٠.

٨- الشعراء: ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤.

وثانيهما: أَنَّ تَنْزِلَ الثَّانِيَةِ مِنَ الْأُولَى مَنْزِلَةٌ بِدَلِّ الْإِشْتِمَالِ مِنْ مُتَنَوِّعَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^(١) فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ حَمْلَ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْلِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: [اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ] أَوْ فِي تَأْدِيَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: لَا تَخْسِرُونَ مَعَهُمْ شَيْئًا مِنْ دُنْيَاكُمْ، وَتَرْبِحُونَ صَحَّةَ دِينِكُمْ، فَيَنْتَظِمُ لَكُمْ خَيْرُ الدُّنْيَا، وَخَيْرُ الْآخِرَةِ^(٢). ج. وَمِنْهُ أَيْضًا أَنَّ تَقَعَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بَيَانًا لِلأُولَى، بِمَعْنَى أَنَّ تَنْزِلَ مَنْزِلَةِ عَطْفِ الْبَيَانِ مِنْ مُتَنَوِّعَةٍ لِإِفَادَةِ الْإِيضَاحِ وَالْكَشْفِ عَنْ مَجْهُولٍ أَوْ مَبْهُمٍ، وَالِدَّاعِي لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي الْأُولَى نَوْعٌ مِنْ خَفَاءٍ يَقْتَضِي الْمَقَامَ إِزَالَتِهِ^(٣) وَحَرَكَةَ الْمَعْنَى هُنَا أَيْضًا رَأْسِيَّةً^(٤)؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ مِنَ الْجُمْلَةِ تَقْدُمُ الْإِظْهَارَ عَنِ الْإِخْفَاءِ، وَمَثَّلُوا لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبُلَى﴾^(٥)، فَصَلَّ جُمْلَةً (قَالَ) عَمَّا قَبْلُهَا؛ لِكُونِهَا تَفْسِيرًا لَهُ وَتَبِينًا^(٦).

الموضع الثاني: كمال الانقطاع: وهو أن يكون بين الجملتين تباين تام، وانقطاع كامل^(٧) ويُلاحظ هنا أنَّ حَرَكَةَ الدَّلَالَةِ الْمَعْنَوِيَّةَ تَتَحَوَّلُ مِنْ طَبِيعَتِهَا الرَّأْسِيَّةِ إِلَى أَفْقِيَّةٍ امْتِدَادِيَّةٍ^(٨). وَهَذَا التَّبَايُنُ وَالتَّبَاعُدُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ يُمْكِنُ رَصْدُهُ بِصُورَتَيْنِ:

أ. أَنْ تَخْتَلِفَ الْجُمْلَتَانِ خَبْرًا وَإِنْشَاءً، وَلَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى حَسَبِ^(٩). بِمَعْنَى أَنَّ تَكُونَ هُنَاكَ مُخَالَفَةً فِي الْأُسْلُوبِيَّةِ التَّرَكِيبِيَّةِ بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ

١- يس: ٢١: ٢٠.

٢- الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٢/١ - ١٥٣.

٣- المصدر نفسه: ١٥٢/١ - ١٥٣.

٤- البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٣.

٥- طه: ١٢٠.

٦- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٣-١٥٤، وشروح التلخيص: ٤٧/٣. وما بعدها.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٠/١، والبلاغة الواضحة: ٢٣٠.

٨- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٤.

٩- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٠/١.

خبرية والأخرى إنشائية. على المستويين السطحي والعميق على حد سواء أو في المعنى حسب بحيث تكون خبرية في الصورة اللفظية السطحية، إنشائية في مستوى الدلالة العميق^(١)، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٢)، فقد فصلت جملة: (اهدنا الصراط المستقيم) ولم تعطف على الجملة التي قبلها لاختلافها خبراً وإنشاءً؛ إذ الأسلوب في الجملة الأولى خبري، أما في الثانية فهو إنشائي^(٣) في اللفظ والمعنى ومنه قول الشاعر:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ: ارْزُقُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

أما كون المخالفة معنى لا لفظاً، فنحو قولنا: مات فلان رحمه الله^(٤)، فالظاهر من الجملة الثانية أنها خبرية ولكنها في معنى إنشاء الدعاء له فهي جملة إنشائية في المستوى الدلالي العميق فلاختلاف الجملتين ترك العطف بينهما.

أما الصورة الأخرى فقد رصدها البلاغيون في علاقة التناظر الدلالي بين الجملتين، وذلك بالأ تـكون بينهما مناسبة جامعة في المعنى، ولا ارتباط، بل كلُّ منهما مستقل بنفسه^(٥)، نحو قولك: (سافر محمد)، (يكتب علي)، فإنه لا مناسبة جامعة تربط بين سفر محمد، وكتابة علي. فالمانع من العطف هنا أمر (ذاتي) لا يمكن دفعه أصلاً وهو التباين بين الجملتين والفصل لا يـوهم خلاف المقصود لهذا وجب الفصل وترك العطف؛ لأنَّ العطف يكون للربط، ولا رابط بين الجملتين لـكمال الانقطاع^(٦).

١- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٤.

٢- البقرة: ٥-٦.

٣- ينظر: علم المعاني؛ (طبل): ١٦٣.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٥٠.

٥- ينظر: جواهر البلاغة: ٢٠٨، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٥.

٦- ينظر: جواهر البلاغة: ٢٠٨، وعلم المعاني؛ (طبل): ١٦٤.

الموضع الثالث: شبه كمال الاتصال وهو أن تكون الجملة الثانية قوية الارتباط بالأولى لكونها متضمنة جواباً عن سؤال يفهم من الجملة الأولى، فتنزل منزلته وتفصل عنه كما يفصل الجواب عن السؤال^(١). وهذا الفاصل الصياغي العميق هو الذي استوجب الشكل الخارجي السطحي في إطار الفصل؛ لأن اللغة تقضي بانفصال السؤال عن الجواب^(٢). نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾^(٣)، فجملة: (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ) إنما جاءت جواباً عن سؤال يفهم من بنية الجملة الأولى في مستواها العميق: وما أبريء نفسي كأنه قيل: وهل النفس أمارة بالسوء؟ ولماذا لا تبريء نفسك؟. لذلك ترك العطف بينهما لأنهما مرتبطتان في المعنى متصلتان في الدلالة ولا يصار إلى ذلك إلا لاعتبارات وأغراض بلاغية، أفصح عنها القزويني (ت ٧٣٩هـ)، وهو ينقل قول السكاكي (ت ٦٢٦هـ) قال: (وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغناؤه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك)^(٤)، ويسمى ذلك الفاصل أيضاً: (الاستئناف البياني)^(٥). وقد أضاف البلاغيون المتأخرون موضعين آخرين للفصل على المواضع الثلاثة المارة الذكر، يسمون الأول: (شبه كمال الانقطاع)، والثاني (التوسط بين الكمالين)، أي: التوسط بين (كمال الاتصال)، و(كمال

الانقطاع)^(٦) ومثلوا للأول من الموضعين بقول الشاعر^(٧):

وَتَظُنُّ سَلَمِي أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٥/١، وعلم المعاني: (بسيوني) ١٦٠/٢.

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٨.

٣- يوسف: ٥٣.

٤- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٥/١، ودلائل الإعجاز: ١٨٤-١٨٥.

٥- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٨٤-١٨٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٥/١ وما بعدها.

٦- ينظر: المصدر نفسه: ١٥٥/١، وعلم المعاني: قصي سالم علوان: ١٥٨.

٧- البيت في شروح التلخيص: ٧/٣.

وهنا طرأ على هذه المجموعة التركيبية نوع من التداخل الدلالي الذي استوجب الفصل، فتعدّد الجمل، مع وجود العلاقة الجامعة بينهما يستلزم عطف الثالثة (أراها) على الجملتين السابقتين دون الأخرى، ولكن ترك العطف (الوصل) إلى الفصل منعاً ودفعاً لإرادة غير المقصود بسبب التداخل الدلالي^(١).

وأما الثاني فمثّلوا له بقوله وتعالى: [وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَوْنَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ]^(٢). فجملة (الله يستهزئ بهم) لا يصحّ عطفها على جملة (إنّا معكم) لاقتضائه أنّه من قول المنافقين، وهذا خلاف المقصد الدلالي للآية الكريمة، ولا على جملة (قالوا) لئلا يتوهم مشاركته له في التقييد بالظرف، وأنّ استهزاء الله بهم مقيد بحال خلوهم إلى شياطينهم، والواقع أنّ الاستهزاء بالمنافقين من الله غير مقيد بحال من الأحوال لذلك وجب الفصل^(٣).

وقد ردّ قسم من الباحثين المحدثين هذين النوعين إلى النوع الثالث من المواضع المذكورة بدليل أنهما من الاستئناف أو شبه كمال الاتصال^(٤).
تلكم هي مواضع الفصل بين الجمل وترك العطف فيها. وإذا كان ذلك هو الأصل في الفصل بين الجمل والوصل عارض عليه، فلا بدّ فيه - الوصل - من مواضع يحسن وقوعه فيها - أي: وقوع العطف - لا يحسن فيها غيره.

مواضع الوصل:

وقد ذكر البلاغيون أنّ للوصل ثلاثة مواضع يحسن فيها وتشدد الحاجة الدلالية إليها وهي:

أولاً: أن تتفق الجملتان في الخبرية، أو تتفقان في الإنشائية، لفظاً ومعنى أو معنى حسب، ولم يكن هناك سبب يقتضي الفصل بينهما، وكانت بينهما

١ - ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣١٨-٣١٩.

٢ - البقرة: ١٤-١٥.

٣ - ينظر: جواهر البلاغة: ٢١١، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٣٠٩-٣٨٠.

٤ - ينظر: البلاغة الواضحة: ٢٣٠، وعلم المعاني؛ قصي سالم علوان: ١٥٨.

مناسبة تامّة، أو علاقة جامعة^(١)، فنحو الخبريتين قوله جلت قدرته: [إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ] ^(٢)، فقد وصلت الجملتين لاتفاقهما في خبريّة مع وجود العلاقة الجامعة التي تسوغ العطف وهي علاقة التّضاد^(٣). ومثال الإنشائيتين قوله سبحانه: ﴿فَادْعُ ۖ وَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتَ﴾ ^(٤)، فقد وصل بين جملة (ادع)، و(استفهم) لاتحادهما في الأسلوب مع وجود الجهة الجامعة، والاختلاف في صيغة الأمر المعنوية إمّا مثال اتفاقهما معنّى لا لفظاً^(٥)، فقوله تعالى: [وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ، وَالْمَسَاكِينِ، وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا] ^(٦)، فجملة (لا تعبدون إلا الله) جملة خبريّة لفظاً لكنها إنشائيّة معنّى، بمعنى: (لا تعبدوا إلا الله)؛ لذلك عطف عليها قوله سبحانه: [وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا] ذلك أنّ تقديره: أحسنوا. فكلتا الجملتين إنشائيتان^(٧) ومما اتفقت فيه الجملتان في الخبريّة معنّى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ^(٨)، فجملة: (وأشهدوا...) إنشائيّة لفظاً خبريّة معنّى، إذ المراد إنّي أشهد الله وأشهدكم، لذلك وصل بينهما مع وجود الجامع لأنّهما خبريتان معنّى^(٩)، والدّاعي لذكر الجُملة الثّانية إنشائيّة دون الأولى لغرض التّحاشي عن مساواة شهادتهم بشهادة الله تعالى^(١٠).

ثانياً: من مواضع الوصل أن تتباين الجملتان في الخبرية والإنشائيّة، فيكون بينهما كمال انقطاع كما هو في الفصل، ولكن يمتنع الفصل بينهما لأنّه

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ١٥٩، وشروح التخليص: ٣.

٢- الانفطار: ١٣- ١٤.

٣- ينظر: علم المعاني؛ (طبل): ١٦٨.

٤- الشورى: ١٥.

٥- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٩/.

٦- البقرة: ٧٣.

٧- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ١٦٠، والبلاغة العربية فنونها وأفنانها: ١/ ٣٢٥.

٨- هود: ٥٤.

٩- ينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ١٧٢/٢.

١٠- ينظر: جواهر البلاغة: ٢٠٠.

يُوهَم خلاف المراد^(١)، وغالباً ما يكون ذلك موظفاً في (حوار) بين طرفين^(٢)، ونحو ذلك قولك لصديق لك: هل شفي والدك؟. فنجيب: لا، ولطف الله به، فالجملة الأولى (لا) خبرية من حيث السياق لفظاً ومعنى، ولكن جملة: (لطف الله به) خبرية لفظاً، إنشائية في المعنى لأنها بمعنى الدعاء له^(٣) والفصل هنا واجب؛ لكمال الانقطاع، ولكنه يدخل الجملة الثانية في سياق النفي فبدلاً من أن تنتج الدعاء للمخاطب، يكون معناها الدعاء عليه، وهذا خلاف المقصود^(٤)؛ لذلك وجب الوصل.

ثالثاً: إذا كان للجملة الأولى محلّ من الإعراب، وقُصِدَ تشرك الثانية في الحكم الإعرابي، فإنه يتعيّن في هذه الحالة عطف الثانية على الأولى^(٥)، وَقَدْ تكون الأولى في محلّ رفع، أو في محلّ نصب أو خفض أو جزم، فكلّ حالة إعرابية تقتضي وظيفتها النحويّة، فالرفع يستدعي (الخبريّة)، مثلاً، والنصب يستدعي (الحاليّة) مثلاً، والجرّ يستدعي الإضافة مثلاً، والوصل هنا يعقد مشاركة بين الجملتين مع الحالة الإعرابية والوظيفة الدلاليّة^(٦) ويلاحظ هنا أن التّركيب يستحضر بنية العمق الإفراديّة، فكما يكون لها محلّ من الإعراب كالفاعليّة وغيرها، فكذلك الجمل في عطفها تشترك معها في هذه الوظيفة^(٧)، بشرط الجهة الجامعة والعلاقة المناسبة، وعدم وجود العائق الدلاليّ الذي يمنع العطف^(٨)، ومثلوا له بنحو: هو

١- ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٠، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ١٧٢/٢.

٢- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣٢٠.

٣- ينظر: علم المعاني؛ (بسيوني): ١٧٢/٢، والبلاغة العربية؛ أحمد مطلوب: ١٣٩.

٤- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣٢١.

٥- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧١ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٤٨/١، وعلم المعاني؛ (عتيق): ١٨٢.

٦- ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى: ٣٢٢.

٧- ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٢.

٨- ينظر: مفتاح العلوم: ١٢١، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٦١/١ وبعدها، والبلاغة العربية قراءة أخرى: ٣٢٢.

يعطي ويمنع، ويضع ويرفع^(١)، فهذه الجمل لها محلّ من الإعراب، وهو كونها خبراً للمبتدأ (هو)، والجامع الدلاليّ مع عدم العائق موجود؛ لذلك حسن الوصل بين هذه الجمل. ومنه قوله تعالى: [وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ] ^(٢).

ومما ذكره البلاغيون أيضاً من محاسن الوصل أن تتناسب الجملتان في الاسميّة والفعليّة، وكذلك في الماضي، والمضارعة، وفي الأمر والنهي، وبعد، في الإطلاق والتقييد^(٣).

وفي الصحيفة السّجّاديّة، نجد أبعاد الفصل والوصل بين الجمل ماثلة حاضرة في كلّ صفحة من صفحاتها، فما فتح القارئ هذا السّفر الجليل، أو كشف عن محتواه إلّا وجد نوره الدلاليّ يشع على جميع مديات الفصل والوصل، وكأنّه قد جاء بقلب جمليّ تُعرب فاعليّة النصّ فيه عن أصالة الفكر في ترابط أجزاء الكلام، وامتزاج بعضها ببعض، حتّى كأنّ كلّ نصّ فيها عبارة عن كلمة تتشقق منها مصاديق للفصل أو الوصل في ضوء ما قاله البلاغيون أو مصاديق على غير ما تقدم.

مصاديق الوصل في الصحيفة السّجّاديّة:

ومن مصاديق الوصل في الصحيفة السّجّاديّة كون الجملتين أو الجمل متفقة في الخبرية لفظاً ومعنى كما في قوله عليه السلام:

– (إِنَّ الْعَفْوَ عَنِ الذَّنْبِ الْعَظِيمِ لَا يَتَعَاظَمُكَ. وَإِنَّ التَّجَاوُزَ عَنِ الْإِثْمِ الْجَلِيلِ لَا يَسْتَضْعِبُكَ. وَإِنَّ احْتِمَالَ الْجَنَائِيَّاتِ الْفَاحِشَةِ لَا يَتَكَادُكَ. وَإِنَّ أَحَبَّ عِبَادِكَ إِلَيْكَ مَنْ تَرَكَ الْأَسْتِكْبَارَ عَلَيْكَ. وَجَانَبَ الْإِصْرَارَ. وَلَزِمَ الْأَسْتِغْفَارَ...) ^(٤).

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٧٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٤٨.

٢- البقرة: ٢٤٥.

٣- ينظر: علم المعاني؛ قسي سالم علوان: ١٦٣، وعلم المعاني؛ (بسيوني): ٢/١٧٥، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: ٢٩٣.

٤- الصحيفة السّجّاديّة: ٣٥.

- (إِنَّ الْغَنِيَّ مَنْ أَغْنَيْتَ، وَإِنَّ السَّالِمَ مَنْ وَقَيْتَ...) (١).
 - (إِلَهِي أَذْهَلْنِي عَنْ إِقَامَةِ شُكْرِكَ تَتَابَعُ طَوْلِكَ، وَأَعْجَزْنِي عَنْ إِحْصَاءِ ثَنَائِكَ فَيُضْ فَضْلِكَ، وَشَغَلْنِي عَنْ ذِكْرِ مَحَامِدِكَ تَرَادُفُ عَوَائِدِكَ، وَأَعْيَانِي عَنْ نَشْرِ عَوَارِفِكَ تَوَالِي أَيَادِيكَ...) (٢).

- (إِلَهِي قَصُرَتِ الْأَلْسُنُ عَنْ بُلُوغِ ثَنَائِكَ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِكَ، وَعَجَزَتِ الْعُقُولُ عَنْ إدْرَاكِ كُنْهَجَمَالِكَ، وَأَنْحَسَرَتِ الْأَبْصَارُ دُونَ النَّظَرِ إِلَى سُبْحَاتِ وَجْهِكَ وَلَمْ تَجْعَلْ لِلْخَلْقِ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَتِكَ إِلَّا بِالْعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَتِكَ...) (٣).
 في المثال الأول وصل ﷺ بين أربع جمل متتالية بـ (الواو)؛ وذلك لاتفاقها دلاليًا في الخبرية مع عدم وجود مانع من العطف، إذ إِنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْجُمَلِ الْأَرْبَعِ تَتْبَايِنُ مَعْنَوِيًّا مَعَ الْأُخْرَى.

ولا يخفى أيضاً أن الوصل هنا قد أظهر أروع محاسن العطف بين الجمل الأربع ففي الجملتين (إِنَّ الْعَفْوَ عَنِ الذَّنْبِ الْعَظِيمِ لَا يَتَعَاضَمُكَ، وَإِنَّ التَّجَاوُزَ عَنِ الْإِثْمِ الْجَلِيلِ لَا يَسْتَصْعِبُكَ) نجد أن المسند إليه (العفو عن الذنب العظيم) في الجُمْلَةِ الْأُولَى، و (التَّجَاوُزَ عَنِ الْإِثْمِ الْجَلِيلِ) فِي الثَّانِيَةِ مُتَسَاوِقٌ فِي الدَّلَالَةِ وَالتَّرْكِيْبِ الطَّوِيلِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا مُصَدَّرٌ مَعْرَفٌ بِـ (أَلْ)، مُتَعَدٍّ بِحَرْفِ جَرٍّ، وَالْمَجْرُورُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَوْصُوفٌ بِصِفَةِ جَلِيلَةٍ زِيَادَةً عَلَى تَعْرِيفِهَا، كَذَلِكَ التَّنَاسُبُ فِي الْمُسْنَدِ فِي كُلِّ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ (لَا يَتَعَاضَمُكَ) فِي الْأُولَى، وَ (لَا يَسْتَصْعِبُكَ)، فَقَدْ جَاءَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ بِـ (لَا) مَعَ الْمَفْعُولِ بِهِ (كَافٍ) الْخَطَابِ الْعَائِدِ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ سُبْحَانَهُ.

ففي كُلِّ ذَلِكَ أَيْضاً نَجِدُ التَّنَاسُغَ الْمَوْسِيقِيَّ فِي الْجُمْلَتَيْنِ تَنَاسُغاً جَمِلاً رَائِعاً فِي إِيقَاعِهِ مَنْسَجِماً فِي وَحْدَاتِهِ الصَّوْتِيَّةِ حَتَّى كَأَنَّهُ بَيْتٌ مِنَ الشُّعْرِ اتَّفَقَ

١- المصدر نفسه: ٩٥.

٢- المصدر نفسه: ٢٤٠.

٣- المصدر نفسه: ٢٥١. وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٨٧، ١٠، ٢٣، ٧٠، ٢٠، ١٦، ١٣، ١٢.

١٥٥، ١٠٥، ٤، أ: ٢٤٠، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٤٩.

مصرعاه وتساوت تفعيلاته، وما الأمر ذلك إلا بفضل حسن تخير العطف بـ (الواو)، والوصل بين الجمل.

ثُمَّ إِنَّ الْوَصْلَ هَذَا قَدْ أَعْرَبَ عَنْ مَظَاهِرِ الْعِظَمَةِ وَالْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ فِي نَفْسِ الدَّاعِي عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لَا يَخْفَى لِفَاعِلِيَّةِ الْوَصْلِ الدَّلَالِيِّ بَيْنَ الْجَمْلِ فِي سِيَاقِهَا الْخَاصِّ.

وكذا الأمثلة: الثاني والثالث والرابع، فما لوحظ في المثال الأول يمكن أن يُلْتَفِتُ إِلَيْهِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْآخِرَةِ، مِنْ حَيْثُ وَصَفَ الْأَبْنِيَّةَ وَالنَّظْمَ وَالِدَّلَالَهَ. وَمِنْ مَظَاهِرِ الْوَصْلِ أَيْضاً فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ كَوْنُ الْجَمْلَتَيْنِ أَوْ الْجَمْلَ مُتَّفَقَةً فِي الْإِنْشَائِيَّةِ لِفَظاً وَمَعْنَى، وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ مِنْ أَعْلَى مَظَاهِرِ الْوَصْلِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّ الصَّحِيفَةَ السَّجَّادِيَّةَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَدْعِيَةِ، تَتَجَلَّى فِيهَا الْأَسَالِيبُ طَلِبِيَّةُ الْإِنْشَائِيَّةِ تَجَلَّى الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ، وَمِنْ ذَلِكَ دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ):
 - (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَبَلِّغْ بِإِيْمَانِي أَكْمَلَ الْإِيْمَانِ. وَاجْعَلْ يَقِيْنِي أَفْضَلَ الْيَقِيْنِ. وَأَنْتَهِي بِنِيَّتِي إِلَى أَحْسَنِ النِّيَّاتِ. وَبِعَمَلِي إِلَى أَحْسَنِ الْأَعْمَالِ. اللَّهُمَّ وَفِّرْ بِلُطْفِكَ نِيَّتِي. وَصَحِّحْ بِمَا عِنْدَكَ يَقِيْنِي. وَأَسْتَصْلِحْ بِقُدْرَتِكَ مَا فَسَدَ مِنِّي. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَاكْفِي مَا يَشْغُلُنِي الْاهْتِمَامُ بِهِ. وَأَسْتَغْمِلُنِي بِمَا تَسْأَلُنِي غَدًا عَنْهُ. وَأَسْتَغْفِرْ أَيَّامِي فِيمَا خَلَفْتَنِي لَهُ. وَاعْغِنِي. وَأَوْسِعْ عَلَيَّ فِي رِزْقِكَ. وَلَا تَفْتِنِّي بِالنَّظَرِ. وَاعْزِنِي. وَلَا تَبْتَلِنِي بِالْكِبَرِ. وَاعْبُدْنِي لَكَ. وَلَا تُفْسِدْ عِبَادَتِي بِالْعُجْبِ. وَاجْعَلْ لِي لِلنَّاسِ عَلَى يَدِي الْخَيْرَ. وَلَا تَمَحِّقْهُ بِالْمَنِّ. وَهَبْ لِي مَعَآلِيَ الْأَخْلَاقِ. وَاعْصِمْنِي مِنَ الْفَخْرِ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَلَا تَرْفَعْنِي فِي النَّاسِ دَرَجَةً إِلَّا أَحْطَطْتَنِي عِنْدَ نَفْسِي مِثْلَهَا. وَلَا تُحْدِثْ لِي عِزًّا ظَاهِرًا إِلَّا أَحْدَثْتَ لِي ذِلَّةً بَاطِنَةً عِنْدَ نَفْسِي

بِقَدَرِهَا...)(^(١).

ففي هذا النَّصِّ الكريم مجموعة من الجمل الطَّلِبِيَّةِ الأُمْرِيَّةِ جاءت بصيغ متنوعة منها صيغة الأَمْر (افعل) الدُّعَائِي، ومنها صيغ الفعل المضارع مع (لا) النَّاهِيَّة، عَلَى وجه التَّضَرُّع والخُضُوع، وهي جمل تتفق جميعها في الإنشائيَّة فعلاً؛ من أجل ذلك عطفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إحداها عَلَى الأُخْرَى، ووصل بينها لاشتراكها في المعنى الطلبي الإنشائي، أي: ايجاد نسبة الجُمْلَةِ في الواقع الخارجي مع وجود مسوغ العطف، وعدم المانع من الوصل، وهو الاختلاف الدَّلَالِي في كُلِّ جملة من الجمل؛ إِذْ إِنَّ كُلَّ جملة منها لها دلالتها الأُمْرِيَّة الدُّعَائِيَّة التي تمثل مطلوباً معيناً يتباين عن التَّالِي له... وهكذا.

وحسن الوَصْل فيها ظاهر في تناسب قيودها، ومجموع متعلقاتها، فَضْلاً عَنْ صيغِ أبنيتها، وهو من الظهور ما لا يخفى.

ومن مصاديق الوَصْل أيضاً في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ عَلَى ما قرَّره البلاغيون كون الجُمْلَةِ الأولى لها محلٌّ من الإعراب، وقصد تنزيل الثَّانِيَةِ في حكمها الإعرابي^(٢)، كما في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (اللَّهُمَّ وَإِنَّكَ مِنَ الضَّعِيفِ خَلَقْتَنَا. وَعَلَى الْوَهْنِ بَنَيْتَنَا. وَمِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ابْتَدَأْتَنَا...)(^(٣).

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَنْزَلْتَهُ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُجَمَّلاً. وَأَلْهَمْتَهُ عِلْمَ عَجَائِبِهِ مُكَمَّلاً. وَوَرَّثْتَنَا عِلْمَهُ مُفَسَّراً. وَفَضَّلْتَنَا عَلَى مَنْ جَهِلَ عِلْمَهُ. وَقَوَّيْتَنَا عَلَيْهِ لِتَرْفَعَنَا فَوْقَ مَنْ لَمْ يَطِقْ حَمْلَهُ...)(^(٤).

١- المصدر نفسه: ٥٠-٥١؛ وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ١٥، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٣٢،

٣٦، ٣٩، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧.

٢- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٠/١٤٨.

٣- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٣٠.

٤- المصدر نفسه: ١٠٦.

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ خَلَقْتَنِي سَوِيًّا. وَرَبَّيْتَنِي صَغِيرًا. وَرَزَقْتَنِي مَكْفِيًّا...) (١).
 - (اللَّهُمَّ هَذَا يَوْمٌ عَرَفَةٌ. يَوْمٌ شَرَّفْتَهُ وَكَرَّمْتَهُ وَعَظَّمْتَهُ وَنَشَرْتَ فِيهِ رَحْمَتَكَ وَمَنْنْتَ فِيهِ بَعْفُوكَ...) (٢).
 - (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَصُولُ بَكَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ. وَأَسْأَلُكَ عِنْدَ الْحَاجَةِ. وَأَتَضَرَّعُ إِلَيْكَ عِنْدَ الْمَسْكَنَةِ...) (٣).

ففي الأمثلة: الأول والثاني والثالث، مجموعة من الجمل معطوفة بعضها على بعض، موصولة بـ(الواو) وسرّ ذلك في مفهوم البلاغيين كون الجملة الثانية والتالية لها من مجموعة الجمل قد قصد تشريكها مع الأولى في حكمها الإعرابي، وهو موقع الخبرية، وحكمها النحويّ الرّفع، إذ إنّ الأولى من الجمل واقعة موقع الخبر بالنسبة لاسم (إنّ) وهي مؤولة بالمفرد. فالجمل -كما هو معلوم- ليس لها موقع نحويّ، ولا حكم إعرابيّ ما لم تؤوّل بالمفرد، وتقع موقعه فلمّا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كونها خبراً لاسم الحرف النّاسخ (إنّ) عطفّت الجمل التّالية لها عليها بـ(الواو)؛ لأنّها وقعت موقع المفرد، والمفرد يُعطف على المفرد لجامع الاشتراك، وعدم المانع مع الاختلاف الدّلاليّ لها.

وفي المثال الرابع عطف عليه السلام مجموعة من الجمل ووصلها بـ(الواو)؛ لأنها واقعة موقع المفرد، إذ إنّ الحكم النّحويّ للأولى منها صفة ليوم عرفة -البدل- في حالة الرّفع منه، وقصد تشريك الجمل التّالية لها في ذلك الحكم؛ للتّباین الدّلاليّ لمجموعها وعدم مسوغ لخلاف الوصل.

وفي المثال الخامس، وصل عليه السلام بين جملة (أصول بك عند الضرورة) بـ(الواو) مع الجمل التّالية لها (وأسألك عند الحاجة. وأتضرع إليك عند

١- المصدر نفسه: ١٥٥.

٢- المصدر نفسه: ١٣٦.

٣- المصدر نفسه: ٨١.

المسكنة)، لذلك القصد التشريك في حكم الأولى الأعرابي، وهو كونها واقعة موقع المفعول به الثاني من الفعل المتعدي (جعل) وحالتها الإعرابية بالتوكيد هي النصب وإشراك الجمل التالية لها في ذلك، مع وجود المسوغ من العطف، وهو الاختلاف الدلالي لكل من الجمل والاشتراك الجامع بينها.

هذا على وفق تحليل البلاغيين لهذه القاعدة.

بيد أنه يمكن أن يقال: إن المنشئ وهو في حالته الخشوعية والتضرع والمسألة لا يمكن أن يلتفت إلى ذلك؛ إن اللغة تجري من بدنه مجرى الدم في عروقه، وهو يستعمل أعلى طاقتها ويسخر أقصى إمكاناتها في المحادثة والتعبير؛ إنه يخاطب رب العزة سبحانه وتعالى، ثم ما له وهذه الصناعة التي هي أقرب إلى الصناعة النحوية المعيارية منها إلى الدلالية المعنوية، ومن ثم يمكن أن نقول: إن هذه الحالة التي وصل فيها ﷺ بين الجمل في الأمثلة الخمسة المتقدمة يمكن أن تكون من قبيل اتفاقها في الخبرة حسب.

ومن أروع محاسن العطف وجماليات الوصل فيما تقدم التناسب الدلالي والتوزيع الكلمي الملفت للانتباه إسناداً، وقيداً، كما هو في المثال الأول: (إنك من الضعف خلقتنا. وعلى الوهن بنيتنا. ومن ماء مهين ابتدأتنا...)، فضلاً عن التقديم والتأخير في العامل والمعمول وغير ذلك المتدرج من الأعلى في الخلقة إلى الأسفل في النطفة الذي ينبئ عن ذل العبودية ابتداءً من الهيئة الخلقية وانتهاءً إلى كينونتها الابتدائية السببية، وكأن كل جملة منها عتبة سلم نزول يتخذها ﷺ للوصول إلى ذل العبودية، واشعاره وشعوره الكامل المطلق بعز الربوبية الإلهية.

فقد أسند الإمام ﷺ الجملة الأولى إلى المخاطب -البارئ جلّت قدرته- وكذا الثانية والثالثة ثم قدم مقيدها (الجار والمجرور)، مع الاختيار الأمثل لحرف الجار في الأولى (من الضعف)؛ لأنه لا ابتداء الغاية. (وعلى الوهن) في

الثانية؛ لأنه يؤدي مفهوم الاستعلاء. وكذلك في الجملة الثانية مع زيادة الصفة (مهين). قدّم هذه المقيّدات على إسناد الجملة، على ما فيها من دلالة؛ لرعاية الفاصلة في نهاية الجملة لأنها انتهت بـ(نا) المتكلمين.

وقد ساعد هذا الوصل أيضاً على إنشاء نمط من الإيقاع المتوازي بين الجملتين (إنك من الضّعف خلقتنا. وعلى الوهن بنيتنا)، فكل منهما متساو في وحداته الصوتية. وكأنّهما كفتا ميزان، و(الواو) بينهما فاصلة لها، واصله لدالتهما. ويمكن أن يُلاحظ ذلك في الأمثلة المتبقية كالثاني والثالث (اللهم إنك خلقتني سوياً. وربيتني صغيراً. ورزقني مكفياً)، والرابع والخامس.

بقي شيء لا بدّ من الإشارة إليه، وهو أنّ الأمثلة المتقدمة تظهر دقّة انتقاء الألفاظ وأصالة الفكر في الإفادة من القرآن الكريم والامتزاج الروحي له ﷺ بكتاب الله سبحانه. لاحظ قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾^(١)، وقوله ﷺ: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ﴾^(٢).

مصاديق الفصل في الصحيفة السجادية:

ومن مصاديق الفصل لكمال الاتصال بين الجمل في الصحيفة السجادية كون الجملتين بينهما اتحاد تام وامتزاج معنوي في صيرورة الثانية منهما مؤكدة للأولى، كما في دعائه ﷺ:

- (اللهم إني أصبح وأُمسي مُسْتَقِلًّا لِعَمَلِي مُعْتَرِفًا بِذَنْبِي مُقِرًّا بِخَطَايَايَ. أَنَا بِإِسْرَافِي عَلَى نَفْسِي ذَلِيلٌ...) (٣).

ففي هذا النصّ ترك ﷺ العطف بين الجملتين (إني أصبح ... أنا بإسرافي ...) وفصل بينهما للتلاحم والترابط الشّدِيد بينهما ذلك أنّ الجملة الثانية (أنا بإسرافي ...) قد وقعت موقع التوكيد المعنوي لمضمون الجملة

١- النساء: ٢٨.

٢- المرسلات: ٢٠.

٣- الصحيفة السجادية: ١٦١.

الأولى (إنني أصبح...) مع الاختلاف في المعنى لزيادة التقرير، ونزل عليه السلام الجملتين منزلة التركيب البياني التوكيدي في كون الجملة الثانية مؤكدة للأولى والمؤكد مع المؤكد كالشيء الواحد ومن ثمَّ التجأ إلى الفصل لعدم صحة عطف الشيء على نفسه، ولتقرير معنى الجملة الأولى وتوكيدها بالثانية؛ لأنَّ الأخيرة تنتج الأولى في المستوى الدلالي العميق، وذلك أنَّ الدلالة من الإسراف هي الاستقلال للعمل والاعتراف والإقرار بالذنب والخطايا.

وقد يفصل بين الجمل في كمال اتصالها من كون الجملتين بينهما علاقة بدلية بمعنى أن تكون الثانية بدلاً من الأولى منهما والمقتضي للإبدال أنَّ الجملة الأولى غير وافية بتمام المطلوب كما هو عليه في الثانية، وهذا النوع من الفصل بين الجمل في الصحيفة السجادية أكثر من قبله. كما في دعائه عليه السلام :
 - (اللَّهُمَّ إِنَّهُ يَحْجُبُنِي عَنْ مَسْأَلَتِكَ خِلَالُ ثَلَاثٍ. وَيَحْدُونِي عَلَيْهَا خَلَّةٌ وَاحِدَةٌ. يَحْجُبُنِي أَمْرٌ أَمَرْتُ بِهِ فَأَبْطَأْتُ عَنْهُ. وَنَهْيٌ نَهَيْتَنِي عَنْهُ فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ. وَنِعْمَةٌ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ فَقَصَرْتُ فِي شُكْرِهَا...) (١).
 - (أَتَيْتُكَ مُقَرَّراً بِالْجُرْمِ وَالْإِسَاءَةِ إِلَى نَفْسِي. أَتَيْتُكَ أَرْجُو عَظِيمَ عَفْوِكَ الَّذِي عَفَوْتَ بِهِ عَنِ الْخَاطِئِينَ...) (٢).

في المثال الأول اقتضت دلالة الجملتين (يحجبني عن مسألتك خلال ثلاث... يحجبني أمر...) عدم العطف بينهما لكون الجملة الثانية واقعة موقع البديل من الجملة الأولى. فالبدل والمبدل منه بنية تركيبية بيانية كأنها كلمة واحدة لا يعطف بينهما لكون البديل فيها بمثابة الجزء من الكل فكما أنَّ الشيء لا يعطف على نفسه فكذلك الجزء لا يعطف على كله. ثمَّ إنَّ البديل هو المقصود بالحكم؛ لذلك فصل عليه السلام الجملة الثانية عن الأولى؛ لأنها هي المقصود بالدلالة والمسوقة للتنبيه والاهتمام: (لكونها أوفى منها بتأدية

١- المصدر نفسه: ٢٣.

٢- المصدر نفسه:

المعنى المراد؛ بدلالاتها عَلَى الخلال الحاجبيّة مفصلة دون الأولى...^(١)، والمقام يستدعي اعتناءً بما ذكر عليه السلام؛ إِنَّه مقام اعتراف وطلب توبة^(٢)، وهذا يستلزم الذكر والتّفصيل.

وكذا المثال الثّاني فقد ترك عليه السلام العطف بين الجملتين: (أتيتك مقراً بالإساءة... أتيتك أرجو عظيم عفوك)، وفصل بينهما؛ لأنّ الثّانية بمثابة البدل من الأولى و(لأنّها أوفى منها بتأدية المعنى المراد بدلالاتها عَلَى صريح رجاء العفو الَّذي أفهمه الإقرار، فإنّ الإقرار طريق لا يسلكه إلّا من جعل الرّجاء له رقيقاً...)^(٣)، وَقَدْ تكون مستأنفة استئنفاً بيانياً^(٤).

وقد تقع الجُملة الثّانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه فيترك العطف ويفصل بينهما لكمال الاتصال، كما في دُعائه عليه السلام:
- (تَشْكُرُ لِلْمُطِيعِ مَا أَنْتَ تَوَلَّيْتَهُ لَهُ. وَتُؤْمِلُ لِلْعَاصِي فِيمَا تَمْلِكُ مُعَالَجَتَهُ فِيهِ. أَعْطَيْتَ كُلًّا مِنْهُمَا مَا لَمْ يَجِبْ لَهُ...)^(٥).

فصل عليه السلام هنا بين جملة (وتملي للعاصي...)، والجملة الثّانية (أعطيت كلّاً منهما...)؛ إنّ الثّانية تنزل منزلة بدل الاشتمال من الجُملة الأولى؛ لأنّها أوفى في إيراد الدّلالة والمقصود، وترك العطف بينهما إذ لا موجب مِنْهُ مع كمال اتصال الجملتين، ويمكن أن تكون استئنفاً بيانياً^(٦) أيضاً.

ومن مظاهر كمال الاتصال بين الجمل في الصّحيفة السّجّاديّة كون الجُملة الثّانية واقعة موقع عطف البيان من متبوعه؛ لغرض الإيضاح والكشف عن مجهول، كما في دُعائه عليه السلام:

-
- ١- رياض السالكين: ٤٧١/٢.
 - ٢- ينظر: الصّحيفة السّجّاديّة: ٣٣.
 - ٣- رياض السالكين: ١٨٧/٧.
 - ٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٨٧/٧.
 - ٥- الصّحيفة السّجّاديّة: ٩٧.
 - ٦- ينظر: رياض السالكين: ٢٥٠/٥-٢٥١.

- (سُبْحَانَكَ مَا أَبَيَّنَ كَرَمَكَ فِي مُعَامَلَةٍ مَنْ أَطَاعَكَ أَوْ عَصَاكَ. تَشْكُرُ لِلْمُطِيعِ مَا أَنْتَ تَوَلَّيْتَهُ لَهُ. وَتُؤْمِلِي لِلْعَاصِي فِيمَا تَمْلِكُ مُعَالَجَتَهُ فِيهِ...) (١).
فالجملة الثانية (تشكر للمطيع...) تمثل تفسيراً وتوضيحاً لجملة التعجب الأولى (ما أبين كرمك...)؛ لذلك ترك ﷺ العطف بينهما بـ(الواو) لاتحادهما في الدلالة، وفصل بينهما لكمال امتزاجهما وترباطهما؛ ذلك أَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ عَطْفٌ بَيَانٍ عَنِ الْأُولَى، وَبُنْيَةُ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ وَتَرْكِيبُهُمَا لَا يَسُوِّغُ الْعَطْفَ بَيْنَهُمَا.

ومن مصاديق الفصل بين الجمل في الصحيفة السجادية، لكمال الانقطاع، ذلك عندما تكون الجملتان متباعدتين في الدلالة متباينتين تبايناً كاملاً في المعنى؛ كون الجملتين مختلفتين خبراً وإنشاءً، في اللفظ والمعنى. ولهذه الظاهرة حضور بين في بدايات أدعية الصحيفة السجادية (٢)، فهو ﷺ يصدر نصَّ دُعائه ببدء -جملة الإنشائية- ثُمَّ يَعْقِبُ ذَلِكَ غَالِباً بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا لِكَمَالِ الْانْقِطَاعِ كَمَا فِي دُعَائِهِ ﷺ:

- (يَا مَنْ يُلْتَمَسُ مِنْهُ الْمَخْرَجُ إِلَى رَوْحِ الْفَرَجِ. ذَلَّتْ لِقُدْرَتِكَ الصَّعَابُ...) (٣).
- (اللَّهُمَّ يَا كَافِيَ الْفَرْدِ الضَّعِيفِ. وَيَا وَاقِيَ الْأَمْرِ الْخَوْفِ. أَفْرَدْتَنِي الْخَطَايَا فَلَا صَاحِبَ لِي...) (٤).

- (يَا مَنْ هُوَ غَايَةُ خَشْيَةِ الْمُتَّقِينَ هَذَا مَقَامٌ مَنْ تَدَاوَلَتْهُ أَيْدِي الذُّنُوبِ...) (٥).
ففي المثال الأول ترك ﷺ العطف بين الجملتين (يا مَنْ يُلْتَمَسُ مِنْهُ الْمَخْرَجُ... ذَلَّتْ لِقُدْرَتِكَ...)؛ لَأَنَّ بَيْنَهُمَا تَبَايُنًا تَامًا وَابْتِعَادًا كَامِلًا بِسَبَبِ

١- الصحيفة السجادية: ٩٧.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢٧، ٢٢، ٣٠، ٣٢، ٣٧، ٤١، ٥٠، ٥٧، ٦٣، ٦٦، ٨٠، ١٠٣، ١١٧، ١٢٦، ١٦٩.

٣- المصدر نفسه: ٢٧.

٤- المصدر نفسه: ٥٧.

٥- المصدر نفسه: ٨٠.

المخالفة الأسلوبية التركيبية في كُلِّ من الجملتين؛ إذ إنَّ الأولى جملة إنشائية بأسلوب النداء، لفظاً ومعنى، والثانية خبرية لفظاً ومعنى، والفصل بينهما لا يُوهم خلاف المقصود؛ لذلك فصل بينهما عليه السلام، وترك الوصل بـ(الواو)؛ لكمال الانقطاع في كُلِّ منهما.

وكذلك المثال الثاني فقد فصل عليه السلام بين جملة (ويا وافي الأمر المخوف)، وجملة (أفردتني...)؛ لاختلافهما التام وكمال انقطاعهما عن بعضهما؛ لأنَّ الأولى إنشائية لفظاً ومعنى، والثانية خبرية لفظاً ومعنى، والفصل بينهما لا يُوهم خلاف المراد؛ ومن ذلك ترك العطف بينهما.

وما قيل في المثالين المتقدمين يمكن أن يقال في الثالث.
وقد يفصل بين الجملتين لكمال الانقطاع مع عدم وجود مناسبة جامعة بينهما رابطة لمعناهما، كما في دُعائه عليه السلام:

– (وَعَجَزْتُ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الْوَاصِفِينَ. أَبْتَدِعَ بِقُدْرَتِهِ الْخَلْقَ ابْتِدَاعاً...) (١).

فقد قرن عليه السلام الجملتين (عجزت... ابتدع...)، وترك العطف بينهما؛ لعدم وجود مناسبة رابطة خاصة في السياق العام للدعاء، فكلُّ جملة مستقلة بنفسها دلاليّاً، والمانع من الوصل بينهما أمر ذاتي مرجعه إلى التباين التام بين الجملتين على الرغم من كونهما خبريتين، وترك العطف لا يُوهم خلاف القصد؛ لهذا فصل بينهما، وترك الوصل؛ لأنَّ العطف يكون للربط وهذا غير متوفر بين الجملتين لكمال الانقطاع.

ومن أمثلة الفصل بين الجمل في الصحيفة السجادية كون الجملتين بينهما شبه كمال اتصال، أو استئناف بياني؛ وذلك عندما تكون الجملة الثانية منهما قوِّية الارتباط والاتصال بالأولى؛ لكونها متضمنة جواباً لسؤال يُفهم من الأولى، فتنزّل منزلته، ويترك العطف بينهما. ولهذا المراد البلاغي مدى

واسع في تضاعيف الصحيفة السَّجَّادِيَّة كونه راجعاً لاعتبار نفسيٍّ أو تردد وجدانيٍّ عند إنشاء الدعاء ومخاطبة الحقِّ سبحانه، ومن ذلك دعاؤه عليه السلام:
 - (وَكَرُمْتَ أَنْ يُخَافَ مِنْكَ إِلَّا بِالْعَدْلِ. لَا يُخْشَى جَوْرُكَ عَلَى مَنْ عَصَاكَ ...) (١).

- (فَإِنِّي لَكَ مُسْلِمٌ. أَعْلَمُ أَنَّ الْحُجَّةَ لَكَ ...) (٢).

- (أَنَا بِإِسْرَافِي عَلَى نَفْسِي ذَلِيلٌ. عَمَلِي أَهْلَكَنِي. وَهَوَايَ أَرْدَانِي. وَشَهَوَاتِي حَرَمَتْنِي ...) (٣)

- (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسَّوْءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ...) (٤).

ففي المثال الأول ضمن عليه السلام الجملة الأولى (كرمت أن يخاف منك إلا بالعدل...) ضمَّنَهَا سؤالا منه سبحانه منبعثاً منها، فحواه: كيف يُخْشَى مني إلا العدل. وجعل عليه السلام الجملة الثانية كأنَّهَا جواب عنه، وكأنه قال: لأنَّه لا يُخْشَى جورك على من عصاك. ونزلها منزلته، ففصل بينهما لارتباطهما ارتباطاً وثيقاً، كما يرتبط الجواب بالسؤال على اقتضاء الصياغة اللغوية الكامنة فيهما في الانفصال وترك العطف؛ لأنَّ الجواب لا يُعطف على السؤال لما بينهما من صلة دلالية وثيقة وتلاحم معنويٍّ دقيق يستوجب الشَّكل الخارجي السَّطحيَّ للجملتين في إطار عملية الفصل للاستئناف البيانيِّ أو شبه كمال الاتصال، والدَّاعي لذلك لطائف شتى قد استدعاها السياق هي كون السؤال معلوماً منه - تعالى - عالم الغيب والشَّهادة. وأيضاً لتكثير المعنى بالقليل من اللفظ والاسترسال بالكلام من دون الانقطاع في مخاطبة الباري عزَّ وجلَّ حباً وتلذُّذاً منه عليه السلام.

وكذا المثال الثاني فظاهر الجملتين على وفق التوجيه البلاغيِّ إنَّهما خبريتان، وهذا يُوجب الفصل بينهما والعطف بـ(الواو)، ولكنه عليه السلام لم

١- المصدر نفسه: ٩٩.

٢- المصدر نفسه: ١٤٢.

٣- المصدر نفسه: ١٦٠.

٤- المصدر نفسه: ١٧٧. وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٩٧، ١٢٦، ١٤٨، ١٥٢.

يفعل ذلك وإنما جعل الأولى منهما (إني لك مسلم) تثير سؤالاً ملفتاً للانتباه مؤداه: كيف أنت مسلم؟! وصير الثانية منهما جواباً مبيناً لما اقتضته الجملة الأولى وانطوت عليه، فقال: (أعلم أن الحجة لك...)، وفصل بينهما بسبب الاستئناف البياني أو شبه كمال الاتصال فالجملة الثانية غير متصلة بالأولى اتصالاً كاملاً، ولا منقطعة عنها انقطاعاً كاملاً، ولكنها مبيّنة وموضحة لشيء في الجملة الأولى وهو السؤال؛ لذلك فصل بينهما وترك العطف لما بينهما من ترابط وثيق وصلة قويّة.

ويمكن أن يقال ذلك أيضاً في المثالين الثالث والرابع، فالثالث قد اقتضت جملته الأولى سؤالاً معناه: لم أنت بإسرافك على نفسك ذليلاً؟ وما هو السبب؟. فأجاب ﷺ في الجملة الجوابية الثانية: (عملي أهلكني...)، وترك العطف بينهما؛ لأنّ الثانية وقعت استئنافاً بيانياً عن الأولى وللترابط المتين بين السؤال والجواب بنية ودلالة.

أما المثال الرابع، فقد وقعت الجملة الثانية فيه (إن النفس لأماره بالسوء إلا ما رحم ربي) الآية القرآنية على الاستشهاد بها وتضمينها كلامه ﷺ وقعت بياناً لما احتوته الجملة الأولى، فكان سائلاً سأل: لماذا تعوذ بالله من نفسك؟ وهل هي شريرة؟ فكان الجواب: (إن النفس لأماره بالسوء...)، وهي آية قرآنية استشهاد بها ﷺ وضمناها كلامه ونصصها في دلالة لتقويته ودعم معناه، وقد ترك العطف بين الجملتين لما فيهما من قوة الصلة في الربط الدلالي، والتلاحم المعنوي الذي لا يسوغ العطف والوصل. وقد يقع الفصل بين الجمل في الصحيفة السجادية لكون الجملتين الثانية منهما واقعة سبباً وتعليلاً للأولى وهذا النمط من ترك العطف كثير في تضاعيف الصحيفة السجادية ولا سيما في نهايات نصوص أدعيتها، كما في دعائه ﷺ :

- (إِنَّ السَّالِمَ مَنْ وَقَّيْتَ. مَا عِنْدَ أَحَدٍ دُونَكَ دَفَاعٌ...) ^(١).
 - (رَزَقَكَ مَبْسُوطٌ لِمَنْ عَصَاكَ، وَحَلَمُكَ مُعْتَرِضٌ لِمَنْ نَادَاكَ، عَادَتُكَ
 الْإِحْسَانُ إِلَى الْمُسِيئِينَ، وَسُنَّتُكَ الْإِبْقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ...) ^(٢).

ففي المثال الأول جعل عليه السلام الجملة الثانية (ما عند أحد دونك دفاع) من الأولى (مستأنفة للتعليل، كأنه سئل: لماذا كان السالم من وقيت؟). فقال: لأنه ما عند أحد دونك دفاع)، وفصل بينهما وترك العطف لكون الثانية واقعة موقع السبب من الأولى وهذا لا يجوز عطفه على المسبب للعلاقة القويّة بينهما. وكذلك المثال الثاني فقد ترك عليه السلام العطف بين الجملتين (وحلمك معترض لمن ناوك. عادتكَ الإحسان إلى المسيئين)؛ لأنّ الثانية منهما مسوقة لتعليل الأولى، كأنه قال: لأنّ عادتكَ الإحسان. وفصل بينهما للعلاقة السببية بين الاثنتين، إذ إنّ الثانية سببٌ لإنشاء الأولى لذلك ترك العطف لما في الجملتين من صلة قويّة وحلقة وثيقة.

اقترانُ الجُمْلَةِ الحَالِيَّةِ بِـ (الواو):

قد ذُكِرَ - آنفاً - أنّ وظيفة الحال الدلاليّة هي تقييد الإسناد بهيأة صاحب الحال عند وقوع

الحدث ^(٣). وأنّها تقسّم باعتبارات متعددة، وعلى أنواع متباينة منها تقسيمها باعتبار الأفراد وعدمه على: حال مفردة، وحال جملة ^(٤)، والأخيرة هي ما نحن بصدد الحديث عنه في هذا المبحث.

ولما كانت الجُمْلَةُ التي تقع في موضع الحال تجيء تارةً مقترنة بـ(الواو) وأخرى من دونها صارت بذلك لها صورة حالتي الوصل والفصل لذلك ألحقه -المبحث- البلاغيون في باب الفصل والوصل وجعلوه كالذنب

١- المصدر نفسه: ٩٥-٩٦.

٢- المصدر نفسه: ١٢٧.

٣- ينظر: شرح ابن النّاطم: ٣١١ وما بعدها، واللّغة العربيّة، معناها ومبناها: ١٩.

٤- ينظر: في النّحو العربيّ؛ عبد الحميد السيد: ٢/٢٣٤.

له؛ للمناسبة بين المبحثين^(١) في الرِّبْط الدَّلَالِيَّ وعدمه. ونبهوا عَلَى أَهْمِيَّتِهِ حَتَّى قَالَ عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧٤هـ) فيه: (وفي تمييز ما يقتضي (الواو) مما لا يقتضيه صعوبة)^(٢).

ومن أوائل من بيّن دلالته وعقد له فصلاً غير عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧٤هـ)^(٣)، الرّازيّ^(٤) (ت ٦٠٦هـ)، والسّكاكيّ^(٥) (ت ٦٢٦هـ)، والقزويني^(٦) (ت ٧٣٩هـ).

فما هو السّرّ الدَّلَالِيّ لهذه (الواو)؟ وما الفائدة المتوخاة من فصل جملة الحال ووصلها؟ ومتى يتم ذلك؟ وهل هناك شروط عند النّحويّين والبلاغيين في الجُمْلَة الواقعة حالاً؟ وهل حددوا مواطن لاقترانها بـ(الواو)، وعدم اقترانها؟ كما فعل البلاغيون منهم في مبحث الفُصل والوصل؟ وقبل الإجابة عن هذه التّساؤلات لا بُدَّ من الإيماءِ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ المفردة المنتقلة عدم اقترانها بـ(الواو)؛ لشدة ارتباطها بصاحبها، فهي بهذا بمعنى الحكم عَلَى صاحبها، كالخبر بالنّسبة للمبتدأ إِلَّا أَنَّ الفرق بينه وبينها أَنَّ الحكم به يحصل بالأصالة لا في ضمن شيء آخر، والحكمُ بها -الحال- إِنَّمَا يحصل في ضمن غيرها^(٧)، فإذا قلنا: جاء زيدٌ ركباً. فقد أثبت المجيء لزيد كما نقول: زيدٌ ركبٌ، ولكن في الحال عَلَى سبيل التّبعية، وإِنَّمَا المقصود إثبات المجيء، وجئت بحال لتزيدها معنى في الإخبار عن المجيء بهذه الهيئة، وهذا المعنى. وكذلك هي كالصفة بالنّسبة للموصوف إِلَّا أَنَّ

١- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٥، وعروس الأفراح؛ السّبكي (ضمن شروح التلخيص) ١١٧/٣. وبعدها.

٢- دلائل الإعجاز: ١٥٧.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٥٦، وبعدها.

٤- ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٦٩-١٧٠.

٥- ينظر: مفتاح العلوم: ١٣٢.

٦- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٥، وبعدها.

٧- ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٦٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٥، وشروح التلخيص: ١١٩/٣.

المقصود في الحالة كون صاحبه على هذا الوصف حالة مقارنته، أي: حالة مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل، وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت؛ لأنه مجرد اتصاف المنعوت به^(١).

ولما كان كل من الخبر والصفة لا يكونان مقترنين بـ(الواو) على الأصل فكذا صارت الحال مثلهما في عدم الاقتران^(٢)، هذا إذا كانت مفردة، وأما إذا حُولف ذلك الأصل فيها فجاءت جملة فهي قد توصل مرة بـ(الواو) تسمى (واو الحال)، وتفصل عنها مرة أخرى^(٣)؛ لأنها قد تستقل بمعناها من جهة الإفادة فاحتاجت إلى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه^(٤)، وقد ذكر علماء العربية -نحويون وبلاغيون- أنَّ الجملة الواقعة حالاً لا بُدَّ فيها من شروط هي: كونها خبرية لا إنشائية، ولا تعجيبة، وإلا يتقدمها علم استقبال على الأغلب^(٥)، وأن تربط برابط قد يكون ضمير ذي الحال، وقد يكون (واو) الحال، وقد يكون بالاثنتين معاً^(٦).

وذكروا أنَّ الجملة الحالية باعتبار فصلها ووصلها بـ(واو) الحال على ثلاث أقسام: قسمٌ يجب اقترانها، وقسمٌ يمتنع، وقسمٌ يجوز فيه الأمران^(٧). وحددوا مواضع تلك الأقسام ومهدوا فيها لبيان علة مجيء (واو) الحال، وأهميتها في الجملة، وفائدتها الدلالية وأسرارها المعنوية.

والمواضع التي حددها يمكن أن تلخص بالآتي: إذا كانت الجملة خالية من ضمير يعود على صاحبها، كون الحال كالصفة فكما أنَّ الأخيرة تحتاج إلى موصوف والخبر يحتاج إلى مبتدأ فكذا جملة الحال لا بُدَّ أن

١- ينظر: شرح مختصر البلاغة؛ التفازاني: ٢٥٥/١، وما بعدها، وشروح التلخيص: ١١٩/٣.

٢- ينظر: شروح التلخيص: ١٢١/٣.

٣- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٦٥/١، وشروح التلخيص: ١٢٣/٣، وما بعدها.

٤- ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٧٨/٢، وما بعدها.

٥- ينظر: معاني النحو: ٧٢٨/٢.

٦- ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٦٥/١، وشرح ابن عقيل: ٢٧٨/٢.

٧- ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٦٩-١٧٠، وعلم المعاني؛ (قصي سالم): ١٦٢.

تشتمل عَلَى ضمير يعود عَلَى صاحبها، فيجب أن تقترن بـ(الواو)، نحو: جاء عليّ والشمس طالعة. وإذا كان فيها ضمير منفصل وهو ضمير ذي الحال فيجب أن تقترن بـ(الواو) أيضاً، نحو: جاء عليّ وهو راكب. وإذا كانت جملة الحال فعليةً وصُدّرت بفعل مضارع مثبت غير مسبوق بقد امتنع اقترانها بـ(الواو)، نحو: جاء زيد يسعى غلامه بين يديه. أمّا ما عدا ذلك فيجوز فيه الأمران مع إرادة التّرجيح في الاقتران أو عدمه^(١).

وهذه المواضع في الاقتران الواجب أو عدمه أو في فصل جملة الحال ووصلها بما قبلها ليس يكون عن لا علة أو سبب معنويّ ومقصود دلاليّ مراد، جاء في دلائل الإعجاز: (وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر فلا بدّ من أن يكون ذلك إنّما كان من أجل علل توجبه وأسباب تقتضيه فمحال أن يكون ههنا جملة لا تصلح إلّا مع (الواو) وأخرى لا تصلح فيها (الواو) وثالثة تصلح أن تجيء فيها بـ(الواو) وأن تدعها فلا تجيء بها، ثمّ لا يكون لذلك سبب وعلة...) ^(٢)، ويمكن بيان ذلك بعد إدراك المفهوم الدلاليّ للواو. إذ إنّها تفيد الاجتماع ومعنى المغايرة، والأخير يؤذن بالاستقلالية^(٣)، فإذا قال القائل: جاء زيد وغلامه يسعى بين يديه، فقد أخبر إخبارين، أخبر بمجيء زيد ثمّ بحاله عند المجيء، وهذا من شأنه أن يؤكّد جملة الحال وأن يفيد شدة التّصاقها بصاحبها لا انفصالها وابتعادها عنه وإبرازه بصورة جليّة واضحة، تؤكّد الانتساب إليه، وشدة الارتباط به. أمّا إذا فصل القائل جملة الحال وترك فيها (الواو) كأن قال: جاء زيد غلامه يسعى بين يديه، فقد أخبر بخبر واحد وهو مجيئه وهذه حالته وتلك هيأة^(٤).

١- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٦٣-١٦٤، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٦٩-١٧٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١/١٦٩، وبعدها، وشروح التّليخيص: ٣/١٢٥، وبعدها، وعلم المعاني: (الجندي): ٢٠٤.

٢- دلائل الإعجاز: ١٦٣-١٦٤.

٣- ينظر: المخصص؛ ابن سيده الاندلسي: ١٤/٤٧-٤٨، ومعاني النحو: ٢/٧٢٩.

٤- ينظر: علم المعاني: (بسيوني): ٢/١٧٦-١٧٧، والبلاغة فنونها وأفنانها: ١/٣٢٨، وبعدها.

قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ): (وإذا عرفت ذلك فاعلم أنَّ كُلَّ جملة وقعت حالاً ثمَّ امتنعت من (الواو) فذاك لأجل أنَّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأوَّل في إثبات واحد وكُلَّ جملة جاءت حالاً ثمَّ اقتضت (الواو) فذاك لأنَّك مستأنف بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمَّها إلى الفعل الأوَّل في الإثبات. تفسير هذا أنَّك إذا قلت: جاءني زيدٌ يسرع كان بمنزلة قولك جاءني زيد مسرعاً، في أنَّك تثبت مجيئاً فيه إسراع وتصل أحد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبراً واحداً وتريد أن تقول: جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة... وإذا قلت جاءني وغلّامه يسعى بين يديه، ورأيت زيدا وسيفه على كتفه. كان المعنى على أنَّك بدأت فأثبت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبراً وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه ولكون السيف على كتفه. ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى فجاء بـ(الواو) كما جيء بها في قولك: زيد منطلق وعمر ذاهب والعلم حسن والجهل قبيح. وتسميتنا لها (واو الحال) لا يخرجها عن أن تكون مجتلبه لضمِّ جملة إلى جملة...^(١)).

وما يعيننا من كُلِّ ما تقدم دلالة الجملة الحالّية - فصلها ووصلها - اقترانها وعدمه بـ(الواو) الحالّية في الصحيفة السجادية، إذ إنَّ جملة الحال فيها من الظهور الدلالي والإشعاع المعنوي ما لا يخفى على متأمل، ومن تلك الدلالات لمجيء جملة الحال واقترانها بـ(الواو):

- الدلالة على أن ما بعد (واو) الحال أمرٌ ظاهرٌ ومعلوم:

ويمكن أن نتلمس هذه الدلالة من دعائه عليه السلام:

- (تَمَدَّحْتَ بِالْغِنَاءِ عَنْ خَلْقِكَ. وَأَنْتَ أَهْلُ الْغِنَى عَنْهُمْ. وَنَسَبْتَهُمْ إِلَى الْفَقْرِ. وَهُمْ أَهْلُ الْفَقْرِ إِلَيْكَ...) ^(٢).

١- دلائل الإعجاز: ١٦٤-١٦٥.

٢- الصحيفة السجادية: ٣٦.

- (كَيْفَ أَرْجُو غَيْرَكَ؟! وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِكَ. وَكَيْفَ أُؤْمِلُ سِوَاكَ؟! وَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ لَكَ. أَأَقْطَعُ رَجَائِي مِنْكَ؟! وَقَدْ أَوْلَيْتَنِي مَا لَمْ أَسْأَلْهُ مِنْ فَضْلِكَ. أَمْ تُفَقِّرُنِي إِلَى مِثْلِي؟! وَأَنَا اعْتَصِمُ بِحَبْلِكَ...) (١).

- (فَكَيْفَ لِي بِتَحْصِيلِ الشُّكْرِ. وَشُكْرِي إِيَّاكَ يَفْتَقِرُ إِلَى شُكْرٍ...) (٢).

في المثال الأول ربط عَلَيْهِ السَّلَام الجملة الواقعة حالا (وأنت أهل الغنى عنهم) بصاحبها وهو الفاعل الضمير المتصل المخاطب في (تمدحت)، وهو الله - جلّ قدسه - والجملة الحالية (وهم أهل الفقر إليك) كذلك بصاحبها وهو الضمير (هم) في الفعل (نسبتهم) وهم الخلق. ربطهما عَلَيْهِ السَّلَام بـ (واو) الحال؛ للدلالة عَلَى أَنَّ الخبر الذي استأنفه للإثبات أمر ظاهر معلوم، ففي الجملة الأولى أخبر عَلَيْهِ السَّلَام بإخبارين مدح الله سبحانه وتعالى نفسه بالغناء- عزّ اسمه- ثمّ استأنف ذلك الإخبار بإخبار آخر وهو الأمر الظاهر له سبحانه بأنّه أهل ذلك جلّ شأنه بوسيلة الربط الدلاليّ وهي (واو) الحال. وفي الجملة الثانية جاء عَلَيْهِ السَّلَام بإثباتين أو أمرين: الأول نسبة الربّ سبحانه الخلق إلى الفقر، وبيان حالهم بالأمر الثاني، وهم أهل الفقر إليه عزّ وجلّ ذاتياً أو إمكانياً، وهذا الحال أمر ظاهر معلوم لا يخفى عَلَى كُلِّ ممكن من الخلق. قال تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ] (٣).

وفي المثال الثاني كذلك، فقد جاء عَلَيْهِ السَّلَام بمجموعة من الجمل الحالية المقترنة بـ (الواو)، كلّ منهما في سياق استفهام خارج عن حقيقته الاستعلامية إِلَى تعجب يترشح مِنْهُ النَّفْي؛ للدلالة عَلَى أَنَّ ما بعد (الواو) الحالية أمر ظاهر معلوم يتجلّى للعيان، ويتملك الوجدان. فقد أراد عَلَيْهِ السَّلَام أن يستفهم عن طريق التّعجب والنّفْي في الجملة الأولى (كيف أرجو غيرك؟!)، ثمّ ربط الجملة

١- المصدر نفسه: أ: ٢٣٧.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٤١.

٣- فاطر: ١٥.

التَّالِيَّةُ لَهَا (والخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِكَ) بـ(واو) الحال؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى. لا تكون؛ لِأَنَّ الحال الإِثْبَاتِيَّةَ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ الْمَرْبُوطَةِ بـ(الواو) هِيَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ وَظَاهِرٌ يَهْدِمُ الاسْتِفْهَامَ وَيَقْضِي عَلَى كُلِّ رَجَاءٍ لغيره سبحانه. وكذلك الْجُمْلَةُ (كَيْفَ أَوْمَلُ سِوَاكَ؟! وَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ لَكَ)، فَالْجُمْلَةُ (وَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ لَكَ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ وَقَدْ وَصَلَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصَاحِبِهَا بـ(الواو) الْحَالِيَّةُ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا حُكْمٌ ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ، وَالْجُمْلَةُ (أَقْطَعُ رَجَائِي مِنْكَ وَقَدْ أَوْلَيْتَنِي مَا لَمْ أَسْأَلْهُ مِنْ فَضْلِكَ أَمْ تَفْقِرُنِي إِلَى مِثْلِي وَأَنَا أَعْتَصِمُ بِحَبْلِكَ)، فَقَدْ قَرَنَ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ (وَقَدْ أَوْلَيْتَنِي...) بـ(واو) الحال، وَهِيَ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ مُتْصِرَةٌ بِفِعْلِ مَاضٍ مُثَبَّتٍ مُسَبِّقٍ بِقَدْ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مَعْلُومَةٌ وَخَبَرٌ ظَاهِرٌ فِي كَرَمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَكَذَا الحال فِي الْجُمْلَةِ (أَنَا أَعْتَصِمُ بِحَبْلِكَ) رَبَطَهَا بـ(الواو) الْحَالِيَّةُ لِيَنْبِئَ عَلَى أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ مَعْلُومَةٌ؛ لِذَلِكَ اسْتَأْنَفَ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ بِالثَّانِي مِنْ طَرِيقِ (الواو) الْحَالِيَّةِ؛ لِإِثْبَاتِ تِلْكَ الدَّلَالَةِ، وَهِيَ ظُهُورُ أَمْرِهَا، وَوَضُوحُ حَالِهَا لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ.

وَمَا قِيلَ فِي الْمِثَالَيْنِ: الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ فِي الثَّلَاثِ.

وَمِنْ الدَّلَالَاتِ الْآخَرِ لِمَجِيءِ جُمْلَةِ الْحَالِ وَاقْتِرَانِهَا بـ(الواو):

- الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسْتَقَرٌّ ثَابِتٌ قَبْلَ حُصُولِ الْحَدَثِ الْمَصَاحِبِ لَهَا وَبَعْدَهُ:

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ مِنْ أَغْلِبِ دَلَالَاتِ اقْتِرَانِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ بـ(الواو) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ وَيُمْكِنُ أَنْ نَتَلَمَّسَهَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
 - (وَلَا أَظْلَمَنَّ وَأَنْتَ مُطِيقٌ لِلدَّفْعِ عَنِّي. وَلَا أَظْلَمَنَّ وَأَنْتَ الْقَادِرُ عَلَى الْقَبْضِ مِنِّي. وَلَا أَضِلُّنَّ وَقَدْ أَمَكَّنْتَكَ هِدَايَتِي. وَلَا أَفْتَقِرَنَّ وَمِنْ عِنْدِكَ وَسْعِي. وَلَا أَطْعَيْنُ وَمِنْ عِنْدِكَ وَجْدِي...) (١).

وفي المثال الثاني، استأنف عليه السلام الجُمْلَةَ الأولى (الحمد لله) بالجملة الحَالِيَّة (والحمد حقّه...)، وقرنها بـ(الواو) للدلالة على أنّ ما بعدها، وهو استحقاق الحمد لله تعالى مستقرّ ثابت قبل أن يحدث الفعل (الحمد) من العبد الداعي وبعده كذلك. فهو سبحانه مستحقّ الحمد وحده سواء حمد كلّ ممكن من الوجود أم لم يفعل ذلك؛ لأنّ الله هو الغني الحميد ذو القوة المتين.

- الدلالة على تنصيص إرادة الحال لا التعليل:

وهذه الدلالة في الصحيفة السَّجَّادِيَّة بارزة كثيرة، إذ يُؤتى بـ(واو) الحال لبيان الحال والابتعاد عن التعليل في اقترانها بالجملة، ويمكن أن نفيد هذه الدلالة من دُعائه عليه السلام:

- (تَشْكُرُ مَنْ شَكَرَكَ وَأَنْتَ أَلْهَمْتَهُ شُكْرَكَ. وَتُكَافِي مَنْ حَمَدَكَ وَأَنْتَ عَلَّمْتَهُ حَمْدَكَ...) (١).

- (وَكَيْفَ أَلْهُوَ عَنْكَ؟! وَأَنْتَ مُرَاقِبِي...) (٢).

ففي المثال الأوّل أراد عليه السلام التَّنْصِيصَ على إرادة الحال، فجاء بالجملة الحَالِيَّة (وأنت ألهمته شكرك)، و(أنت علمته حمدك)، وربطها بـ(واو) الحال بالجملة الأولى لهما (تشكر من شكرك)، و (تكافئ من حمدك)، وابتعد عليه السلام بوساطة (الواو) الحَالِيَّة عن التعليل، إذ إنّهُ لو قال: تشكر من شكرك أنت ألهمته شكرك، مثلاً من دون ذكر الرّابط (واو) الحال لكان المعنى على السبب والتعليل، وكانت الدلالة تشكر من شكرك؛ لأنّك علمته شكرك. وكذلك الثَّانِيَّة: وتكافئ من حمدك؛ لأنّك أنت علمته حمدك. فلمّا جاء بـ(الواو) الحَالِيَّة نصّص إرادة الحال، فكانت دلالتهما (تشكر من شكرك وحالك سبحانه هكذا وأنت علمته شكرك، وتكافئ من حمدك حال تعليمك إياه حمدك). زيادة في بيان كرم البارئ - سبحانه - وإظهاراً لعظمة برّه وعطفه - جلّت قدرته.

١- الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ١١٧.

٢- المصدر نفسه: أ: ٢٣٧.

وفي المثال الثاني، ربط عليه السلام الجملة الواقعة في موضع الحال وهي (وأنت مراقبي)، ربطها بـ(الواو) الحَالِيَّةَ بالجملة الأولى الواقعة في سياق الاستفهام قد خرج عن معناه الحقيقي إلى التعجب المشبوب بالنفي وهي (كيف ألهو عنك؟!); للدلالة على تأكيد التنصيص على إرادة الحال من دون التعليل، فهو لم يقل: كيف ألهو عنك أنت مراقبي. بمعنى السبب، أي: لأنك مراقبي، وإنما أراد بيان الحال، فأتى بـ(الواو) الحَالِيَّةَ الواصلة بين الجملتين، وبين تلك الدلالة التقييدية في الإسناد، وهي الدلالة على إرادة الهيئة غير التشبيهية لرقابة الرب جلّ جلاله على الداعي، فكان المعنى: كيف ألهو عنك؟! وحالك هكذا في الرقابة،... والله العالم.

الفصل الخامس

دلالة الجُمْلَةِ عَلَى الزَّمَنِ والتَّجَدُّدِ والثُّبُوتِ

في الجُمْلَةِ في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ

مدخل:

تقدّم بنا في مبحث التّمهيد أنّ الجُمْلَةَ حكمُ إسناديّ يقوم على طرفيه: المسند والمسند اليه، وأنّ ما يميز جملة من أخرى هو الإسناد وطبيعته التّكوينيّة الدّلالِيّة بملحظ المسند فيها. فإذا كان المسندُ فعلاً كان الإسناد فعلياً والجملة فعلية، تقدم فيها المسند اليه، أم تأخر. وأمّا إذا كان المسند اسماً فالإسناد لا محالة اسمياً والجُمْلَةُ، لا شك، اسميّة^(١).

وبذلك وضع النظام اللّغويّ النّحويّ - بالاعتباريّة الدّلالِيّة المتقدّمة - نوعين رئيسين من الجمل: الجُمْلَةُ الاسميّة، والجملة الفعلية، ولا ريب أنّ ذلك التّمييز لم يتأت من عبث، وإن صياغة الجُمْلَةِ في اللّغة العربيّة بأشكال مختلفة، إلا لغرض في الأداء وقصد في المعنى؛ إذ إنّ لكلّ تركيب جمليّ مغزى دلاليّاً، ولكلّ إسناد مزيّة في الأداء ودقّة في التّعبير.

فالجملة الفعلية أو الإسناد الفعليّ يُؤتى به لإنتاج خطاب مستهدف في الأداء الدّلاليّ ثنائي المقصد، أوّله: إفادة إرادة الزّمن، وثانيه: تأدية الدّلالة على التّجدد الحدّثي. وهذه الثّنائِيّة الدّلالِيّة يتكفل بضمونها المسند الفعليّ (الفعل)؛ إنّهُ محور الجُمْلَةِ الفعلية، ومركز التّركيب فيها والمتحكم في عناصرها^(٢) وهو: (كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل)^(٣). وأمّا الجُمْلَةُ الاسميّة أو الإسناد الاسميّ فيؤدي قصد الدّلالة على

١- ينظر: صفحة (١٥) من البحث.

٢- ينظر: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية: ٤٢-٤٣، ومدخل إلى دراسة الجُمْلَةِ العربيّة؛ مُحَمَّد أحمد نحلة: ٦٤، والمفهوم التكويني للعامل النّحويّ عند سيبويه: ١٩.

٣- ينظر: أسرار العربيّة؛ أبو بركات الأنباري: ١١، والمرتل: ١٤.

الاستقرار والثبوت؛ لأنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ ذات مفهوم دَلَالِيٍّ ذاتِيٍّ ليس لَهُ علاقة بالأحداث والأمكنة والأزمان^(١)، وهي لا ترتبط بِذَلِكَ إِلَّا عَنْ مَرْمَى فِي الدَّلَالَةِ، تبعاً لسياق الخطاب.

ومن هَذَا المنطلق الدَّلَالِيَّ سَأَبْحَثُ دلالة كُلِّ من الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ والفعلية فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ عَلَى فكرتين داليتين الأولى: الدَّلَالَةُ الزَّمَنِيَّةُ فِي الجملة، والثانية الدَّلَالَةُ عَلَى التَّجَدُّدِ والثبوت.

الدَّلَالَةُ الزَّمَنِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ

تتباين اللغات فِي التَّعْبِيرِ عن الفكرة الزمنية^(٢) ويتميز كُلُّ منها عَلَى مَا لكلماتها من قدرة فِي تيك الدَّلَالَةِ. ومن ثَمَّةَ كانت فضيلة كُلِّ لغة وارتقاؤها موكولاً لمقاييس (كثيرة: منها بل أهمُّها الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَنِ فِي أفعالها. ثم فِي سائر ألفاظها)^(٣) ومدى إمكانها فِي ربط الأحداثِ الفِعْلِيَّةِ بالأفكار التَّجَرُّدِيَّةِ الزَّمَنِيَّةِ ذات الامتدادات الحسِّيَّةِ فِي العالم الواقعيِّ الوجوديِّ. فاللغة الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الزَّمَنِ بعلامات مقررَة فِي أفعالها أعرق وأكمل من اللغة الَّتِي خلت من تِلْكَ العلامات وبمقدار الدَّلالات الزَّمَنِيَّةِ تِلْكَ تكون العراقة والارتقاء^(٤).

واللغة العَرَبِيَّةُ من اللُّغات – إِذَا لَمْ تَكُنْ أعرقها وأحسنها فِي أداء الدَّلَالَةِ الزَّمَنِيَّةِ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ لغة لا بُدَّ من أَنْ تعبرَ عَنِ الزَّمَنِ لَأَنَّهُ جزء من مهمَّتها اللُّغَوِيَّةِ^(٥) – الَّتِي استوفت المعنى الزَّمَنِيَّ بأسلوبِها المعروفين، أعني: بوساطة الأَفْعَالِ وصيغها، والتَّراكيب والجمال^(٦). فقد دأب نحويو العَرَبِيَّةِ

١- ينظر: الدَّلَالَةُ الزَّمَنِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ؛ علي جابر المنصوري: ٢٥-٢٦.

٢- ينظر: من أسرار العَرَبِيَّةِ، إبراهيم أنيس: ١٦٥.

٣- اللغة الشاعرة، مزايا التَّعْبِيرِ الفنيَّةِ فِي اللغة العَرَبِيَّةِ؛ عباس محمود العقاد: ٤٥.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ٤٥.

٥- ينظر: مَناهجُ البَحْثِ فِي اللغة؛ تمام حسان: ٢٤٥.

٦- ينظر: اللغة الشاعرة: ٤٧، واللغة العَرَبِيَّةِ، معناها ومبناها: ٢٤١.

عَلَى مَا أَبَدُوهُ مِنْ أَهْمِيَّةٍ فِي دِرَاسَةِ الْفِعْلِ دَأَبُوا عَلَى تَوْثِيقِ الصَّلَةِ وَشَدِّ عَرَاهَا بَيْنَ صِيغَةِ الْفِعْلِ وَالزَّمَنِ. وتقسيمه -الفعل- باختلاف بنيته لاختلاف زمنه عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: ماضٍ، ومضارع، وأمر، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): (وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَمَثَلَةٌ أَخَذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ وَبُنِيَتْ لِمَا مَضَى، وَمَا يَكُونُ وَلَمْ يَقَعْ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ. فَأَمَّا بِنَاءِ مَا مَضَى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكْتُ وَجَدَ وَأَمَّا بِنَاءِ مَا لَمْ يَقَعْ فَإِنَّهُ قَوْلُكَ أَمْرًا: اذْهَبْ وَاقْتُلْ، وَاضْرِبْ، وَ مَخْبَرًا: تَقْتُلْ وَيَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيَقْتُلُ وَيَضْرِبُ وَكَذَلِكَ بِنَاءِ، مَا لَمْ يَنْقَطِعْ وَهُوَ كَائِنٌ إِذَا أَخْبَرْتَ...)^(١)، فسيبويه ومن تابعوه من البصريين عَلَى النَّقْسِيمِ الثَّلَاثِيِّ لِلْفِعْلِ^(٢) بِاعْتِبَارِ جِهَاتٍ ثَلَاثٍ: وَهِيَ الْوُقُوعُ الْحَدِثِيُّ وَاقْتِرَانُهُ الزَّمَنِيِّ مَعَ بِنَائِهِ^(٣) -أَي صِيغَتِهِ- عَلَى أَسَاسٍ أَوْ مَرَجِعِ الْحَرَكَةِ الْفَلَكِيَّةِ الْآنِيَّةِ. قَالَ السَّيرَافِيُّ (ت ٣٦٨هـ): (الْفِعْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَزْمَنَةٍ مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ، وَكَائِنٌ فِي وَقْتِ النَّطْقِ، وَهُوَ الزَّمَانُ الَّذِي يُقَالُ عَلَيْهِ الْآنَ، الْفَاصِلُ بَيْنَ مَا مَضَى، وَيَمْضِي، وَأَمَّا الْمَاضِي فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ مِثَالًا وَاحِدًا، وَالْحَالُ وَالْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي لَيْسَ بِأَمْرٍ يَخْتَصُّانِ بِنَاءً وَاحِدًا، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ يَخْلُصُ لَهُ الْاسْتِقْبَالُ...)^(٤)، وَقَدْ كَانَ ابْنُ يَعِيشَ (ت ٦٤٣هـ) أَكْثَرَ وَضُوحًا فِي ذَلِكَ الرِّبْطِ بَيْنَ صِيغِ الْفِعْلِ وَالزَّمَنِ الْفَلَكِيِّ الطَّبِيعِيِّ، قَالَ: (لَمَّا كَانَتِ الْأَفْعَالُ مَسَاوِقَةً لِلزَّمَانِ وَالزَّمَانُ مِنْ مَقَوِّمَاتِ الْأَفْعَالِ تَوْجِدَ عِنْدَ وَجُودِهِ وَتَنَعَّدَ عِنْدَ عَدَمِهِ، انْقَسَمَتْ بِأَقْسَامِ الزَّمَانِ، وَلَمَّا كَانَ الزَّمَانُ ثَلَاثَةً: مَاضٍ وَحَاضِرٍ وَمُسْتَقْبَلٍ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَزْمَنَةُ حَرَكَاتِ الْفَلَكَ فَمِنْهَا حَرَكَةٌ مَضَتْ وَمِنْهَا حَرَكَةٌ لَمْ تَأْتِ وَمِنْهَا حَرَكَةٌ

١- كتاب سيبويه: ١٢/١.

٢- هَذَا هُوَ التَّقْسِيمُ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَعِنْدَهُمْ أَنَّ أَقْسَامَ الْفِعْلِ ثَلَاثَةٌ هِيَ: الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ وَالْفِعْلُ الدَّائِمُ (اسْمُ الْفَاعِلِ) أَمَّا فِعْلُ الْأَمْرِ فَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْمُضَارِعِ فَالِنِّزَاعِ وَالْإِشْكَالِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ لَيْسَ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَإِنَّمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَفِعْلِ الْأَمْرِ. يَنْظُرُ: مَدْرَسَةُ الْكُوفَةِ وَمَنْهَجُهَا فِي دَرَسَةِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ: مَهْدِي الْمَخْزُومِيِّ: ٣٣٧، وَمَا بَعْدَهَا، وَالْمَدَارِسُ النَّحْوِيَّةُ: شَوْقِي ضَيْف: ١٩٧.

٣- يَنْظُرُ: مَنْهَجُ كِتَابِ سِيبَوِيهِ فِي التَّقْوِيمِ النَّحْوِيِّ: ١٧١-١٧٣.

٤- شَرْحُ السَّيرَافِيِّ عَلَى كِتَابِ سِيبَوِيهِ: ١ / ١١، وَاسْمُ الْفَاعِلِ بَيْنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ: فَاضِلُ السَّاقِي: ٥٢.

تفصل بَيْنَ الماضي والآتية كانت الأَفْعَالُ كَذَلِكَ ماضٍ ومستقبل وحاضر، فالماضي مَا عُدِمَ بعد وجوده فيقع الإخبار عَنْهُ فِي زَمَانٍ بعد زَمَانٍ وجوده وهو المراد بقوله (يعني الزَّمْخَشَرِيّ) الدَّالُّ عَلَى اقتران حدث بزَمَانٍ قبل زمانك أي قبل إخبارك ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. والمستقبل ما لم يكن لَهُ وجود بعد بل يكون زَمَانٍ الإخبار عَنْهُ قبل زمان وجوده وأما الحاضر فهو الَّذِي يصل إِلَيْهِ المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زَمَانٍ الإخبار عَنْهُ هُوَ زَمَانٍ وجوده. وَقَدْ أنكر بعض المتكلمين فعل الحال وقال إن كَانَ قَدْ وجد فيكون ماضياً وإلا فهو مستقبل وليس تَمَّ ثالث والحقُّ مَا ذكرناه وإن لَطَفَ زَمَانُ الحال لما ذكرناه،...^(١).

وبذلك يتضح أَنَّ زَمَنَ الأَفْعَالِ هُوَ زَمَنُ الأفلاك المتحركة في الماضي والحاضر والمستقبل لأنَّ أحد مدلولي الفعل هُوَ الحدث الَّذِي لا بُدَّ من أَنَّ يقترن بحركة من الحركات الفلكية الآتية تَدُلُّ عليها صيغة معينة هي: الماضي أو المضارع أو الأمر.

وزيادة عَلَى ذَلِكَ اتخذ النُّحَوِيُّونَ وحدة المكان بجانب الوجدتين (الحدث والزَّمَن) في معنى الفعل، وعلى ذَلِكَ الأساس تعرض الدُّرس النُّحَوِّي لَهُ عَلَى مَرِّ العصور^(٢).

وهذا التَّقْسِيمُ هُوَ الأسلوب الأوَّلُ في تحديد الفكرة الزَّمَنِيَّةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أي ربط الحدث الفِعْلِيَّ بِالصِّيْغَةِ الصَّرْفِيَّةِ. إِذْ إِنَّ النُّحَوِّيِّينَ حِينَ نظروا: (في معنى الزَّمَنِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَانَ من السَّهْلِ عَلَيْهِمُ أَنْ يحددوا الزَّمَنَ الصَّرْفِيَّ فِي أول وهلة، فقسَّموا الأَفْعَالُ بحسبه إِلَى ماضٍ، ومضارع،

١- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٧ / ٤.

قال أبو بركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): (إن قال قائل لَمْ كانت الأَفْعَالُ ثلاثة: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبل؟ قيل: لأنَّ الأزمنة ثلاثة ولَمَّا كانت ثلاثة وجب أن يكون الأَفْعَالُ ثلاثة: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبل). أسرار العربية: ٣١٥.

٢- ينظر: الدَّلَالَةُ الزَّمَنِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ علي جابر المنصوري: ٤٠.

وأمر، ثُمَّ جعلوا هَذِهِ الدَّلَالَاتِ الزَّمَنِيَّةَ الصَّرْفِيَّةَ نظاماً زمنيّاً، وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال من السِّيَاق كما يبدو من تسمية الماضي ماضياً، حَتَّى حين يكون معناه في السِّيَاق الاستقبال^(١).

بيد أن منهج نحوي العربيّة ذلك في دراسة الدَّلالة الزَّمَنِيَّة تعرض لاعتراضين من قبل دارسي اللغة المحدثين^(٢)، الأول: فيتمثل في مقالة عدد من الدارسين المستشرقين على مرجع المقارنة بين اللغات السَّامِيَّة، ومنهم سبتيانو موسكاتي، ووليم رايت. إذ ذهبوا إلى أن الفكرة الزَّمَنِيَّة ليست بالأصيلة في اللغة العربيّة، فضلاً عن قلة التَّصريفات الفعلية^(٣). وإهمالها المجالات (الزَّمَنِيَّة التي يتضمنها الزَّمَن الواحد كالماضي مثلاً ولم يكن لديها -العربية-) من الأبنية ما تعبر به عن تلك المجالات^(٤)، فالماضي (هو الحدث الذي مضى Accompli) ولكن هذا الذي مضى لا نعرف في أي زمان من الماضي، فهو يصدق على حدث مضى قبل لحظات، وعلى آخر مضى عليه زمان طویل وهذا التَّوسع أو قل التَّساهل مبعثه قلة ضبط الأزمنة في النُّحو العربيّ. فلا يستطيع المستقرئ لكلام العرب أن يحدّد الزَّمَن تحديداً كالذي نعرفه في غير اللغات السَّامِيَّة...)^(٥).

فالعربيّة في رأيهم فقيرة في الدَّلالات على الأزمنة المرتبة في الأبعاد الزَّمَنِيَّة سواء في الاستقبال، أم في الحال، أم في الماضي^(٦). على حين أن اللغات الأخر كالإنجليزية -مثلاً- قد رسمت أبعاداً زمنية تستوعب التَّقسيم السَّباعي الذي تفيد أفعالها، وهي: ما قبل الماضي، والماضي،

١- اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٤٢-٢٤٣.

٢- ينظر: الحضارات السَّامِيَّة القديمة: ٤٦-٤٧، وفي النُّحو العربيّ نقد وتوجيه: ١٤١، ودراسات في اللغة: فاضل السَّمرائي: ٤٣، والدَّلالة الزَّمَنِيَّة في الجُملة العربيّة: ٤٢ وما بعدها.

٣- ينظر: في النُّحو العربيّ نقد وتوجيه: ١٤١ وما بعدها.

٤- في النُّحو العربيّ نقد وتوجيه: ١٤٥.

٥- فقه اللغة المقارن: ٥٢، ودراسات في اللغة: إبراهيم السَّمرائي: ٤٣.

٦- الدَّلالة الزَّمَنِيَّة في الجُملة العربيّة: ٤١.

وَمَا بَعْدَ الْمَاضِي، وَالْحَاضِر، وَقَبْلَ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْمُسْتَقْبَل، وَبَعْدَ الْمُسْتَقْبَل^(١).
أَمَّا الْإِعْتِرَاضُ الثَّانِي، فَيَتِمُّثَلُ فِيمَا قَالَ بِهِ بَعْضُ الدَّارِسِينَ الْمُحَدِّثِينَ^(٢)
مَنْ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ قَدْ بَنَوْا تَقْسِيمَهُمْ لِلْفِعْلِ عَلَى أَسَاسِ التَّقْسِيمِ الْفَلَسْفِيِّ، ثُمَّ
خَصَّصُوا كُلَّ صِيغَةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِ بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ، وَهَذَا فِي نَظَرِهِمْ لَا يَجُوزُ
عَلَى حِينٍ أَنَّ وَاقِعَ الِاسْتِعْمَالِ السِّيَاقِي يَخَالِفُ ذَلِكَ.

وَالْإِعْتِرَاضَانِ الْآنِفَانِ الذِّكْرُ فِيهِمَا نَظَرٌ، فَالَّذِي عَلَيْهِ التَّحْقِيقُ أَنَّ الدَّلَالَـةَ
الزَّمَنِيَّةَ لَيْسَتْ حَدِيثَةُ النِّشْأَةِ وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْأَصَالَةِ مَا تُؤَيِّدُهُ النَّصُوصُ
التَّارِيخِيَّةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ^(٣) وَأَكَّدَهُ الدَّارِسُونَ الْمُحَدِّثُونَ^(٤) مِمَّا لَا يَسَعُ
الْمَجَالُ لِذِكْرِهِ. ثُمَّ إِنَّ الدَّرْسَ اللُّغَوِيَّ الْحَدِيثَ يُوَكِّدُ بِلَا شَكٍّ، أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ
تَتَّسِعُ لِمِثْلِ ذَلِكَ التَّقْسِيمِ السَّبَاعِيِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ فِي الْأَبْعَادِ الزَّمَنِيَّةِ^(٥) وَأَنَّ
(لِلْمَاضِي صِيغَةً شَامِلَةً لِأَبْعَادِ الْمَاضِي وَصِيغَةً أُخْرَى مُتَدَرِّجَةٌ مِنَ الْمَاضِي
الْقَرِيبِ لِلْحَاضِرِ إِلَى الْمَاضِي الْبَعِيدِ جَدًّا، وَهَنَّاكَ مِنَ الصِّيغِ مَا يَعْبُرُ عَنِ الْمَاضِي
الْبَسِيطِ وَالْمَاضِي الْمُرَكَّبِ، وَمَا يَنْطَبِقُ عَلَى الْمَاضِي يَنْطَبِقُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ أَيْضًا
وَكَذَلِكَ الْحَالُ. فَالْعَرَبِيَّةُ فِي حَقِيقَتِهَا لَا تَنْقُصُهَا هَذِهِ الظُّوَاهِرُ...)^(٦).

وَإِنَّ الِاسْتِقْرَاءَ اللُّغَوِيَّ (يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَرَبِيَّ لَمْ يَكْتَفِ بِالصِّيغِ الَّتِي
أُورِدَهَا النَّحَاةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَزْمَنَةِ الْمُخْتَلِفَةِ بَلِ اسْتَعْمَلَ تَرَكَيبَ الصِّيغِ
بِطَرِيقَةٍ جَعَلَتْهَا تَدُلُّ بِدَقَّةٍ عَلَى الزَّمَنِ الَّذِي يَرِيدُ...)^(٧).

فَالنَّحْوِيُّونَ، إِذْنِ، لَمْ يَغْلُفُوا الصِّيغِ الْفِعْلِيَّةَ وَدَلَّالَتَهَا الزَّمَنِيَّةَ دَاخِلَ

١- ينظر: من أسرار اللغة؛ إبراهيم أنيس: ١٦٧، والزَّمَنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٣١.

٢- ينظر: فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ نَقْدَ وَتَوْجِيهَ: ١٤١، وَالْفِعْلُ زَمَانُهُ وَأَبْنِيَّتُهُ: ٢٣، وَمَا بَعْدَهَا، وَاسْمُ الْفَاعِلِ
بَيْنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ: ٥١ وَمَا بَعْدَهَا.

٣- ينظر: الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ فِي النَّحْوِ؛ السِّيُوطِيُّ: ٢٢٣ / ٣ - ٢٢٤.

٤- ينظر: الْفِعْلُ زَمَانُهُ وَأَبْنِيَّتُهُ؛ إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِيُّ: ٢٣ - ٢٤.

٥- ينظر: من أسرار اللغة؛ إبراهيم أنيس: ١٦٧، والزَّمَنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٣٠، وَمَا بَعْدَهَا.

٦- الدَّلَالَةُ الزَّمَنِيَّةُ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ٤١.

٧- الْفِعْلُ وَالزَّمَنُ؛ عَصَامُ نُورُ الدِّينِ: ٤٦.

السِّيَاق^(١). وهم وإن كانوا يعنون بِذَلِكَ التَّقْسِيمَ الثَّلَاثِيَّ تلكَ الأزمنةَ الأساسية. إِلَّا أَنَّ الأزمنةَ البسيطةَ والمركَّبةَ^(٢) * لَمْ تفتهم الإشارةُ إِلَيْهَا فِي مواضعَ عديدةٍ من مؤلِّفاتهم، وَإِنْ لَمْ يعرضوها مجتمعةً فِي بابٍ واحدٍ يتناولُ أزمنةَ الفعل^(٣).

يقول الأستاذ الجوارِي: (إِنَّ تقسيمَ الفعلِ إِلَى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ إِنَّمَا قُصِدَ بِهِ إِلَى تقسيمِ الصِّيَاغَةِ الَّتِي تنطوي تحت كُلِّ قسمٍ منها جملةٌ معانٍ تلتقي فِي نطاقٍ معنىٍ واسعٍ كليٍّ، فالماضي إِنَّمَا أُطلقَ عَلَى مَا يسبقُ زمنَ المتكلمِ قريباً كَانَ ذَلِكَ أَوْ بعيداً، محققُ الوقوعِ أَوْ غيرَ محققٍ، والمضارعُ مَا اشتملَ عَلَى معنىٍ متسعٍ رحيبٍ، يبدأ بالماضي القريب، وينتهي إِلَى المستقبل البعيد...) ^(٤) وهكذا.

بَلْ إِنَّ تنوعَ المعاني الفِعْلِيَّةِ ودالاتها الزَّمَنِيَّةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَا يجعلها تفوق اللغات جميعاً، يقول المستشرق الألماني (برجستراسر) ممَّا يميِّزُ الْعَرَبِيَّةَ تمييزاً من سائر اللغات السَّامِيَّةِ: (تخصيص معاني الفعل وتنويعها، وذلك بواسطة: إحداهما: اقترانها بالأدوات، نحو: (قد فعل) و(قد يفعل) و(سيفعل) وَفِي النَّفْيِ: (لا أفعل) بخلاف: (ما فعل) و(لن أفعل) بخلاف: (لا يفعل) و(ما يفعل). والأخرى: تقديم فعل (كان) على اختلاف صيغه، نحو: (كان قَدْ فعل) و(كان يفعل) و(سيكون قَدْ فعل) إِلَى آخر ذلك. فكل هَذَا ينوع معاني الفعل، تنوعاً أكثر بكثيرٍ، مما يوجد فِي أية لغة كانت، من سائر اللغات السَّامِيَّةِ،... فاللغة الْعَرَبِيَّةُ أَكْمَلُ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ، وَأَتَمُّهَا فِي هَذَا البابِ، أَيِ بابِ معاني الفعلِ الوَقْتِيَّةِ وغيرها) ^(٥).

١- ينظر: اللغة الْعَرَبِيَّةُ معناها ومبناها: ٢٤٢.

٢- (*) سأذكر هذه الدلالات عند تناول الصَّبْغِ الفِعْلِيَّةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، إِنْ شاءَ اللهُ تعالى.

٣- ينظر: معجمُ الْجُمْلَةِ القرآنية (القسم الثاني). الدَّلَالَةُ الزَّمَنِيَّةُ للأفعال: طالب مُحَمَّدُ الزوبعي: ٨.

٤- نحو الفعل: ٣٠.

٥- التطور النحويُّ اللغة العربية: ٨٩ - ٩٠.

فالنقص، إذن، ليس في دلالة العَرَبِيَّةِ عَلَى الزَّمَنِ في الصُّورِ المختلفة (بل النقص في فهم المستشرقين الذين ذهبوا إلى أَنَّ دلالة الزَّمَنِ في الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ تعتمد عَلَى صورة واحدة وهي، صورة صيغها...) ^(١).

أَمَّا مَا يَخْصُ اختصاص الصَّيغِ الفِعْلِيَّةِ بأزمنة بعينها، فهذا لَهُ وجوه، فالتقسيم الثلاثي للفعل لاختلاف أزمنته وإن كَانَ قائماً عَلَى أساس من فكرة حركية الأفلاك إِلَّا أَنَّهُ تعبير لغوي يَدُلُّ عَلَى واقع الاستعمال المتوخى في اللغة، ويعمل عَلَى تكوينه معنى الدلالة. وَمِنْ ثَمَّ فَإِذَا نفينا هَذَا التَّقسيم القائم عَلَى هَذِهِ الفكرة لانتفت الفكرة الزَّمَنِيَّةُ برمتها ولَمَّا كَانَ هناك زمن حَتَّى من خلال تركيب الجُمْلَةِ والسِّيَاق.

والمحدثون أنفسهم يوجبون الأخذ بتلك المرجعية، قالوا: (إننا يجب أن نشير إشارة عامة إِلَى أَنَّ الفعل ثلاثة: ماضٍ وحال ومستقبل...) ^(٢)، فهو من جهة الزَّمَنِ هكذا.

إِنَّ تقسيم النَحْوِيِّينَ للفعل إِنَّ هُوَ إِلَّا تقسيم شكلي قائم عَلَى أساس من نظرة النظام الصَّرْفِيِّ لتصنيف أنواع الكَلِمِ، والنَحْوِيُّونَ قَدْ جعلوا من (ارتباط صيغة الفعل بالزَّمَنِ عنصراً أساسياً، وهم محقون لا متكلفون، لأنَّهم أرادوا تمييز الفعل من الاسم) ^(٣)، والصيغة بِذَلِكَ الاعتبار علامة صرفية ومعنى وظيفي، أَوْ (ملخص شكلي لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته) ^(٤)، ومعنى هَذَا أَنَّ النَحْوِيِّينَ كانوا يقصدون بدلالة الاختصاص الزَّمَنِيِّ للصيغ الفِعْلِيَّةِ المعينة زمن الفعل الصَّرْفِيِّ، أي: بنيه الفعل ودلالته وهو خارج السِّيَاق وتركيب الجملة. أي: عندما يكون

١- معجم الجُمْلَةِ القرآنية: ق ٨/٢.

٢- الفعل زمانه وأبنيته: ٢٤، والتقسيم الصَّرْفِيُّ للكلمة العربية؛ صباح عباس السَّالِم: مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد الخامس، سنة: ١٩٩٠: ٩٥.

٣- معجم الجُمْلَةِ القرآنية: ق ٩/٢.

٤- مناهج البحث في اللغة: ٢٠٧.

الفعل متفرداً بوصفه بنيته مجردة يحمل من القيم الخلافية ما يميّزه من غيره من أنواع الكلم^(١)، وهذا ما أشار إليه النحويون في تعريفهم للفعل قال الاسفراييني: (الفعل ما دلّ على معنى في نفسه، مقترن وضعاً بزمان من الأزمنة الثلاثة...) ^(٢)، فكلمة (وضعاً) تدلّ على زمن الفعل ووظيفته الصرفية وهو خارج السياق، أي: على زمنه الصّرفي بوساطة صيغته ومنه يتضح أنّ صيغة (فعل) وما يوازيها تدلّ على الماضي، وأن صيغتي (يفعل)، و(افعل) وما جرى مجراهما، أمّا أن يدلّا على الحال، أو على الاستقبال، ولا يتعين ذلك إلاّ بقرينة موجود في سياق الجملة^(٣).

نستطيع أن نقول، إذن، إنّ صيغة الفعل قد تُعطي (المدلول الزمّني للعبارة، وقد لا تكفي أحياناً أخرى، لتحديد ورسم ظلاله بل تشترك معها في ذلك ضمائم فعلية أو حرفية)^(٤)، أو حالية، أو تاريخية^(٥).

وقد تنبّه النحويون على هذه الضمائم وأهميتها السياقية، وذكروا الدلالات المختلفة للفعل الماضي والمضارع التي تتنوع بحسب القرائن اللفظية أو المعنوية^(٦). جاء في أمالي ابن الشجريّ على لسان أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣ هـ): (قال لي أبو علي: سألت يوماً أبا بكر ابن السراج عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض فقال: كان ينبغي للأفعال كلّها أن تكون مثلاً واحداً، لأنّها لمعنى واحد، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أحوال البيان، فإذا اقترن بالفعل ما يدلّ عليه من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها موقع بعض)^(٧). ويتبين من ذلك أن الهيكل الزمّني في اللغة العربية يقوم على قسمين^(٨):

- ١- ينظر: العربية معناها ومبناها: ٨٢، ٢٤٠.
- ٢- لب اللباب؛ للاسفراييني، عن الزمّن في النحو العربيّ نقد وتوجيه: ٤٢ - ٤٣.
- ٣- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٠ وما بعدها، والدلالة الزمّنية في الجملة العربية: ٤٧.
- ٤- الجملة الفعلية بسيطة وموسعة: ٤٤٦.
- ٥- ينظر: الدلالة الزمّنية في الجملة الربية: ٤٣.
- ٦- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ٢٢٣/٢، وجمع الهوامع: ١/٧-٩.
- ٧- أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٣؛ وينظر: دراسات في الادوات النحوية: الدكتور. مصطفى النحاس: ٣٩-٤٠.
- ٨- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٢، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، فاضل مصطفى

١- الزَّمن الصَّرفي (الصَّيغي)، ويُسمَّى (الزَّمن التَّحليلي): وهو الزَّمن الذي نفيده من صيغة الفعل ووظيفتها المتفردة البعيدة عن السَّياق، إذ إنَّ كُلَّ صيغة تدلُّ على زمن صرفيٍّ ما، ف (فعل) للماضي، و (يفعل)، و (افعل) للحاضر والمستقبل بالتَّبادر.

٢- الزَّمن النَّحوي (السَّيَاقِي)، ويسمَّى بـ (الزَّمن التَّركيبي): وهذا نفيده من الجُملة والقرائن الوظيفية، اللَّفْظِيَّة أو الحَالِيَّة وَمَا يتطلبه السَّيَاق وهي الظَّواهر الموقعية.

ولمَّا كَانَ النَّحو (هو نظام العلاقات في السَّيَاق فمجال النَّظر في الزَّمن النَّحويِّ هُوَ السَّيَاق وليس الصيغة المنعزلة وحيث يكون الصَّرف هُوَ نظام المباني والصَّيغ يكون الزَّمن الصَّرفي قاصراً على معنى الصَّيغة يبدأ بها وينتهي بها ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السَّيَاق. فلا مفرَّ إذاً من أنَّ النَّظر إلى الزَّمن في السَّيَاق نظرة تختلف عما يكون للزَّمن من الصَّيغة لأنَّ معنى الزَّمن النَّحويِّ يختلف عن معنى الزَّمن الصَّرفي من حيث أنَّ الزَّمن الصَّرفي وظيفة الصَّيغة وأنَّ الزَّمن النَّحوي وظيفة السَّيَاق تحددها الضَّمام والقرائن^(١)، أو الظروف القوليَّة اللَّفْظِيَّة والحَالِيَّة هي وحدها التي تعيِّن الدَّلالة الزَّمنيَّة في الجُملة وترشحها لزمن بعينه^(٢).

وهكذا يتفاعل الزَّمان الصَّرفي الأوَّلي الاحتمالي مع الزَّمن النَّحوي الثَّابت السَّيَاقِي الَّذِي تمتد حدوده بدقَّة إلى كُلِّ مَا يقصده العَرَبِي من مقاصده التَّعبيريَّة الدَّلالِيَّة الزَّمنيَّة.

وهذا مَا سَأَعْتَمِدُهُ في دراسة الدَّلالة الزَّمنيَّة في الصَّحيفة السَّجَادِيَّة،

السَّاقِي: ٥٦، والزَّمن في النَّحو العَرَبِي: ٥٩، والزَّمن الصَّرفي والزَّمن النَّحوي في اللُّغة العَرَبِيَّة، فاضل السَّاقِي: مجلة الضَّاد، مجلة تصدرها الهيئة العليا للصحافة باللُّغة العَرَبِيَّة في الجُمهورية العِراقِيَّة، الجزء الثَّالث، تموز: ١٩٨٩: ٢٤٠.

١- اللُّغة العَرَبِيَّة معناها ومبناها: ٢٤٢.

٢- ينظر: أقسام الكلام العَرَبِي بَيْنَ حيث الشَّكل والوظيفة؛ فاضل السَّاقِي: ٢٣٢.

آخِذاً بِالصِّيغِ الْفِعْلِيَّةِ: (فعل) الماضي، و(يفعل) المضارع، و(افعل) الأمر الصَّرْفِيَّة، ناظراً فيها، مستنبطاً دلالاتها الزَّمَنِيَّة وهي في تركيب الجُمْلَةِ مع ملاحظة السِّيَاق ووظائف الكَلِم فيه، مستخرجاً من كُلِّ ذَلِكَ دلالة الزَّمَن النَّحْوِيَّ في الجُمْلَةِ في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّة.

عَلَى أَلَّا أُسَمِّيَ الجُمْلَةُ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى مَسْنَدِ (فَعَلَ) قَدْ جَاءَ عَلَى بِنَاءِ الصِّيغِ الثَّلَاثِ بِاسْمِهَا، أَي: الجُمْلَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي تَكُونُ مَاضِيَّةً، وَهَكَذَا الْمُضَارِعِيَّة، وَالْأَمْرِيَّة كَمَا فَعَلَ بَعْضُ الدَّارِسِينَ^(١)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَيَجْرُنَا إِلَى تَنَاقُضٍ وَاضِحٍ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ذَلِكَ أَنَّ الجُمْلَةَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى مَسْنَدِ (فَعَلَ) عَلَى بِنَاءِ (يَفْعَلُ) مَعَ أَدَاةِ النَّفْيِ مَاضِيَّةٌ الزَّمَن وَلَيْسَتْ مُضَارِعِيَّةً (حَالِيَّةً، أَوْ اسْتِقْبَالِيَّةً).

وَلَا أَغْفَلُ أَيْضاً أَنَّ الدَّلَالََةَ الزَّمَنِيَّةَ فِي الجُمْلَةِ هِيَ نَوْعٌ مِنَ التَّخْصِصِ الْمُتَوَخَّى فِي الْإِسْنَادِ، أَي: أَنَّ الْإِسْنَادَ هُنَا قَدْ قُيِّدَ بِجِهَةٍ زَمَنِيَّةٍ مَعِينَةٍ فِي السِّيَاقِ الْوَاقِعِ فِيهِ بِصِيغَةِ (فَعَلَ)، أَوْ (يَفْعَلُ)، أَوْ (افْعَلُ)، أَي: فِي الْمَاضِي، وَالْحَاضِرِ، وَالْمُسْتَقْبَلِ. **الدَّلَالَةُ الزَّمَنِيَّةُ لَصِيغَةِ (فَعَلَ) الْمَاضِي فِي الْجُمْلَةِ:**

وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الدَّلَالََةَ الزَّمَنِيَّةَ فِي الجُمْلَةِ هِيَ الَّتِي يَكُونُ مَسْنَدُهَا (الْفِعْلِيَّ) عَلَى بِنَاءِ (فَعَلَ) بِالْأَصَالَةِ، أَوْ الزِّيَادَةِ، أَوْ التَّجَرُّدِ أَوْ التَّرْكِيبِ. وَهُوَ مَا يَسْمَى النُّحُوْيُونَ بِـ(الْفِعْلِ الْمَاضِي).

وَيَكَادُ يَتَّفَقُ النُّحُوْيُونَ عَلَى أَنَّ صِيغَةَ (فَعَلَ) تَدُلُّ عَلَى الزَّمَنِ الْمَاضِي بِاعْتِبَارِ الْوَضْعِ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِ سَيَبُويهِ فِي الْبِنَاءِ لَمَّا مَضَى وَتَمَثَّلَهُ بِـ(ذَهَبَ، وَسَمِعَ، وَمُكَّتَ)^(٢). أَي: فِي مَسْتَوَاهَا الصَّرْفِيِّ وَفِي حَالَتِهَا الْإِفْرَادِيَّة. عِنْدَمَا تَكُونُ بَعِيدَةً عَنِ الجُمْلَةِ وَالسِّيَاقِ^(٣). وَهِيَ بِذَلِكَ تُعَدُّ فِي نَظَرِ الْمُحَدِّثِينَ

١- ينظر: الجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ، دِرَاسَةُ دَلَالِيَّة؛ مُحَمَّدٌ عَبْدُ حَمْدٍ (رِسَالَةٌ مَاجِسْتِير): ٦٦.

٢- ينظر: كِتَابُ سَيَبُويهِ: ١ / ١٢، ٣٥، وَالْمَقْتَضِبُ: ٢ / ٢، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ؛ ابْنُ يَعِيشَ: ٧ / ٤.

٣- ينظر: اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا: ٢٤٠.

قيمة خلافية تقوم على نمط المغايرة والاختلاف من غيرها من الصيغ^(١).
ودالاً على حدث بدلالاتها المعجمية، وعلى زمن معين عندما تدرج في السياق،
أو تعترتها عوامل التبديل من زمن إلى آخر..^(٢).

وهي بذلك ذات خصائص تلازمها ولا تنفك عنها، في أنها تدل على
تحقق الوقوع وحتمية حدوث الحدث^(٣) في الزمن المعين في السياق؛ لذلك
قرر بعض الباحثين أولوية استعمالها من دون غيرها عند التوكيد وتقوية
الحدث المراد التعبير عنه^(٤). هذا من جهة دلالتها الإضافية. أما من جهة
بنائها، فهي بالصيغة تدل على جهة زمنية لفهم الحدث^(٥) الفعلي في الإسناد،
تحددها عوامل الموقف الخطابي والقرائن اللفظية والحالية.

فقد تدل على الزمن الماضي في سياق، وفي آخر الحال، وفي سياق ثالث
الاستقبال، وقد تفيد في سياقات غير ما ذكر: الماضي المتصل بالحال، أو
الاستقبال التجديدي، أو قد تتجرد كلياً عن الحدث والزمان إلى غير ذلك^(٦).
وما يعيننا من ذلك هو الدلالة الزمنية لصيغة (فعل) الماضي وهي
داخل التركيب الجملي وأمثلتها في الصحيفة السجادية، فقد رسمت هذه
الصيغة (فعل) دلالات زمنية مختلفة منها:

١- الدلالة على الزمن الماضي:

والمقصود بها الدلالة على حدث وقع في زمن ماض، قبل زمن الكلام،
وذلك حين تكون القرينة إخبارية، وهذا هو الأسلوب الشائع في الاستعمال
لصيغة (فعل) بل هو الاستعمال الأصل^(٧)، أو النصي الموافق لفظاً ومعنى

- ١- مناهج البحث في اللغة: ٢٤٥-٢٤٨، والزمن في النحو العربي: ١١١.
- ٢- ينظر: الزمن في القرآن الكريم، دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه؛ الدكتور بكري عبد الكريم: ٥٠.
- ٣- ينظر: البرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٣/٣٧٣.
- ٤- ينظر: من أسرار اللغة: ١٧٢-١٧٣، والزمن في النحو العربي: ١١٣.
- ٥- ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان: ٢٤٥-٢٤٨.
- ٦- ينظر: الزمن في النحو العربي: ١١١.
- ٧- ينظر: همع ألهماع: ٩/٩، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٨.

للفعل الماضي^(١)، عَلَى اختلاف فسحه وامتداده الزمّني. وهذه الفسح الزمّنيّة عَلَى أقسام عديدة:

- الدّالّة عَلَى الماضي المطلق:

وهو الزّمن الَّذِي مضى قبل زمن المتكلم قريباً كَانَ أَوْ بعيداً من دون تحديد لتجرّد (فَعَلَ) من القرائن اللَّفْظِيَّة أَوْ المَعْنَوِيَّة الَّتِي تحدّد زمنه الماضي من القرب أَوْ البعد^(٢) (وعلى ذَلِكَ فزمنه عامّ يستغرق الماضي من دون تحديد عَلَى اختلاف فسحه الزمّنيّة...) ^(٣) فهو ماض مجهول يستوعب الماضي الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ (فَعَلَ) بأكمله من دون ضبط أَوْ تحديد^(٤)، نحو: صلى عليّ، حضر محمّد. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): (وذلك أَنَّكَ تقول (قام) فيصلح لجميع مَا تقدمك من الأزمنة)^(٥).

وَقَدْ استعمل القرآن الكريم هَذِهِ الصيغة (فَعَلَ)؛ للدلالة عَلَى الماضي المطلق في أمثلة (كثيرة لا تكاد تُحصى)^(٦)، من ذَلِكَ قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ثُمَّ نَظَرَ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ﴾^(٧).

وَفِي الصّحيفة السّجّاديّة كَانَ لصيغة (فَعَلَ) حضور ليس بالشّأن القليل يمثل بعدها الزّمنيّ في الماضي المطلق، كما في دُعائه ﷺ:

- (أَنَا الَّذِي أَوْقَرَتِ الْخَطَايَا ظَهْرَهُ. أَنَا الَّذِي أَفْنَتِ الذُّنُوبُ عُمْرَهُ. أَنَا الَّذِي بَجْهَلِهِ عَصَاكَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا مِنْهُ لِذَاكَ...) ^(٨).

والزّمن في القرآن الكريم: ٥٣.

١- ينظر: دقائق التّصريف؛ ابن سعيد المؤدّب: ١٧.

٢- ينظر: الدّالّة الزمّنيّة فِي الجُملة العربيّة: ٥٥-٥٦.

٣- المصدر نفسه: ٦٠.

٤- المصدر نفسه: ٥٥. وينظر: معاني النحو: ٣ / ٢٩٩.

٥- شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٨ / ١١٠.

٦- معاني الماضي والمضارع فِي القرآن: ٧٦، ومعجم الجُملة القرآنيّة (ق ٢): ٢٨ وَمَا بعدها

٧- المدثر: ١٨ - ٢٢.

٨- الصّحيفة السّجّاديّة: ٤٢؛

- (فَكَمْ قَدْ رَأَيْتُ يَا إِلَهِي مِنْ أَنْاسٍ طَلَبُوا الْعِزَّ بَغَيْرِكَ فَذَلُّوا. وَرَامُوا الثَّرْوَةَ مِنْ سِوَاكَ فَافْتَقَرُوا. وَحَاوَلُوا الِارْتِفَاعَ فَاتَّضَعُوا...) (١).

- (يَا مَنْ هُوَ غَايَةُ خَشْيَةِ الْمُتَّقِينَ. هَذَا مَنْ تَدَاوَلَتْهُ أَيْدِي الذُّنُوبِ وَقَادَتْهُ أَرْزَمَةُ الْخَطَايَا وَاسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ. فَقَصَرَ عَمَّا أَمَرَتْ بِهِ تَقْرِيطًا. وَتَعَاطَى مَا نَهَيْتَ عَنْهُ تَغْرِيرًا...) (٢).

- (تَقَحَّمْتُ أَوْدِيَةَ الْهَلَاكِ وَحَلَلْتُ شِعَابَ تَلَفٍ تَعَرَّضْتُ فِيهَا لِسُطُوتِكَ وَبَحُلُولِهَا عُقُوبَاتِكَ) (٣).

- (إِلَهِي أَلْبَسْتَنِي الْخَطَايَا ثَوْبَ مَذَلَّتِي. وَجَلَّلَنِي التَّبَاعُدُ مِنْكَ لِبَاسَ مَسْكَنَتِي. وَأَمَاتَ قَلْبِي عَظِيمُ جِنَايَتِي...) (٤).

ففي هذه الشواهد جميعاً أعربت صيغة (فعل) مجردها ومزيدها عن جهة وقوع الإسناد الزمنية، وهي الزمن الماضي بالاستناد إلى اعترافات العبد الداعي وهو في موطن الدعاء والعبادة، فهو عليه السلام قد جرد هذه الصيغة من القرائن اللفظية والمعنوية؛ ليدل بها على الزمن الماضي المطلق، اللهم إلا قرينة الإخبار عن هذه الأحداث المتصورة بالنسبة إليه عليه السلام في نسبة التكامل العبادي والظهور بمظهر العبد الخاطيء أمام الحق الكريم سبحانه وتعالى في زمن ماض عن كلامه من دون تحديد لجهته أو تعيين فسحته وامتداده الزمني.

- الدلالة على الزمن الماضي البعيد المنقطع:

والقصد من ذلك أن الحدث حصل في فسحة زمنية ماضية بعيدة عن زمن المتكلم، وقطعت صلته بالحاضر (٥)، وهو معنى الانقطاع الذي توحى به (فعل) (٦).

١- المصدر نفسه: ٧٧.

٢- المصدر نفسه: ٨١.

٣- المصدر نفسه: ١٥٢، للمزيد من الامثلة، ينظر: الصحيفة السجادية: ١٥، ٤٢، ٤٣، ٥٧، ٧٧، ٨١، ٨٨، ٩٩، ١٠٤، ١١٩، ١٢٥، ١٣٨، ١٥٢، ١٥٣، ٢٣١، ٢٣٩.

٤- المصدر نفسه: ٢٣١.

٥- ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٥٧، والجملة الفعلية ودلالاتها في آيات الآخرة، مجيد طارش: ١٢٠.

٦- ينظر: همع الهوامع: ٧/١، ومعاني النحو: ٣/٢٩٩، والصيغ الزمنية في اللغة العربية: مالك المطلبي: ٤٧.

وَيُفَاد هَذَا اللَّوْنُ الزَّمَنِيَّ بِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ وَهِيَ التَّرْكِيبُ الْفِعْلِيُّ: (كَانَ فَعَلَ)، أَوْ (كَانَ قَدْ فَعَلَ)، أَوْ (قَدْ كَانَ فَعَلَ)^(١)، فالفعل النَّاسِخُ (كَانَ) خَلَصَ (فَعَلَ) إِلَى الْمَاضِي الْخَالِصِ وَعَبَّرَ عَنْ جِهَةِ زَمْنِيَّةٍ أَبْعَدَ مِنْ (فَعَلَ) الْمَاضِي الْبَسِيطِ^(٢). نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسْرٍ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرًا﴾^(٣)، فَلَمَّا كَانَ الْكُفْرُ قَدْ حَصَلَ قَبْلَ النِّجَاةِ عَبَّرَ عَنْهُ بِالتَّرْكِيبِ (كَانَ كُفِرَ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَنِ الْبَعِيدِ الْمُنْقَطِعِ^(٤).

أَوْ بِقَرِينَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ^(٥)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: [خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ] ^(٦) أَوْ تَارِيخِيَّةٍ: كَمَا فِي قَوْلِنَا: (قَدْ كَتَبَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - إِلَى مَلِكِ الرُّومِ كِتَابًا)^(٧)، فَالْحَدِثُ قَدْ فُهِمَ انْقِطَاعُهُ وَحُدُودُ زَمْنِهِ الْبَعِيدِ مِنْ قَرِينَةِ التَّأْرِيخِ.

وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ قَدْ كَانَ لِهَذِهِ الدَّلَالَةِ الزَّمَنِيَّةِ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا مَا حَدَدَ جِهَتَهُ الزَّمَنِيَّةَ التَّرْكِيبُ الْفِعْلِيُّ (كَانَ فَعَلَ) فِي أَسْلُوبِ شَرْطِ أَدَاتِهِ (إِنْ)؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى زَمَنِ أَبْعَدَ فِي الْمَاضِي مِنْ جَوَابِهِ^(٨)، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: - (إِلَهِي إِنْ كَانَ قَلَّ زَادِي فِي الْمَسِيرِ إِلَيْكَ. فَلَقَدْ حَسَنَ ظَنِّي بِالتَّوَكُّلِ عَلَيْكَ. وَإِنْ كَانَ جُرْمِي قَدْ أَخَافَنِي مِنْ عُقُوبَتِكَ. فَإِنَّ رَجَائِي قَدْ أَشْعَرَنِي بِالْأَمْنِ مِنْ نِقْمَتِكَ. وَإِنْ كَانَ ذَنْبِي قَدْ عَرَّضَنِي لِعِقَابِكَ. فَقَدْ أَدْنَيْتَنِي حُسْنُ ثِقَّتِي بِثَوَابِكَ...) ^(٩).

١- ينظر: فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ نَقْدَ وَتَوْجِيهَ: ١٤٩-١٥٦، وَالْفِعْلُ وَالزَّمَنُ: ٦٧. وَمَا بَعْدَهَا، وَالْفِعْلُ زَمَانُهُ

وَأَبْنِيَّتُهُ: ٢٩، وَمَعْجَمُ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ق ٢ / ٣٣، وَمَعَانِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ٧٠.

٢- ينظر: الزَّمَنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ١٤٨، وَمَعَانِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ٦٩.

٣- الْقَمَرُ: ١٤ - ١٥.

٤- ينظر: مَعَانِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ٦٩.

٥- ينظر: مَعَانِي النُّحُو: ٣ / ٢٩٩.

٦- الْعَنْكَبُوتُ: ٤٤.

٧- ينظر: الدَّلَالَةُ الزَّمَنِيَّةُ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ٦٤، ٦٨ - ٦٩.

٨- ينظر: شَرْحُ الْكَافِيَةِ فِي النُّحُو: الرُّضِيِّ: ٢ / ١٦٥، وَالزَّمَنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ٦١.

٩- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ، أ: ٢٣٧ - ٢٣٨.

ففي هذه الجملة عموماً تلوّنت صيغة (فعل) في ذلك التركيب الفعليّ مع الفعل النَّاسخ (كان) في الأسلوب الشرطيّ تلوّنت بالزّمن الماضي البعيد عن زمن جواب الشرط. فهي تشير إلى وقوع الإسناد الفعليّ في جهة زمنيّة أبعد من زمن جواب الشرط، أي: إنّ فعل الشرط قد انقضى وانتهى أمره و جواب الشرط مترتب عليه فيما بعد.

ومنها ما جاء بأسلوب تعجب قد توسطت (كان) الزائدة فيه بين (ما) التّعجبية و(أفعل) فعل التّعجب^(١)؛ للدلالة على زمن ماض أبعد من زمن الحالة التّعجبية والشعور بالدهشة، كما في دُعائه ﷺ:

- (السَّلَامُ عَلَيْكَ مَا كَانَ أَمَحَاكَ لِلذُّنُوبِ ... السَّلَامُ عَلَيْكَ مَا كَانَ أَطْوَلَكَ عَلَى الْمُجْرِمِينَ... السَّلَامُ عَلَيْكَ مَا كَانَ أَحْرَصَنَا بِالْأَمْسِ عَلَيْكَ...)^(٢).

فهذه الجملة التّعجبية من دُعائه ﷺ في وداع شهر رمضان قد دلّت (كان) فيها على الزّمن الماضي الخالص لصيغة (فعل) وأشعر هذا التركيب الفعليّ بحالة شعورية مفعمة بالإكبار والإعظام لشهر رمضان الكريم في نفسه ﷺ ولما كَانَ الدُّعاء تابعاً لهذا الشهر الكريم دلّت هذه الجملة على ذلك الإحساس في زمن ماض أبعد من زمن دُعائه ﷺ وما استعمال (أمس) هنا في الجملة الأخيرة إلا تأكيد لهذا الأمر إذ إنّها هنا في الزّمن الماضي وليس لليوم الذي هو قبل يومه ﷺ.

بيد أنّ أغلب الجملة التي دلّت فيها (فعل) مجردها ومزيدها على الزّمن الماضي البعيد قد كانت بوساطة القرائن المعنوية والتاريخية، كما في أدعيته ﷺ التي جاءت أخباراً عن خلق الكون والملائكة وخلق الإنسان وفي سياق الحديث عن الأنبياء والرّسول الأعظم (صلى الله عليه وآله)، ومن والاه من أصحابه (رضوان الله عليهم) في الدُّعاء لهم وغيرها، كما في دُعائه الأوّل من الصحيفة السجادية:

١- ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٨٠.

٢- الصحيفة السجادية: ١٢١-١٢٢.

- (أَبْتَدَعَ بِقُدْرَتِهِ الْخَلْقَ ابْتِدَاعًا. وَاخْتَرَعَهُمْ عَلَى مَشِيَّتِهِ اخْتِرَاعًا. ثُمَّ سَلَكَ بِهِمْ طَرِيقَ إِرَادَتِهِ. وَبَعَثَهُمْ فِي سَبِيلِ مَحَبَّتِهِ... وَجَعَلَ لِكُلِّ رُوحٍ مِنْهُمْ قُوَّتًا مَعْلُومًا مَقْسُومًا مِنْ رِزْقِهِ... ثُمَّ ضَرَبَ لَهُ فِي الْحَيَاةِ أَجَلًا مَوْقُوتًا. وَنَصَبَ لَهُ أَمَدًا مَحْدُودًا...)^(١).

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَكَّبَ فِيْنَا الْآتِ الْبَسْطَ. وَجَعَلَ لَنَا أَدَوَاتِ الْقَبْضِ. وَمَتَّعَنَا بِأَرْوَاحِ الْحَيَاةِ. وَأَثَبَتْ فِيْنَا جَوَارِحَ الْأَعْمَالِ...)^(٢).

- (أَنْتَ الَّذِي أَنْشَأْتَ الْأَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ سَنَخٍ. وَصَوَّرْتَ مَا صَوَّرْتَ مِنْ غَيْرِ مِثَالٍ. وَابْتَدَعْتَ الْمُبْتَدِعَاتِ مِنْ غَيْرِ اخْتِدَاءٍ...)^(٣).

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ خَلَقْتَنِي سَوِيًّا. وَرَبَّيْتَنِي صَغِيرًا...)^(٤).

- (اللَّهُمَّ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ أَمِينِكَ عَلَى وَحْيِكَ... كَمَا نَصَبَ لِأَمْرِكَ نَفْسَهُ. وَعَرَّضَ فِيكَ لِلْمَكْرُوهِ بَدَنَهُ. وَكَاشَفَ فِي الدُّعَاءِ إِلَيْكَ حَامَتَهُ. وَحَارَبَ فِي رِضَاكَ أَسْرَتَهُ. وَقَطَعَ فِي إِحْيَاءِ دِينِكَ رَحِمَهُ. وَأَقْصَى الْأُدْنَيْنِ عَلَى جُحُودِهِمْ. وَقَرَّبَ الْأَقْصَيْنِ عَلَى اسْتِجَابَتِهِمْ لَكَ. وَوَالَى فِيكَ الْأَبْعَدَيْنِ. وَعَادَى فِيكَ الْأَقْرَبَيْنِ وَأَذَابَ نَفْسَهُ فِي تَبْلِيغِ رِسَالَتِكَ...)^(٥).

- (وَقَدْ اسْتَحُوذَ عَلَيَّ عَدُوُّكَ الَّذِي اسْتَنْظَرَكَ لِغَوَايَتِي. فَانْظَرْتَهُ. وَاسْتَمَهَلَكَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ لِإِضْلَالِي فَأَمَهَلْتَهُ...)^(٦).

- (وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ أَدَّى مَا حَمَلْتَهُ إِلَى الْعِبَادِ. وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقَّ الْجِهَادِ. وَأَنَّهُ بَشَّرَ بِمَا هُوَ حَقٌّ مِنَ الثَّوَابِ وَأَنْذَرَ بِمَا هُوَ صِدْقٌ مِنَ الْعِقَابِ...)^(٧).

١- المصدر نفسه: ١٢.

٢- المصدر نفسه: ١٤.

٣- المصدر نفسه: ١٣٠.

٤- المصدر نفسه: ١٥٥.

٥- المصدر نفسه: ١٦.

٦- المصدر نفسه: ٨٧.

٧- المصدر نفسه: ١٨١. وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١٣، ١٥، ٦٦، ٦٩، ٨٧، ٨٩.

١٠٩، ١١٠، ١٣٠، ١٧٠، ١٧٥.

فهذه الجمل جميعاً قد دلت على وقوع الإسناد في زمن معين حددت جهته وفسحته الزمنية صيغة (فعل) في الإطار العام لكل جملة في سياقها، وهي الدلالة على الزمن الماضي البعيد المنقطع في بعضها المترتب في جهة حدثه وزمنه كما في المثال الأول. إذ أخبر عن الخلق والاختراع الإلهي ثم أتبع ذلك بفسحة زمنية متراخية قد رسمها الحرف (ثم) عن الحدث المنقطع في الزمن البعيد، فجاءت الأحداث الواقعة مترتبة في زمن وقوعها البعيد.

وفي المثاليين: الخامس والسادس، عبر عيسى بصيغة (فعل) المزيدة بـ(ألف) المفاعلة (المشاركة) وفي التضعيف في بعضها، عبر عن وقوع الحدث المفهوم من علاقة الإسناد وتكرره في الزمن البعيد عن زمن دعائه عليه للرّسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) فالمفهوم من كل الأفعال التي أسندها إلى الرّسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) أنها وقعت مرةً ومرةً، ... وهكذا إلى بلوغ الأمر الإلهي في نشر الإسلام. وهذا كله، أي: في الجمل جميعاً قد دلّ على الزمن الماضي البعيد عن زمن دعائه عليه بالقرينة التاريخية والمعنوية.

- الدلالة على الزمن الماضي القريب:

أي أن الحدث المفهوم من علاقة الإسناد قد وقع في زمن ماضٍ قريب من زمن المتكلم، وقد استعملت صيغة (فعل) الماضي المسبوقة بالحرف (قد)^(١) للتعبير عن جهته الزمنية مع قرينة الحال والسياق^(٢). فإذا قلت: قام عليٌّ، أحتمل المضي البعيد والقريب، أمّا إذا (قلت: قد قام، اختصّ بالقريب)^(٣)، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، أي: قد حان وقتها الذي أنت فيه^(٤).

وليس هذا يعني أن كل صيغة (فعل) الماضي المسبوقة بالحرف (قد)

١- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٩، والفعل والزمن: ٦٣ - ٦٤.

٢- ينظر: معجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ٤٠.

٣- مغني اللبيب: ١٧٢/١

٤- ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٨/١٤٧، وشرح الكافية في النحو: الرضي: ٢/٤٢٩، والبرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٤ / ٣٣١.

زمنها الماضي القريب، ذَلِكَ أَنَّ الحرف (قد) لَهُ معنيان آخران هما: التَّحْقِيقُ والتَّوَقُّعُ. عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ لَا يَنفَكُ عَنْهُ^(١)، ومعناه: التَّوَكُّيدُ والتَّقْوِيَةُ. أَمَّا التَّوَقُّعُ فَمَعْنَاهُ أَنَّ الحَدِثَ كَانَ مُتَوَقَّعًا قَبْلَ حَدُوثِهِ^(٢)، (وهذه المعاني قَدْ تَجْتَمَعُ وَقَدْ تَفْتَرِقُ)^(٣) فِي سِيَاقِ الجُمْلَةِ، عَلَى أَنَّ مَعْنَى التَّحْقِيقِ لَا يَفَارِقُهُ، فَمِنْ اجْتِمَاعِهَا: قَدْ حَضَرَ الاسْتِزَادَ، فَفِيهِ التَّحْقِيقُ وَالتَّقْرِيبُ وَالتَّوَقُّعُ. وَمِنْ تَخَلُّفِ التَّقْرِيبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: [فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ] ^(٤)، وقوله سبحانه: [وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ] ^(٥)، فهذه الْأَحْدَاثُ وَلَا شَكَّ مُوْغَلَةٌ بِالْقَدَمِ، وَلَمْ تَقَدْ (قد) هُنَا التَّقْرِيبُ مِنَ الْحَالِ وَإِنَّمَا التَّحْقِيقُ حَسَبَ^(٦).

وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ كَانَتْ هُنَاكَ جُمْلٌ اشْتَمَلَتْ عَلَى صِيغَةٍ عَلَى صِيغَةِ (فَعَلَ) الْمَاضِي مُسَبِّقَةٍ بِـ(قد) جَاءَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى وَقُوعِ الْحَدِثِ الْفِعْلِيِّ فِي الْإِسْنَادِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي الْقَرِيبِ كَمَا فِي دُعَائِهِ ^(٧):

- (وَقَدْ نَزَلَ بِي يَا رَبِّ مَا قَدْ تَكَادَنِي ثِقَلُهُ. وَأَلَمَ بِي مَا قَدْ بِهِظَنِي حَمْلُهُ...) ^(٧).
- (فَقَدْ ضِقْتُ لِمَا نَزَلَ بِي يَا رَبِّ ذُرْعًا. وَامْتَلَأْتُ بِحَمْلٍ مَا حَدَّثَ عَلَيَّ هَمًّا...) ^(٨).
- (وَقَدْ أَقَامَ فِينَا هَذَا الشَّهْرُ مَقَامَ حَمْدٍ. وَصَحْبَنَا صُحْبَةً مَبْرُورًا. وَأَرْبَحْنَا أَفْضَلَ أَرْبَاحِ الْعَالَمِينَ. ثُمَّ قَدْ فَارَقْنَا عِنْدَ تَمَامِ وَقْتِهِ. وَانْقِطَاعِ مُدَّتِهِ. وَوَفَاءِ عَدْدِهِ...) ^(٩).
- (اللَّهُمَّ إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ شَمِتَ بِنَا إِذْ شَايَعَنَاهُ عَلَى مَعْصِيَتِكَ...) ^(١٠).
- (اللَّهُمَّ هَانَذَا قَدْ جُنْتُكَ...) ^(١١).

١- شرح الكافية في النحو: ٤٢٩/٢، ومغني اللبيب: ١/ ١٧٢، والفعل والزمن: ٦٢. وما بعدها.

٢- معجم الجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ق ٣٧/ ٢، ومعاني النحو: ٣/ ٣٠٠ - ٣٠١.

٣- معاني النحو: ٣/ ٣٠١.

٤- آل عمران: ١٨٤.

٥- المؤمنون: ١٧.

٦- ينظر: معاني النحو: ٣/ ٣٠٢.

٧- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٢٧.

٨- المصدر نفسه: ٢٨.

٩- المصدر نفسه: ١٢٠.

١٠- المصدر نفسه: ١٣١.

١١- المصدر نفسه: ٨٢، وللمزيد من الامثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٣٥، ٤٤، ٥٤، ٩٠، ١٠١.

فالمثالان: الأوّل والثاني قد جاءا في سياق دعاء له ﷺ (إذا عرضت له مهمة، أو نزلت به ملّة وعند الكرب).

ولما كانت هذه الأحداث (عنوان الدعاء) قريبة من زمن دعائه ﷺ أي: وقوعها في زمن قبل دعائه، الأمر الذي يتطلب منه اللجوء منها إلى الله العظيم سبحانه للخلاص منها عبر عن وقوع نسبتها في زمن ماض بالنسبة له وحدّد جهته بالتركيب (قد فعل) ليدلّ على تحقيق هذه الأحداث وقوة وقوعها وعلى الزّمن القريب من دعائه ﷺ.

والمثال الثالث جاءت جملة في عنوان دعائه ﷺ (في وداع شهر رمضان)، ولما كان هذا الدعاء يدعو به ﷺ بعد انقضاء شهر رمضان الكريم مباشرة، وكان وقت الدعاء قريباً من انقضاء الشهر الكريم عبر عن وقوع نسبة الإسناد في زمن ماض قريب من زمن دعائه ﷺ بالتركيب (قد فعل) زيادة في التحقيق والقرب الزمّني، فضلاً عن سياق الدعاء الذي يفصح عن ذلك.

وهناك من الجمل ما جاءت للدلالة على الزّمن القريب من زمنه ﷺ ولكن ليس بالتركيب المتقدّم (قد فعل)، وإنّما اكتسب تلك الدلالة الزمّنيّة بالقرينة الحاليّة كما في دعائه ﷺ:

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَعْنَتَنِي عَلَى خَتْمِ كِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَهُ نُورًا...) (١).

فهذه الجملة من دعائه ﷺ جاء في سياق (دعائه عند ختم القرآن)، وهو دعاء يدعو به ﷺ في زمن مباشر من زمن ختم القرآن الكريم لما كان الأمر كذلك دل على إسناد اعانه الله سبحانه له ﷺ لختم القرآن في زمن قريب من زمن عباده ﷺ عند قراءة الدعاء بقرينة الحال، وعنوان الدعاء.

ـ الدلالة عَلَى الزَّمَنِ المَاضِي المؤكَّد:

تقدَّم بنا أنَّ صيغةَ (فَعَلَ) المَاضِي عندما تسبق بالحرف (قد) تدلُّ عَلَى معانٍ ثلاثة هي: التَّحْقِيقُ، والتَّوَقُّعُ والتَّقْرِيبُ مِنَ الزَّمَنِ الحَاضِرِ^(١). وَقَدْ ذكرنا الأخير، وهنا نذكر أنَّ التَّرْكِيبَ (قد فَعَلَ) مجردُها ومزِيدُ يفيد تحقيق وقوع الإسناد وتوكيده في زمن ماضٍ عَن زمن المتكلم. وهو ما ذهب إِلَيْهِ بعض الباحثين بعد أن نفى غرض التَّقْرِيبِ مِنَ الزَّمَنِ الحَاضِرِ بدلالة التَّرْكِيبِ (قد فَعَلَ) اللَّهُمَّ إِلَّا بِقَرِينَةٍ سِيَّاقٍ أَوْ حَالٍ^(٢). والحقُّ أَنَّهُ يدلُّ ذَلِكَ التَّرْكِيبُ عَلَى زمن الحاضر وَقَدْ تقدم شواهد ذلك.

وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ دَلَّتْ جمل كثيرة عَلَى الزَّمَنِ المَاضِي المؤكَّد بِذَلِكَ التَّرْكِيبِ (قد فَعَلَ) مِنْ ذَلِكَ دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

ـ (لَقَدْ وَضَعَ عَنَّا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ...) (٣).

ـ (وَقَدْ قَصَرَ بِي السُّكُوتُ عَن تَحْمِيدِكَ...) (٤).

ـ (فَقَدْ أَصْطَنَعْتُ عِنْدِي مَا يَعْجُزُ عَنْهُ شُكْرِي...) (٥).

ـ (وَقَدْ أَلْجَأْتَنِي الذُّنُوبُ إِلَى التَّشَبُّهِ بِأَذْيَالِ عَفْوِكَ...) (٦).

وَفِي هَذِهِ الأمثلة جميعاً قد دلت صيغة (فَعَلَ) المَاضِي المسبوقه بـ(قد) دَلَّتْ عَلَى التَّحْقِيقِ وتوكيد الزَّمَنِ المَاضِي، فهو لَمْ يريد الدَّلالةَ عَلَى الزَّمَنِ القريب من عبادته بالنسبة إِلَى الأحداثِ المَاضِيَةِ، وَإِنَّمَا أرادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ توكيد مضمون الإسناد ووقوعه المحقق الَّذِي كَانَ فِي الزَّمَنِ المَاضِي واللَّهِ سبحانه العالم.

١- ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٨/ ١٤٧، وشرح الكافية: ٢/ ٤٢٩، ومعاني النحو: ٣٠٠-٣٠٢.

٢- ينظر: معجم الجُملة القرآنية: ٣٧ / ٢.

٣- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٤.

٤- المصدر نفسه: ١٢٨.

٥- المصدر نفسه: ١٥٧.

٦- المصدر نفسه: ٢٥١.

- الدلالة على الزَّمن الماضي الحاصل في المستقبل:

أي أَنَّ الحدث وقع في زمن ماضٍ بالنسبة للمستقبل ويستعمل للتعبير عن هذه الدلالة التركيب (قد فعل) مسبقاً بفعل الكون الناسخ بصيغة المضارع (يكون + قَدْ فعل)^(١).

وفي الصحيفة السَّجَّادِيَّة نجد من هذه الدلالة دُعائه عليه السلام:
 - (وَلَا تَقْطَعْ رَجَاءَنَا بِمَنْعِكَ. فَتَكُونُ قَدْ أَشَقَيْتَ مَنْ أَسْتَسْعَدَ بِكَ. وَحَرَمْتَ مَنْ أَسْتَرْفَدَ فَضْلَكَ...) ^(٢).
 - (فَلَا تَجْعَلْ حَظِّي مِنْ رَحْمَتِكَ مَا عَجَلْتُ لِي مِنْ عَافِيَتِكَ. فَأَكُونُ قَدْ شَقَيْتُ بِمَا أَحْبَبْتُ. وَسَعِدَ غَيْرِي بِمَا كَرِهْتُ...) ^(٣).
 ففي هذين المثالين قد دل بهما عليه السلام باستعمال فعل الكون (تكون، أكون) مع التركيب (قد + فعل) على حصول مضمونه وتوكيده في الزَّمن الماضي بالنسبة إلى زمن المستقبل، فهو عليه السلام قد تصور حدوث هذه الأحداث ووكد وقوعها في زمن ماضٍ بالنسبة إلى الزَّمن المستقبل الآتي.

ومن ذلك أيضاً دَعَاؤُهُ عليه السلام:

- (وَكُنْتُ فِي الْمُنْسِيَّينَ كَمَنْ قَدْ نُسِيَ...) ^(٤).

وهذا الأمر في زمن مستقبل بعد موت الداعي، فعبر عن حصول الماضي (النسيان) في زمن مستقبل.

- الدلالة على الزَّمن الماضي المستمر إلى زمن الإخبار:

أي إِنَّ الحدث وقع في الزَّمن الماضي وتكرر وقوعه إلى الزَّمن الذي هو فيه المتكلم، وتؤدَّى هذه الدلالة بـ(كُلَّمَا)، إذ إنها تفيد التَّلازم التَّجَدُّدِي الاستمراري

١- ينظر: معاني النحو: ٣ / ٣٠٨.

٢- الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ٣١.

٣- المصدر نفسه: ٤٩.

٤- المصدر نفسه:

مع صيغة (فعل) الماضي (كُلَّمَا فعل) إِنَّ فِي الزَّمَنِ الماضي أَوْ المستقبل، مع قرينة تعيّن ذلك زيادةً عَلَى مَا فِيهِ من رايحة الشرط^(١). فإذا كانت القرينة إخبارية فهو للماضي^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾^(٣)، ومن المستقبل قوله عزَّ وجلَّ: ﴿كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾^(٤). فالتركيب (كُلَّمَا فعل) هُنَا أفاد التّكرير الاستمراريّ لمجيء الرّسل فِي الزَّمَنِ الماضي، ونضج الجلود فِي يوم القيامة والحساب. عَلَى أَنَّ السِّيَاقَ هُوَ الَّذِي حَدَدَ كُلَّ مِنَ الزَّمَنَيْنِ.

وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ نجد هَذِهِ الدَّلَالَةَ فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
- (فَكَيْفَ لِي بِتَحْصِيلِ الشُّكْرِ وَشُكْرِي إِيَّاكَ يَفْتَقِرُ إِلَى شُكْرٍ، فَكُلَّمَا قُلْتُ لَكَ الْحَمْدُ وَجَبَ عَلَيَّ لِذَلِكَ أَنْ أَقُولَ لَكَ الْحَمْدُ...) ^(٥).

فالمثال هَذَا جَاءَ فِي سِيَاقِ دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي (مناجاة الشّاكرين) لبيان تقرير حالة الشكر والحمد من قبل العبد الدّاعي الواجب عَلَيْهِ لله سبحانه لعظمة نعمه وكثرة منّهِ وتفضله عزَّ وجلَّ ولما كانت نعمه تعالى كثيرة ومستمرة ومتجددة عَلَيْهِ أخبر عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ وقوع حمده وشكره عَلَى تلّكم النّعم المستمر فِي الزَّمَنِ الماضي واستمر هَذَا الْحَمْدُ إِلَى زمن نطقه بذلك.

لذلك عَبَّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ الاستمرار التّجَدُّدِيّ المفاد من (كُلَّمَا) مع صيغة (فعل الماضي) فِي الزَّمَنِ الماضي إِلَى زمن عبادته عَلَيْهِ السَّلَامُ وأشَمُّها رائحة الشرط اللازم فِي ترتيب الأحداث -فعل الشرط بعده مباشرة جوابه- لبيان حالة العجز، وعدم القدرة فِي إداء شكر الله وحمده تعالى.

١- ينظر: معاني النحو: ٣/ ٣٠٦، والنحو الوافي: ١/ ٥٥، والفعل والزمن: ٥٩، ومعجم الجُمْلَةِ القرآنية: ق/ ٦٧، والزَّمَنِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيَّةِ: ١٢٦.

٢- ينظر: الزَّمَنِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيَّةِ: ١٢٦-١٢٧.

٣- المؤمنون: ٤٤.

٤- النساء: ٥٦.

٥- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: أ: ٢٤١.

وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ أَيْضاً جَمَلٌ دَلَّتْ عَلَى الزَّمَنِ الْمَاضِي الْمُسْتَمِرِّ إِلَى زَمَنِ الْحَالِ بِغَيْرِ ذَلِكَ التَّرْكِيبِ (كَلِّمًا فَعْلًا)، وَإِنَّمَا يَفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ السِّيَاقِ وَالتَّأَمُّلِ مِنْ ذَلِكَ دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (إِلَهِي أَذْهَلَنِي عَنْ إِقَامَةِ شُكْرِكَ تَتَابَعُ طَوْلِكَ، وَأَعْجَزَنِي عَنْ إِحْصَاءِ ثَنَائِكَ فَيُضْ فَضْلُكَ، وَشَغَلَنِي عَنْ ذِكْرِ مَحَامِدِكَ تَرَادُفُ عَوَائِدِكَ، وَأَغْيَانِي عَنْ نَشْرِ عَوَارِفِكَ تَوَالِي أَيْادِيكَ... إِلَهِي تَصَاغَرَ عِنْدَ تَعَاظُمِ آلَائِكَ شُكْرِي، وَتَضَاعَلَتْ فِي جَنْبِ إِكْرَامِكَ إِيَّايَ ثَنَائِي وَنَشْرِي. جَلَّلْتَنِي نِعْمَكَ مِنْ أَنْوَارِ الْإِيمَانِ حُلًّا وَضَرَبْتَ عَلَيَّ لَطَائِفَ بَرِّكَ مِنَ الْعِزِّ كِلَا. وَقَلَّدْتَنِي مِنْكَ قَلَائِدَ لَا تَحُلُّ وَطَوَّقْتَنِي أَطْوَاقًا لَا تُفْلُ...)^(١).

فَفِي هَذَا النَّصِّ عَبَّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ فَضْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ وَاسْتِمْرَارِ ذَلِكَ الْوُقُوعِ الْحَدَثِيِّ الْمَفْهُومِ مِنَ الْإِسْنَادِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي الَّذِي حَدَدَتْ فَسَحَتُهُ الزَّمَنِيَّةُ صِيغَةً (فَعْلًا) إِلَى زَمَنِ الدُّعَاءِ بِهَذَا الدُّعَاءِ؛ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحَاطٌ بِالْفَيْضِ الرَّبَّانِيِّ وَهُوَ أَمْرٌ مُسْتَمِرٌّ مِنْذُ أَنْ خُلِقَ إِلَى أَنْ يَذْهَبَ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا الْفَانِيَّةِ، بَلْ حَتَّى عِنْدَمَا يَنْطَلِقُ مِنْهَا] فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُقْتَدِرٍ ﴿٢﴾.

٢- الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَنِ الْحَاضِرِ:

أَيُّ إِنَّ الْحَدَثَ الْفِعْلِيَّ يَقَعُ فِي أَثْنَاءِ إِنْشَاءِ الْكَلَامِ، وَيَتِمُّ فِيهِ. وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ نَفِيدُهَا بِضَمَائِمٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ حَالِيَّةٍ. فَالْلَفْظِيَّةُ كَأَسْمَاءِ الظَّرْفِ كـ (اليَوْمِ)، أَوْ (الْآنِ)^(٣)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: [الْآنَ خَفَّفَ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضِعْفًا] ﴿٤﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَرَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ

١- المصدر نفسه: أ: ٢٤٠. وينظر: المصدر نفسه: ٧٧، ٩٦، ١٧٥.

٢- (٤) القمر: ٥٥.

٣- ينظر: الزَّمَنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١١٦، وَالزَّمَنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ٨٩.

٤- الأنفال: ٦٥.

دِينًا^(١)، أَوْ إِذَا قَصِدَ بِالْفِعْلِ الْإِنْشَاءَ، نَحْوُ: (بَعْتُكَ)، أَوْ بِعِبَارَاتِ الْقِسْمِ، كَقَوْلِكَ: (عَزَمْتُ عَلَيْكَ)^(٢)، أَوْ لِقَرِينَةٍ حَالِيَّةٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ^(٣).
وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ جَاءَتْ صِيغَةُ (فَعَلَ) فِي الْجُمْلَةِ دَالَّةً عَلَى الْحَاضِرِ بِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

— (اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَعَمَّدْتُ بِحَاجَتِي. وَبِكَ أَنْزَلْتُ الْيَوْمَ فَقْرِي وَفَاقَتِي وَمَسْكَنْتِي...) ^(٤).
فَالْإِسْنَادُ الْفِعْلِيُّ — هَاهُنَا — أَعْنِي: مَعَانِي أَحْدَاثِ الْأَفْعَالِ قَدْ تَمَّتْ فِي أَثْنَاءِ إِنْشَاءِ الْكَلَامِ وَعِنْدَ النَّطْقِ بِالْدُّعَاءِ. وَالْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ الظَّرْفُ الزَّمَنِيُّ (الْيَوْمَ)، وَهُوَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ فِي عِيدِ الْأَضْحَى) عِنْوَانُ الدُّعَاءِ، فَضْلًا عَنِ السِّيَاقِ الْعَامِّ لِلْعِبَادَةِ. وَإِثَارُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صِيغَةُ (فَعَلَ) الْمَاضِي فِي تَحْدِيدِ الْجِهَةِ الزَّمَنِيَّةِ بِقَرِينَةِ (الْيَوْمَ) وَالسِّيَاقِ؛ لَوْقُوعِ الْإِسْنَادِ فِي الزَّمَنِ الْحَاضِرِ عَلَى صِيغَةِ الْمَضَارِعِ (يَفْعَلُ) الْاسْتِعْمَالِ الْأَوَّلِيِّ لَهَا هُوَ لَمَّا فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ (فَعَلَ) مِنْ خِصَائِصِ التَّحْتَمِ الْوَقُوعِيِّ وَالتَّحْقِيقِ الْفِعْلِيِّ لِإِظْهَارِ الرِّغْبَةِ فِي تَقْرِيرِ الْحَالَةِ الْعِبَادِيَّةِ وَتَحْقِيقِ أَمْرِهَا عِنْدَ الدُّعَاءِ، وَاللَّهُ الْعَالَمُ سُبْحَانَهُ.

وَمِنَ الْجُمْلِ اللَّي جَاءَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى صِيغَةِ (فَعَلَ) الْمَاضِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَنِ الْحَاضِرِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ دُعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

— (اللَّهُمَّ إِلَى مَغْفِرَتِكَ وَفَدْتُ، وَإِلَى عَفْوِكَ قَصَدْتُ، وَإِلَى تَجَاوُزِكَ أَشْتَقْتُ، وَبِفَضْلِكَ وَثِقْتُ...) ^(٥).
— (اللَّهُمَّ إِنِّي أَخْلَصْتُ بِانْقِطَاعِي إِلَيْكَ، وَأَقْبَلْتُ بِكُلِّي عَلَيْكَ، وَصَرَفْتُ وَجْهِي عَمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى رَفْدِكَ...) ^(٦).

١- المائة: ٣.

٢- ينظر: همع الهوامع: ٩/١، وفي النُّحُو الْعَرَبِيَّةِ نَقْدٌ وَتَوْجِيهُ: ٥٥، وَمَعَانِي النُّحُو: ٣/٣٠٢.

٣- ينظر: الزَّمَنُ فِي النُّحُو الْعَرَبِيَّةِ: ١١٢.

٤- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ١٤٧.

٥- المصدر نفسه: ٥٤.

٦- المصدر نفسه: ٧٧.

فالجمال في هذين المثالين جميعاً قد دلت على أحداث وقعت في زمن الدعاء الذي هو فيه عليه السلام وأنشئت دلالتها عند الابتهاال والانقطاع له سبحانه، والسياق قرينة ذلك البعد الزمني الذي هو الحال، أي: حال المتكلم وحضوره. فوفادته إلى مغفرته سبحانه، وقصده عليه السلام إلى عفوهِ سبحانه...، وهكذا معاني الأحداث الأخر، قد تحققت وتمت الآن، الآن... في وقت عبادتي ودعائي.

ومن الجمل التي اكتسبت فيها صيغة (فعل) الماضي الدلالة على الزمن الحاضر ما جاءت بوظيفة أو أسلوب التعجب كما في دُعائه عليه السلام:

- (فُسُبْحَانَكَ مَا أَبْيَنَ كَرَمَكَ فِي مُعَامَلَةٍ مَنْ أَطَاعَكَ أَوْ عَصَاكَ...) (١).
- (سُبْحَانَهُ مَا أَعْجَبَ مَا دَبَّرَ فِي أَمْرِكَ. وَالْطَفَ مَا صَنَعَ فِي شَأْنِكَ. جَعَلَكَ مِفْتَاحَ شَهْرٍ حَادِثٍ لِأَمْرِ حَادِثٍ...) (٢).
- (مَا أَفْشَى فَيْئًا نَعْمَتَكَ. وَأَسْبَغَ عَلَيْنَا مِنْكَ. وَأَخْصَنَّا بِرِّكَ...) (٣).
- (سُبْحَانَكَ مَا أَجَلَ شَأْنَكَ. وَأَسْنَى فِي الْأَمَاكِنِ مَكَانَكَ. وَأَصْدَعُ بِالْحَقِّ فُرْقَانَكَ. سُبْحَانَكَ مَنْ لَطِيفٌ مَا الْطَفَكَ. وَرَوْوَفٌ مَا أَرْوَفَكَ. وَحَكِيمٌ مَا أَعْرَفَكَ. سُبْحَانَكَ مَنْ مَلِكٌ مَا أَمْنَعَكَ. وَجَوَادٌ مَا أَوْسَعَكَ. وَرَفِيعٌ مَا أَرْفَعَكَ. ذُو الْبَهَاءِ وَالْمَجْدِ. وَالْكَبَرِيَاءِ وَالْحَمْدِ...) (٤).

- (إِلَهِي مَا أَلَذَّ خَوَاطِرَ الْإِلْهَامِ بِذِكْرِكَ عَلَى الْقُلُوبِ. وَمَا أَحْلَى الْمَسِيرِ إِلَيْكَ بِالْأَوْهَامِ فِي مَسَالِكِ الْغُيُوبِ. وَمَا أَطْيَبَ طَعْمَ حُبِّكَ. وَمَا أَعَذَبَ شَرْبَ قُرْبِكَ...) (٥).

فجميع هذه الجمل التي جاءت بأسلوب التعجب قد دلت على الزمن

١- المصدر نفسه: ٩٧.

٢- المصدر نفسه: ١١١.

٣- المصدر نفسه: ١١٩.

٤- المصدر نفسه: ١٣١.

٥- المصدر نفسه: ٢٥٣.

الحاضر؛ إِنَّه ﷺ يتفاعل بوقف العبادة وينفعل بها عند الانقطاع بلمح الدهشة والتعجب. وَمِنْ ثَمَّ كَانَ هَذَا الْحَالُ هُوَ حَاضِرُهُ وَزَمَنُهُ فِي عِبَادَتِهِ وَدَعَائِهِ ﷺ فِي الزَّمَنِ الْحَاضِرِ.

فَالصِّيغَةُ (فَعَلَ) وَإِنْ كَانَتْ هُنَا مَاضِيَّةً فِي جِهَتِهَا الزَّمَنِيَّةِ إِلَّا أَنَّ وَظِيفَةَ الْأُسْلُوبِ التَّعْجِبِيِّ وَسِيَاقَ الدُّعَاءِ أَعْرَبَا عَنِ الزَّمَنِ الْحَاضِرِ وَكَأَنَّهَا الْآنَ قِيلَتْ.

٣- الدلالة عَلَى الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ:

قَدْ تَسْتَعْمَلُ صِيغَةُ (فَعَلَ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَنِ فِي بَعْضِ تَرَكَيبِ الْجُمْلِ، تَخْضَعُ لِمُضَوِّبَاتٍ وَقَرَائِنَ سِيَاقِيَّةٍ لِفُظِيَّةٍ أَوْ حَالِيَّةٍ تَحْدُدُ الْأَبْعَادَ الزَّمَنِيَّةَ لِمِصْغَةِ (فَعَلَ) ^(١).

فَمِنَ الْقَرَائِنِ اللَّفْظِيَّةِ: أَدَوَاتُ الشَّرْطِ كـ (إِذَا)، وَ (إِنْ)، وَ (مَنْ) ^(٢)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ ^(٣). وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا﴾ ^(٤)، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأَخْلَلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ ^(٥)، فَالتركيبة (أداة الشرط + فعل) هُنَا قَدْ لَوَّنَ صِيغَةَ (فَعَلَ) بِلَوْنِ الاسْتِقْبَالِ الزَّمَنِيِّ.

أَمَّا الْقَرَائِنُ السِّيَاقِيَّةُ الْآخِرُ فَهِيَ إِذَا قَصِدَ فِي الْجُمْلَةِ إِنْشَاءُ طَلِبِيٍّ (دُعَاءٍ) إِنْ فِي الْخَيْرِ أَوْ فِي الشَّرِّ ^(٦)، نَحْوُ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ ^(٧)، وَقَوْلُهُ

١- ينظر: النَّحْوُ الْوَاقِي: ١ / ٥٣ - ٥٤، وَالزَّمَنُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ٩١، وَمَعْجَمُ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ٢ / ٧٧.

٢- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ٢ / ٢٢٥، وَالنَّحْوُ الْوَاقِي: ٣ / ٥٤، وَالْفِعْلُ وَالزَّمَنُ، ٥٨، ٦٢، وَمَعَانِي النَّحْوِ: ٣ / ٣٠٥، وَالْفِعْلُ زَمَانُهُ وَأَبْنِيَّتُهُ: ٢٩.

٣- النصر: ١ - ٣.

٤- الإسراء: ٨.

٥- آل عمران: ٨٥.

٦- ينظر: الزَّمَنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١١٧، وَفِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: نقد وتوجيه: ١٥٥، وَالْفِعْلُ زَمَانُهُ وَأَبْنِيَّتُهُ: ٢٩، وَالنَّحْوُ الْوَاقِي: ١ / ٥٠٤.

٧- ينظر: فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ نقد وتوجيه: ١٥٥.

سبحانه: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(١)، وقوله جَلَّتْ قدرته: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ قَاتِلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾^(٢).

أو القرينة الحالية التي تفهم من السياق الخارجي كالإخبار عن الأحداث المستقبلية مع قصد القطع بها^(٣) نحو قوله سبحانه: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)

والنكته في ذلك الاستعمال كما يرى علماء المعاني في إيقاع صيغة موقع أخرى في سياق زمني معين إن هو إلا أسلوب من أساليب الالتفات؛ للتعبير عن جهة زمنية في سياق معين، ولرصد معانٍ دلالية باعتماد ما لكل صيغة من خصائص ومزايا تعدد من الأخرى، والغرض من كل لك تنزيل الحوادث المستقبلية غير الواقعة منزلة الحوادث الماضية وللإيماء إلى أن حدوثها واقع لا محالة مثلها في تحقيق وقوعها في المستقبل مثل حوادث الماضي التي وقعت، وأصبحت حقائق واقعية حتمية تروى^(٥)

وفي الصحيفة السجادية جاءت الكثير من الجمل المشتمة على صيغة (فعل) الماضي لسياق استقبالي قد لونتها قرائن لفظية أو حالية، ومنها ما حددت أبعادها الزمنية لتضافر القرائن اللفظية والحالية معاً.

وقد أظهر استقراء نصوص الصحيفة السجادية لصيغة (فعل) الماضي، أنها غالباً ما تقع أفعال شرط بعد (إذا)، أو (إن)، أو (من)، أو (ما) الأدوات الشرطية للدلالة على ما يستقبل من الزمن من ذلك دعاؤه ﷺ:

١ - البينة: ٨.

٢ - التوبة: ٣٠.

٣ - ينظر: الفعل والزمن: ٥٧، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٩، ومعاني النحو: ٣ / ٣٠٤، ومعجم الجملة القرآنية: ٧٧ / ٢.

٤ - الزمر: ٦٨.

٥ - ينظر: الصباحي في فقه وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس: ٢١٩ - ٢٢٠، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٧٦، والبرهان: الزركشي: ٣ / ٣٧٢ وما بعدها، والزمن في النحو العربي: ١١٩ - ١٢١، ودراسات الأدوات النحوية: ٣٩، والزمن في القرآن الكريم: ٩١، وعلم البديع: (عتيق): ١٤٧، وجدلية الأفراد والتركيب: ١٩٠، ودلالة التراكيب: ٢٢٩ - ٢٣٥، ومعجم الجملة القرآنية: ٧٧ / ٢ وما بعدها.

- (وَأَجْعَلْ أَوْسَعَ رِزْقَكَ عَلَيَّ إِذَا كَبُرْتُ. وَأَقْوَى قُوَّتِكَ فِي إِذَا نَصَبْتُ...
وَلَا تَفْتِنِّي بِالْأَسْتِعَانَةِ بِغَيْرِكَ إِذَا اضْطُرَرْتُ. وَلَا بِالْخُضُوعِ لِسُؤَالِ غَيْرِكَ إِذَا
أَفْتَقَرْتُ. وَلَا بِالْتَّضَرُّعِ إِلَى دُونِكَ إِذَا رَهَبْتُ...) (١).
- (وَوَفَّقْنِي إِذَا اشْتَكَلْتُ عَلَى الْأُمُورِ لِأَهْدَاهَا. وَإِذَا تَشَابَهَتْ الْأَعْمَالُ
لِأَزْكَاهَا. وَإِذَا تَنَاقَضَتْ الْمَلَلُ لِأَرْضَاهَا...) (٢).
- (وَأَعِزَّنِي عِنْدَ خَلْقِكَ. وَضَعْنِي إِذَا خَلَوْتُ بِكَ...) (٣).
- (فَإِنَّكَ إِنِ وُكِّلْتَنِي إِلَى نَفْسِي عَجَزْتُ عَنْهَا. وَلَمْ أَقِمْ مَا فِيهِ مَصْلَحَتَهَا.
وَإِنْ وُكِّلْتَنِي إِلَى خَلْقِكَ تَجَهَّمُونِي. وَإِنْ أَلْجَأْتَنِي إِلَى قَرَابَتِي حَرَمُونِي. وَإِنْ
أَعْطَوْا أَعْطَوْا قَلِيلًا نَكِدًا. وَمَنُّوا عَلَيَّ طَوِيلًا. وَذَمُّوا كَثِيرًا...) (٤).
- (اللَّهُمَّ إِنِ سَبَقَتْ مَغْفِرَتُكَ لَهُمَا فَشَفِّعْهُمَا فِيَّ. وَإِنْ سَبَقَتْ مَغْفِرَتُكَ لِي
فَشَفِّعْنِي فِيهِمَا...) (٥).
- (وَإِنْ مَلْنَا فِيهِ فَعَدَلْنَا. وَإِنْ زَغْنَا فِيهِ فَقَوَّمْنَا. وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَيْنَا عَدُوُّكَ
الشَّيْطَانُ فَاسْتَنْقِذْنَا مِنْهُ...) (٦).
- (وَمَنْ أَرَادَنِي بِسُوءٍ فَاصْرِفْهُ عَنِّي...) (٧).
- (اللَّهُمَّ مَا سَوَّلَ لَنَا مِنْ بَاطِلٍ فَعَرِّفْنَاهُ، وَإِذَا عَرَّفْتَنَاهُ فَقِنَاهُ...) (٨).
- (وَمَا زَوَيْتَ عَنِّي مِنَ الدُّنْيَا الْفَانِيَةِ فَادْخِرْهُ لِي فِي خِزَانَتِكَ الْبَاقِيَةِ...) (٩).

١- ينظر: الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ٥٣.

٢- المصدر نفسه: ٥٥.

٣- المصدر نفسه: ١٣١.

٤- المصدر نفسه: ٦٠ - ٦١.

٥- المصدر نفسه: ٦٨.

٦- المصدر نفسه: ١١٨.

٧- المصدر نفسه: ٦٥.

٨- المصدر نفسه: ٤٧.

٩- المصدر نفسه: ٧٦. وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٤٧، ٤٨،

٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٧٦، ٨١، ٨٢، ٨٨، ٩١، ١٠٣، ١٢٣، ١٨٢، ١٨١، ١٦٥، ١٥٦، ١٤٨، ١٣٦، ١٣٣، ٢: ٢٣٣.

ففي هذه الجمل جميعاً وقعت صيغة (فعل) في أسلوب شرط فعلاً له أو جواباً وتعلقت دلالة وقوعها في الزمن المستقبل.

ومن الجمل التي تلونت فيها (فعل) الماضي بالزمن الاستقبالي لقريئة حالية من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (وَأَجْعَلْنِي مِنْ صَفْوَتِكَ الَّذِينَ أَهْلَتْهُمْ بِحُبُوحَةِ جَنَّتِكَ، وَبَوَّاتُهُمْ دَارَ كَرَامَتِكَ، وَأَقَرَّرْتَ أَعْيُنَهُمْ بِالنَّظَرِ إِلَيْكَ يَوْمَ لِقَائِكَ، وَأَوْرَثْتَهُمْ مَنَازِلَ الصَّدَقِ فِي جَوَارِكَ ...) (١).

- (إِلَهِي فَاجْعَلْنَا مِنَ الَّذِينَ تَرَسَّخَتْ أَشْجَارُ الشُّوقِ إِلَيْكَ فِي حَدَائِقِ صُدُورِهِمْ، وَأَخَذَتْ لَوْعَةً مَحَبَّتِكَ بِمَجَامِعِ قُلُوبِهِمْ... قَدْ كَشَفَ الْغَطَاءَ عَنْ أَبْصَارِهِمْ، وَأَنْجَلَتْ ظُلْمَةَ الرِّيبِ عَنْ عَقَائِدِهِمْ وَضُمَائِرِهِمْ، وَأَنْتَفَتْ مُخَالَجَةُ الشَّكِّ عَنْ قُلُوبِهِمْ، وَأَنْشَرَحَتْ بِتَحْقِيقِ الْمَعْرِفَةِ صُدُورُهُمْ، وَعَلَتْ لِسَبْقِ السَّعَادَةِ فِي الزَّهَادَةِ هَمَمُهُمْ، وَعَذَّبَ فِي مَعِينِ الْمُعَامَلَةِ شُرْبُهُمْ، وَطَابَ فِي مَجْلِسِ الْأُنْسِ سِرُّهُمْ، وَأَمِنَ فِي مَوْطِنِ الْمَخَافَةِ سِرْبُهُمْ، وَأَطْمَأْنَنْتِ بِالرُّجُوعِ إِلَى رَبِّ الْأَرْبَابِ أَنْفُسُهُمْ، وَتَيَقَّنْتَ بِالْفَوْزِ وَالْفَلَاحِ أَرْوَاحُهُمْ، وَقَرَّتْ بِالنَّظَرِ إِلَى مَحْبُوبِهِمْ أَعْيُنُهُمْ، وَاسْتَقَرَّ بِإِدْرَاكِ السُّؤَالِ وَنَيْلِ الْمَأْمُولِ قَرَارُهُمْ، وَرَبِحَتْ فِي بَيْعِ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ تِجَارَتُهُمْ) (٢).

فصيغة (فعل) الماضي في الجمل جميعاً قد دلت على الزمن المستقبل بقريئة السياق الخارجي ذلك أن هذه المسانيد والأحكام الإسنادية/الجملية ليست واقعة ولم تقع بعد؛ لأنها أمور خاصة في يوم القيامة، ولما كان الأمر كذلك فهي للزمن المستقبل بشاهدة الموقف السياقي.

ومن هنا نعرف سر اختيار بنية (فعل) الماضي على ذلك الزمن الاستقبالي لما فيه من خصائص تدل على الوقوع الحتمي، والتوكيد الحدتي على البنيات الفعلية الأخر، فالمسألة هنا على شدة توكيد وقوعها كأنها وقعت وانتهت

١- المصدر نفسه: ٢٤٨.

٢- المصدر نفسه: ٢٥١ - ٢٥٢.

وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهَا وَرُويت أحداثها؛ لقد نَزَلَ بِذَلِكَ الاختيار الأَحْدَاثَ غير الواقعة منزلة الأَحْدَاثِ الواقعة وأَحَالَ التَّفْكِيرَ فِي الأَحْدَاثِ مِنَ الاحتماليَّةِ فِي الإمكان وعدمه إِلَى التَّفْكِيرِ فِيهَا واقِعاً وهو مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مزايا صيغة (فَعَلَ) الماضي. وكذلك مَا جَاءَ فِي سِياقِ دَعَاءٍ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْضَى. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَعْدَ الرِّضَا...) (١).
- (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ الْمُصْطَفَى وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ...) (٢).
ففي هَذِهِ الجمل جميعاً صُرِفَتْ فِيهَا صيغة (فَعَلَ) الماضي إِلَى الزَّمَنِ الاستقبالي؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ فِي سِياقِ دَعَاءٍ لِلنَّبِيِّ وَآلِهِ (صلى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم)، والدُّعَاءُ كَمَا هُوَ معلوم إنشاءً طلبيّ، ومعناه (بالبداهة معلق الاستقبال. وَفِي بَقَائِهِ عَلَى صيغة الماضي مَا يشعر بقوة الأمل فِي الاستجابة) (٣).

إِنَّ فِي المِثَالِ الأوَّلَ بَعْدَ زَمَنِيَّاً استقباليّاً مستمراً إِلَى زَمَنِ رضاه (صلى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم) وَفِي الجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ امتداداً لذلِكَ الزَّمَنِ فِي حدثه الاستمراريّ إِلَى الاستقبال المطلق غير المعين.

وهناك جمل قد تلوّنت صيغة (فَعَلَ) الماضي فِيهَا بلون الزَّمَنِ المستقبل بقرينة دخول (ما الظرفية)، كما فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (فَلَكَ الْحَمْدُ مَا وَجَدَ فِي حَمْدِكَ مَذْهَبٌ وَمَا بَقِيَ لِلْحَمْدِ لَفْظٌ تَحْمَدُ بِهِ...) (٤).
- (اللَّهُمَّ ثَبِّتْنِي عَلَى دِينِكَ مَا أَحْيَيْتَنِي...) (٥).
- (وَصُدَّنِي عَنْ مَعَاصِيكَ مَا أَحْيَيْتَنِي. وَتَوَفَّقَنِي لِمَا يَنْفَعُنِي مَا أَبْقَيْتَنِي...) (٦).
فـ(ما) الظرفية المصدرية هُنَا مع مدخولها (فَعَلَ) الماضي اشتملت

١- الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ٩١.

٢- المصدر نفسه: ١٦٠.

٣- اللغة الشَّاعرة: ٥٠.

٤- الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ١١٩.

٥- المصدر نفسه: ١٨١.

٦- المصدر نفسه: ١٨٢.

الاستقبال أيضاً. والمعنى في المثال الأول مدة وجود المذهب وبقاء اللفظ. وفي الثاني والثالث: مدة حياتي وبقائي، وهذا الأمر يستمر إلى زمن المستقبل. ومن القرائن التي صرفت (فعل) الماضي في الصحيفة السجادية القرينة الحالية المضادة من السياق الخارجي التي أفادها عليه السلام من القرآن الكريم وأجداده وآبائه - عليهم السلام - كالإخبار عن أيام الآخرة وأصحاب الجنة ومشاهد القيامة وغيرها من ذلك دعائه عليه السلام:

- (وَقَسَمْتُ لِأَهْلِهَا مِنَ الْعَطَاءِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ...) (١).

ومن الجمل التي تضافرت قرائنها اللفظية والحالية للدلالة على البعد الزمني في المستقبل دعائه عليه السلام:

- (حَمْدًا تَقْرُ بِهِ عُيُونُنَا إِذَا بَرَقَتِ الْأَبْصَارُ. وَتَبْيِضُ بِهِ وُجُوهُنَا إِذَا أَسْوَدَّتِ الْأَبْشَارُ...) (٢).

- (وَهَوْنٌ بِالْقُرْآنِ عِنْدَ الْمَوْتِ عَلَى أَنْفُسِنَا كَرَبِّ السِّيَاقِ وَجَهْدَ الْأَيْنِ. وَتَرَادُفَ الْحَشَارِجِ. إِذَا بَلَغَتِ النُّفُوسُ التَّرَاقِي. وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ. وَتَجَلَّى مَلِكُ الْمَوْتِ لِقَبْضِهَا مِنْ حُجْبِ الْغُيُوبِ وَرَمَاهَا مِنْ قَوْسِ الْمَنَايَا بِأَسْهُمٍ وَخَشَةِ الْفِرَاقِ. وَدَنَا مِنَّا إِلَى الْآخِرَةِ رَحِيلٌ وَأَنْطَلَقَ. وَصَارَتِ الْأَعْمَالُ قَلَانِدَ فِي الْأَعْنَاقِ. وَكَانَتِ الْقُبُورُ هِيَ الْمَأْوَى إِلَى مِيقَاتِ يَوْمِ التَّلَاقِ...) (٣).

- (وَأَرْحَمَنِي مِنَ الدُّنْيَا إِذَا انْقَطَعَ إِثْرِي وَإِمَحَى مِنَ الْمَخْلُوقِينَ ذِكْرِي. وَكُنْتُ فِي الْمَنْسِيِّينَ كَمَنْ قَدْ نُسِيَ. مَوْلَايَ أَرْحَمَنِي عِنْدَ تَغْيِيرِ صُورَتِي وَحَالِي إِذَا بُلِيَ جِسْمِي وَتَفَرَّقَتْ عِظَامِي وَتَقَطَّعَتْ أَوْصَالِي) (٤).

- (نَجِّنِي بِرَحْمَتِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَفَضِيحَةِ الْعَارِ، إِذَا أَمْتَاَزَ الْأَخْيَارُ مِنَ الْأَشْرَارِ. وَحَالَتِ الْأَحْوَالُ، وَهَالَتِ الْأَهْوَالُ، وَقَرَّبَ الْمُحْسِنُونَ، وَبَعَدَ الْمُسِيئُونَ،

١- المصدر نفسه: ١٨١.

٢- المصدر نفسه: ١٢.

٣- المصدر نفسه: ١٠٨.

٤- المصدر نفسه: ١٦٤.

وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ^(١).

ففي المجموع الكلّي لهذه الأمثلة جاءت صيغة (فَعَلَ) الماضي مرافقة لقرائن لفظيّة وحاليّة قد تضافرت جميعاً للدلالة على الزّمن المستقبل.

٤- الدّالة على الزّمن المطلق (العام):

ليس من الصّورويّ التّعبير بالفعل على عمومهِ، ومنه (فَعَلَ) الماضي عن حدث وقع فعلاً في زمن معين؛ إنّ الزّمن ليس (هو الصّورة الوحيدة المرادة من الفعل. فإنّ الفعل قد يدلّ على محض تمام الحدث أو عدم تمامه بصرف النّظر عن إرادة الوقت الذي وقع فيه، فقد لا يحتاج الإنسان في بناء الجُملة إلى المفهوم الدّلاليّ الزّمانيّ وإنّما يحتاج إلى إثبات الحدث للموصوف)^(٢) حسب.

ومن هناك كان لبعض الباحثين تقسيم للجملة باعتبار الزمن على قسمين: الجُملة الزّمنيّة. والجملة التي لا يقصد بها الزّمن^(٣). والأخير غير قاصر على الماضي والحال والاستقبال^(٤)؛ لأنّ هناك كثيراً من الجمل والتراكيب لا يطلب منها المنشئ أكثر من معرفة نسبة الحدث ووقوعه، وكأنّه في ذلك أحوال الأحداث إلى ما يقترب من اتّصاف المسند إليه في الجُملة الاسميّة^(٥).

والزّمن المطلق بذلك الاعتبار مصطلح عقليّ مجرد ينظر إليه في إطار الوجود لا في اللغة^(٦)، وعلى هذا تكون الجُملة الاسميّة والفعلية لا بدّ من أن تقع نسبتهما فيه، أي: في الزّمن المطلق الزّمن الوجوديّ العامّ، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّ (الأولى نسبة ثابتة تقع في زمن دائم، ويوصف حدث الثّانية صالحاً لأن يقع أمس أو الآن أو غداً... لا يلاحظ فيه (أي في الحدث) زمن

١- المصدر نفسه: أ: ٢٣٦.

٢- الدّالة الزّمنيّة في الجُملة العربيّة: ٤٦.

٣- المصدر نفسه: ٤٦ - ٤٨.

٤- ينظر: الزّمن في النّحو العربيّ: ١٢٧، والزّمن في القرآن الكريم: ٩٦.

٥- ينظر: الدّالة الزّمنيّة في الجُملة العربيّة: ٤٦-٤٨.

٦- ينظر: الصّيغ الزّمنيّة في اللغة العربيّة: ٤٥.

ألبتة، معيناً أو غير معين^(١)، وعلى هذا يكون الإطلاق (اللغويّ) هو إثبات حقيقة الإطلاق من غير نظرة إلى زمنيّة^(٢)، والمنشئ به يرمي إلى الاهتمام والعناية بالحدث أكثر من مدلوله الزمّني^(٣) في علاقته الإسناديّة في الجملة. وقد بيّن الباحثون المحدثون مواطن إعراب (فعل) الماضي عن الزّمن المطلق، الشّامل لأبعاده الممتدة في الماضي والحاضر والمستقبل بما يأتي:

ملاحظة جهة الإسناد كما إذا كان المسند إليه غير زمانيّ كذاته تعالى ودل السّياق على ظاهرة وجوديّة كونيّة تتجدد^(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾^(٥)، فالأفعال هنا لا تدلّ على زمن معين وإنّما هي مطلقة في زمنها. إذا أعربت (فعل) عن حقائق، أو أحكام ثابتة، أو عن صفة، أو عريضة لا تتعلق بزمن معين^(٦)، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾^(٧). فالزّمن هنا غير مقصود ألبتة؛ إن وصف الإنسان هكذا كما ذكر^(٨).

إذا كانت في تركيب جملة جاءت في سياق حكمة أو مثل، نحو: (مَنْ جَدَّ وَجَدَ) أو في سياق الحدث على الفضائل والابتعاد عن الرذائل^(٩)، نحو قول الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم): (نَظَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا حَتَّى يَبْلُغَهُ)^(١٠)، فالأفعال هنا غير مختصة بزمن معين، فهي، إذن، مطلقة في زمنها؛

١- المصدر نفسه: ٤٦.

٢- المصدر نفسه: ٤٦. وينظر: في النّحو العربي، نقد وتوجيه: ١٥٧، ونحو التيسير دراسة ونقد منهجي؛ أحمد عبد الستار الجوّاري: ١٢٣ - ١٢٤.

٣- ينظر: الدلالة الزمّنيّة في الجملة العربيّة: ١٠٥.

٤- ينظر: البحث النّحويّ عند الأصوليين: ١٥٧، ومعجم الجملة القرآنية: ق ٢ / ١٦.

٥- نوح: ١٥ - ١٦.

٦- ينظر: من أسرار اللغة: ١٧٢، والزّمن في النّحو العربيّ: ١٣٥ - ١٣٧.

٧- العلق: ٢.

٨- ينظر: الزّمن في النّحو العربيّ: ١٣٧.

٩- ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧ - ١٣٩.

١٠- ينظر: الحديث في سنن أبي داود، كتاب العلم: ٣ / ٣٢١.

لأنَّها لا تدخل في دائرة الإخبار، وإِنَّمَا هِيَ لفائدة انطباعية عامّة اجتماعية^(١).
 إِذَا دَلَّتْ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَةٍ فِيمَا أُسْنَدَتْ إِلَيْهِ، كَمَا إِذَا جَاءَتْ عَلَى بِنَاءِ (فَعَلْ) نحو (كَرَّمَ) و(حَسَّنَ) و(ظَرَفَ) فَإِذَا قُلْنَا: (كَرَّمَ مُحَمَّدٌ) و(حَسَّنَ خلقه)، و(ظَرَفَ طبعه) فالمرادُ إِثْبَاتُ وجودِ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِيمَا أُسْنَدَتْ إِلَيْهِ وليس هناك أي إشارة للإعرابِ عَنِ الزَّمَانِ المَاضِي ومثل هَذَا مما يَأْتِي عَلَى (فَعَلْ) نحو صَفِرَ وعَرَجَ وَكَحَلَ وَعَوَرَ مما يَفِيدُ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةَ فالمرادُ مِنْ ذَلِكَ الإخبارُ عَنِ ثبوتِ الصِّفَةِ فِيمَا أُسْنَدَتْ إِلَيْهِ مِنَ الأَسْمَاءِ وليس فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الزَّمَانِ^(٢) بل هُوَ مطلق.

وما يعنينا مِنْ ذَلِكَ دلالة صيغة (فَعَلْ) المَاضِي عَلَى الزَّمَنِ المطلق (العام) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ عِنْدَ الاستِقْرَاءِ أَنَّ لَهَا - (فعل) - حضوراً فِي امتدادها الزَّمَنِيِّ المطلق فِي أساليب متعددة وسياقات مختلفة تتجاوز الفسح الزَّمَنِيَّةَ المتقدمة، مِنْهَا مَا كَانَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ لَفْظَ الجَلَالَةِ (الله) تعالى شأنه، كما فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ بِقُوَّتِهِ. وَمَيَّزَ بَيْنَهُمَا بِقُدْرَتِهِ. وَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدًّا مَحْدُودًا. وَأَمَدًا مَحْدُودًا... فَخَلَقَ لَهُمُ اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ مِنْ حَرَكَاتِ التَّعَبِ. وَنَهَضَاتِ النَّصَبِ. وَجَعَلَهُ لِبَاسًا لِيَلْبَسُوا مِنْ رَاحَتِهِ وَمَنَامِهِ... وَخَلَقَ لَهُمُ النَّهَارَ مُبْصِرًا لِيَبْتَغُوا فِيهِ مِنْ فَضْلِهِ...) (٣).
 - (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا. وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا...) (٤).
 - (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ اللَّيْلَ مُظْلِمًا بِقُدْرَتِهِ. وَجَاءَ بِالنَّهَارِ مُبْصِرًا بِرَحْمَتِهِ...) (٥).

١- ينظر: الزَّمَنُ فِي النُّحُو الْعَرَبِيَّةِ: ١٣٩.

٢- ينظر: الفعل زَمَانُهُ وَأَبْنِيَّتُهُ: ٣٠، واسم الفاعل بَيْنَ الأَسْمِيَّةِ والفعلية: ٦٥.

٣- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٢٤.

٤- المصدر نفسه: ١٧٨.

٥- المصدر نفسه: للمزيد مِنَ الأَمْثَلَةِ، ينظر: المصدر نفسه: ١١٠ - ١١١.

ففي هذه الأمثلة لا تدل الجمل فيها على وقوع أحداثها المفهومة من الإسناد في جهة زمنية معينة فصيغة (فَعَلَ) ههنا غير مقيدة بزمن خاص دون زمن بل هي دالة على حدث صالح للوقوع في أي زمن (أمس، أو الآن، أو غداً)؛ إنها ظاهرة كونية تحدث كل يوم وهو أمر مستمر في الزمن العام والفاعل لتلك الأحداث هو الخالق لها سبحانه وهو عز وجل مالك للزمان، ومن ثم كانت صيغة (فَعَلَ) هنا دالة على الزمن المطلق.

والغرض من هذه الصيغة (فَعَلَ) ملحظ ما لها من مزايا وهي التوكيد والتحقق الحتمي للوقوع الحدثي وهو ما كان يؤكد الإشارة إليه عليه السلام أي: وقوعها في زمن وجودها المطلق.

وهناك جمل جاءت صيغة (فعل) الماضي فيها مطلقة في زمنها لكونها أقرب كوناً إلى الحقيقة الدينية أو الشرعية كحقيقة النفس أو الشيطان، لعنه الله سبحانه أو في وصف القرآن الكريم وغيرها من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (إِنْ مَسَّهَا الْخَيْرُ تَمْنَعُ، وَإِنْ مَسَّهَا الشَّرُّ تَجْزَعُ...) (١).

فالمثال هذا يفصح عن البعد التكويني للنفس الإنسانية، وهذا البعد المعلق بالشرط غير مقيد بوقت خاص دون آخر، بل هو مطلق من حيث الزمن؛ إنه حقيقة ثابتة لا تتغير ولا تتعلق إلا بالزمن العام، والسَّيَاق على ذلك شهيد إنه عليه السلام في مناجاته للساكنين يشكو إلى الله منها (النفس)

أو في حقيقة الشيطان (لعنة الله عليه) كما في دُعائه عليه السلام:

- (وَجَعَلْتَ لَنَا عَدُوًّا يَكِيدُنَا. سَلَطْتَهُ مِنَّا عَلَى مَا لَمْ تُسَلِّطْنَا عَلَيْهِ مِنْهُ. أَسَكَّنْتَهُ صُدُورَنَا. وَأَجْرِيَّتُهُ مَجَارِي دِمَائِنَا. لَا يَغْفُلُ إِنْ غَفَلْنَا. وَلَا يَنْسَى إِنْ نَسِينَا... إِنْ هَمَمْنَا بِفَاحِشَةٍ شَجَعْنَا عَلَيْهَا. وَإِنْ هَمَمْنَا بِعَمَلٍ صَالِحٍ ثَبَّطْنَا عَنْهُ... إِنْ وَعَدْنَا كَذَبْنَا. وَإِنْ مَنَّا أَخْلَفْنَا...) (٢).

١- المصدر نفسه: ٢٣٣.

٢- المصدر نفسه: ٦٩.

هَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ الشَّيْطَانِ اللَّعِينِ وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِزَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ بَلْ هِيَ ذَاتُ زَمَنٍ مُطْلَقٍ؛ إِنَّهَا أَحْدَاثٌ غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِالْأَمْسِ أَوْ الْآنِ أَوْ الْغَدِ، إِنَّهَا مُطْلَقَةٌ فِي وَجُودِهَا الزَّمَنِيِّ إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ مِنْ عَلَيْهَا عِبَادُهُ الصَّالِحِينَ. أَوْ فِي وَصْفِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَجَعَلْتَهُ مُهَيِّمًا عَلَى كُلِّ كِتَابٍ أَنْزَلْتَهُ. وَفَضَّلْتَهُ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ قَصَصْتَهُ. وَفُرْقَانًا فَرَقْتَ بِهِ بَيْنَ حَلَالِكَ وَحَرَامِكَ. وَقُرْآنًا أَعْرَبْتَ بِهِ عَنْ شَرَائِعِ أَحْكَامِكَ...) ^(١).

وهو هكذا كتاب الله سبحانه منذ نزوله إلى ما شاء الله سبحانه ومن ثمَّ كَانَ زَمَنُ هَذِهِ الْجَمْلِ هُوَ الزَّمَنُ الْمُطْلَقُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِي هَذِهِ الْجَمْلِ هُوَ وَصْفُ لِسَانِ الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ، وَهَذَا لَا يَقَعُ فِي زَمَنٍ دُونَ آخَرٍ، بَلْ هُوَ زَمَنٌ عَامٌّ مُطْلَقٌ.

أَوْ فِي بَعْضِ الْجَمْلِ الَّتِي تَكَادُ تَكُونُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَالتَّمَعُّنِ قَرِيبَةً مِنْ دَائِرَةِ الْحَدَثِ عَلَى الْعِبَادَةِ وَالِابْتِعَادِ عَنْ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ وَالتَّحَلِّي بِمَا أَرَادَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنْ ذَلِكَ دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (وَإِنَّ أَحَبَّ عِبَادِكَ إِلَيْكَ مَنْ تَرَكَ الْأَسْتِكْبَارَ عَلَيْكَ. وَجَانَبَ الْإِصْرَارَ. وَلَزِمَ الْأَسْتِغْفَارَ...) ^(٢).

- (فَالِهَالِكُ مِنَّا مَنْ هَلَكَ عَلَيْهِ. وَالسَّعِيدُ مِنَّا مَنْ رَغِبَ إِلَيْهِ...) ^(٣).

- (فَإِنَّ الشَّرِيفَ مَنْ شَرَّفَتْهُ طَاعَتُكَ. وَالْعَزِيزَ مَنْ أَعَزَّتْهُ عِبَادَتُكَ...) ^(٤).

- (فَإِنَّ الْغَنِيَّ مَنْ أَغْنَيْتَ. وَإِنَّ السَّالِمَ مَنْ وَقَيْتَ...) ^(٥).

فهذه الجملة وما يمثلها في عنوان الدلالة في الصحيفة السجادية كَانَ

١- المصدر نفسه: ١٠٥.

٢- المصدر نفسه: ١٥.

٣- المصدر نفسه: ٣٥.

٤- المصدر نفسه: ٩٤.

٥- المصدر نفسه: ٩٥.

الأغلب فيها متأت من واقع التعليل وذكر الأسباب عند الدعاء، فهي بذلك أقرب إلى إثبات الحقيقة. أو إلى دائرة الحث على العبادة، ومن ثم فإن زمن هذه الأمثلة هو الزمن المطلق العام غير المختص بزمن معين فهو عليه السلام يعدم تقييد الإسناد بزمن محدد إرادة التعبير عن تحقيق تلك الأمثلة الإسنادية في معاني أحداثها بزمنها المطلق.

ومن الجمل التي دلت على الزمن المطلق العام ما كان مسندها على بناء (فعل) ودلت على صفة في المسند إليه كما في دعائه عليه السلام:
 - (فَتَبَارَكْتَ أَنْ تُوصَفَ إِلَّا بِالْإِحْسَانِ. وَكُرُمْتَ أَنْ يُخَافَ مِنْكَ إِلَّا الْعَدْلُ...) (١).

- (لَقَدْ حَسَنَ بِلَاؤُهُ عِنْدَنَا. وَجَلَّ إِحْسَانُهُ إِلَيْنَا. وَجَسَمَ فَضْلُهُ عَلَيْنَا...) (٢).
 - (يَا مَنْ قُرْبَتْ نَصْرَتُهُ مِنَ الْمَظْلُومِينَ. وَيَأْمَنُ بَعْدَ عَوْنِهِ عَنِ الظَّالِمِينَ...) (٣).
 فالإسناد هنا غير مقيد بزمن معين، والمراد منه إثبات الصفة (المسند) (فعل) لما أسندت إليه، والتعبير عن حدثه من دون الاهتمام بمدلوله الزمني، وعلى هذا فالزمن هاهنا مطلق عام.

وهناك من الجمل ما جاءت للدلالة على الزمن المطلق بضميمة لفظية كما في دعائه عليه السلام:
 - (اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَيْدَتْ دِينَكَ فِي كُلِّ أَوَانٍ بِإِمَامٍ أَقَمْتَهُ عِلْمًا لِعِبَادِكَ. وَمَنَارًا فِي بِلَادِكَ...) (٤).

فالإسناد في هذا النص خرج عن الزمن المقيّد إلى الزمن المطلق العام بدليل قرينة لفظية دالة عليه وهي (كُلُّ أَوَانٍ)، وهذا شامل للماضي والحاضر والاستقبال. فالزمن فيها، إذن، هو مطلق.

١- المصدر نفسه: ٩٩.

٢- المصدر نفسه: ٢١.

٣- المصدر نفسه: ٣٨.

٤- المصدر نفسه: ١٣٤.

ومن الجمل المشتمة عَلَى (فَعَلَ) المَاضِي الَّتِي أدت إِلَى انتاجِيَّةِ الزَّمَنِ المطلقِ العَامِّ مَا جَاءَ فِي سِياقِ تَنزِيهِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَبَيَانِ الصِّفَاتِ الإلهِيَّةِ الجمالِيَّةِ الكَمالِيَّةِ والسَّلْبِيَّةِ الجَلالِيَّةِ، وَهِيَ الأَكْثَرُ وَروداً وَفِي أسَالِيِبِ مُتَعَدِّدَةٍ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَادِيَّةِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (الَّذِي قَصُرَتْ عَنْ رُؤْيَيْهِ أَبْصَارُ النَّاطِرِينَ. وَعَجَزَتْ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الوَاصِفِينَ...) (١).

- (ضَلَّتْ فِيكَ الصِّفَاتُ. وَتَفَسَّخَتْ دُونَكَ النُّعُوتُ. وَحَارَتْ فِي كِبْرِيَاكَ لَطَائِفُ الأَوْهَامِ...) (٢).

- (أَنْتَ الَّذِي قَصُرَتْ الأَوْهَامُ عَنْ ذَاتِيكَ وَعَجَزَتْ الافْهَامُ عَنْ كَيْفِيَّتِكَ...) (٣).
- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَجَلَّى لِلْقُلُوبِ بِالْعَظَمَةِ. وَاحْتَجَبَ عَنِ الأَبْصَارِ بِالْعِزَّةِ. وَاقْتَدَرَ عَلَى الْأَشْيَاءِ بِالْقُدْرَةِ. وَتَهَلَّلَ بِالْمَجْدِ وَالْآلَاءِ. وَأَسْتَخْلَصَ بِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ...) (٤).

- (إِلَهِي قَصُرَتْ الأَلْسُنُ عَنْ بُلُوغِ ثَنَائِكَ. وَعَجَزَتْ العُقُولُ عَنْ إدْرَاكِ جَمَالِكَ. وَأَنْحَسَرَتْ الأَبْصَارُ دُونَ النَّظَرِ إِلَى سُبْحَاتِ وَجْهِكَ...) (٥).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (ذَلَّتْ لِقُدْرَتِكَ الصُّعَابُ. وَتَسَبَّبَتْ بِلُطْفِكَ الأَسْبَابُ. وَجَرَى بِقُدْرَتِكَ الْقَضَاءُ. وَمَضَتْ عَلَى إِرَادَتِكَ الْأَشْيَاءُ...) (٦).

أَوْ فِي بَعْضِ السِّيَاقَاتِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (خَابَ الوَافِدُونَ عَلَى غَيْرِكَ. وَخَسِرَ الْمُتَعَرِّضُونَ إِلَّا لَكَ، وَضَاعَ الْمُؤْمِنُونَ

١- المصدر نفسه: ١٢.

٢- المصدر نفسه: ٨٦.

٣- المصدر نفسه: ١٣٠.

٤- المصدر نفسه: ١٦٧.

٥- المصدر نفسه: ٢٥١.

٦- المصدر نفسه: ٢٧.

إِلَّا بِكَ، وَأَجْدَبَ الْمُنتَجِعُونَ إِلَّا مَنْ أَنْتَجَعَ فَضْلَكَ...^(١)
 أَوْ فِي بَعْضِ الْأَسَالِيبِ كَمَا فِي أَسْلُوبِ النَّدَاءِ وَغَالِبًا مَا يَكُونُ فِي بَدَايَاتِ
 الْأَدْعِيَّةِ مِنْ ذَلِكَ دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (يَا مَنْ تَحَمَّدَ إِلَى عِبَادِهِ بِالْإِحْسَانِ وَالْفَضْلِ. وَغَمَرَهُمْ بِالْمِنَّ وَالطُّولِ...) ^(٢).
 - (يَا مَنْ وَضَعْتَ لَهُ الْمُلُوكُ نَيْرَ الْمَذَلَّةِ عَلَى أَعْتَاقِهَا...) ^(٣).
 - (يَا حَيْرَ مَنْ خَلَا بِهِ وَحِيدٌ. وَيَا أَعْطَفَ مَنْ أَوَى إِلَيْهِ طَرِيدٌ...) ^(٤).
 أَوْ فِي بَعْضِ الْأَسَالِيبِ الشَّرْطِيَّةِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
 - (إِنَّكَ مَنْ وَالَيْتَ لَمْ يَضُرَّهُ خِذْلَانُ الْخَاذِلِينَ. وَمَنْ أَعْطَيْتَ لَمْ يَنْقُصْهُ
 مَنْعُ الْمَانِعِينَ. وَمَنْ هَدَيْتَ لَمْ يُغْوِهِ إِضْلَالُ الْمُضِلِّينَ...) ^(٥).
 - (إِنْ أَعْطَيْتَ لَمْ تَشِبْ عَطَاءُكَ بِمَنْ. وَإِنْ مَنْعْتَ لَمْ يَكُنْ مَنْعُكَ تَعْدِيًا...) ^(٦).
 فكل هذه الأمثلة المتقدمة وأساليبها المتنوعة لم يقيد إسنادها في زمن خاص
 بل هي مطلقة في زمنها لا تتعين بوقت دون آخر؛ إنها ذات زمن عام مطلق.
 يتضح مما تقدم أن صيغة (فعل) الماضي في الصحيفة السجادية قد
 دلت على الزمن الماضي بفسحه الزمنية المتنوعة: المطلق، والبعيد، والقريب،
 والمستمر، والمؤكد. ودلت على الحاضر والمستقبل بدلالة قرائن لفظية وحالية
 وهناك ما كان بتضافر القرائن جميعاً، وأن أغلب موارد (فعل) في الصحيفة
 السجادية هي الدلالة على الزمن العام المطلق.

الدلالة الزمنية لصيغة (يفعل) المضارع في الجملة:

قد تقدم أن الصيغ الفعلية مجموعة من القيم الخلافية، تقوم على

١- المصدر نفسه: ١٦٠

٢- المصدر نفسه: ١١٩.

٣- المصدر نفسه: ١٥٥.

٤- المصدر نفسه: ٢٥١.

٥- المصدر نفسه: ٢٢.

٦- المصدر نفسه: ١١٧.

اعْتَبَارِ نَسْبِيٍّ فِي الزَّمَنِ النَّحْوِيِّ، وَهِيَ بِذَلِكَ، إِذَنْ، مَجْرَدُ فَرْوَقٍ، تَدُلُّ عَلَى حَقَائِقَ لُغَوِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَصِغَةُ (فَعَلَ) الْمَاضِي، وَ(افْعَلْ) الْأَمْرُ غَيْرُ (يَفْعَلُ) الْمُضَارِعِ؛ إِنَّهَا نَمَطٌ غَيْرُ الْأَوَّلِينَ؛ لِأَنَّهَا صِيغٌ لَا أَفْكَارَ^(١)، أُعْتِدَّ بِهَا عَلَى مَا لَهَا مِنْ قِيَمَةٍ دَلَالِيَّةٍ فِي فَهْمِ جِهَةِ الْإِسْنَادِ الزَّمَنِيَّةِ فَضْلاً عَنِ الْقَرَأْنِ السِّيَاقِيَّةِ الْآخَرِ. وَقَدْ عَرَّفَ النَّحْوِيُّونَ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ تَعْرِيفاً يَنْبَنِي عَلَى جَانِبَيْنِ: الْمَضْمُونِ الدَّلَالِيِّ (الْوُضُوفَةِ)، وَالشَّكْلِ الْخَارِجِيِّ لِلصِّغَةِ. فَالْأَوَّلُ: عَلَى أَنَّهُ حَدَثٌ مُقْتَرَنٌ بِزَمَنِ الْخُطَابِ أَوْ لَمَّا يَسْتَقْبَلُ مِنْهُ. وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي أَوَائِلُهُ الزَّوَائِدُ الْأَرْبَعَةُ الْمَجْمُوعَةُ فِي كَلِمَةٍ (أَنْيْتُ) أَوْ (نَأَيْتُ) (الْأَلْفُ وَالتَّاءُ وَالْيَاءُ وَالنُّونُ)، وَمِنْ عِلَامَاتِهِ دُخُولُ حَرْفِي التَّسْوِيفِ: (السِّينُ، وَسُوفُ) وَ(لَامُ) الْإِبْتِدَاءِ وَنَفْيِهِ بِـ(لَمْ، وَلَنْ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(٢).

وَتَمَّةٌ مُشْكَلٌ فِي جِهَةِ تَسْمِيَةِ الْمُضَارِعِ، وَبَعْدُ، اخْتِلَافُ النَّحْوِيِّينَ فِي جِهَتِهِ الزَّمَنِيَّةِ. فَتَسْمِيَتُهُ لَا شَأْنَ لَهَا وَلَا ارْتِبَاطٌ بِالْفِكْرَةِ الزَّمَنِيَّةِ، كَمَا هُوَ الْأَمْرُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي، بَلْ تَقُومُ عَلَى مَرْجِعِ الْمِشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاسْمِ؛ إِنَّ الْمُضَارِعَةَ تَعْنِي الْمِشَابَهَةَ وَمِنْهَا اشْتَقَّتْ تَسْمِيَتُهُ لاعتبارات ملحوظة النَّحْوِيِّينَ بَيْنَ الْمُضَارِعِ وَالْاسْمِ^(٣).

وَمِنْ هُنَاكَ قَدْحٌ بِالْقِسْمَةِ عَلَى الْأَفْعَالِ (مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ)؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ عَلَى اعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ^(٤)، وَالْقِسْمَةُ الْمُنْطَقِيَّةُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً عَلَى وَاحِدٍ لَجَنِي ثَمَرَةَ التَّقْسِيمِ^(٥)، الْأَمْرُ الَّذِي دَعَا بَعْضَ الْبَاحِثِينَ إِلَى اقْتِرَاحِ تَسْمِيَةِ تَقُومُ عَلَى اعْتِبَارٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى أَسَاسِ الزَّمَنِيَّةِ. فَكَانَ تَسْمِيَةُ الْفَعْلَيْنِ:

- ١- ينظر: مناهج البحث في اللغة؛ تمام حسان: ٢٤٥، والزَّمَنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ١٤٤-١٤٥.
- ٢- ينظر: الأصول في النحو: ٢٩/١، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٦٠٤/٧، وشرح قطر الندى: ٥٥.
- ٣- ينظر: شرح المفصل: ٦٠٤/٦، ومعاني النحو: ٣١٤/٣.
- ٤- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٦١.
- ٥- ينظر: المنطق، محمد رضا المظفر: ١٢٥/١.

الفعل المنجز، التَّام (الماضي)، والفعل غير المنجز غير التَّام (المضارع)^(١). بيد أن أغلب الباحثين على الرغم من ذلك المشكل وحله. قبلوا مصطلح المضارع؛ لأجل أنه يمثل صيغة تختلف عن غيرها- كما تقدّم في بداية الموضوع - على حين أن آخرين أخذوا بذلك لئلا يزداد غموض الدراسة باختلاف المصطلحات وكثرتها^(٢).

لقد ذهب جمهرة النحويين إلى أن الفعل المضارع يدلّ على الحاضر والمستقبل^(٣)، غير أن بعضهم من جعله للحال حسب؛ لأن المستقبل غير محقق الوجود إلا بالنّية، وعليه ابن طراوة، وذهب الزجاج إلى أنه لا يكون إلا للمستقبل ويرى أبو عليّ الفارسيّ، وابن أبي ركب وهو ما اختاره السيوطي، أن المضارع حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وقدّ عكس الأمر ابن ظاهر فكان يرى أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال^(٤).

إنّ استعمالات صيغة (يفعل) المضارع في الإفصاح عن الجهات الزمنية للإسناد في الجملة تقوم على مدارك السياق الذي تدور فيه، فقد يكون للحاضر والاستقبال، وللزمن الماضي والزمن العام المطلق. وهذا ما سيبيّن في تناول صيغة (يفعل) في الصحيفة السجادية، إذ إنّها أتت بدلالات زمنية مختلفة، منها:

١- الدلالة على الماضي:

أي الدلالة على قوع الحدث المفهوم من علاقة الإسناد في زمن قبل وقت الكلام. وقد ذكر علماء العربيّة أن استعمال المخالفة بين الصيغ أي: استعمال صيغة (يفعل) المضارع بدلاً من (فعل) الماضي في التعبير عن الزمن

١- العربيّة الفصحى؛ هنري فلش: ١٣٦، واللغة؛ فندريس: ١٣٧، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٦١.

٢- ينظر: الزمن في النحو العربيّ: ١٤٤-١٤٥، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٦١.

٣- ينظر: كتاب سيّبويه: ١/١٢، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٦/٧، وارتشاف الضرب: ٣/٥.

٤- ينظر: شرح المفصل: ٧/٤، وارتشاف الضرب: ٣/٥، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٣/٣٧٣،

وهمع الهوامع: ١/١٧، والفعل والزمن: ٧١-٧٢، ومعجم الجملة القرآنية: ٢/٩٩ وما بعدها.

الْمَاضِي هُوَ مَنْ قَبِيلِ أَسْلُوبِ الْإِلْتِفَاتِ أَوْ مِنْ بَابِ حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَّةِ، وَالْقَصْدُ مِنْهُ - ذَلِكَ الْعَدُولُ - اسْتِحْضَارُ الْأَحْدَاثِ الْمَاضِيَّةِ فِي زَهْنِ الْمُتَلَقِّي حَتَّى كَأَنَّهُ يَشَاهِدُهَا وَيَرَاهَا عِيَانًا فِي حَالَةِ الْإِخْبَارِ. وَالْأَسَاسُ فِي ذَلِكَ الْعَدُولِ يَقُومُ عَلَى طَبِيعَةِ الْإِخْتِيَارِ لِصِيغِ الْأَفْعَالِ وَمَا لِكُلِّ مِنْهَا مِنْ مَزِيَّةٍ مَعْنَوِيَّةٍ فِي التَّعْبِيرِ الدَّلَالِيِّ، وَصِيغَةِ (يَفْعَلُ) تَضْفِي عَلَى الْمَشْهَدِ صُورَةَ الْحَرَكَةِ وَالْحَيَاةِ الْوَقْتِيَّةِ فِي الزَّمَنِ الْحَاضِرِيِّ مِمَّا تَجْعَلُهُ مِثْلًا أَمَامَ عَيْنِ الرَّائِي^(١).

ودلالة (يَفْعَلُ) عَلَى الْمَاضِي تَوْدِي بِقِرَائِنٍ مُتَعَدِّدَةٍ هِيَ:

- إِذَا مَا سَبَقَتْ بِالْحَرْفِ الْجَازِمِ (لَمْ)^(٢) إِذْ تَعْمَلُ عَلَى نَفْيِ مَعْنَى الْحَدَثِ الْفِعْلِيِّ فِي عِلَاقَةِ الْإِسْنَادِ وَفِي الزَّمَنِ الْمَاضِي، وَمِنْ هُنَا سَمِيَتْ (لَمْ) أَدَاةَ (نَفْيِ وَجْزَمٍ وَقَلْبٍ)^(٣)، أَيْ: أَنَّهَا تَقْلِبُ زَمَنَهُ الْإِحْتِمَالِي فِي الْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي الْمَطْلُوقِ مِنْ دُونِ مَعْرِفَةِ لِفْسَحِهِ الزَّمَنِيِّ فِي الْبَعْدِ أَوْ الْقُرْبِ أَوْ كَوْنِهِ مُنْقَطِعًا أَوْ مُسْتَمَرًّا، نَحْوُ: أَلَمْ يَأْتِ زَيْدٌ ؟.

- إِذَا مَا وَقَعَتْ (يَفْعَلُ) خَبْرًا فِي بَابِ (كَانَ) الْنَاقِصَةِ^(٤)، (وَلَمْ تَوْجِدْ قَرِينَةً تَصْرِفُ زَمَنَهُ مِنَ الْمَاضِي إِلَى زَمَنِ آخَرَ...) ^(٥)، وَالْقَصْدُ مِنْهُ (كَانَ يَفْعَلُ) الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَاضِي الْمُتَجَدِّدِ^(٦)، أَيْ: الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْحَدَثَ كَانَ مُسْتَمَرًّا فِي الْمَاضِي وَتَتَجَدَّدُ وَقُوعُهُ لَزَمَنٍ مِنْهُ^(٧)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: [إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ] ^(٨). وَقَوْلُ جَرِيرٍ فِي رِثَاءِ الْفَرَزْدَقِ^(٩):

١- ينظر: الصاحبى في فقه اللغة: ٢٢٠، ومغني اللبيب: ٢/ ٦٩٠، والجامع الكبير: ١٤٠، وعلم البديع: (عتيق):

١٤٥، ومعاني النحو: ٣/ ٣١٩-٣٢٠، والزمن في النحو العربي: ١٨٩، ودلالات التراكيب: ٢٢٩-٢٣٠.

٢- ينظر: شرح الكافية في النحو: الرضي: ٢/ ٢٣٢، وهمع الهوامع: ١/ ٨، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣.

٣- ينظر: الجنى الداني في حروف الحروف: ٢٨٠ وما بعدها؛ النحو الوافي: ١/ ٦١.

٤- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥٨، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣، والزمن في القرآن الكريم: ٦٤.

٥- النحو الوافي: ١/ ٦١.

٦- ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٦١.

٧- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥٨، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣، والزمن في القرآن

الكريم: ٦٤، والدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٦١.

٨- الأنبياء: ٩٠.

٩- شرح ديوان جرير: ٢/ ٤٠٧.

فَتَى عَاشَ بَيْنَ الْمَجْدِ تِسْعِينَ حُجَّةً وَكَانَ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَالْمَجْدِ يَرْتَقِي
وكذلك سائر الأفعال التي تدخل على (يفعل) وتقترن بزمن معين كـ
ظلّ وبات، وأصبح، وأمسى^(١).

- إذا ما وقعت (يفعل) في موقعية الحال من الفاعل لفعل ماضٍ^(٢)، نحو
قوله تعالى: [وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى]^(٣). أو إذا عطف المضارع
على ماضٍ^(٤)، مثل قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ السَّمَاءَ مَاءً فَتُصْبِحُ
الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾^(٥). أو كانت هناك قرينة لفظية أو حالية في السياق، ترشح
(يفعل) إلى الماضي^(٦)، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا
يُوحَى إِلَيْهِ﴾^(٧). وقوله عز وجل: [فَالْقَاها فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى]^(٨). فقرينة
(من قبلك)، وسيق الحال في الثانية صرفت الأحداث إلى زمنية الماضي.
وفي الصحيفة السجادية جاءت (يفعل) للدلالة على الزمن الماضي في كثير
من الجمل، وقد كان الغالب فيها كون الفعل منفياً بـ (لم) كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
- (لَمْ يَنْهَنَّهُمْ رَيْبٌ فِي بَصِيرَتِهِمْ. وَلَمْ يَخْتَلِجْهُمْ شَكٌّ فِي قُفُوءِ آثَارِهِمْ...)^(٩).
- (فَكَمْ مِنْ عَائِبَةٍ سَتَرْتَهَا عَلَيَّ فَلَمْ تَفْضَحْنِي. وَكَمْ مِنْ ذَنْبٍ غَطَّيْتَهُ عَلَيَّ
فَلَمْ تَشْهَرْنِي. وَكَمْ مِنْ شَائِبَةٍ أَلَمْتُ بِهَا فَلَمْ تَهْتِكْ عَنِّي سِتْرَهَا. وَلَمْ تُقْلِدْنِي
مَكْرُوهَ شِنَارِهَا وَلَمْ تُبْدِ سَوَاتِهَا...)^(١٠).

- ١- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥٨، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣-٣٤، والفعل والزمن: ٩٠.
- ٢- ينظر: همع الهوامع: ٩/١، ومعاني النحو: ٣/٣١٩.
- ٣- يس: ٢٠.
- ٤- ينظر: همع الهوامع: ٨/١، والزمن في النحو العربي: ٣٠٠، والفعل والزمن: ٩٠، والنحو الوافي: ٦٢-٦٣.
- ٥- الحج: ٦٣.
- ٦- ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٣٣، والزمن في النحو العربي: ٣٠٠، ومعاني النحو: ٣/٣١٩، والزمن في القرآن الكريم: ١٠٧.
- ٧- الانبياء: ٢٥.
- ٨- طه: ٢٠.
- ٩- الصحيفة السجادية: ٢١.
- ١٠- المصدر نفسه: ٤٣.

- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يُشْهَدْ أَحَدًا حِينَ فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ...) (١).
 ففي هذه الجملة، ونظائرها في الصحيفة السجادية، قد دلت فيها صيغة (يفعل) المضارع على وقوع الإسناد في الماضي من الزمن بضميمة الحرف (لم)، والمضي ذلك كان بعضه بعيداً في فسحته الزمنية كما هو في المثالين: الأول والأخير، وبعضه قريباً من زمن دعاء العبد الداعي.
 ومن دلالات (يفعل) في الصحيفة السجادية الدلالة على التجدد الحدتي في الزمن الماضي، وقد عرفنا أنه يفاد مغزى ذلك من تركيب (كان يفعل) وفي الصحيفة السجادية جاء من ذلك دعاؤه ﷺ:
 - (فَاجِرْنِي ... مِنْ جَارٍ كُنْتُ أَكَاتِمُهُ سَيِّئَاتِي. وَمِنْ ذِي رَحِمٍ كُنْتُ أَحْتَشِمُ مِنْهُ فِي سَرِيرَاتِي...) (٢).
 - (وَإِنْ كُنْتُ تَغْفِرُ لِي حِينَ اسْتَوْجِبُ مَغْفِرَتِكَ. وَتَعْفُو عَنِّي حِينَ اسْتَحِقُّ عَفْوَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ لِي بِاسْتِحْقَاقٍ) (٣).
 - (فَمَتَى كَانَ يَسْتَحِقُّ شَيْئاً مِنْ ثَوَابِكَ. لَا مَتَى... وَلَقَدْ كَانَ يَسْتَحِقُّ فِي أَوَّلِ مَا هُمْ بِعِصْيَانِكَ كُلِّ مَا أَعْدَدْتَ لِجَمِيعِ خَلْقِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ...) (٤).
 فالتركيب (كان يفعل) في هذه الجملة قد جاء للدلالة على الزمن الماضي المتجدد مع التحقيق في بعضها، فهو ﷺ هنا يؤثر التعبير عن ذلك الاستمرار التجديدي في الزمن الماضي بصيغة (يفعل) دون (فعل) الماضي التي تدل على الانقطاع والوقوع مرة واحدة فلما عدل عن صيغة (فعل) إلى (يفعل) بملحظ ما للأخيرة من مزية في التعبير في سياقه دل على الاستمرار والتجدد وأضفى على الجملة حياة وحركة استمراره في زمن الإسناد الماضي.

١- المصدر نفسه: ١٧٥؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٤٥، ٤٠، ٥٨، ٦٠، ٩٩، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٩.

٢- المصدر نفسه: ٨٩.

٣- المصدر نفسه: ٤٥.

٤- المصدر نفسه: ٩٨؛ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٩٧، ١٥٢.

ومن ذلك ما يفهم من دلالة السياق كما في دُعائه عليه السلام:
 - (وَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتِكَ. مَا عَصَاكَ عَاصٍ...) ^(١).
 فالاستمرار التَّجْدِيي بَيْنَ فِي صِيغَةِ (يفعل) هُنَا (يختدعهم) قَدْ صرف
 إِلَى المضي بقرينة السياق.

وهناك بعض التراكيب جَاءَتْ فِيهَا (يفعل)؛ للدلالة عَلَى الزَّمنِ المَاضِي
 المستمر المتصل بالحاضر كما في دُعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا لَمْ أَزَلْ أَتَصَرَّفُ فِيهِ مِنْ سَلَامَةٍ بَدَنِي...) ^(٢).
 فهذه الجُمْلَةُ قَدْ جَاءَتْ فِيهَا (يفعل)، (أتصرف) المسبوفة بـ(لم أزل)
 للدلالة عَلَى الزَّمنِ المَاضِي المتجدد والمستمر إِلَى زمن عبادته ودُعائه عليه السلام.
 ومن الجمل التي جَاءَتْ للدلالة عَلَى الزَّمنِ المَاضِي القريب جداً من
 الحاضر دعاؤه عليه السلام:

- (وَقَدْ كَادَ أَنْ يَحُلَّ بِي لَوْلَا رَحْمَتُكَ مَا حَلَّ بِسَاحَتِهِ...) ^(٣).
 فالتركيب (قد + كاد + يفعل) هُنَا قَدْ دَلَّ عَلَى عَدَمِيَّةِ وقوع الإسنادِ فِي
 زمن ماضٍ قريب جداً من زمن الكلام فضلاً عَنِ المشارفة، وعدم تحققها.
 وهناك فِي بعض المواضع من الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، صُرِفَتْ فِيهَا (يفعل)
 المضارع إِلَى المضي، لكونها قَدْ خَصَّصَتْ إِسْنَاداً سَابِقاً عَلَيْهَا فِي الزَّمنِ المَاضِي،
 وَقَدْ وَقَعَتْ هِيَ فِي مَوْقِعِيَّةِ الحال كما فِي دُعائه عليه السلام:

- (فَمَا أَنَا بِأَوَّلِ رَاغِبٍ رَغِبَ إِلَيْكَ فَأَعْطَيْتَهُ. وَهُوَ يَسْتَحِقُّ الْمَنَعَ. وَلَا بِأَوَّلِ
 سَائِلٍ سَأَلَكَ فَأَفْضَلْتَ عَلَيْهِ. وَهُوَ يَسْتَوْجِبُ الْحُرْمَانَ...) ^(٤).

فالجملة الحَالِيَّة (هو يستحق المنع... هو يستوجب الحرمان)
 جَاءَتْ فِيهَا (يفعل) المضارع للدلالة عَلَى المَاضِي من الزمن؛ لأنَّهما وقعتا

١- المصدر نفسه: ٩٧.

٢- المصدر نفسه: ٤٠.

٣- المصدر نفسه: ١٥٤.

٤- المصدر نفسه: ٣٧.

قيداً لإسناد قد وقع في الزَّمن الماضي. ومن ثمة كَانَ زمنهما هو الماضي. أما كون الجُملة التي يشتمل مسندها على (يفعل) المضارع واقعة في موقع العطف على الماضي أو جاءت من قرينة لَفْظِيَّة للدلالة على الماضي فلم أجدها -حسب الاستقراء- في الصحيفة السَّجادية.

٢- دلالة (يَفْعُل) المضارع على الزَّمن الحاضر:

أي وقوع الحدث الذي في علاقة الإسناد في الزَّمن الحاضر الذي يمثل نقطة الصفر الزمَّني^(١).

وتؤدِّي صيغة (يفعل) تلك الدلالة، عن طريق التَّرجيح؛ لأنَّ المضارع صالح للحال والاستقبال عندما لم توجد قرينة تقيده بأحدهما، وإذا كَانَ كذلك؛ أي: كَانَ مجرداً ترجَّح للحال؛ لأنَّه لما كَانَ لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم يكن للحال صيغة تخصّه، جُعِلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن، جبراً لما فاتته من الاختصاص بصيغته. هذا إلى أنَّ اللَّفظ إنَّ كَانَ صالحاً للزَّمن الأقرب، والزَّمن الأبعد فالأقرب أولى، والحال أقرب من المستقبل؛ فهو أحقُّ بالاتجاه إليه^(٢).

أو عن طريق التَّعيين وذلك بالقرائن اللَّفْظِيَّة وَالْحَالِيَّة التي تنصُّ عليه^(٣)، كما إذا اقترن بظرف زمنيَّ يدلُّ على الحال كـ(الآن)، أو (اليوم)، أو (هذه السَّاعة)^(٤) وغير ذلك. نحو: زيد يضرب الآن، أو السَّاعة^(٥). أو كَانَ منفيّاً بـ(ليس)، أو (مَا)، أو (إن) عند الإطلاق نحو: ما خالد يكتب. و: ليس زيد يقرأ^(٦).

- ١- ينظر: في النَّحو العَرَبِيَّ نقد وتوجيه: ١٥٦، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٢، والزَّمن في النَّحو العَرَبِيَّ: ١٦١.
- ٢- ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/٥-٦، وهمع الهوامع: ١/٧-٨، والنَّحو الوافي: ١/٥٧، والفعل والزَّمن: ٧٢-٧٣.
- ٣- ينظر: معاني النحو: ٣/٣١٤، والزَّمن في القرآن الكريم: ١٠٧ وما بعدها، والزَّمن في النَّحو العَرَبِيَّ: ٢٠١، ومعجم الجُملة القرآنية: ق ٧٧/٢.
- ٤- ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/٥، والنَّحو الوافي: ١/٥٧، ومعاني النحو: ٣/٣١٤، والزَّمن في النَّحو العَرَبِيَّ: ٢٠١.
- ٥- ينظر: الموشح في شرح الكافي؛ الخبيصي: ٤٢٠-٤٢١.
- ٦- ينظر: النَّحو الوافي: ١/٥٧ وما بعدها، ومعاني النحو: ٣/٣١٥، والفعل والزَّمن: ٧٣ وما بعدها.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المضارع يتعين للحال إذا دخلت عليه (لام) الابتداء^(١). نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا غَافِلٌ﴾ (٢)، واعترض ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) على ذلك^(٣) بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤)، والذي يبدو (أنها تفيد التوكيد كما يقول البصريون أمّا تخصيصها المضارع بالحال ففيه نظر لما ورد في القرآن الكريم من دلالة على الاستقبال معاً)^(٥). أو من دلالة السياق بقريضة معنوية أو حالية^(٦)، نحو قوله تعالى: [يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ] (٧)، أو قولنا: (أفهم ما تقول، أظنك صادقاً)^(٨) فالحدث هنا جرى في وقت الكلام، فزمنه إذن، هو الحال. وفي الصحيفة السجادية جاءت (يفعل) في كثير من الجمل للدلالة على الزمن الحاضر، وقد كان الأغلب منها قد ترجحت عن طريق سياق الدعاء. ومنه جاء في ادعيته عليه السلام في عنوانات الاستغفار والاستعاذة والحمد والشكر والتوبة والتوجه، وغيرها كما في دعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَيْجَانِ الْحُرْصِ. وَسَوْرَةِ الْغَضَبِ. وَغَلْبَةِ الْحَسَدِ. وَضَعْفِ الصَّبْرِ. وَقَلَّةِ الْقَنَاعَةِ...) (٩).
- (وَأَنَا أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ أَنْ أَسْتَكْبِرَ. وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَصْرَ. وَأَسْتَغْفِرَكَ لِمَا قَصَرْتُ فِيهِ. وَأَسْتَغْنِي بِكَ عَلَى مَا عَجَزْتُ عَنْهُ...) (١٠).

١- ينظر: شرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٢/٢٥١، ومغني اللبيب: ١/٢٢٨، ومعاني النحو: ٣/٣١٤، والفعل والزمن: ٧٥.

٢- العلق: ٦-٧.

٣- ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٠١.

٤- النحل: ١٢٤.

٥- معاني النحو: ٣/٣١٥.

٦- ينظر: معجم الجملة القرآنية: ق ٧٧/٢، والزمن في القرآن الكريم: ١٠٧.

٧- مريم: ٧.

٨- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥٦، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٢، والفعل والزمن: ٧٦.

٩- الصحيفة السجادية: ٢٨.

١٠- المصدر نفسه: ٣٥.

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ فِي مَقَامِي هَذَا مِنْ كَبَائِرِ ذُنُوبِي وَصَغَائِرِهَا. وَبَوَاطِنِ سَيِّئَاتِي وَظَوَاهِرِهَا. وَسَوَالِفِ زَلَّاتِي. وَحَوَادِثِهَا...) (١).
 - (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِنْ جَهْلِي. وَأَسْتَوْهِبُكَ سُوءَ فِعْلِي...) (٢).
 - (اللَّهُمَّ إِنَّ أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِالْمُحَمَّدِيَّةِ الرَّفِيعَةِ. وَبِالْعُلُويَّةِ الْبَيْضَاءِ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِهِمَا...) (٣).

- (إِلَهِي أَحْمَدُكَ وَأَنْتَ لِلْحَمْدِ أَهْلٌ...) (٤).
 - (أَتَنَصَّلُ إِلَيْكَ مِنْ ذُنُوبِي الَّتِي قَدْ أُوْبَقَنْتَنِي. وَأَشْكُو إِلَيْكَ يَا إِلَهِي ضَعْفَ نَفْسِي عَنِ الْمُسَارَعَةِ فِيمَا وَعَدْتَهُ أَوْلِيَائِكَ...) (٥).
 - (يَا مَنْ أَنْوَارُ قُدْسِهِ لَأَبْصَارِ مُحِبِّهِ رَائِقَةٌ. أَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ يَحُبُّكَ...) (٦).

- (أَسْتَغْفِرُكَ مِنْ كُلِّ لَذَّةٍ بَغَيْرِ ذِكْرِكَ. وَمِنْ كُلِّ رَاحَةٍ بَغَيْرِ أَنْسِكَ...) (٧).
 ففي هذه الجمل جميعاً قد دلت (يفعل) على حصول أحداثها أثناء إنشاء علاقة الإسناد أي: وقت النطق زمن الصفر الذي هو الحاضر، أي: في وقت الدعاء، وزمن الخشوع العبادي.

ومن الجمل التي جاءت (يفعل) فيها للدلالة على الحاضر ما تقيدت بظرف زمني، كما في دعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أُشْهِدُكَ وَكَفَى بِكَ شَهِيدًا. وَأُشْهِدُ سَمَاءَكَ وَأَرْضَكَ وَمَنْ أَسْكَنْتَهُمَا مِنْ مَلَائِكَتِكَ. وَسَائِرِ خَلْقِكَ. فِي يَوْمِي هَذَا. فِي سَاعَتِي هَذِهِ.

١- المصدر نفسه: ٨٢.

٢- المصدر نفسه: ٨٣.

٣- المصدر نفسه: ١٥٥.

٤- المصدر نفسه: ١٥٨.

٥- المصدر نفسه: ١٥٩.

٦- المصدر نفسه: أ: ٢٤٦.

٧- المصدر نفسه: ٢٤٥، وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٤، ٤٦، ٧٩.

٨٢، ٩٠، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١٢٥، ١٤٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨١.

وَلَيْلَتِي هَذِهِ. وَمُسْتَقَرِّي هَذَا. إِنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ قَائِمٌ بِالْقِسْطِ. عَدْلٌ فِي الْحُكْمِ. رَوْفٌ بِالْعِبَادِ مَالِكُ الْمُلْكِ. رَحِيمٌ بِالْخَلْقِ. وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدَكَ وَرَسُولَكَ. وَخَيْرُكَ مَنْ خَلَقَكَ...^(١)

- (اللَّهُمَّ إِنَّا نَتُوبُ إِلَيْكَ فِي يَوْمٍ فَطَرْنَا الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ عَيْدًا وَسُرُورًا، وَلَأَهْلَ مِلَّتِكَ مَجْمَعًا وَمُحْتَشِدًا مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ أَذْنَبْنَاهُ أَوْ سُوءٍ أَسْلَفْنَاهُ. أَوْ خَاطِرٍ شَرٍّ أَضْمَرْنَاهُ...) ^(٢)

- (أَعُوذُ بِكَ اللَّهُمَّ الْيَوْمَ مِنْ غَضَبِكَ... وَأَسْتَجِيرُكَ الْيَوْمَ مِنْ سَخَطِكَ...) ^(٣)

فالقيد الزماني في المثال الأول (في يومي هذا، في ساعتني هذه، في ليلتي هذه) و(اليوم)، في الثاني والثالث على تكريره، قد عين الإسناد في الزمن الحاضر، وساعة الكلام.

ومن الجمل أيضاً ما دلت على الزمن الحاضر، ما جاءت في سياق نفي كما في دعائه عليه السلام:

- (فَمَا أَدْرِي يَا إِلَهِي أَيُّ الْحَالَيْنِ أَحَقُّ بِالشُّكْرِ لَكَ. وَأَيُّ الْوَقْتَيْنِ أَوْلَى بِالْحَمْدِ لَكَ...) ^(٤)

- (وَلَسْتُ أَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِفَضْلِ نَافِلَةٍ مَعَ كَثِيرٍ مَا أَغْفَلْتُ...) ^(٥)

فالحديث المفهوم من الإسناد في المثال الأول (ما أدري) قد أشار به عليه السلام إلى الزمن الحاضر بقريضة حرف النفي (ما) التي تكون مخصصة لجهة الإسناد الفعلي في النفي والزمن الحاضر فهو عليه السلام كأنه أراد القول: (فما أدري الآن في «ساعة المرض أو الشفاء» في عبادتي أي الحالتين أحق بالشكر والحمد).

١- المصدر نفسه: ٢٦؛ وينظر: المصدر نفسه: ٢٧، ١٧٤.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٥١.

٤- المصدر نفسه: ٤٠.

٥- المصدر نفسه: ٨٨، وللمزيد ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٩.

وكذلك المثال الثاني إذ إنه ﷺ أوماً إلى الزَّمن الحاضر حال التَّكلم في دلالة (أتوسل) لأنه وقع في سياق نفي بـ (ليس) التي نفت الحدث الفعليَّ المفهوم من الإسناد في الحاضر الزَّمَنِيَّ - وقت العبادة - وأطلقه بذلك لأنه لو لم يستعمل هذه (ليس) أو قيد الإسناد بقرينة أخرى لتعيَّن زمن ثانٍ حسب القصد والتَّوخي فلما لم يفعل دلَّ ﷺ على تقييد الإسناد المنفي في جهة حدثه على زمنه الحاضر: (لست أتوسل الآن في دعائي هذا أمامك ياربَّ بفضل نافلة)، والله العالم.

ومن الجمل التي جاءت للدلالة على الحاضر، الجمل التي تدلُّ على حصول الفعل بوقت من الأوقات من ذلك دعاؤه ﷺ:

- (اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحُ وَأُمْسِي مُسْتَقِلًّا لِعَمَلِي. مُعْتَرِفًا بِذَنْبِي مُقِرًّا بِخَطَايَايَ...) (١).

فالإسناد هنا مقيّد بجهته الحضورية في الدّعاء. أي: في ساعة التَّكلم والمناجاة، وقد تلبّس الحدث المفهوم منه بالوقت نفسه. في الصَّباح والمساء. وعلى هذا فالحدث متكرر ومستمر أيضاً وكأنَّه قال كلما أصبحت وأمسيت أستقلتُ عملي، والله العالم.

٣- الدلالة على المستقبل:

أي الدلالة على وقوع الحدث المفهوم من الإسناد في حيز الاستقبال، وتستند (يفعل) إلى مجموعة من القرائن اللَّفْظِيَّة والحاليَّة، لتأدية هذه الدلالة (٢)، فالقرائن اللَّفْظِيَّة هي:

- إذا اقترن (يفعل) المضارع بظرف زمنيٍّ كـ (غداً)، أو بعد يومين، أو يوم القيامة نحو: يقضي الله بينَ عباده يوم القيامة (٣). أو إذا دخل

١- المصدر نفسه: ١٦١.

٢- ينظر: معاني النحو: ٣/ ٣١٥، ومعجم الجلة القرآنية: ٢/ ١٧٢، والزَّمن في النُّحو العربيّ: ٢٠٠-٢٠١.

٣- ينظر: شرح الكافية: ٢/ ٢٣١، والزَّمن في القرآن الكريم: ١٠٨، ومعاني النحو: ٣/ ٣١٥.

عَلَيْهِ (حرفا التَّنْفِيسِ: السين، سوف) ^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ ^(٢)، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ ^(٣).

- إِذَا دخلت عليها أدوات النصب: (إن، ولن، وكي، وإذن) ^(٤). إِذْ إِنَّ هَذِهِ الحروف (تمخض الفعل لمعنى الاستقبال) ^(٥)، ومن هُنَا تَقَرَّرُ أَنَّ النصب علامة عَلَى صرف الفعل المضارع للاستقبال عَلَى حين أَنَّ الرفع يَدُلُّ عَلَى الحال ^(٦)، (وليس معنى هَذَا أَنَّ كُلَّ فعل مرفوع هُوَ يَدُلُّ عَلَى الحال ولا كُلَّ فعل مستقبل يكون منصوباً بل قَدْ يكون المرفوع لغير الحال وَقَدْ يكون الفعل المستقبل غير منصوب) ^(٧)، وَكُلُّ حسب سياقه.

- أَوْ إِذَا دخلت عَلَيْهِ نونا التوكيد، لتوكيد الحدث وهو يليق بما لَمْ يحصل، ويناسب مَا لَمْ يَقَع ^(٨)؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ ^(٩)، وقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ^(١٠).

- إِذَا دخلت فِي أسلوب شرط وَسُلِّطَ عَلَيْهَا أداة شرط جازمة أَوْ غير جازمة ^(١١)، خلا (لو)؛ لَأَنَّهَا للمضي، نحو قوله عز وجل: ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْحِمْكُمْ﴾ ^(١٢)، ونحو قولنا: إِنْ تَزْرِنِي إِكْرَمَكَ.

- ١- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢ / ٢٣٢، والفعل زمانه وأبنيته: ٣٣، والنحو الوافي: ١ / ٦٠.
- ٢- النساء: ٥٧.
- ٣- النساء: ٥٦.
- ٤- ينظر: المقتضب: ١١ / ٢، وشرح الكافية في النحو؛ الرضي: ٢ / ٢٣٢، وارتشاف الضرب: ٦ / ٣، ومعاني النحو: ٣ / ٣١٦، ونظرية الحروف العاملة؛ هادي عطية الهلاي: ١٠٥ وما بعدها.
- ٥- نحو الفعل: ٣٧، ومعجم الجُمْلَةِ القرآنية: ق ٢ / ١٧٢ وما بعدها.
- ٦- ينظر: الزَّمَنُ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ: ١٦٦-١٦٦.
- ٧- معاني النحو: ٣ / ٣١٦.
- ٨- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢ / ٢٣١، وجمع الهوامع: ١ / ٨، والنحو الوافي: ١ / ٥٩، ومعاني النحو: ٣ / ٣١٦.
- ٩- الفتح: ٢٧.
- ١٠- العلق: ١٥.
- ١١- ينظر: ارتشاف الضرب: ٦ / ٣، والنحو الوافي: ١ / ٥٩، والفعل والزمن: ٧٨؛ وما بعدها، وفعل الشرط، دلالاته وزمنه؛ فاضل السامرائي: مجلة الضاد، الجمهورية العراقية، الجزء الأول، شباط: ١٩٨٨: ١٠١.
- ١٢- الإسراء: ٥٤.

- إِذَا سَبَقَتْهُ (هل) وهي تخصص المضارع بالاستقبال غالباً^(١)، نحو:
هل تقاطع مجالس السَّوء؟^(٢).

- إِذَا اقْتَضَتْ طَلِباً؛ لَأَنَّ طَلِبَ الحاصل محال سواء أكان الطلب يُفهم وحده، أم كَانَ بمساعدة أداة أخرى^(٣)، فالأول كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٤)، والثاني كالأمر والنهي والدُّعاء والتَّحْضِيز والتَّمْنِي والترجي^(٥).
نحو قوله سبحانه: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾^(٦) و: (لا تخبره)،
(ليتني أجده)، وقوله سبحانه: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ﴾^(٧).

أما القرائن الحَالِيَّة فكإِسناد الفعل إلى متوقَّع حصوله في المستقبل، نحو:
(تقوم القيامة)، و(يدخل الشهداء الجنة)؛ إذ لا يعقل أن يكون زمن المضارع للحال؛ لما يترتب عَلَيْهِ من سبق للفاعل في الوجود والوقوع، وهو محال^(٨).
وفي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّة كَانَ الغالب لـ (يفعل) امتدادها إلى المستقبل من الزَّمن بقرائن لَفْظِيَّة متنوعة كَانَ أَهْمُهَا وأكثرها كونها جيئَتْ في سياق طلب. أكثره بواسطة (لا) النَّاهِيَّة الخارجة إلى التَّضَرُّع والدُّعاء، ولا ريبَ في هَذَا الامتداد الاستقبالي؛ إِنَّ الصَّحِيفَةَ السَّجَّادِيَّة مجموعة من الأدعية، والدُّعاء عَلَى الأغلب يَأْتِي لما يُسْتَقْبَل من الأمور في الزَّمن الَّذِي سيَأْتِي عَلَى الإنسان، من ذَلِكَ دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَام:

- ١- ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٠/٢، ومعاني النحو: ٣١٧/٣، والنحو الوافي: ٥٨/١.
- ٢- ينظر: النحو الوافي: ٥٨/١.
- ٣- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢٣١/٢، وجمع الهوامع: ٨/١، والنحو الوافي: ٥٨-٥٩، ومعاني النحو: ٣١٧/٣.
- ٤- يوسف: ٩٢.
- ٥- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢٣١/٢، وجمع الهوامع: ٨/١، والنحو الوافي: ٥٨/١، ومعاني النحو: ٣١٧/٣، والفعل والزمن: ٧٩ وما بعدها، والدلالة الزمنية في الجملة العربية: ١١٩، ونظرية الحروف العاملة: ١٠٤ وما بعدها، والزمن في القرآن الكريم: ٦٦ وما بعدها، والزمن في النحو العربي: ٢٠١، واللغة العربية معناها ومبناها: ٢٥١، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين؛ قيس إسماعيل الأوسي: ١٤٦ وما بعدها.
- ٦- فاطر: ٨.
- ٧- غافر: ٣٦.
- ٨- ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢٣١/٢، وارتشاف الضرب: ٦/٣، ومعاني النحو: ٣١٧/٣، والنحو الوافي: ٥٨/١، ومعجم الجملة القرآنية: ١٧٣/٢.

- (وَلَا تَحْمِلْنِي بِعَدْلِكَ عَلَى الْأَسْتَحْقَاقِ، ... وَلَا تَقْطَعْ رَجَائِي عَنْكَ. وَلَا تَبْتَ سَبَبِي مِنْكَ. وَلَا تُوجِّهْنِي فِي حَاجَتِي هَذِهِ وَغَيْرَهَا إِلَى سِوَاكَ...) (١).
- (وَلَا تُعْرِضْ عَنِّي وَقَدْ أَقْبَلْتُ إِلَيْكَ. وَلَا تُحْرِمْنِي وَقَدْ رَغِبْتُ إِلَيْكَ. وَلَا تَجْبِهْنِي بِالرَّدِّ وَقَدْ انْتَصَبْتُ بَيْنَ يَدَيْكَ...) (٢).

- (وَلَا تَفْتِنِّي بِالنَّظَرِ وَأَعِزَّنِي. وَلَا تَبْتَلِيَنِي بِالْكِبَرِ. وَعَبِّدْنِي لَكَ. وَلَا تُفْسِدْ عِبَادَتِي بِالْعُجْبِ ... وَلَا تَرْفَعْنِي فِي النَّاسِ دَرَجَةً إِلَّا أَحْطَطْتَنِي عِنْدَ نَفْسِي مِثْلَهَا. وَلَا تُحَدِّثْ لِي عِزًّا ظَاهِرًا إِلَّا أَحَدَّثْتَ لِي ذِلَّةً بَاطِنَةً عِنْدَ نَفْسِي بِقَدْرِهَا...) (٣).

- (وَلَا تَمْنَعْنِي الْإِجَابَةَ وَقَدْ ضَمِنْتَهَا لِي. وَلَا تَحْجُبْ دُعَائِي عَنْكَ وَقَدْ أَمَرْتَنِي بِهِ...) (٤).

- (وَلَا تَمُدُّ لِي مَدًّا يَقْسُوا مَعَهُ قَلْبِي. وَلَا تُقْرِعْنِي قَارِعَةً يَذْهَبُ لَهَا بَهَائِي. وَلَا تَسْمُنِي خَسِيسَةً يَصْغُرُ لَهَا قَدْرِي. وَلَا نَقِيصَةً يُجْهَلُ مِنْ أَجْلِهَا مَكَانِي. وَلَا تَرْعُنِي رَوْعَةً أُبْلَسُ بِهَا. وَلَا خِيفَةً أُوجِسُ دُونَهَا، ... وَلَا تَذَرْنِي فِي طُغْيَانِي عَامِهَا. وَلَا فِي غَمْرَتِي سَاهِيًا حَتَّى حِينَ. وَلَا تَجْعَلْنِي غِطَةً لِمَنْ أَتَّعَظَ. وَلَا نِكَالًا لِمَنْ أَعْتَبَرَ. وَلَا فِتْنَةً لِمَنْ نَظَرَ. وَلَا تَمْكُرْ بِي فَمَنْ تَمْكُرُ بِهِ. وَلَا تَسْتَبْدِلْ بِي غَيْرِي. وَلَا تُغَيِّرْ لِي أَسْمًا. وَلَا تُبَدِّلْ لِي جِسْمًا، ...) (٥).

فالأمثلة هذه جميعاً قد دلت (يفعل) فيها على وقوع الأحداث في زمن المستقبل؛ لأنها وقعت بعد (لا) الناهية الخارجة إلى الطلب الدعائي. وهذا لا يتحقق قطعاً إلا في ما يستقبل من الزمن. ويلاحظ أن بعض هذه الأمثال كالمثالين: الثاني والرابع قد دلَّ على الزمن المستقبل بالنسبة إلى زمن ماضٍ

١- الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ٣٧.

٢- المصدر نفسه: ٤٣.

٣- المصدر نفسه: ٥١.

٤- المصدر نفسه: ٧٠.

٥- المصدر نفسه: ١٤٣-١٤٤.

قبله، فالحاليّة أو الهيأة التي جَاءَ بها الداعي (جملة الحال)، هي لا شك سابقة على الوضع العباديِّ ومن ثمَّ الطلب.

وهناك جمل قد تضافرت فيها قرائن لفظيّة للدلالة على الزّمن المستقبل كـ(نون) التّوكيد و(لا) النّاهيّة الخارجة عن معناها إلى الطلب التّخضعي، كما في دُعائه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ وَلَا تَجْعَلْ لَهُ فِي قُلُوبِنَا مَدْخَلًا. وَلَا تُوطِّنْ لَهُ فِيْمَا لَدَيْنَا مَنْزَلًا...) ^(١).
 - (وَلَا أَظْلَمَنَّ. وَأَنْتَ مُطِيقُ الدَّفْعِ عَنِّي. وَلَا أَظْلَمَنَّ. وَأَنْتَ الْقَادِرُ عَلَى الْقَبْضِ مِنِّي. وَلَا أَظْلَنَ وَقَدْ أَمَكَّنْتَكَ هِدَايَتِي. وَلَا أَفْتَقِرَنَّ وَمِنْ عِنْدِكَ وَسْعِي، وَلَا أَطْعَيْنَ وَمِنْ عِنْدِكَ وَجْدِي...) ^(٢).
 - (فَهَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ. وَمَحَلُّ الْمُعْتَرِفِ لَكَ. فَلَا يَضِيقُنَّ عَنِّي فَضْلُكَ. وَلَا يَقْصُرَنَّ دُونِي عَفْوُكَ...) ^(٣).

فهذه الجمل قد دلّت فيها (يفعل) على ما يستقبل من الزّمن لاقترانها بـ(نون) التّوكيد الثّقيلة، التي رمت إلى توكيد وقوع الإسناد في الزّمن المستقبل ولولاها كان الفعل المضارع بين ترجيح الحال أو الانصراف إلى الاستقبال. ومن الجمل التي اقتضت فيها (يفعل) طلباً لعلّة دخول (لام) الأمر (ليفعل) عليها ودلّت على الاستقبال، دعاؤه عليه السلام:

- (اللَّهُمَّ لَا خَفِيرَ لِي مِنْكَ فَلْيَخْفِرْنِي عَزُّكَ. وَلَا شَفِيعَ لِي إِلَيْكَ فَلْيَشْفَعْ لِي فَضْلُكَ. وَقَدْ أَوْجَلَّتْنِي خَطَايَايَ فَلْيُؤْمِنِّي عَفْوُكَ...) ^(٤).

فالجمل (ليخفّرني... ليشفع... ليؤمنني) قد دلّت على طلب وقوع مسانديها -أحداثها- على وجه التّضرع والخشوع في الزّمن المستقبل؛ لدخول (لام) الأمر على (يفعل).

١- المصدر نفسه: ٤٤.

٢- المصدر نفسه: ٥٤.

٣- المصدر نفسه: ٨٧.

٤- المصدر نفسه: ٨٤.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في سياق ترج بـ(لعل) كما في دُعائه عليه السلام:
 - (فَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ بِرَحْمَتِكَ يَرْحَمُنِي لِسُوءِ مَوْقِفِي. أَوْ تُدْرِكُهُ الرَّقَّةُ عَلَيَّ
 لِسُوءِ حَالِي. فَيُنَالَنِي مِنْهُ بِدَعْوَةٍ هِيَ أَسْمَعُ لَدَيْكَ مِنْ دُعَائِي أَوْ شَفَاعَةٍ أَوْ كَدِّ
 عِنْدَكَ مِنْ شَفَاعَتِي...) (١).

ومن أمثلة الجمل التي اقتضت طلباً يفهم من سياق التكلم دعاؤه عليه السلام:
 - (وَأَسْتَهِدُّكَ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاهْدِنِي. وَأَسْتَنْصِرُكَ. فَصَلِّ عَلَى
 مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْصُرْنِي وَأَسْتَرحمُكَ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَارحمني.
 واستكفيك. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاكْفِنِي. وَأَسْتَزِقُّكَ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
 وَآلِهِ وَارْزُقْنِي. وَأَسْتَغِينُكَ. فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَعْنِي...) (٢).

فالإسناد (أستهديك، وأستنصرك، وأسترحمك، وأستكفيك، وأسترزقك،
 وأستعينك) قد اقتضى طلباً؛ لأنَّ بنية (يفعل) مع حروف الزيادة (الألف،
 والسين، والتاء) تستلزم ذلك علاوة على سياق الحال الدعائي.

ومن القرائن الأخر التي صرفت (يفعل) إلى الزمن الاستقبالي حروف
 النصب ومنها (أن) وهو الأكثر في الصحيفة السجادية و(لن) قليلة الورد
 إلا في ثلاثة مواضع كما في دُعائه عليه السلام:

- (أَوْ أَنْ نَعُضِدَ ظَالِمًا أَوْ نَخْذُلَ مَلْهُوفًا. أَوْ نَرُومَ مَا لَيْسَ لَنَا بِحَقٍّ. أَوْ
 نَقُولَ فِي الْعِلْمِ بَغَيْرِ عِلْمٍ. وَنَعُودُ بِكَ أَنْ نَنْطُويَ عَلَى غِشٍّ أَحَدٍ. أَوْ نَعْجَبَ
 بِأَعْمَالِنَا. أَوْ نَمُدَّ فِي أَمَالِنَا...) (٣).

- (وَسَدِّدْنِي لِأَنْ أَعَارِضَ مَنْ غَشَّنِي بِالنُّصْحِ. وَأَجْزِي مَنْ هَجَرَنِي بِالْبِرِّ
 وَأُثِيبَ مَنْ حَرَمَنِي بِالْبَذْلِ. وَأُكَافِيَ مَنْ قَطَعَنِي بِالصِّلَةِ. وَأُخَالَفَ مَنْ اغْتَابَنِي
 إِلَى حُسْنِ الذِّكْرِ. وَأَنْ أَشْكُرَ الْحَسَنَةَ. وَأُغْضِيَ عَنِ السَّيِّئَةِ...) (٤).

١- المصدر نفسه: ٨٥.

٢- المصدر نفسه: ١٥١.

٣- المصدر نفسه: ٢٩.

٤- المصدر نفسه: ٥٢؛ وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٣٥، ٣٩، ٨٣، ١١٤، ١٦١، ١٨٠، ٢٣٩.

ومن أمثلة (يفعل) المنصوبة بـ(لن) دعاؤه ﷺ:
 - (وَكَثُرَ عَلَيَّ مَا أَبُوءُ بِهِ مِنْ مَعْصِيَتِكَ. وَلَنْ يَضِيقَ عَلَيْكَ عَفْوٌ عَنْ عَبْدِكَ
 وَإِنْ أَسَاءَ...) (١).

- (فَإِنِّي لَنْ أَعُودَ لِشَيْءٍ كَرِهْتَهُ مِنِّي. إِنْ شِئْتَ ذَلِكَ يَا رَبِّ...) (٢).
 فهذه الجمل جميعاً في السياقين خضعت فيها (يفعل) لأداتين (إن) المصدرية الناصبة في المثال: الأول، و(لن) في الآخرين، مما أدى إلى انصرافها إلى الزمّن المستقبل المنصرف من حال الدّعاء الحضوريّ إلى امتداده الزمّني الوجوديّ في الاستعادة في الأمثلة: الأول. وتقييده في الزمّن المطلق في المشيئة الإلهية على الامتداد الإنساني في المثالين الآخرين. ثمّ يلاحظ في المثالين الآخرين أنّ نقي الحدث في الإسناد الفعليّ المقيّد بالجهة الزمّنية الاستقبالية قد قيّد أيضاً بالمشيئة الإلهية مما يعني أنّه لا يستقبل شيئاً إلاّ كان ملحظ ذلك الاستقبال معلّقاً على قدرته سبحانه وهو أدب سجاديّ معروف في تضاعيف الصحيفة السّجادية عموماً. ومن القرّائين أيضاً دخول حرف التّسويق على (يفعل) وقد أعلم الاستقراء أنّ حرفي التّسويق (السين وسوف) لم يرد في طيّات الصحيفة السّجادية خلا (السين) في آية قرآنية قد استشهد بها الإمام ﷺ؛ لغرض الالتفاف إلى الوعيد منه سبحانه دعاؤه ﷺ:

- (وَقُلْتُ. «أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ.» فَسَمِيتُ دُعَاكَ عِبَادَةً. وَتَرَكُهُ اسْتِكْبَاراً وَتَوَعَّدْتُ عَلَى تَرْكِهِ دُخُولَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ...) (٣).

فالإسناد (سيدخلون جهنّم داخرين)، والعيان بالله سبحانه لا يعقل أن يكون إلّا في الاستقبال.

١- المصدر نفسه: ٨٦-٨٧.

٢- المصدر نفسه: ١٥١.

٣- المصدر نفسه: ١١٩.

ومن القرائن التي صرفت (يفعل) إلى الزَّمن المستقبل في الصحيفة السَّجَّادِيَّة منها (هل) كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:

- (فَهَلْ يَنْفَعُنِي يَا إِلَهِي إِقْرَارِي عِنْدَكَ بِسُوءٍ مَا اكْتَسَبْتُ. وَهَلْ يُنْجِينِي مِنْكَ أَعْتِرَافِي لَكَ بِقُبُوحِ مَا أَرْتَكَبْتُ...) ^(١).

- (إِلَهِي هَلْ تَسْوَدُّ وَجُوهًا خَرَّتْ سَاجِدَةً لِعَظَمَتِكَ، أَوْ تُخْرَسُ أَلْسِنَةٌ نَطَقَتْ بِالثَّنَاءِ عَلَى مَجْدِكَ وَجَلَالِكَ، أَوْ تَطْبَعُ عَلَى قُلُوبٍ أَنْطَوَتْ عَلَى مَحَبَّتِكَ...) ^(٢).

فهذه الجمل الإنشائية الاستفهامية قد دلت فيها (يفعل) على الزَّمن المستقبل لدخول (هل) هنا الخارجة إلى الإنكار عليها. ثُمَّ إِنَّ إنكار نفع إقرار العبد ونجاته باعترافه، ... وهكذا البقية، لا يكون إلا في يوم الحساب (يوم القيامة) وَمِنْ ثَمَّ دَلَّ (يفعل) على الزَّمن المستقبل بشهادة الدُّعاء على الرَّغْم من القرينة (هل).

ومن الجمل التي دلت فيها (يفعل) على الزَّمن المستقبل ما وردت في أسلوب شرط. كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:

- (وَالَا تَصْرِفَ عَنَّا كَيْدَهُ يُضِلُّنَا. وَلَا تَقْنَأْ خَبَالَهُ يَسْتَزِلُّنَا...) ^(٣).

- (إِنْ تُعَذِّبْنِي فَإِنِّي لَذَلِكَ أَهْلٌ. وَهُوَ يَا رَبِّ مِنْكَ عَدْلٌ. وَإِنْ تَعْفُ عَنِّي فَقَدِيمًا شَمَلَنِي عَفْوُكَ...) ^(٤).

فطبيعة الأسلوب الشرطي هنا قد علقت الحدثين المتربطين بأداة الشرط لما هو مستقبل من الزَّمن.

ومن الجمل التي تعيَّنت جهتها الزَّمنية إلى المستقبل من الزَّمن الجمل التي اقترنت (يفعل) فيها بظرف زمني مع قرينة الحال والإخبار عن أمور الآخرة، كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:

١- المصدر نفسه: ٣٥.

٢- المصدر نفسه: ٢٣٩.

٣- المصدر نفسه: ٦٩.

٤- المصدر نفسه: ٢٥٦.

-(حَمْدًا يُخَيِّئُ لَنَا بِهِ ظُلُمَاتِ الْبَرْزَخِ وَيُسَهِّلُ عَلَيْنَا بِهِ سَبِيلَ الْمَبْعَثِ. وَيُشْرِفُ بِهِ مَنَازِلَنَا عِنْدَ مَوَاقِفِ الْأَشْهَادِ يَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ. حَمْدًا يَرْتَفِعُ مِنَّا إِلَى أَعْلَى عِلِّيْنَ فِي كِتَابِ مَرْقُومٍ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ. حَمْدًا تَقَرُّ بِهِ عُيُونُنَا إِذَا بَرَقَتِ الْأَبْصَارُ. وَتَبْيِضُ بِهِ وُجُوهُنَا إِذَا أَسْوَدَتِ الْأَبْشَارُ. حَمْدًا نَعْتَقُ بِهِ مِنْ أَلِيمِ نَارِ اللَّهِ إِلَى كَرِيمِ جِوَارِ اللَّهِ. حَمْدًا نُزَاحِمُ بِهِ مَلَائِكَتَهُ الْمُقَرَّبِينَ. وَنُظَامُ بِهِ أَنْبِيََاءَهُ الْمُرْسَلِينَ فِي دَارِ الْمَقَامَةِ الَّتِي لَا تَزُولُ. وَمَحَلِّ كَرَامَتِهِ الَّتِي لَا تَحُولُ...)(^(١).

- (وَلَا تُهْلِكُنِي يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ...)(^(٢).

- (وَلَا تَكْشِفْ عَنَّا سِتْرًا سَتَرْتَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ يَوْمَ تَبْلُو أَخْبَارَ عِبَادِكَ...)(^(٣).

فهذه الجمل قد عيّنت جهتها الزمنية مجموعة من القرائن الحالية واللغوية منها (اليوم) وسياق الحديث عن ما بعد الموت في العالم البرزخي، والمبعث إلى إطلاقية الزمن في يوم القيامة إلى ما شاء الله سبحانه.

٤- الدلالة على الزمن المطلق (العام):

تقدم أن المراد من الإسناد الفعلي هو أفادته دلالتين؛ الأولى: الحديثية، والثانية: الزمنية، وقد يتركز قصد المتكلم على واحدة منهما من دون النظر إلى الثانية. فقد تتركز الدلالة على الحدث من دون الزمن، فيكون الإسناد الفعلي بذلك أقرب إلى الوصف بالإسناد الاسمي في الإطار العام للوجود وزمنه المطلق.

١- المصدر نفسه: ١٣-١٤.

٢- المصدر نفسه: ١٤٣.

٣- المصدر نفسه: ٣٢.

إِنَّ (يفعل) قد تخرج إلى، الزَّمن المطلق (العَام) ولا يختص الإسناد المشترك عليها بجهة زمنية معينة. (في الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل)، بل يكون الإسناد فيها مطلق غير مقيد بزمن خاص، وَإِنَّمَا واقع في كُلِّ زمن^(١). وقد حُدِثت مواطن الإعراب عن إطلاقية الزَّمن العام بما يأتي:

- إِذَا كَانَ ملحظ المسند إليه غير زمني كلفظ الجلالة (الله)^(٢) ودل (يفعل) على صفه صفاته سبحانه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى﴾^(٣). وقوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾^(٤). والإنسان يدبر، والله يقدر. - إِذَا دَلَّ (يفعل) على حقيقة ثابتة أو اعتياد سار عليه شخص معين، أو غريزة، أو ظاهرة كونية، أو في سياق الوعظ والأمثال^(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾^(٦). ونحو: تدور الارض حول الشمس. و: كُلُّ حي يموت، وقولهم: (كما تدين تُدان)، وقول المتنبي^(٧):

لا يَسْلُمُ الشَّرَفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى حَتَّى يُرَاقَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُ

وفي الصحيفة السَّجَّادِيَّة وردت جمل كثيرة قد خرجت (يفعل) فيها عن التَّخصيص الزَّمَنِيّ ببعد معين (الماضي، الحاضر، المستقبل) إلى الاستيعاب الكامل لأبعاده واستمرار ذلك إلى حيث أراد خالق الزَّمن الله سبحانه. وَقَدْ كَانَ أَغْلَبَ ذَلِكَ ملاحظة الإسناد والمسند إليه لفظ الجلالة، وكَثُرَ ذَلِكَ فِي

١- ينظر: في النَّحو العربي، نقد، وتوجيه: ١٥٧، والزَّمن في القرآن الكريم: ١١١، ومعجم الجُمْلَة القرآنية: ق ١٦/٢، والدَّلالة الزَّمَنِيَّة في الجُمْلَة العربية: ٤٦، واللغة والزَّمن: مالك المطلبي: (رسالة دكتوراه): ٣٤٧. ٢- ينظر: معاني الماضي والمضارع في القرآن الكريم: ١٥٥، ومعجم الجُمْلَة القرآنية: ق ١٦/٢، و١٢٣، والبحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٩.

٣- الأعلى: ٧.

٤- البقرة: ٢٤٥.

٥- ينظر: في النَّحو العربي، نقد وتوجيه: ١٥٧، والفعل زمانه أبنيته: ٣٣، ومعاني النحو: ٢٢٢/٣. والزَّمن في النَّحو العربي: ١٩٨، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: ٦٦، والزَّمن في القرآن الكريم: ١١١.

٦- التور: ٤٥.

٧- شرح ديوان المتنبي؛ عبد الرحمن البرقوقي: ٢٥٢/٤.

الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ فِي صِفَاتِ الْبَارِئِ الْذَاتِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِهِ سُبْحَانَهُ فِي أَسَالِيبٍ مُتَعَدِّدَةٍ، أَكْثَرُهَا النَّدَاءُ أَيْ: فِي جُمْلَةِ الْمَنَادَى الَّتِي تَأْتِي فِي أَبْوَابِ الْأَدْعِيَّةِ، وَمَدْخُولَاتِهَا كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (يَا مَنْ لَا تَنْقُضِي عَجَائِبَ عَظَمَتِهِ، ... وَيَا مَنْ لَا تَنْتَهِي مُدَّةَ مُلْكِهِ، ... وَيَا مَنْ لَا تُفْنِي خَزَائِنَ رَحْمَتِهِ، ... وَيَا مَنْ تَنْقَطِعُ دُونَ رُؤْيَيْهِ الْأَبْصَارُ، ... وَيَا مَنْ تَصْغُرُ عِنْدَ خَطَرِهِ الْأَخْطَارُ، ... وَيَا مَنْ تَظْهَرُ عِنْدَهُ بَوَاطِنُ الْأَخْبَارُ، ...) (١).
- (يَا مَنْ لَا يَبِينُ نِعَمَهُ بِالْأَنْمَانِ. وَيَا مَنْ لَا يُكَدِّرُ عَطَايَاهُ بِالْإِمْتِنَانِ. وَيَا مَنْ يُسْتَغْنَى بِهِ. وَلَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ. وَيَا مَنْ يُرْغَبُ إِلَيْهِ. وَلَا يُرْغَبُ عَنْهُ، وَيَا مَنْ لَا تُفْنِي خَزَائِنُهُ الْمَسَائِلُ. وَيَا مَنْ لَا يُبَدِّلُ حِكْمَتَهُ الْمَسَائِلُ. وَيَا مَنْ لَا تَنْقَطِعُ عَنْهُ حَوَائِجُ الْمُحْتَاجِينَ. وَيَا مَنْ لَا يُعْنِيهِ دُعَاءُ الدَّاعِينَ ...) (٢).
- (يَا مَنْ يَرْحَمُ مَنْ لَا يَرْحَمُهُ الْعِبَادُ. وَيَا مَنْ يَقْبَلُ مَنْ لَا تَقْبَلُهُ الْبِلَادُ. وَيَا مَنْ لَا يَحْتَقِرُ أَهْلَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَيَا مَنْ لَا يُخَيِّبُ الْمُحْسِنَ عَلَيْهِ. وَيَا مَنْ لَا يَجِبُهُ بِالرَّدِّ أَهْلَ الدَّالَةِ عَلَيْهِ. وَيَا مَنْ يَجْتَبِي صَغِيرَ مَا يَتَّخَفُ بِهِ وَيَا مَنْ يَشْكُرُ يَسِيرَ مَا يُعْمَلُ لَهُ. وَيَا مَنْ يَشْكُرُ عَلَى الْقَلِيلِ. وَيُجَازِي بِالْجَلِيلِ. وَيَا مَنْ يَدْنُو إِلَى مَنْ دَنَا مِنْهُ. وَيَا مَنْ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ مَنْ أَدْبَرَ عَنْهُ. وَيَا مَنْ لَا يُغَيِّرُ النِّعْمَةَ وَلَا يُبَادِرُ بِالنَّقْمَةِ. وَيَا مَنْ يُثْمِرُ الْحَسَنَةَ حَتَّى يُنْمِيَهَا وَيَتَجَاوَزَ عَنِ السَّيِّئَةِ حَتَّى يُعْفِيَهَا ...) (٣).

أَوْ بِأَسَالِيبٍ أُخْرَى غَيْرِ النَّدَاءِ كَالْإِخْبَارِيَّةِ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
- (أَنْتَ الَّذِي تَسْعَى رَحْمَتُهُ أَمَامَ غَضَبِهِ ... وَأَنْتَ الَّذِي لَا يَرْغَبُ فِي جَزَاءٍ مَنْ أَعْطَاهُ. وَأَنْتَ الَّذِي لَا يُفْرِطُ فِي عِقَابٍ مَنْ عَصَاهُ ...) (٤).

١- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: ٢٢.

٢- المصدر نفسه: ٣٦.

٣- المصدر نفسه: ١٢٦، وللمزيد من الأمثلة ينظر: المصدر نفسه: ٢٧، ٣٥، ٣٨، ٤١، ٥٧، ٨٠، ١١٧،

١٣٨، ١٨٠، ١٦٨، أ: ٢٤٨.

٤- المصدر نفسه: ٤٢.

- (فَإِنَّ فَضْلَكَ لَا يَغِيضُ. وَإِنَّ خَزَائِكَ لَا تَنْقُصُ بَلْ تَفِيضُ. وَإِنَّ مَعَادِنَ إِحْسَانِكَ لَا تُفْنِي...)^(١).

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقِي الْكَرِيهَةَ. وَتُعْطِي الْحَسَنَةَ وَتَفْعَلُ مَا تُرِيدُ...)^(٢).

هي الجمل المتقدمة قاطبة وما شاكلها في الصحيفة السَّجَّادِيَّة ذوات إِسْنَاد مطلق في جهته الزَّمَنِيَّة فليس لها بعد زمني خاص تقع فيه من دون غيره بل هي تقع في كُلِّ زمن وكل وقت ومن ثمة فهي جمل ذوات زمن مطلق (عام) علاوة على استمراره.

والملاحظ في الجمل النَّدَائِيَّة -مدخولات الاسم الموصول المنادى- الأغلب فيها أنها خَالِيَّة من الزَّمَن في تضاعيف الصحيفة السَّجَّادِيَّة مما يعني أَنَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَام) لا يقصد عندما يدعو بدعاء معين يتصدره النَّدَاءُ زمنًا معينًا بقدر ما يعني دلاليًا بالحدث ووصفه في إطاره الإسنادي لله سبحانه. وهذا يجعل الجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّة إلى أقرب ما تكون إلى الوصفية المجرد من الزَّمَن الخاص إلى إطلاقه، أي: إطلاقيته الممتدة إلى اللازمية.

وثمة جمل قد تراحمت فيها القرائن اللَّفْظِيَّة لتدل على الإطلاقية الزَّمَنِيَّة من دون تعيين جهتها الإسنادية، كما في دُعَائِهِ (عَلَيْهِ السَّلَام):
- (لَيْسَ لَهُ حَدٌّ فِي مَكَانٍ. وَلَا غَايَةٌ فِي زَمَانٍ. لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ. وَلَنْ يَزَالَ كَذَلِكَ أَبَدًا...)^(٣).

فهنا قد تراحمت (لم)، مع (لا)، مع (لن)، وكلها تستعمل لشيء واحد، وهو النَّفْي ولكنّه في جهة زمنية معينة فـ(لم) لنفي الماضي، و(لا) لنفي الحاضر، و(لن) لنفي المستقبل. وهذا كله على استمراره، وبعد، إرداف ذلك الاستمرار الزَّمَنِي بقريئة الأبدية (أبدًا)، فضلًا عن نفي المكانية

١- المصدر نفسه: ٩٢، وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١٦، ٢٥، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٧٧، ٨٢.

١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٦٨.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٦٨.

وَالزَّمانِيَّة عَنْهُ سُبْحانَهُ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّة الأولى. كُلُّ هَذَا دَلٌّ عَلَى التَّجَرُّدِ الزَّمَنِيِّ فِي الإِطارِ العامِّ لِلتَّعْبِيرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا نَجِدُهُ فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَيانِ المَفْعُولِيَّةِ المَطْلُوقَةِ لِلْحَمْدِ، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (فَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا يَدُومُ بِدَوَامِكَ. وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا خَالِدًا بِنِعْمَتِكَ. وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا يَوَازِي صُنْعَكَ... حَمْدًا يُسْتَدَامُ بِهِ الْأَوَّلُ وَيُسْتَدْعَى بِهِ دَوَامُ الْآخِرِ. حَمْدًا يَتَضَاعَفُ عَلَى كُرُورِ الْأَزْمِنَةِ...) (١).

وَمِنْ الجَمَلِ الَّتِي دَلَّتْ (يَفْعَلُ) فِيهَا عَلَى الزَّمَنِ المَطْلُوقِ (العام) مَا جَاءَتْ لِبَيانِ حَقِيقَةٍ ثابِتَةٍ أَوْ عَادَةِ مَلَائِكِيَّةٍ أَوْ حَقِيقَةِ نَفْسِيَّةٍ أَوْ بَيانِ حَالَةٍ كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (يُولِجُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي صَاحِبِهِ. وَيُولِجُ صَاحِبَهُ فِيهِ. بِتَقْدِيرٍ مِنْهُ لِلْعِبَادِ فِيمَا يَغْذُوهُمْ بِهِ...) (٢).

- (وَمِيزَانَ قِسْطٍ لَا يَحِيفُ عَنِ الْحَقِّ لِسَانُهُ. وَنُورَ هُدًى لَا يُطْفَأُ عَنِ الشَّاهِدِينَ بُرْهَانُهُ. وَعِلْمَ نَجَاةٍ لَا يُضِلُّ مَنْ أَمَّ قَصْدَ سُنَّتِهِ. وَلَا تَنَالُ أَيْدِي الْهَلَكَاتِ مَنْ تَعَلَّقَ بِعُرْوَتِهِ...) (٣).

- (الَّذِينَ لَا يَفْتُرُونَ مِنْ تَسْبِيحِكَ. وَلَا يَسْأَمُونَ مِنْ تَقْدِيرِكَ. وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ مِنْ عِبَادَتِكَ. وَلَا يُؤْثِرُونَ التَّقْصِيرَ عَلَى الْجِدِّ فِي أَمْرِكَ. وَلَا يَغْفُلُونَ عَنِ الْوَلَةِ إِلَيْكَ... وَالَّذِينَ لَا تَدْخُلُهُمْ سَأَمَةٌ مِنْ دُؤُوبٍ. وَلَا إِعْيَاءٌ مِنْ لَغُوبٍ. وَلَا فَتُورٌ. وَلَا تَشْغَلُهُمْ عَنْ تَسْبِيحِكَ الشَّهَوَاتُ. وَلَا يَقْطَعُهُمْ عَنْ تَعْظِيمِكَ سَهْوُ الْغَفَلَاتِ...) (٤).

- (وَمِنْ نَارٍ يَأْكُلُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَصُولُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. وَمِنْ نَارٍ

١- المصدر نفسه: ١٣٢.

٢- المصدر نفسه: ٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٠٥.

٤- المصدر نفسه: ١٧- ١٨.

تَذُرُ الْعِظَامَ رَمِيمًا. وَتَسْقِي أَهْلَهَا حَمِيمًا. وَمِنْ نَارٍ لَا تُبْقَى عَلَى مَنْ تَضَرَّعَ إِلَيْهَا. وَلَا تَرْحُمُ مَنْ أَسْتَغْطَفَهَا وَلَا تَقْدِرُ عَلَى التَّخْفِيفِ عَمَّنْ خَشَعَ لَهَا. وَاسْتَسْلَمَ إِلَيْهَا...^(١).

- (اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَيْنِ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِكَ. وَهَذَيْنِ عَوْنَانِ مِنْ أَعْوَانِكَ يَبْتَذِرَانِ طَاعَتَكَ بِرَحْمَةٍ...)^(٢).

- (إِنَّ مَسْهَا الشَّرِّ تَجَزَعُ. وَإِنْ مَسَّهَا الْخَيْرُ تَمْنَعُ...)^(٣).

- (اللَّهُمَّ إِنَّمَا يَكْتَفِي الْمُكْتَفُونَ بِفَضْلِ قُوَّتِكَ... وَإِنَّمَا يُعْطَى الْمُعْطَوْنَ مِنْ فَضْلِ جَدَّتِكَ... وَإِنَّمَا يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ بِنُورِ وَجْهِكَ...)^(٤).

- (لَا يُجِيرُ يَا إِلَهِي إِلَّا رَبُّ عَلَى مَرْبُوبٍ. وَلَا يُؤْمِنُ إِلَّا غَالِبٌ عَلَى مَغْلُوبٍ. وَلَا يُعِينُ إِلَّا طَالِبٌ عَلَى مَطْلُوبٍ...)^(٥).

- (إِنَّمَا يَعَجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ. وَيَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ...)^(٦).

فالجمال في هذه الأمثلة جميعاً ونظائرها في الصحيفة السجادية. قد دللت على الزمن المطلق (العام) فالإسناد فيها غير مخصص بجهة زمنية معينة، وإنما يقع في كل وقت وكل زمن. فالإمام عليه السلام هنا يركز على الأحداث ووقوعها من دون مدلولها الزمني. فالمثال الأول جاء في بيان ظاهرة كونية تتكرر وتتجدد في كل زمن، والمثال الثاني قصد بيان صفة القرآن الكريم فهو أبداً هكذا بوصفه، والمثال الثالث جاء في سياق الدعاء والصلاة على الملائكة الذين هم كذلك؛ إنهم لا يخضعون لزمن في عاداتهم تلك، والمثال الرابع جاء في الاستعاذة من النار، وبيان أنواعها وإجلاء وصفها، على ما وصف عليه السلام

١- المصدر نفسه: ٩٠-٩١.

٢- المصدر نفسه: ٩٥.

٣- المصدر نفسه: ٢٣٣.

٤- المصدر نفسه: ٢٣.

٥- المصدر نفسه: ٥٧.

٦- المصدر نفسه: ١٢٠. وللمزيد من الأمثلة: ينظر: المصدر نفسه: ١٢، ١٤، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٣١، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٩٦، ١١٦، ١١٧، ١٣٢، ١٥٥، ١٧١، ١٧٤، ١٨٢.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ حَالَةٌ فِي الْقِيَامَةِ، وَالْقِيَامَةُ مَجْرَدَةٌ مِنَ الزَّمَنِ فَكَانَ زَمَانٌ تَلَكَ الْأَفْعَالُ فِيهَا، فِي وَصْفِ النَّارِ، هُوَ زَمَنٌ مُطْلَقٌ (عَامٌّ)، وَفِي الْمَثَالِ الْخَامِسِ أَخْبَرَ ﷺ عَنْ آيَةِ الرَّعْدِ وَالْبَرْقِ، وَبَيْنَ صِفَةِ كُلِّ مِنْهُمَا، كَوْنَهُمَا طَائِعِينَ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - وَهَذَانِ يَتَكَرَّرَانِ بِشَهَادَةِ الْحَالِ وَلَا يَخْتَصِمَانِ بِزَمَنِ دُونَ آخَرٍ بَلْ هُمَا مِنَ الظُّوَاهِرِ الْكَوْنِيَّةِ. وَالْمَثَالُ السَّادِسُ: جَاءَ فِي مَنَاجَاتِهِ ﷺ فِي الشُّكْوَى - مِنَ النَّفْسِ تَبْيِينَ حَالَتِهَا وَعَادَتِهَا الَّتِي هِيَ هَكَذَا كَمَا وَصَفَ فِي أَسْلُوبِهِ الشَّرْطِيِّ وَلَا تَخْتَصُّ بِزَمَنِ دُونَ غَيْرِهِ بَلْ الْأَمْرُ فِيهَا عَادَةٌ وَاعْتِيَادٌ جُبِلَتْ عَلَيْهِ. وَفِي الْأَمْثَلَةِ: السَّابِعِ وَالثَّامِنِ وَالتَّاسِعِ تَكَادُ تَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى بَيَانِ الْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ مِنْهَا إِلَى طَبِيعَتِهَا الْخَشُوعِيَّةِ فِي الدُّعَاءِ. فَهِيَ فَضْلًا عَنْ ذَلِكَ جَاءَتْ لِبَيَانِ أَمْرٍ، وَهَذَا يَجْعَلُهَا غَيْرَ مَقْيَدَةٍ بِزَمَنِ خَاصٍّ؛ إِنَّهَا مُطْلَقَةٌ فِي الزَّمَنِ عَامَّةٍ فِي أَبْعَادِهِ فِي (الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ).

يَتَضَحُّ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ صِيغَةَ (يَفْعَلُ) قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَزْمَنَةٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنْهَا الْمَاضِي، وَالْحَاضِرُ وَالْمُسْتَقْبَلُ، وَكَذَا الزَّمَنُ الْمَطْلُوقُ، وَدَلَالَتُهَا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ كَانَ الْإِسْتِقْرَاءُ قَدْ أَظْهَرَ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ كَثْرَةَ الْجُمْلِ فِيهِ إِلَّا أَنَّ دَلَالََةَ الزَّمَنِ الْمَطْلُوقِ أَعَمُّ مِنْهُ وَأَكْثَرُ وَرُودًا؛ لَطَبِيعَةِ الْمَقَامِ الْعِبَادِيِّ.

دلالة صيغة (أَفْعَلُ) الزَّمْنِيَّةِ فِي الْجُمْلَةِ:

يُسَمَّى النَّحْوِيُّونَ صِيغَةَ (أَفْعَلُ) فَعَلَ أَمْرًا، وَعِلَامَتُهُ عِنْدَهُمْ مَجْمُوعَةُ أَشْيَاءَ، هِيَ: دَلَالَتُهُ عَلَى الطَّلَبِ، وَقَبُولُهُ (يَاءُ) الْمَخَاطَبَةِ، أَوْ نُونُ التَّوَكُّيدِ وَمَا خَلَتْ مِنْهُ فَلَيْسَ بِأَمْرٍ^(١). وَتَسَمَّيَتِ الْأَمْرُ بِمَعْنَاهُ، تَسْمِيَّةً عَامَّةً كَلِيَّةً يَنْضَوِي تَحْتَهَا مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْمَعَانِي الدَّلَالِيَّةِ حَسَبَ جِهَةِ الْمَخَاطَبِينَ وَمَرْجِعِ الْمَوَاجَهَةِ، فَإِذَا كَانَ صَادِرًا مِنَ الْأَعْلَى إِلَى دُونِهِ فَهُوَ أَمْرٌ، وَإِذَا كَانَ مِنَ النَّظِيرِ فَهُوَ طَلَبُ (التَّمَّاسِ)، أَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى، عَلَى وَجْهِ الْإِقْبَالِ وَالْخُضُوعِ لَهُ، فَهُوَ دُعَاءٌ^(٢).

١- ينظر: شرح قطر الندى: ٣٠، وشرح شذور الذهب: ٢٢.

٢- ينظر: الطراز: ٢٨١/٣٠، والبلاغة العربية: أحمد مطلوب: ٨٧ وما بعدها، وأساليب الطلب عند

وقد اختلف نحويو العَرَبِيَّة في أصالته فالبصريون على استقلاله وتقسيم الأفعال الثلاثي: (ماض ومضارع وأمر)، وذهب الكوفيون إلى أنه -فعل الأمر- مقتطع من المضارع وليس قائماً برأسه والأفعال عندهم أيضاً ثلاثة: ماض ومضارع وفعل دائم (اسم فاعل)^(١).

واختلفوا أيضاً في دلالة الزمنية، وكان مرجع الاختلاف في هذه الدلالة إدراك اشتقاقه من المضارع أو عدم ذلك واستقلاله^(٢). فقد ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى أنه يدل على المستقبل من الزمن، وهو ما يفهم من تحديده لصيغة الأمر، وتمثيله بأنّها: لما يكون ولما يقع، قال: (فأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب، واقتل، واضرب...) ^(٣) وتابع سيبويه في ذلك كثير من النحويين^(٤). فصيغة الأمر في رأيهم ملازمة للزمن المستقبل، وبعده الزمنّي ذاك متأت من واقع أن صيغة (افعل) تمثل جملة إنشائية، من النوع الطلبي، والإنشاء الطلبي يُراد به حصول ما يحصل، أو دوام ما هو حاصل، ومن ثمّ امتدت دلالة إلى الاستقبال^(٥).

وثمة من ذهب إلى أن بعد زمن (افعل) يتمثل في الحال، أي: الحاضر، وهو ما جزم به (جماعة من الأصوليين تبعاً لجمهور النحاة)^(٦)، وأخذ به بعضُ البلاغيين^(٧) وكان مرجع الجماعة الأصوليّة قائماً على أن (هذا الحال ليس قيداً للحدث المطلوب، بل هو ظرف للطلب الواقع منه بمعنى أن الحال

النحويين والبلاغيين؛ قيس الأوسي: ١٣١.

١- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ مسألة (٧٢): ٥٢٤/٢؛ وما بعدها، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ١١٤-١١٥.

٢- ينظر: الزمن في القرآن الكريم: ٦٤، ما بعدها، والزمن في النحو العربي: ٢٠٥ وما بعدها.

٣- كتاب سيبويه: ١٢/١.

٤- ينظر: المقتضب: ٨٣/١، وشرح شذور الذهب: ٢٢، وجمع الهوامع: ٧/١.

٥- ينظر: جمع الهوامع: ٧/١، والفعل والزمن: ٩٢، والدلالة الزمنية في الجملة العربية: ١٠٧. وما بعدها.

٦- حاشية السيد علي القزويني على القوانين: ٩٧/١. وينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٤.

٧- ينظر: مفتاح العلوم: ١٥٢، واللغة والزمن: ١١٨، ومعجم الجملة العربية: ٢٧٦/٢.

هُوَ زَمَانُ صُدُورِ النِّسْبَةِ الْإِنْشَائِيَّةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَلَيْسَ زَمَانُ الْحَدَثِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْمُخَاطَبِ^(١)، أَمَّا بَعْضُ الْبَلَاغِيِّينَ فَكَانَ يَرَى أَنَّ الْأَمْرَ حَقُّهُ الْفُورُ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ وَالْأَخِيرَ يَكُونُ فِي اسْتِدْعَاءِ تَعْجِيلِ الْمَطْلُوبِ أَظْهَرَ مِنْهُ فِي عَدَمِ الْاسْتِدْعَاءِ لَهُ^(٢). وَمَا تَقَدَّمَ فِيهِ نَظَرٌ؛ ذَلِكَ أَنَّ الزَّمْنَ الْمَدْلُولَ عَلَيْهِ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، هُوَ زَمَنُ صُدُورِ الْحَدَثِ مِنَ الْفَاعِلِ سَوَاءً أَكَانَ مَاضِيًّا أَمْ حَالًا أَمْ اسْتِقْبَالًا، وَلَيْسَ زَمَنُ صُدُورِ النِّسْبَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَفْضِي إِلَى أَنَّ تَتَسَاوَى أَزْمَنَةُ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ كَمَا هُوَ ظَرْفٌ لَصُدُورِ النِّسْبَةِ الْإِنْشَائِيَّةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، فَهُوَ ظَرْفٌ لَصُدُورِ النِّسْبَةِ الْخَبَرِيَّةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ أَيْضًا فَتَكُونُ (الْحَالُ) زَمَانُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ^(٣)، وَهَذَا مُحَالٌ، أَمَّا تَعْجِيلُ الْمَطْلُوبِ فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النِّسْبَةِ الْإِنْشَائِيَّةِ. مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ الْقَرِيبِ جَدًّا لَا عَلَى الزَّمَنِ الْحَاضِرِ.

وَهُنَاكَ مِنْ يَشْمُ اشْتِرَاكَ صِيغَةِ (افْعَلْ) الْأَمْرِ بَيْنَ الْحَالِ وَالْاسْتِقْبَالِ، عَلَى وَاقِعٍ إِدْرَاكٍ أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمُضَارِعِ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِي الْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ^(٤). وَفِي هَذَا نَظَرٌ أَيْضًا؛ (لِأَنَّ أَكْثَرَ الْمَجْمَعِينَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ مُسْتَقْبَلٌ بِصِيغَتِهِ، وَلَيْسَ مُقْتَطَعًا مِنَ الْمُضَارِعِ، ...) ^(٥)، وَيَذْكُرُونَ لِذَلِكَ أَدْلَةً مُتَعَدِّدَةً أَهَمُّهَا أَنَّهُمَا يُمَثِّلَانِ قَمَتَيْنِ خِلَافِيَتَيْنِ، ثُمَّ إِنَّ الْمُضَارِعَ إِخْبَارًا، وَالثَّانِيَّ إِنْشَاءً طَلِبِيًّا^(٦).

وَتَمَّةٌ مِنْ يَرَى أَنَّ صِيغَةَ (افْعَلْ) مُجْرَدَةٌ مِنَ الزَّمَنِ فَهِيَ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ. وَهُوَ مَا يَفْصَحُ عَنْهُ تَمَثُّلُ النَّحْوِيِّينَ لِلدَّلَالَاتِ الزَّمَنِيَّةِ لِصِيغِ الْأَفْعَالِ.

- ١- البحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٥.
- ٢- ينظر: مفتاح العلوم: ١٥٢، واللغة والزمن: ١١٨، ومعجم الجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ق ٢ / ٢٧٦.
- ٣- ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٥.
- ٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٥٤، والفعل والزمن: ٩٣، ومعجم الجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ق ٢ / ٢٧٤.
- ٥- البحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٦.
- ٦- ينظر: الزَّمَنُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٢٠٨-٢١٠، وَقَدْ ذَكَرَ تِسْعَةَ أَدْلَةٍ لِاسْتِقْلَالِ الْأَمْرِ عَنِ الْمُضَارِعِ لَا مَجَالَ لِذِكْرِهَا تَمَّةً.

قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): (فالماضي كقولك صلى زيد: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ كانت فيما مضى من الزَّمان، والحاضر نحو قولك: يُصلي: يَدُلُّ عَلَى الصَّلَاةِ وعلى الوقت الحاضر، والمستقبل نحو: سيصلي: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ سيكون فيما يستقبل)^(١) من الزَّمن، فصيغة (افعل) الأَمْر لَمْ ترد في تقسيم الفعل ودلالته الزمنية^(٢)، وإلى مثل هذا ذهب بعض النحويين القدماء^(٣).

وذهب إلى هذا الرَّأي محققو متأخري الأصوليين، مستدلّين عَلَى ذَلِكَ بفكرة (التَّبَادُر) إِذْ إِنَّ التَّبَادُرَ من صيغة (افعل) الأَمْر: هُوَ طلب إيجاد حقيقة الحدث الفِعْلِيّ فإذا قال القائل: (اضرب) لا يتبادر منه إِلَّا مطلوبية حدث الضَّرْب من دون أن يفهم منه زمن أصلاً^(٤).

وهناك مجموعة من الباحثين المحدثين ذهبوا إِلَى ذَلِكَ أيضاً منهم الدكتور أحمد عبد السَّتَّار الجوّاري^(٥)، والدكتور إبراهيم السَّامرائي^(٦)، والدكتور مهدي المخزومي، بل إِنَّ المخزومي ذهب إِلَى أَبْعَدَ من ذَلِكَ حين نفي فعلية صيغة (افعل) مستنداً إِلَى أَنَّ (الفعل يتميَّز بشيئين: أولهما إِنَّه مقترن بالدَّلالة عَلَى الزمان. ثانيهما: إِنَّه يُبنى عَلَى المسند اليه، ويحمل عليه.

وبناء (افعل) خلو من هاتين الميزتين، فلا دلالة عَلَى الزمان بصيغته، ولا إِسْنَاد فيه. أمَّا كونه خلواً من الزَّمن فلان المدلول عَلَيْهِ بالفعل هُوَ الزَّمن الَّذِي يتلبَّس فِيهِ الفاعل بالفعل، ولا دلالة لَهُ عَلَى شيء من هذا. إِنَّ الَّذِي يَدُلُّ

١- الأصول في النحو: ٣٨/١ - ٣٩.

٢- ينظر: معجم الجُمْلَةِ القرآنية: ق ٢/٢٧٥.

٣- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٢/١، وشرح المفصل: ابن يعيش: ٧/٤-٦، ومعجم الجُمْلَةِ القرآنية: ق ٢/٢٧٤.

٤- ينظر: البحث النحويّ عند الاصوليين: ١٥٤-١٥٦.

٥- ينظر: نحو الفعل: ٥٦، ٣٠-٦٠. يقول الأستاذ الجوّاري: إِنَّ الأَمْر (إنشاء طلبي يُقصد به إِلَى طلب القيام بالفعل، وهو بالبداهة خالٍ من معنى الزمن، لأنّه ليس بخبرٍ وَإِنَّمَا يكون معنى الزَّمن في الخبر)، نحو الفعل: ٣٠.

٦- ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٤٨.

عَلَيْهِ هُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ حَسَبَ، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبَس فيه الفاعل بالفعل^(١).

وما ذهب إليه الأستاذ الفاضل على وجاهته الظاهرية فيه نظر؛ ذلك أنَّ فعل الأمر يُلاحظ فيه نسبة الحدث لمحدثه، أي: إسناد الفعل لفاعله فعندما يقول المعلم لتلاميذه: اكتبوا الدرس، ويقول الوالد لابنه: أعطِ الكتاب، فالتلاميذ، حصراً، هُنا مطلوب منهم أن يقوموا بكتابة الدرس، والولد، حصراً، مطلوب منه إعطاء الكتاب. وهذا يعني أن الحدث قد نُسبَ إلى فاعله، أي أُسند إليه، ولكن هذا الإسناد أو الإخبار لم يلاحظ في وعاء التَّحَقُّقِ الفِعْلِيِّ والإخبار بل في وعاء الطَّلَبِ. وفعلية الفعل غير متقومة بدلالته على وقوع الحدث من الذات فعلاً – لأنَّ هذا ليس من شأن اللغة ولا من طبيعتها أن تتابع الحدث، وقع أم لم يقع- وكون النسبة الإسنادية بلحاظ وعاء التَّحَقُّقِ ولو كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لوجب الالتزام بعدم فعلية فعل الماضي والمضارع أيضاً، حينما يلحظان في وعاء التَّحَقُّقِ، كما إذا قيل: (ليضرب زيد)، أو (هل ضرب زيد)^(٢). وعلى هذا تكون صيغة (افعل) فعل، والقول بتجريدها مما تقوم به الأفعال فيه بعد عن أسلوب العربية، فهو، إذن، فعل يدل على زمنه الواقع فيه ولكن دلالة الزمنية تلك فيه ليست وضعية وإنَّما هي دلالة التزامية^(٣). أي: إنَّ الفعل لا بدَّ من أن يدلَّ على حدث، ويلزم أن يكون لهذا الحدث زمن، أو يكون الزمن من مستلزماته^(٤).

والغالب في صيغة (افعل) الأمر أن يكون استقبالياً (لاستحالة الامتثال في حالة الأمر لعدم وجود الأمر ولعدم تماميته، هذا هو كذلك عقلاً

١- في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٠.

٢- ينظر: مباحث الدليل اللفظي؛ محمود الهاشمي: ١/ ٣٥٤-٣٤٦، والبحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٨، والزمن في القرآن الكريم: ٧٦، ١٢٦.

٣- ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٦.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦، ومعجم الجملة القرآنية: ٢/ ٢٧٨.

وعرفاً. فيكون المأخوذ فيه زمن الامتثال، وإن لم يحصل، وهو الاستقبال بدون تحديد للقلّة والكثرة وهو مطلق يمكن أن يبقى على إطلاقه ويمكن تحديده^(١)، شأنه في ذلك شأن (فَعَلَ)، و(يَفْعَل) في الدلالة على الأزمنة النّسبيّة، والأحداث الاعتياديّة أليس هو قسيم للماضي والمضارع؟! إن له إمكانات تعبيرية زمنية يحددها السّياق الذي ترد فيه (افعل) في الجملة^(٢). فقد تنصرف (افعل) إلى الزّمن الماضي وذلك إذا ما وردت في حكاية حال ماضية^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٤). وقد تدلّ على الحاضر عند اقترانها بظرف زمنيّ، نحو (الآن)، أو (اليوم)^(٥). وقد تدلّ على الزّمن العامّ (المطلق) في بعض السّياقات إذ يخرج عن الحدود الزّمنية المعروفة، كأن يكون ذا دلالة زمنية دائمة ويستفاد من صيغة الأمر: التي تحمل التّكليف بأمور العبادة غير مقيد، ويستفاد أيضاً من كلّ صيغة فعلية تفيد حقيقة ثابتة ليست قابلة للجدل...^(٦)، نحو قوله تعالى: ﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾^(٧). وقوله سبحانه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلاً طَوِيلاً﴾^(٨)، وكذا إذا ما جاءت في سياق حكمه، أو مثل^(٩)، نحو: (اتق شر من أحسنت إليه). وفي الصّحيفة السّجادية كان لصيغة (افعل) الأمر الدّعائيّ إشعاعاً دلاليّ بارز قد تمثل في أبعاد زمنية مختلفة منها:

- ١- المشتق عند الأصوليين: ٧٩/٢
- ٢- ينظر: الدلالة الزمنية لفعل الأمر؛ فاضل السامرائي: ١٥٧-١٦٧، والزمن في النحو العربي: ٢٢١، وما بعدها، واللغة العربية معناها ومبناها: ٢٥١، والزمن في القرآن الكريم: ١٢٦، وما بعدها، ومعجم الجملة القرآنية: ق٢/٢٧٨، وما بعدها.
- ٣- ينظر: الزمن في النحو العربي: ٢٢٦، والزمن في القرآن الكريم: ١٢٧، ومعجم الجملة القرآنية: ق٢/٢٩٥-٢٩٨.
- ٤- البقرة: ٣٥.
- ٥- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٥١، والفعل والزمن: ٩٤.
- ٦- معجم الجملة القرآنية: ق٢/٢٧٩، والزمن في النحو العربي: ٢٢٤، والإعجاز النحوي في القرآن الكريم؛ عبد الفتاح الدجني: ١٣٠ وما بعدها.
- ٧- العلق: ١.
- ٨- الدهر: ٢٦.
- ٩- ينظر: الزمن في لقرآن الكريم: ١٣٧، والزمن في النحو العربي: ٢٢٨.

١- الدلالة على الزمن الحاضر المستمر:

ونفيد هذه الدلالة الزمنية من سياق الحال الدعائي أو من قرينة الظرف الزمني، كما في دُعائه عليه السلام:

- (فَارْحَمْ تَضَرُّعًا إِلَيْكَ وَاغْنِنَا إِذْ طَرَحْنَا أَنْفُسَنَا بَيْنَ يَدَيْكَ...) ^(١)
- (وَبَارِكْ فِي يَوْمٍ عِيدِنَا وَفِطْرِنَا وَاجْعَلْهُ مِنْ خَيْرِ يَوْمٍ مَرَّ عَلَيْنَا. وَاجْلِبْهُ لَجَلْبِ عَفْوٍ وَأَمَحَاهُ لِدَنْبٍ...) ^(٢)
- (وَأَسْمَعْ نَجْوَايَ. وَأَسْتَجِبْ دُعَائِي...) ^(٣)
- (تَعَمَّدَنِي فِي يَوْمِي هَذَا بِمَا تَتَعَمَّدُ بِهِ مَنْ جَارَ إِلَيْكَ مُتَنَصِّلًا. وَتَوَلَّنِي بِمَا تَتَوَلَّى بِهِ أَهْلَ طَاعَتِكَ...) ^(٤)
- (أَرْحَمْ كَبُوتِي لِحَرٍّ وَجْهِي وَزَلَّةَ قَدَمِي...) ^(٥)

فالجمل الإنشائية الطلبية هاهنا قد دلت فيها (افعل) الأمر الخارج إلى التضرع الدعائي على الزمن الحاضر بقرينة الحال العبادية، والظرف الزمني (اليوم)، وليس يعني أنها دلت على الحاضر دون امتداد زمني في البعد الاستقبالي، بل إن هذا الحاضر هو ممتد ومستمر من وقت الكلام والدعاء إلى ما يستقبل من الزمن.

٢- الدلالة على الزمن المستقبل:

إن التعبير عن المستقبل يشكل الركن الأساس في واحد من أبعاد متعددة، للتعبير عن حاجات الإنسان، وما يتوقعه ويرجوه ^(٦)، ويتمناه في هذا البعد الزمني (الاستقبال).

١- الصحيفة السجادية: ١١.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤.

٣- المصدر نفسه: ١٢٨.

٤- المصدر نفسه: ١٣٩.

٥- المصدر نفسه: ١٥٩.

٦- ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ١٠٣.

ولما كانت الصحيفة السَّجَّادِيَّة من جنس الأدب الدعائي، فلا شك في أنَّ تفيض بسيل غزير تمثله مطالب تتجسَّد في صيغة (افعل) الخشوعي الإقبالي، والتَّضرع النَّفسي في ذلِكَ الزَّمن الاستقبالي. عَلَى أَنَّ هَذَا البعد الزَّمَنِي الاستقبالي ليس - في الصَّحيفة - عَلَى وتيرة واحدة بل هُوَ في بعضها استقبال منقطع الحدث، وممتد إلى المطلق، أَوْ قريب وبعيد... وهكذا، كما في دُعائه عليه السلام:
 - (فَايِدُنَا بِتَوْفِيقِكَ. وَسَدِّدْنَا بِتَسْدِيدِكَ. وَأَعْمِ أَبْصَارَ قُلُوبِنَا عَمَّا خَالَفَ مَحَبَّتَكَ... اللَّهُمَّ فَصِّلْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَاجْعَلْ هَمَسَاتِ قُلُوبِنَا وَحَرَكَاتِ أَعْضَانِنَا. وَلَمَحَاتِ أَعْيُنِنَا فِي مُوجِبَاتِ ثَوَابِكَ...) (١).

- (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَبَلِّغْ بِإِيمَانِي أَكْمَلَ الْإِيمَانِ. وَاجْعَلْ يَقِينِي أَفْضَلَ الْيَقِينِ. وَأَنْتَ بِنِيَّتِي إِلَى أَحْسَنِ النِّيَّاتِ. وَبِعَمَلِي إِلَى أَحْسَنِ الْأَعْمَالِ. اللَّهُمَّ وَفِّرْ بِلُطْفِكَ نِيَّتِي. وَصَحِّحْ بِمَا عِنْدَكَ يَقِينِي. وَأَسْتَصْلِحْ بِقُدْرَتِكَ مَا فَسَدَ مِنِّي. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَاكْفِنِي مَا يَشْغَلُنِي الْأَهْتِمَامَ بِهِ. وَأَسْتَعْمِلْنِي بِمَا تَسْأَلُنِي غَدًا عَنْهُ. وَأَسْتَفْرِغْ أَيَّامِي فِيَمَا خَلَقْتَنِي لَهُ. وَأَغْنِنِي. وَأَوْسِعْ عَلَيَّ فِي رِزْقِكَ...) (٢).

- (اللَّهُمَّ أَحْمِلْنَا فِي سُفُنِ نَجَاتِكَ. وَمَتِّعْنَا بِلَذِيذِ مُنَاجَاتِكَ، وَأَوْرِدْنَا حَيَاضَ حُبِّكَ. وَادِقْنَا حَلَاوَةَ وَدِّكَ وَقُرْبِكَ. وَاجْعَلْ جِهَادَنَا فِيكَ. وَهَمَمْنَا فِي طَاعَتِكَ، وَأَخْلِصْ نِيَّاتِنَا فِي مُعَامَلَتِكَ...) (٣).

فهذه الجمل دَلَّتْ فِيهَا (افعل) وتصريفاتها عَلَى الزَّمن المستقبل المستمر؛ لأنها أمور يرغب بها الدَّاعي عليه السلام ويأمل في استمرارها فيما بقي من الزَّمن. ومن الجمل الَّتِي دَلَّتْ عَلَى الزَّمن المستقبل البعيد دعاؤه عليه السلام:

- (وَقِنِي بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ النَّارِ...) (٤).

١- الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة: ٣٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٠.

٣- المصدر نفسه: ٢٤٢.

٤- المصدر نفسه: ٨٥.

- (وَأَجْعَلْ فِي جَنَّتِكَ مَثْوَايَ...) ^(١).
- (وَأَكْسِنَا بِهِ حُلَّ الْأَمَانِ يَوْمَ الْفَرْعِ الْأَكْبَرِ فِي نُشُورِنَا...) ^(٢).
- (اللَّهُمَّ اجْعَلْ نَبِيَّنَا صَلَوَاتِكَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَقْرَبَ النَّبِيِّينَ مِنْكَ مَجْلِسًا. وَأَمْكَنَهُمْ مِنْكَ شَفَاعَةً. وَأَجْلَّهُمْ عِنْدَكَ قَدْرًا. وَأَوْجَهُهُمْ عِنْدَكَ جَاهًا...) ^(٣).
- فصيغة الأمر الدعائي هُنَا دَلَّتْ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ الْبَعِيدِ وَهُوَ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ).
ومن الجمل التي دَلَّتْ (افعل) فِيهَا عَلَى الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ الْمَطْلُوقِ دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
- (وَأَتَنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً...) ^(٤).
- (وَأَمْنُنْ عَلَيَّ بِكُلِّ مَا يَصْلِحُنِي فِي دُنْيَايَ وَآخِرَتِي مَا ذَكَرْتُ مِنْهُ وَمَا نَسِيتُ...) ^(٥).
- (وَأَنْهَجْ لِي إِلَى مَحَبَّتِكَ سَبِيلًا سَهْلَةً. أَكْمَلْ لِي بِهَا خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ...) ^(٦).
- (وَأَكْفِنَا نَوَائِبَ الزَّمَانِ وَشَرَّ مَصَائِدِ الشَّيْطَانِ... وَاعْنِنَا مِنْ غَيْرِكَ بِإِرْفَادِكَ وَأَسْلُكْ بِنَا سَبِيلَ الْحَقِّ بِإِرْشَادِكَ...) ^(٧).
- (وَأَجْعَلْنَا مِنْ دُعَاتِكَ الدَّاعِينَ إِلَيْكَ. وَمِنْ هُدَاتِكَ الْهَادِينَ الدَّالِّينَ عَلَيْكَ...) ^(٨).
- (وَجَنِّبْنَا الْإِلْحَادَ فِي تَوْحِيدِكَ. وَالتَّقْصِيرَ فِي تَمَجِّدِكَ. وَالشَّكَّ فِي دِينِكَ...) ^(٩).
- فالمستقبل في هَذِهِ الْجُمْلَةِ هُوَ زَمَنٌ مُسْتَمِرٌّ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَامْتِدَادِهِ.

-
- ١- المصدر نفسه: ٥٩.
 - ٢- المصدر نفسه: ١٠٧.
 - ٣- المصدر نفسه: ١٠٩.
 - ٤- المصدر نفسه: ٥٧.
 - ٥- المصدر نفسه: ٧٠.
 - ٦- المصدر نفسه: ٥٧.
 - ٧- المصدر نفسه: ٢٣.
 - ٨- المصدر نفسه: ٢٤.
 - ٩- المصدر نفسه: ١١٥. وللمزيد من الأمثلة ينظر: ٢٩، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٥١، ٥٦.

وهناك جمل دلت فيها (افعل) على الزَّمن المستقبل المتوقع وهي ما جاءت في أسلوب شرط من ذلك دعاؤه عليه السلام:

- (وَعَمْرُنِي مَا كَانَ عُمْرِي بِذَلِكَ فِي طَاعَتِكَ فَإِذَا كَانَ عُمْرِي مَرْتَعًا لِلشَّيْطَانِ. فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ قَبْلَ أَنْ يَسْبِقَ مَقْتُكَ إِلَيَّ أَوْ يَسْتَحْكَمَ غَضَبُكَ عَلَيَّ...) (١).
- (وَأَجْعَلْ أَوْسَعَ رِزْقِكَ عَلَيَّ إِذَا كَبُرْتُ. وَأَقْوَى قُوَّتِكَ فِي إِذَا نَصَبْتُ ...) (٢).
- (وَوَفَّقْنِي إِذَا اشْتَكَتْ عَلَيَّ الْأُمُورُ لِأَهْدَاهَا. وَإِذَا تَشَابَهَتْ الْأَعْمَالُ لِأَزْكَاهَا. وَإِذَا تَنَاقَضَتْ الْمَلَلُ لِأَرْضَاهَا...) (٣).

- (اللَّهُمَّ وَإِنْ سَبَقَتْ مَغْفِرَتُكَ لَهْمَا فَشَفِّعْهُمَا فِيَّ. وَإِنْ سَبَقَتْ لِي فَشَفِّعْنِي فِيهِمَا. حَتَّى نَجْتَمِعَ بِرَأْفَتِكَ فِي دَارِ كَرَامَتِكَ وَمَحَلِّ مَغْفِرَتِكَ وَرَحْمَتِكَ...) (٤).

ففي هذه الجمل وقعت (افعل) في جواب الشرط في بعضها، وفي بعضها الآخر حذف جوابها ودل عليه المتقدم، وقد دلت (افعل) في هذا الأسلوب على الزَّمن المستقبل المتوقع حصوله، فطاعة الشَّيطان -والعياذ بالله- متوقعة من النفس الأمَّارة بالسُّوء. وحلول الكبر والشيخوخة أيضاً متوقعة، وكذا اشتكال الأمور واشتباها الأعمال وتناقض الملل وهكذا. لذلك دلت (افعل) في الموقعية الأسلوبية لها على الزَّمن المستقبل.

وثمة جمل دلت (افعل) أيضاً فيها على الزَّمن المستقبل المستمر إلى حدث تال لها وهذه نفيدها من تركيب (افعل + حَتَّى + يفعل)، كما في دُعائه عليه السلام:
- (وَأَجْعَلْ ثَنَائِي عَلَيْكَ. وَمِدْحَتِي إِيَّاكَ. وَحَمْدِي لَكَ فِي كُلِّ حَالَتِي حَتَّى لَا أَفْرَحَ بِمَا آتَيْتَنِي. وَلَا أَحْزَنَ عَلَى مَا مَنَعْتَنِي فِيهَا. وَأَشْعِرْ قَلْبِي تَقْوَاكَ. وَأَسْتَعْمِلْ بَدَنِي فِيمَا تَقْبَلُهُ مِنِّي. وَأَشْغِلْ بِطَاعَتِكَ نَفْسِي عَنْ كُلِّ مَا يَرِدُ

١- المصدر نفسه: ٥٠.

٢- المصدر نفسه: ٥٣.

٣- المصدر نفسه: ٥٥.

٤- المصدر نفسه: ٦٨.

عَلَيَّ حَتَّى لَا أَحِبَّ شَيْئًا مِنْ سُخْطِكَ. وَلَا أَسْخَطَ شَيْئًا مِنْ رِضَاكَ...^(١).
 - (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَارْزُقْنِي الرِّغْبَةَ فِي الْعَمَلِ لَكَ لِآخِرَتِي.
 حَتَّى أَعْرِفَ صِدْقَ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِي. وَحَتَّى يَكُونَ الْغَالِبَ عَلَيَّ الزُّهْدُ فِي دُنْيَايَ.
 وَحَتَّى أَعْمَلَ الْحَسَنَاتِ شَوْقًا وَآمِنَ مِنَ السَّيِّئَاتِ فَرَقًا وَخَوْفًا. وَهَبْ لِي
 نُورًا أَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ. وَاهْتَدِي بِهِ فِي الظُّلُمَاتِ. وَأَسْتَضِيءَ بِهِ مِنَ الشُّكِّ
 وَالشُّبُهَاتِ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَارْزُقْنِي خَوْفَ غَمِّ الْوَعِيدِ وَشَوْقَ
 ثَوَابِ الْمَوْعُودِ. حَتَّى أَجِدَ لَذَّةَ مَا أَدْعُوكَ لَهُ وَكَأَبَةَ مَا أَسْتَجِيرُ بِكَ مِنْهُ...)^(٢).
 فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ دَلَّتْ (افعل) عَلَى الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ الْمُمْتَدِّ وَالْمُسْتَمَرِّ إِلَى
 حَدَثٍ وَاقِعٍ بَعْدَهُ وَتَالَهُ وَهَذَا مَا أَفْصَحَ عَنْهُ تَرْكِيبُ (افعل + حَتَّى +
 يفعل)، وَلَوْلَا ذَلِكَ التَّرْكِيبُ لَدَلَّتِ الْجُمْلَةُ عَلَى الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ الْمُسْتَمَرِّ مِنْ
 دُونِ تَحْدِيدِ بِذَلِكَ الْحَدَثِ وَانْقِطَاعِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي الَّذِي هُوَ بَعْدُ (حَتَّى).

٣- الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَنِ الْمَطْلُوقِ الْعَامِ:

فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ لَا نَجِدُ جُمْلَةً خَالِصَةً دَلَّتْ فِيهَا (افعل) عَلَى الزَّمَنِ
 الْعَامِّ (المطلق)، وَإِنَّمَا نَجِدُ آيَاتٍ قُرْآنِيَّةً قَدْ تَضَمَّنَتْهَا جُمَلٌ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ
 أَوْمَأَتْ إِلَى إِطْلَاقِيَّةِ الزَّمَنِ، وَعَدَمِ التَّحْدِيدِ، مِنْ ذَلِكَ دَعَاؤُهُ ﷺ:
 - (وَالزَّبَانِيَّةِ الَّذِينَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ. ابْتَدَرُوهُ
 سَرَاعًا وَلَمْ يُنْظَرُوهُ...)^(٣).

- (اللَّهُمَّ فَهَأَنْذَا قَدْ جِئْتُكَ مُطِيعًا. لِأَمْرِكَ فِيمَا أَمَرْتَ بِهِ مِنَ الدُّعَاءِ. مُتَنَجِّزًا
 وَعَدَكَ فِيمَا وَعَدْتَ بِهِ مِنَ الْإِجَابَةِ. إِذْ تَقُولُ: «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ»...)^(٤).
 - (أَنْتَ الَّذِي فَتَحْتَ لِعِبَادِكَ بَابًا إِلَى عَفْوِكَ. وَسَمَّيْتَهُ التَّوْبَةَ. وَجَعَلْتَ عَلَى
 ذَلِكَ الْبَابِ دَلِيلًا مِنْ وَحْيِكَ لِئَلَّا يَضِلُّوا عَنْهُ. فَقُلْتَ تَبَارَكَ اسْمُكَ «تُوبُوا إِلَى

١- المصدر نفسه: ٥٩.

٢- المصدر نفسه: ٦٢.

٣- المصدر نفسه: ١٩.

٤- المصدر نفسه: ٨١.

اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» (...)(١).

فهو عليه السلام في هذه الجملة يضمن كلامه بالقرآن الكريم وآياته. ولما كانت هذه الآيات جَاءَتْ فِي سِيَاقِ التَّكْلِيفِ وَالطَّلَبِ الْعِبَادِيِّ دَلَّتْ عَلَى الزَّمَنِ الْمَطْلُوقِ وَ(أفعل) فِيهَا غَيْرُ مَقْيَدَةٍ بِزَمَنِ دُونَ آخِرِ بَلْ هِيَ تَسْتَوْعِبُ الْأَزْمَنَةَ جَمِيعًا. فِي الْمَاضِي، وَالْحَاضِرِ، وَالْمُسْتَقْبَلِ.

وبذلك يظهر أَنَّ (أفعل) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ دَلَّتْ عَلَى أبعاد زمنيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْهَا الزَّمَنُ الْحَاضِرُ الْمُسْتَمِرُّ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَمِنْهَا الْمُسْتَقْبَلُ وَأَنْوَاعُهُ (المستمر، والبعيد، والمطلق) وَمِنْهَا الزَّمَنُ الْمَطْلُوقُ الْعَامُّ أَمَّا دَلَالَتُهَا عَلَى الزَّمَنِ الْمَاضِي فَلَمْ أَجِدْ لَهَا شَاهِدًا.

دَلَالَةُ الْجُمْلَةِ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالثَّبُوتِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ:

تَقْدِّمُ بِنَا أَنَّ الْمَائِزَ الدَّلَالِيَّ بَيْنَ الْإِسْنَادَيْنِ: الْأَسْمِيَّ وَالْفِعْلِيَّ - عَلَى أَسَاسٍ مِنْ نَظَرَةِ عُلَمَاءِ الْمَعْنَى وَأَهْلِ الْبَيَانِ - هُوَ فِي دَلَالَةِ الْمُسْنَدِ وَصِيغَتِهِ اللَّغَوِيَّةِ وَوُضُوعِهِ الْأَدَائِيَّةِ فِي التَّعْبِيرِ.

إِذْ ذَكَرَ الْبَلَاغِيُونَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ يَفِيدُ الْإِخْبَارَ بِهَا قَصْدُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِسْتِقْرَارِ وَالثَّبُوتِ، وَالتَّعْبِيرَ بِهَا يَنَاسِبُ الْمَعْنَى الْمُتَصِفَةَ بِعَدَمِيَّةِ الْحَرَكَةِ وَالتَّغْيِيرِ، عَلَى حِينٍ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ تُدَلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ الْمَصَاحِبِ لِلزَّمَنِ، وَيُؤْتَى بِهَا لِإِفَادَةِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعْنَى الْحَادِثَةِ الْمُتَجَدِّدَةِ وَالتَّغْيِيرَةِ(٢). وَبِمَا أَنَّ الدَّلَالِيَّةَ الزَّمْنِيَّةَ قَدْ تَقَدَّمَتْ، يَبْقَى السُّؤَالُ عَنْ كَيْفِيَّةِ فَهْمِ دَلَالَةِ كُلِّ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ عَلَى تِلْكَ الْمَزِيَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ؟. بِمَعْنَى مَا الْمُرَادُ بِالثَّبُوتِ وَالْإِسْتِقْرَارِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ؟. وَمَا الْمَقْصُودُ بِالْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ

١- المصدر نفسه: ١١٨ - ١١٩ وللمزيد من الأمثلة، ينظر: المصدر نفسه: ١٢٠.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٣٣، ونهاية الإيجاز: ٧٥-٧٦، ومفتاح العلوم: ١٩، والتبيين: ابن الزمكاني: ٤٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٩٩، والبرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٤ / ١٤٠، وحسن التوصل إلى صناعة الترسُّل: ١٤٧ - ١٤٨.

فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ؟، وَهَلِ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى مَغْزَاهَا وَكَذَا الْفَعْلِيَّةُ وَأَنَّ تَصَوُّرَ الطَّبِيعَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ الَّتِي تَقُومُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَتَصَوُّرَ الْحُكْمِ الثَّبُوتِيِّ سَلْباً وَإِيجَاباً بَيْنَهُمَا أَمْ أَنَّ الْمُسْنَدَ فَعِلاً أَمْ اسْمًا لَهُ مَنْشَأٌ تَكْوِينُ تِلْكَ الْمَعَانِي الدَّلَالِيَّةِ فِي الْأَسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ؟.

إِنَّ الثَّبُوتَ فِي اللُّغَةِ هُوَ: ضِدُّ الزَّوَالِ، بِمَعْنَى دَوَامِ الشَّيْءِ، وَعَدَمُ الْمَفَارِقَةِ، يُقَالُ ثَبَتَ ثَبَاتًا وَثَبُوتًا^(١). وَكَذَا الْاسْتِقْرَارُ يُقَالُ: (قَرَّ) فِي مَكَانِهِ يُقَرُّ قَرَارًا إِذَا ثَبَتَ ثَبُوتًا جَامِدًا. وَكُلُّ حَالٍ يَنْتَقِلُ مِنْهَا الْإِنْسَانُ فَلَيْسَ بِالْمُسْتَقَرِّ التَّامِّ وَالْإِقْرَارُ إِثْبَاتُ الشَّيْءِ^(٢).

وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّ مَعْنَى الثَّبُوتِ وَالْاسْتِقْرَارِ مُحَاطٌ بِجِهَاتٍ ثَلَاثٍ: الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالْحَرَكَةُ وَعَدَمُهُمَا الدَّائِرَةُ فِيهِمَا. وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى مَعْنَيْنِ أَوْ أَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ: الثَّبُوتُ الزَّمَانِيُّ، وَهَذَا هُوَ الدَّوَامُ وَالْاسْتِمْرَارُ وَاللَّزُومُ، أَيُّ: دَوَامِ الشَّيْءِ وَاسْتِمْرَارِهِ وَالتَّزَامُهُ ذَلِكَ فِي أَبْعَادِ الزَّمَانِ الثَّلَاثِيَّةِ (الْمَاضِي، وَالحَاضِرُ، وَالْمُسْتَقْبَلُ)^(٣)، فَهُوَ نَقِيضُ التَّجَدُّدِ، وَهُوَ بِذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى مَفْهُومِ جِهَةِ الدَّلَالَةِ الْحَدِيثَةِ الْمَقْصُودَةِ بِالْفِعْلِ، لِأَنَّ الْاسْتِمْرَارَ الزَّمَنِيَّ مِنْ خُصَائِصِ الْأَفْعَالِ^(٤). وَالْأَمْرُ الثَّانِي: الْجُمُودُ وَالسُّكُونُ، وَعَدَمُ الْحَرَكَةِ بِمَعْنَى: اسْتِقْرَارِ الشَّيْءِ وَعَدَمُ حَرَكَتِهِ، ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا ثَبَتَ دَامَ وَاسْتَقَرَّ: (يُقَالُ دَامَ الشَّيْءُ يَدُومُ إِذَا سَكَنَ، وَالْمَاءُ الدَّائِمُ السَّائِكُ)^(٥).

وَالْأَمْرَانِ السَّابِقَانِ نَجْدُهُمَا فِي الْأَسْمِ وَدَلَالَتُهُ عَلَى مَسْمَاهُ، دَلَالَةٌ مَجْرَدَةٌ عَمَّا عَدَاهُ فِي التَّجَدُّدِ وَالتَّعْبِيرِ وَالْحَدُوثِ عِنْدَ النَّسْبَةِ فِي الْإِسْنَادِ.

-
- ١- ينظر: مفردات غريب القرآن، مادة (ثَبَتَ): ٧٦، ومعجم مقاييس اللغة، مادة (ثَبَتَ): ٣٩٩/١.
 - ٢- ينظر: مفردات غريب القرآن، مادة (ثَبَتَ): ٧٦، ومعجم مقاييس اللغة، مادة (ثَبَتَ): ٣٩٩/١، ولسان العرب، مادة (ثَبَتَ): ٢/٣٢٣، والمصباح المنير، مادة (ثَبَتَ): ٨٨.
 - ٣- ينظر: والكليات: الكفوي: ٢/١٥٤، والزَّمَنُ فِي النُّحُو الْعَرَبِيَّةِ: ٢٩٦، وَالصَّيْغُ الْفَعْلِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: مَالِكُ الْمُطَلْبِيِّ: ٤٧.
 - ٤- ينظر: الصَّيْغُ الْفَعْلِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ٤٧ وَمَا بَعْدَهَا.
 - ٥- معجم مقاييس اللغة: ٢/١٣٥.

بيد أنه في ملحظ بعض السياقات لا يعني ذلك إذا ما اعتمد فيها على المقارنة باسمية آخر^(١) لما يأتي، وأمّا الحدوث في اللغة: فهو نقيض القديم، وكون الشيء لم يكن، يقال: حدث أمرٌ بعد أن لم يكن، وأحدثه الله فحدث، أي: وقع^(٢). وهذا ما نجده في التعبير بالفعل إذ إنه (يدلّ على حدث وقع بعد أن لم يكن واقعاً أو سيقع بعد أن لم يكن كذلك)^(٣)، فإذا قلت (يجتهد محمد) أفاد حدوث الاجتهاد له بعد أن لم يكن كذلك^(٤).

والنُّكْة الدَّلَالِيَّة في ذلك أن الفعل مرتبط بالزمن وتحولاته^(٥)، الأمر الذي جعله متصفاً بالتَّجَدُّدِ إذ إنَّ التَّجَدُّدَ ملازم للزَّمن (وهو غير قار بالذَّات أي لا تجتمع أجزاؤه في الوجود و الزَّمان جزء من مفهوم الفعل كَانَ الفعل مع إفادته التَّقْيِيد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيداً للتَّجَدُّد)^(٦) أيضاً.

والمفهوم التَّجَدُّدِي المراد من الفعل على معنيين: الأوّل الحصول بعد أن لم يكن، وهذا في الفعل مطلقاً، وهو ما استفهم عنه بهاء الدين السبكي بقوله: (فإن قلت كيف يكون التَّجَدُّد في الفعل الماضي قلت لأنَّ كلَّ فعل حادث تجدد بعد أن لم يكن ولا نعني أن قولنا قام زيد. يدلّ على أنه لم يكن قائماً على الدَّوام لصحّة قولنا أحيا الله زيدا وإن كَانَ لم يزل حياً منذ صدق عليه اسم زيد ولكن مدلول الفعل التَّجَدُّد وذلك أعمّ من تجدد شيء يتقدمه مثله أو لا فإن الأفعال المستمرة ليست فعلاً واحداً بل الفعل في كلّ وقت غير الفعل

١- ينظر: معاني الأبنية في العربية؛ فاضل السَّامرائي: ٤٦. وما بعدها، والمشتقات في القرآن الكريم؛ (دراسة دلالية)؛ عبد الرحمن علوان حسن: (رسالة ماجستير) : ١٣.

٢- ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (حدث): ٣٦/٢، ولسان العرب، مادة (حدث): ١/٥٨١ - ٥٨٢؛ والمصباح المنير، مادة (حدث): ١٩٤.

٣- نظام الجملة العربية: ٧٦.

٤- ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٩، والتَّعبير القرآني: ٢٤.

٥- ينظر: أساليب بلاغية: ١٤٢، ومعاني الأبنية في العربية: ٩.

٦- شرح المختصر على التلخيص؛ التفتازاني: (ضمن شروح التلخيص): ١/ ٢٧. وينظر: معجم البلاغة العربية: ١/ ١٥، وجواهر البلاغة: ٧١.

في الوقت الذي قبله وإن اتّحدا بالنوع...^(١)، ثم نبّه على أنّ (الفعل يدلّ على التّجدد ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً غير أن التّجدد الذي يدلّ عليه الماضي المراد به الحصول والمضارع يدلّ على التّجدد بمعنى أنّ من شأنه أن يتكرّر ويقع مرة بعد أخرى...)^(٢).

وهذا ما صرّح به الزّركشيّ (ت ٧٩٤هـ) قال: أمّا الفعل (فإنّه يشعر بالحدوث والانقطاع إن كان ماضياً والأخذ فيه والتّقضي إن كان مضارعاً حالاً كان أو مستقبلاً، فإن المستقبل يُريك فاعله آخذاً فيه مآلاً كما يريكه حالاً، غير أنّه في الحال على مشاهدة وفي المال على مواعدة)^(٣)، وهذا هو المعنى الأوّل في التّجدد.

أمّا المعنى الثّاني له: وهو ما تقدم من التّقضي والحصول شيئاً فشيئاً ولكن على وجه الاستمرار وهذا الأخير غير معتبر في دلالة الفعل، وإنّما المعتبر المعنى الأوّل أمّا الثّاني فهو أمر طارئ لا اعتُبار له في مفهومه وغير لازم له في مدلوله من جهة وضعه وإذا ما أريد ذلك من الفعل المضارع فلا بُدّ له من قرينة تدلّ عليه^(٤).

ومن هنا يتضح أنّ تجدد الحدث المدلول عليه بالفعل بأنواعه هو وجوه بعد أن لم يكن كذلك، للمناسبة بين الزّمن وما قارنه من الحدث إذ إنّ كلاهما متجدد. أمّا التّجدد الاستمراريّ وهو الحصول شيئاً فشيئاً اللازم للزّمن فيكون بحسب المقام والقرائن السياقية لا بالوضع^(٥).
بيد أنّ المفهوم السّابق قد خفي على بعض الباحثين المحدثين حين

١- عروس الأفراح: (ضمن شروح التلخيص): ٢ / ٢٨.

٢- المصدر نفسه: ٢ / ٢٨ ؛ وينظر: معترك الأقربان: ٣ / ٤٩٥.

٣- البرهان في بيان إعجاز القرآن: ١٤٠. وينظر: التبيان في علم البيان؛ الزركشي: ٤٩.

٤- ينظر: حاشية الدسوقي على شرح المختصر (ضمن شروح التلخيص): ٢ / ٢٧.

٥- ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٧ وما بعدها.

نسبوا التَّجَدُّدَ المطلق إلى المضارع حسب ونفوا أن يكون في الماضي والأمر^(١)، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

إنَّ نسبة المقابلة بَيْنَ الثُّبُوتِ والتَّجَدُّدِ واقعة في قصدها الدَّلَالِيَّ مع عدم الاستمرار وَقَدْ يُعْتَبَرُ فيهما الاستمرار والدَّوام ولا يكون ذَلِكَ في الاسم والفعل عند الإِسْنَادِ وتكوين الجملة. إلا بقريضة صارفة إلى ذلك. لقد كَانَ لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) الفضل في لفت الأنظار إلى الفرق الدَّلَالِيَّ بَيْنَ الإِسْنَادِ الاسمي والفعلي في فصل (الفروق في الخبر) بعد أن عمَدَ إلى بيان محط الفائدة عليه، قال: (وإذا عرفت هَذَا الفرقَ فَالَّذِي يليه من فروق الخبر هُوَ فرق بَيْنَ الإِثْبَاتِ إِذَا كَانَ بالاسم وبينه إِذَا كَانَ بالفعل وهو فرق لطيف تمسُّ الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أَنَّ موضوع الاسم عَلَى أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً فشيئاً بعد شيء فإذا قلت: زيد منطلق. فقد أثبت الانطلاق فعلاً لَهُ من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً بل يكون المعنى فِيهِ كالمعنى في قولك: زيدٌ طويلٌ وعمر قصير. فكما لا يُقصد هاهنا إلا أن تجعل الطَّولَ أو القصر يتجدد ويحدث بل توجهما وتثبتهما فقط وتقتضي بوجودهما عَلَى الإِطْلَاق، كَذَلِكَ لا تتعرض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد. وأمَّا الفعل فَإِنَّهُ يُقصد فِيهِ إِلَى ذَلِكَ فإذا قلت: زيد هاهو ذا ينطلق فقد زعمت أَنَّ الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويزجيه. وإن شئت أن تحسَّ الفرق الدَّلَالِيَّ من حيث يُلطف فتأمل هَذَا البيت:

١- ينظر: من أسرار اللغة: ٣١٤ - ٣١٥، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٢ - ٢٠٥، ورأيي في الفعل والتجدد؛ قصي سالم علوان: مجلة أفاق عربية، السنة التاسعة، العدد، ٦، شباط، ١٩٨٤: ١٠٢.

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمَ الْمَضْرُوبُ صُرَّتْنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ.
هَذَا هُوَ الْحَسَنُ اللَّائِقُ بِالْمَعْنَى وَلَوْ قَلَّتْهُ بِالْفِعْلِ: لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ
يَنْطَلِقُ، لَمْ يَحْسَنْ...^(١)

ومما استشهد به عبد القاهر الجرجاني عَلَى تَجَدُّدِ الْفِعْلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظُ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ.

قال: (وذلك لأنَّ المعنى عَلَى تَوَسَّمٍ وتأمُلٍ ونظرٍ يتجدد من العريف
هناك حالاً فحالاً وتصفح منه للوجوه واحداً بعد واحد ولو قيل بعثوا إليَّ
عريفهم متوسماً لَمْ يَفِدْ ذَلِكَ حَقَّ الْإِفَادَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهَلْ مِنْ
خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢) لو قيل: هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ
اللَّهِ رَازِقٍ لَكُمْ لَكَانَ الْمَعْنَى غَيْرَ مَا أُرِيدُ^(٣).

وهذا هُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْبَلَاغِيُونَ^(٤) بعد عبد القاهر الجرجاني قَالَ
الرَّازِي (ت ٦٠٦هـ): (الاسم لَهُ دلالة عَلَى الحقيقة دون زمانها فإذا قلت زيد
منطلق لَمْ يَفِدْ إِلَّا إِسْنَادُ الانْطِلَاقِ إِلَى زَيْدٍ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَلَهُ دلالة عَلَى الحقيقة
وزمانها فإذا قلت انطلق زيد أفاد ثبوت الانطلاق فِي زَمَانٍ معينٍ لزيد وكل مَا
كَانَ زَمَانِيًّا فَهُوَ مُتَغَيِّرٌ وَالتَّغْيِيرُ مَشْعَرٌ بِالتَّجَدُّدِ فَإِذَا ﴿كَذَا﴾ الْإِخْبَارُ بِالْفِعْلِ يَفِيدُ
وَرَاءَ أَصْلِ الثَّبُوتِ كَوْنُ الثَّابِتِ فِي التَّجَدُّدِ وَالاسْمُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ. وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ
الاسْمُ فِي صَحَّةِ الْإِخْبَارِ بِهِ أَعَمُّ وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ فِيهِ أَكْمَلُ وَأَتَمُّ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِالْفِعْلِ
مُقْتَصِرٌ عَلَى الزَّمَانِيَّاتِ أَوْ مَا يَقْدَرُ فِيهِ وَالْإِخْبَارُ بِالاسْمِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ...)^(٥).

١- دلائل الإعجاز: ١٣٣ - ١٣٤.

٢- فاطر: ٣.

٣- دلائل الإعجاز: ١٣٥ - ١٣٦.

٤- ينظر: التبيان في علم البيان؛ ابن الزمكاني: ٤٩ - ٥٠، ونهاية الإيجاز: ٧٥ - ٧٦، ومفتاح
العلوم: ٩٩، والطراز: ٢ / ٢٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٩٩، وحسن التوسل إلى صناعة
الترسل: ١٤٧، ١٤٨، والبرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٤ / ١٤٠، ومعتزك الأقران: ٣ / ٤٩٤ -
٤٩٥، والكلبيات؛ الكفوي: ٢ / ١٥٣ - ١٥٤.

٥- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٧٥.

وقال القزويني (ت ٧٣٩هـ): (وفعليتها لإفادة التَّجَدُّد، واسميتها لإفادة الثُّبُوت، فإنَّ من شأنِ الفِعْلِيَّةِ أَنْ تَدُلَّ عَلَى التَّجَدُّد، ومن شأنِ الاسْمِيَّةِ أَنْ تَدُلَّ عَلَى الثُّبُوت)^(١).

يتضح مما سبق بيانه أنَّ الاسمَ يَدُلُّ الإسْنَادَ بِهِ عَلَى إثْبَاتِ شيءٍ لشيءٍ سلباً أو إيجاباً وكذلك الإسْنَادُ بالفعلَ بيدَ أنَّ الإسْنَادَ بالاسمَ يَدُلُّ عَلَى الاستقرار والثُّبُوت، وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ ذاتِ الإسْنَادِ الاسميِّ، ذاتِ طبيعةٍ إسناديَّةٍ ثابتةٍ غير متحركة، ولا متغيرة، أمَّا الإسْنَادُ بالفعلَ فإنه يَدُلُّ عَلَى الحدوث والتَّجَدُّد، وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ ذاتِ الإسْنَادِ الفِعْلِيِّ ذاتِ طبيعةٍ متغيرةٍ ومتحركة. فإذا قلنا: (عليَّ قائمٌ) كَانَ معناه الإسناديَّ أَنَّهُ فِي حالة قيام غير متحركة ولا متغيرة وَإِنَّمَا هِيَ ثابتة جامدة، كَانَ التَّعْبِيرُ يُمَثِّلُ صورة (فوتوغرافيَّة)^(٢) أمَّا إِذَا قلنا: (زين العابدين يصلي) كَانَ التَّعْبِيرُ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّد والتَّغْيِير والحركة والفعل منه يقع جزءٌ فجزءٌ وكأنَّ الإسْنَادَ فِيهَا يُمَثِّلُ شريطاً أو تصويراً متحركاً^(٣).

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ الْفَرْقُ الدَّلَالِيُّ بَيْنَ الاسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى الْإِضَافِيَّةَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا الاسْمِيَّةُ فِي الثُّبُوت والاستقرار والفِعْلِيَّةُ فِي الْهَدُوثِ والتَّجَدُّد تقومُ عَلَى قَصْدِ اخْتِيَارِ الإسْنَادِ وتصور العلاقة بَيْنَ صِيغِ الْكَلِمِ (الاسم، والفعل) فَقَدْ تَدُلُّ الاسْمِيَّةُ عَلَى مَعْنَى أَوْفَى مِمَّا قَدْ تَدُلُّ عَلَيْهِ الفِعْلِيَّةُ فِي بَعْضِ سِيَاقَاتٍ وَمَقَامَاتِ الْخُطَابِ؛ إِذْ إِنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ تَفِيدُ التَّوَكِيدَ وتحقيق المعنى وتقويته عَلَى حِينٍ أَنْ تَوْجِيهَ الْخُطَابِ بالفِعْلِيَّةِ يُرَادُ بِهِ الْإِخْبَارُ بمطلق العمل المقرون بالزَّمنِ من غير كون مبالغة أو توكيد^(٤).

١- الإيضاح في علوم البلاغة: ٩٩ / ١.

٢- ينظر: الزَّمنُ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ: ١٣٠.

٣- ينظر: الزَّمنُ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ: ٣٥، و١٣٠، ونظام الجُمْلَةِ العربية: ٧٧ وما بعدها.

٤- ينظر: الطراز: ٢ / ٢٥، وأساليب بلاغية: ١٤٢، والبلاغة العربية: أحمد مطلوب: ١٠٥.

وَقَدْ ذهب معظم الباحثين من المحدثين^(١) إِلَى اعتماد ذَلِكَ المائز الدَّلَالِيَّ بَيْنَ الإسنادين: الاسميِّ والفِعْلِيِّ (الاسميَّة، والفعلية) فِي اعتِبارِ مستهدف الإسناد الاسميِّ وهو دلالته عَلَى الثُّبُوت والاستقرار وناتجِ الفِعْلِيِّ وهو دلالته عَلَى الحدوث والتَّجَدُّد وَمَا تقرر عليهما.

بيد أَنَّ الدُّكتور فاضل السَّامرائيَّ ذهب إِلَى أَنَّ الاسمَ هُوَ الَّذِي يفيد الثُّبُوت والفعل هُوَ الَّذِي يفيد التَّجَدُّد وليس الجُمْلَةُ الاسميَّة أَوْ الفعلية. قال معلقاً عَلَى قول القزوينيِّ المتقدم: (وَأَمَّا قول بعضهم (يعني القزوينيِّ) إِنَّ الجُمْلَةَ الاسميَّة تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوت والفعلية تَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّد فَإِنَّمَا هُوَ تجوز كما يظهر من الأمثل الَّتِي يوردونها، فَإِن المقصود بِذَلِكَ أَنَّ الاسمَ يَدُلُّ عَلَى الثُّبُوت والفعل يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّد فالجملة الاسميَّة لا تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوت إِلَّا إِذَا كَانَ المسند اسماً، أَمَّا إِذَا كَانَ فعلاً فلا تفيد ذلك...) (٢).

وَقَدْ تقدم فضْ هَذَا الإشكال فِي التمهيد عند الآخذ بنظرة الدُّرس الدَّلَالِيَّ إِلَى الإسناد الاسميِّ والفِعْلِيِّ، ثُمَّ إِنَّ من المعلوم بعد ذَلِكَ أَنَّ الاسم والفعل كُلُّ منهما منفرداً فِي غير الاستعمال لا يدلان عَلَى نحن فيه؛ إِذ إِنَّ، المَعُولَ عَلَيْهِ هُوَ الاختيار والاستعمال مع ملحظ السِّيَاق، وَعَلَى هَذَا فمن الممكن القول إِنَّ الاسم وحده أَوْ الفعل وحده لا يدلان عَلَى شيء من الثُّبُوت أَوْ التَّجَدُّد إِلَّا من خلال تصور الإسناد وربط المسند بالمسند إِلَيْهِ لتكوين طبيعة إسناديةٍ إمَّا متصفة بالثُّبُوت أَوْ بالتَّجَدُّد.

ومن الباحثين من خالف رأيَ البلاغيين ذَلِكَ الدكتور إبراهيم السَّامرائيَّ، إِذ ذهب إِلَى أَنَّ الفعل المضارع حسب هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّد

١- ينظر: فِي النَّحو العَرَبِيَّ نقد وتوجيه: ٤١، ومعجم البلاغة العربية: ١٥٣ - ١٥٤، ودلالات التراكيب: ٢٥٨ - ٢٥٩، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية: ٩٦ - ٩٩، والمعاني فِي ضوء أساليب القرآن: ١٨٤ - ١٨٧، وجواهر البلاغة: ٧١ - ٧٣، والإعجاز الصرفي فِي القرآن الكريم؛ عبد الحميد الهنداوي: ١١٨، وعلم المعاني (عتيق): ٥٠ - ٥٢، ومن بلاغة القرآن: ١٠٧.

٢- معاني الأبنية فِي العربية: ١٧.

دون الماضي، واتخذ من مقولة الجرجاني المتقدمة واستشهاده بالفعل المضارع دليلاً له فيما ذهب وحجة على الدكتور المخزومي في مساجلته معه، قال: (وليس لنا أن نلصق التَّجَدُّد بالفعل لأنَّ ذلك ليس من منهجنا، ولأنَّ الشُّواهد لا تؤيِّد هذا التَّجَدُّد المزعوم).

وكيف لنا أن نفهم التَّجَدُّد والحدوث في قولنا (مات محمد) و(هَلَكَ خالد) و(انصَرَف بكر) فهذه الأفعال كلها أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التَّجَدُّد.

ولعله قد فات الأستاذ المخزومي شيء من مقالة عبد القاهر الجرجاني هو أن المثال الذي جاء فيها كَانَ الفعل فيها (ينطلق) وبناء (يفعل) أو المضارع يفيد التَّجَدُّد والحدوث، واختيار الجرجاني لـ (ينطلق) مفيد له في إثبات مقالته، أمّا أن يكون الفعل: سافر وذهب ومات وما إلى هذا فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني ولا ما ذهب إليه الأستاذ المخزومي^(١). وهذا ما ذهب إليه أيضاً الدكتور قصي سالم علوان، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين جرد فعل الأمر عن التَّجَدُّد ورأى أن المضارع ليس يدلُّ في أحواله جميعاً على التَّجَدُّد والحدوث، بل قد يُعَدُّ من ذلك عندما يكون الحدث سريع الوقوع كما في عملية قطع الخيط تقول: (علي يقطع الخيط)، فعملية (القطع لا تتجاوز الثَّانِيَّة أو الثَّانِيَتَيْنِ فكيف يحدث التَّجَدُّد؟)^(٢).

وما ذهب إليه الأستاذان الفاضلان فيه نظراً؛ إنَّ الدكتور إبراهيم السَّامرائي اعتمد في نظريته في عدميَّة التَّجَدُّد في الفعل على أسباب منهجيَّة وأخر دَلَالِيَّة تقوم على إبعاد جانب الدَّلالة والمعنى في التَّوجيهِ فهو يرى أن الجانب الدَّلاليَّ أو البلاغيَّ للتراكيب هو من قبيل (التَّوجيهات الفنيَّة)

١- الفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٤ - ٢٠٥.

٢- رأي في الفعل والتجدد: ١٠٢.

الَّتِي لَا تَخْدُم النَّحْو؛ لِأَنَّهَا (لا تَأْتَلِفُ وَطَبِيعَتَهُ وَمَنْهَجَهُ)^(١)، عَلَى حِينِ أَنَّ إدراك البحث الدَّلَالِي فِي الْعِلْمِ (فِي أَحَدِ أَوَجْهِهِ، بَحْثٌ فِي «الدَّلَالَةِ اللَّغَوِيَّةِ» وَأَنَّ النَّظَرَ إِلَى التَّرَاكيبِ وَالصِّيغِ مِنْ زَاوِيَةِ (الْمَعْنَى)، بَعْدَ أَنْ نَظَرَ إِلَيْهَا النَّحَاةُ الْقَدَمَاءُ مِنْ زَاوِيَةِ (الْمَبْنَى) هُوَ نَفْسُ مَا تَسْعَى إِلَيْهِ النَّظَرِيَّاتُ الْجَدِيدَةُ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ)^(٢)، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَنْهَجِهِ ذَلِكَ فِي إِقْصَاءِ الْمَعْنَى فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ عَادَ فَاحْتَكَمَ إِلَى الْمَعْنَى فِي الرَّدِّ عَلَى الْآخِرِ الَّذِي فَرَّقَ بِهِ الدَّكْتُورُ مَهْدِي الْمَخْزُومِيُّ بَيْنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ^(٣).

إِذْ إِنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ التَّجَدُّدَ مَفْهُومٌ مِنْهُ الْاسْتِمْرَارُ، وَلَمَّا كَانَتْ صِيغَةُ (يَفْعَلُ) أَلْصَقَ الْأَبْنِيَّةِ الْفَعْلِيَّةِ بِالْاسْتِمْرَارِ جَعَلَ التَّجَدُّدَ خَاصِيَّةً لَهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ. عَلَى حِينِ أَنَّ التَّجَدُّدَ هُوَ مَفْهُومٌ عَامٌّ مُطْلَقٌ فِي دَلَالَةِ الْفِعْلِ عِنْدَ الْإِسْنَادِ - كَمَا تَقَدَّمَ - وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمُضَارَعِ، إِذْ إِنَّهُ حَصُولٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَهَذَا فِيهِ الْانْقِطَاعُ، وَفِيهِ الْاسْتِمْرَارُ وَالْأَخِيرَانِ سِمَاتُ فَعْلِيَّةٍ خَاصَّةٍ فِي (فَعَلَ)، وَ(يَفْعَلُ) وَالتَّجَدُّدُ سِمَةُ فَعْلِيَّةٍ عَامَّةٍ^(٤).

وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ هُنَاكَ تَنَاقُضٌ بَيْنَ التَّجَدُّدِ وَالْانْقِطَاعِ فِي الْأَفْعَالِ كَمَا كَانَ يَرَى فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي تُوحِي أَحْدَاثُهَا بِالْانْقِطَاعِ؛ ذَلِكَ أَنَّ صِيغَةَ (فَعَلَ) تَتَضَمَّنُ دَلَالَةً عَلَى التَّجَدُّدِ بِوَصْفِهَا حَدَثًا، وَدَلَالَةً عَلَى الْانْقِطَاعِ بِوَصْفِهَا زَمَانًا^(٥). فَالْإِسْنَادُ، إِذَنْ، فِي حَالَةِ الْمُسْنَدِ (الْفِعْلِ) لَيْسَ زَمَانِيًّا بِمُلْحَظٍ ذَلِكَ بَيِّدَ أَنَّهُ إِسْنَادٌ يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَقَعَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا أَوْ سَيَقَعُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَهَذَا هُوَ مَا يُرَادُ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّجَدُّدِ فِي الْفِعْلِ، وَالْأَفْعَالِ، إِذَنْ، فِي قَوْلِنَا

١- الفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٣.

٢- الصَّيغُ الْفَعْلِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ٣٨.

٣- ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٤، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤١ - ٤٢.

٤- ينظر: عروس الأفراح؛ (ضمن شروح التلخيص): ٢ / ٢٨، والصَّيغُ الْفَعْلِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ٤٦ - ٤٧، ونظام الجملة العربية: ٧٦.

٥- ينظر: الصَّيغُ الْفَعْلِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: ٤٧.

(هلك فلان)، و (مات فلان)، و (انصرف فلان) كلها، تعبر عن أحداث وقعت بعد أن لم تكن كذلك^(١).

وإن أشعر تمثيل الجرجاني بـ(المضارع) في دلالة الفعل على التجدد ومنه صدر بعضهم في عدم ذلك، فإن السكاكي (ت ٦٢٦هـ) مثل لذلك بفعل (ماض) عندما تحدث عن دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدد في موضع كل منهما في إسناده، قال: (أو ليتعين بالذكر كونه اسماً كنحو (زيد عالم) فيستفاد الثبوت صريحاً... أو فعلاً كنحو (زيد علم) فيستفاد التجدد)^(٢)، بل إننا لو تأملنا ملاحظة البلاغيين^(٣) لوجدنا أنهم يجعلون دلالة التجدد دلالة الفعل عامة عند الإسناد من غير نص على (يفعل) حسب. قال القزويني (ت ٧٣٩هـ): (وفعليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت)^(٤)، وحسب هذا شاهد.

ثم إننا لو افترضنا على الرغم مما تقدم أن الماضي والأمر لا يدلان على التجدد والحدوث لأنعدمت سمة اللغة العربية وإمكاناتها في التخصيص في كل بنية من أبنية كلمها ولم يوجد مائز بين الاسمية والفعلية بل لأنعدم ذلك التقسيم على أساس وظيفة كل جملة فيها.

على حين أن للعربية طريقة في تلوين كلامها^(٥)، وتزين تراكيبيها وجملها - في الاسمية والفعلية - على وفق مقتضيات المقام وتبعاً للسياق ودلالته. ومن المحدثين أيضاً من خالف رأي الجرجاني والبلاغيين في نظرتهم

١- ينظر: نظام الجملة العربية: ٧٦.

٢- مفتاح العلوم: ٩٩.

٣- ينظر: الإشارات والتنبيهات: ٧٦، والتبيان: ابن الزمكاني: ٤٩، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب): ٢٨ / ٢١٢، والطراز: ٢ / ٢٥ وما بعدها، والبرهان الكاشف: الزركشي: ٤ / ١٤٠، ومعتز الأقران: ٣ / ٤٩٤.

٤- الإيضاح في علوم البلاغة: ٩٩ / ١.

٥- ينظر: معتز الأقران: ٣ / ٤٩٦.

المَعْنَوِيَّةُ للإِسْنَادِ الاسْمِيِّ والفِعْلِيِّ ودلالة كُلِّ منهما عَلَى مغزاه الدُّكْتُور إبراهيم أنيس، إذ كَانَ لا يحسَّ الفرقُ فِي الاستعمالِ بَيْنَ الفعلِ المضارعِ واسمِ الفاعلِ إذ إنَّهما يعبرانَ عَن وصفٍ فِي صاحبهما بمرجع الاشتقاق أَمَّا التَّجَدُّدُ فلا يستفادُ مِنَ المضارعِ وَإِنَّمَا يفادُ مِنَ القَرَائِنِ كـ(كلما) فِي البيتِ الَّذِي استشهد بِهِ البلاغيون، وقال: (ولا أكاد أشعر بِذَلِكَ الفرقِ الَّذِي يزجيه لنا حين يقول (يعني عبد القاهر الجرجاني): إِنَّ (يرزقكم) فِي قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾^(١) تفيد معنى آخر غير الَّذِي يمكن أن يستفاد، لو كانت الآية: هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرِ الله رازق لكم)^(٢).

إِنَّ المشابهة، لا ريبَ، موجودة بَيْنَ اسمِ الفاعلِ والفعلِ المضارعِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وقوعُ كُلِّ منهما موقعَ الآخرِ فِي الخبرِ عندَ الإِسْنَادِ تقول: (زيدٌ يكتبُ رسالةً) و: (زيدٌ كاتبُ رسالةٍ) وَفِي الوصفِ نقول: (هذا رجلٌ يضربُ زيداً)، و: (هذا رجلٌ ضاربُ زيداً). بيدَ أَنَّها لا تلغي الفرقَ الدَّلَالِيَّ بينهما فِي كَيْفِيَّةِ تزجية الحدثِ وتصويره كما تقدم فِي نظرةِ البلاغيين بل إنَّهم أشاروا أيضاً إِلَى أَنَّ اسمَ الفاعلِ يَدُلُّ عَلَى دوامِ الحدثِ واستمراره^(٣).

وعلى هَذَا فالجملة الاسْمِيَّةُ ذاتُ الإِسْنَادِ الاسْمِيِّ تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ والاستقرارِ والجملة الفِعْلِيَّةُ ذاتُ الإِسْنَادِ الفِعْلِيِّ تَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ والحدوثِ. وَفِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ نجدُ لذلكِ التَّوْظِيفَ الدَّلَالِيَّ فِي الاسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ القائمَ عَلَى أَساسِ تصورِ الطبيعةِ الإِسْنَادِيَّةِ، والاختيارِ الأَمثلِ فِي ضوءِ سياقاتِ الخطابِ، نجده أَبْعَدَ مَا يكونُ فِي الأداءِ والتَّعبيرِ فقد كَانَ يختارُ مِنَ الجملِ أَكثرَها دَقَّةً فِي التَّعبيرِ عَنِ المعاني، وأعظمَها أثراً فِي النَّفسِ، فتارةً يَقعُ الاختيارُ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (الإِسْنَادِ الاسْمِيِّ) فِي جهتهِ الخطابيَّةِ

١- فاطر: ٣.

٢- من أسرار اللغة: ٣١٤ - ٣١٥.

٣- ينظر: اسمِ الفاعلِ بَيْنَ الاسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ: ٤٢، ومعاني الأبنية فِي العربية: ٤٦ وَمَا بعدها.

سواء أكان في الخطاب إلى الله سبحانه أم الخطاب النفسي إلى العبد المذنب في مواقف وحالات يروم ويقصد إدراك ثبوتها واستقرارها، وتارة يقع الاختيار على الفعلية في أبعاد الجهات الخطابية للتعبير عن الأحداث المتغيرة والمتجددة وهكذا كان يدعو.

- التعبير بالجملة الاسمية (الإسناد الاسمي) في الصحيفة السجادية:

فمن مظاهر التعبير بالجملة الاسمية ذات الإسناد الاسمي دعاؤه عليه السلام:

- (يَا مَنْ ذَكَرُهُ شَرَفٌ لِلذَّاكِرِينَ. وَيَأْمَنُ شُكْرُهُ فَوْزٌ لِلشَّاكِرِينَ. وَيَأْمَنُ طَاعَتُهُ نَجَاةٌ لِلْمُطِيعِينَ...) (١).

- (إِذْ جَمِيعُ إِحْسَانِكَ تَفَضَّلُ. وَإِذْ كُلُّ نِعْمِكَ أَبْتَدَأَ. فَهَأَنْذَا يَا إِلَهِي وَاقِفٌ بَبَابِ عِزِّكَ وَقُوفٌ الْمُسْتَسْلِمُ الدَّلِيلُ. وَسَائِلُكَ عَلَى الْحَيَاءِ مِنِّي سُؤَالَ الْبَائِسِ الْمُعِيلِ. مُقَرَّرٌ لَكَ بِأَنِّي لَمْ أَسْتَسْلِمَ وَقْتُتَ إِحْسَانِكَ إِلَّا بِالْإِقْلَاعِ عَنْ عَصِيَانِكَ...) (٢).

- (نُورُهَا ظِلْمَةٌ وَهَيْئُهَا أَلِيمٌ، وَقَرِيبُهَا بَعِيدٌ...) (٣).

- (بَابُكَ مَفْتُوحٌ لِلرَّاعِبِينَ وَجُودُكَ مَبَاحٌ لِلسَّائِلِينَ. وَإِعَاثَتُكَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمُسْتَغِيثِينَ... رُزْقُكَ مَبْسُوطٌ لِمَنْ عَصَاكَ. وَحِلْمُكَ مُعْتَرِضٌ لِمَنْ نَاوَاكَ. عَادَتُكَ الْإِحْسَانُ إِلَى الْمُسِيئِينَ. وَسُنَّتُكَ الْإِبْقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ...) (٤).

- (يَا مَنْ بَابُهُ مَفْتُوحٌ لِذَاعِيهِ. وَحِجَابُهُ مَرْفُوعٌ لِرَاجِيهِ...) (٥) (١).

- (اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِمَّنْ دَأَبُهُمُ الْارْتِيَاخُ إِلَيْكَ، وَالْحَنِينُ وَدَهْرُهُمُ الزَّفَرَةُ وَالْأَنِينُ، جِبَاهُهُمْ سَاجِدَةٌ لِعَظَمَتِكَ، وَعُيُونُهُمْ سَاهِرَةٌ فِي خِدْمَتِكَ، وَدُمُوعُهُمْ سَائِلَةٌ مِنْ

١- الصحيفة السجادية: ٣٢.

٢- المصدر نفسه: ٣٣.

٣- المصدر نفسه: ٩١.

٤- المصدر نفسه: ١٢٦ - ١٢٧.

٥- المصدر نفسه: أ: ٢٣٨.

خَشْيَتِكَ، وَقُلُوبُهُمْ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحَبَّتِكَ وَأَفْنَدَتْهُمْ مُنْخَلَعَةٌ مِنْ مَهَابَتِكَ، يَا مَنْ أَنْوَارُ قُدْسِهِ لَأَبْصَارٍ مُحِبِّينَ رَائِقَةً، وَسُبُحَاتٍ وَجْهِهَ لِقُلُوبٍ عَارِفِينَ شَائِقَةً...^(١).

ففي المثال الأول استعمل الإمام عليه السلام الإسناد الاسمي في جملة الاسم الموصل المنادى للدلالة على اتّصاف المسند بالمسند إليه اتّصافاً ثابتاً غير متجدد، فذكر الله سبحانه هو شرف دائم ومستمر مادامت أرض وبقيت سماء. وشكره فوز للشّاكرين وطاعته نجاة للمطيعين؛ لذلك أثر عليه السلام استعمال الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ في جملة الاسم الموصل المنادى؛ لأنها توحى بالثبوت والاستقرار المستمرين الدائمين؛ إنّه يعرف مَنْ يخاطب عليه السلام ويدعو.

وفي المثال الثاني، نجده عليه السلام يختار بنية الاسم في (تفضل، وابتداء) عند الإسناد لينطلق منه إلى تعظيم نعمة الله وفضله تعالى مع قصد التّعْبِيرِ عَنْ إثباتها على سبيل الاستمرار والدوام على الخلق أكتع. من هنا نعلم توحيه الإسناد الاسمي عند الدُّعَاءِ. ثُمَّ إِنَّهُ فِي النَّصِّ يَعْبُرُ بِالإِسْنَادِ الاسْمِيِّ عِنْدَمَا يَخْتَارُ بِنِيَّةِ (اسم الفاعل) في (واقف... وسائلك... ومقر...)، لِيَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَى هِيَأَتِهِ عليه السلام عِنْدَ الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ، وَكَأَنَّهُ ثَابِتٌ وَمَتَّصِفٌ بِذَلِكَ الاسْتِقْرَارِ الدَّائِمِ الْمُسْتَمَرِّ، لَعَلَّهُ يَحْظِي بِنَفْحَةٍ مِنْ نَفْحَاتِ لُطْفِهِ سُبْحَانَهُ وَقَدْ كَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَخْتَارَ بِنِيَّةِ (يفعل) فيقول عند الإسناد: ها أنذا أقف... بيد أَنَّهُ لَمْ يُوَثِّرِ التَّجَدُّدَ وَحُدُوثَ الْوُقُوفِ وَالسُّؤَالَ وَالْإِقْرَارَ وَإِنَّمَا قَصَدَ ثُبُوتَ مَعَانِيهَا وَدَلَالَتَهَا وَهَذَا أُبْلَغُ عِنْدَ الدُّعَاءِ وَكَأَنَّهُ عَلَى حَالَةٍ ثَابِتَةٍ دَائِمَةٍ غَيْرِ مَنْقُطَةٍ وَلَا مُتَجَدِّدَةٍ؛ لَأَنَّهُ وَقَفَ عَلَى بَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي دِيمُومَةٍ وَاسْتِمْرَارٍ.

وفي المثال الثالث وصف عليه السلام تلکم النار الجهنمية التي تعوذ منها، وجعل صفتها صفة ثابتة في صورة تناقضها المهيّب، في ثبات ظلام نورها وأليم هيئتها وبعيد قربيها؛ لذلك استعمل الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةِ في التّعْبِيرِ عَنْ ذَلِكَ الْوَصْفِ

الثَّابِتُ فِيهَا الْمُسْتَقَرُّ فِي مِيدَانِهَا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنْهَا، فَهُوَ لَمْ يَرِدْ أَنَّهَا عَلَى حَالَةٍ وَصْفَةِ التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ، بَلْ أَفَادَ أَنَّهَا عَلَى تِلْكَ الْهَيَاةِ، فِي اسْتِقْرَارٍ وَثَبَاتٍ. وَفِي الْمَثَالِ الرَّابِعِ: نَجِدُ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ اسْتَعْمَلَ الْبَنِيَّةَ الْأَسْمِيَّةَ (مَفْتُوحٌ، مَبَاحٌ، قَرِيبَةٌ، مَبْسُوطٌ، مُعْتَرِضٌ، الْإِحْسَانُ، الْإِبْقَاءُ) عِنْدَ الْإِسْنَادِ لِتَكْوِينِ صُورَةٍ إِسْنَادِيَّةٍ مُتَصِفَةٍ بِعَدَمِيَّةِ التَّغْيِيرِ وَالتَّجَدُّدِ حَائِزَةً عَلَى أَبْعَادِ الثُّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ الْمُسْتَمِرِّ الدَّائِمِ. بِقَرِينَةِ الْخَطَابِ.. وَكَذَا الْأَمْرُ فِي الْخَامِسِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، فَالْصُّورَةُ الْمُتَجَسِّدَةُ فِي نَفْسِهِ هَكَذَا دَائِمَةٌ... وَاللَّهُ الْعَالِمُ.

فَانْفَتَاحُ بَابِهِ سُبْحَانَهُ، وَإِبَاحَةُ جُودِهِ، وَقَرَبُ إِغَاثَتِهِ، وَبَسْطُ رِزْقِهِ، وَهَكَذَا التَّالِي، كُلُّ هَذَا ثَابِتٌ مُسْتَمِرٌّ؛ لِذَلِكَ اخْتَارَ عِنْدَ إِنْشَاءِ الدُّعَاءِ أَوْكَدَ الْجَمَلِ وَأَقْوَاهَا فِي التَّعْبِيرِ وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ الَّتِي تُوَدِّيْ مَعْنَى الثُّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ. وَفِي الْمَثَالِ السَّادِسِ اخْتَارَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتِعْمَالَ الْإِسْنَادِ الْأَسْمِيِّ فِي الْجَمَلِ الْمُتَعَاظِفَةِ فِي صِلَةِ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ، وَأَشْعَرَ بِذَلِكَ بِرَغْبَتِهِ الْمَطْلُوقَةِ فِي طَلْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُ تَعَالَى لِيَكُونَ مِنْ مَعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هِيَ أَتَاهُمْ هَكَذَا ثَابِتَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، غَيْرَ مُتَجَدِّدَةٍ وَحَادِثَةٌ بَلْ هِيَ دَائِمَةٌ وَمُسْتَمِرَّةٌ عَلَى ثَبَاتِهَا، وَمِنْ هُنَاكَ لَمْ يَسْتَعْمَلَ عِنْدَ الْإِسْنَادِ الصِّيغَةَ الْفِعْلِيَّةَ فَيَقُولُ: دَابَّهْمُ يَرْتَاخُونَ وَيَحْنُونَ وَيَزْفَرُونَ وَجَبَاهُمْ تَسْجُدُ لِعَظَمَتِكَ، وَعَيُونُهُمْ تَسْهَرُ فِي خِدْمَتِكَ، وَدُمُوعُهُمْ تَسِيلُ مِنْ خَشْيَتِكَ، وَقُلُوبُهُمْ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحَبَّتِكَ... وَهَكَذَا؛ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَجْعَلَ الصُّورَةَ الْإِسْنَادِيَّةَ صُورَةً ثَابِتَةً مُسْتَقَرَّةً لِكَثْرَةِ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَاعْتِيَادِهِمْ عَلَيْهِ حَتَّى كَأَنَّهُ صَارَ صِفَةً فِيهِمْ لَا تُوصَفُ بِتَجَدُّدٍ وَلَا حَدُوثٍ، بَلْ هِيَ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ. كُلُّ ذَلِكَ أَوْحَى بِهِ الْإِسْنَادُ الْأَسْمِيُّ، (الِاسْتِعْمَالُ الْأَدَائِيُّ لِلْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ)، وَمَا عَلَيْهِ الْاِخْتِيَارُ فِي سِيَاقِ الدُّعَاءِ.

- التَّعْبِيرُ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (الْإِسْنَادُ الْفِعْلِيُّ) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ:

أَمَّا مَظَاهِرُ التَّعْبِيرِ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ذَاتِ الْإِسْنَادِ الْفِعْلِيِّ - وَالَّذِي

هو الأكثر - فدعاؤه عليه السلام:

- (الَّذِينَ لَا يَفْتَرُونَ مِنْ تَسْبِيحِكَ. وَلَا يَسْأُمُونَ مِنْ تَقْدِيرِكَ. وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ مِنْ عِبَادَتِكَ. وَلَا يُؤْثِرُونَ التَّقْصِيرَ عَلَى الْجِدِّ فِي أَمْرِكَ. وَلَا يَغْفُلُونَ عَنِ الْوَلَةِ إِلَيْكَ...) ^(١).

- (وَمِنْ نَارٍ يَأْكُلُ بَعْضُهَا بَعْضٌ. وَيَصُولُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. وَمِنْ نَارٍ تَذُرُّ الْعِظَامَ رَمِيمًا. وَتَسْقِي أَهْلَهَا حَمِيمًا...) ^(٢).

- (فَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتِكَ. مَا عَصَاكَ عَاصٍ...) ^(٣).

- (إِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ. وَيَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفِ...) ^(٤).

- (فَلَا الْأَبْصَارُ تَثْبُتُ لِرُؤْيَيْهِ. وَلَا الْأَوْهَامُ تَبْلُغُ كُنْهَ عَظَمَتِهِ...) ^(٥).

- (إِلَهِي إِلَيْكَ أَشْكُو نَفْسًا بِالسُّوءِ أَمَّارَةً... تَسْلُكُ بِي مَسَالِكَ الْمَهَالِكِ. وَتَجْعَلُنِي عِنْدَكَ أَهْوَنَ هَالِكٍ... إِلَهِي أَشْكُو إِلَيْكَ عَدُوًّا يُضِلُّنِي. وَشَيْطَانًا يُغْوِينِي قَدْ مَلَأَ بِالْوَسْوَاسِ صَدْرِي. وَأَحَاطَتْ هَوَاجِسُهُ بِقَلْبِي. يُعَاضِدُ لِي الْهَوَى. وَيُزَيِّنُ لِي حُبَّ الدُّنْيَا. وَيَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ الطَّاعَةِ وَالزُّلْفَى...) ^(٦).

- (وَأَلْحَقْنَا فِي عِبَادِكَ الَّذِينَ هُمْ بِالْبِدَارِ إِلَيْكَ يُسَارِعُونَ. وَإِيَّاكَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يَعْبُدُونَ،... وَبَابَكَ عَلَى الدَّوَامِ يَطْرُقُونَ...) ^(٧).

- (يَا مَنْ لَا يَبِيعُ نِعَمَهُ بِالْأَثْمَانِ. وَيَأْمَنُ لَا يُكْدِرُ عَطَايَاهُ بِالْأَمْتَانِ. وَيَأْمَنُ يُسْتَغْنَى بِهِ وَلَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ. وَيَأْمَنُ يُرْغَبُ إِلَيْهِ. وَلَا يُرْغَبُ عَنْهُ. وَيَأْمَنُ لَا تُفْنَى خَزَائِنُهُ الْمَسَائِلُ. وَيَأْمَنُ لَا تُبَدِّلُ حِكْمَتُهُ الْوَسَائِلُ. وَيَأْمَنُ لَا تَنْقَطِعُ عَنْهُ حَوَائِجُ الْمُحْتَاجِينَ. وَيَأْمَنُ لَا يُعْنِيهِ دُعَاءُ الدَّاعِينَ...) ^(٨).

١- المصدر نفسه: ١٧.

٢- المصدر نفسه: ٩١.

٣- المصدر نفسه: ٩٧.

٤- المصدر نفسه: ١٥٠.

٥- المصدر نفسه: ١٦٨.

٦- المصدر نفسه: ٢٣٣.

٧- المصدر نفسه: ٢٤٤.

٨- المصدر نفسه: ٣٦.

ففي المثال الأوّل نجد الإمام قد استعمل صيغة (يفعل) المضارع المنفي عند الإسناد في وصف الملائكة وحالتهم في الطاعة والعبادة. إذ إنّ الفتور والسأم والاستحسار والإيثار والأفعال كلّها أفعال تجدد وتتغير من حين إلى آخر على سبيل الاستمرار بالقياس إلى البشر ولما كان الأمر كذلك استعمل الجملة الفعلية ذات الإسناد الفعلي المنفي بـ(لا) للدلالة على عدم إصابة الملائكة بشيء من ذلك، قصداً للتعظيم.

وفي المثال الثاني نلاحظ أنّ الإمام عليه السلام يختار التعبير عن صفة النار التعبير بالجملة الفعلية ذات الإسناد الفعلي (يأكل بعضها بعض... ويصول... وتذر... وتسقي) التي توحى بالتجدد والتغيير والحركة المستمرة، إنّهُ يصوّر إسناداً متصفاً بالحركة والتجدد وكأنّ هناك مشهداً في تكالب ألسنة النار بعضها على بعض، ولولا ذلك الاختيار في الأداء الدلالي لما أشعر بذلك التجدد والتغيير.

إذ إنّهُ لو عبّر عن ذلك بالإسناد الاسمي لما أفاد ذلك الحدوث التجددي المفعم بالحركة والاضطراب.

وفي المثال الثالث، أفاد استعماله عليه السلام للإسناد الفعلي الدلالة على الحركة والتغيير والتجدد في إسناد المخادعة للشيطان - لعنه الله - وأنها تقع منه بصورة مستمرة ومتكررة وأنّ هناك تزجية وممارسة منه لإغواء بني آدم عليه السلام؛ لذلك لم يستعمل صيغة الاسم عند الإسناد؛ ليشعر بما أفاده الإسناد الفعلي وتصوير الاختيار القائم عليه.

وفي المثال الرابع نجد الإمام عليه السلام يؤثر التعبير بالجملة الفعلية لاستهداف ما تؤديه من تجدد وحدث في أفعالها عند الإسناد (يعجل، يخاف، يحتاج) ولو أنّه اختار الاسمية لدلّ على ثبوت نسبة الإسناد واستقراره من دون أن يشعر بما أشعر به عندما اختار الجملة الفعلية.

وَفِي الْمَثَالِ الْخَامِسِ، وَمَا مِثْلُهُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ فِي سِيَاقَاتِ التَّنْزِيهِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ نَجْدَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَالِبًا مَا يَسْتَعْمَلُ عِلَاوَةً عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ فِي سِيَاقِهَا الْخَاصِّ نَجْدَهُ يَسْتَعْمَلُ الْفِعْلِيَّةَ الْمَنْفِيَّةَ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحْدَاثَ الْمَنْفِيَّةَ الَّتِي لَا تَقَعُ فِي حَقِّ قُدْسِهِ سَبْحَانَهُ يَكُونُ مَجَالَهَا فِي مِلْحَظِ الْبَشَرِ وَنَسَبَتُهَا مِنْهُمْ إِلَيْهِ -سَبْحَانَهُ- وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي صِفَاتِهِ السَّلْبِيَّةِ، أَيْ: الْجَلَالِيَّةِ: الَّتِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ الْبَشَرِ، وَالْبَشَرِ فِي حَالَةِ تَجَدُّدٍ وَتَغْيِيرٍ كَانَ الْاِخْتِيَارُ يَقَعُ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ لِأَدَاءِ قَصْدِ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ وَالتَّغْيِيرِ. وَكَذَلِكَ مَا نَجْدُهُ فِي الْمَثَالِ الثَّامِنِ فِي جُمْلَةِ الْمَوْصُولِ الْمُنَادَى.

وَفِي الْمَثَالِ السَّادِسِ صَوَّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِسْنَادِ الْفِعْلِيِّ صُورَةَ لِحَرَكَةِ النَّفْسِ وَتَغْيِيرِهَا وَتَبَدُّلِهَا (تَسْلُكُ بِي مَسَالِكِ الْمِهَالِكِ، وَتَجْعَلُنِي عِنْدَكَ أَهْوَنَ هَالِكٍ...، تَسْرِعُ بِي إِلَى الْحُوبَةِ، وَتَسَوِّفُنِي بِالتَّوْبَةِ)، وَغَوَايَةَ الْعَدُوِّ وَمَخَادَعَةَ الشَّيْطَانِ وَتَغْيِيرَهُ (يُضِلُّنِي، يَغْوِينِي، قَدْ مَلَأَ بِالْوَسْوَاسِ صَدْرِي، وَأَحَاطَتْ هَوَاجِسُهُ بِقَلْبِي، يَعْاضِدُ لِي الْهَوَاءُ، وَيَزَيِّنُ لِي حُبَّ الدُّنْيَا)، وَهَذَا كُلُّهُ فِيهِ مَعَالِجَةٌ وَتَرْجِيَةٌ، مِنْ ذَلِكَ اقْتَضَى سِيَاقُ الشَّكَايَةِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَعْدَاءِ التَّغْيِيرَ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَلَوْ عَبَّرَ عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَبِالْإِسْنَادِ الْأَسْمِيِّ لَمَا أَفَادَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّتِي كَانَ يَصُورُهُ إِسْنَادُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ (يَفْعَلُ) الَّذِي أَوْحَى بِالتَّبَدُّلِ وَالتَّجَدُّدِ وَالْحَرَكَةِ وَالتَّغْيِيرِ الدَّائِمِ الْمُسْتَمِرِّ.

وَفِي الْمَثَالِ السَّابِعِ آثَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِفَادَةَ مِنْ حَرَكَةِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَقِيمَتِهَا وَدَلَالَتِهَا عَلَى التَّجَدُّدِ وَالتَّغْيِيرِ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْعِبَادِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ وَصَفَهُمْ فِي جُمْلَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (يَسَارِعُونَ، يَعْبُدُونَ، يَطْرُقُونَ)، وَهَذَا يَتَطَلَّبُ مِمَارَسَةَ وَحَرَكَةَ وَتَغْيِيرَ وَتَجَدُّدٍ، فَجَاءَ التَّغْيِيرُ مُطَابِقًا لِمَا أَوْحَى بِهِ فِي سِيَاقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الْمُقَابَلَةُ بَيْنَ التَّجَدُّدِ وَالثُّبُوتِ فِي الْجُمْلَةِ:

في الصحيفة السَّجَّادِيَّة نمط دَلَالِيٍّ ينزِع نحو التَّقَابِلِ^(١) (*). بَيْنَ الإِسْنَادَيْنِ: الاسْمِيَّ، والفِعْلِيَّ (الاسْمِيَّة والفِعْلِيَّة) بَيْنَ مَلْحَظٍ مَا فِيهِمَا مِنْ تَجَدُّدٍ وَثُبُوتٍ وَالْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ الْأَدَاءُ التَّعْبِيرِيُّ التَّقَابِلِيُّ لِمَا يُلْحَظُ مِنَ الْأَدْعِيَّةِ؛ لِتَوْكِيدِ الْأَمْرِ وَتَقْوِيَتِهِ عِنْدَ الْإِخْبَارِ، كَأَنَّ الْجُمْلَةَ إِحْدَاهُمَا كَالْفِعْلِيَّةِ مَثَلًا تَعَبَّرَ عَنْ حَالَةِ تَجَدُّدِيَّةٍ ثُمَّ تَأْتِي الْاسْمِيَّةُ لِتَوْكِيدِ الْمَضْمُونِ الدَّلَالِيِّ الَّذِي تَنْضَوِي عَلَيْهِ الْأَوَّلَى، كَمَا فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (اللَّهُمَّ إِنَّكَ مِنَ الضَّعِيفِ خَلَقْتَنَا. وَعَلَى الْوَهْنِ بَنَيْتَنَا. وَمِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ابْتَدَأْتَنَا. فَلَا حُجَّةَ لَنَا إِلَّا بِقُوَّتِكَ. وَلَا قُوَّةَ لَنَا إِلَّا بِعِزَّتِكَ...) (٢).

- (ذَلَّتْ لِقُدْرَتِكَ الصَّعَابُ. وَتَسَبَّبَتْ بِلُطْفِكَ الْأَسْبَابُ. وَجَرَى بِقُدْرَتِكَ الْقَضَاءُ. وَمَضَتْ عَلَى إِرَادَتِكَ الْأَشْيَاءُ. فَهِيَ بِمَشِيئَتِكَ دُونَ قَوْلِكَ مُؤْتِمِرَةٌ. وَبِإِرَادَتِكَ دُونَ نَهْيِكَ مَنْزَجَةٌ...) (٣).

- (أَفَرَدْتَنِي الْخَطَايَا. فَلَا صَاحِبَ مَعِيَ. وَضَعْفْتُ عَنْ غَضَبِكَ فَلَا مُؤَيِّدَ لِي. وَأَشْرَفْتُ عَلَى خَوْفٍ لِقَائِكَ فَلَا مُسَكِّنَ لِرَوْعَتِي...) (٤).

- (رَبِّ أَفْحَمْتَنِي ذُنُوبِي. وَأَنْقَطَعَتْ مَقَالَتِي فَلَا حُجَّةَ لِي. فَأَنَا الْأَسِيرُ بِبِلِيَّتِي. الْمُرْتَهَنُ بِعَمَلِي. الْمُتَرَدِّدُ فِي خَطِيئَتِي. الْمُتَحَيِّرُ عَنْ قَصْدِي. الْمُنْقَطِعُ بِي...) (٥).

ففي المثال الأول تضمَّن إخباره عَلَيْهِ السَّلَامُ إِسْنَادَيْنِ، لِكُلِّ مِنْهُمَا دَلَالَتُهُ الْخَاصَّةُ بِهِ الْأَوَّلُ: إِسْنَادٌ فِعْلِيٌّ: (خَلَقْتَنَا، بَنَيْتَنَا، ابْتَدَأْتَنَا)، وَهَذِهِ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ وَالْإِنْقِطَاعِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَنِ أَيْضًا. ثُمَّ لَمَّا كَانَ كَذَلِكَ فِي الْحَرَكَةِ وَالتَّجَدُّدِ فِي دَلَالَةِ كُلِّ جُمْلَةٍ أَكَّدَ الْمَضْمُونُ السَّابِقَ

١- (*) ليس هذا النمط في المرصود النمط الوحيد، بل هو نوع من توصيف نوعية ما نحن فيه، وثمرته أنماط من التقابل الدلالي والأسلوبي والنصي، ما يمكن أن يكون دراسة أخرى، أرجو منه تعالى أن يوفقني لإنجازها في وقت آخر، إن شاء تعالى.

٢- الصحيفة السَّجَّادِيَّة: ٣٠.

٣- المصدر نفسه: ٢٧.

٤- المصدر نفسه: ٥٧.

٥- المصدر نفسه: ١٦٢.

في جملته بالإسناد الاسمي: (فلا حُجَّةَ لنا إلَّا بقوتك، ولا قوة لنا إلَّا بعزتك) بل إنَّ فيه من التَّوكيد مَا يفصح عَنْه استعمال الـ(لا) النَّافية للجنس وتقيد ذلِكَ بقوة الله وعزته جل وعزَّ مَا لا يخفى؛ لذلك عبَّرَ ﷺ في بداية كلامه بالجملة الفعلية المتدرجة من الخلق الكُلِّيِّ إلى الجزئي. في العَامِّ إلى الماء المهيّن، الأمر الَّذي جعله يؤكد حالة الخلق تِلْكَ بقوله (فلا حُجَّةَ لنا إلَّا بقوتك، ولا قوة لنا إلَّا بعزَّتكَ).

وفي المثال الثَّاني قابل بَيْنَ التَّجَدُّدِ فِي الإسْنَادِ الفِعْلِيِّ (ذَلَّتْ لقدرتك الصَّعَاب. وتسبَّبت بلطفك الأسباب)، والثَّبُوت والاستقرار فِي الإسْنَادِ الاسميِّ (فهي بمشيئتك دون قولك مؤتمرة، وإرادتك دون قولك منزجرة)، والغرض من ذلِكَ توكيد مضمون الدُّعاء وتقويته؛ تعظيماً لله سبحانه. وكذلك المثال الثالث: فالمقابلة بَيْنَ (أفردتني الخطايا)، و (فلا صاحبٌ معي) قائمة على أَسَاسِ تجدد الأولى، وثبوت الثَّانية في معنى كُلِّ منهما. وكذلك بقيَّةُ الجمل لتتأمل: (ضعفت عَنْ غضبك) الفِعْلِيَّةُ وبين: (فلا مؤيد لي) الاسميَّة، و: (أشرفت على خوف لقائك) الفِعْلِيَّةُ وبين: (فلا مسكِّن لروعتي) الاسميَّة، حتَّى كَأَنَّ الثَّانية منهما (الاسميَّة) نتيجة محصَّلة من تجدد الأولى وحدوثها.

وكذلك المثال الرَّابع فما قيل في الأمثلة المتقدمة يمكن أن يُلاحظ فيه الَّذي تقدم.

الخاتمة

يمكن لنا أن نجمل ما تمخّض عن البحث والدراسة من نتائج على نحو يأتي:

١- إدراك عموميّة الجملة وخصوصيّة الكلام في الإفادة، وتشخيص ذلك الأمر في ضوء الدّرس الدّلاليّ، وهو ما تمثّل في كونها (الجملة) البنية الأساس للكلام، أو الوحدة الصّغرى وتمثيلها الحدث اللّغويّ. وأنّ عناصرها أعني الجملة، وتألّفها تقوم على جانبين: التّركيبيّ، والدّلاليّ، فالأوّل: يستند إلى الرّبط الإسناديّ بين المسند والمسند إليه؛ لأنّهما الأصل في تركيبها، وما خلاهما هو قيد يمكن الاستغناء عنه. أمّا الثّاني: فيرتكز على أنّ عناصر الجملة كلّها أصلٌ فيها. وأنّ تصوّر الإسناد الحكميّ أنتج نوعين من الإسناد: الاسميّ، أو الجملة الاسميّة، وهو: ما كان المسند فيها اسماً. والفعليّ، أو الجملة الفعلية، هو ما كان المسند فيها فعلاً تقدّم أو تأخّر. وما خلاهما هو من قبيل الأساليب والتّراكيب النّحويّة.

٢- أنّ ظاهرة التّقديم في أجزاء الجملة تقوم على إدراك بنية الإسناد ومكونيه، الأمر الذي يعني أنّ أيّ عدول عن التّكوين الطّبيعيّ لهذه البنية الإسناديّة في تقديم المسند على المسند إليه أو العكس بالعكس يصحبه لا محالة تغييراً في النّاتج الدّلاليّ الأمر الذي يجعل الجملة تحمل طابع إثراء الدّلالة، (الدّلالة الإضافيّة). وقد قدّم المسند إليه على المسند في الإسنادين: الاسميّ والفعليّ في الصّحيفة السّجاديّة في مواضع كثيرة، وفي سياقات مختلفة:

إنّ جاء في سياق النّفي في (٣١) واحد وثلاثين موضعاً، فأثمر دلالات هي: نفي اتّصاف المسند بالمسند إليه واختصاصه بخبره، وقدّم المسند إليه على أداة النّفي؛ لتوكيد الإقرار النّفسيّ علاوة على التنغيم الصّوتيّ والانسجام السّجعيّ في نهايات الجمل.

وفي الصّحيفة السّجاديّة جاءت جمل في هذا السّياق - النّفي - على

صورة سلب العموم وهي ليست كذلك بلحاظ سياق الدّعاء وأدب المخاطبة. وقُدِّم في سياق الاستفهام في (٤) أربع جمل؛ لغرض تقرير الحقيقة وتوكيد تحقيقها.

وقُدِّم في سياق الإثبات، في جعل أكثر ممّا تحصى؛ وقد جاء لدلالاتٍ مختلفة، منها: الاختصاص من دون ملحظ الحصر في نفي المسند عن المسند إليه، أو الدّلالة على الاهتمام وغيرها.

وقُدِّم المسند إليه لكونه ضمير شأن على الإسناد (الجملة) في ثمانية مواضع في الصحيفة السّجّادية، في بعدين: أحدهما عند النّظرة التّصوريّة إلى الصّفات الإلهيّة. والآخر عند النّظرة إلى العبد الدّاعي نفسه، وضعفه في إطار الدّلالة على التّعظيم والتّفخيم وتهويل الأمر.

وقُدِّم المسند (الخبر) في (١٠١) واحدٍ ومئة موضعٍ فأعطى دلالات متعدّدة في سياقي النّفْي والإثبات.

كان تقدّمه في سياق النّفْي في (١٤) أربعة عشر موضعاً؛ لأجل نفي المسند عن المسند إليه وتخصيصه بآخر إثباتاً بحسب المفهوم، وتوكيد نفي المسند المذكور وإثباته اختصاصاً بغيره.

وقُدِّم في سياق الإثبات في (٧٦) ستة وسبعين موضعاً، وكان أغلبه للدّلالة على الاختصاص والحصر، ولأجل مراعاة التّناسب بين فقرات الجمل وغيرها.

وقد قُدِّم المفعول به على الإسناد في (١٦) ستة عشر موضعاً فأنّج ذلك العدول: دلالة التّخصيص. وللعناية والاهتمام ولمراعاة الجوانب الصّوتيّة.

وقُدِّم المفعول على الفاعل في (٢١٢) مئتين واثنى عشر موضعاً فأفاد: الدّلالة على الاهتمام والعناية هو الأكثر، وكذا الفائدة صوتيّة وهي الانسجام بين الفقر ومراعاة الأسجاع وغيرها

وقُدِّمَ الظَّرْفُ أو الجَارُّ والمجرور على الإسْنَادِ (الجملة) في (٨٨) ثمانية وثمانين موضعاً لأسبابٍ معنويّةٍ في سياقي الاستفهام والإثبات حسب:
 إذْ قُدِّمَ الظَّرْفُ في سياق الاستفهام في (٤) أربعة مواضع والجَارُّ والمجرور في (٣) ثلاثة، فأدّى ذلك الانحراف أو العدول إلى تسليط الأداة على القيد النسبيِّ ممّا رمى إلى نفيه عن الحدث في علاقة الإسْنَادِ مع التقرير والتوكيد، وأفاد ذلك التقديم وهو في سياقه التّوازنَ بين فقر الجمل.

وقُدِّمَ الجَارُّ والمجرور في سياق الإثبات على الإسْنَادِ في (٧٣) ثلاثة وسبعين موضعاً على حين لم يردْ تقديم الظَّرْفِ في هذا السِّياقِ في الصّحيفة السّجّاديّة، وقد كانت لهذه النّظرة التّنظيميّة في بناء الجملة، مستهدفات دلاليّة هي: التّخصيص أو الحصر مع عدم ملحظ الواقعيّة الخارجيّة، بقرينة السِّياق الدّعائي. والدّلة على العناية والاهتمام، علاوة على الدّالة الصّوتيّة.
 وقُدِّمَ الجَارُّ والمجرور على الفاعل في الصّحيفة السّجّاديّة في (١٨٨) مئة وثمانية وثمانين موضعاً، وعلى نائب الفاعل في (١١) أحد عشر موضعاً.
 وقُدِّمَ الظَّرْفُ على الفاعل في (١٨) ثمانية عشر موضعاً على حين لم يردْ تقديم الظَّرْفِ على نائب الفاعل. لدلالات مختلفة منها: الدّالة على الاختصاص مع الفائدة الصّوتيّة في توافق العبارات والاهتمام والعناية به.

وقُدِّمَ الجَارُّ والمجرور على المفعول في (١٨٤) أربعة وثمانين موضعاً بعد المئة. وقُدِّمَ على المفعول به الثّاني في (٦٨) ثمانية وستين موضعاً، وقُدِّمَ الظَّرْفُ على المفعول به في (١٤) أربعة عشر موضعاً وعلى المفعول به الثّاني في (٦) ستة مواضع. وكان لذلك التّقديم أغراض دلاليّة عدّة تتفرّع على جانبي المعنى واللفظ. فالأوّل: الاختصاص والعناية والاهتمام. والثّاني: التّوازن بين فقر الجمل ومراعاة الانسجام الموسيقيّ السّجعيّ.

وقُدِّمَ الظَّرْفُ والجَارُّ والمجرور على المسند (الخبر) في الإسْنَادِ الاسميّ

(الجملة الاسميّة). للدّلالة على الاختصاص مع التّناسب (الفائدة الصّوتيّة).

٣- مثل الذّكر والحذف مستويين من الأداء التّعبيريّ، وكان

استعمال أحدهما في مكان الآخر في النّطق بالدّال أو السّكوت عنه في إطار سياقه يشكّل رافداً من روافد الإبداع ووسيلة من وسائل الإثراء الدّلاليّ، الّذي يحمل في طياته معاني دلاليّة إضافيّة متعدّدة.

وقد ذكّر المسند إليه في الصّحيفة السّجاديّة لأهداف دلاليّة منها:

الدّلالة على تفادي الضّمير الرّابط للجملة بالكلام السّابق لغرض الاستقلال، والدّلالة على كونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (الحذف)، وتخصيص المسند بمعين، وغيرها.

وذكّر المسند الاسميّ للدّلالة على أنّه الأصل في الكلام، ولا موجب

للعُدول عنه، والتّعظيم والتّلذذ بذكره، والدّلالة على زيادة الإيضاح والتّقرير وتوكيد تخصيص المسند إليه بالمسند، وغيرها علاوة على الجانب الصّوتيّ في البناء الجمليّ.

أنّ المسند (الخبر) قد يتعدد بعاطف بـ (الواو) أو بغير عاطف، وإنّ

ورود هذه الظّاهرة وحسن اصطفاء الأداة العاطفة في التّعدد وعدمه سمة دلاليّة بارزة في الصّحيفة السّجاديّة؛ وقد أعطى التّعدد الخبريّ بعاطف بـ (الواو) الدّلالة على كمال اجتماع الأخبار، وتخصيصها بالمسند إليه (الموصوف)، وإنّ التّعدد الخبريّ بغير عاطف كان المستهدف الدّلاليّ منه إفادة الدّلالة على كمال اتصاف الموصوف في كلّ صفة على حدة. أو الاهتمام والتّقرير النّفسيّ في الوصف.

أنّ الإخبار بالمصدر معلّمة قصديّة تكمن في إدراك الاستخدام

لأبنية الكلّم في تركيب الجملة وتصور الإسناد الحكميّ عند إنشاء جملة الدّعاء في الصّحيفة السّجاديّة. وقد أفادة هذا السّمة المعنويّة الدّلالة على

التقرير الحقيقي واتساعها في جهتها الخاصة بالأخبار لإطلاق كمال المبالغة الحقيقية. وأن ذلك الاختيار يقوم أيضاً على حسن تخير البنية الصوتية وانتخاب الحروف عند تكوين بنية المصدر فضلاً عن التوافق الصوتي والموسيقى السجعي في نهايات الجمل.

تعمل مكملات الجملة على تخصيص الإسناد (تقييد الجملة) في جهة معينة، وتأتي لإنشاء معان كثيرة تقوم في أدب الدعاء السجادي، فضلاً عن دقة الاختيار للوظائف النحوية لإثراء المعنى الإضافي في تركيب الجملة.

فيذكرُ المفعول المطلق لإفادة معناه في تركيب الجملة، (التقييد للإسناد الحكمي) وهي دلالة على تأكيد الحدث المحض، والدلالة على بيان صفة الحدث مع توكيده، علاوة على جانب الصوتي.

ويذكر المفعول لأجله لإعطاء دلالة المعنوية والنحوية وهي بيان غاية الإسناد. أو الدلالة على بيان العلة الغائية المرادة منه.

ويذكر الحال لإفادة معنى تعلق الدلالة وتخصيص الإسناد بهيئة خاصة أو تركيز الدلالة على هيئة صاحب الحال والعناية به أو التوسع في الدلالة.

أن حذف المسند إليه في الصحيفة السجادية تارة يكون في الإسناد الاسمي (المبتدأ)، وأخرى يكون في الإسناد الفعلي (الفاعل) لأغراض عدة. فقد حُذِفَ المبتدأ في (٢٢) اثنين وعشرين موضعاً لأسباب هي: الدلالة على تعيين المسند إليه على وجه التجلي الحقيقي، أو توجيه تركيز الدلالة في المسند أو حذفه بناء على الظاهر بحذف ما لا ضرورة له أو الدلالة على الاختصار لقريظة لفظية ولمجارية النسق القرآني في التعبير.

وحُذِفَ المسند إليه (الفاعل) في (١٢٦) ستة وعشرين ومئة موضع لابتغاء أغراض دلالية منها ما هو لفظي كمراعاة الجانب الصوتي في

الأسجاع، أو الاختصار، ومنها ما هو معنويّ: وهي الدلالة على عدم اقتضاء غرض لذكره أو لتركيز العناية في الحدث أو التّعظيم أو للعلم به. وحُذِفَ المسند (الخبر) الاسميّ في الصّحيفة السّجّاديّة في (٢٠) عشرين موضعاً لفوائد معنويّة هي: كون المسند إليه لا يصلح إلّا له أو الدلالة على توكيد التّقرير أو لقصد الإيجاز.

أنّ حذف جواب الشرط أو جزائه، مظهر تعبير من مظاهر الإثراء الدلاليّ في الصّحيفة السّجّاديّة؛ فقد حُذِفَ في (٤٦) ستة وأربعين موضعاً، وكانت له نتائج دلاليّة، منها ما هو لفظيّ، كمراعاة التّنسيق الموسيقيّ في نهاية الجملة لقريّة لفظيّة، ومنها ما هو معنويّ بقريّة السّياق، وهي: الدلالة على التّوسّع في الدلالة أو الإيجاز والاختصار وغيرها.

أنّ حذف المسند (الفعل) هو من قبيل حذف الجمل لا من قبيل المفردات. وحذف الفعل وحده غير وارد في تضاعيف الصّحيفة السّجّاديّة. أمّا حذف الجملة فقد جاء منه في موضعين؛ لغرض استبعاد حقيقة حكم الإسناديّ مع التّوكيد والتّقرير، ولتعلق الدلالة بالحدث حسب، والدلالة على تكثير المعنى، وتوكيده، والدلالة على الاختصار مع حسن بلاغة التّعبير.

يُؤدّي حذف متعلّقات الإسناد (الجملة) إلى إطلاق الجملة وإثراء دلالتها في عموميّات القصد التي يبتغيها المشي. وقد حُذِفَ المفعول به في نحو (١٢٣) ثلاثة وعشرين موضعاً بعد المئة وحذف المفعول به الأوّل والثّاني في (١٢) اثني عشر موضعاً وحذف المفعول به الأوّل حسب، في ثمانية (٨) مواضع، لنتائج معنويّة لفظيّة: كمراعاة الفاصلة. ومعنويّة: وهي الاختصار والإيجاز، أو للتّوسّع في دلالتة والتّعميم مع الاختصار، أو تحقيق البيان بعد الإبهام أو لتركيز الدلالة على الحدث وفاعله أو للتّعظيم أو للتّحقير وغيرها.

وَحُذِفَ الجَارُّ والمَجْرورُ، لأسباب: هي تركيز الدلالة والانتباه على الحدث، أو لمراعاة الأسجاع في نهاية الجملة، أو الدلالة على الإيجاز بقرينة السياق. الحالية أو المقالية.

٤- أَنَّ التَّعْرِيفَ والتَّنْكِيرَ مِنَ الظَّوَاهِرِ التَّعْبِيرِيَّةِ الفَنِّيَّةِ الأسلوبِ في الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ، تَكْمُنُ وَرَاءَهَا أَسْرَارٌ دَلَالِيَّةٌ، مَقْصُودَةٌ بَلْ هُمَا مِنْ وَسَائِلِ الإِثْرَاءِ الدَّلَالِيِّ، الَّتِي تَضْفِي عَلَى الدَّالِّ وَهُوَ دَاخِلُ الْهَيْكَلِ النَّظْمِيِّ لِلْجُمْلَةِ دَلَالَاتٌ إِضَافِيَّةٌ كَثِيرَةٌ.

وَقَدْ عُرِّفَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ بِالضَّمِيرِ فِي سِيَاقِهِ (الخطاب والتَّكَلُّمُ، والغيبة) وَكَانَ لِحُضُورِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْخُطَابِ الْمَظْهَرِ الْأَغْلَبِ، إِنَّ طَبِيعَةَ الدُّعَاءِ تَقُومُ عَلَى رَكِيزَتَيْنِ الْأُولَى الْغَيْبِ الرَّبَّانِيِّ الْأَعْلَى (أَنْتَ)، وَالثَّانِيَةِ الْعَبْدِ الدَّاعِي الْفَقِيرِ (أَنَا).

لَقَدْ جَاءَ ضَمِيرُ التَّكَلُّمِ (أَنَا) فِي سِيَاقِهِ الْحُضُورِيِّ؛ لِأَسْبَابٍ هِيَ: كَوْنُهُ مَرْتَكِزَ الْحَدِيثِ وَالْدَّلَالَةِ. لِإِنْشَاءِ جَوْ مِنْ التَّصَاغُرِ وَالتَّذَلُّلِ. وَأَنَّ ضَمِيرَ الْخُطَابِ كَانَ يَأْتِي لْغَرَضِ التَّقْرِيرِ أَوْ التَّوَكُّيدِ أَوْ التَّعْظِيمِ فِي سِيَاقِهِ. وَأَنَّهُ جَارٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ الْحُضُورِيَّةِ.

وَأَنَّ ضَمِيرَ الْغَيْبَةِ اسْتُخْدِمَ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ عِلَاوَةً عَلَى سِيَاقِهِ اسْتُخْدِمَ كَوْسِيلَةً لِلدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِهِ كَرَهًا وَتَحْقِيرًا لَهُ وَتَنْزِيهًا لِللسانِ الْمُنْشَأِ مِنْ أَنْ يَجْرِبَهُ بِنَطْقِهِ.

وَعُرِّفَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ بِالْعِلْمِيَّةِ، لْغَرَضِ قَصْدِ إِحْضَارِهَا بَعِينَهَا وَتَشْخِصِ مَسْمِيَّاتِهَا ابْتِدَاءً بِذِكْرِ أَسْمَاءِ أَصْحَابِهَا الْخَاصَّةِ بِهِمْ عَلَى مَرَجِعِ مِلَاحَظَةِ سِيَاقِ الدُّعَاءِ وَخَاصِيَّتِهِ؛ لِإِنْشَاءِ الْجَمَلِ وَصُورِ التَّرْكِيْبِ. ثُمَّ إِنَّ فِيهِ الدَّلَالَةَ عَلَى التَّعْظِيمِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَدْلُولِ الْعِلْمِيَّةِ وَهَذَا يُوَدِّي إِلَى التَّعْظِيمِ الْعَامِّ لَهُ سُبْحَانَهُ. وَقَدْ يَأْتِي التَّعْرِيفُ بِالْعِلْمِيَّةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعُطْفِ

والرِّفة والاسترحام، أو الدَّلالة على التَّبرُّك به والاستلذاذ بذكره وغيرها. وعُرِّف المسند إليه باسم الإشارة، لغرض تميّزه أكمل تمييز، إذ إنّ المنشئ يحضّر الشَّيء (المسند إليه) في نفسه ويكمل تمييزه في ذهنه وبعد، يحدّده باسم الإشارة مع الإفادة من توظيف الطبيعة الأدائيّة في التَّركيب وتكوين الجملة. أو لقصد كمال العناية بالمشار إليه مع التَّمييز والظُّهور الكامل لتوكيد شدّة الارتباط الشَّعوريّة بحاجة العطف والرحمة. أو الدَّلالة على تعظيم المشار إليه، أو الإشارة إلى المتقدم المعظم مع الاختصار في طيّ الجمل المتقدمة، طلباً للإيجاز.

وعُرِّف المسند إليه بـ(أل) في الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة لأبعاد معنويّة تلحظ من السِّياق الَّذِي يكتنف المسند إليه ملتصقاً بـ(أل)، ومنها الدَّلالة على بيان حقيقة الجنس وماهيته وهذه يصحّ فيها أن تحلّ محلّها (كُلّ) حقاً وحقيقة، لا مجاز فيها ولا مبالغة. أو الدَّلالة على الكمال النَّسبيّ في العباد وفي استيعاب المسند إليه جميع الصِّفات الجامعة لصفة المسند إليه، أو الكمال المطلق في الصِّفات الإلهيّة. أو الدَّلالة على تعيين واحد من أفراد الحقيقة، وغيرها.

وعُرِّف المسند إليه بالإضافة؛ لمستهدفات دلاليّة منها: الدَّلالة على الإيجاز والاختصار من خلال علاقة التّضاييف بين المضاف والمضاف إليه. أو الدَّلالة على تعظيم شأن المضاف أو الدَّلالة على تحقير المضاف أو تركيز المعنى على جنس المضاف الملتصق بالمضاف إليه سعةً في الدَّلالة أو الدَّلالة على تكثير المعنى وغيرها.

وعُرِّف المسند بالاسم الموصول، وكان أغلبه بالموصوليّة المشتركة (ما، من) المتمثّل في الاحتماليّة لا سيّما (ما) يعقبه (من) الشَّامل لوظيفة (الفاعليّة) وهذا ما يوحي بحيويّة النّصّ وخلوده وبعده الدَّلاليّ، ومن أهمّ

دلالات التعريف بالاسم الموصول: الدلالة على زيادة التقرير مع الإحاطة والشمول أو الدلالة على التّفخيم أو الدلالة على العموم والاختصار، والدلالة على التّعظيم والتّحقير، والدلالة على إرادة الجنس أو الحقيقة مع الاحتمالية الدلالية المتمثلة في طيّات الاستخدام للاسم الموصول التي منها: الدلالة على إيماء وجه بناء الخبر بلحظ الصلة وموصولها. أو ما يدلّ على أصل الدلالة في الخبر أو تحقيره أو تصغير شأن المحكوم به أو الدلالة إلى زيادة التقرير والتّوكيد أو الدلالة على العموم واستغراق حقيقة الأفراد، وغيرها .

أنّ تنكير المسند إليه في الصحيفة السّجادية يأخذ منحاه الدلاليّ في شيوع النّكرة وعموميّة وظيفتها الأدائيّة. إذ يأتي ذلك لغرض: الدلالة على الوحدة أو الدلالة على أنّه فرد غير معين لعدم تعلق غرض بتعريفه. أو الدلالة على إرادة حقيقة الجنس، وهذه أكثر الدلالات في الصحيفة السّجادية وأغلب ما تكون في سياق النّفي بـ (لا) النافية للجنس أو غيره في مقامات التّنزيه والتّعظيم لله سبحانه وغيرها.

ولتنكير المسند (الخبر) على أحقيّة الأصل فيه في الجملة دلالات فوق ثنائيّة الإنتاجيّة الدلاليّة: الفائدة للخبر ولازم الفائدة. وهذه الدلالات هي : عدم إدارة القصر أو العهد أو الدلالة على التّعظيم والتّهويل أو التّهوين والتّحقير، أو للتّوكيد والتّقرير أو الاختصاص.

أنّ لتعريف المسند (الخبر) في الصحيفة السّجادية مزايا أدائيّة ذات آفاق نفسيّة رحبة تسعى إلى الوصول إلى نتائج لا تكون على أحقيته (المسند) في التّنكير.

وقد عرّف بأنواع التعريف وكان الأغلب فيها تعريفه بـ(أل) وبالاسم الموصول والإضافة وغيرها، وقد جاء لأغراض منها: الدلالة على اختصاص المسند بالمسند إليه وقصره عليه، وهذه الدلالة تتوزع على معين؛ الأوّل:

الدَّلالة على الاختصاص والقصر الحقيقي على سبيل الحقيقة التَّحقيقية، وهذه خاصّة في التَّوحيد والتَّعظيم لذاته سبحانه. والثَّانية: الدَّلالة على اختصاص جنس المعنى وقصره المفاد من المسند على المسند إليه مبالغةً وتجاوزاً، وهذا يكون عند الدَّاعي وصفات العبوديّة، للظُّهور بمظهر الذلِّ والعبوديّة للعزّة الرُّبوبيّة.

ومن الدلالات أيضاً، فيه (تعريف المسند بـ(أل) الدَّلالة على أصالة مبلغ المسند إليه منتهى عين الكمال. أو الدَّلالة على إيراد المسند على معنى شائع ومعهود، أو الدَّلالة على كماله واتّصافه بمعناه باعتبار شيوعه وظهور حقيقته، أو الدَّلالة على توكيد القصر الحقيقي، وغالباً ما تأتي عند توسط (ضمير الفصل) بين المسند والمسند إليه.

وجاء تعريف المسند باسم الموصول - على شيوعه وكثرته - لمرامي دلاليّة منها: الدَّلالة على اختصاص مدلول الصّلة وقصرها على المسند إليه قصراً حقيقياً وهذه الدَّلالة كثيرة وأغلبها عندما يكون الخطاب موجهاً إلى الغيب الأعلى (الله) سبحانه. أو للدلالة على حضور جملة الصّلة وظهورها، أو الزيادة في تقرير المعنى الدّلاليّ وحضور معناه مع إثبات صلته واتّصافه بها اتصافاً ثابتاً غير خفي. أو الدَّلالة على قصر المسند إليه واختصاصه بصلة الموصول مبالغةً وادّعاء.

وجاء تعريف المسند بالإشارة، للإيماء إلى ذاتيّة المسند إليه المتجسّدة بالأخبار (المسند)، أو الدَّلالة على الاهتمام والعناية بزيادة التوكيد والتقريب. وعُرف المسند بالإضافة للدَّلالة على تعظيم المسند إليه عند إضافة المسند إلى شيء معظّم.

وعُرف المفعول به بـ(أل) لغرض الدَّلالة على إرادة الجنس وقصره على الحكم الإسناديّ. وعُرف بالموصوليّة للدَّلالة على التَّعظيم أو على إرادة

الاختصار أو على إرادة فرد غير معين من أفراد الحقيقة. وعُرِّف بالإضافة، لغرض تعظيم المضاف. ونُكِّر المفعول للدلالة على إرادة الوحدة أو على إطلاقه وشيوعه أو على تَعْظِيمه وغيرها.

٥- أنَّ تعريف البلاغيين للوصل والفصل لم يكن قاصراً عندما جعلوا الأمر فيها على (الواو) حسب من دون بقيّة الحروف؛ لان الأخيرة لها معناها الوظيفي النَّحويّ والدَّلاليّ أمّا (الواو) فهي لمطلق الجمع. ومن هناك كانت مواطن للفصل والوصل.

وقد كانت مديات الفصل والوصل في الصّحيفة السّجّاديّة واسعة جداً. وقد مثّلت مصاديق الوصل كون الجملتين أو الجمل متفقة في الخبريّة لفظاً ومعنى مع إظهار أروع محاسن العطف بين الجمل في نوعيّة الجملة (الإسناد) وجنسيّة المتعلقات بالإسناد. أو كون الجملتين متفقة في الإنشائيّة لفظاً ومعنى وهذه ظاهرة من أعلى مظاهر الوصل بـ (الواو) في الصّحيفة السّجّاديّة؛ مع حسن مظهر الوصل في تناسب الجمل ومتعلقاتها. إنَّ اللغة تجري من بدنه مجرى الدّم في عروقه. وهو يستعمل أعلى طاقتها ويسخر أقصى إمكاناتها في المحادثة والتّعبير عمّا يريده بالدُّعاء إليه سبحانه.

وتمثّلت أمثلة الفصل في الصّحيفة السّجّاديّة. في مظاهر كمال الاتصال في كون الجملتين بينهما اتحاد تام وامتزاج معنويّ في صيرورة الثّانية منهما مؤكّدة للأولى. أو كون الجملتين بينهما علاقة بدليّة والمقتضي لذلك كون الأولى غير وافية بتمام المراد. أو كون الجملة الثّانية مُنزّلة من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه، أو كون الثّانية واقعة موقع عطف البيان من متبوعه لغرض الإيضاح عن مجهول.

ومن تمثّل كمال الانقطاع كون الجملتين متباعدتين في الدّلالة متباينتين تبايناً كاملاً في المعنى، كأنّ تكون الأولى خبريّة والثّانية إنشائيّة في

اللفظ والمعنى وهذه كثيرة في تضاعيف الصحيفة السَّجَّادِيَّة. أو كون عدم وجود مناسبة جامعة بين الجملتين رابطة لبعدهما.

ومن مظاهر شبه كمال الاتصال، كون الثانية منها قوية الارتباط بالأولى، لكونه متضمنة جواباً عن سؤال يُفهم من الأولى، فتنزّل منزلته. ولهذا المراد البلاغيّ مدّى واسع في تضاعيف الصحيفة السَّجَّادِيَّة، على مرجع اعتبار نفسي أو تردد وجداني عند الدُّعاء. أو كون الجملة الثانية واقعة سبباً وتعليلاً للأولى وهذا نمط يكثر أيضاً في الصحيفة السَّجَّادِيَّة لا سيّما في نهايات نصوص أدعيّتها.

أنّ مجيء الجملة الحاليّة مرّةً مقترنةً بـ (الواو) وأخرى بعدمها. جعل لها صورتَي الوصل والفصل. وقد جاءت الجملة الحاليّة مقترنة بالواو في الصحيفة السَّجَّادِيَّة لأسبابٍ معنويّة هي: الدّلالة على أنّ ما بعد (واو) الحال أمر ظاهر معلوم. والدّلالة على أنّ ما بعدها (الواو) مستقرّ ثابت قبل حصول الحدث المصاحب لها وبعده. والدّلالة على تنصيص إرادة الحال لا التّعليل. ٦- أنّ الإسناد الفعليّ يؤتى به لإنتاج خطاب ثنائيّ المقصد؛ أوّله: الدّلالة على الزمن والثّاني: الدّلالة على التّجدد والحدث. والإسناد الاسميّ يؤتى به لقصد الدّلالة على الاستقرار والثّبوت.

أنّ الفكرة الزمنيّة في الجملة الفعلية كانت تقوم على الهيكل الزمنيّ للغة العربيّة، المتكون من نوعين: الزّمن الصّرفيّ، والزّمن النّحويّ، وهو الزّمن الذي يؤخذ من استخدام صيغ الأفعال وهي في داخل السّياق مع القرائن. وقد دلّت الجملة الفعلية المشتمة على الأفعال على أزمنة مختلفة. فالمشتمة على صيغة (فَعَلَ) دلّت على الزّمن الماضي، ومنها: الماضي المطلق بقرينة الإخبار، الماضي البعيد المنقطع، بقرينة لفظيّة التّركيب الفعليّ (كان فَعَلَ)، وقد كان أغلبه بقرينة معنويّة كخلق الكون والملائكة، وفي سياق

الحديث عن الأنبياء (عليهم السلام)، وغير هذه الفسح الزمنية. ودلت الجملة الفعلية المشتملة على (فَعَلَ) على الزمن الحاضر بقرينة لفظية وهي (اليوم) وبقرينة السياق العام للدعاء. كما دلت على الزمن المستقبل أيضاً، بقرينة لفظية أو حالية. وكان أغلب هذه القرائن كون (فَعَلَ) واقعة في أسلوب شرط (أفعال شرط)، أو لقرينة سياقية وهي الإخبار عن الأمور المستقبلية.

كما دلت على الزمن المطلق (العام) وهذا كثير. وقد دلت على الزمن المطلق أيضاً بقرينة لفظية (كُلُّ أَوَانٍ)، (أبدًا) وفي بعض الأساليب كالنداء وغيرها. ودلت الجملة المشتملة على (يَفْعَلُ) المضارع على فسح زمنية متعددة هي: الزمن الماضي، وهو الأغلب، بعيداً أكان أم قريباً. ودلت (يَفْعَلُ) على التجدد الحدثي في الزمن الماضي بقرينة التركيب (كان يَفْعَلُ)، أو بقرينة السياق. ودلت (يَفْعَلُ) على الزمن الماضي المتصل بالحاضر. أو الماضي القريب جداً من الحاضر أو على عدمية وقوع الإسناد في زمن ماض قريب.

ودلت الجملة المشتملة على المسند بصيغة (يَفْعَلُ) على الزمن الحاضر بقرينة لفظية، أو من سياق الحال، وكان أغلب القرائن هي حالية مفهومة من سياق الدعاء، وبقرينة لفظية مثل (اليوم، في هذه الساعة)، أو بقرينة النفي بـ (ليس). كما دلت على الزمن المستقبل بقرينة لفظية وكان أغلبها كون السياق طلبياً أكثره بوساطة (لا) الناهية الخارجة إلى التضرع والدعاء، أو بوساطة تضافر القرائن اللفظية والحالية السياقية، كـ (نون) التوكيد مع (لا) الناهية الخارجة إلى الطلب التخضعي أو لدخول (لام) الأمر على (يَفْعَلُ) أو في سياق ترج بـ (لعل)، أو لدخول حروف النصب منها (أن) على (يَفْعَلُ) وهو كثير، و(لن)، وهو قليل في تضاعيف الصحيفة السجادية. إن حربي التسوييف (السين، سوف) لم يردا في طيات الصحيفة السجادية إلا

بآية استشهاد بها الإمام عليه السلام وغيرها.

ودلت الجملة المشتملة على (يَفْعَل) على الزَّمن المطلق العام، وهي دلالة تكثر في سياقات الإخبار عن الصفات الإلهية عند تصور الإسناد والمسند إليه لفظ الجلالة وفي أساليب متعددة كالنداء، والشرط، أو مع قرينة لفظية هي (أبداً)، أو في بعض السياقات التي تعرب عن بيان حقيقة ثابتة أو عادة ملائكية حقيقة معينة أو حالة شعورية.

ودلت الجملة المشتملة على المسند بصيغة (أَفْعَل) الأمر على امتدادات زمنية مختلفة، وهي: الدلالة على تقييد الإسناد بالزَّمن الحاضر المستمر بقرينة الحال (الدُّعاء)، أو بقرينة اللفظ الزمني (اليوم). ودلت على الزَّمن المستقبل، بقرينة الطلب العبادي في فسح استقبالية مختلفة مع أحداث تتسم بالانقطاع والاستمرار. كما دلت على الزَّمن المطلق ولكن في مواطن التَّضمن القرآني. أن الجملة الاسمية ذات الإسناد الاسمي تدل على الثبوت والاستقرار والجملة الفعلية ذات الإسناد الفعلي تدل على التَّجدد والثبوت عموماً في جميع مسانيد صيغ أفعالها. وقد وظَّف الإمام زين العابدين عليه السلام من طريق التَّصور الإسنادي من طبيعة الجملة الاسمية والفعلية خير توظيف فكان يستعمل الإسناد الاسمي في المواطن التي تقتضي الثبوت والاستقرار الاستمراري، والإسناد الفعلي في المواطن التي تتطلب الحركة والتَّغيير والحدوث وكل في سياقه الدُّعائي.

لقد كان عليه السلام يعوّل على الطبيعة التَّقابلية بين الإسنادين: الاسمي والفعلي، ليدل على تقوية الأمر وتحقيق المراد من طريق مقابلة الثبوت والاستقرار مع التَّجدد والحدوث ليُجعل من ذلك نمطاً أسلوبياً متوخى في سياق قصده عليه السلام.

وبعد، فإنني لا أحسب لهذه الرِّسالة ونتائجها مفهوم الكمال أبداً؛

وَإِنْ كَانَ فَهُوَ نَسْبِيٍّ، حَسْبِي أَنِّي اجْتَهَدْتُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَقْصٌ أَوْ زَلَّةٌ أَوْ
خَطَأٌ فَمَنْ نَفْسِي؛ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسَّوْءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي. وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

قائمة المصادر والمراجع

١. الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم
- ابن القيم اللغوي ٦٩١-٧٥١ هـ، د. أحمد ماهر البقري، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، ١٩٧٩ م.
- الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة المحاضرات التي أُلقيت في مؤتمر اللغة العربية في المرحلة الإعدادية، دار المعارف، مصر، ١٩٥٧ م.
- الإِتقان في علوم القرآن، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن الشافعي، ت ٩١١ هـ)، وبالهامش: إعجاز القرآن، للقاضي أبي بكر الباقلاني، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان، ١٩٧٣ م.
- أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، توفيق الزيد، دار العربية للكتاب، ١٩٨٤ م.
- أثر النّحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، ١٩٧٥ م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر، مصر، ١٩٥١ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (مُحمّد بن يوسف، ت ٧٤٥ هـ) تح: د. مصطفى أحمد النحاس، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة، (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م).
- الإرشاد، الشيخ المفيد (مُحمّد بن مُحمّد بن النّعمان العكيري البغدادي، ت ٤١٣ هـ) تح: حسين الأعلمي، ط ٥، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السّعود)،

- أبو السَّعُود (مُحَمَّد بن مُحَمَّد العمادي، ت ٩٥١هـ)، دار إحياء التَّراث العربي، بيروت - لبنان، (د.ت).
- الأساليب الإنشائية في النُّحو العربي، د. عبد السَّلام مُحَمَّد هارون، مطبعة السَّنة المُحمَّديَّة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
 - أساليب بلاغيَّة، الفصاحة - البلاغة - المعاني، د. أحمد مطلوب، ط ١، وزارة الثَّقافة والإعلام العراقيَّة، بغداد، ١٩٨٠م.
 - أساليب الطلب عند النُّحويِّين والبلاغيِّين، د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٨م.
 - أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن ت ٤٧هـ)، تح: مُحمَّد رشيد رضا، ط ٣، دار المنار بمصر، ١٩٣٩م.
 - أسرار العربيَّة، أبو البركات الأنباري (عبد الرَّحمن مُحَمَّد بن أبي سعيد، ت ٥١٣ - ٥٧٧هـ)، تح: مُحمَّد بهجت البيطار، مطبعة التَّرقِّي، دمشق، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).
 - أسرار اللُّسان العربي، د. جعفر دك الباب، الشَّركة المصريَّة العالميَّة للنَّشر، مصر، ١٩٩٠م.
 - الأسس النَّفسيَّة لأساليب البلاغة العربيَّة، د. مجيد عبد الحميد ناجي، ط ١، المؤسَّسة الجامعيَّة للدراسات والنَّشر والتَّوزيع، بيروت - لبنان، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
 - الأسلوب، دراسة بلاغيَّة تحليليَّة لأصول الأساليب الأدبيَّة، أحمد الشَّايب، ط ٧، مطبعة السَّعادة، مكتبة النَّهضة المصريَّة، القاهرة، (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).
 - اسم الفاعل بين الاسمِيَّة والفعليَّة، فاضل مصطفى السَّاقي، مطبوعات المجمع العلميِّ العراقي، بغداد، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).

- الإشارات والتنبیّات في علم البلاغة، الجرجانيّ (مُحمّد بن عليّ بن مُحمّد، ت ٧٢٩هـ)، تح: د. عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر، ١٩٨٢م.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر، ت ٩١١هـ)، ط ٢، دائرة المعارف، حيدرآباد الدكن، ١٣٦٠هـ.
- الاشتقاق، ابن دريد الأزديّ (مُحمّد بن الحسن، ت ٣٢١هـ)، تح: عبد السّلام مُحمّد هارون، القاهرة، ١٩٥٨م.
- إشكاليّات القراءة وآليّات التّأويل، د. نصر حامد أبو زيد، ط ٤، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٦م.
- أصول البلاغة، ابن ميثم البحرانيّ (كمال الدين ميثم بن عليّ، ت ٦٧٩هـ)، تح: د. عبد القادر حسين، ط ١، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، الدوحة، قطر، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- أصول التّفكير النحوي، د. عليّ أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبيّة، ١٩٧٣م.
- الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، د. تمام حسان، دار الشؤون الثّقافيّة، بغداد، ١٩٨٨م.
- الأصول في النّحو، أبو بكر بن السّراج (مُحمّد سهل النّحويّ البغداديّ، ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتليّ، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٥٧هـ - ١٩٨٧م).
- أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، د. مُحمّد عيد، عالم الكتب، مطبعة دار نشر الثّقافة، القاهرة، ١٩٧٣م.
- أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، عدد: ٩، ط ٢، مطابع دار القبس، الكويت، ١٩٧٩م.

- الإعجاز البياني للقرآن الكريم ومسائل ابن الأزرق، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي)، دار المعارف بمصر، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم، دراسة نظريّة تطبيقيّة التّوظيف البلاغيّ لصيغة الكلمة، د. عبد الحميد أحمد يوسف الهنداوي، ط ١، المكتبة المصريّة، صيدا، بيروت، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الإعجاز النّحويّ في القرآن الكريم، د. فتحي عبد الرحمن الدجني، ط ١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٤م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسن بن أحمد، ت ٣٧٠هـ)، دار التّربية للطباعة والنّشر، (د.ت).
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، ط ٣، دار الأفاق الجديدة، بيروت، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاريّ (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت ٧٦١هـ)، تح: رشيد عبد الرحمن العبيديّ، ط ١، دار الفكر، ١٩٧٠م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النّحاس (أحمد بن مُحمّد بن إسماعيل، ت ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ج ١ / ١٩٧٧م، ج ٢ / ١٩٧٩م، ج ٣ / ١٩٨٠م.
- إعراب القرآن المنسوب للزّجاج (أبو إسحاق بن السّريّ، ت ٣١١هـ)، تح: إبراهيم الأبياريّ، ط ٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- إعلام الوريّ بأعلام الهدى، الطّبرسيّ (أبو الفضل بن الحسن، من أعلام القرن السادس الهجريّ)، قدّم له العلّامة السيّد مُحمّد مهدي السيّد حسن الخرسان، ط ٣،

- منشورات المكتبة الحيدريّة، النجف، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة، فاضل السّاقى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- الألسنيّة التّحويليّة والتّوليديّة وقواعد اللغة العربيّة (الجملة البسيطة)، د. ميشال زكريا، ط١، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنّشر، بيروت، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- الألسنيّة العربيّة (مقدّمة، الأصوات، المعجم، الصّرف)، د. ريمون طحّان، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢م.
- الأمالي، لأبي عليّ القاليّ (إسماعيل بن القاسم البغداديّ)، مراجعة لجنة إحياء التّراث العربيّ، دار الأفاق الجديدة، بيروت، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- أمالي ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر، ت٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدّارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- الأمالي الشّجريّة (أبو السّعادات هبة الله بن عليّ بن حمزة العلويّ الحسينيّ، ت٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، (د.ت).
- الأمالي النّحويّة، (أبو عمرو عثمان بن عمر، ت٦٤٦هـ)، تح: د.عدنان صالح مصطفى، ط١، دار الثقافة، قطر، الدوحة، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيّين، أبو بركات الأنباريّ (عبد الرحمن بن مُحمّد بن أبي سعيد النّحويّ، ت٥١٣-٥٧٧هـ)، ومعه: كتاب الانتصاف من الإنصاف، مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السّعادة، مصر، (١٣١٠هـ - ١٩١٦م).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت ٧٦١هـ)، ومعه: كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك؛ مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦، دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان، ١٩٨٠م.
- الإيضاح العضديّ، أبو عليّ الفارسيّ (الحسن بن عليّ، ت ٣٧٧هـ)، تح: حسن شاذلي فرهود، ط ١، مصر، ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل (المفصل للزمخشريّ)، ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر) (٥٧٠ - ٦٤٦هـ)، تح: موسى بنّاي العليّ، إحياء التراث الإسلاميّ، مطبعة العانيّ، بغداد، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزوينيّ (مُحمّد بن عبد الرحمن (٦٦٦ - ٧٣٩هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من أساتذة كليّة اللغة العربيّة بالجامع الأزهر، مطبعة السّنة المحمديّة، القاهرة، (د.ت).
- الإيضاح في علل النّحو، الزّجاجيّ (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- بحار الأنوار، المجلسيّ (مُحمّد باقر، ت ١١١٣هـ)، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- البحث البلاغيّ عند العرب، تأصيل وتقييم، د. مُحمّد شفيع الدين السيّد، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٨٧م.
- البحث النّحويّ عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ (مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ، ت ٧٤٥هـ)، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨.

- بحوث لغويّة، أحمد مطلوب، ط ١، دار الفكر للنشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٨٧م.
- بحوث في الصحيفة السّجّاديّة، صالح جاسم الطائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٩٥م.
- بدائع الفوائد، ابن قيّم الجوزيّة (عبد الله مُحمّد بن أبي بكر الدمشقي، ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، (د.ت).
- البرهان في علوم القرآن؛ الزركشيّ (بدر الدين مُحمّد بن عبد الله، ت ٧٩٤هـ)، الجزء الثالث: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكُتب العربيّة، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاؤه، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م).
- البرهان في علوم القرآن؛ الزركشيّ (بدر الدين مُحمّد بن عبد الله، ت ٧٩٤هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكُتب العلميّة، بيروت - لبنان، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، ابن الزمكانيّ (عبد الواحد بن عبد الكريم، ت ٦٥١هـ) تح: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، ط ١ - مطبعة العانيّ، بغداد، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٠م).
- بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآباديّ (مجد الدين مُحمّد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ)، تح: عبد العليم الطحاويّ، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ)، تح: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة، (١٣٨٣هـ - ١٩٤٦م).
- البلاغة العربيّة - المعاني والبيان والبديع، د. أحمد مطلوب، ط ١، مطبعة وزارة التّعليم العالي، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- البلاغة العربيّة - قراءة أخرى، د. مُحمّد عبد المطلب، الشركة المصريّة العالميّة للنّشر، لونغمان، مصر، ١٩٩٧م.
- بلاغة العطف في القرآن الكريم- دراسة أسلوبيّة، عفت الشّرقاويّ، دار النّهضة العربيّة للطباعة والنّشر، بيروت، ١٩٨١م.
- البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، فضل حسن عباس، ط ١، دار الفرقان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- البلاغة القرآنيّة في تفسير الزّمخشريّ وأثرها في الدّراسات البلاغيّة، د. مُحمّد حسنين أبو موسى، دار الحافي للطباعة. دار الفكر العربيّ، (د.ت).
- البلاغة والأسلوبيّة، د. مُحمّد عبد المطلب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ١٩٨٤م.
- البلاغة الواضحة، البيان- والمعاني- والبديع، عليّ الجارم، و: مصطفى أمين، ط ٧، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.
- البلاغة والتّطبيق، أحمد مطلوب، وكامل حسن البصير، ط ١، بغداد، ١٩٨٢م.
- البيان الحديث، في علوم البلاغة والعروض، روز غريب، بيت الحكمة، بيروت، (د.ت).
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو بركات الأنباريّ (كمال الدين عبد الرحمن بن مُحمّد ت ٥٧٧هـ)، تح: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السّقا، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، ١٩٦٩م.
- البيان والتّبيين، الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر، ت ٢٥٥هـ)، تح: عبد السّلام مُحمّد هارون، ط ٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- التّأويل النّحويّ في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة

- الرشيد، الرياض، ط ١، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- التّبيان في إعراب القرآن، العكبريّ (أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ)، تح: عليّ مُحمّد البجاويّ، طُبِعَ بدار إحياء الكُتُب العربيّة، عيسى البابي الحلبيّ وشركاؤه، ١٩٧٦م.
- التّبيان في علم البيان المطّلع على إعجاز القرآن، ابن الزملكانيّ (عبد الواحد بن عبد الكريم، ت ٦٥١هـ)، تح: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، ط ١، ساعدت وزارة التّربية والتّعليم، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).
- التّحرير والتّنوير، الشيخ مُحمّد طاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.
- التّحفة السّنية بشرح المقدّمة الآجروميّة، مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، (د.ت).
- تذكرة النّحاة، أبو حيان الأندلسيّ (مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ الأندلسيّ، ت ٧٤٥هـ)، تح: عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة للطبع والنّشر والتّوزيع، الأردن، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- التّراكيب النّحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشين. دار المريخ للنّشر، المملكة العربيّة السعوديّة، (د.ت).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسيّ (ت ٦٧٢هـ)، تح: مُحمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنّشر، مصر، ١٩٦٧م.
- تسهيل القواعد النّحويّة في شرح متن الآجروميّة، عبد العليم عبد الحمن السعديّ، مطبعة النواعير، الأنبار، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- التّطبيق النّحويّ، عبده الراجحيّ، دار المعرفة الجامعيّة الإسكندريّة، ١٩٨٨م.

- التّطوّر الدّلاليّ بين لغة الشعر ولغة القرآن، بين لغة الشعر الجاهليّ ولغة القرآن، دراسة دلاليّة مقارنة، د. عودة خليل أبو عودة، ط ١، مكتبة المنار، الأردن، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- التّطوّر اللغويّ مظاهره وعمله وقوانينه، د. رمضان عبد التّواب، ط ١، مطبعة المدني، المؤسسة السّعوديّة بمصر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، (١٤٠٤هـ-١٩٨٣م).
- التّطوّر النّحويّ للغة العربيّة، محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة، ١٩٢٩، برجستراسر، أخرجّه وصحّحه وعلّق عليه، د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- التّعبير القرآنيّ، د. فاضل صالح السّامرائيّ، جامعة بغداد، دار الحكمة، (١٩٨٦-١٩٨٧م).
- التّعريفات (معجم في المصطلحات)، الجرجانيّ (أبو الحسن عليّ بن مُحمّد بن عليّ المعروف بالسّيد الشريف، ت ٨١٦هـ)، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٨٦م.
- التّفسير البلاغيّ للاستفهام في القرآن الكريم، د. عبد العظيم إبراهيم المطغيّ، المكتبة التّوفيقيّة، الأزهر، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- التّفسير البيانيّ للقرآن الكريم، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشّاطي)، ط ٢، دار المعارف، مصر، (١٩٦٦-١٩٦٨م).
- التّفسير الكبير، المعروف بـ(مفاتيح الغيب)، الفخر الرازيّ (أبو عبد الله مُحمّد بن عمر بن حسن، ت ٦٠٦هـ)، ط ٢، دار الكُتب العلميّة، طهران، (د.ت).
- التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم، حميد أحمد عيسى العامريّ، ط ١، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٩٦م.

- التَّغْيِيمُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، سَمِيرُ إِبرَاهِيمَ وَحِيدُ الْعَزَاوِيِّ، دَارُ ضِيَاءِ عَمَّانَ، الْأُرْدُن، ٢٠٠٠م.
- تيسير النُّحُو التَّعْلِيمِيَّ، قَدِيمًا وَحَدِيثًا مَعَ نَهْجٍ تَجْدِيدِيٍّ، د. شَوْقِي ضَيْف، دَارُ الْمَعَارِفِ، مِصْر، (د.ت).
- جَامِعُ الدَّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ، مُصْطَفَى الْغَلَايِينِي، ط ١١، مَنَشُورَاتُ الْمَكْتَبَةِ الْعَصْرِيَّةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، صَيْدَا، بَيْرُوت، (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).
- الْجَامِعُ الْكَبِيرُ فِي صِنَاعَةِ الْمَنْظُومِ مِنَ الْكَلَامِ وَالْمَنْثُورِ، ابْنُ الْأَثِيرِ (ضِيَاءُ الدِّينِ نَصْرُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَزْرِيِّ، ت ٦٣٧هـ)، تَح: مُصْطَفَى جَوَاد، د. جَمِيلُ سَعِيدٍ، مَطْبَعَةُ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ، (١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م).
- الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ، ت ٦٧١هـ)، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، الْقَاهِرَةُ، (١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).
- جَدَلِيَّةُ الْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ فِي النَّقْدِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ، مُحَمَّدُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، ط ١، الشَّرْكَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَالَمِيَّةُ لِلنَّشْرِ، لُونْجَمَان، مِصْر، ١٩٩٥م.
- الْجَمَلُ، الْجَرَجَانِيُّ (أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، ت ٤٧٤هـ)، تَح: عَلِيٌّ حَيْدَرٌ، نَشْرُ دَارِ الْحِكْمَةِ، دِمَشْقُ، ١٩٧٢م.
- الْجَمْلَةُ الْعَرَبِيَّةُ تَأْلِيفُهَا وَأَقْسَامُهَا، د. فَاضِلُ صَالِحِ السَّامَرَايِّ، مَنَشُورَاتُ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الْجَمْلَةُ الْعَرَبِيَّةُ، دَرَاةٌ لُغَوِيَّةٌ نَحْوِيَّةٌ، د. مُحَمَّدُ إِبرَاهِيمَ عِبَادَةَ، مَنَشَأُ الْمَعَارِفِ الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ، ١٩٨٤م.
- الْجَمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ بِسَيْطَةٍ وَمَوْسَعَةٍ، زَيْنُ كَامِلِ الْخَوَيْسَكِيِّ، مَوْسَسَةُ

- شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٧ م.
- الجملة النحويّة، نشأة وتطوراً وإعراباً، فتحي عبد الرحمن الدجني، ط ١، مكتبة الفلاح، الكويت، (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).
- الجنى الداني في حروف المعاني، المراديّ (حسن بن قاسم، ت ٧٤٩ هـ)، تح: طه محسن، مؤسسة الكُتب للطباعة والنشر، بغداد، (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م).
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، أحمد الهاشمي، ط ١٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (د.ت).
- جوهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة، ابن الثير الحلبيّ (نجم الدين أحمد ابن إسماعيل، ت ٧٣٧ هـ)، تح: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، بالإسكندرية، القاهرة، مصر، (د.ت).
- حاشية الآلوسي على شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاريّ، محمود أفندي، مطبعة جدجي جنانيا في القدس الشريف، ١٣٢٠ هـ.
- حاشية الخصريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخصريّ (مُحمّد الدميّاطيّ الشافعيّ، ت ١٢١٣ - ١٢٨٧ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، (١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م).
- حاشية الدسوقيّ على شرح مختصر البلاغة، للتفتازانيّ، (ضمن شروح التلخيص)، الدسوقيّ، (ت ١٢٣٣ هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاؤه بمصر، (د.ت).
- حاشية السّجاعيّ على شرح قطر الندى، السّجاعيّ (أحمد بن أحمد، ت ١١٩٧ هـ)، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، (١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م).

- حاشية السيّد الشريف الجرجانيّ (عليّ بن مُحمّد بن عليّ، ت ٨١٦هـ)، على الكشّاف للزمخشريّ، مطبوعة معه، طبعة دار المعارف، بيروت، (د.ت).
- حاشية السيّد عليّ القزوينيّ على القوانين، بهامش القوانين، طبع الحجر بإيران.
- حاشية الشنّوانيّ على شرح مقدّمة الإعراب، للأزهريّ، الشّنوانيّ (أبو بكر الشّنوانيّ بن إسماعيل بن فخر الدين، ت ١٠١٩هـ)، عني بطبعها وتصحيحها: الشيخ مُحمّد الشّمام، ط ٢، منشورات دار الكُتب الشّرقية، مطبعة النهضة، دار بو سلامة للطباعة والنّشر والتّوزيع، تونس، ١٣٧٣هـ.
- حاشية الصّبان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، الصّبان (مُحمّد بن عليّ، ت ١٢٠٥هـ)، دار إحياء الكُتب العربيّة، عيسى البابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر، (د.ت).
- حاشية مُحمّد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ، بهامش مغني اللبيب، مُحمّد الأمير، ط ٢، المطبعة الأزهرية، مصر، (١٣٤٧هـ، ١٩٢٨م).
- حاشية ياسين العليميّ على شرح التّصريح على التّوضيح لابن هشام الأنصاريّ، ياسين بن زين الدين الحمصيّ، ت ١٠٦١هـ)، دار إحياء الكُتب العربيّة، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاؤه.
- الحذف في المثل العربيّ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط ١، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
- حروف الإضافة في الأساليب العربيّة، يوسف نمر ذياب، الموسوعة الصغيرة، العدد: ١١٢، منشورات دار الجاحظ للنّشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢م.

- حروف المعاني، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٤٠هـ)، حققه وقدم له د. عليّ توفيق الحمد، ط ٢، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- حسن التّوسّل إلى صناعة التّرسّل، شهاب الدين الحلبي (أبو الثناء شهاب الدين محمود بن سلمان، ت ٧٢٥هـ)، تحقيق ودراسة: أكرم عثمان يوسف، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.
- الحضارات السامية القديمة، سبتينو موسكاتي، ترجمة الدكتور: السيّد يعقوب بكر، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت).
- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، السيّد البطليوسي (أبو مُحمّد عبد الله بن مُحمّد، ت ٤٤٤ - ٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.
- حياة الإمام زين العابدين (عليه السلام)، دراسة تحليلية، الشيخ باقر شريف القرشي، ط ١، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٨م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٢هـ)، تح: عبد السلام مُحمّد هارون، ط ٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ)، تح: مُحمّد عليّ النّجار، ط ٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.
- خصائص الأسلوب في الشوقيات، مُحمّد هادي الطرابلسي، منشورات الجامعة التونسية، طبع بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ١٩٨١م.

- خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د. محمد أبو موسى، ط ٢، دار التضامن للطباعة، مكتبة وهبة، القاهرة، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- دراسات بلاغية، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، ط ١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، دار المعالم الثقافية للنشر والتوزيع، الإحساء، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- دراسة التعدية والسببية والبناء للمجهول، دراسة نحوية دلالية للفعل في اللغة العربية الفصحى، جورج نعمة سعد، مؤسسة كيغان بول العالمية، لندن، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس، ط ١، شركة الربيعات للنشر والتوزيع، الكويت، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- دراسات في علم اللغة النفسي، داود عبده، ط ١، جامعة الكويت، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- دراسات في اللغة، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعاني، ١٩٦٢م.
- دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت، (د.ت).
- دفاع عن فن القول، د. عبد الكريم غلاب، دار العربية للكتاب، طبع بمطبعة دار القلم، تونس، ١٩٨٤م.
- دقائق التصريف، ابن سعيد المؤدب (القاسم بن محمد، من علماء القرن الرابع الهجري)، تح: د. أحمد ناجي القيسي، و: د. حاتم صالح الضامن، و: د. حسين نور، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن

- عبد الرحمن، ت (٤٧٤هـ)، تح: السيّد مُحمّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت - لبنان، (١٤٠٢هـ - ١٩٨١م).
- دلالات التّراكيب، دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، د. مُحمّد حسنين أبو موسى، ط ١، منشورات جامعة قار يونس، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- الدّالة الزمنيّة في الجملة العربيّة، د. عليّ جابر المنصوريّ، ط ١، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٤م.
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) شرح وتعليق، د. مُحمّد حسين، طبعة مكتبة الآداب، الجماميز، مصر، (د.ت).
- ديوان الخنساء (تماضر بنت عمرو بن الشّريد السّلمية، ت ٢٤هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان، (د.ت).
- ديوان الفرزدق (أبو فراس همّام بن غالب، ت ١١٤هـ)، دار صادر للطباعة والنّشر، دار بيروت للطباعة والنّشر، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م).
- الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة، مُحمّد محسن آغا بزرك الطهرانيّ، ط ١، مطبعة القضاء، النّجف، ١٩٥٩م.
- الرّد على النّحاة، ابن مضاء القرطبيّ (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، ت ٥٩٢هـ)، تح: شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقانيّ (أحمد بن عبد نور، ت ٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٥م.
- الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. مُحمّد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- رياض السّالكين في شرح صحيفة سيّد السّاجدين صلوات الله

- عليه، ابن معصوم (عليّ خان صدر الدين الحسينيّ الحسنيّ المدنيّ الشيرازيّ، ١٠٥٢ - ١١٢٠هـ)، تح: السيّد محسن الحسينيّ الأمينيّ، مؤسسة النّشر الإسلاميّ، قم، إيران، (د.ت).
- روح المعاني في تفسير القرآن والسّبع المثاني، الآلوسيّ (أبو الفضل شهاب الدين السيّد محمود البغداديّ، ت ١٢٧٠هـ)، مطبعة دار الفكر، بيروت - لبنان، (د.ت).
- الزّمن في القرآن الكريم، دراسة دلاليّة للأفعال الواردة فيه، د. بكري عبد الكريم، ط ٢، دار الفجر للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م.
- الزّمن في النّحو العربيّ، كمال إبراهيم بدري، ط ١، دار أميّة للنّشر والتّوزيع، الرياض، ١٤٠٤هـ.
- سرّ صناعة الإعراب، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ)، تح: حسن هنداي، ط ١، دار القلم، دمشق، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجيّ (أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن سعيد، ت ٤٦٦هـ)، صحّحه وعلّق عليه، عبد المتعال الصّعيديّ، مطبعة محمّد عليّ صبيح وأولاده، ميدان الأزهر، مصر، (١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م).
- سنن أبي داود، أبو داود (سليمان ابن الأشعث السّجستانيّ الأزديّ، ت ٢٧٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- سيرة الأئمة الاثني عشر، هاشم معروف الحسنيّ، مؤسسة البلاغ لطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت - لبنان، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- سيرة أعلام النبلاء، الذهبيّ (شمس الدين محمّد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ)، تح: شعيب الأرناؤطيّ، ومأمون الصاغيّ، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٨١م.

- شذا العرف في فنّ الصّرف، الشيخ أحمد الحملويّ، المكتبة الثّقافيّة، بيروت - لبنان، (د.ت.).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمدانيّ، ت ٧٦٩هـ)، ومعه: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٤، المكتبة التجاريّة الكبرى بمصر، (جمادى الأولى، ١٣٨٤هـ - أكتوبر، ١٩٦٤م).
- شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك، ابن النّاظم (أبو عبد الله بدر الدين مُحمّد بن مُحمّد بن مالك، ت ٦٨٦هـ)، تح: عبد الحميد السيّد مُحمّد عبد الحميد، طبعة دار الجيل، بيروت، (د.ت.).
- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، المُسمّى (منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك)، الأشمونيّ (أبو الحسن نور الدين بن مُحمّد، ٩٢٩هـ)، ومعه: كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السّالك، تح: مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، (د.ت.).
- شرح التّسهيل، ابن مالك (أبو عبد الله مُحمّد جمال الدين، ٦٠٠-٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن السيّد، ط ١، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، (د.ت.).
- شرح التّصريح على التّوضيح، الأزهرّيّ (خالد بن عبد الله، ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكُتب العربيّة، عيسى البابي الحلبيّ وشركاؤه، ومعه: حاشية ياسين العليميّ على شرح التّصريح، (د.ت.).
- شرح التّلخيص للفرزوينيّ، البابرّيّ (أكمل الدين مُحمّد بن مُحمّد بن محمود بن أحمد، ت ٧٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. مُحمّد مصطفى رمضان صوفيه، ط ١، المنشأة العامّة للنّشر والتّوزيع

والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية،
١٣٩٢هـ - ١٩٨٣م.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، ٥٩٧ - ٦٦٩هـ)، تح: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- شرح الحدود النحوية، الفاكهي (عبد بن أحمد، ت ٩٧٢هـ)، تح: د. زكي فهمي الألوسي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، (د.ت).
- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل عبد الصاوي، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د.ت).
- شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- شرح السيرافي على كتاب سيبويه، بهامش الكتاب، مطبعة بولاق.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإسرايادي (محمد بن الحسن، ت ٦٨٦هـ)، ومعه: شرح شواهد، عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، (ت ١٠٩٣هـ)، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العالمية، بيروت - لبنان، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، ٧٠٨ - ٧٦١هـ)، ومعه: كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٨، مطبعة السعادة، القاهرة، (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م).

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن أحمد، ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هويدي، ط ١، دار الفكر العربي، ١٩٤٦م.
- شرح عيون الإعراب، المجلد الثاني (أبو الحسن علي بن فضال، ت ٤٧٩هـ)، تح: حنا جميل حداد، ط ١، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، (أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، ٧٠٨ - ٧٦١هـ)، ومعه: كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله بن أحمد، ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد المنعم أحمد هويدي، ط ١، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ابن هشام الأنصاري (أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق: هادي نهر، الجامعة المستنصرية، بغداد، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- شرح المختصر لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، (ت ٧٣٩هـ)، في المعاني، والبيان، والبدیع، تح: عبد المتعال الصعدي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، (د.ت.).
- شرح المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين بن علي، ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت.).

- شرح مقدّمة الإعراب، الأزهريّ (خالد بن عبد الله، ت ٩٠٥هـ)، بهامش: حاشية الشّنوانيّ، ط ٢، منشورات دار الكتب الشّرقية، دار بو سلامة للطباعة والنّشر والتّوزيع، مطبعة النّهضة، تونس، ١٣٧٣هـ.
- شرح المقدّمة المحسّبة، ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد، ت ٤٤٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، ط ١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ)، تح: موسى بنّاي علوان العلي، مطبعة الآداب، النجف، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- شروح التّليخيص، مجموعة من الشّروح على تلخيص المفتاح، للخطيب القزوينيّ، ت ٧٣٩هـ، طبع بمطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاؤه بمصر، (د.ت).
- الشّعْر والشّعراء، ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم الدّينوريّ، ت ٢٧٦هـ)، تح: مفيد قميحة، مراجعة: نعيم زرزور، ط ٢، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- شفاء الغليل في إيضاح التّسهيل، السّلسليّ (أبو عبد الله محمّد بن عيسى)، تح: د. الشّريف عبد الله الحسينيّ البركاتيّ، دار الندوة، بيروت، المكتبة الفيصلية، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- شواهد التّوضيح والفصيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله بن أحمد، ت ٦٧٢هـ)، تح: طه محسن، مطبعة وزارة الأوقاف العراقيّة، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- الصّاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامه، ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس، ت ٣٩٥هـ)، تح: مصطفى الشّويميّ،

- مؤسسة: أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).
- الصحيفة السَّجَّادِيَّة، الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين (عليهما السلام)، تقديم وضبط: مُحَمَّد القاضي، ط ٢، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٧م.
 - الصحيفة السَّجَّادِيَّة الكاملة، الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين (عليهما السلام)، ط ١، مؤسسة أهل البيت، بيروت - لبنان، (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
 - الصحيفة السَّجَّادِيَّة الكاملة، الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين (عليهما السلام)، تقديم: الشيخ باقر شريف القرشي، مكتبة الأمير، بغداد، ١٩٩٨م.
 - الصَّيغ الزَّمَنِيَّة في اللغة العربيَّة، د. مالك المطلبي، الموسوعة الصغيرة، العدد: ٢١٧، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة، بغداد، ١٩٨٦م.
 - الطَّرَاز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ابن حمزة العلويّ اليمينيّ (يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم، ت ٧٤٩هـ)، تح: جماعة من العلماء، بإشراف النّاشر، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت - لبنان، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
 - ظاهرة الحذف في الدّرس اللغويّ، د. طاهر سلمان حموده، الدّار الجامعيَّة للطباعة والنّشر، ١٩٨٩م.
 - العامل النّحويّ - بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللغويّ، د. خليل أحمد عمايرة، جامعة اليرموك، (د.ت).
 - العربيَّة وعلم اللغة البنيويّ، دراسة في الفكر اللغويّ العربيّ الحديث، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريَّة، ١٩٨٨م.

- العربية الفصحى - نحو بناء لغويّ جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، ط ٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣ م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (ضمن شرح التلخيص)، السبكي (بهاء الدين بن علي)، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، (د.ت).
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط ١، القاهرة، ١٩٨٤ م.
- علل النحو، ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله، ت ٣٨١ هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ م.
- علم البديع، عبد العزيز عتيق، ط ٢، دار النهضة العربية، ١٩٧٠ م.
- علم البديع - دراسة تاريخية وفنية لأصول البلاغة ومسائل البديع، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، ط ٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- علم الدلالة، أف. آر. بالمر، ترجمة: مجيد المشطة، الجامعة المستنصرية، مطبعة العمال المركزية، بغداد، ١٩٨٥ م.
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د. محمود فهمي حجازي، سلسلة الكتب الثقافية، جامعة حرّة، العدد: ٢٤٩، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠ م.
- علم المعاني، د. درويش الجندي، مكتبة نهضة مصر، مطبعة الرسالة، الفجالة، (د.ت).
- علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، ط ٢، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠ م.

- علم المعاني، د. قصي سالم علوان، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٥ م.
- علم المعاني - بين الأصل النحويّ والموروث البلاغيّ، د. مُحمّد حسين عليّ الصّغير، ط ١، الموسوعة الصغيرة، العدد: ٣٣٥، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٩ م.
- علم المعاني - تأصيل وتقييم، حسن طبل، ط ١، مكتبة الإيمان المنصوريّة، مصر، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م).
- علم المعاني - دراسة بلاغيّة ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح فيّود، ط ٢، مؤسسة المختار للنشر والتّوزيع، دار المعالم الثقافيّة، الإحياء للنشر والتّوزيع، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م).
- الفصول المهمّة في معرفة أحوال الأئمّة، ابن الصّبّاغ (عليّ بن مُحمّد أحمد المغربيّ، ت ٨٥٥هـ)، ط ٣، المطبعة الحيدريّة، النّجف الأشرف، ١٩٦٢ م.
- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السّامرائيّ، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م).
- الفعل في القرآن الكريم - تعديته ولزومه، أوس إبراهيم الشّماس، ذات السّلاسل، الكويت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م).
- الفعل والزمن، د. عصام نور الدّين، ط ١، المؤسسة الجامعيّة، للدراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت-لبنان، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م).
- فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السّامرائيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨ م.
- فلسفة اللغة العربيّة، د. عثمان أمين، المكتبة الثقافيّة (١٤٤)، الدّار المصريّة لتأليف والترجمة، دار مصر للطباعة والترجمة، ١٩٦٥ م.
- في أصول اللغة والنّحو، فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكُتب، بيروت، ١٩٦٩ م.

- في بناء الجملة العربيّة، مُحمّد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- في البنية والدلالة، سعد أبو رضا، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حَزِي وشركاؤه، مصر، ١٩٨٨م.
- في التّركيب اللّغويّ للشّعر العراقيّ المعاصر، مالك يوسف المطليبيّ، دار الرشيد للنّشر، ١٩٨١م.
- في الفكر اللّغويّ، د. مُحمّد فتّيح، ط ١، دار الفكر العربيّ، القاهرة، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- في النّحو العربيّ - (قواعد وتدرّيات)، ج ١: نظام الجملة الاسميّة، و: ج ٢: نظام الجملة الفعليّة ومكملاتها، د. عبد الحميد مصطفى السيّد، لطيفة إبراهيم النّجار، ط ١، دار القلم للنّشر والتّوزيع، دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- في النّحو العربيّ - نقد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث، د. مهدي المخزوميّ، ط ١، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، القاهرة، ١٩٦٦م.
- في النّحو العربيّ - نقد وتوجيه، د. مهدي المخزوميّ، ط ٢، دار الرائد العربيّ، بيروت-لبنان، (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).
- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، خليل إبراهيم عمايرة، ط ١، عالم المعرفة للنّشر والتّوزيع، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- القاموس المحيط (معجم)، الفيروزآبادي (مجد الدين مُحمّد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ)، دار الجليل، المؤسسة العربيّة للطباعة والنّشر، بيروت - لبنان، (د.ت).
- قطوف لغويّة، عبد الفتاح المصريّ، ط ٣، دار ابن كثير، دمشق،

- بيروت، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- القول اللين في النّحو البين في لغة الإسلام والعرب، حميد الخالصي، مطبعة شفيق، بغداد، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- الكافية في النّحو، لابن الحاجب (جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، ٥٧٠-٦٤٦هـ)، شرحه رضي الدين الاسترأبازي (مُحمّد بن الحسن، ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (د.ت).
- كتاب سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السّلام مُحمّد هارون، ط ٣، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- كتاب سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق، (١٣١٦-١٣١٧هـ).
- كتاب الصناعتين - الكتابة والشّعر، أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل، ت ٣٩٥هـ)، ط ١، دار إحياء الكُتب العربيّة، مصر، (١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
- كتاب العين (معجم)، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٥هـ)، تح: د. إبراهيم السّامرائي، و: د. مهدي المخزومي، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، الزّمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت، (د.ت).
- كشف الغمّة في معرفة الأئمة، ابن أبي الفتح الأربلي (أبو الحسن عليّ بن عيسى، ت ٦٩٣هـ)، مطبعة النّجف الأشرف، النّجف الأشرف، محرم ١٣٨٥هـ.

- كشف المشكل في النحو، اليميني (علي بن سلمان الحيدرة، ت ٥٩٩هـ)، تح: د. هادي عطية مطر، ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، ١٩٨٤م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي (أيوب بن موسى الحسيني، ت ١٠٩٤-١٦٨٣م)، قابله على نسخه الخطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، مُحمّد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكُتُب الثقافية، دمشق، ١٩٧٥م.
- لسان العرب (معجم)، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين مُحمّد بن مكرم الأفريقي المصري، ت ٧١١هـ)، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ١٣٠٠هـ.
- اللسانيات من خلال النصوص، د. عبد السلام المسدي، ط ١، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- اللغة، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، مُحمّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).
- لغة الإعراب، بدير متولي حميد، دار المعرفة، القاهرة، مصر، (د.ت).
- اللغة الشاعرة - مزايا التعبير الفنيّة في اللغة العربيّة، عباس محمود العقاد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت - صيدا، ١٩٧٣م.
- اللغة الشعريّة (دراسة في شعر حميد سعيد)، مُحمّد كنوني، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامّة، آفاق عربيّة، بغداد، ١٩٩٧م.
- اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط ٢، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٧٩م.
- اللغة والمعنى والسّياق، جون لاينز، ترجمة: د. عباس صادق

- الوهاب، مراجعة، د. يوثيل عزيز، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧ م.
- اللمع في العربية، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢ هـ)، تح: حامد المؤمن، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
 - مباحث الدليل اللفظي، محمود الهاشمي، مطبعة الآداب، النجف (د.ت).
 - المباحث اللغوية في العراق، مصطفى جواد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٦ م.
 - المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط ١، دار عمّار، عمّان، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
 - المتبع في شرح اللمع، أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسن، ت ٦١٦ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي، ط ١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٤ م.
 - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير (ضياء الدين نصر الله بن محمد، ت ٦٣٧ هـ)، تح: د. أحمد الحوفي، و: د. بدوي طبانة، ط ٢، منشورات الرفاعي، الرياض، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
 - مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي (أبو علي الفضل بن الحسن، من علماء القرن السادس)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).
 - المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢ هـ)، تح: د. علي النجدي ناصف، و: د. عبد الحليم النجار، و: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٩٦٩ م.
 - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، ط ١، مكتبة دار الشرق، بيروت، (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).

- مختصر البلاغة، عبد الهادي الفضلي، دار الهادي للمطبوعات، بيروت - لبنان، (د.ت).
- مختصر النحو، عبد الهادي الفضلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- المخصص (معجم في المعاني)، ابن سيده الأندلسي (أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط ٣، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط ٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م).
- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، د. مصطفى النحاس، ط ١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨١م.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمد أحمد نحلة، دار النهضة، بيروت، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- مدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين، دار الطباعة الحديثة، (د.ت).
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التّواب، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي)، د. مهدي فضل الله، ط ٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
- المرتجل، ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد، ت ٥٦٧هـ)،

- تح: عليّ حيدر، دمشق، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٤م).
- المسائل العسكرية في النحو العربي، أبو عليّ النحويّ (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ت ٣٧٧هـ)، تح: عليّ جابر المنصوريّ، ط ١، طبع بمطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٢م.
- المشتقات، مُحمّد صادق التّبريزي، إيران، طبعة حجرية، (د.ت).
- المشتقّ عند الأصوليين، الشيخ مُحمّد موسى اليعقوبي، (د.ط)، النّجف الأشرف، (د.ت).
- المشكاة الفتحية على الشّمة المضيّة للسيوطي، الدّميّاطي (مُحمّد بن مُحمّد بن أحمد البدري، ت ١٤٠هـ)، تح: هشام سعيد النّعيمي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، بغداد، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- مشكل إعراب القرآن، أبو مُحمّد القيسي (مُحمّد بن مكّي بن أبي طالب، ت ٣٥٥هـ - ٤٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، سلسلة كُتب التّراث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقيّة، دار الحرّية للطباعة، بغداد، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرافعي، الفيومي (أحمد بن مُحمّد بن عليّ المقرّي، ت ٧٧٠هـ)، ط ٢، المطبعة الأميريّة، مصر، ١٩١٢م.
- المطالع السّعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ، تح: نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م.
- معالم العلماء، ابن شهر آشوب المازندراني، ت ٥٨٨هـ، المطبعة الحيدريّة، النّجف، ١٩٦١م.

- معاني الأبنية في العربيّة، د. فاضل صالح السّامرائي، ط ١، الكويت، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- المعاني الثّانية في الأسلوب القرآنيّ، د. فتحي عامر، منشأة المعارف بالإسكندريّة، جلال حزّي وشركاؤه، مصر، ١٩٧٦م.
- معاني الحروف، الرّمانيّ (عليّ بن عيسى، ت ٣٨٤هـ)، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار العالم العربيّ، دار نهضة مصر للطبع والنّشر بمصر، القاهرة، ١٩٧٣م.
- المعاني في ضوء أساليب القرآن، د. عبد الفتاح لاشين، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، و: مُحمّد عليّ النّجار، ط ١، مطبعة دار الكُتب المصريّة، القاهرة، (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- معاني النّحو، د. فاضل السّامرائي، ج: ١، ج: ٢، وزارة التّعليم العاليّ والبحث العلميّ، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التّعليم العاليّ في الموصل، (١٩٨٦-١٩٨٧م)، و: ج: ٣، بغداد، ١٩٩٠م، و: ج: ٤، دار الحكمة للطباعة والنّشر، الموصل، ١٩٩١م.
- معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص، العباسيّ (عبد الرحمن بن أحمد، ت ٩٦٣هـ)، تح: مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد، عالم الكُتب، بيروت - لبنان، (١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م).
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيّوطيّ (أبو الفضل جلال الدّين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ)، ط ١، ضبطه وصحّحه وكتبه فهارسه: أحمد شمس الدّين، دار الكُتب العلميّة بيروت - لبنان، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

- المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، ط ١، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٣٩٨هـ.
- معجم البلاغة العربيّة، د. بدوي طبانة، ط ١، منشورات جامعة طرابلس، كليّة التربية، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- معجم الجملة القرآنيّة - القسم الثاني - الدلالة الزمّنيّة للأفعال في القرآن الكريم، د. طالب مُحمّد إسماعيل الزوبعيّ، مطبعة التّعليم العاليّ، بغداد، ١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (أبو الحسن بن زكريا، ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام مُحمّد هارون، ط ١، دار إحياء الكُتب العربيّة، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاؤه، القاهرة، ١٩٦٦م.
- مغني اللبيب عن كُتب الأعراب، ابن هشام الأنصاريّ (أبو مُحمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، حقّقه، وفصله، وضبط غرائب: مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة الكبرى، مصر، (د.ت).
- المغني في النحو، ابن فلاح اليمنيّ (تقي الدّين أبو الخير منصور، ت ٦٨٠هـ)، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السّعديّ، ط ١، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ٢٠٠٠م.
- مفتاح العلوم، السّكاكيّ (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، ت ٦٢٦هـ)، ط ١، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، (١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م).
- مفردات غريب القرآن في اللغة والأدب والتّفسير وعلوم القرآن،

الرَّاهِب الأصبهانيّ (أبو القاسم الحسين بن مُحمَّد، من أعيان القرن الخامس الهجريّ)، مكتبة البورد جمهري المصطفويّ بطهران، ١٣٧٣هـ

- المفرد والمؤلّف، الزّمخشرّي (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ)، تح: د. بهيجة الحسنيّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، (مستل من مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، مج: ١٥).
- المُفصّل في علم العربيّة، الزّمخشرّي (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ)، وبذيله: كتاب المُفصّل في شرح أبيات المُفصّل، للسّيّد حمد بدر الدّين أبي فراس النعسانيّ الحلبيّ، ط ٢، دار الجيل، بيروت - لبنان، (د.ت).
- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، الإمام العينيّ محمود، مطبوع بهامش خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ط ١، المطبعة الأميريّة ببولاق.
- المقرّب، ابن عصفور (عليّ بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ)، تح: د. أحمد عبد السّّاتر الجوّاريّ، و: د. عبد الله الجبوريّ، ط ٢، مطبعة العانيّ، بغداد، ١٩٧١م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي عليّ النّحويّ (ت ٣٧٧هـ)، عبد القاهر الجرجانيّ (أبو بكر بن عبد الرحمن، ت ٤٧٤هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب، المبرّد (أبو العباس مُحمَّد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ)، تح: مُحمَّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكُتب، بيروت - لبنان، (د.ت).

- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط ٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥ م.
- من بلاغة القرآن، أحمد أحمد بدوي، مطبعة لجنة البيان العربي، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٠ م.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (١٤٠٠هـ - ١٩٧٩ م).
- المنطق، محمد رضا المظفر، ط ٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٨ هـ، مجموعة المحاضرات التي ألقى في كلية منتدى النشر بالنجف الأشرف، مطبعة حسام، بغداد، (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦ م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩ م.
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن، السيد عبد الأعلى السبزواري (قدس سره الشريف)، ط ٢، ج ٣، مطبعة الديواني، بغداد، (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، أبو يعقوب المغربي (ضمن شروح التلخيص)، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر.
- الموجز في النحو، أبو بكر بن السراج، (ت ٣١٦ هـ)، تح: مصطفى الشومي، بيروت، ١٩٦٥ م.

- نحو التّجديد في دراسات الدكتور الجوّاريّ، د. مُحمّد حسين عليّ الصّغير، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- نحو التّيسير - دراسة ونقد منهجيّ، د. أحمد عبد السّتار الجوّاريّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- النّحو العربيّ نقد وبناء، إبراهيم السّامرائيّ، دار الصّادق، بيروت، ١٩٦٨م.
- النّحو العربيّ والدّرس الحديث - بحث في المنهج، عبده الرّاجحيّ، دار المعارف الجامعيّة، الإسكندريّة، ١٩٨٨م.
- نحو الفعل، د. أحمد عبد السّتار الجوّاريّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- نحو القرآن، د. أحمد عبد السّتار الجوّاريّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- النّحو المصقّى، مُحمّد عيد، مكتبة الشّباب العربيّ، القاهرة، ١٩٨١م.
- نحو المعاني، د. أحمد عبد السّتار الجوّاريّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- نحو منهج جديد في البلاغة والنّقد (دراسة وتطبيق)، سناء حميد البياتيّ، ط١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازيّ، ١٩٩٨م.
- نحو نظرية لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التّراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة، مازن الوعر، ط١، دمشق، ١٩٨٧م.
- النّحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجددة، عباس حسن، ط٩، دار المعارف، مصر، ١٩٨٧م.
- النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ، د. مُحمّد حماسة عبد اللطيف، ط٣، القاهرة، ١٩٨٣م.

- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، د. مُحمّد صلاح الدّين المصطفى، مؤسسة عليّ حُرّاج الصّباح، دار غريب للطباعة، الكويت، (د.ت).
- نحو وعي لغويّ، د. مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- نشأة دراسة حروف المعاني، د. هادي عطية مطر، الموسوعة الصغيرة، العدد: ١٦١، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥م.
- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعتها استعمالها القرآني بلاغيّاً، د. هادي عطية مصر الهلاليّ، ط ١، عالم الكُتب، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- نظرية النّظم - تأريخ وتطوّر، د. حاتم صالح الضّامن، الموسوعة الصغيرة، العدد: ٤٧، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، دار الحرّيّة للطباعة، بغداد، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- نقد الآراء المنطقيّة وحلّ مشكلاتها، يليه قائمة بالمغالطات، عليّ الشيخ مُحمّد رضا، مطبعة النّعمان، النّجف الأشرف، ١٣٨٣هـ.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدّين الرازيّ، (ت ٦٠٦هـ)، تح: د. مُحمّد بركات حمديّ أبو عليّ، و: د. إبراهيم السّامرائيّ، دار الفكر للنّشر والتّوزيع، الأردن، ١٩٨٥م.
- نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشّريف الرضيّ الموسويّ (ت ٤٠٤هـ) من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق وشرح: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكُتب العربيّة، عيسى البابي الحلبيّ وشركاؤه، (١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م).

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ)، غني بتصحيحه: السيّد محمد بدر النّعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د.ت).
- وصف اللغة العربيّة دلاليّاً في ضوء مفهوم الدلالة المركزيّة - دراسة حول المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس عليّ، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٣م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ابن خلكان (أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمد بن أبي بكر، ٦٠٨ - ٦٨١هـ)، تح: د. إحسان عباس، دار الثّقافة، بيروت - لبنان، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

٢. الرسائل الجامعية:

- ابن جني وعلم الدّلالة، نوال كريم زرزور (رسالة ماجستير)، إشراف د. صاحب أبو جناح كلّية الآداب، الجامعة المستنصرية، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- أثر المعنى في الدّراسات النّحويّة حتّى نهاية القرن الرابع الهجريّ، كريم حسين ناصح (رسالة دكتوراه)، إشراف د. حسام سعيد النّعيميّ، كلّية الآداب، جامعة بغداد، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- أسلوب الدّعاء في القرآن الكريم - دراسة فنّيّة بلاغيّة، محمد محمود عبود زوين، (رسالة ماجستير)، إشراف د. نصيرة أحمد الشّمريّ، كلّية القائد للتّربية للبنات، جامعة الكوفة، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- أسلوبيّة النّظم البلاغيّ في ضوء الدّراسات اللغويّة الحديثة، نجود هاشم شكري (رسالة دكتوراه)، إشراف د. ماهر مهدي هلال، كلّية الآداب، جامعة بغداد، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

- إضمّار الجملة في النّحو العربيّ، عبد الخالق زغير عدل (رسالة دكتوراه)، إشراف د. صالح حاتم الضّامن، كلّية الآداب، جامعة بغداد، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- البحث الدّلاليّ في تفسير الميزان، مشكور كاظم العواديّ (رسالة دكتوراه)، إشراف د. عبد الحسين الفتليّ، كلّية القائد للتّربية للبنات، جامعة الكوفة، ١٩٩٨م.
- البناء الفنّيّ لشعر الحبّ العذريّ في العصر الأمويّ، سناء حميد البياتيّ (رسالة دكتوراه)، إشراف د. أحمد مطلوب، كلّية الآداب، جامعة بغداد، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- توجيه الخلاف النّحويّ في المرفوعات من الأسماء، ابتسام عبد الحسين سلطان القصير (رسالة ماجستير)، إشراف د. هدى صالح الحديثيّ، كلّية الآداب، جامعة بغداد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- الجملة الفعلية في نهج البلاغة - دراسة دلالية، محمود عبد حمد اللاميّ، (رسالة ماجستير)، إشراف د. جواد كاظم عناد، كلّية التّربية جامعة القادسية، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- الجملة الفعلية ودلالاتها في آيات الآخرة، مجيد طارش عبد، (رسالة ماجستير)، إشراف كريم حسين ناصح، كلّية التّربية للبنات، جامعة بغداد، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- الجملة الوصفية للنّحو العربيّ، ليث أسعد عبد الحميد، (رسالة ماجستير)، كلّية الآداب الجامعة المستنصرية، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- دلالة الجملة الاسميّة في القرآن الكريم، شكر محمود عبد الله (رسالة دكتوراه)، إشراف د. طارق عبد عون الجنابيّ، د. كريم حسين ناصح الخالديّ، كلّية التّربية للبنات، جامعة بغداد، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

- الزّمن واللغة، مالك يوسف المطلبيّ، (رسالة دكتوراه)، إشراف د. خديجة الحديثي، كليّة الآداب، جامعة بغداد، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- الصّحيفة السّجّاديّة - دراسة أسلوبية، حسن غانم فضالة (رسالة ماجستير)، إشراف د. رياض شنتة جبر، كليّة الآداب، جامعة القادسيّة، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ظاهرة الزّيادة في الجملة العربيّة، مُحمّد جواد سعيد الطريحي، (رسالة دكتوراه)، كليّة الآداب، جامعة المستنصرية، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- عطف النّسق في العربيّة، عبد العزيز عليّ مطلق الدّليمي، (رسالة ماجستير)، كليّة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨م.
- المشتقّات في القرآن الكريم (دراسة دلاليّة)، عبد الرحمن علوان حسن الشّامي (رسالة ماجستير)، إشراف د. جواد كاظم عناد، كليّة التربية، جامعة القادسيّة، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- مفهوم الجملة عند سيّبويه، حسن عبد الغني الأسدي، (رسالة دكتوراه)، إشراف د. غالب فاضل المطلبي، كليّة الآداب، الجامعة المستنصرية، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- الموشح في شرح الكافية، الخبيمي (الشيخ شمس الدّين مُحمّد بن أبي بكر بن مُحمّد)، دراسة وتحقيق: مُحمّد أمين عواد الكبسي (رسالة ماجستير)، إشراف د. خديجة الحديثي، كليّة الآداب، جامعة بغداد، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- نظام الجملة العربيّة، سناء حميد البياتي (رسالة ماجستير)، إشراف د. خديجة الحديثي، كليّة الآداب جامعة بغداد، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م).

- الوظيفة اللغوية في الدراسات العربية الحديثة، لمى فائق جميل العاني، (رسالة دكتوراه)، إشراف د. محمد ضاري حمادي، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٣. البحوث والمقالات المنشورة في الدوريات:
- أثر القرآن في الصحافة السجادية، كاسد ياسر الزبيدي، مجلة رسالة الإسلام، كلية أصول الدين، بغداد، العددان: (١، ٢)، ١٩٧١م.
- الإسناد والتركيب عند الجواربي، د. ليث أسعد عبد الحميد، مجلة كلية المعلمين، العدد: ١٤، ١٩٩٨م.
- الاقتضاء في التداول اللساني، د. عادل فاخوري، مجلة عالم الفكر - الألسنية، المجلد: ٢٠، العدد: ٣، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، ١٩٨٩م.
- التقسيم الصرفي للكلمة العربية، د. صباح عباس السالم، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، العدد: ٥، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩٠م.
- الجار والمجرور في اللغة العربية، د. مجيد الماشطة، مجلة آفاق عربية، بغداد، السنة: ٤، العدد: ٩، ١٩٧٩م.
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نعمة رحيم العزاوي، (ضمن المورد، دراسات في اللغة)، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٦م.
- الخصائص الدلالية للتعبير القرآني في تصوير الحج، د. كاسد ياسر الزبيدي، مجلة دراسات إسلامية، العدد: ٩، السنة: ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الدلالة الزمنية لفعل الأمر، د. فاضل صالح السامرائي، (بحث

- مطبوع ضمن كتاب: بحوث في اللغة والأدب، إشراف د. سهام الفريخ، ط ١، شركة مطبعة الفيصل، مكتبة المعل، الكويت، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
- رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، خليل أحمد عمارة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد: ٨، المجلد: ٢، خريف، ١٩٨٢م.
 - رأي في الفعل والتجدد، د. قصي سالم علوان، مجلة آفاق عربية، السنة: ٩، العدد: ٦، شباط، ١٩٨٤م.
 - الزمن الصري والزمن النحوي في اللغة العربية، د. فاضل مصطفى السّاقى، مجلة الضّاد، تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية، الجزء الثالث، (ذو الحجة، ١٤٠٩هـ - تموز، ١٩٨٩م).
 - الصحيفة السّجّادية، ١ - أدب الدّعاء، د. حسين عليّ محفوظ، مجلة البلاغ، العدد: ٦، السنة الاولى، (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م). والعدد: ١٠، السنة الأولى، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
 - فعل الشرط: دلّته وزمنه، د. فاضل صالح السّامرائي، مجلة الضّاد، تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية، الجزء الأوّل، (جمادى الأخرى، ١٤٠٨هـ - شباط، ١٩٨٨م).
 - القرائن النّحويّة وإطراح العامل والإعرابين التّقديرّي والمحلّي، د. تّمّام حسّان، مجلة اللسان العربي، المجلد: ١١، الجزء: ١.
 - المباحث الأسلوبية عند ابن جني، د. صاحب أبو جناح، مجلة الأقلام، العدد: ٩، السنة: ٢٣، أيلول، ١٩٨٨م.

- معاني الماضي والمضارع في القرآن الكريم، حامد عبد القادر، مجلة مجمع اللغة العربيّة، بالقاهرة، ج: ١٠، ١٩٥٨م.
- المفهوم التّكوينيّ للعامل التّحويّ عند سيبويه - دراسة وتحليل، د. غالب فاضل المطلبيّ، د. حسن عبد الغنيّ الأسديّ، مجلة المورد، العدد: ٣، المجلد: ٢٧، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- موروث النّحو الكوفيّ ومحاولات التّيسير الحديثة، د. عبد الكاظم محسن الياسريّ، مجلة اللغة العربيّة وآدابها، العدد: ١، جامعة الكوفة، السّنة: ١، (صفر، ١٤٢٢هـ - آيار، ٢٠٠١م).
- الوصف بالمصدر، د. أحمد عبد السّتار الجوّاريّ، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلد: ٣٥، كانون الثّاني، بغداد، ١٩٨٤م.

الفهرس

٣	الإهداء.....
٤	التقديم.....
٦	أ- الأثر اللفظي، وفيه:.....
٦	ب - الأثر المعنوي.....
٨	هذا الكتاب.....
٩	المُقَدِّمَةُ.....
١٦	التَّمْهيد.....
١٦	الجملة مفهوماً وبناءً.....
١٦	الكَلَامُ وَالْجُمْلَةُ:.....
٢٧	عناصرُ الجُمْلَةِ وتأليفُها:.....
٣٨	- أَقْسَامُ الْجُمْلَةِ وَصُرُوبُ الْإِسْنَادِ:.....
٤٨	- الْجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ:.....
٥٠	- الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ:.....
٥٥	الفصل الأول.....
٥٥	التَّقديمُ في أجزاءِ الجُمْلَةِ في الصَّحيفة السَّجَّادِيَّة.....
٥٩	تقديم المسند إليه على المسند.....
٦٤	تقديم المسند إليه على المسند:.....
٦٧	- الدَّلالة على الاختصاص:.....
٦٩	- الدَّلالة على تقوية الحكم وتوكيده:.....
٧٠	- الدَّلالة على الاهتمام وتركيز الدَّلالة عليه:.....
٧١	- الدَّلالة على التَّعْظِيم:.....
٧٢	دَلالة تقديم ضمير الشَّان:.....

- ٧٦ تقديم المسند في الجملة
- ٧٦ تقديم المسند:
- ٨٥ تقديم متعلقات الإسناد
- ٨٥ تقديم المفعول به على الإسناد (الفعل والفاعل):
- ٨٩ - الدلالة على التخصيص:
- ٨٩ - الاختصاص مع مراعاة التناسب السجعي:
- ٩١ تقديم المفعول به على المسند إليه (الفاعل):
- ٩٤ - التقديم للاهتمام والاعتناء بشأنه:
- ٩٧ - تقديمه لكثرة الألفاظ المتعلقة بالفاعل:
- ٩٨ تقديم الظرف والجارّ والمجرور:
- ١٠٠ التقديم على الإسناد (الجملة):
- ١٠٢ أ. التقديم في سياق الاستفهام:
- ١٠٣ ب. التقديم في سياق الإثبات:
- ١٠٤ - تقديمه للتخصيص أو الحصر:
- ١٠٥ - التقديم للعناية والاهتمام به:
- ١٠٧ تقديم الظرف أو الجارّ والمجرور على الفاعل أو نائبه:
- ١٠٨ - التقديم للدلالة على الاختصاص:
- ١١١ - التقديم للدلالة على الاهتمام والعناية به:
- ١١٤ تقديم الظرف أو الجارّ و المجرور على المفعول به أو المفعول به الثاني:
- ١١٥ - التقديم للدلالة على الاختصاص:
- ١١٦ - التقديم للعناية والاهتمام:
- ١١٨ تقديم الظرف أو الجارّ والمجرور على المسند (الخبر) في الإسناد الاسمي:
- ١١٨ - الدلالة على الاختصاص:

- الفصل الثاني ١٢١
- الذِّكْرُ وَالْحَذْفُ فِي أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ ١٢١
- دلالة ذكر المُسْنَدِ إليه: ١٢٤
- ومن مظاهر هذه الدِّلالة تترشح دلالة ثانية هي: ١٢٨
- تخصيص المُسْنَدِ بمعين: ١٢٨
- ذكره للدِّلالة على زيادة تقريره وإيضاحه: ١٢٨
- الدِّلالة على التَّعْظِيمِ: ١٣٠
- ذكره للدِّلالة على بيان فعله: ١٣١
- دلالة ذكر المسند: ١٣١
- الدِّلالة على أَنَّهُ أَصْلٌ فِي الْكَلَامِ وَلَا مُوجِبٌ لِلْعُدُولِ عَنْهُ: ١٣٢
- الدِّلالة على التَّعْظِيمِ: ١٣٣
- الدِّلالة على التَّلَذُّذِ بِذِكْرِهِ: ١٣٣
- ذكره للدِّلالة على زيادة الإيضاح والتَّقرير: ١٣٣
- الدِّلالة على توكيد تخصيص المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْمُسْنَدِ: ١٣٤
- دلالة تعدُّد الأخبار بعاطف أو بغير عاطف: ١٣٥
- الدِّلالة على كمال اجتماعها وتخصيصها بالمسند إِلَيْهِ (الموصوف): ١٣٨
- الدِّلالة على الاهتمام والتَّقرير النَّفْسِيِّ فِي الْوَصْفِ: ١٤٠
- دلالة الإخبار بالمصدر: ١٤٠
- الدِّلالة على تقرير الحقيقة واتساعها على جهتها الخاصَّة بالإخبار: ... ١٤٣
- دلالة ذكر متعلِّقات الإسناد (تقييد الجملة): ١٤٦
- دلالة ذكر المفعول المطلق: ١٤٨
- الدِّلالة على توكيد الحدث المحض: ١٤٩
- ومن أغراض ذكر المفعول المطلق فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ أيضاً: ١٥٠

- ١٥٢ دلالة ذكر المفعول لأجله:
- ١٥٣ - الدلالة عَلَى بيان غاية الإسناد (مضمون الجُمْلَة المتحقق):
- ١٥٥ - الدلالة عَلَى بيان العلة المرادة من الإسناد:
- ١٥٦ دلالة ذكر الحال:
- ١٥٧ - تعلق دلالة الجُمْلَة بهيأة خاصّة:
- ١٥٨ - تركيز الدلالة عَلَى هيأة صاحب الحال والعناية به:
- ١٦٠ - التّوسّع فِي الدّلالة:
- ١٦١ دلالة حذف المُسند إِلَيْه:
- ١٦١ حذف المُسند إِلَيْه إِذَا كَانَ مُبتدأً:
- ١٦٢ ذلِكَ فِي مواضع:
- ١٦٤ - للدّلالة عَلَى تعين المُسند إِلَيْه عَلَى وجه التّجلي الحقيقي:
- ١٦٥ - الدّلالة عَلَى تركيز الدّلالة فِي المسند:
- ١٦٥ - حذفه للدّلالة بِنَاءً عَلَى الظّاهر بحذف ما لَا ضرورة لَهُ:
- ١٦٦ - الدّلالة عَلَى الاختصار:
- ١٦٦ حذف المُسند إِلَيْه إِذَا كَانَ فاعلاً:
- ١٧٣ - الدّلالة عَلَى عدم اقتضاء غرض لذكره:
- ١٧٤ - حذف (المسند إِلَيْه) الفاعل للدّلالة عَلَى تركيز العناية فِي الحدث: ...
- ١٧٥ - حذفه للدّلالة عَلَى تعظيمه:
- ١٧٦ - حذفه للعلم به:
- ١٧٨ - حذفه لمراعاة التّناسب السّجعيّ (الصّوتيّ):
- ١٧٩ - حذفه لقصد الاختصار:
- ١٧٩ دلالة حذف المسند:
- ١٧٩ حذف المُسند إِذَا كَانَ خبراً:

- ١٨٣ - حذفه للدلالة عَلَى توكيد التقرير:
- ١٨٣ - حذفه لقصد الاختصار والإيجاز:
- ١٨٤ حذفُ جملة جواب الشرط أو جزائه :
- ١٨٨ - حذف الجزاء للتوسع في الدلالة:
- ١٨٩ - حذف الجزاء للإيجاز مَعَ التَّناسب الصوتي:
- ١٩٠ - حذفه للدلالة عَلَى وقوعه لا محالة:
- ١٩١ - الدلالة عَلَى توكيد وقوع الحكم الأول وتحقيقه رغبةً فيه:
- ١٩٣ حذف الجملة (المسند والمسند إليه):
- ١٩٦ الدلالة عَلَى استبعاد حقيقة مضمون الجُملة وحكمها الإسنادي:
- ١٩٦ وذلك كما في دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام:
- ١٩٧ - تعلّق الدلالة بالحدث:
- ١٩٩ - الدلالة عَلَى تكثير المعنى وتوكيده:
- ٢٠١ - الدلالة عَلَى الاختصار مَعَ حسن بلاغة التعبير:
- ٢٠٢ دلالة حذف متعلقات الإسناد (اطلاق الجملة):
- ٢٠٢ حذف المفعول به :
- ٢١٢ - حذفه للاختصار والإيجاز:
- ٢١٤ - حذفه لعدم تعلق الغرض بذكره:
- ٢١٥ - حذفه لمراعاة التَّناسب السَّجعيّ:
- ٢١٦ - حذفه للتوسع في الدلالة والتَّعميم مَعَ الاختصار:
- ٢١٧ - تحقيق البيان بعد الابهام أو التفضيل بعد الاجمال:
- ٢١٨ - حذف المفعول لتركيز الدلالة عَلَى الحدث وفاعله:
- ٢٢٠ - حذفه للتَّعظيم أو للتَّحقير:
- ٢٢٠ دلالة حذف الجارّ والمجرور:

- ٢٢٢ - الدلالة عَلَى تركيز الانتباه في الحدث:
- ٢٢٢ - مراعاة الفاصلة في نهاية الجملة:
- ٢٢٢ - الدلالة عَلَى الإيجاز:
- ٢٢٤ الفصل الثالث
- ٢٢٤ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ فِي أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ
- ٢٢٧ دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ:
- ٢٢٨ دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالضَّمِيرِ:
- ٢٣١ ضمير المتكلم:
- ٢٣٢ - ضمير الخطاب:
- ٢٣٤ - ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ:
- ٢٣٥ دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْعَلَمِيَّةِ:
- - الدَّلَالَةُ عَلَى قَصْدِ إِحْضَارِ مَدْلُولِهِ عَيْنِهِ وَتَشْخِصِ مَسْمَاهُ ابْتِدَاءً بِذِكْرِ اسْمِهِ
- ٢٣٧ الخاصَّ بِهِ:
- ٢٣٨ - الدَّلَالَةُ عَلَى التَّبَرُّكِ بِهِ وَالِاسْتِلْذَانِ بِذِكْرِهِ:
- ٢٣٩ - الدَّلَالَةُ عَلَى الذَّمِّ وَالْإِهَانَةِ وَالتَّحْقِيرِ:
- ٢٤٠ دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ:
- ٢٤٤ - الدَّلَالَةُ عَلَى تَمْيِيزِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ (المشار إليه) أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ:
- ٢٤٥ - الدَّلَالَةُ عَلَى تَعْظِيمِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ:
- ٢٤٧ دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِ (أَل):
- ٢٤٨ ف (أَل) الْعَهْدِيَّة:
- ٢٤٩ ٢. (أَل) الْجَنَسِيَّة:
- ٢٥١ - الدَّلَالَةُ عَلَى بَيَانِ حَقِيقَةِ الْجَنَسِ وَمَاهِيَّتِهِ:
- ٢٥٢ - الدَّلَالَةُ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ الْحَقِيقِيِّ لِأَفْرَادِ الْجَنَسِ كُلِّهِ:

- ٢٥٥ - الدَّالَّةُ عَلَى الكَمال:
- ٢٥٦ - الدَّالَّةُ عَلَى تعيين واحد من أَفْرَاد الحقيقة :
- ٢٥٧ - الدَّالَّةُ عَلَى أمر معهود سابق:
- ٢٥٨ دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بالإضافة:
- ٢٦٠ - الدَّالَّةُ عَلَى إرادة الإيجاز والاختصار:
- ٢٦٢ - الدَّالَّةُ عَلَى تعظيم شأن المضاف:
- ٢٦٣ - الدَّالَّةُ عَلَى تحقيق المضاف والتَّقليل من شأنه:
- ٢٦٣ - تركيز المعنى عَلَى جنس المضاف الملتصق بالمضاف إِلَيْهِ سَعَةً فِي الدَّالَّة:
- ٢٦٤ - الدَّالَّةُ عَلَى تكثير المعنى وتربية الفائدة:
- ٢٦٥ - الدَّالَّةُ عَلَى التَّقليل من شأن المضاف إِلَيْهِ:
- ٢٦٦ - دلالة تعريف المُسْنَدِ إِلَيْهِ بالاسم الموصول:
- ٢٦٨ - الدَّالَّةُ عَلَى زيادة التَّقرير:
- ٢٦٩ - الدَّالَّةُ عَلَى التهويل والتفخيم:
- ٢٧٠ - الدَّالَّةُ عَلَى العموم والاختصار:
- ٢٧٠ - الدَّالَّةُ عَلَى التعظيم والتحقيق:
- ٢٧١ - الدَّالَّةُ عَلَى إرادة الجنس أو الحقيقة :
- ٢٧٢ - الدَّالَّةُ عَلَى إرادة واحد غير معين من أَفْرَاد الحقيقة:
- ٢٧٣ دلالة تنكير المُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الجملة:
- ٢٧٧ - الدَّالَّةُ عَلَى الوحدة:
- ٢٧٨ - الدَّالَّةُ إرادة حقيقة الجنس:
- ٢٨٠ - الدَّالَّةُ عَلَى التكثر:
- ٢٨١ - الدَّالَّةُ عَلَى التعظيم:
- ٢٨٢ - الدَّالَّةُ عَلَى التحقيق:

- ٢٨٣ - الدَّالَّةُ عَلَى التَّقْلِيلِ:
- ٢٨٤ - الدَّالَّةُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ جَمِيعاً:
- ٢٨٤ - الدَّالَّةُ عَلَى الْعُمُومِ وَالشُّمُولِ:
- ٢٨٥ دَلَالَةُ تَنْكِيرِ الْمُسْنَدِ (الْخَبَرِ) فِي الْجُمْلَةِ:
- ٢٨٦ - الدَّالَّةُ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ الْقَصْرِ أَوْ الْعَهْدِ:
- ٢٨٧ - الدَّالَّةُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ:
- ٢٨٨ - الدَّالَّةُ عَلَى التَّهْوِينِ وَالتَّحْقِيرِ:
- ٢٨٩ - الدَّالَّةُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ:
- ٢٨٩ دلالة تعريف المُسْنَدِ (الْخَبَرِ) فِي الْجُمْلَةِ:
- ٢٩٣ - تعريفه بـ(أَل) الْجَنَسِيَّةِ:
- أ. الدَّالَّةُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَالْقَصْرِ الْحَقِيقِيِّ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ
- ٢٩٤ التَّحْقِيقِيَّةِ:
- ب. الدَّالَّةُ عَلَى إِخْتِصَاصِ جِنْسِ الْمَعْنَى وَقَصْرِهِ الْمَفَادِ مِنَ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ
- إِلَيْهِ مَبَالِغَةً وَتَجَوِزاً: ٢٩٥
- ٢٩٧ - الدَّالَّةُ عَلَى أَصَالَةِ مَبْلَغِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مِنْتَهَى عَيْنِ الْكَمَالِ:
- ٢٩٧ - الدَّالَّةُ عَلَى إِرَادَةِ الْمُسْنَدِ عَلَى مَعْنَى شَائِعٍ وَمَعْهُودٍ :
- ٢٩٧ - الدَّالَّةُ عَلَى تَوْكِيدِ الْقَصْرِ الْحَقِيقِيِّ:
- ٢٩٨ تعريفه بِالاسْمِ الْمَوْصُولِ:
- ٢٩٩ - الدَّالَّةُ عَلَى قَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَإِخْتِصَاصِهِ بِصَلَةِ الْمَوْصُولِ مَبَالِغَةً وَادِّعَاءً:
- ٣٠٠ تعريفه بِالْإِشَارَةِ (ذَا):
- ٣٠٠ تعريفه بِالْإِضَافَةِ:
- ٣٠١ دلالة تعريف متعلِّقِ الْإِسْنَادِ (الْجُمْلَةِ) وَتَنْكِيرِهِ:
- ٣٠٢ تعريفه بـ(أَل):

تعريفه بالموصوليّة:	٣٠٢
- الدّلالة على إرادة الاختصار:	٣٠٣
- الدّلالة على إرادة فرد غير معيّن من أفراد الحقيقة:	٣٠٣
تعريفه بالإضافة:	٣٠٤
- الدّلالة على تعظيم شأن المضاف:	٣٠٤
تنكير المفعول به:	٣٠٤
- الدّلالة على إرادة الوحدة:	٣٠٥
- الدّلالة على اطلاقه وشيوعه:	٣٠٥
- الدّلالة على التعظيم:	٣٠٥
- الدّلالة على التّعظيم والتّكثير:	٣٠٥
- الدّلالة على التّحقير والتّهوين:	٣٠٦
- الدّلالة على التّقليل والتّعظيم:	٣٠٦
الفصل الرابع	٣٠٨
الفصل والوصل بين الجمل النّصيّة في الصّحيفة السّجّاديّة	٣٠٨
الفصل والوصل	٣٠٨
مَوَاضِعُ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ:	٣١٣
مواضع الوصل:	٣٢٠
مصاديق الوصل في الصّحيفة السّجّاديّة:	٣٢٣
مصاديق الفصل في الصّحيفة السّجّاديّة:	٣٢٩
اقتران الجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ بِ (الواو):	٣٣٦
- الدّلالة على أنّ ما بعد (واو) الحال أمرٌ ظاهرٌ ومعلوم:	٣٤٠
- الدّلالة على أنّ ما بعدها مستقرٌّ ثابت قبل حصول الحدث المصاحب لها وبعده:	٣٤٢
- الدّلالة على تنصيص إرادة الحال لا التّعليل:	٣٤٤

٣٤٦ الفصل الخامس
٣٤٦ دلالة الجُمْلَة عَلَى الزَّمَن والتَّجَدُّد والثُّبُوت
٣٤٦ فِي الجُمْلَة فِي الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة
٣٤٦ مدخل:
٣٤٧ الدَّلَالَة الزَّمَنِيَّة فِي الجُمْلَة فِي الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة
٣٥٦ الدَّلَالَة الزَّمَنِيَّة لَصِيغَة (فَعَلَ) المَاضِي فِي الجُمْلَة:
٣٥٧ ١- الدَّلَالَة عَلَى الزَّمَن المَاضِي:
٣٥٨ - الدَّلَالَة عَلَى المَاضِي المَطلَق:
٣٥٩ - الدَّلَالَة عَلَى الزَّمَن المَاضِي البَعِيد المُنْقَطِع:
٣٦٣ - الدَّلَالَة عَلَى الزَّمَن المَاضِي القَرِيب:
٣٦٦ - الدَّلَالَة عَلَى الزَّمَن المَاضِي المُؤَكَّد:
٣٦٧ - الدَّلَالَة عَلَى الزَّمَن المَاضِي الحَاصِل فِي المَستَقْبَل:
٣٦٧ - الدَّلَالَة عَلَى الزَّمَن المَاضِي المَستَمِر إِلَى زَمَن الإِخْبَار:
٣٦٩ ٢- الدَّلَالَة عَلَى الزَّمَن الحَاضِر:
٣٧٢ ٣- الدَّلَالَة عَلَى الزَّمَن المَستَقْبَل:
٣٧٧ - (وَقَسَمْتُ لِأَهْلِهَا مِنْ العَطَاءِ فِي يَوْمِ الجَزَاءِ...).
٣٨٥ الدَّلَالَة الزَّمَنِيَّة لَصِيغَة (يَفْعَلُ) المَضَارِع فِي الجُمْلَة:
٣٨٧ ١- الدَّلَالَة عَلَى المَاضِي:
٣٨٨ ودلالة (يفعل) عَلَى المَاضِي تُؤَدِّي بِقِرَائِن مُتَعَدِّدَة هِيَ:
٣٩٢ ٢- دَلَالَة (يَفْعَلُ) المَضَارِع عَلَى الزَّمَن الحَاضِر:
٣٩٦ ٣- الدَّلَالَة عَلَى المَستَقْبَل:
٤٠٤ ٤- الدَّلَالَة عَلَى الزَّمَن المَطلَق (العَام):
٤١٠ دلالة صيغة (أَفْعَل) الزَّمَنِيَّة فِي الجُمْلَة:

٤١٦	١- الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَنِ الحَاضِرِ المُسْتَمَرِّ:
٤١٦	٢- الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ:
٤٢٠	٣- الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَنِ المُطْلَقِ العَامِ:
٤٢١	دَلَالَةُ الجُمْلَةِ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالتَّثْبُوتِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ:
٤٣٣	- التَّعْبِيرُ بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (الإِسْنَادِ الاسْمِي) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ:
٤٣٥	- التَّعْبِيرُ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ (الإِسْنَادِ الفِعْلِيِّ) فِي الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ:
٤٣٨	المُقَابَلَةُ بَيْنَ التَّجَدُّدِ وَالتَّثْبُوتِ فِي الجُمْلَةِ:
٤٤٢	الخَاتِمَةُ
٤٥٨	قَائِمَةُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ

